

الْحَكَايَا

ثِقَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِي الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

الْجُزْأُ السَّادِسُ

الْفُرُوعُ

الصَّلَاةُ

الإصدار ٤٧٨٦ - ٥٧١٩

مُحَقَّقٌ

قِسْمُ حَيَاءِ الثَّرَاثِ

مَرْكَزُ حَوْثِ الْبَحْثِ الْإِسْلَامِيِّ

شبكة الفکر



مرکز بحوث دارالحدیث: ۱۸۱

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمد حسين الدرايتي. - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ج. - (مرکز بحوث دارالحدیث؛ ۱۸۱).

ISBN: 978 - 964 - 493 - 412 - 4

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیبا.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعه، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین.

۱۳۴۳، محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

BP ۱۲۹.۸۷۰۲ ۱۳۸۷

فهرست‌نویسی پیش از انتشار، توسط کتابخانه تخصصی حدیث / قم.

الْحِكَايَةُ

ثِقَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِي الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

الْجُلْدُ السَّادِسُ



الْفُرُوعُ

الصَّلَاةُ

(الطبعة ٤٧٨٦ - ٥٧١٩)

تَحْقِيقُ

قِسْمِ أَحْيَاءِ التُّرَاثِ

مَرْكَزِ مَحْوُوثِ بَازَارِ الْحَدِيثِ

الكافي / ج ٦

نقطة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باعتنام : محمد حسين الدرايني

تقديم نص المتن : نعمة الله الجليلي ، علي الحميداوي

تقديم نص الأسناد وتحقيقها : السيد علي رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكنعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكنعاني ، لطيف فرادي ،

جواد فاضل بخشايشي ، حميد الأحمد الجلفاني ، أحمد عاليشاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمد ، غلامحسين قيصريها

المقابلة المطبوعة : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج الفني : السيد علي موسوي كيا



الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دار الحديث

الكمية : ٥٠٠

إيران: قم المقدسة ، شارع معلم ، الرقم ، ١٢٥ هاتف : ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 412 - 4

* جميع الحقوق محفوظة للناسر *

(١٢)

كتاب الصلاة

[١٢]

كِتَابُ الصَّلَاةِ

١ - بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ

٤٧٨٦ / ١ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ عليه السلام : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَفْضَلِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَى رَبِّهِمْ ، وَأَحَبِّ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَا هُوَ ؟

فَقَالَ : « مَا أَعْلَمُ شَيْئاً بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ : أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَبْدَ الصَّالِحَ عِيْسَى بْنُ مَرْيَمَ عليه السلام قَالَ : « وَأَوْضَائِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا » ^٢ . » ^٣ .

١ . في «بح» : «+» و «به نستعين» . وفي «بخ» : «+» و «به تقتي» .

٢ . في «بخ» ، بس : «-» قال محمد بن - إلى - عليه السلام .

٣ . مريم (١٩) : ٣١ .

٤ . الفقيه ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، ح ٦٣٤ ، معلقاً عن معاوية بن وهب إلى قوله : «أوصاني بالصلاة» . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ ، ح ٩٣٢ ، بسنده عن معاوية بن وهب ، مع اختلاف يسير . الأملاني للطوسي ، ص ٦٩٤ ، المجلس

٤٧٨٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ - غَرْ وَ جَلَّ - الصَّلَاةُ، وَ هِيَ آخِرُ وَصَايَا الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام، فَمَا أَحْسَنَ الرَّجُلُ يَغْتَسِلُ^١ أَوْ يَتَوَضَّأُ^٢، فَيُسَبِّغُ الْوُضُوءَ^٣، ثُمَّ يَتَنَحَّى حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَنْيْسُ^٤، فَيُشْرِفُ^٥ عَلَيْهِ وَ هُوَ زَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ؛ إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَجَدَ فَأُطَالَ السُّجُودَ، نَادَى إِبْلِيسَ: يَا وَبِلَاةُ^٦، أَطَاعَ^٧ وَ عَصَيْتَ^٨»

٣٩، صدر ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف. تحف العقول، ص ٣٩١، ضمن وصية الكاظم عليه السلام للهاشم، مع اختلاف، وفي كل المصادر إلّا الفقيه، إلى قوله: «أفضل من هذه الصلاة». الوافي، ج ٧، ص ٢١، ح ٥٣٨٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨، ح ٤٤٥٣.

١. في «ي» بخ، وحاشية «بح» والوافي والوسائل، ح ١٧٧ والفقيه: «+ من».

٢. في «ي» وحاشية «بح» والوافي والفقيه: «أن يغتسل».

٣. يقال: أسبغ الوضوء، أي أنمّه وأبلغه مواضعه وفي كل عضو حقّه. وقال الطريحي: «إسباغ الوضوء: إتمامه وإكماله، وذلك في وجهين: إتمامه على ما فرض الله تعالى، وإكماله على ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وآله». راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٤٣٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٦؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ١١ (سبح).

٤. في «بث، بس»: «إبليس». وفي الوافي: «في بعض نسخ الكافي: إبليس، مكان أنيس، وهو تصحيف. وفي بعض نسخ الفقيه: إنسي، وفي بعض نسخه: فيشرف الله عليه، بإثبات لفظ الجلالة، ولكل وجه، وإن كان إثبات الجلالة والإنسي أوجه، والمستتر في «يشرف» بدون الجلالة يعود إلى الإنسي أو الأنيس، والغرض على التقادير البعد عن شائبة الرياء».

٥. في الوسائل، ح ٤٤٥٤ والفقيه: «+ الله».

٦. في «بث، بح، بس»: والوافي و مرآة العقول والوسائل والبحار: «يا ويله». وقال في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٧: «قوله عليه السلام: يا ويله... أضاف الويل إلى ضمير الغائب حملاً على المعنى، و عدل عن حكاية قول إبليس: ياويلي، كراهة أن يضيف الويل إلى نفسه».

٧. في «بس» وحاشية «بح» والوسائل والفقيه: «أطاعوا».

٨. في حاشية «بث، بح» والوسائل والفقيه: «و سجدوا».

وَأُبَيِّنْتُ.^١

٤٧٨٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَهُوَ سَاجِدٌ؛ ٣/ ٣٦٥
وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾»^٢.

٤٧٨٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ،
قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا قَامَ الْمُصَلِّي إِلَى الصَّلَاةِ، نَزَلَتْ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ
مِنْ أَغْثَانِ السَّمَاءِ^٣ إِلَى أَغْثَانِ الْأَرْضِ^٤، وَحَفَّتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ، وَنَادَاهُ مَلَكٌ: لَوْ يَغْلَمُ

١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الورع، ذيل ح ١٦٣٦، بسند آخر من قوله: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَجَدَ فَأُطَالَ»
مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٣٨، مرسلاً. الوافي، ج ٧، ص ٢٢، ح ٥٣٨٧؛ الوسائل، ج ١،
ص ٧٨، ح ١٧٧، من قوله: «فَمَا أَحْسَنَ الرَّجُلُ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ»؛ ج ٤، ص ٣٨،
ح ٤٤٥٤؛ ج ٦، ص ٣٧٨، ح ٨٢٢٩؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٢١، ح ٦٥، وفي الأخيرين من قوله: «إِنَّ الْعَبْدَ
إِذَا سَجَدَ فَأُطَالَ».

٢. في «بح»: «إِلَى».

٣. العلق (٩٦): ١٩.

٤. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧، ح ١٥، بسنده عن الحسن بن علي الوشاء. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب
السجود والتسبيح والدعاء فيه ...، صدر ح ٥٠٣٠؛ وفيه، نفس الباب، ضمن ح ٥٠٣٤؛ وكامل الزيارات،
ص ١٤٦، الباب ٥٨، ذيل ح ٤؛ وثواب الأعمال، ص ٥٦، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب،
ج ٢، ص ٧٧، ضمن ح ٢٨٧، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٢٦٨،
مرسلاً عن الصادق عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٤٥، وفي كل المصادر إلا العيون، مع اختلاف يسير. الوافي،
ج ٧، ص ٢٢، ح ٥٣٨٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧٩، ح ٨٢٢٣.

٥. «أغْثَانِ السَّمَاءِ»: نواحيها، واحدها: غَثٌّ وَغَنٌّ. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣١٣ (عن).

٦. في الوسائل: - «أغْثَان».

هَذَا الْمُصَلِّي مَا فِي الصَّلَاةِ، مَا انْقَطَلَ^١.

٤٧٩٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَامَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فِي صَلَاتِهِ، نَظَرَ
إِلَى اللَّهِ إِلَيْهِ - أَوْ قَالَ: أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ^٢ - حَتَّى يَنْصَرِفَ، وَأُظِّلَتْهُ الرَّحْمَةُ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ
إِلَى أَفْقِ السَّمَاءِ، وَالْمَلَائِكَةُ تَخْفَهُ مِنْ حَوْلِهِ إِلَى أَفْقِ السَّمَاءِ، وَوَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكَأ
قَائِمًا عَلَى رَأْسِهِ يَقُولُ لَهُ^٣: أَيُّهَا الْمُصَلِّي، لَوْ تَعْلَمُ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وَمَنْ تُتَاجَى، مَا
الْتَفَتَ وَلَا زَلَّتْ مِنْ^٤ مَوْضِعِكَ أَبَدًا^٥».

٤٧٩١ / ٦. أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي الْخَسَنِ الرُّضَا عليه السلام، قَالَ: «الصَّلَاةُ قُرْبَانٌ^٦ كُلُّ تَقِيٍّ^٧».

١. «ما انقطل»، أي ما انصرف، يقال: فُتِلَ عن وجهه فانقطل، أي صرفه فانصرف. قال الجوهري: «و هو قلب لَقَتْ». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٨ (فتل).

٢. ثواب الأعمال، ص ٥٧، ح ٣، بسند آخر. المحاسن، ص ٥٠، كتاب ثواب الأعمال، ح ٧١، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام؛ الفقيه، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٣٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٣٩، وفي كل المصادر مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٢٣، ح ٥٣٩١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢، ح ٤٤٣٥.

٣. في «بح»: «إليه».

٤. في «بث»: «والله».

٥. في الوافي: «- وله».

٦. في «ي»: «عن».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٢٣، ح ٥٣٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢، ح ٤٤٣٧.

٨. «القربان»: هو في الأصل مصدر كالغفران، والمراد به ما تقرب به إلى الله عز وجل. والمعنى: كل من يلازم التقوى يتقرب به إلى الله تعالى، أي يطلب القرب منه بها. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٩٩؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٢ (قرب).

٩. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧، ح ١٦، بسنده عن محمد بن الفضيل. الجعفریات، ص ٣٢، بسند آخر «».

٧/٤٧٩٢. عَنْهُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^١، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ^٢، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فَرِيضَةٌ خَيْرٌ^٣ مِنْ عِشْرِينَ حَجَّةً، وَحَجَّةٌ خَيْرٌ مِنْ ٣٦٦/٣

عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ، عن رسول الله ﷺ؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤١٦، ضمن ح ٥٩٠٤، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ؛ الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ؛ الفقيه، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٣٧، مراسلاً. وفي خصائص الأئمة ﷺ، ص ١٠٣؛ ونهج البلاغة، ص ٤٩٤، الحكمة ١٣٦؛ وتحف العقول، ص ١١٠ و ٢٢١، عن أمير المؤمنين ﷺ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٢٤، ح ٥٣٩٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣، ح ٤٤٦٩.

١. في «ي»، بس- «عن الحسين بن سعيد». والضمير على هذا الفرض راجع إلى الحسين بن سعيد المذكور في السند السابق. ثم إنَّ في «بخ»: «عن صفوان بن يحيى، عن ابن سنان». وفي حاشية «بس»: «الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن سنان». والظاهر أنَّ الزيادة المذكورة في متن «بخ» كانت مذكورة في حاشيتها بدلاً من «صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان». كما سيظهر -لكنها أدرجت في المتن سهواً.

٢. في «ي»، ظ، و حاشية «بخ» والوافي و مرآة العقول: «عن ابن سنان». والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩٣٥، بسنده عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن ابن سنان، عن إسماعيل بن عمار.

لكن الظاهر عدم صحة «ابن سنان»، بل هو مصحَّف من «ابن مسكان»؛ فإنَّ لم نجد رواية ابن سنان عن إسماعيل بن عمار في موضع. وقد ورد في الكافي، ح ١٢١١، رواية الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن إسماعيل بن عمار.

و يؤيد ذلك أمران:

الأول: أنَّ صفوان، هو أحد رواة كتاب عبد الله بن مسكان كما في الفهرست للطوسي، ص ٢٩٤، الرقم ٤٤١.

والثاني: أنَّ ما وجدناه في أسناد الكتب الأربعة من رواية الحسين بن سعيد، عن صفوان [بن يحيى]، عن عبد الله بن سنان -و هو المراد من ابن سنان في ما نحن فيه على فرض صحته- أو عن ابن سنان، يروي فيه ابن سنان عن أبي عبد الله ﷺ مباشرة. وأمَّا [عبد الله] بن مسكان، فيروي في جُلِّ أسناد هذا الطريق -لولا الكل- عن أبي عبد الله ﷺ بالتوسط، كما في سندنا هذا.

٣. في التهذيب، ج ٥: «أفضل».

بَيْتٍ مَمْلُوءٍ^١ ذَهَبًا^٢ يَتَصَدَّقُ مِنْهُ^٣ حَتَّى يَفْنَى^٤.

٤٧٩٣ / ٨ . جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ أَنَّهُ قَالَ: «مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ يَعَالِجُ بَعْضَ حُجْرَاتِهِ^٧، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَكْفِيكَ؟ فَقَالَ: شَأْنُكَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَاجَتُكَ؟^٨ قَالَ: الْجَنَّةُ، فَأَطْرَقَ^٩ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ لَهُ:

١. في «بس»: «مملوء».

٢. في «بخ» والوافي والتهذيب، ج ٢: «من ذهب». وفي حاشية «ب»: «من بيت ذهب».

٣. في «بخ»: «عنه». وفي الكافي، ح ٦٨٩٤ والفقيه، ج ٢ والتهذيب، ج ٥: «به».

٤. في البحار: «أو حتى لا يبقى منه شيء». وفي التهذيب، ج ٥: «حتى لا يبقى منه شيء» بدل «حتى يفنى».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩٣٥، بسنده عن صفوان، عن ابن سنان، عن إسماعيل بن عمار. وفيه، ج ٥، ص ٢١، ح ٦١، بثلاثة طرق، أحدها: بسنده عن صفوان، عن عبد الله بن مسكان، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي بصير. الكافي، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٦٨٩٤، بسند آخر عن أبي بصير، من قوله: «حجة خير من بيت». وفيه، كتاب الزكاة، باب منع الزكاة، ح ٥٧٥١، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الأمالي للطوسي، ص ٦٩٤، المجلس ٣٩، ضمن ح ٢١، بسند آخر ومع اختلاف. وفي الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٣٠؛ وج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٧، مرسلًا. وفيه، ص ١٢، ح ١٥٩٤، مرسلًا، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٢٤، ح ٥٣٩٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩، ح ٤٤٥٦؛ البحار، ج ٨٢، ص ٢٢٧، ح ٥٥.

٦. في «ظ»، «بخ»: «عدة من أصحابنا». وفي «بخ»: «من أصحابنا».

٧. كل شيء زاولته ومارسته وعملت به فقد عالجه، ويعالج بعض حجراته؛ يعني يعمره بالبناء ونحوه.

راجع: الصحيح، ج ١، ص ٣٣٠؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٢٧ (علج).

٨. في «ي»، «بخ»، «بس»: «ما حاجتك».

٩. يقال: أطرق الرجل، إذا سكت فلم يتكلم. وأطرق، أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، والمعنى: سكت

ناظرًا إلى الأرض. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥١٥ (طرق).

يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَعِنَّا بِطَوْلِ السُّجُودِ^٢.

٤٧٩٤ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ حُمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الصَّلَاةِ مَثَلُ عَمُودِ الْقُسْطِ^٣، إِذَا ثَبَتَ الْعَمُودُ نَفَعَتِ الْأُطْنَابُ^٤ وَالْأَوْتَادُ^٥ وَالْغِشَاءُ^٦، وَإِذَا انْكَسَرَ الْعَمُودُ^٧ لَمْ يَنْفَعِ طُنْبُ^٨، وَلَا وَتْدُ^٩، وَلَا غِشَاءُ^{١٠}».

٤٧٩٥ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ الْيَمَانِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

١. في الوافي: «طول السجود يعم في الصلاة وخارجها؛ فإن السجود برأسه عبادة. و يحتمل أن يكون المراد بالسجود هنا الصلاة؛ فإنه كثيراً ما يعبر عن الصلاة بالركوع والسجود». وراجع أيضاً: امرأة العقول، ج ١٥، ص ١٠.

٢. الوافي، ج ٧، ص ٢٥، ح ٥٣٩٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧٨، ح ٨٢٣٠.

٣. «القساط»: بيت من الشعر. و قيل: هي الخيمة العظيمة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٠؛ المغرب، ص ٣٦٠ (فسط).

٤. في الفقيه: «ثبت».

٥. «الأطناب»: جمع الطنب بضمّتين، وهو جبل الخيمة من وبر أو صوف. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٧٢ (طنب).

٦. «الغشاء»: الستر والغطاء. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٦ (غشا).

٧. في الوافي: «العمود».

٨. في «بس»: «و لا وتد».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٩٤٢، معلقاً عن أحمد بن إدريس. المحاسن، ص ٤٤، كتاب ثواب الأعمال، ح ٦٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الفقيه ج ١، ص ٢١١، ح ٦٣٩، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٧، ح ٥٣٩٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣، ح ٤٤٣٨؛ البحار، ج ٨٢، ص ٢١٨، ح ٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ»^١ قَالَ:
صَلَاةُ الْمُؤْمِنِ بِاللَّيْلِ تَذْهَبُ بِمَا^٢ عَمِلَ مِنْ ذَنْبٍ بِالنَّهَارِ^٣.

٤٧٩٦ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَحْرِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً وَاحِدَةً، لَمْ يُعَذِّبْهُ؛ وَمَنْ قَبِلَ
مِنْهُ حَسَنَةً، لَمْ يُعَذِّبْهُ»^٤.

٤٧٩٧ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَنَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ،
قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَغْلُمُ مَا يَقُولُ
فِيهِمَا، انْصَرَفَ وَ لَيْسَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ ذَنْبٌ»^٥.

١. هود (١١): ١١٤.

٢. في «ي»: «ما».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٤٦٦، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. ثواب الأعمال، ص ٦٦، ح ١١، بسنده
عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام؛ علل الشرائع، ص ٣٦٣، ح ٧، بسنده
عن حماد بن عيسى. الأمالي للطوسي، ص ٢٩٤، المجلس ١١، ح ١٩، بسند آخر عن الهادي، عن آبائه،
عن الصادق عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٣، ح ١٣٦٨، مرسلاً. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٧٦، عن
إبراهيم بن عمر، يرفعه عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ذيل ح ٧٥، عن إبراهيم الكرخي، عن أبي عبد الله عليه السلام.
وفيه أيضاً، ص ١٦٤، ذيل ح ٨٠، عن ابن خراس، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٣٨، من
دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٠١، ح ٥٥٣٩؛
الوسائل، ج ٨، ص ١٤٦، ح ١٠٢٦٥؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٦، ذيل ح ٧٣؛ وج ٨٢، ص ٣١٩.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٩٤٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٢١١، ح ٦٤١، مرسلاً، مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٩، ح ٥٤٠٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣، ح ٤٤٣٩.

٥. في «بث»: «فيها».

٦. ثواب الأعمال، ص ٤٤، ح ١، بسنده عن سلمة بن الخطاب، مع زيادة في آخره. راجع: الكافي، كتاب

٤٧٩٨ / ١٣ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ

٣٦٧/٣

اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ مِيزَانٌ، مَنْ وَفَى

اسْتَوْفَى^١».

٢ - بَابُ مَنْ حَافَظَ عَلَى صَلَاتِهِ أَوْ ضَيَّعَهَا

٤٧٩٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

«كُنْتُ صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِالْمَزْدَلِيَّةِ^٢، فَلَمَّا انْصَرَفَ التَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا

«١» الصلاة، باب صلاة فاطمة عليها السلام وغيرها من صلاة الترغيب، ح ٥٦٥١؛ والفقهاء، ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٥٥٨؛

والتهذيب، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٩٦٢. الوافي، ج ٧، ص ٣٠، ح ٥٤١٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٧٧، ح ٧١٠٥.

١. «وَفَى بِالشَّيْءِ وَفَى وَأَوْفَى: تَمَعَهُ وَلَمْ يَنْقُصْ حِفْظَهُ. اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَتَوَفَّاهُ: أَخَذَهُ وَافِيًا. وَقَالَ الْعَلَامَةُ

الفيض: «الْأَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهَا مَعْيَارُ لِقُرْبِ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَمَنْزِلَتُهُ لَدَيْهِ وَاسْتِحْقَاقُهُ الْأَجْرَ

وَالثَّوَابَ مِنْ جَلٍّ وَعَزٍّ، فَمَنْ وَفَى بِشَرَاظِهَا وَأَدَابِهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا كَمَا يَنْبَغِي، اسْتَوْفَى بِذَلِكَ تَمَامَ الْأَجْرِ وَ

الثَّوَابَ وَكَمَالَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَفِي نَقْصٍ، نَقْصٌ مِنْ ذَلِكَ بِقَدَرِ مَا نَقُصَّ. أَوِ الْمُرَادُ أَنَّهَا مَعْيَارُ لِقَبُولِ

سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، فَمَنْ وَفَى بِهَا كَمَا يَنْبَغِي، قَبِلَ سَائِرَ عِبَادَاتِهِ وَاسْتَوْفَى أَجْرَ الْجَمِيعِ». راجع: المفردات

لِلرَّاغِبِ، ص ٨٧٨؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٩٨-٣٩٩ (وفى).

٢. الجعفریات، ص ٣٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ١،

ص ٢٠٧، ح ٦٢٢، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ٢٨٣، مرسلًا

عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الوافي، ج ٧، ص ٣٠، ح ٥٤١١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣،

ح ٤٤٤٠.

٣. الازدلاف: القرب والدنو من شيء والتقرب إليه. ومنه سمي المشعر الحرام مَزْدَلِيَّةً: لِأَنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ

تَعَالَى فِيهَا، أَوْ لِقُرْبِ النَّاسِ إِلَى مَنْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ. وَقِيلَ: سَمِيَ بِهَا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا؛ مِنْ

أَبَانُ، الصَّلَاةُ الْخَمْسُ الْمَفْرُوضَاتُ مَنْ أَقَامَ حُدُودَهُنَّ، وَ حَافَظَ عَلَى مَوَاقِيَتِهِنَّ، لَقِيَ^١ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ عِنْدَهُ عَهْدٌ يُدْخِلُهُ بِهِ^٢ الْجَنَّةَ؛ وَمَنْ لَمْ يَقِمِ حُدُودَهُنَّ، وَلَمْ يَحَافِظْ^٣ عَلَى مَوَاقِيَتِهِنَّ، لَقِيَ اللَّهَ وَلَا عَهْدَ لَهُ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ^٤.

٤٨٠٠ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ^١ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَ صَلَّى^٢ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ لَمْ يَزَكِّ بَيْنَهُمَا^٣، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةِ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قَامَ فَتَنَقَّلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ،

«الازدلاف وهو الاجتماع. وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١٠؛ لسان العرب، ج ٩، ص ١٣٨ (زلف).

١. في «ي» وحاشية «بح»: «أتى».

٢. في «بخ»: «- به».

٣. في «ي»: «ولا يحافظ».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٩٤٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. ثواب الأعمال، ص ٤٨، ح ١، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجَّاج. وفيه، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في أوله، وفيها من قوله: «الصلوات الخمس المفروضات»، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٧، ح ٥٤٤٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٤٦٣٥.

٥. في «بخ»: «- علي».

٦. في «ي» وحاشية «ث»، «بخ» والوسائل: «خلف».

٧. في «ي»، «بح»، «بس» والوافي والوسائل: «فصلَّى».

٨. لم يركع بينهما أي لم يصل بينهما، يقال: ركع، إذا صلى. وقال الشهيد: «التعبير بالركوع عن الصلاة شائع في الإطلاق، يقال: فرغت من ركوعي، أي من صلاتي». راجع: المغرب، ص ١٩٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٧١ (ركع)؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٢٨٩.

فَقَالَ: «يَا أَبَانُ! هَذِهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ الْمَفْرُوضَاتُ مَنْ أَقَامَهُنَّ، وَحَافَظَ ٣٦٨/٣
عَلَى مَوَاقِيَتِهِنَّ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ عِنْدَهُ^٢ عَهْدٌ يَدْخُلُهُ بِهِ الْجَنَّةُ؛ وَمَنْ
لَمْ يَصْلَهُنَّ لِمَوَاقِيَتِهِنَّ، وَلَمْ يَحَافِظْ عَلَيْهِنَّ، فَذَلِكَ إِلَيْهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ
عَذَّبَهُ»^٣.

٤٨٠١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
يُونُسَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قِيلَ لَهُ - وَأَنَا حَاضِرٌ -: الرَّجُلُ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِ خَالِيًا،
فَيَدْخُلُهُ الْعُجْبُ^٤؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ^٥ أَوَّلَ صَلَاتِهِ بِنِيَّةٍ يُرِيدُ بِهَا رَبَّهُ، فَلَا يَضُرُّهُ مَا دَخَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ،
فَلْيَمْنُصْ فِي صَلَاتِهِ^٦، وَلْيَخْسَأِ^٧ الشَّيْطَانُ»^٨.

١. في الوافي: «وَأَبَانٌ». في «ي»: «- عنده».

٣. التهذيب، ج ٥، ص ١٩٠، ح ٦٣٢؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٩٠١، بسندهما عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «فَتَنْتَلَّ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٧، ح ٥٤٤٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٤٩٨٢، إلى قوله: «ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ».

٤. في الوافي: «لَعَلَّهُ أُرِيدَ بِالْخَالِي خَلَوْ الْقَلْبَ عَنِ الْآفَاتِ».

٥. «العجب»: استعظام العمل الصالح واستكثاره والابتهاج له والإدلال به، وأن يرى نفسه خارجاً عن حدِّ التقصير. وأما السور به مع التواضع لله تعالى والشكر له على التوفيق لذلك، وطلب الاستزادة منه فهو حسن ممدوح. راجع: الأربعون حديثاً للشيخ البهائي، ص ٣٤٠؛ شرح المازندراني، ج ٩، ص ٣١٣.

٦. في «ي»: «بِثْ، بِيحْ، بِيخْ، بِسْ» والوافي: «إِذَا كَانَتْ».

٧. في «مِرَاةِ الْعُقُولِ»: «حَمَلَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ بِمَجَرَّدِ خَطَرِ الْبَالِ».

٨. في «بِثْ، بِيحْ، بِيخْ، بِسْ»: «وَلْيَخْسَأِ». والخشء: الطرد والإبعاد. قال العلامة المجلسي: «وفي بعض النسخ: وَلْيَخْسَأِ مِنَ الْخَسْرَانِ». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣١ (خساً)؛ «مِرَاةِ الْعُقُولِ»، ج ١٥، ص ١٣.

٩. الوافي، ج ٧، ص ٥٤، ح ٥٤٦٥؛ الوسائل، ج ١، ص ١٠٧، ح ٢٦١.

٤٨٠٢ / ٤. جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ سَهْوٍ فِي الصَّلَاةِ يُطْرَحُ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى يَتِمُّ بِالنَّوَافِلِ؛ إِنَّ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ الصَّلَاةَ، فَإِنْ قَبِلَتْ قَبْلَ مَا يَسْوَاهَا، إِنَّ الصَّلَاةَ إِذَا ارْتَفَعَتْ فِي أَوَّلِ ^٢ وَقْتِهَا، رَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا وَهِيَ بَنِيضَةٌ مُشْرِقَةٌ تَقُولُ: حَفِظْتَنِي حَفِظَكَ اللَّهُ، وَإِذَا ارْتَفَعَتْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا بِغَيْرِ حُدُودِهَا، رَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا وَهِيَ سُودَاءُ مُظْلِمَةٌ تَقُولُ: ضَيَّعْتَنِي ضَيَّعَكَ اللَّهُ» ^٣.

٤٨٠٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدًا صَالِحًا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ» ^٤ قَالَ: «هُوَ التَّضْيِيعُ» ^٥.

١. في الوافي: «يعني كل ما ذهل عنه ولم يحضر في القلب فهو مطروح منها، لا يعتد به ولم يرفع». ونحوه في مرآة العقول.

٢. في «ي»، يخ، جس، والوافي و مرآة العقول والتهذيب: «-أول».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٩٤٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٨١، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٠؛ وثواب الأعمال، ص ٢٧٣، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٦٢٧، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، من قوله: «إِنَّ الصَّلَاةَ إِذَا ارْتَفَعَتْ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٦٢٦؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٩٩. الوافي، ج ٧، ص ٤٨، ح ٥٤٥٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٤٦٣٦؛ وفيه، ص ٧٣، ح ٤٥٤٦، إلى قوله: «يَتِمُّ بِالنَّوَافِلِ».

٤. في حاشية «بخ»: «العبد الصالح».

٥. الماعون (١٠٧): ٥.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٩٤٧، معلقاً عن الحسين. راجع: تفسير القمي، ص ٤٤٢؛ والخصال،

٤٨٠٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَقَامَ يُصَلِّي، فَلَمْ يَتِمَّ رُكُوعُهُ^٢ وَلَا سُجُودَهُ، فَقَالَ ﷺ: نَقَرُ كَنْفَرِ الْغُرَابِ، لَيْنُ مَاتَ هَذَا وَهَكَذَا صَلَاتُهُ، لَيَمُوتَنَّ^٥ عَلَى غَيْرِ دِينِي^٦».

٢٦٩/٣

٤٨٠٥ / ٧. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ: لَا تَتَهَاوَنَ بِصَلَاتِكَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: لَيْسَ مِنِّي مَنِ اسْتَحَفَّ بِصَلَاتِهِ، لَيْسَ مِنِّي مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا، لَا يَرِدُ عَلَيَّ^٨ الْخَوْضَ،

ص ٦٢١، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠؛ وتحف العقول، ص ١١٠. الوافي، ج ٧، ص ٤٩، ح ٥٤٥٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧، ح ٤٤٢٥.

١. في «ي» -: «عمر».

٢. في «يخ» والوافي: «كان جالساً».

٣. قال الشيخ البهائي: «المراد من عدم إتمام الركوع والسجود، ترك الطمأنينة فيهما، كما يشعر به قوله ﷺ: نقر كنفر الغراب، والنقر: التقاط الطائر بمنقاره الحبة». راجع: الجبل المتين، ص ٤٤.

٤. في «ي» -: «وله النبي». وفي الوسائل، ح ٨٠١٧: «رسول الله».

٥. في «يخ» -: «وهو».

٦. قال الشيخ البهائي: «قوله ﷺ: لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتنَّ على غير ديني، يشعر بأن التهاون في المحافظة على حدود الفرائض، والتساهل في استيفاء أركانها يؤدي إلى الاستخفاف بشأنها وعدم المبالاة بتركها، وهو يؤدي إلى الكفر، نعوذ بالله من ذلك». راجع: الجبل المتين، ص ٤٥.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ٩٤٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي المحاسن، ص ٧٩، كتاب عقاب الأعمال، ح ٥؛ والأُمالي للصدوق، ص ٤٨٣، المجلس ٧٣، ح ٨؛ وثواب الأعمال، ص ٢٧٣، ح ١، بسند آخر عن زرارة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٩، ح ٥٤٥٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١، ح ٤٤٣٤؛ و ج ٦، ص ٢٩٨، ح ٨٠١٧.

٨. في مرآة العقول: «قوله علي، ظاهره التشديد، ويحتمل التخفيف».

لَا وَاللَّهِ^١

٤٨٠٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الثَّوَالِي، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ الشَّيْطَانُ ذَعِيراً^٢ مِنَ
الْمُؤْمِنِ مَا حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ^٣، فَإِذَا ضَيَّعَهُنَّ تَجَرَّأَ عَلَيْهِ، فَأَدْخَلَهُ فِي
الْعِظَائِمِ^٤».

٤٨٠٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

١. علل الشرائع، ص ٣٥٦، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى. وفيه، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٧٩، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ٥، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب الأشربة، باب شارب الخمر، ح ١٢٢٤٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٠٦، ح ٤٥٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ٩٩، عن رسول الله ﷺ؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٦١٧، مراسلاً عن رسول الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير، وفي كلها - إلا اللعل - من قوله: «فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: عِنْدَ مَوْتِهِ». الوافي، ج ٧، ص ٥٠، ح ٥٤٥٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣، ح ٤٤١٣.

٢. «ذَعِيراً»، أي خائفاً، أو متحيراً؛ من الذَّعْر، وهو الخوف والفرع، والذَّعْر بالتحريك: الدَّفْعُ، أي التحير. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٦؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٩ (زعر).

٣. في حاشية «بخ»: «الخمس صلوات». وفي الوسائل: «+ لوقتتهن».

٤. العظائم: جمع العظيمة، وهي الكبيرة، والظاهر أن المراد بها هاهنا الكبائر من الذنوب. راجع: أقرب الموارد، ج ٢، ص ٨٠٠ (عظم).

٥. المحاسن، ص ٨٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢، بسند آخر عن السكوني، إلى قوله: «وعلى الصلوات الخمس». وفي الأمالي للصدوق، ص ٤٨٤، المجلس ٧٣، ح ٩؛ وثواب الأعمال، ص ٢٧٤، ح ٣، بسند آخر عن السكوني، عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ٣٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٤٢، ح ٩؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٢٨، ح ٢١، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩٣٣، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥١، ح ٥٤٥٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٨، ح ٤٤٢٦.

عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَاللَّهِ، إِنَّهُ لَيَأْتِي عَلَى الرَّجُلِ خَمْسُونَ سَنَةً وَ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً وَاحِدَةً، فَأَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ مِنْ هَذَا؟ وَاللَّهِ، إِنَّكُمْ لَتَغْرِقُونَ مِنْ جِيرَانِكُمْ وَ أَصْحَابِكُمْ مَنْ لَوْ كَانَ يُصَلِّي لِبَغْضَائِكُمْ مَا قَبِلَهَا مِنْهُ؛ لِاسْتِخْفَافِهِ بِهَا؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْحَسَنَ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ مَا يُسْتَخَفُّ بِهِ؟»^١

١٠ / ٤٨٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَامَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ، فَخَفَّفَ صَلَاتَهُ، قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - لِمَلَائِكَتِهِ: أَمَا تَرَوْنَ إِلَى عَبْدِي كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ قَضَاءَ حَوَائِجِهِ بِيَدِي غَيْرِي؟ أَمَا يَعْلَمُ أَنَّ قَضَاءَ حَوَائِجِهِ بِيَدِي؟»^٢

١١ / ٤٨٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ؛

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ^٣، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

١. في الوافي: «ما» بدون الواو.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٤٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٧، ص ٥١، ح ٥٤٦٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤، ح ٤٤١٤.

٣. في «ي» -: «الله».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٧، ص ٥٢، ح ٥٤٦١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٥، ح ٤٤٤٧.

٥. في السند تحويل يعطف «محمد بن يحيى، عن أحمد، عن حماد بن عيسى» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد».

٦. هكذا في النسخ . وفي المطبوع والوسائل: «+» بن محمد.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَا^١ أَدَّى الرَّجُلُ صَلَاةً وَاحِدَةً تَامَةً، قُبِلَتْ^٢ جَمِيعُ صَلَاتِهِ وَإِنْ كُنَّ غَيْرَ تَامَاتٍ، وَإِنْ أَفْسَدَهَا كُلَّهَا، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا^٣، وَلَمْ يَحْسَبْ^٤ لَهُ نَافِلَةٌ وَلَا فَرِيضَةٌ، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ^٥ النَّافِلَةُ بَعْدَ قَبُولِ الْفَرِيضَةِ؛ وَإِذَا لَمْ يُؤَدِّ الرَّجُلُ الْفَرِيضَةَ، لَمْ يَقْبَلْ^٦ مِنْهُ النَّافِلَةُ، وَإِنَّمَا جُعِلَتِ النَّافِلَةُ لِيَتِمَّ بِهَا مَا أُفْسِدَ مِنَ الْفَرِيضَةِ»^٧.

١٢ / ٤٨١٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ^٨، عَنْ حَرِيرٍ، عَنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

٢٧٠ / ٣ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ^٩ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ^{١٠} يُخَافُظُونَ»^{١١}؟ قَالَ: «هِيَ الْفَرِيضَةُ». قُلْتُ: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ ذَائِمُونَ»^{١٢}؟ قَالَ: «هِيَ النَّافِلَةُ»^{١٣}.

١. في «بخ» والوافي: «ما».

٢. في حاشية «بس»: «قبل».

٣. في «بخ»: «منها».

٤. في الوافي والوسائل: «ولم تحسب».

٥. في «بخ، بس»: «يقبل».

٦. في «بخ» والوافي والوسائل: «لم تقبل».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٥٢، ح ٥٤٦٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١، ح ٤٤٣٣.

٨. المراد من: «بهذا الإسناد» الطريقان المتقدمان إلى حرير.

٩. في «بث، بس، بخ» والوافي: «قوله».

١٠. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «صَلَّوَاتِهِمْ». وحيثذا يكون المراد الآية ٩ من سورة المؤمنون.

(٢٣).

١٢. المعارج (٧٠): ٢٣.

١١. المعارج (٧٠): ٣٤.

١٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن حماد، عن حرير. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٨٦، بسند آخر، من قوله: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ ذَائِمُونَ» مع اختلاف وزيادة في أوله. راجع:

٤٨١١ / ١٣ . مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقْدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُهُ ^١ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ^٢

قَالَ: «كِتَابًا ثَابِتًا، وَنَيْسَ ^٣ إِنْ عَجَلْتَ قَلِيلًا، أَوْ أَخَّرْتَ ^٤ قَلِيلًا بِالَّذِي يَضُرُّكَ مَا لَمْ تُضَيِّعْ تِلْكَ الْإِضَاعَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ لِقَوْمٍ: «أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشُّهُوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا» ^٥، ^٦».

٤٨١٢ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَعْبُودٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ

١ تفسير القمي، ج ٢، ص ٨٩؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٧٢. الوافي، ج ٧، ص ٥٢، ح ٥٤٦٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩، ح ٤٤٢٧؛ و ص ٧٠، ح ٤٥٣٩؛ البحار، ج ٦٩، ص ٢٦٩.

١. في «بح»: «قول الله».

٢. النساء (٤): ١٠٣.

٣. في «بخ» والوافي: «فليس».

٤. قال العلامة الفيض: «أريد بالتعجيل والتأخير اللذان يكونان في طول أوقات الفضيلة والاختيار، لا اللذان يكونان خارج الوقت، وأريد بتلك الإضاعة التأخير عن وقت الفضيلة بلا عذر». وقال العلامة المجلسي: «ليس إن عجلت قليلاً، أي عن وقت الفضيلة، وكذا التأخير. ولعله رد على العامة القائلين بتعين الأوقات المنحصرة، وحمله على التعجيل خطأ أو نسياناً مع وقوع جزء منها في الوقت بعيد، والحاصل أن ظاهر الخبر وغيره من الأخبار أن الموقوت في الآية بمعنى المفروض لا الموقت، وفيه أن الكتاب يدل على كونها مفروضة والتأسيس أولى من التأكيد، والمجاز لا يرتكب إلا مع قرينة مانعة عن الحقيقة» ثم وجه الخبر توجيهاً آخر. راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٧.

٥. في البحار، ج ٨٢: «وَأَخَّرْتَ».

٦. مريم (١٩): ٥٩.

٧. الوافي، ج ٧، ص ٥٣، ح ٥٤٦٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩، ح ٤٤٢٨؛ وفيه، ص ٨، ح ٤٣٧٨، إلى قوله: «قال:

كِتَابًا ثَابِتًا»؛ البحار، ج ٨٢، ص ٣١٥؛ و ج ٨٣، ص ٢.

بَغْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ حَافِظٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، فَصَلَّاهَا لَوْفَتْهَا، فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْعَافِلِينَ»^١.

١٥ / ٤٨١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ^٢، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ عليه السلام: «إِنَّهُ^٣ لَمَّا حَضَرَ أَبِي الْوَفَاءَ، قَالَ لِي: يَا بَنِي، إِنَّهُ لَا يَنْتَالُ شَفَاعَتَنَا مَنْ اسْتَحَفَّ بِالصَّلَاةِ»^٤.

١٦ / ٤٨١٤. مُحَمَّدٌ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ: عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لِكُلِّ شَيْءٍ وَجْهٌ، وَوَجْهُ دِينِكُمُ الصَّلَاةُ؛ فَلَا يَشِينَنَّ^٦ أَحَدُكُمْ وَجْهَ دِينِهِ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ أَنْفٌ، وَأَنْفُ الصَّلَاةِ

١. المحاسن، ص ٥١، كتاب ثواب الأعمال، ح ٧٤، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن ذراج، عن زرار، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٥٤، ح ٥٤٦٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٤٦٣٧.

٢. في الكافي، ح ١٢٢٥٦ و التهذيب: - «عن أبي إسماعيل السراج».

٣. في «بخ»: + «قال عليه السلام». وفي الوسائل: - «إِنَّهُ».

٤. في «بث»، «بخ» و حاشية «بخ»: «لن ينال».

٥. الكافي، كتاب الأشربة، باب آخر، ح ١٢٢٥٦. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٠٧، ح ٤٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي المحاسن، ص ٨٠، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ٦؛ والأُمالي للصدوق، ص ٨٤، المجلس ٧٣، ذيل ح ١٠؛ وثواب الأعمال، ص ٢٧٢، ح ١، بسند آخر عن أبي بصير، عن أم حميدة، عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. وفي الأُمالي للصدوق، ص ٣٩٩، المجلس ٦٢، ح ١٥؛ والأُمالي للطوسي، ص ٤٤٠، المجلس ١٥، ح ٤٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٥٠، ح ٥٤٥٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤، ح ٤٤١٥.

٦. «لا يشين»، أي لا يعين؛ من الشين بمعنى العيب. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٢١ (شين).

التَّكْبِيرُ^١

٣- بَابُ فَرَضِ الصَّلَاةِ

٣٧١ / ٣

٤٨١٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَمَّا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنَ الصَّلَاةِ؟^٢

فَقَالَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ».

فَقُلْتُ^٤: فَهَلْ^٥ سَمَّاهُنَّ اللَّهُ^٦ وَبَيَّنَّهِنَّ فِي كِتَابِهِ؟

١. في مرآة العقول: «الظاهر أنَّ المراد التكبيرات المستحبة وبدونها كأنها مقطوعة الأنف معيبة، و تحتمل الواجبة أو الأعم فتأمل».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٩٤٠، بسنده عن السكوني. الجعفریات، ص ٣٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٥، ح ٥٤٦٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤، ح ٤٤١٦.

٣. قال الشيخ البهائي: «لعل تعريف الصلاة في قول السائل: سألته عما فرض الله من الصلاة، للنهـد الخارجي، والمراد الصلاة التي يلزم الإتيان بها في كل يوم وليلة، أو أنَّ السؤال عما فرض الله سبحانه في الكتاب العزيز دون ما يثبت بالسنة المطهرة، وعلى كلا الوجهين لا إشكال في الحصر في الخمس. كما يستفاد من سوق الكلام بخروج صلاة الآيات والأموات والطواف مثلاً». راجع: الجبل المتين، ص ٤٣٤.

٤. في «بخ»: «له». وفي الوافي: «قلت».

٥. في «بخ» وحاشية «بخ» والوافي ومرآة العقول والوسائل والفقیه، ص ١٩٥ والتهذيب والعلل والمعاني، ص ٣٣٢: «هل».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي ومرآة العقول والوسائل والفقیه، ص ١٩٥ والتهذيب والعلل والمعاني، ص ٣٣٢. وفي المطبوع: «- الله».

قَالَ^١: «نَعَمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ^٢، وَ ذُلُوكَهَا^٣ زَوَالَهَا، فَفِيمَا بَيْنَ ذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ^٤ أَزِنِ صَلَوَاتِ سَمَاهُنَّ اللَّهُ^٥ وَ بَيِّنَهُنَّ وَ وَقَّتَهُنَّ^٦، وَ غَسَقُ اللَّيْلِ هُوَ انْتِصَافُهُ.

ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى: «وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً^٧، فَهَذِهِ الْخَامِسَةُ، وَ قَالَ^٨ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: «أَقِمِ^٩ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ - وَ طَرَفَاةَ^{١٠} الْمَغْرِبِ وَ الْعِدَاةَ - وَ زُلْفَايِ اللَّيْلِ^{١١}» وَ هِيَ^{١٢} صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

وَ قَالَ تَعَالَى^{١٣}: «خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى^{١٤}» وَ هِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ،

١. في «ي» بح، و الفقيه، ص ١٩٥ و التهذيب و المعاني، ص ٣٣٢: «فقال».

٢. الإسراء (١٧): ٧٨.

٣. أصل الدلوک: الميل، و يراد به زوال الشمس عن وسط السماء و ميلها للغروب أيضاً. راجع: المفردات للراغب، ص ٣١٧؛ النهاية، ج ٢، ص ١٣٠ (ذلك).

٤. في «ي» بخ، و الوسائل: «و فيما».

٥. «غَسَقُ اللَّيْلِ»: ظلمته، أو شدة ظلمته. راجع: المفردات للراغب، ص ٦٠٦؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٦٦ (غسق).

٦. في «بخ» و التهذيب و المعاني، ص ٣٣٢: «الله».

٧. في «بث»، بخ: «و وقتهن».

٨. في «بخ» و الوافي و الفقيه، ص ١٩٥ و التهذيب و المعاني، ص ٣٣٢: «هو».

٩. الإسراء (١٧): ٧٨.

١٠. هكذا في النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل و الفقيه، ص ١٩٥ و التهذيب و العلل و المعاني، ص ٣٣٢. وفي المطبوع: «الله».

١١. في «ي» و التهذيب: «و أقم».

١٢. في «بث»: «فطرفاء».

١٣. هود (١١): ١١٤. ١٤. في «بث»، بح: «هي» بدون الواو.

١٥. في «ي» بح: «الله».

١٦. البقرة (٢): ٢٣٨.

وَهِيَ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ وَسْطُ النَّهَارِ، وَوَسْطُ الصَّلَاتَيْنِ^٢ بِالنَّهَارِ: صَلَاةُ الْغَدَاةِ، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَفِي بَعْضِ الْقِرَاءَةِ «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» صَلَاةُ الْعَصْرِ^٤. «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ»^٥.

قَالَ: وَتَرَلَتْ^٦ هَذِهِ الْآيَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ^٧، فَقَنَّتْ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^٨، وَتَرَكَهَا عَلَى حَالِهَا فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ^٩، وَأَضَافَ لِلْمُقِيمِ رَكَعَتَيْنِ، ٣/٢٧٢ وَإِنَّمَا وَضِعَتِ الرُّكَعَتَانِ اللَّتَانِ أَضَافَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلْمُقِيمِ، لِمَكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ؛ فَمَنْ صَلَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ، فَلْيَصَلِّهَا أَرْبَعَ

١. في «بث»: «وسط» بدون الواو. وفي «بس»: «فوسط».

٢. في «ى»، «بخ»، والوافي والوسائل والفقهاء، ص ١٩٥ والتهذيب والعلل: «صلاتين».

٣. في الوافي: «وصلاة».

٤. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢١: «قوله ﷺ: صلاة العصر، في الفقهاء أيضاً كما هنا بغير توسط العاطف بين قوله: «الصلوة الأوسطى»، وقوله: صلاة العصر، فيكون بينهما للفقهاء، وفي التهذيب بتوسطه فيكون تأييداً للمراد».

٥. البقرة (٢): ٢٣٨.

٦. في «ى»، «بث»، «بخ»، والوافي والوسائل والعلل: «وأنزلت».

٧. في «بس» والوافي والفقهاء، ص ١٩٥ والتهذيب والعلل: «سفر».

٨. في «بخ» والوافي والفقهاء، ص ١٩٥ والتهذيب والعلل: «رسول الله ﷺ».

٩. في الجبل المتين، ص ٤٣٥: «قوله ﷺ: وتركها على حالها في السفر والحضر، أي أنه ﷺ أبقى صلاة ظهر الجمعة على حالها من كونها ركعتين سفرًا وحضرًا؛ فإنه ﷺ كان يقصرها في السفر ويصلّيها جمعة في الحضر ولم يضيف إليها ركعتين أخريين، كما أضاف للمقيم الذي ليس فرضه الجمعة ركعتين في الظهر والعصر والعشاء».

رَكَعَاتِ كَسَلَةِ الظُّهْرِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ^{٢١}

٤٨١٦ / ٢. وَبِإِسْنَادِهِ^٢، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنَ الصَّلَاةِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، وَفِيهِنَّ الْقِرَاءَةُ، وَلَيْسَ فِيهِنَّ وَهْمٌ - يَغْنِي سَهْوًا - فَرَّادَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام سَبْعًا، وَفِيهِنَّ الْوَهْمُ، وَلَيْسَ فِيهِنَّ قِرَاءَةٌ»^٥.

١. في الجبل المتين، ص ٤٣٤: «قد تضمن هذا الحديث أَنَّ الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر؛ فإنها تتوسط النهار، وتتوسط صلاتين نهاريتين، وقد نقل الشيخ في الخلاف إجماع الفرقة على ذلك. وقيل: هي العصر؛ لوقوعها وسط الصلوات الخمس في اليوم واللييلة، وإليه ذهب السيد المرتضى عليه السلام، بل ادعى الاتفاق عليه وقيل: هي المغرب؛ لأنَّ أَقْلَ المفروضات ركعتان وأكثرها أربع، والمغرب متوسطة بين الأقل والأكثر. وقيل: هي العشاء؛ لتوسطها بين صلاة ليل ونهار. وقيل: هي الصبح لذلك». وراجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧٥، المسألة ٦ من المسائل الميفارقيات؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٩٤، المسألة ٤٠.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حماد، عن حرير. وفي علل الشرائع، ص ٣٥٤، ح ١؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٢، ح ٥، بسندهما عن حماد بن عيسى، عن حرير. الفقيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٦٠٠، معلقاً عن زرارة، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. معاني الأخبار، ص ٣٣١، ح ١، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «صلاة الوسطى صلاة الظهر، وهي أول صلاة أنزل الله على نبيه عليه السلام». تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١٣٦، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «فهذه الخامسة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٢٢١، مرسلاً، من قوله: «وإنما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي عليه السلام» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٥، ح ٥٤٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٠، ح ٤٣٨٥.

٣. الظاهر أَنَّ المراد من «بإسناده» الطرق الثلاثة المتقدمة إلى حماد بن عيسى.

٤. في «ي»، «يخ»، «جس»: «سهو».

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٠١، ح ٦٠٥، معلقاً عن زرارة، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٧،

ص ٣٦، ح ٥٤٢٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٢٤، ح ٧٥١٤.

٤٨١٧ / ٣. وَبِإِسْنَادِهِ^١، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٢: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ، وَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْجِهٍ^٣: صَلَاةُ
 الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ^٤، وَصَلَاةُ الْخَوْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، وَصَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ،
 وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ، وَصَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^٥.

٤٨١٨ / ٤. حَمَّادٌ^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا
 مَوْقُوتًا»^٨: «أَيُّ مَوْجُوبًا»^٩.

١. الكلام هو الكلام في السند السابق.

٢. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: وسن، أي شرع وقرر وبين؛ ليعم الوجوب والاستحباب ويدخل الاستسقاء والعيدان مع فقد الشرائط فيها».

٣. عدّها عشرة مع كون المذكور إحدى عشرة، فلعله ﷺ عدّ صلاة العيدين واحدة لاتحاد سببهما وهو كونه عيداً، وصلاة الكوفين اثنين لتغاير السبب، أو عدّ الكوفين واحدة لتشابه سببهما، وقيل غير ذلك.
 راجع: الوافي، ج ٧، ص ٤٠؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٣.

٤. في «ي» بخ، والوسائل: «صلاة السفر والحضر». وفي الوافي: «صلاة السفر وصلاة الحضر».

٥. الخصال، ص ٤٤٤، باب العشرة، ح ٣٩، بسنده عن حمّاد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٦٢٠، معلقاً عن زرارة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٩، ح ٥٤٣٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧، ح ٤٣٧٧.

٦. السند معلق. ويروي المصنّف عن حمّاد، بالطرق الثلاثة المذكورة في سند الحديث ١.

٧. النساء (٤): ١٠٣.

٨. في «ي»: «موجباً».

٩. الكافي، كتاب الصلاة، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، صدر ح ٤٩٠١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة والفضيل، عن أبي جعفر^{١٠}، ج ١، ص ٢٠٢، صدر ح ٦٠٦، معلقاً عن زرارة والفضيل، عن أبي جعفر^{١١}. علل الشرائع، ص ٦٠٥، صدر ح ٧٩، بسنده عن زرارة. وفي تفسير الميثاق، ج ١، ص ٢٧٣، صدر ح ٢٥٩؛ وص ٢٧٤، ضمن ح ٢٦١ وح ٢٦٣ وصدر ح ٢٦٤، عن زرارة عن أبي جعفر^{١٢}. وفيه، ص ٢٧٣، ضمن ح ٢٥٨، عن محمد بن مسلم، عن

٤٨١٩ / ٥. حَمَادٌ^١، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنِ الْفَرَضِ فِي الصَّلَاةِ؟

فَقَالَ: «الْوَقْتُ، وَ الطَّهْوُ، وَ الْقِبْلَةُ، وَ التَّوَجُّهُ، وَ الرُّكُوعُ، وَ السُّجُودُ، وَ الدُّعَاءُ».

قُلْتُ: مَا سِوَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «سُنَّةٌ فِي فَرِيضَةٍ^٣».

٤٨٢٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «لِلصَّلَاةِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ حَدٌّ^٥».

٤٨٢١ / ٧. وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «لِلصَّلَاةِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ بَابٌ^٦».

١. أحدهما^٧. وفيه أيضاً صدرح^٨، عن عبد الحميد بن عواض، عن أبي عبد الله^٩. وفيه أيضاً، ح ٢٦٦، عن عبيد، عن أبي جعفر أو أبي عبد الله^{١٠}. الفقيه، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٠، مرسلًا عن الصادق^{١١}. تفسير التقي، ج ١، ص ١٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٢}، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٠، ح ٥٤٣٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧، ح ٤٣٧٦.

٢. السند معلق، كتابه. ٣. في حاشية «ب»: «أبا عبد الله».

٤. في «ب»، يخ: «سنة مفروضة».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٥٤٣، بسنده عن حماد. وفي التهذيب، ص ٢٤١، ح ٩٥٥، معلقاً عن حماد. الخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد^{١٣}. الفقيه، ج ١، ص ٣٤، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٤}، وفيهما إلى قوله: «والسجود والدعاء»؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٨٥٧؛ وص ٣٣٩، ح ٩٩١؛ والخصال، ص ٢٨٤، باب الخمسة، ح ٣٥؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٩٧. الوافي، ج ٧، ص ٤١، ح ٥٤٣٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٦٥، ذيل ح ٩٦٢؛ وج ٤، ص ٢٩٥، ذيل ح ٥١٩٣.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٩٥٦، بإسناده عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٩٩، مرسلًا.

٦. فقه الرضا^{١٥}، ص ١١٠. الوافي، ج ٨، ص ٨٢٧، ح ٧٢٠٤.

٦. في «بخ»: «- وللصلاة».

٧. الخصال، ص ٦٣٨، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ١٢؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٧ وفيهما بسند

٤٨٢٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ ٢٧٣/٣ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «عَشْرَ رَكَعَاتٍ -: رَكَعَتَانِ مِنَ الظُّهْرِ، وَ رَكَعَتَانِ مِنَ الْعَصْرِ، وَ رَكَعَتَا الصُّبْحِ، وَ رَكَعَتَا الْمَغْرِبِ، وَ رَكَعَتَا الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ - لَا يَجُوزُ الْوُحْدُ فِيهِنَّ، وَ مَنْ^١ وَهَمَ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ، اسْتَقْبَلَ^٢ الصَّلَاةَ اسْتِقْبَالًا، وَ هِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الْقُرْآنِ، وَ فَوَّضَ إِلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَرَادَ النَّبِيُّ عليه السلام فِي الصَّلَاةِ سَنَعَ رَكَعَاتٍ، وَ هِيَ^٣ سُنَّةٌ لَيْسَ فِيهِنَّ^٤ قِرَاءَةٌ، إِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ^٥ وَ تَهْلِيلٌ وَ تَكْبِيرٌ وَ دُعَاءٌ، فَالْوُحْدُ إِنَّمَا يَكُونُ^٦ فِيهِنَّ، فَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِي صَلَاةِ الْمَقِيمِ غَيْرِ الْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ: فِي الظُّهْرِ، وَ الْعَصْرِ، وَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَ رَكَعَةً فِي الْمَغْرِبِ لِلْمَقِيمِ وَ الْمُسَافِرِ»^٨.

٤٨٢٣ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّلَاةُ ثَلَاثَةٌ أَثْلَابٌ: ثُلُثٌ^١ طَهُورٌ، وَ ثُلُثٌ رُكُوعٌ،

«آخر عن الرضا عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٩٨، مرسلًا عن الرضا عليه السلام، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٢٧، ح ٧٢٠٥.

١. في «ي»، يع، بخ، بس، والوسائل، ح ٤٤٨٤: «من» بدون الواو.

٢. في الوافي: «استقبل: استأنف».

٣. في «ث»، بث، بخ، بس، والوافي والوسائل، ح ٤٤٨٤ و ٧٤٧٢: «هي» بدون الواو.

٤. هكذا في «ث»، يع، بخ، بس، والوافي والوسائل، ح ٤٤٨٤ و ٧٤٧٢. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيها».

٥. في حاشية «بس»: «هي».

٦. في «بس»: «+ وتحميد».

٧. في الوسائل، ح ٧٤٧٢: «هو».

٨. الوافي، ج ٧، ص ٣٧، ح ٥٤٢٦: الوسائل، ج ٤، ص ٤٩، ح ٤٤٨٤؛ وفيه، ج ٦، ص ١٠٩، ح ٧٤٧٢، إلى قوله: «فالوهم إنما يكون فيهن».

٩. في الأمالي: «فثلث».

و ثَلَّثَ سُجُودًا.^١

٤ - بَابُ الْمَوَاقِبِ^٢ أَوَّلُهَا وَ آخِرُهَا وَ أَفْضَلُهَا

٤٨٢٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَا وَ حُمْرَانُ بْنُ أَعْيَنَ، فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: مَا تَقُولُ فِيمَا يَقُولُ^٣ زُرَّارَةُ وَ قَدْ خَافَتْهُ فِيهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا هُوَ؟» قَالَ: يَزْعُمُ أَنَّ مَوَاقِبَ الصَّلَاةِ كَانَتْ مَفُوضَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَهُوَ الَّذِي وَضَعَهَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟» قُلْتُ: إِنَّ جَبْرِئِيلَ عليه السلام أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ بِالْوَقْتِ الْأَوَّلِ، وَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ بِالْوَقْتِ الْآخِرِ، ثُمَّ قَالَ^٤ جَبْرِئِيلُ عليه السلام: مَا بَيْنَهُمَا وَقْتُ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا حُمْرَانُ، إِنَّ زُرَّارَةَ يَقُولُ: إِنَّ جَبْرِئِيلَ عليه السلام إِنَّمَا جَاءَ مُشِيرًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَ صَدَقَ زُرَّارَةُ، إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَوَضَعَهُ،

١. الشهيد، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٥٤٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٦، مرسلاً. الأُمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار. الوافي، ج ٦، ص ٣٦٥، ح ٤٤٧٧؛ ج ٧، ص ٤٢، ح ٥٤٣٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣١٠، ح ٨٠٤٩؛ و ص ٣٨٩، ح ٨٢٥٨؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٦٢.

٢. في «ب»: «بح»: «+» «من».

٣. في الوسائل: «يقوله».

٤. في الوافي: «فقد».

٥. هكذا في «بح» الوافي و رجال الكشي. وفي أكثر النسخ والوسائل والمطبوع: «هو» بدون الواو.

٦. في «ي»: «+» «يا».

٧. في «ي»: «-» «ما».

٨. في مرآة المعقول، ج ١٥، ص ٢٧: «الحديث ... يدلّ على أنّ التفويض إنّما هو لبيان كرامة النبي صلى الله عليه وآله»

وَأَشَارَ جَبْرِئِيلُ ﷺ بِهِ عَلَيْهِ ٢.

٤٨٢٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ^٢ مُحَمَّدٍ بْنِ ٢٧٤/٣
الْحَسَنِ بْنِ عَلَانَ^٤، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٥، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
عَنْ^٦ قُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَشْيَاءَ مُوسَّعَةً، وَأَشْيَاءَ مُضَيَّقَةً، فَالصَّلَاةُ^٧
مِمَّا وَسَّعَ فِيهِ^٨، تُقَدَّمُ مَرَّةً، وَتُؤَخَّرُ^٩ أُخْرَى، وَالْجُمُعَةُ مِمَّا ضَيَّقَ فِيهَا؛ فَإِنَّ وَقْتُهَا يَوْمُ
الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ تَزُولُ^{١٠}، وَوَقْتُ الْعَصْرِ فِيهَا^{١١} وَقْتُ الظَّهْرِ فِي غَيْرِهَا^{١٢}».

عند الله عز وجل وكون كل ما يخطر بباله الأقدس مطابق لنفس الأمر ووحية تعالى، ثم صدر الوحي مطابقاً لما قرره ﷺ، فالتفويض لا ينافي كونها مقررة بالوحي أيضاً.

١. في «ي» -: «عليه». وفي «بث»، «بخ»، «بس» والوسائل: «عليه به» بدل «به عليه».
٢. رجال الكشي، ص ١٤٤، ح ٢٢٧، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢١١،
ح ٥٧٨٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٦، ح ٤٧٣٢.

٣. في الوسائل، ح ٩٤٤٩؛ «و عن».

٤. في «بخ» وحاشية «ظ»، «غ»، «بخ» والوافي: «محمد بن الحسن زعلان».

٥. في الوافي: «عن صفوان بن يحيى» بدل «وصفوان بن يحيى» وهو سهو؛ فقد روى حماد بن عيسى كتاب
ربيعي بن عبدالله، وتكررت روايته عنه في الأسناد، ولم يثبت وقوع الوساطة بينهما. راجع: رجال
التجاشي، ص ١٦٧، الرقم ٤٤١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٩٥، الرقم ٢٩٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٦،
ص ٣٨٥ و ٤٣٨.

٦. في الوسائل، ح ٩٤٤٩؛ «و عن».

٧. في «بث»، «بس» والوافي والوسائل، ج ٤٧٣١: «فالصلوات».

٨. في الوافي: «فيها».

٩. في «بث»: «يقدم مرة ويؤخر».

١٠. في «ي» وحاشية «بخ»: «+ الشمس».

١١. في «بث»: «+ في».

١٢. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٨، ح ٧٨٣٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٦، ح ٤٧٣١؛ وج ٧، ص ٣١٥، ح ٩٤٤٩.

٤٨٢٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتَانِ، وَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُهُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ آخِرَ الْوَقْتَيْنِ وَقْتًا إِلَّا فِي عَذْرِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ»^١.

٤٨٢٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ أَوْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتَانِ، أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُهُمَا»^٢.

٤٨٢٨ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، وَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ، أَوْ أَوْسَطُهُ^٣.

١. في الاستبصار، ص ٢٤٤: «فأول».

٢. قوله عليه السلام: «من غير علة» بدل من قوله عليه السلام: «إلا في عذر»، قال العلامة المجلسي: «وقال الفاضل التستري رحمته الله: فكان المعنى: ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً من غير علة إلا في عذر، ويكون الكلام على القلب».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٤، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٨٧٠، بسنده عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٠٣، بسندهما عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. فقه الرضا عليه السلام، ص ٧١، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٧، ص ٢٠٥، ح ٥٧٦٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٨٤.

٤. في «ي» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وَأَوَّلُ».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٨٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٢٠٥، ح ٥٧٦٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢١، ح ٤٦٨٢.

٦. في «ي»:- «عمر».

٧. في «يخ، بس» والوسائل والتهذيب: «وسطه».

أَوْ آخِرُهُ؟

فَقَالَ: «أَوَّلُهُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُحِبُّ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُعَجَّلُ»^١.

٤٨٢٩ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعَشِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ فَضْلَ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخِرِ كَفَضْلِ الْآخِرَةِ عَلَى الدُّنْيَا»^٢.

٤٨٣٠ / ٧. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَفَضْلُ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ عَلَى الْآخِرِ خَيْرٌ لِلرَّجُلِ مِنْ وَلَدِهِ وَمَالِهِ»^٣.

١. في «بث»: «ما تعجل».

٢. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب تعجيل فعل الخير، ح ١٩٤٠، من قوله: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ».

التهذيب، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٧، بسنده عن ابن أبي عمير. راجع: عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١. الوافي، ج ٧، ص ٢٠٦، ح ٥٧٦٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٨٣.

٣. في التهذيب: «الآخر».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٩، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ٥٨، ح ٢، مرسلًا. الوافي، ج ٧، ص ٢٠٦، ح ٥٧٦٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢٣، ح ٤٦٨٦.

٥. في الوافي والفقهاء والتهذيب وقرب الإسناد: «للمؤمن».

٦. قرب الإسناد، ص ٤٣، ح ١٣٦، عن أحمد بن إسحاق بن سعد. ثواب الأعمال، ص ٥٨، ح ١، بسنده عن بكر بن محمد الأزدي، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥٢، مرسلًا؛ فقه الرضا ﷺ، ص ١٢٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٠٧، ح ٥٧٧٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٨٥.

٤٨٣١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «اعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ الْوَفِّ أَبَدًا أَفْضَلُ، فَعَجِّلْ بِالْخَيْرِ^٢ مَا اسْتَطَعْتَ؛ ٢٧٥/٣ وَ أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - مَا دَاوَمَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ^٣ وَإِنْ قَلَّ^٤».

٤٨٣٢ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ غَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ أَوْ غَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: مَنْ اهْتَمَّ بِمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، لَمْ يَسْتَكْمِلْ لَذَّةَ الدُّنْيَا^٥».

١. في التهذيب: «محمد بن زياد» بدل «حماد». وهو سهو جزماً؛ فإن المراد من محمد بن زياد هو محمد بن أبي عمير، ولم نجد في موضع توسطه بين أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى - وبين حريز.

و الظاهر أن ما ورد في التهذيب ناشئ من تصحيف و توهم. بيان ذلك أنه صحف «عن حماد» ابتداءً بـ «بن زياد» فحُصِّلَ «أحمد بن محمد بن زياد» ثم زيد «عن محمد» قبل «بن زياد» بتوهم سقوطه. و يؤيد ذلك ما ذكره المحقق في متقى الجمان، ج ١، ص ٣٩٢؛ من أن صورة السند بخط الشيخ هكذا: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن زياد، عن حريز»، ثم زيد فيه زيادة ليست على نهج خط الشيخ، فصارت صورة الأسناد معها هكذا: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن زياد، عن حريز».

٢. في «ي»، «بح»، «بخ»، «بس» و الوافي و الوسائل: «الخير» بدون الباء. و في التهذيب: «فتعجل الخير» بدل «فعجل بالخير».

٣. في «ي» و التهذيب: «مادام». ٤. في الوسائل و الكافي، ح ١٦٦٣: «عليه العبد».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٠، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب استواء العمل والمداومة عليه، ح ١٦٦٣، بسند آخر عن حماد بن عيسى، من قوله: «أحب الأعمال إلى الله - الوافي، ج ٧، ص ٢٠٦، ح ٥٧٦٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢١، ح ٤٦٨١».

٦. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لم يستكمل لذة الدنيا، أي لا يعتني بها ولا يطلب كما لها، بل إنما يهتم بالصلاة في أول وقتها و يقدمها على سائر اللذات، أو لا يمكنه استكمالها».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٣٦٧، ح ٦١١٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ١١٨، ح ٤٦٧٠.

٥ - بَابُ وَقْتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

٤٨٣٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ،

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ عُمَرَ بْنَ حَنْظَلَةَ أَتَانَا عَنْكَ بِوَقْتٍ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا لَا يَكْذِبُ عَلَيْنَا».

قُلْتُ: ذَكَرْتَ أَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ افْتَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ عليه السلام الظُّهْرُ، وَهُوَ قَوْلُ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ»^١ فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، لَمْ يَمْنَعَكَ إِلَّا

سُبْحَتُكَ^٢، ثُمَّ لَا تَزَالُ فِي وَقْتٍ^٣ إِلَى أَنْ يَصِيرَ الظِّلُّ قَامَةً، وَهُوَ آخِرُ الْوَقْتِ، فَإِذَا

صَارَ الظِّلُّ قَامَةً، دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، فَلَمْ يَزَلْ^٤ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ حَتَّى يَصِيرَ الظِّلُّ^٥ ٣٧٦/٣

قَامَتَيْنِ، وَ ذَلِكَ الْمَسَاءُ؟

فَقَالَ^٦: «صَدَقَ»^٧.

١. في الاستبصار: «فقلت: ذكر أنك تقول: إن أول وقت» بدل «قلت: ذكر أنك قلت: إن أول».

٢. في «ي»: «+ محمد».

٣. الإسراء (١٧): ٧٨. وفي «بح»: «+ (إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ)».

٤. السُّبْحَةُ بِالضَّمِّ: حُرُزَاتٌ يُسَبَّحُ بِهَا، وَ السُّبْحَةُ أَيْضاً: التَّطَوُّعُ مِنَ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ، أَيْ النَّافِلَةُ. وَ الثَّانِي هُوَ

المراد هاهنا. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٧٢؛ النهاية، ص ٣٣١ (سبح)؛ الوافي، ج ٧، ص ٢٢١؛

مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٠.

٥. في حاشية «بخ» والوافي والتهذيب: «+ الظهر».

٦. في «بخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فلم تزل».

٧. في التهذيب والاستبصار: «قال».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠، ح ٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٩٣٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٢٢١.

٤٨٣٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ^١ وَقْتُ الظُّهْرِ، إِلَّا أَنْ بَيْنَ يَدَيْهَا سُبْحَةٌ، وَ ذَلِكَ إِلَيْكَ، إِنْ شِئْتَ طَوَّلْتَ، وَإِنْ شِئْتَ قَصَّرْتَ»^٢.

٤٨٣٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ذَرِيحِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَتَى أَصْلَى الظُّهْرُ؟

فَقَالَ: «صَلَّ الزَّوَالَ ثَمَانِيَةً، ثُمَّ صَلَّ الظُّهْرَ، ثُمَّ صَلَّ سُبْحَتَكَ - طَالَتْ أَوْ قَصُرَتْ - ثُمَّ صَلَّ الْعَصْرَ»^٣.

٤٨٣٦ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ وَ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالُوا:

كُنَّا نَقِيسُ الشَّمْسَ بِالْمَدِينَةِ^٤ بِالذَّرَاعِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَيِّنَ مِنْ هَذَا؟ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، إِلَّا أَنْ بَيْنَ يَدَيْهَا سُبْحَةٌ، وَ ذَلِكَ إِلَيْكَ، إِنْ شِئْتَ طَوَّلْتَ، وَإِنْ شِئْتَ قَصَّرْتَ»^٥.

١. ج ٧، ص ٢٢١، ح ٥٧٩١؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٤٧٢٠؛ وص ١٥٦، ح ٤٧٩٠.

٢. في الوافي والوسائل والتهديب: «فقد دخل».

٣. التهديب، ج ٢، ص ٢١، ح ٥٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٢٢٢، ح ٥٧٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٧١٩.

٤. الوافي، ج ٧، ص ٢٢٣، ح ٥٧٩٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٤٧١٧.

٥. في حاشية «بح»: «في المدينة».

٥. هكذا في «غ»، بث، بج، بس. وفي «ظ»، ي، بخ، جن. والمطبوع - نقلاً من بعض النسخ -: «و روى

٤٨٣٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ، إِلَّا أَنْ هُذِيَ قَبْلَ هَذِهِ»^١.

سعد، عن موسى بن الحسن، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن الحارث بن المغيرة -النصري (النصري -خ ل)، وعن عمر بن حنظلة، عن منصور مثله، وفيه: إِيْلِكَ فَإِنْ (وإن -خ ل) كنت خَفَّفْتُ سبحتك فحين (و حين خ ل) تفرغ من سبحتك، وإن [أنت] طَوَّلْتَ فحين تفرغ من سبحتك». هذا. ولم يُقَهَّد رواية سعد - وهو ابن عبدالله - في أسناد الكافي، في غير كتاب الحجَّة من المجلد الأول. والظاهر أنَّ هذه الزيادة مأخوذة من بعض نسخ التهذيب، و جيء بها في حاشية بعض نسخ الكافي لبيان طريق آخر للخبر مع ذكر اختلافاته، ثم أدرجت في المتن بتوهم سقوطها منه. ويؤيد ذلك أنَّ الخبر المشتمل على هذه الزيادة رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦٣، بإسناده عن سعد بن عبدالله عن موسى بن الحسن ... فلاحظ. وهذا الخبر غير مأخوذ من الكافي، حتَّى يتوهم عكس ما قلناه، بل الظاهر أنَّ هذا الخبر وما قبله في التهذيب، مأخوذ من كتاب سعد بن عبدالله. ثم إنَّه لا يخفى ما في مطبوع التهذيب والنسخ المشتملة على هذه الزيادة من الكافي من وقوع التصحيف في «عن منصور». والصواب: «عن منصور» كما في بعض نسخ التهذيب.

٦. الوافي، ج ٧، ص ٢٢٣، ح ٥٧٩٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣١، ح ٤٧١٥.

١. هكذا في «غ، ي، بث، بح، بس». وفي «ظ، يخ، جن» والمطبوع -نقلًا من بعض النسخ -: «و روى سعد، عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد البرقي والعباس بن معروف جميعاً، عن القاسم وأحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن القاسم مثله، وفيه: دخل وقت الظهر والعصر جميعاً. و زاد: ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتَّى تغيب الشمس».

والكلام في هذه الزيادة مثل ما تقدَّم ذيل السند السابق؛ فإنَّ الخبر المشتمل على هذه الزيادة رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ١٩، ح ٥١؛ و ص ٢٦، ح ٧٣، والسند المذكور في نسخ الكافي ملفَّق من الموضوعين، فلاحظ.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٩٤١، بسندهما عن القاسم مولى أبي

٦ / ٤٨٣٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الْجَبَلِيِّ، عَنْ سَالِمِ أَبِي خَدِيجَةَ^١:

٢٧٧/٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ إِنْسَانٌ وَ أَنَا حَاضِرٌ، فَقَالَ: رُبَّمَا دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَ بَغَضُ أَصْحَابِنَا يَصْلُونَ الْعَصْرَ، وَ بَغَضُهُمْ يَصْلُونَ^٢ الظُّهْرُ؟

فَقَالَ: «أَنَا أَمَرْتُهُمْ بِهَذَا: لَوْ صَلَّوْا عَلَى^٣ وَفَتٍ وَاحِدٍ، عَرِفُوا، فَأَخَذَهُ بِرِقَابِهِمْ»^٤.

٧ / ٤٨٣٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَنْ صَلَّ الظُّهْرُ^٥ إِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ قَامَةً وَ قَامَتَيْنِ، وَ ذِرَاعاً وَ ذِرَاعَيْنِ، وَ قَدَمًا وَ قَدَمَيْنِ مِنْ هَذَا، وَ مِنْ هَذَا،

١. أيوب، عن عبيد بن زرة، مع زيادة في أولهما. الوافي، ج ٧، ص ٢٣٩، ح ٥٨٢٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٤٧١٢.

٢. في الاستبصار: «سالم مولى أبي خديجة»، وهو سهو. وسالم أبو خديجة هو سالم بن مكرم، روى كتابه عبد الرحمن بن أبي هاشم. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٧.

٣. في «ي» و «بخ» و الوسائل و التهذيب: «يصلّي».

٤. في الاستبصار: «في».

٥. في «بخ» و التهذيب و الاستبصار: «لعرّفوا».

٦. في «ي» و «و أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٧. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٨. في التهذيب: «العصر».

٩. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

١٠. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

١١. في التهذيب: «العصر».

١٢. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

١٣. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

١٤. في التهذيب: «العصر».

١٥. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

١٦. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

١٧. في التهذيب: «العصر».

١٨. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

١٩. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٢٠. في التهذيب: «العصر».

٢١. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٢٢. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٢٣. في التهذيب: «العصر».

٢٤. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٢٥. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٢٦. في التهذيب: «العصر».

٢٧. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٢٨. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٢٩. في التهذيب: «العصر».

٣٠. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٣١. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٣٢. في التهذيب: «العصر».

٣٣. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٣٤. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٣٥. في التهذيب: «العصر».

٣٦. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٣٧. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

٣٨. في التهذيب: «العصر».

٣٩. في «أ» و «أخذوا». و في «بث» و «بث» و الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «فأخذوا».

٤٠. في الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٧، ح ٥٩٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٧٣٣.

فَمَتَى هَذَا؟ وَكَيْفَ هَذَا وَ قَدْ يَكُونُ الظِّلُّ فِي بَعْضِ^٢ الْأَوْقَاتِ نِصْفَ قَدَمٍ؟
 قَالَ: «إِنَّمَا قَالَ: ظِلُّ الْقَامَةِ^٣، وَلَمْ يَقُلْ: قَامَةُ الظِّلِّ، وَ ذَلِكَ أَنَّ ظِلَّ الْقَامَةِ
 يَخْتَلِفُ^٤، مَرَّةً يَكْثُرُ، وَمَرَّةً يَقِلُّ، وَالْقَامَةُ قَامَةٌ^٥ أَبَدًا لَا تَخْتَلِفُ^٦، ثُمَّ قَالَ: ذِرَاعُ
 وَ ذِرَاعَانِ، وَقَدَمٌ وَقَدَمَانِ، فَصَارَ ذِرَاعٌ وَ ذِرَاعَانِ تَفْسِيرُ الْقَامَةِ^٧ وَالْقَامَتَيْنِ فِي
 الزَّمَانِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ ظِلُّ الْقَامَةِ^٨ ذِرَاعًا، وَ ظِلُّ الْقَامَتَيْنِ ذِرَاعَيْنِ^٩، فَيَكُونُ^{١٠} ظِلُّ
 الْقَامَةِ وَالْقَامَتَيْنِ، وَ الذَّرَاعِ وَ الذَّرَاعَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، مَعْرُوفَيْنِ، مُفَسَّرًا
 أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، مُسَدِّدًا بِهِ^{١١}، فَإِذَا كَانَ الزَّمَانُ يَكُونُ فِيهِ ظِلُّ الْقَامَةِ ذِرَاعًا، كَانَ^{١٢}
 الْوَقْتُ ذِرَاعًا مِنْ ظِلِّ الْقَامَةِ^{١٣}، وَكَانَتْ الْقَامَةُ ذِرَاعًا مِنَ الظِّلِّ، فَإِذَا^{١٤} كَانَ ظِلُّ الْقَامَةِ
 أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، كَانَ الْوَقْتُ مَخْصُورًا بِالذَّرَاعِ وَ الذَّرَاعَيْنِ؛ فَهَذَا تَفْسِيرُ الْقَامَةِ وَالْقَامَتَيْنِ،
 وَ الذَّرَاعِ وَ الذَّرَاعَيْنِ^{١٥}».

١. في «ى» بس: «وكيف». وفي «ث» -: «قد».

٢. في «يج»: «+ هذه».

٣. في «ى» بث، بس: «الظل قامة». وفي «يج، يخ»: «الظل ظل قامة».

٤. في «ث»: «مختلف».

٥. في «ى» -: «قامة».

٦. هكذا في «ث، بس» والوافي والوسائل والبحار والتهديب. وفي أكثر النسخ والمطبوع: «لا يختلف».

٧. في الوسائل «للقامة».

٨. في «ى» بث، يخ، بس: «الظل قامة».

٩. في حاشية «بس»: «ظل قامة ذراعاً، وظل قامتين ذراعين» بدل «ظل القامة - إلى - ذراعين».

١٠. في البحار: «ويكون».

١١. في البحار: «+ أبداً».

١٢. في «ى»: «وكان».

١٣. في «يج»: «قامة».

١٤. في «ى» بث، بس: «الوسائل والبحار والتهديب: «إذا».

١٥. لما كان هذا الحديث من غوامض الأحاديث ومعاضلها، فلا غرو في ذكر كلام صاحب الوافي وصاحب

المرأة في المقام؛ ليتضح المرام، فنقول:

قال في الوافي: (لا بد في هذا المقام من تمهيد مقدّمة ينكشف بها نقاب الارتباب من هذا الحديث ومن

سائر الأحاديث التي نلّوها عليك في هذا الباب وما بعده من الأبواب إن شاء الله، فنقول وبالله التوفيق: إن الشمس إذا طلعت كان ظلّها طويلاً، ثم لا يزال ينقص حتى تزول، فإذا زالت زاد، ثم قد تقرر أنّ قامة كلّ إنسان سبعة أقدام بأقدامه، وثلاث أذرع ونصف بذراعه، والذراع قدمان، فلذلك يعتبر عن السبع بالقدم، وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقامة وإن كان في غير الإنسان.

وقد جرت العادة بأن تكون قامة الشخص الذي يجعل مقياساً لمعرفة الوقت ذراعاً، كما يأتي الإشارة إليه في حديث تعريف الزوال، وكان رحل رسول الله ﷺ الذي كان يقيس به الوقت أيضاً ذراعاً؛ فلأجل ذلك كثيراً ما يعتبر عن القامة بالذراع، وعن الذراع بالقامة، وربما يعتبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقامة أيضاً، وكأنّه كان اصطلاحاً معهوداً، وبناء هذا الحديث على إرادة هذا المعنى، كما ستطّلع عليه.

ثم إن كلاً من هذه الألفاظ قد يستعمل لتعريف أوّل وقتي فضيلة الفريضة، كما في هذا الحديث، وقد يستعمل لتعريف آخر وقتي فضيلتهما، كما يأتي في الأخبار الأخرى، فكلمة يستعمل لتعريف الأوّل فالمراد به مقدار سبعي الشخص، وكلمة يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشخص، ففي الأوّل يراد بالقامة الذراع، وفي الثاني بالعكس، وربما يستعمل لتعريف الآخر لفظة «ظلّ مثلك» و«ظلّ مثليك» ويراد بالمثل القامة. والظلّ قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصة، وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فحسب، الذي يقال له: الفيء، من فاء يفي: إذا رجع؛ لأنّه كان أوّلاً موجوداً، ثمّ عُدِمَ، ثمّ رجع، وقد يطلق على مجموع الأمرين.

ثمّ أن اشتراك هذه الألفاظ بين هذه المعاني صار سبباً لاشتباه الأمر في هذا المقام حتى أن كثيراً من أصحابنا عدّوا هذا الحديث مشكلاً لا ينحلّ، وطائفة منهم عدّوه متهافناً ذا خلل.

وأنت بعد اطلاعك على ما أسلفناه لأحبك تستريب في معناه إلّا أنّه لما صار على الفحول خافياً، فلا بأس أن نشرحه شرحاً شافياً نقابل به ألفاظه وعباراته، ونكشف به عن رموزه وإشارات، فنقول - والهداية من الله - تفسير الحديث على وجهه - والله اعلم - أن يقال: إنّ مراد السائل أنّه ما معنى ما جاء في الحديث من تحديد أوّل وقت فريضة الظهر وأوّل وقت فريضة العصر تارة بصيرورة الظلّ قامة وقامتين، وأخرى بصيرورته ذراعاً وذراعين، وأخرى قدماً وقدمين.

وجاء من هذا القبيل من التحديد مرّة ومن هذا أخرى، فمتى هذا الوقت الذي يعتبر عنه بألفاظ متباينة المعاني؟ وكيف يصحّ التعبير عن شيء واحد بمعاني متعدّدة مع أنّ الظلّ الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم؟ فلا بدّ من مضي مدّة مديدة حتى يصير مثل قامة الشخص، فكيف يصحّ تحديد أوّل الوقت

بعضي مثل هذه المدة الطويلة من الزوال؟

فأجاب ﷺ بأن المراد بالقامة التي يحدها أول الوقت التي هي بازاء الذراع، ليس قامة الشخص الذي هي شيء ثابت غير مختلف، بل المراد به مقدار ظلها الذي يبقى على الأرض عند الزوال، الذي يعتبر عنه بظل القامة، وهو يختلف بحسب الأزمنة والبلاد، مزة يكثر، ومزة يقل. وإنما يطلق عليه القامة في زمان يكون مقداره ذراعاً، فإذا زاد الفيه؛ أعني الذي يزيد من الظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساوياً للظل، فهو أول الوقت للظهر، وإذا زاد ذراعين، فهو أول الوقت للعصر.

وأما قوله ﷺ: «فإذا كان ظل القامة أقل أو أكثر، كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين» فمعناه أن الوقت إنما يضبط حيثن بالذراع والذراعين خاصة دون القامة والقامتين. وأما التحديد بالقدم فأكثر ما جاء في الحديث، فإنما جاء بالقدمين والأربعة أقدام، وهو مساوٍ للتحديد بالذراع والذراعين، وما جاء نادراً بالقدم والقدمين، فإنما أريد بذلك تخفيف النافلة وتعجيل الفريضة طلباً لفضل أول الوقت فالأول.

ولعل الإمام ﷺ إنما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبيينه لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك، وأنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب العلة في تأخير أول الوقت إلى ذلك المقدار.

وفي التهذيب فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل، سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر، وجعل التحديد بصيرورة الفيه الزائد، مثل الضل الباقي كائناً ما كان.

واعترض عليه بعض مشايخنا - طاب ثراهم - بأنه يقتضي اختلافاً فاحشاً في الوقت، بل يقتضي التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت، كما إذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً، بل يستلزم الخلو عن التوقيت في اليوم الذي تسامت الشمس فيه رأس الشخص؛ لانعدام الظل الأول حيثن، ويعني بالعبادة النافلة؛ لأن هذا التأخير عن الزوال إنما هو للإتيان بها، كما ستقف عليه.

أقول: أما الاختلاف الفاحش فغير لازم، وذلك لأن كل بلد أو زمان يكون الظل الباقي فيه شيئاً يسيراً، فإنما يزيد الفيه فيه في زمان طويل؛ لبطئه حيثن في التزايد، وكل بلد أو زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً، فإنما يزيد الفيه فيه في زمان يسير؛ لسرعته في التزايد حيثن، فلا يتفاوت الأمر في ذلك، وأما انعدام الظل، فهو أمر نادر لا يكون إلا في قليل من البلاد، وفي يوم تكون الشمس فيه مسامتة لرؤوس أهله لاغير، ولا عبرة بالنادر، نعم يرد على تفسير صاحب التهذيب أمران: أحدهما أنه غير موافق لقوله ﷺ: «فإذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين؛ لأنه على تفسير يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل القامة كائناً ما كان، والثاني أنه غير موافق للتحديد الوارد في سائر الأخبار المعتمدة المستفيضة،

كما يأتي ذكرها، بل يخالفه مخالفة شديدة، كما يظهر عند الاطلاع عليها والتأمل فيها.

وعلى المعنى الذي فهمناه من الحديث لا يرد عليه شيء من هذه المؤاخذات إلا أنه يصير جزئياً مختصاً بزمان خاص ومخالف مخصوص، ولا بأس بذلك.

إن قيل: اختلاف وقتي النافلة في الطول والقصر بحسب الأزمنة والبلاد، وتفاوت حد أول وقتي الفريضة التابع لذلك لازم على أي التقادير، لما ذكرت من سرعة تزايد الفيء تارة وبطئه أخرى، فكيف ذلك؟

قلنا: نعم ذلك كذلك، ولا بأس بذلك؛ لأنه تابع لطول اليوم وقصره كسائر الأوقات في الأيام والليالي.

والمراد من بعض المشايخ هو الشيخ البهائي عليه السلام على ما قال ابن المصنف في الهامش.

وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وقد يكون الظل، لعل السائل ظن أن الظل المعبر في المثل والذراع، هو مجموع المتخلف والزائد، فقال: قد يكون الظل المتخلف والزائد، فقال: قد يكون الظل المتخلف نصف قدم، فيلزم أن يؤخر الظهر إلى أن يزيد الفيء ستة أقدام ونصفاً، وهذا كثير، أو أنه ظن أن الممانلة إنما تكون بين الفيء الزائد والظل المتخلف، فاستبعد الاختلاف الذي يحصل من ذلك بحسب الفصول؛ فإن الظل المتخلف قد يكون نصف قدم في العراق، وقد يكون خمسة أقدام، والأول أظهر، وحاصل جوابه عليه السلام أن المعبر في ذلك هو الذراع والذراعان من الفيء الزائد، وهو لا يتخلف في الأزمان والأحوال، ثم بين عليه السلام سبب صدور أخبار القامة والقامتين ومنشأ توهم المخالفين وخطائهم في ذلك، فبين أن النبي صلى الله عليه وآله كان جدار مسجده قامة، وفي وقت كان ظل ذلك الجدار المتخلف عند الزوال ذراعاً، قال: إذا كان الفيء مثل ظل القامة فصلوا الظهر، وإذا كان مثليه فصلوا العصر، أو قال: مثل القامة، وكان غرضه ظل القامة؛ لقيام القرينة بذلك، فلم يفهم المخالفون ذلك وعملوا بالقامة والقامتين، وإذا قلنا: القامة والقامتين تقية؛ فمرادنا أيضاً ذلك، فقوله عليه السلام: متفقين في كل زمان؛ يعني به أننا لما فسرنا ظل القامة بالظل الحاصل في الزمان المخصوص الذي صدر الحكم من النبي صلى الله عليه وآله، وكان في ذلك الوقت ذراعاً، فلا يتخلف الحكم في الفصول، وكان اللفظان مفادهما واحداً مفسراً أحدهما أي ظل القامة - بالأخرى بالذراع.

هذا ما خطر بالبال في حل هذا الخبر الذي هو في غاية الإعضال، وإذا حققت ذلك فلا تصح إلى ما ذكره الشيخ في التهذيب، حيث قال: إن الشخص القائم الذي يعبر به الزوال، يختلف ظلّه بحسب اختلاف الأوقات، فتارة ينتهي الظل منه في القصور حتى لا يبقى بينه وبين أصل العمود المنصور أكثر من قدم، وتارة ينتهي إلى حد يكون بينه وبين شخص ذراع، وتارة يكون مقدار مقدار الخشب المنسوب، فإذا

٨٤٤ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: إِذَا صَلَّيْتَ الظُّهْرَ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، إِلَّا أَنْ يَبْنَ يَدِينَهَا سُبْحَةً^١، فَذَلِكَ إِلَيْكَ، إِنْ شِئْتَ طَوَّلْتَ، وَإِنْ شِئْتَ قَصَّرْتَ.^٢

٦ - بَابُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ^٣

٣٧٨ / ٣

٨٤٤ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

« رَجَعَ الظِّلُّ إِلَى الزِّيَادَةِ وَزَادَ مِثْلَ مَا كَانَ قَدْ انْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ الْحَدِّ، فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ سِوَاهُ كَانَ قَدَمًا أَوْ ذِرَاعًا أَوْ مِثْلَ الْجَسْمِ الْمَنْصُوبِ، فَالاعتبار بِالظِّلِّ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ لَا بِالْجَسْمِ الْمَنْصُوبِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، الْحَدِيثُ.

وَقَالَ فِي الْجَبَلِ الْمُتَيْنِ: وَمِمَّا تَقَرَّرُ مِنْ اخْتِلَافِ الظِّلِّ عِنْدَ الزُّوَالِ طَوْلًا وَقَصْرًا يَظْهَرُ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ مِنْ أَنَّ الْمِثَالَةَ إِنَّمَا هِيَ بَيْنَ الْفَيْءِ الزَّائِدِ وَالظِّلِّ الْأَوَّلِ الْبَاقِي حِينَ الزُّوَالِ، لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّخْصِ، لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي اخْتِلَافًا فَاحِشًا فِي الْوَقْتِ، بَلْ يَقْتَضِي التَّكْلِيفَ بِعِبَادَةِ يَقْصُرُ عَنْهَا الْوَقْتُ، كَمَا إِذَا كَانَ الْبَاقِي شَيْئًا يَسِيرًا جَدًّا، بَلْ يَسْتَلْزِمُ الْخُلُوفَ مِنَ التَّوْقِيتِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَسَامَتْ الشَّمْسُ فِيهِ رَأْسُ الشَّخْصِ؛ لِانْقِطَاعِ الظِّلِّ الْأَوَّلِ حَيْثُذُ. وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَهِيَ رَوَايَةُ صَالِحٍ بِهِ سَعِيدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَضَعِيفَةُ السَّنَدِ وَمُتَايِفَةُ الْمُتَنِّ وَقَاصِرَةُ الدَّلَالَةِ، فَلَا تَعْوِيلُ عَلَيْهَا أَصْلًا. رَاجِعُ: الْجَبَلِ الْمُتَيْنِ، ص ٤٥٩-٤٥٦.

١٦. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٧، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٧، ص ٢١٥، ح ٥٧٨٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٤٧٧٤؛ الْحَارِ، ج ٨٣، ص ٣٤.

١. السُّبْحَةُ: النَّافِلَةُ؛ كَمَا مَرَّ.

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٩٩٠؛ وَالْإِسْتِصَارُ، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٩١٣، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، مَعَ اخْتِلَافٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٧، ص ٢٢٣، ح ٥٧٩٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٧١٨.

٣. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ -: «الْآخِرَةُ».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا ذَهَبَتِ الْخُمْرَةُ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَ تَذَرِي كَيْفَ ذَاكَ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «لِأَنَّ الْمَشْرِقَ مُطْلٌ^٢ عَلَى الْمَغْرِبِ هُكَذَا - وَ رَفَعَ يَمِينَهُ فَوْقَ يَسَارِهِ - فَإِذَا غَابَتْ^٣ هَاهُنَا، ذَهَبَتِ الْخُمْرَةُ مِنْ هَاهُنَا»^٤.

١. في «ي»، بث، يح، يس، وحاشية «بخ» و الوسائل والبحار والاستبصار: «ذلك».

٢. في «بث»: «فِطْلٌ». وفي «بخ»: «بِظْلٌ». وفي حاشية «بخ»: «مُظْلٌ».

وفي الوافي: «الإطلال، بالمهمله: الإشراف، ومعنى إشراف المشرق على المغرب مقابله إِيَّاه مع ارتفاع له عليه؛ فَإِنَّ الْمَشْرُقَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَقْفِ، وَالْمَغْرِبُ مَا انْحَطَّ عَنْهُ.

ونقول في توضيح المقام: لاشك أَنَّ معنى غيبوبة الشمس وغروبها، استارها وذهابها، إلَّا أَنَّ هَاهُنَا موضع اشتباه على الفقهاء وأهل الحديث، وذلك لِإِنَّ الْغُرُوبَ الْمُعْتَبَرُ لِلصَّلَاةِ وَالْإِفْطَارِ هَلْ يَكْفِي فِيهِ اسْتَارَةُ عَيْنِ الشَّمْسِ عَنِ الْبَصَرِ وَذَهَابُ قَرَصِهَا عَنِ النَّظَرِ لِلْمُتَوَجِّهِ إِلَى الْأَقْفِ الْغُرُوبِ بِلَا حَائِلٍ، أَمْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ ذَهَابِ أُنْثَارِهَا؛ أَعْنِي ذَهَابَ شِعَاعِهَا الْوَاقِعَ عَلَى التَّلَالِ وَالْجِبَالِ الشَّرْقِيَّتَيْنِ، بَلْ ذَهَابِ الْحُمْرَةِ الَّتِي تَبْدُو مِنْ ضَوْئِهَا فِي السَّمَاءِ نَحْوَ الْأَقْفِ الشَّرْقِيِّ وَمِيلِهَا عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ، بَلْ ذَهَابِ الصَّفْرَةِ وَالْبَيَاضِ اللَّذَيْنِ يَبْقِيَانِ بَعْدَ ذَلِكَ؟ فَإِنَّ هَذِهِ كُلَّهَا مِنْ أُنْثَارِ الشَّمْسِ وَتَوَابِعِ قَرَصِهَا، فَلَا يَتَحَقَّقُ ذَهَابُ الشَّمْسِ وَغُرُوبُهَا حَقِيقَةً إِلَّا بِذَهَابِهَا.

فنقول وبالله التوفيق: أَمَّا ذَهَابُ الشَّعَاعِ الْوَاقِعِ عَلَى التَّلَالِ وَالْجِبَالِ الْمُرْتَيْنِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ تَحَقُّقُ الْغُرُوبِ؛ إِذْ مَعَ وجوده لا غُرُوبَ لِلْعَيْنِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعَيْنِ اللَّذَيْنِ حَكَمَهُمَا وَحَكَمَ الْمَكَانَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ وَاحِدٌ؛ إِذْ هُمَا بِمَرَأَى مَنَا، وَأَمَّا الصَّفْرَةُ وَالْبَيَاضُ فَلَا عِبْرَةَ بِهِمَا وَبِذَهَابِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أُنْثَارِ الشَّمْسِ بِلَا وَاسِطَةٍ، بَلْ هُمَا مِنْ أُنْثَارِ الْأَنْثَارِ.

بقي الكلام في الحمرة الشرقية السماوية، والأخبار في اعتبار ذهابها مختلفة، فمنها ما يدلُّ على اعتباره و جعله علامة لغروب القرص في الأفاق، كهذه الأخبار، ومنها ما يدلُّ على أَنَّ ذَهَابَ الْقَرَصِ عَنِ النَّظَرِ كَافٍ فِي تَحَقُّقِ الْغُرُوبِ، كالأخبار التي مضت، والمستفاد من مجموعها والجمع بينها أَنَّ اعتباره في وقتي صلاة المغرب والإفطار أحوط وأفضل، وإن كفى إستار القرص في تحقُّق الوقت، كما يظهر لمن تأمل فيها ووفق للتوفيق بينها وبين الأخبار التي تلوها عليك في الباب الآتي إن شاء الله.

٣. في الاستبصار: «+ من».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩، ح ٨٣، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٩٥٩، معلقاً عن أحمد

٢ / ٤٨٤٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « إِذَا غَابَتِ الْخُمْرَةُ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي مِنَ الْمَشْرِقِ - فَقَدْ غَابَتِ ^٢ الشَّمْسُ مِنْ شَرْقِ ^٣ الْأَرْضِ وَ غَرِبَتْهَا ^٤ . »

٣ / ٤٨٤٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، ٣ / ٢٧٩ ،
عَنْ أَبِي وَ لَادٍ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ حِجَابًا مِنْ ظِلْمَةٍ مِمَّا يَلِي الْمَشْرِقَ ^١ ، وَ وَكَّلَ

« بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أحمد بن أنسيم . علل الشرائع ، ص ٣٤٩ ، ح ١ ، بسنده عن محمد بن يحيى
القطار ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أحمد ، عن بعض أصحابنا ، رَفَعَهُ إِلَى
أبي عبد الله عليه السلام . الوافي ، ج ٧ ، ص ٢٦٦ ، ح ٥٨٨٠ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ١٧٣ ، ح ٤٨٢٩ ؛ البحار ، ج ٥٩ ،
ص ٣٣٦ ، ح ٢ .

١ . في الكافي ، ح ٦٣٧٦ و التهذيب ، ح ٨٥ : « ناحية » بدل « من » . و في التهذيب ، ح ٨٤ و الاستبصار ، ح ٩٥٧ :
« + ناحية » .

٢ . في التهذيب ، ح ٨٥ : « غربت » .

٣ . في الكافي ، ح ٦٣٧٦ و التهذيب ، ح ٨٥ : « في شرق » .

٤ . في حاشية « ب » : « شرقها و غربها » . و في التهذيب ، ح ٨٤ و الاستبصار : « و من غربها » . و في التهذيب ،
ح ٨٥ : « و غربها » .

٥ . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٩ ، ح ٨٤ ؛ و الاستبصار ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ، ح ٩٥٦ ، معلقاً عن الكليني . و في الكافي ،
كتاب الصيام ، باب وقت الإفطار ، ح ٦٣٧٦ ، و التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٩ ، ح ٨٥ ؛ و الاستبصار ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ،
ح ٩٥٧ ، بسند آخر عن القاسم بن عروة . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ ، ح ١٠٢١ ، بسند آخر عن القاسم بن
عروة ، عن بريد ، عن أحدهما عليه السلام . الوافي ، ج ٧ ، ص ٢٦٥ ، ح ٥٨٧٩ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ١٧٢ ، ح ٤٨٢٧ .

٦ . في الوافي : « ولعل المراد بالحجاب الظلماني » . و العلم عند الله و عند قائله . ظل الأرض المخروطي من
الشمس ، و بالملك الموكل به روحانية الشمس المحركة لها الدائرة بها و بإحدى يديه ، القوة المحركة لها
بالذات التي هي سبب لنقل ضوءها من محل إلى آخر ، و بالأخرى القوة المحركة لظل الأرض بالعرض

بِهِ مَلَكًا، فَإِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، اعْتَرَفَ ذَلِكَ الْمَلَكُ عُزْفَهُ بِيَدَيْهِ^١، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهَا الْمَغْرِبَ
يَتَّبَعُ الشَّفَقَ، وَ يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ^٢ يَدَيْهِ قَلِيلًا قَلِيلًا، وَ يَمْضِي، فَيُؤَافِي^٣ الْمَغْرِبَ^٤ عِنْدَ
سُقُوطِ الشَّفَقِ، فَيُسْرَحُ^٥ فِي^٦ الظُّلْمَةِ^٧، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْمَشْرِقِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، نَشَرَ
جَنَاحَيْهِ، فَاسْتَأَقَ^٨ الظُّلْمَةَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ حَتَّى يُؤَافِي بِهَا الْمَغْرِبَ عِنْدَ
طُلُوعِ الشَّمْسِ^٩.

٤٨٤٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ

أَبِي عَمِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

« بتبعية تحريك الشمس التي هي سبب لنقل الظلمة من محل إلى آخر، وعوده إلى المشرق إنما هو بعكس
البدو بالإضافة إلى الضوء والظل وبالنسبة إلى فوق الأرض وتحتها. ونشر جناحيه كأنه كناية عن نشر
الضوء من جانب والظلمة من آخر».

وفي مرآة العقول: «الحديث ... لعلّه مبني على الاستعارة التمثيلية. «من» في قوله: من ظلمة، يحتمل البيان
والتعريض، والغرض بيان أنّ شيوع الظلمة واشتدادها تابعا لنقلة الشفق وغيوبته وبالعكس».

١. في «ي» و«بخ» والوافي والوسائل والبحار: «بيديه».

٢. في الوافي: - «بين».

٣. في «بث» بس: «+ به».

٤. «فيوافي المغرب»، أي يأتيه، يقال: وافى فلان فلانا، أي أتاه. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٦
(وفي).

٥. في «بخ» والوافي: «فتسرح».

٦. في «بخ» والوافي والوسائل: - «في».

٧. «يفسرح في الظلمة»، أي يسير فيها، و لعلّه من قولهم: سَرَحَ السَّيْلُ يسرح سُروحاً وسَرَحاً، إذا جرى
جرىاً سهلاً. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٨١؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٧١ (سرح).

٨. الاستياق: السوق، يقال: ساق الماشية يسوقها واستاقها، فاستاقت. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩٩
(سوق).

٩. الوافي، ج ٧، ص ٢٦٧، ح ٥٨٨١؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٧٣، ح ٤٨٢٨؛ البحار، ج ٥٩، ص ٣٣٥، ح ١.

عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَقْتُ سَقُوطِ الْقُرْصِ وَوُجُوبِ الْإِفْطَارِ^١ أَنْ تَقُومَ بِحِذَائِ الْقِبْلَةِ، وَتَتَفَقَّدَ الْحُمْرَةَ^٢ الَّتِي تَزْفِغُ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا^٣ جَارَتْ قِمَّةُ الرَّأْسِ^٤ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ، فَقَدْ وَجَبَ الْإِفْطَارُ^٥، وَسَقَطَ الْقُرْصُ^٦».

٤٨٤٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَ الْقُرْصُ، فَإِنْ زَأَيْتَ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ صَلَّيْتَ، فَأَعِدِ الصَّلَاةَ^٧، وَمَضَى صَوْمُكَ، وَتَكَفَّ عَنِ الطَّعَامِ إِنْ كُنْتَ أَصَبْتَ مِنْهُ شَيْئًا^٨».

١. في الوسائل والكافي، ح ٦٣٧٣ والتهذيب: + «من الصيام».

٢. في «بخ»: «و تفقد الحمرة». وفي الوافي: «و تفقد الحمرة». وفي الكافي، ح ٦٣٧٣ والتهذيب: «و يتفقد الحمرة». وقوله: «تتفقد الحمرة»، أي تطلبها، والتفقّد: طلب الشيء عند غيبته. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٠ (فقد).

٣. في «ى، ب، ي، بخ، بس» والوافي: «إذا».

٤. في «بخ»: «قبة الرأس». و «قمة الرأس»: أعلاه و وسطه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٥؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٩٥ (قمم).

٥. في الوسائل والكافي، ح ٦٣٧٣ والتهذيب: + «من الصيام».

٦. الكافي، كتاب الصيام، باب وقت الإفطار، ح ٦٣٧٣، عن عذّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٦، معلقاً عن الكليني، عن عذّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٧، ص ٢٦٥، ح ٥٨٧٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٧٣، ح ٤٨٣٠.

٧. في «ى، بخ» وحاشية «بس» والوسائل والفتية والتهذيب والاستبصار: «أعدت الصلاة». وفي «بخ»: «فأعدت الصلاة».

٨. في «مرأة العقول»، ج ١٥، ص ٣٩: «يدلّ على أنّ وقت المغرب غيبوبة القرص، وعلى وجوب الإعادة إذا صلى قبل الوقت بظنّ دخوله، وحمل على ما إذا لم يصادف جزءاً منه الوقت. ويدلّ على أنّ الإفطار مع ظنّ دخول الوقت غير موجب للقضاء، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦١، ح ١٠٣٩، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١٢١،

٤٨٤٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ عَمَرَ بْنَ حَنْظَلَةَ أَتَانَا عَنْكَ بِوَقْتٍ؟

قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا لَا يَكْذِبُ عَلَيْنَا».

قُلْتُ: قَالَ: وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَ الْقُرْصُ، إِلَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ^١، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ^٢.

فَقَالَ: «صَدَقَ». وَقَالَ: «وَقْتُ الْعِشَاءِ^٣ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ حِينَ يَبْدُو حَتَّى يُضِيَ^٤».

٤٨٤٧ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

النُّضْرِ بْنِ سَوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: ٢٨٠ / ٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَابَ

ح ١٩٠٢، معلقاً عن حماد، عن حريز. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٨١٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١١٥، ح ٣٧٦، بسندهما عن حماد بن عيسى، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٦٠، ح ٥٨٧١؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٨٤٣.

١. يقال: جَذَبَهُ الْأَمْرُ وَاجْذَبَهُ الْأَمْرُ، أَيِ اشْتَدَّ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١١٣ (جدد).

٢. في الاستبصار، ص ٢٦٧: «وَالْآخِرَةُ».

٣. في التهذيب، ص ٣١: «وَالْآخِرَةُ».

٤. الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت الفجر، ح ٤٨٦٠، وتامم الرواية فيه: «وقت الفجر حين يبدو حتى

يضيء». وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣١، ح ٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٩٦٥، معلقاً عن الكليني.

وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٩٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم،

وتامم الرواية فيهما: «وقت الفجر حين يبدو حتى يضيء». الوافي، ج ٧، ص ٢٥٧، ح ٥٨٦٣؛ الوسائل،

ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٧٩١.

قُرْصُهَا.^١

٨٨٤٨ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ جَنْزِيلَ عليه السلام أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم لِكُلِّ صَلَاةٍ يَوْفَتْنِي غَيْرَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؛ فَإِنَّ وَقْتَهَا وَاحِدٌ، وَ وَقْتُهَا^٢ وَجُوبُهَا^٣».

٨٨٤٩ / ٩. وَرَوَاهُ^٤ عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتَيْنِ غَيْرَ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّ وَقْتَهَا وَاحِدٌ، وَ وَقْتُهَا وَجُوبُهَا، وَ وَقْتُ قَوْتِهَا^٥ سَقُوطُ الشَّفَقِ»^٦.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨، صدر ح ٨١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٩٤٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد الوافي، ج ٧، ص ٢٥٧، ح ٥٨٦٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٨٤٢.

٢. في «بج» وحاشية «بس» والوسائل: «وَأَنَّ وَقْتَهَا».

٣. يعني بالوجوب السقوط، والظاهر أَنَّ الضمير راجع إلى الشمس بقرينة المقام. قال العلامة المجلسي: «و يحتمل رجوعه إلى الصلاة فيكون بالمعنى المصطلح». راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٥٤ (وجب)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٠.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ١٠٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٨٧٣؛ و ص ٢٧٠، ح ٩٧٥، معلقاً عن علي بن مهزيار الوافي، ج ٧، ص ٢٦١، ح ٥٨٧٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٤٨٧١.

٥. الضمير المستتر في «رواه» راجع إلى حريز المذكور في السند السابق.

٦. في «ى، بث» - «وقتها واحد» و في «بج» + «أَنَّ».

٧. في مرآة العقول: «المراد بالقوت فوت التفضيلة على المشهور، وحاصل جمع المصنّف بين الخبرين أَنَّ المراد بالوقتَيْنِ أَوَّلُ الوقتِ وَآخِرُهُ، ويمكن للمستعجل إيقانها أَوَّلُ الوقتِ وَآخِرُهُ، فالوقتَانِ بالنسبةِ، إليه ومن يأتي بها مع آدابها وشرائطها ونوافلها، فلا يفضل الوقت عنها، فمن هذه الجهة وبالنسبة إلى هذا المصنّف لها وقت واحد».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ١٠٣٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٨٧٢؛ و ص ٢٦٩، ح ٩٧٤، وفي

● وَرَوِيَ أَيْضاً: «أَنَّ لَهَا وَقْتَيْنِ، آخِرُ وَقْتِهَا سَقُوطُ الشَّقَقِ».^٢
وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُخَالِفُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ، إِنَّ لَهَا وَقْتاً وَاحِداً؛ لِأَنَّ الشَّقَقَ هُوَ
الْحُمْرَةُ، وَلَيْسَ بَيْنَ غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ وَبَيْنَ غَيْبُوبَةِ الشَّقَقِ إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَذَلِكَ
أَنَّ عَلَامَةَ غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ بُلُوغُ الْحُمْرَةِ الْقَبْلَةَ، وَلَيْسَ بَيْنَ بُلُوغِ الْحُمْرَةِ الْقَبْلَةَ
وَبَيْنَ غَيْبُوبَتِهَا إِلَّا قَدَرٌ مَا يَصْلِي الْإِنْسَانُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَنَوَافِلَهَا إِذَا صَلَّاهَا عَلَى
تَوَدُّعٍ^٤ وَسُكُونٍ، وَقَدْ تَفَقَّدْتُ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ^٦ وَلِذَلِكَ^٦ صَارَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ضَيْقاً^٧.

١٠ / ٤٨٥٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، قَالَ:
سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ أَسْبَاطٍ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام - وَنَحْنُ نَسْمَعُ - الشَّقَقَ الْحُمْرَةَ، أَوِ الْبَيَاضَ؟
فَقَالَ: «الْحُمْرَةُ، لَوْ كَانَ الْبَيَاضُ، كَانَ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ».^٨

١١ / ٤٨٥١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ،
عَنْ نَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

«كُلُّهَا بَسَدَ آخِرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِنْ وَقَّتْهَا وَاحِدٌ» مَعَ اخْتِلَافِ سِيرِ الْوَاقِعِيِّ ج ٧، ص ٢٦٢،
ح ٥٨٧٦: الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٤٨٧٢.

١. فِي الْوَاقِعِيِّ: «وَأَيْضاً».

٢. الْوَاقِعِيُّ، ج ٧، ص ٢٦٢، ح ٥٨٧٧: الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٤٨٧٣.

٣. فِي «ي»: «إِلَى».

٤. «التَّوَدُّعُ»: التَّائِي وَالتَّيْتُ، يُقَالُ: تَأَدَّ فِي فَعْلِهِ وَقَوْلِهِ وَتَوَدَّ، إِذَا تَأَتَى وَتَتَيْتَ وَلَمْ يَعْبَلْ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ،
ج ٢، ص ٥٤٦ (وَأَدَّ): النِّهَايَةُ، ج ١، ص ١٧٨ (تَنَدَّ).

٥. فِي «جَن»: «فَقَدَّ».

٦. فِي «ي»: «وَبِذَلِكَ».

٧. فِي حَاشِيَةِ «جَن»: «مُضَيِّقاً».

٨. الْوَاقِعِيُّ، ج ٧، ص ٢٧٨، ح ٥٩٠٢: الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٤٩٢٩.

٩. فِي الْإِسْتَبْصَارِ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَجَّالِ». وَفِي بَعْضِ نَسَخِهِ الْمَعْتَمَدَةِ: «عَبْدُ اللَّهِ الْحَجَّالِ».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : مَتَى تَجِبُ الْعَتَمَةُ؟^١

فَقَالَ^٢ : «إِذَا غَابَ الشَّفَقُ؛ وَ الشَّفَقُ : الْحُمْرَةُ».

٢٨١ / ٣

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّهُ يَبْقَى بَعْدَ ذَهَابِ الْحُمْرَةِ ضَوْءٌ شَدِيدٌ مُغْتَرِضٌ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «إِنَّ الشَّفَقَ إِنَّمَا هُوَ الْحُمْرَةُ، وَ لَيْسَ الضَّوُّ مِنَ الشَّفَقِ»^٣.

٤٨٥٢ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ^٤ وَقْتُ الصَّلَاتَيْنِ^٥، إِلَّا أَنْ

هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ»^٦.

٤٨٥٣ / ١٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ لَا أَنَا أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَخَزْتُ

١. «العتمة»: الثالث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق، وتسمى صلاة العشاء عتمة، تسمية بالوقت. راجع:

النهاية، ج ٣، ص ١٨٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٨٢ (عتم).

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع والوسائل: «قال».

٣. في «ظ»، غ، بث، يح، بس، جن، «حاشية» «ينح»: «اليأض».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٠٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٩٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧،

ص ٢٧٨، ح ٥٩٠١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٤٩٢٨؛ البحار، ج ٥٩، ص ٣٣٧، ح ٣.

٥. في الوافي: «وقد دخل».

٦. في الوافي والتهذيب: «إلى نصف الليل».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٨، بسنده عن القاسم مولى أبي أيوب، عن عبيد بن زرارة، مع اختلاف يسير

وزيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٢٧٥، ح ٥٨٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٤٨٦٧.

٨. في الوافي: «أتني أخاف».

العِشَاءُ^١ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ^٢.

● وَرَوِيَ أَيْضاً: «إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ»^٣.

٤٨٥٤ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ

أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قَالَ^٥: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ»^٦.

٤٨٥٥ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَيْهِ: الرَّجُلُ يَكُونُ فِي الدَّارِ تَمَنُّعُهُ^٧ حَيْطَانُهَا النَّظَرُ إِلَى حُمْرَةِ الْمَغْرِبِ،
وَمَعْرِفَةُ مَغِيبِ الشَّفَقِ وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^٨ الْآخِرَةِ، مَتَى يُصَلِّيَهَا؟ وَكَيْفَ يَضُنُّعُ؟
فَوَقَّعَ^٩: «يُصَلِّيَهَا إِذَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ عِنْدَ قَضَاةِ النَّجُومِ^{١٠} وَالْمَغْرِبِ»^{١١}

١. في الوافي: «العتمة».

٢. الوافي، ج ٧، ص ٢٧٨، ح ٥٩٠٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٤٨٦٨؛ وص ٢٠٠، ذيل ح ٤٩١٤.

٣. في الوسائل، ح ٤٩١٥: «ربع».

٤. علل الشرائع، ص ٣٤٠، ح ١، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير. الوافي، ج ٧، ص ٢٧٨، ح ٥٩٠٣؛

الوسائل، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٤٨٦٩؛ وص ٢٠٠، ذيل ح ٤٩١٥.

٥. في الوافي والوسائل: - «قال».

٦. في الكافي، ح ٥٥٠٣: «ثلث».

٧. الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت الصلاة في السفر والجمع بين الصلاتين، ح ٥٥٠٣، بسنده عن أبان، عن

عمر بن يزيد، مع هذه الزيادة: «وروي أيضاً إلى نصف الليل». التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٦١٠، بسنده

عن أبان بن عثمان. الوافي، ج ٧، ص ٢٩١، ح ٥٩٣٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٤٨٩٦.

٨. في «ظ، ي» والاستبصار: «يمنعه».

٩. في الوسائل: «عشاء».

١٠. في حاشية «بس»: «اختلاف». وفي التهذيب والاستبصار: «قصر».

١١. في التهذيب: «العشاء».

عِنْدَ اشْتِبَاكِهَا^١؛ وَ بَيَاضُ مَغِيبِ الشَّمْسِ قَصْرُ^٢ النُّجُومِ إِلَى^٣ بَيَانِهَا^٤.

١٦/٤٨٥٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاءِ: ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ ٢٨٢/٣ وَالْعَصْرِ، وَإِذَا غَرَبَتْ، دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، وَأَنَّ وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ؟ فَكَتَبْتُ: «كَذَلِكَ الْوَقْتُ، غَيْرَ أَنَّ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ضَيِّقٌ^٥، وَ آخِرُ وَقْتِهَا ذَهَابُ

١. في الروافي: «و فيه - أي التهذيب -: والعشاء عند اشتباكها، وهو أظهر؛ لأن اشتباك النجوم إنما يتحقق بعد قصرها».

٢. في حاشية «بس»: «اختلاف».

٣. في «ظ، بس، جن»: «إلى».

٤. في «ي، بخ» والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «قصره النجوم إلى بيانها». وفي مرة العقول، ج ١٥، ص ٤٢: «في التهذيب: عند قصر النجوم والعشاء عند اشتباكها وبياض مغيب الشمس، قال محمد بن الحسن: معنى قصر النجوم بيانها. وهو الظاهر ولعله تصحيف من نساخ الكتاب. وفي القاموس: الْقَصْرُ: اختلاط الظلام، وقصر الطعام قصوراً: نَمَى، وغلا، ونَقَصَ، ورُخِصَ: ضَعُفَ. ولعل تفسير القصر بالبيان مأخوذ من معنى النمو مجازاً، أو هو بمعنى بياض النجوم، كما أَنَّ الْقَصَارَ يطلق على من يبيض الثوب. و على ما في الكتاب يمكن أن يكون المراد بقصر النجوم ظهور أكثر النجوم وباشتباكها ظهور بعض النجوم المشرقة الكبيرة، ويكون البياض مبتدأ وقصر النجوم خبره، أي علامته ذهاب الحمرة من المغرب وظهور البياض قصر النجوم، و بيانها عطف بيان أو بدل للقصر». وراجع أيضاً: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤-٦٤٥ (قصر).

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦١، ح ١٠٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٩٧٢، معلقاً عن سهل بن زياد. - الروافي، ج ٧، ص ٢٩٧، ح ٥٩٤٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٤٩٣١؛ البحار، ج ٨٣، ص ٦٨، ذيل ح ٣٨. ٦. في الروافي: «يعني أَنَّ وقته للمختار ضيق، وأما للمضطّر والمسافر فموسع إلى أن يبقى للانصاف مقدار أربع».

الْحُمْرَةَ، وَ مَصِيرَهَا إِلَى الْبَيَاضِ^١ فِي أَفْقِ الْمَغْرِبِ^٢.

٧ - بَابُ وَقْتِ الْفَجْرِ

٤٨٥٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، قَالَ:

كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْحَصَنِ^٣ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي^٤ عَمِّي: جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَدْ اخْتَلَفَ^٥ مُوَالُوكُ^٦ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الْأَوَّلُ، الْمُسْتَطِيلُ فِي السَّمَاءِ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي إِذَا اغْتَرَضَ فِي أَسْفَلِ الْأَفْقِ^٧ وَاسْتَبَانَ^٨، وَلَسْتُ أَعْرِفُ أَفْضَلَ الْوَقْتَيْنِ فَأُصَلِّي فِيهِ، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَعْلَمَنِي أَفْضَلَ الْوَقْتَيْنِ وَتَحُدَّهُ لِي، وَكَيْفَ أَصْنَعُ مَعَ الْقَمَرِ وَالْفَجْرِ لَا يَتَبَيَّنُ مَعَهُ حَتَّى يَخْمَرَ^٩ وَيُضِيحَ؟

١. في «ي»: «بياض».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ١٠٣٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٩٧٦، معلقاً عن سهل بن زياد الوافي، ج ٧، ص ٢٧٦، ح ٥٨٩٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٤٧١١؛ وص ١٨٦، ح ٤٨٧٠، وفيهما إلى قوله: «أَنْ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ضَيِّقٌ»؛ وفيه، ص ١٨٨، ح ٤٨٧٤، من قوله: «فكتب كذلك الوقت».

٣. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٥، والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٩٩٤ - باختلاف يسير - بسنده عن الحسين بن سعيد، عن الحصين بن أبي الحصين، قال: كتبت إلى أبي جعفر^٤.

والمظنون وقوع التحريف في العنوان، في المواضع الثلاثة، وأن الصواب هو أبو الحصين بن الحصين، وهو الذي ورد ذكره في رجال البرقي، ص ٥٦، ورجال الطوسي، ص ٣٧٩، الرقم ٥٦٢٣، في جملة أصحاب أبي جعفر الثاني^٥، كما ورد في رجال البرقي، ص ٥٨، ورجال الطوسي، ص ٣٩٣، الرقم ٥٨٠٢، في جملة أصحاب أبي الحسن الثالث^٦.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «اختلفت».

٥. في «ي» و «حاشية و» و «التهذيب»: «مواليك».

٦. في «ب»: «فاستبان».

٧. في «ب»: «حتى يجمر». وفي «جن» و «حاشية و»: «حتى يجهر».

وَكَيْفَ أَضْنَعُ مَعَ الْغَيْمِ؟ وَمَا خُدَّ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ؟ فَعَلْتُ^١ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
فَكَتَبْتُ بِخَطِّهِ وَقَرَأْتُهُ: «الْفَجْرُ - يَرْحَمُكَ^٢ اللَّهُ - هُوَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ،
الْمُعْتَرِضُ^٣، لَيْسَ^٤ هُوَ الْأَبْيَضُ صُعْدَاءُ^٥، فَلَا تَصُلِّ فِي سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ حَتَّى تَبَيَّنَهُ^٦؛
فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَجْعَلْ خَلْقَهُ فِي شُبْهَةٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ: «كُلُّوْا^٧ وَاشْرَبُوا
حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ»^٨ فَالْخَيْطُ^٩ الْأَبْيَضُ هُوَ
الْمُعْتَرِضُ^{١٠} الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ^{١١} الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ فِي الصُّومِ، وَكَذَلِكَ^{١٢} هُوَ الَّذِي تَوْجِبُ^{١٣}

١. في الوافي: «قوله: فعلت، متعلّق بقوله: فإن رأيت».

٢. في «ي»: «رحمك».

٣. في «ي»: «والمعترض». وفي التهذيب والاستبصار: - «المعترض».

٤. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «وليس».

٥. في «ي»، بث، يخ، و «مرآة العقول»: «صعداء». في الوافي: «الأبيض المعترض هو الذي يأخذ طولاً وعرضاً وينسبط في عرض الأفق كنصف دائرة، ويسمى بالصبح الصادق؛ لأنه صدق عن الصبح وبينه لك، و يسمى أيضاً الفجر الثاني؛ لأنه بعد الأبيض. صعداء: كبراء الذي يظهر أولاً عند قرب الصباح مستديراً مستطيلاً صاعداً كالعمود، ويسمى ذلك بالفجر الأول لسبقه، والكاذب لكون الأفق مظلماً بعد، ولو كان صادقاً لكان المنير مثالي الشمس دون ما يبعد منه ويشبه بدَنِّ السرحان لدقته واستطالته».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي و «مرآة العقول» والوسائل. وفي «يج»: «حتى يتبينه». وفي المطبوع: «حتى يتبينه».

٧. في «يج، بس» والوافي: «وكلُّوا».

٨. البقرة (٢): ١٨٧.

٩. في «يج» والوافي: «و الخيط».

١٠. في التهذيب والاستبصار: «الفجر».

١١. في حاشية «جن»: «معه».

١٢. في «يج»: «وكذلك» بدون الواو.

١٣. في «غ، بث، يج، يخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «يوجب».

بِهِ الصَّلَاةُ^١.

٤٨٥٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي بِأَفْضَلِ الْمَوَاقِيتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ.

فَقَالَ: «مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا»^٢ يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ، تَشْهَدُهُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، فَإِذَا صَلَّى الْعَبْدُ الصُّبْحَ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أُثْبِتَتْ لَهُ مَرَّتَيْنِ: أُثْبِتَتْهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ»^٣.

٤٨٥٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ:

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٩٩٤، بسندهما عن الحصين بن أبي الحصين، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٠١، ح ٥٩٥٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١٠، ح ٤٩٤٤.

٢. في حاشية «بح»، جن: «بأصل».

٣. الإسراء (١٧): ٧٨.

٤. في «بح» والوافي والتهذيب: «يشهده». وفي الثواب: «يشهدها». وفي الملل: «تشهدها».

٥. في «ي»: «- ملائكة».

٦. في الوافي: «+ صلاة».

٧. في «بث»، «بح»، جن: «والتهديب: «أثبت». وفي «بخ»: «+ الملائكة». وفي حاشية «بح»: «أنت».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ علل الشرائع، ص ٣٣٦، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. ثواب الأعمال، ص ٥٧، ح ١، بسنده عن إسحاق بن عمار، وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: الأمالي للطوسي، ص ٦٩٥، المجلس ٣٩، ح ٢٤؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٠٨، ح ١٣٧؛ و ص ٣٠٩، ح ١٤١. الوافي، ج ٧، ص ٣٠٤، ح ٥٩٦٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١٣، ذيل ح ٤٩٤٧؛ البحار، ج ٥، ص ٣٢١، ح ٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصُّبْحُ هُوَ الَّذِي إِذَا رَأَيْتَهُ مُعْتَرِضاً كَانَ بَيَاضٌ^٢
سُورِي^٣».

٤٨٦٠ / ٤. عَلِيُّ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَقْتُ الْفَجْرِ حِينَ يَبْدُو حَتَّى يُضِيَ^٦».

١. في الكافي، ح ٦٣٦٩ والفقيه و التهذيب، ج ٤: «الفجر».

٢. في الوافي: «نباض». وفي التهذيب، ج ٤ والاستبصار، ح ٩٩٧: «نهر».

٣. «سوري»، كطوبى: موضع بالعراق، وهو من بلد السريانيين، موضع من أعمال بغداد. وقد يمدّ. كذا في القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٧٩ (سور). وفي الوافي: «النباض، بالنون والياء الموحدة، من نبض الماء: إذا سال. وربما قرئ بالموحدة، ثم الياء المثناة من تحت. وسوري على وزن بشرى: موضع بالعراق، والمراد بنباضها أو بياضها نهرها، كما دلّ عليه الخبر ... عن هشام بن الهذيل، عن أي الحسن الماضي عليه السلام، قال: سألت عن وقت الفجر، فقال: حين يعترض الفجر فتراه مثل نحر سوري». وهكذا الكلام مأخوذ من كلام الشيخ البهائي عليه السلام في الحبل المتين، ص ٤٧٣ و ٤٧٤. والمراد بنهر سوري - عند الشيخ الطريحي - الفرات. راجع: مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٣٩ (سور).

٤. الكافي، كتاب الصيام، باب الفجر ما هو ومتى يحل ومتى يحرم الأكل، ح ٦٣٦٩. وفي التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥١٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٩٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٠، ح ١٤٣٦، معلقاً عن علي بن عطية. وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٩٦، بسند آخر عن أبي الحسن الماضي عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٢١، ذيل ح ٦٦٥، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٣٠٢، ح ٥٩٥٩؛ وج ١١، ص ٢٢٩، ح ١٠٧٤٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١٠، ذيل ح ٤٩٤٢.

٥. في «بث»: «بن إبراهيم».

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت المغرب والعشاء الآخرة، ذيل ح ٤٨٤٦. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣١، ذيل ح ٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٧، ذيل ح ٩٦٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٩٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٦،

٤٨٦١ / ٥. عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلَبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «وَقَدْ الْفَجْرُ حِينَ يَنْشَقُّ الْفَجْرُ إِلَى أَنْ يَتَجَلَّلَ^٢
الصُّبْحُ السَّمَاءَ^٣، وَلَا يَنْبَغِي تَأْخِيرُ ذَلِكَ عَمْدًا، لَكِنَّهُ وَقْتُ لِمَنْ شِغِلٌ^٤، أَوْ نَسِيٌّ، أَوْ
نَامٌ^٥».

٤٨٦٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٦، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ
الْمَزْرُوزِيِّ:

٢٨٤ / ٣ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ^٧، قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، ظَهَرَ بَيَاضٌ فِي وَسْطِ
السَّمَاءِ شِبْهُ عَمُودٍ مِنْ حَدِيدٍ تُضِيءُ^٨ لَهُ الدُّنْيَا، فَيَكُونُ سَاعَةً، ثُمَّ يَذْهَبُ وَيُظْلِمُ،

«ح ١١١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٩٩٠، بسند آخر عن أبي جعفر^{عليه السلام} عن رسول الله^{صلى الله عليه وآله}، مع زيادة في
أوله. الفقيه، ج ١، ص ٥٠١، ح ١٤٣٧، مرسلًا، من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}؛ وفيه، ص ٢٢١، ذيل
ح ٦٦٥، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٣٠٣، ح ٥٩٦١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٧،
ذيل ح ٤٩٣٥؛ وص ١٥٦، ح ٤٩٧١.

١. في الوسائل و التهذيب و الاستبصار: «ابن إبراهيم».

٢. في «غ، بح»: «أن يتحلل».

٣. «أن يتجلل الصبح السماء» أي يعلوها؛ من قولهم: تجلله، أي علاه. والمراد انتشاره فيها وشمول ضوئه
لها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٦١ (جلل)؛ الوافي، ج ٧، ص ٣٠٤؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٥.

٤. في «غ، بس»: «اشتغل». وفي حاشية «غ»: «يشغل».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٨، ح ١٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٠١، معلقًا عن الكليني. وفي
التهذيب، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٠٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير
وزيادة في أوله وآخره. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٣، ضمن ح ١٠٠٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٥٨،
ضمن ح ٩٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام} عن رسول الله^{صلى الله عليه وآله}، عن جبرئيل سلام الله عليه، وتام الرواية
فيهما: «صل الفجر حين ينشق الفجر». الوافي، ج ٧، ص ٣٠٤، ح ٥٩٦٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٧،
ح ٤٩٣٣.

٦. في «بس»: «القاساني».

٧. في «بث»: «يضيء».

فَإِذَا بَقِيَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ، ظَهَرَ بَيَاضٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، فَأَضَاءَتْ^١ لَهُ الدُّنْيَا، فَيَكُونُ سَاعَةً، ثُمَّ يَذْهَبُ وَهُوَ^٢ وَقْتُ صَلَاةِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يُظْلِمُ قَبْلَ^٣ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَطْلُعُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، قَالَ^٤: «وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ اللَّيْلِ فِي نِصْفِ اللَّيْلِ، فَذَلِكَ لَهُ»^٥.

٨- بَابُ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ وَالرَّيْحِ وَمَنْ صَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ

٤٨٦٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ وَالتَّهَارِ إِذَا لَمْ تَرَ^٦ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ وَلَا النَّجُومَ؟

قَالَ^٧: «اجْتَهِدْ^٨ رَأْيَكَ^٩»..... ←

١. في مرآة العقول: «يحتمل أن يكون المراد بالإضاءة ظهور الأنوار المعنوية للمقربين في هذين الوقتين، أو تكون أنوار ضعيفة غالباً من أبصار أكثر الخلق تظهر على أبصار العارفين الذين ينظرون بنور الله كالملائكة تظهر لبعض وتخفى عن بعض».

٢. في البحار: «فيكون» بدل «وهو».

٣. في بث، جن: «+» «طلوع».

٤. في بخ: «-» «ثم يطلع الفجر».

٥. في البحار: «وقال».

٦. في البحار: «فذاك».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١١٨، ح ٤٤٥، بسنده عن علي بن محمد القاساني، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٢٤، ح ٦٠١٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤٨، ذيل ح ٥٠٥٨؛ البحار، ج ٥٩، ص ٣٣٧، ح ٤.

٨. في بث، بخ، بسخ، بس: «ولم ير».

٩. في الوافي: «فقال».

١٠. في الوافي والتهذيب، ح ١٤٨ والاستبصار، ح ١٠٩٨: «تجتهد».

١١. في بخ: «برأيك». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٦: «قوله رَأْيَكَ»، وجهك، منصوبان بنزع

وَتَعَمَّدِ الْقِبْلَةَ^١ جُهْدَكَ^٢.

٤٨٦٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَّاءِ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٤: زَيْمًا اشْتَبَهَ الْوَقْتُ
عَلَيْنَا^٥ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ^٦؟ فَقَالَ: «تَعْرِفُ هَذِهِ الطُّيُورَ الَّتِي^٧ عِنْدَكُمْ بِالْعِزَاقِ - يُقَالُ

«الخافض، أي برأيتك وبجهدك، وهما نائبان للمفعول المطلق. ويحتمل أن تكون الأولى للوقت، والثانية للقبلة، أو كلتاها للقبلة، والمشهور أن فاقده العلم بجهة القبلة يعول على الأمارات المفيدة للظن، قال في المعبر: إنه اتفاق أهل العلم. ولو فقد العلم والظن فالمشهور أنه إن كان الوقت واسعاً صلى إلى أربع جهات، وإن ضاق ما يحتمله الوقت وإن ضاق إلا عن واحدة، صلى إلى أي جهة شاء. وقال ابن عقيل والصدوق بالاختيار مع سعة الوقت أيضاً، ونفي عنه البعد في المختلف، ومال إليه في الذكري، ولا يخلو من قوة، ونقل عن السيد بن طاووس عليه القول بالقرعة». وراجع: المعبر، ج ٢، ص ٧٠؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٨؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٨٢.

١. «تعمد القبلة»، أي تقصدها، يقال: عمدته وإليه وله، وتعمدته وله واعتمده، أي قصده. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٠٢ (عمد).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٤٧؛ والاحتصار، ج ١، ص ٢٩٥، ح ١٠٨٨، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٠، ح ١٠٠٩، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٦٨، معلقاً عن سماعة بن مهران، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٤٨؛ والاحتصار، ج ١، ص ٢٩٥، ح ١٠٨٩، يسندهما عن سماعة الوافي، ج ٧، ص ٢٥٥، ح ٥٨٦٢؛ و ص ٥٤٨، ح ٦٥٦٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٥٢٢٨.

٣. في «بث، يخ، بس، جن»: «عن عبدالله الفراء». وهو سهر. وأبو عبدالله الفراء هو الذي ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، ص ٥٣١، الرقم ٨٥٨، ونسب إليه كتاباً رواه عنه ابن أبي عمير.

٤. في «بح» والوافي -: «قال».

٥. في الوافي -: «إنه».

٦. في الوافي -: «علينا الوقت» بدل «الوقت علينا».

٧. في الوافي -: «غيم».

٨. في الوافي والوسائل والفقيه -: «تكون».

لَهَا: الدِّيَكَةُ^١ - ٩: قُلْتُ^٢: نَعَمْ، قَالَ: «إِذَا ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهَا وَتَجَاوَبَتْ، فَقَدْ زَالَتْ الشَّمْسُ - أَوْ قَالَ - فَصَلِّه»^٣.

٤٨٦٥ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَاسْتَبَانَ^٥ لَكَ أَنْتَ ٢٨٥/٣ صَلَّيْتَ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَأَنْتَ فِي وَقْتٍ، فَأَعِذْ^٦ فَإِنَّ فَاتَكَ الْوَقْتَ، فَلَا تُعِذْ^٧»^٨.

٤٨٦٦ / ٤. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ^٩، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ صَلَّى الْغَدَاةَ بِلَيْلٍ غَرَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْقَمَرِ، وَنَامَ حَتَّى

١. في الوافي: «الديوك».

٢. في «غ»، بث، «يح»، والوسائل: «فقلت». وفي الوافي: «فقال».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٠١٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٦٩، معلقاً عن أبي عبد الله الفراء، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٥٤، ح ٥٨٥٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٧١، ح ٤٨٢٥.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ص ١٤٢. وفي المطبوع: «بن». ولعله سهو وقع حين الطبع.

٥. في الوافي والتهذيب، ص ٤٧ و ١٤٢ والاستبصار، ص ٢٩٦: «واستبان».

٦. في الوافي والتهذيب، ص ٤٧ و ١٤٢ والاستبصار، ص ٢٩٦: «وإن».

٧. في مرآة العقول: «ظاهر الخبر أنه حكم من أخطأ في الاجتهاد دون الناسي والجاهل، وإن احتمل الأعم».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٢، ح ٥٥٤، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ص ٤٧، ح ١٥١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٦، ح ١٠٩٠، معلقاً عن علي بن مهزيار. التهذيب، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٥٤، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ص ٤٨، ح ١٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٧، ح ١٠٩٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٥٥٢، ح ٦٥٧٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١٥، ذيل ح ٥٢٥١.

٩. المراد من «بهذا الإسناد»، هو الطريق المتقدم إلى فضالة بن أيوب.

طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ صَلَّى بِلَيْلٍ، قَالَ: «يُعِيدُ صَلَاتَهُ».^٢

٤٨٦٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^٣ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ رَجُلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي رَجُلٌ مُؤَدِّنٌ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْغَيْمِ، لَمْ أَعْرِفِ الْوَقْتَ؟ فَقَالَ: «إِذَا صَاحَ الذِّيكُ^٤ ثَلَاثَةَ أَصْوَابٍ وَلَاءَ، فَقَدْ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ».^٥

٤٨٦٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي غَيْرِ وَقْتٍ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ».^٨

١. في «بخ»: «قد».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٥٤٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٥٤، ح ١٠٠٨، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ٧، ص ٣٠٩، ح ٥٩٧٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٦٧، ذيل ح ٤٨١٤؛ و ص ٢٨١، ذيل ح ٥١٦٦.

٣. في التهذيب: «عن». و الظاهر أنه سهر؛ فقد روى محمد بن إبراهيم النوفلي عن الحسين بن المختار في الكافي، ح ٢٤١٩ و ٦٢٩٠ و ١٠٣٠٦؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٦٤؛ وثواب الأعمال، ص ٣٠٤، ح ١؛ والخصال، ص ١٢٩، ح ١٣٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٤٠٢، ح ٦٧.

٤. في «ظ، ي»: «وإذا».

٥. في «مراة العقول»: «لابد من تقيده بوقت يحتمل دخول الوقت فيه؛ إذ كثيراً ما تصبح عند الضحى».

٦. في «ظ، يس»: «فقد». وفي الوافي: «قد».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٠١١، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٦٧٠، معلقاً عن الحسين بن المختار، عن أبي عبد الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٥٥، ح ٥٨٦٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٧٠، ح ٤٨٢٢.

٨. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٥٤٧، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ص ٢٥٤، ح ١٠٠٥، بسند عن أبي بصير. الوافي، ج ٧، ص ٣٠٧، ح ٥٩٧٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٤٦٤٠؛ و ص ١٦٩، ح ٤٨١٩.

٧ / ٤٨٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يُخْرِجُ التَّحْرِيَّ^١ أَبَدًا إِذَا لَمْ يَغْلَمْ^٢ أَيْنَ وَجْهَ الْقِبْلَةِ^٣».

٨ / ٤٨٧٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ^٤ وَ^٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ^٦، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٧ فِي رَجُلٍ صَلَّى عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَيَغْلَمْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ مُتَوَجِّهًا فِيمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَلْيَحْوُلْ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ سَاعَةً^٨ يَغْلَمْ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى دُبُرِ

١. «التَّحْرِيَّ»: هو طلب ما هو آخرى بالاستعمال في غالب الظن، أو هو القصد والاجتهاد في الطلب، والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٧٣ و ١٧٤ (حرا).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٤٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٢٩٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨٤٧، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٤٨، ح ٦٥٦٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٥٢٢٧.

٣. في التهذيب، ص ١٤٢: «عن أحمد بن محمد». والمذكور في بعض نسخه «أحمد بن محمد» بدل «أحمد بن إدريس». والظاهر أن ما ورد في التهذيب، من باب الجمع بين النسخة وبدلها. وعلى أي تقدير، المتكرر في الأسناد رواية محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد في هذا الطريق المنتهي إلى عمار الساباطي وقد ورد محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس في بعض هذه الأسناد معطوفين، كما في الكافي، ح ٣٨٤٢ و ٣٩٨٤ و ٦٥٧٧ و ٧٣٤١.

٤. في التهذيب، ص ٤٨: - «أحمد بن إدريس».

٥. في الاستبصار: - «ومحمد بن يحيى».

٦. في «بع»: - «بن صدقة».

٧. في التهذيب والاستبصار: - «قال».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «حين».

الْقِبْلَةِ، فَلْيَقْطَعْ الصَّلَاةَ^١، ثُمَّ يَحْوُلْ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَفْتَتِحْ^٢ الصَّلَاةَ^٣.

٤٨٧١ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ يَكُونُ فِي قَفَرٍ^٥ مِنَ الْأَرْضِ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ^٦، فَيُضِلِّي لِيَغْيِرَ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَضْحَى^٧، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ صَلَّى لِيَغْيِرَ الْقِبْلَةَ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟
٢٨٦ / ٣ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ، فَلْيُعِذْ صَلَاتَهُ؛ وَإِنْ كَانَ مَضَى الْوَقْتُ^٨، فَحَسْبُهُ اجْتِهَادُهُ^٩».

٤٨٧٢ / ١٠. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ

١. في التهذيب والاستبصار: - «الصلوة».

٢. في «ظ»، «ي»، «جن» و «حاشية» «بخ»: «وَم يفتح».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٥٩؛ وص ١٤٢، ح ٥٥٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٨، ح ١١٠٠، معلقاً عن الكليني. «الوافي»، ج ٧، ص ٥٥٤، ح ٦٥٧٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٥٢٤٩.

٤. في الاستبصار: + «بن يحيى». وهو سهو واضح، ولم يرد في بعض نسخ الاستبصار. ولعل «بن يحيى» مصحّف من «بن عيسى» جيء به تفسيراً لعنوان أحمد بن محمد.

٥. «القفر»: مفازة وأرض خالية، لا ماء فيها ولا نبات. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٩٧ (قفر).

٦. في «بخ»: «الغيم».

٧. في «ظ»، «غ»، «بخ»: «يضحى». و «يضحى» أي يذهب الغيم؛ من الصّحو وهو ذهاب الغيم. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٩٩ (صحا).

٨. في «جن»: «وقته».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٥٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٦، ح ١٠٩١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٥٣؛ وص ١٤٢، ح ٥٥٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٦، ح ١٠٩٢، بسند آخر عن سليمان بن خالد، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٧٨، ح ٨٥٥؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٤٨، ح ١٥٥؛ وص ٤٩، ح ١٦٠؛ وص ١٤١، ح ٥٥٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٦، ح ١٠٩٣؛ وص ٢٩٧، ح ١٠٩٧. «الوافي»، ج ٧، ص ٥٥١، ح ٦٥٧٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٥٢٥٦.

بَغِضَ أَصْحَابِنَا، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قِبْلَةِ الْمُتَحَيِّرِ؟

فَقَالَ: «يُصَلِّي حَيْثُ يَشَاءُ»^١.

● وَرَوَى أَيْضاً: «أَنَّهُ يُصَلِّي إِلَى أَرْبَعِ جَوَانِبَ»^٢.

٤٨٧٣ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ

أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رِيَّاحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ وَأَنْتَ تَرَى أَنَّكَ فِي وَقْتٍ وَلَمْ يَدْخُلِ

الْوَقْتُ، فَدَخَلَ الْوَقْتُ^٣ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَدْ أُجْزَأَتْ عَنْكَ»^٤.

٤٨٧٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في «ي»، بث، يع، جن، و حاشية «بخ» و الوافي و مرآة العقول: «شاء».

٢. الوافي، ج ٧، ص ٥٤٩، ح ٦٥٦٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١١، ح ٥٢٣٧.

٣. في «بخ» و حاشية «بخ» و الوافي: «أربعة جوانب». و في مرآة العقول: «الجمع بينهما إما بحمل الأولى على الجواز و الثانية على الاستحباب، أو الأولى على ضيق الوقت و الثانية على سعتها، أو الأولى على حصول الظن بجهة و الثانية على عدمها، فالمراد بقوله: حيث شاء، حيث رأى أنه أصلح، و لا يخفى بعده، أو الأولى على الأولى، أي يصلي أو لا إلى حيث شاء، ثم يكرر حتى تحصل الأربع، و هو أيضاً بعيد. و الأول أظهر».

٤. الوافي، ج ٧، ص ٥٤٩، ح ٦٥٦٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١١، ح ٥٢٣٨.

٥. هكذا في «غ»، بث، يع، بخ، و في «ظ»، ي، بس، جن، و المطبوع و الوسائل: «رباح».

و المذكور في رجال البرقي، ص ٢٨، و رجال الطوسي، ص ١٦٧، الرقم ١٩٤٠ هو إسماعيل بن رباح.

٦. في «ي»: - «الوقت».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٤١، ح ٥٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد. وفيه،

ص ٣٥، ح ١١٠، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٦٧، معلقاً عن إسماعيل بن رباح.

٨. الوافي، ج ٧، ص ٣٠٨، ح ٥٩٧٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٦، ذيل ٤٩٣٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يُصَلِّي إِلَى بَنَاتِ الْمَقْدِسِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقُلْتُ: أَكَانَ^١ يَجْعَلُ الْكُفْبَةَ^٢ خَلْفَ ظَهْرِهِ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا^٣ كَانَ بِمَكَّةَ، فَلَا؛ وَأَمَّا إِذَا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَنَعَمَ حَتَّى حَوَّلَ إِلَى الْكُفْبَةِ^٤».

٩ - بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

٤٨٧٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جِئْنَ زَالَتِ الشَّمْسُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، وَصَلَّى بِهِمُ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٦ قَبْلَ^٧ سَقُوطِ^٨ الشَّفَقِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فِي^٩ جَمَاعَةٍ، وَإِنَّمَا فَعَلَ^{١٠} رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِيَتَسَبَّحَ الْوَقْتُ عَلَى أُمَّتِهِ^{١١}».

١. في البحار: «فكان» بدل «أكان».

٢. في حاشية «غ»: «القبلة».

٣. في حاشية «بخ»: «ما» بدل «إذا».

٤. الوافي، ج ٧، ص ٥٣٥، ح ٦٥٤١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ٥٢٠٢؛ البحار، ج ١٩، ص ٢٠٠، ح ٥.

٥. في «بخ» وحاشية «بث»، «بخ»: «أبي جعفر».

٦. في الوافي: «الآخرة».

٧. في العلل: «بعد».

٨. في التهذيب: «سقوط».

٩. في الوافي: «في».

١٠. في «غ»، «بخ»، «بس» و الوافي و التهذيب و الاستبصار و العلل: «ذلك».

١١. علل الشرائع، ص ٣٢١، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٦؛

٤٨٧٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

شَهِدْتُ^١ الْمَغْرِبَ لَيْلَةَ مَطِيرَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحِينَ كَانَ قَرِيباً مِنْ الشَّفَقِ، نَادَوْا^٢، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ^٣، فَصَلَّوُا الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَهْمَلُوا^٤ بِالنَّاسِ^٥ حَتَّى صَلَّوْا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ الْمُنَادِي فِي مَكَانِهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّوُا الْعِشَاءَ، ثُمَّ انْصَرَفَ النَّاسُ إِلَى مَنْازِلِهِمْ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ، قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمِلَ بِهَذَا»^٦.

٤٨٧٧ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَلَا تَطَوُّعَ بَيْنَهُمَا»^٧.

«والاستبصار، ج ١، ص ٢٧١، ح ٩٨١، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٧، ص ٢٨١، ح ٥٩١١؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣٨، ذيل ح ٤٧٣٦؛ و ص ٢٢٢، ح ٤٩٧٨.

١. في الوسائل: «+ صلاة».

٢. في الوسائل: «ناروا».

٣. في «ظ، بح»: «و أقام الصلاة». و قوله: «أقاموا الصلاة»، أي نادوا لها. راجع: المصباح المنير، ص ٥٢١؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ١٤٣ (قوم).

٤. في حاشية «ظ»: «ناروا».

٥. في «ي، بث، بح، بس، جن»، و الوافي و الوسائل: «الناس» بدون الباء.

٦. في «بخ، جن» و حاشية «بث»: «هَذَا».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٣، ح ٥٩١٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٤٩٦٤.

٨. في «مأة المقول، ج ١٥، ص ٥١»: «لعل المراد أن مع التطوع لا جمع، فإنه يكفي في التفريق الفعل بالنافلة، كما يفهم من الخبر الآتي مع اتحاد الراوي».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ١٠٥٠، معلقاً عن محمد بن يحيى الوافي، ج ٧، ص ٢٨٤، ح ٥٩٢١؛

٤٨٧٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَطَوُّعٌ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا تَطَوُّعٌ، فَلَا جَمْعَ».^٢

٤٨٧٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَّا^٣، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبَانَ^٤، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ: صَلَّى بِنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الظُّهْرَ وَالْعَصَرَ عِنْدَ مَا زَالَتِ الشَّمْسُ بِأَذَانَ وَإِقَامَتَيْنِ، وَقَالَ^٥: «إِنِّي عَلَى حَاجَةٍ، فَتَنَفَّلُوا».^٦

٤٨٨٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَبَّاسِ النَّاقِدِ، قَالَ: تَفَرَّقَ مَا كَانَ فِي يَدَيَّ^٧، وَتَفَرَّقَ عَنِّي حُرَفَائِي^٨، فَشَكُوتُ ذَلِكَ إِلَيَّ

١. في «بخ»: «وإذا».

٢. الوسائل، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٤٩٨٣.

٣. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٤، ح ٥٩٢٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٤٩٨٤؛ البحار، ج ٨٢، ص ٣٣٧.

٤. في «ظ»: «أبي يحيى بن زكريّا». وفي «ي، جن»: «يحيى بن زكريّا». وفي «بخ» والوسائل: «أبي يحيى بن أبي زكريّا».

٥. هكذا في «ظ، بخ، بس» وحاشية «غ، بخ» والوسائل والتهذيب. وفي «ي، بث، بخ، جن» وحاشية «ظ، بخ»: «عن الوليد، عن أبان». وفي المطبوع: «عن أبان» بدل «عن الوليد بن أبان».

٦. والظاهر أنَّ الوليد هذا، هو الوليد بن أبان الرازي الذي عدّه البرقي والشيخ الطوسي من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٥٤؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٨، الرقم ٥٤٥٧.

٧. ويؤكد ذلك أنَّ لم نجد رواية أبان، عن صفوان الجمال في موضع.

٨. في «بخ» والوافي والتهذيب: «ثم قال». وفي «بس»: «فقال».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٢، ح ٥٩١٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٤٩٦٥.

١٠. في «بخ، بس، جن» والوافي والبحار: «بيدي».

١١. خريّف الرجل: معيّله في جزّته، والجمع: خُرُفَاء، والجرّفة: الصناعة وجهة الكسب. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٦٩ (حرف).

أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَقَالَ لِي: «اجْمَعْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ^٢: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، تَرَى^٣ مَا تَجِبُ^٤».

١٠ - بَابُ الصَّلَاةِ الَّتِي تُصَلَّى فِي كُلِّ وَقْتٍ^٦

٤٨٨١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُكَارِيِّ^٧، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ تُصَلِّيَهُنَّ^٨ فِي كُلِّ وَقْتٍ: صَلَاةُ الْكُسُوفِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَصَلَاةُ الْإِحْرَامِ، وَالصَّلَاةُ الَّتِي تَقُوتُ، وَصَلَاةُ الطَّوَافِ مِنَ الْفَجْرِ^٩ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى

١. في التهذيب: «أبي عبدالله». وفي الوافي: «في التهذيب أبي عبدالله - بدل - أبي محمد عليه السلام ولعله سهو».

٢. في الوافي: - «الصلاتين».

٣. كذا في المطبوع وجميع النسخ التي قبلت. والصحيح «تَرَى»؛ فإنه مجزوم.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٩، معلقاً عن محمد بن أحمد - الوافي، ج ٧، ص ٢٨٤، ح ٥٩٢٢؛

الوسائل، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٤٩٧٩.

٥. في «ظ»، «غ»، «ث»، «يح»، «يس»، «جن»: «الصلوات».

٦. في «يح»: «في غير وقتها».

٧. في «ي»، «يح»، «بخ»، «يس»: «هشام أبي سعيد المكاربي». وفي «جن»: «هشام بن أبي سعيد المكاربي». وفي

الوسائل والتهذيب: «هشام بن أبي سعيد المكاربي».

والمكاربي هذا، هو هشام بن خيثم أبو سعيد المكاربي، روى عن أبي بصير في بعض الأسناد بعنوان

أبي سعيد المكاربي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٦، الرقم ١١٦٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٢١،

ص ٣٩٣.

٨. في «ي»، «ث»، «بخ»، «يسلّيهن».

٩. في «مأة العقول»، ج ١٥، ص ٥٣: «وقوله عليه السلام: من الفجر، تخصيص بعد التعميم، أو ردّ على العامة المانعين

فيهما بالخصوص».

اللَّيْلِ،^١

٤٨٨٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً^٢، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

٢٨٨ / ٣

يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ لَا تَنْزُكُ عَلَى كُلِّ خَالٍ^٣ إِذَا طُفَّتْ

بِالْبَيْتِ، وَإِذَا أُرِدْتُ أَنْ تُحْرِمَ، وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ، وَإِذَا نَسِيتَ فَصَلِّ إِذَا ذَكَرْتَ،

وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ^٤.

٤٨٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَزِنْعُ صَلَوَاتٍ يُصَلِّيهِنَّ الرَّجُلُ^٥ فِي كُلِّ سَاعَةٍ: صَلَاةُ

فَاتِنِكَ، فَمَتَى مَا ذَكَرْتَهَا^٦ أَذْيَبْتُهَا، وَصَلَاةُ رَكْعَتِي طَوَافٍ^٧ الْفَرِيضَةِ، وَصَلَاةُ

الْكُسُوفِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ؛ هَؤُلَاءِ تَصَلِّيْهِنَّ^٨ فِي السَّاعَاتِ كُلِّهَا^٩.

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٧١، ح ٦٨٢، معلقاً عن الكليني . الوافي، ج ٧، ص ٣٥٣، ح ٦٠٧٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٥٠٣٤.

٢. في الوسائل، ح ١٦٤٧٥: - «وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً».

٣. في الوسائل: - «كُلٌّ». ٤. في «غ»: «إِذَا ذَكَرْتَهَا».

٥. في التهذيب: - «صَلَاةٌ».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٦٨٣، معلقاً عن الكليني . الوافي، ج ٧، ص ٣٥٣، ح ٦٠٨٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٥٠٣٣؛ وفيه، ج ١٢، ص ٣٤٦، ح ١٦٤٧٥، إلى قوله: «وَإِذَا أُرِدْتُ أَنْ تُحْرِمَ».

٧. في «ظ» وحاشية «غ»، بث، ببح، ببح، بس: «العبد».

٨. في «غ» بث: «فَمَتَى ذَكَرْتُ» وفي «ي» والوافي: «فَمَتَى ذَكَرْتَهَا». وفي «بح»: «فَمَتَى مَا ذَكَرْتُ».

٩. هكذا في «غ»، بث، ببح، ببح، بس: «وَالوَافِي وَالْفَقِيهِ وَالْخَصَالِ». وفي «ظ»، «ي»، «جَنَ» وَالْمَطْبُوعِ: «الطَوَافِ».

١٠. في «ي»، بث، ببح، ببح: «يُصَلِّيْهِنَّ».

١١. الخصال، ص ٢٤٧، باب الأربعة، ح ١٠٧، بسنده عن علي بن إبراهيم . الفقيه، ج ١، ص ٤٣٤، ح ٥٥.

١١ - بَابُ التَّطَوُّعِ فِي وَقْتِ الْفَرِيضَةِ وَالسَّاعَاتِ الَّتِي لَا يُصَلِّي فِيهَا

١٤٨٨٤ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ ابْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قَالَ لِي: «أَتَذَرِي لِمَ جُعِلَ الذَّرَاعُ وَالذَّرَاعَانِ؟» قَالَ: قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: «لِمَكَانِ الْفَرِيضَةِ^٢، لَكَ أَنْ تَتَنَقَّلَ^٣ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ^٤ ذِرَاعًا، فَإِذَا بَلَغَ^٥ ذِرَاعًا، بَدَأْتَ بِالْفَرِيضَةِ، وَتَرَكْتَ النَّافِلَةَ^٦».

ح ١٢٦٤، معلقاً عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٥٣، ح ٦٠٨١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤٠، ذيل ح ٥٠٣٠.

١. في «ث»، يخ، بس: «- في».

٢. قال العلامة الفيض: «يعني جعل ذلك؛ لتلا يزاحم النافلة الفريضة فوقت الفريضة لا يدخل في حق المتنقل إلا بعد مضي الذراع ونحوه، كما مرّ بيانه، وبهذا يوفق بين كراهة التطوع بعد دخول وقت الفريضة وبين تحديد أول وقت النافلة بالزوال». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: لمكان الفريضة؛ يعني جعل ذلك؛ لتلا تزاحم النافلة الفريضة، لا لأن لا يؤتى بالفريضة قبل ذلك». راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٥٤.

٣. في «ظ»: «أَنْ تَتَنَقَّلَ».

٤. في «جن»: «أَنْ تَبْلُغَ». وفي الوافي: «والفي».

٥. في الوافي: «والفي».

٦. في مرآة العقول: «قد قطع الشيطان وأتباعهما والمحقق رحمهم الله بالمنع من قضاء النافلة مطلقاً وفعل الرابطة في أوقات الفرائض وأسند في المعبر إلى علمائنا مؤذناً بدعوى الإجماع عليه، واختلف الأصحاب في جواز التنقل لمن عليه فاتة، فقليل بالمنع، وذهب ابن بابويه وابن الجنيدي إلى الجواز». راجع: المعبر، ج ٢، ص ٦٠.

٧. علل الشرائع، ص ٣٤٩، ح ٢، بسنده عن فضالة. التهذيب، ج ٢، ص ١٩، ح ٥٥، مع زيادة في أوله وآخره؛ وص ٢٤٥، ح ٩٧٤؛ وص ٢٥٠، ح ٩٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٨٩٩، مع زيادة في أوله وآخره؛

٤٨٨٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ مِنْهَالٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِي^١ إِذَا جَاءَ الزَّوَالُ^٢؟
قَالَ: «ذِرَاعٌ^٣ إِلَى مِثْلِهِ^٤».

٤٨٨٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى أَهْلُهُ: أَيْبَتُدِي بِالْمَكْتُوبَةِ، أَوْ يَنْطَوِّعُ؟

«وص ٢٤٩، ح ٨٩٣؛ وص ٢٥٥، ح ٩١٥، وفي الأخيرين مع زيادة في أوله، وفي كل المصادر -إلا العلل - بسند آخر عن ابن مسكان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥٣، معلقاً عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله وآخره، وفي كل المصادر مع اختلاف سير. الوافي، ج ٧، ص ٣٦١، ح ٦١٠٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٤٦، ذيل ح ٤٧٦٠؛ وص ٢٢٩، ح ٤٩٩٨.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أَنْ يَنْتَفِلَ».

٢. قال العلامة الفيض: «أراد بالزوال نافلة الزوال؛ يعني لا ينبغي لي الإتيان بالنافلة لمضي وقتها ودخول وقت الفريضة». وقال العلامة المجلسي: «الضمير المرفوع في «جاء» راجع إلى الوقت، والزوال فاعل «لا ينبغي» والمراد به نافلة الزوال».

٣. في حاشية «بج» والوسائل: «الذراع».

٤. في «بخ» وحاشية «غ، بج، بس» والوافي: «أو مثله». وقال العلامة الفيض: «يعني به ما يقرب منه فإِنَّه يتفاوت بتطويل النافلة وتقصيرها». وقال العلامة المجلسي: «قوله: إلى مثله، لبيان وقت فضيلة الظهر، أي فصلّى الظهر إلى ذراع آخر، أو لبيان وقت نافلة العصر، والأول أظهر. وفي بعض النسخ: أو مثله، فيكون إشارة إلى أنّه تقريبي ولذا يعتبر بالقدمين، وقد يعتبر بالذراع مع تفاوت قليل بينهما، وقيل: لأنّه لا يتفاوت بتطويل النافلة وتقصيرها، ولا يخفى ما فيه».

٥. الوافي، ج ٧، ص ٣٦١، ح ٦١٠١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٠٠١.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ فِي وَقْتِ حَسَنِ^١، فَلَا بَأْسَ^٢ بِالتَّطَوُّعِ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ؛ وَإِنْ كَانَ ٢٨٩/٣ خَافَ الْقَوْتَ مِنْ أَجْلِ مَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ، فَلْيَبْدَأْ بِالْفَرِيضَةِ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ لْيَتَطَوَّعْ بِمَا^٣ شَاءَ، أَلَا هُوَ مُوسَّعٌ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ فِي أَوَّلِ دُخُولِ وَقْتِ الْفَرِيضَةِ^٤ النَّوَافِلِ^٥ إِلَّا^٦ أَنْ يَخَافَ قَوْتَ الْفَرِيضَةِ؛ وَالْفَضْلُ إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ وَخَذَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْفَرِيضَةِ إِذَا دَخَلَ وَقْتُهَا؛ لِيَكُونَ فَضْلُ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلْفَرِيضَةِ، وَلَيْسَ بِمَخْطُورٍ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ^٨ النَّوَافِلَ مِنْ^٩ أَوَّلِ الْوَقْتِ^{١٠} إِلَى قَرِيبٍ مِنْ آخِرِ الْوَقْتِ^{١١}»^{١٢}.

١. في الجبل المتين ، ص ٤٩٨ : «قوله ﷺ : إن كان في وقت حسن ، أي مَسَّح ، يعطي بإطلاقه جواز مطلق النافلة في وقت الفريضة ، اللهم إلا أن يحمل التطوع على الرواتب ، ويكون في قول السائل : وقد صلى أهله ، نوع إيماء خفي إلى ذلك ؛ فإن «قد» تقرب الماضي من الحال ، كما قيل فيهم منه أنه لم يختص من وقت صلاتهم إلى وقت مجيء ذلك الرجل إلا زمان يسير ، فالظاهر عدم خروج وقت الراتبة بمضي ذلك الزمان اليسير» .

٢. في «ظ» : «و لا بأْس» .

٣. في الوسائل : «ما» .

٤. في «ظ ، ي ، بح ، جن» : - «ألا هو» . و في «غ» : «إلا هو» . و في حاشية «بس» : «فإنه» . و في الوافي : «الأمر» كلها بدل «ألا هو» .

٥. في مرآة العقول : «قوله ﷺ : وقت الفريضة ، لعل المراد وقت فضيلة الفريضة» .

٦. في «غ ، بح ، بس» : «بالنوافل» .

٧. في «ظ» : «إلى» .

٨. في «ظ» : «+ من» .

٩. في «غ ، بث ، بح» : - «من» . و في «جن» : «في» .

١٠. في «ظ» : - «من أول الوقت» .

١١. في مرآة العقول : «قوله ﷺ : من آخر الوقت ، آخر وقت الفضيلة ، وبالجمله لهذا الخبر نوع منافية لسانر الأخبار ، والله يعلم» .

١٢. التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ ، ح ١٠٥١ ، معلقاً عن محمد بن يحيى ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٧ ،

ص ٣٦٢ ، ح ٦١٠٢ : الوسائل ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ ، ح ٤٩٨٧ .

٤٨٨٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ: أَصَلِّي فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ نَافِلَةٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِذَا كُنْتَ مَعَ إِمَامٍ تَقْتَدِي بِهِ^١، فَإِذَا كُنْتَ وَحْدَكَ، فَأَبْدَأُ^٢ بِالْمَكْتُوبَةِ»^٣.

٤٨٨٨ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ أَتَنَقَّلُ، أَوْ أَبْدَأُ بِالْفَرِيضَةِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الْفَضْلَ أَنْ تَبْدَأُ^٤ بِالْفَرِيضَةِ، وَإِنَّمَا أُخَرَّتِ الظُّهْرُ ذِرَاعًا مِنْ عِنْدِ الزَّوَالِ مِنْ أَجْلِ صَلَاةِ الْأَوَّابِينَ^٥»^٦.

١. في «ي»، بث، بس، والوافي: «يقْتَدِي بِهِ». في الوافي: «وذلك لأنه مع الإمام ينتظر الاجتماع، فهو في فرصة من الوقت».

٢. في «جن»: «تبدأ».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ١٠٥٢، معلقاً عن محمد بن يحيى «الوافي» ج ٧، ص ٣٦٢، ح ٦١٠٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٢٦، ح ٤٩٨٨.

٤. في «بث»: «أن يبدأ الرجل».

٥. في متقى الجمان، ج ١، ص ٤٢٤: «... المراد بصلاة الأوابين نافلة الزوال». والأوابين: جمع أواب، وهو الكثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوجه. وقيل: هو المطيع، وقيل: هو المستجيب. قاله ابن الأثير في النهاية، ج ١، ص ٧٩ (أوب).

٦. هكذا في «غ»، ي، بث، يخ، والحجرية. وفي «ظ»، بس، جن، والمطبوع وظاهر الوسائل: «+ علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ أَتَنَقَّلُ أَوْ أَبْدَأُ بِالْفَرِيضَةِ (بالمكتوبة - خ ل)؟ قال: إِنَّ الْفَضْلَ أَنْ تَبْدَأَ بِالْفَرِيضَةِ».

٤٨٨٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِثَةَ، عَنْ
عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^٢ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَبَا جَعْفَرٍ^٣ يَقُولُ:

«كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لَا يُصَلِّي مِنَ النَّهَارِ حَتَّى تَزُولَ ٣٩٠/٣
الشَّمْسُ، وَ لَا مِنْ اللَّيْلِ بَعْدَ مَا يُصَلِّي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٤ حَتَّى يَنْتَصِفَ اللَّيْلُ^٥.
مَعْنَى هَذَا^٦ أَنَّهُ لَيْسَ وَقْتُ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ وَلَا سُنَّةٍ، لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا قَدْ
بَيَّنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا^٧ الْقَضَاءُ - قَضَاءُ الْفَرِيضَةِ - وَ تَقْدِيمُ النَّوَافِلِ وَ تَأْخِيرُهَا،

هذا، و التأمل في الحديث الخامس و مقارنته مع الحديث الآتي المشتمل سنده على «علي بن إبراهيم، عن
أبيه، عن ابن أبي عمير» يورث الظنَّ القويَّ بجواز النظر من «ابن أبي عمير» قبل «عن عمر بن أذينة» إلى
«ابن أبي عمير» قبل «عن أبي أيوب» فزيد ما بعده إلى «أن تبدأ بالفريضة» سهواً.

و أمّا احتمال سقوط هذه الزيادة من بعض النسخ، فضعيف جداً. نعم إن كان ترتيب الخبرين بعكس ما
ورد في بعض النسخ؛ بأن كان الخبر المختصر مقدماً على الخبر المفصل، فأمكن القول بجواز النظر من
«أن تبدأ بالفريضة» في الخبر الأول إلى «أن تبدأ بالفريضة» في الخبر الثاني، فكتب ما بعده.

٧. راجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٦٠. الوافي، ج ٧، ص ٣٦٣، ح ٦١٠٤؛ الوسائل،
ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٠٠٠؛ وفيه، ح ٤٩٩٩، إلى قوله: «أن تبدأ بالفريضة».

١. في «بث، بيج، بيخ» - «عمر».

٢. في الوافي و الوسائل و الاستبصار: - «من أصحابنا».

٣. في «ج» - «ما يصلي».

٤. في «بس» و الوافي و التهذيب و الاستبصار: - «الآخرة».

٥. في مرآة العقول: «يمكن أن يكون النوافل المبتدأة ليخرج الوتيرة، ويحتمل أن يكون حكمه ﷺ حكم
النبي ﷺ في ترك الوتيرة؛ لعلمه بأنه يصلي الصلاة الليل و الوتيرة لخوف تركها، و لعل الكليني جعل
الوتيرة داخلة في تقديم النوافل».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ١٠٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٤،
بسنده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٧، ص ٣١١، ح ٥٩٧٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٠٠٢.

٧. من قوله: «معنى هذا» إلى قوله: «فلا بأس» كلام المصنف ﷺ، كما نص عليه في الوافي.

٨. في «بس»: «و أمّا».

فَلَا بَأْسَ .

٤٨٩٠ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ :

قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ : الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ ؟^١

قَالَ : «نَعَمْ، إِنَّ إِبْلِيسَ اتَّخَذَ عَرْشاً بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَ سَجَدَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ النَّاسُ ، قَالَ إِبْلِيسُ لِشَيْطَانِيهِ : إِنَّ بَنِي آدَمَ يُصَلُّونَ لِي»^٢ .

٤٨٩١ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ رَاشِدٍ^٣، عَنِ الْحُسَيْنِ^٤ بْنِ أَسْلَمَ^٥، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ﷺ : أَكُونُ فِي السُّوقِ ، فَأُغْرِفُ الْوَقْتَ ، وَ يَضِيقُ^٦ عَلَيَّ أَنْ أَذْخُلَ^٧ ، فَأُصَلِّي ؟

١. قال ابن الأثير : «بين قرني الشيطان، أي ناحيتي رأسه و جانبيه . و قيل : القرن : القوة، أي حين تطلع يتحرك الشيطان و يتسلط، فيكون كالمعين لها . و قيل : بين قرنيه، أمتيه الأولين و الآخرين . و كل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها، فكان الشيطان سؤل له ذلك، فإذا سجد لها كان كأَنَّ الشيطان مقترن بها»، و قيل غير ذلك . راجع : النهاية، ج ٤، ص ٥٢ (قرن)؛ امرأة العقول، ج ١٤، ص ٤٦ .

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ١٠٦٨، معلقاً عن علي بن محمد، عن أبيه رفعه، قال : قال رجل لأبي عبد الله ﷺ : إِنَّ الشَّمْسَ ... الْوَاقِي، ج ٧، ص ٣٤٧، ح ٦٠٧١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣٥، ذيل ح ٥٠١٩ .

٣. في «بخ، بس» و حاشية «بخ» : «أسد» .

٤. في «ى، بخ» و حاشية «بخ» : «حسين» .

٥. في «ظ، ى، بخ» و حاشية «بخ، جن» و الوافي و الوسائل : «مسلم» . و احتمال صحة الحسين بن مسلم و أنه هو الذي عدّه البرقي و الشيخ الطوسي من أصحاب أبي جعفر الثاني ﷺ، غير منفي . راجع : رجال البرقي، ص ٥٧؛ رجال الطوسي، ص ٣٧٤، الرقم ٥٥٤٠ .

٦. في حاشية «جن» : «+ الوقت» .

٧. في حاشية «بث» : «أفعل» .

قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَغَارِنُ^١ الشَّمْسَ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: إِذَا ذَرَّتْ^٢، وَإِذَا كَبَّدَتْ^٣، وَإِذَا غَرَبَتْ^٤؛ فَصَلَّ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُرِيدُ أَنْ يُوقِعَكَ^٥ عَلَى حَدٍّ يَفْطَعُ بِكَ دُونَهُ^٦».

١. في حاشية «بس»: «يفارق».

٢. في «ى» وحاشية «بخ»: «إِذَا تَحَرَّتْ». وفي «بث»: «إِذَا رَدَّتْ». وفي حاشية «بث»: «إِذَا بَحَرَتْ». وفي حاشية «جن»: «إِذَا تَرَفَّعَتْ». وفي الوسائل: «إِذَا نَحَرَتْ». وقال الجوهري: «ذَرَّتْ الشَّمْسُ تَذَرُّ ذُرُورًا بِالضَّمِّ: طَلَعَتْ». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٣ (ذر).

٣. «كَبَّدَتْ» أي وصلت وسط السماء، يقال: كَبَدَ النَجْمُ السَّمَاءَ، أي تَوَسَّطَهَا، وَ تَكَبَّدَتِ الشَّمْسُ، أي صَارَتْ فِي كَبَدِ السَّمَاءِ أَيْ وَسْطَهَا. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٠ (كبد).

٤. في «ى» وحاشية «بخ»: «فَتَصَلِّيَ». وفي حاشية «ظ»: «فَتَصَلِّيَ».

٥. في «غ، بخ، بس» والوسائل: «أَنْ يُوَقِّعَكَ». وفي «جن»: «أَنْ يُوَقِّعَكَ».

٦. في الوافي: «لَعَلَّ مُرَادَ الرَّائِي أَنْ اشْتَغَالِي بِأَمْرِ السُّوقِ يَمْنَعُنِي أَنْ أَدْخُلَ مَوْضِعَ صَلَاتِي فَأَصَلِّيَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، فَأُجَابَهُ ﷺ بِأَنْ وَقْتُ الْغُرُوبِ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ لِلصَّلَاةِ، كَوَقْتِي الطَّلُوعِ وَالْقِيَامِ، فَاجْتَهِدْ أَنْ لَا تَأْخُرَ صَلَاتُكَ إِلَيْهِ».

ويحتمل أن يكون مراده: أتني أعرف أن الوقت قد دخل إلا أنني لم أستيقن به يقيناً تسكن نفسي إليه حتى أدخل موضع صلاتي فأصلي، أأصلي علي هذا الحال، أم أصبر حتى يتحقق لي الزوال؟ فأجابه ﷺ: بأن وقت وصول الشمس إلى وسط السماء هو وقت مقارنة الشيطان لها، كوقتي طلوعها وغروبها، فلا ينبغي لك أن تصلي حتى يتحقق لك الزوال؛ فإن الشيطان يريد أن يوقعك على حد يقطع بك سبيل الحقّ دونه، أي يملكك على الصلاة قبل وقتها؛ لكيلا تحب لك تلك الصلاة.

وذكر في مرآة العقول وجهاً ثالثاً، وهو قوله: «الثالث: أن يكون المراد بمقارنة الشيطان للشمس في تلك الأحوال تحركه ونهوضه وسعيه لإضلال الخلق، ففي الوقت الأول يحرضهم على العبادة الباطلة، وفي الثاني والثالث يعوقهم عن العبادة الحقّة، فلا تؤخر الظهر والمغرب عن أول وقتيهما بتسويل الشيطان، وصل إذا علمت الوقت. وفيه بعد، ولا يبعد أن يكون بالتأخير - كما هو ظاهر الخبر - للتقية.

قوله ﷺ: «فإن الشيطان يريد أن يوقعك على حد يقطع بك دونه، أي يقطع الطريق متلبساً بك دونه، أي عنده، والضمير راجع إلى الحد».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٣٤٧، ح ٦٠٧٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ٥٠٣٧.

١٢ - بَابُ مَنْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ سَهَا عَنْهَا

٤٨٩٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا نَسِيتَ صَلَاةً^١، أَوْ صَلَّيْتَهَا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، وَكَانَ عَلَيْكَ قَضَاءُ صَلَوَاتٍ، فَأَبْدَأْ بِأَوَّلِهِنَّ^٢، فَأَذِّنْ لَهَا، وَاقِمِ، ثُمَّ صَلِّهَا، ثُمَّ صَلِّ مَا بَعْدَهَا بِإِقَامَةٍ^٣، إِقَامَةً^٢ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

وَقَالَ^٤: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَإِنْ كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ، وَقَدْ فَاتَتْكَ^٥ الْغَدَاةُ، قَدْ كَرَّتْهَا، فَصَلِّ الْغَدَاةَ^٦ أَيَّ سَاعَةٍ ذَكَرْتَهَا وَلَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ^٧، وَمَتَى مَا ذَكَرْتَ صَلَاةً فَاتَتْكَ، صَلَّيْتَهَا».

١. في «ظ» و «الوسائل»، ح ١٠٥٦٨: «الصلوة».

٢. في حاشية «جن» و «الوافي»: «بأولاهن».

٣. في «مرآة العقول»، ج ١٥، ص ٥٩: «قوله عليه السلام: إقامة، ظاهر الأخبار عدم جواز الأذان لكل صلاة في القضاء، فما ذكره الأصحاب من أن الأذان لكل الصلاة أفضل، لا يخلو من ضعف، والعمل بالعمومات بعد هذه التخصيصات مشكل، فتأمل».

٤. في «بح» و «الوافي»: «قال بدون الواو». وفي التهذيب: «قال و» بدل «و قال».

٥. في «ظ»، «بح»: «فإن».

٦. في «بث»: «فاقل».

٧. في التهذيب: «- الغداة».

٨. في «الجليل المتين»، ص ٤٩٦: «و المراد بقوله عليه السلام: ولو بعد العصر، ما بعدها إلى غروب الشمس، وهو من الأوقات التي تكره الصلاة فيها، كما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام: لا صلاة بعد العصر حتى المغرب، فيستفاد منه أن قضاء الفرائض مستثنى من هذا الحكم».

وَقَالَ: إِنْ نَسِيتَ الظُّهْرَ حَتَّى صَلَّيْتَ الْعَصْرَ،^٢ فَذَكَرْتَهَا وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ بَعْدَ فَرَاغِكَ،^٣ فَانْوِهَا^٤ الْأُولَى، ثُمَّ صَلِّ الْعَصْرَ، فَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ^٥ مَكَانَ أَرْبَعٍ، فَإِنْ ذَكَرْتَ أَنَّكَ لَمْ تَصَلِّ الْأُولَى وَأَنْتَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَقَدْ صَلَّيْتَ مِنْهَا رَكْعَتَيْنِ، فَانْوِهَا^٦ الْأُولَى،^٧ ثُمَّ صَلِّ^٨ الرَّكْعَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ، وَقُمْ، فَصَلِّ الْعَصْرَ.

٣٩٢/٣

وَأِنْ كُنْتُ قَدْ ذَكَرْتَ أَنَّكَ لَمْ تَصَلِّ الْعَصْرَ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ

١. في «غ»، ي، بث، يخ، وحاشية «ظ»، يخ، جن، والوسائل، ح ٥١٨٧: «إذا».

٢. في الجبل المتين، ص ٤٩٦: «قوله»: وإن نسيت الظهر حتى صليت العصر، إلى آخره، يستفاد منه العدول بالنية لمن ذكر السابقة، وهو في أثناء اللاحقة، وهو مما لا خلاف فيه بين الأصحاب، والحديث الحادي عشر دال عليه. والخبر الحادي عشر هو الخبر ٤٨٩٨ هنا.

٣. قال الشيخ البهائي: «قوله»: أو بعد فراغك منها، صريح في صحة قصد السابقة بعد الفراغ من اللاحقة، وحمله الشيخ في الخلاف على ما قارب الفراغ ولو قبل التسليم، وهو كما ترى. والقائلون باختصاص الظهر من أول الوقت بمقدار أدائها، فصلوا بأنه إذا ذكر بعد الفراغ من العصر فإن كان قد صلاها في أول الوقت المختص بالظهر أعادها بعد أن يصلي الظهر، وإن كان صلاها في الوقت المشترك أو دخل وهو فيها أجزأته وأتى بالظهر. وأما القائلون بعدم الاختصاص، كابن بابويه وأتباعه فلا يوجبون إعادة العصر كما هو ظاهر إطلاق هذا الخبر وغيره. وقال العلامة المجلسي: «قوله»: فانوها الأولى، لا يخفى منافاته لفتوى الأصحاب، ولا بعد في العمل به بعد اعتضاده بظواهر بعض النصوص المعتبرة الآخر أيضاً. راجع: الخلاف، ج ١، ص ١٣٦، ذيل المسألة ١٣٩؛ الجبل المتين، ص ٤٩٦.

٤. في «بث»، يخ، «فانوها».

٥. في التهذيب: «فانوها».

٦. في التهذيب: «+صليتها».

٧. في «ظ»، غ، ي، وحاشية «بخ»، والوسائل، ح ٥١٨٧، والتهذيب: «وإن».

٨. في «بث»، يخ، «فانوها».

٩. في التهذيب: «-فانوها الأولى».

١٠. في الوافي والتهذيب: «فصل».

١١. في «ظ»، «فإن».

١٢. في الوافي والتهذيب: «-قد».

تَخَفْ فَوْتَهَا، فَصَلَّ الْعَصْرَ، ثُمَّ صَلَّ الْمَغْرِبَ؛ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ الْمَغْرِبَ، فَقُمْ،
 فَصَلَّ الْعَصْرَ؛ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ مِنَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ ذَكَرْتَ الْعَصْرَ، فَأَنُوها^٢
 الْعَصْرَ، ثُمَّ قُمْ، فَأَتِمَّهَا رَكَعَتَيْنِ^٤، ثُمَّ سَلِّمْ، ثُمَّ تَصَلِّي الْمَغْرِبَ.
 فَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، وَنَسِيتَ الْمَغْرِبَ، فَقُمْ، فَصَلَّ الْمَغْرِبَ؛
 وَإِنْ كُنْتَ ذَكَرْتَهَا وَقَدْ صَلَّيْتَ مِنَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ رَكَعَتَيْنِ، أَوْ قُمْتَ فِي الثَّالِثَةِ،
 فَأَنُوها^٤ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ سَلِّمْ، ثُمَّ قُمْ، فَصَلَّ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ.
 وَإِنْ كُنْتَ قَدْ نَسِيتَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى صَلَّيْتَ الْفَجْرَ، فَصَلَّ الْعِشَاءَ
 الْآخِرَةَ^{١١}؛ وَإِنْ كُنْتَ ذَكَرْتَهَا وَأَنْتَ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى^{١٢}، أَوْ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْغَدَاةِ،
 فَأَنُوها الْعِشَاءَ^{١٤}، ثُمَّ قُمْ، فَصَلَّ الْغَدَاةَ، وَأُذِّنْ، وَأَقِمَّ^{١٥}.

١. في «بث، بح، بس»: -«صل».

٢. في «ي، بث، جن» والوسائل، ح ٥١٨٧: «فإن».

٣. في «بث»: «فأتوها».

٤. في «بخ» والوافي: «بركعتين». وفي التهذيب: -«ثم قم، فأتتهما ركعتين».

٥. في «بث، بح، بخ» والوسائل، ح ٥١٨٧: «وسلِّمْ».

٦. في «ي، بس، جن» وحاشية «بث» والوافي والتهذيب: «ثم صل». وفي «بث، بح»: «ثم نصل».

٧. في «غ، ي، بث، بخ، بس» وحاشية «بح» والوافي والتهذيب: «وإن».

٨. في «بث، بح»: -«الآخرة».

٩. في «بث»: «فأتوها».

١٠. في «بث» وحاشية «غ، بخ» والوسائل، ح ٥١٨٧: «فإن».

١١. في «بث، بخ، بس»: -«الآخرة».

١٢. هكذا في «جن» والوسائل. وفي «ظ، غ، بس» والوافي: «ركعة أولى». وفي «ي، بث، بح، بخ» والمطبوع:
 «ركعة الأولى». وفي التهذيب: «ركعة».

١٣. في «غ» وفي «ي».

١٤. في «بث، بح، بس»: «ثم قم فصل الغداة وأذن وأقم يعطي تأكد الأذان والإقامة في»

١٥. في «بث، بح، بس»: «ثم قم فصل الغداة وأذن وأقم يعطي تأكد الأذان والإقامة في»

وَإِنْ كَانَتْ^١ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ^٢ قَدْ فَاتَتْكَ جَمِيعًا، فَأَبْدَأْ بِهِمَا قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَ الْغَدَاةَ، اِبْدَأْ بِالْمَغْرِبِ^٣، ثُمَّ^٤ الْعِشَاءَ^٥.
 فَإِنْ^٦ خَشِيتَ^٧ أَنْ تَفُوتَكَ^٨ الْغَدَاةُ إِنْ بَدَأْتَ بِهِمَا، فَأَبْدَأْ بِالْمَغْرِبِ، ثُمَّ^٩ بِالْغَدَاةِ^{١٠}،
 ثُمَّ صَلِّ الْعِشَاءَ؛ فَإِنْ^{١١} خَشِيتَ أَنْ تَفُوتَكَ^{١٢} الْغَدَاةُ إِنْ بَدَأْتَ^{١٣} بِالْمَغْرِبِ، فَصَلِّ الْغَدَاةَ،
 ثُمَّ صَلِّ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، اِبْدَأْ بِأُولَاهُمَا^{١٤}؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا قَضَاءُ أَيُّهُمَا ذَكَرْتَ، فَلَا تُصَلِّيَهُمَا^{١٥} إِلَّا بَعْدَ شُعَاعِ الشَّمْسِ.

« صلاة الصبح، و يستفاد من إطلاق الأمر بالأذان والإقامة هنا عدم الاجتزاء بهما لو وقعا قبل الصبح، وإنما ينصرفان إلى العشاء، كالركعة وما في حكمهما ».

١. في «بخ»: «وإن كان».
٢. في «بخ، بس» والوافي والوسائل، ح ٥١٨٧ والتهذيب: - «الآخرة».
٣. في «جن»: + «ثم بالغداة».
٤. في «غ، جن»: + «صلي».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ظ» والمطبوع: + «الآخرة». وفي «ى»: «بالعشاء الآخرة».
٦. في التهذيب: «وإن».
٧. في «بث»: «حسبت».
٨. في التهذيب: + «صلاة».
٩. في «غ، بث، بس» والوسائل، ح ٥١٨٧: «الغداة».
١٠. في «ظ» والوسائل، ح ٥١٨٧ والتهذيب: «وإن».
١١. في «بث»: «أن يفوتك».
١٢. في «بس»: + «بها، فأبدأ بالمغرب، ثم الغداة، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت».
١٣. في الوافي: «وأولاهما».
١٤. في «ظ، بخ، جن» والوافي: «فلا تصلّهما». وفي «ى»: «فلا تصلّيهما». وفي «بس»: «فلا تصلّيهما». وفي حاشية «بخ»: «تصلّيهما - تصلّهما».

قَالَ: قُلْتُ: لِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ لَسْتَ تَخَافُ قُوَّتَهَا^٢.

٤٨٩٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ؟

قَالَ: «يَبْدَأُ بِالظُّهْرِ^٦، وَكَذَلِكَ الصَّلَوَاتُ، تَبْدَأُ بِالَّتِي نَسِيَتْ إِلَّا أَنْ تَخَافَ أَنْ

يَخْرُجَ^٧ وَقْتُ الصَّلَاةِ^٨، فَتَبْدَأُ بِالَّتِي أَنْتَ فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ تَقْضِي^٩ الَّتِي نَسِيْتَ^{١٠}.

١. في الوسائل، ح ٥١٨٧: «ولم ذاك». وفي الجبل المتين، ص ٤٩٧: «قوله ﷺ في آخر الحديث: أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس، يعطي أن كراهة الصلاة عند طلوع الشمس يشمل قضاء الفرائض أيضاً... وقول زرارة: ولم ذاك؟ سؤال عن سبب التأخير إلى ما بعد الشعاع، فأجابه ﷺ بأن كلاً من ذينك الفرضين لما كان قضاء لم يخف فوت وقته فلا يجب المبادرة إليه في ذلك الوقت المكروه، وفيه نوع من إشعار بتوسعة القضاء». وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «ثم إن الخبر يدل على تقديم الغائبة على الحاضرة في الجملة، وقد اختلف الأصحاب فيه بعد اتفاقهم على جواز قضاء الفريضة في كل وقت مالم يتضح الحاضرة» ثم ذكر الاختلاف ورأيه في المسألة.

٢. في «بخ، جن» و «تهذيب»: «قوته».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٥٨، ح ٣٤٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠١٣، ح ٧٦٢٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٥١٨٧؛ وج ٨، ص ٢٥٤، ح ١٠٥٦٨؛ وفيه، ج ٥، ص ٤٤٦، ح ٧٠٤٨، إلى قوله: «إقامة لكل صلاة».

٤. في الاستبصار: «عدة من أصحابنا».

٥. في «بخ» -: «وقت».

٦. في التهذيب، ص ٢٦٨: «بالمكتوبة».

٧. في «ظ»: «أن تخرج».

٨. في «جن»: «الصلوات».

٩. هكذا في «بخ، جن» وحاشية «ظ، غ، ب، بخ» و الوافي و الوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ثم تصلي».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٦٨٤، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٠، بسنده.

٤٨٩٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى بِغَيْرِ طَهْوَرٍ ، أَوْ نَسِيَ صَلَواتٍ^٢ لَمْ

يُصَلِّهَا ، أَوْ نَامَ عَنْهَا ؟

٢٩٣/٣

فَقَالَ^٣ : «يَقْضِيهَا إِذَا ذَكَرَهَا فِي أَيِّ سَاعَةٍ ذَكَرَهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ^٤ ، فَإِذَا دَخَلَ

وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتِمَّ مَا قَدْ فَاتَهُ ، فَلْيَقْضِ^٥ مَا لَمْ يَتَخَوَّفْ أَنْ يَذْهَبَ وَقْتُ هَذِهِ

الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ خَضَرَتْ ، وَهَذِهِ أَحَقُّ بِوَقْتِهَا ، فَلْيُصَلِّهَا^٦ ، فَإِذَا قَضَاهَا فَلْيُصَلِّ مَا^٧

فَاتَهُ مِمَّا^٨ قَدْ مَضَى ، وَ لَا يَتَطَوَّعَ بِرَكْعَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ الْفَرِيضَةَ كُلَّهَا^٩ .

عن الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ١٠٦٩، معلقاً عن سهل بن زياد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠١٢، ح ٧٦٢٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ٥١٨٦.

١. في «ي» : «و نسي» .

٢. في التهذيب، ح ٣٤١ و ٦٨٥ : «صلاة» .

٣. في «ظ» ، «يح» : «قال» . وفي «جن» : «- فقال» .

٤. قال الشيخ البهاني : «قد يستفاد من الحديث عدم كراهة قضاء الصلاة في الأوقات المكروهة كطلوع الشمس وغروبها وقيامها، كما يشعر به قوله عليه السلام : في أي ساعة ذكرها من ليل أو نهار. ولا يخفى أن لقائل أن يقول : إنه إنما يدل على عدم التحريم، أما على عدم الكراهة فلا؛ لاحتمال أن يكون الصلاة في تلك الأوقات من قبيل الصلاة في الحمام وصوم النافلة في السفر. ويستفاد من ظاهره أيضاً المضايقة في القضاء وعدم التوسعة فيه ... و عدم جواز النافلة لمن عليه فريضة» . راجع : الجبل المتين، ص ٤٩١.

٥. في التهذيب، ح ٦٨٥ : «فليمض» .

٦. في «يس» و الوافي : «- قد» .

٧. في التهذيب، ح ٣٤١ : «فليقضها» بدل «بوقتها فليصلها» .

٨. في التهذيب، ح ٣٤١ و ٦٨٥ : «+ قد» .

٩. في التهذيب، ح ٦٨٥ : «فيما» .

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٦٨٥؛ وج ٣، ص ١٥٩، ح ٣٤١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ١٠٥٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٦، يستندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي،

٤٨٩٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً^١، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَاتَنَكَ صَلَاةٌ، فَذَكَرْتَهَا فِي وَقْتٍ أُخْرَى، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ الَّتِي قَاتَنَكَ كُنْتَ مِنَ الْأُخْرَى فِي وَقْتٍ، فَأَبْدَأْ بِالَّتِي قَاتَنَكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»^٢ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ الَّتِي قَاتَنَكَ، فَاتَنَكَ الَّتِي بَعْدَهَا، فَأَبْدَأْ بِالَّتِي أَنْتَ فِي وَقْتِهَا، فَصَلِّهَا، ثُمَّ أَقِمِ^٣ الْأُخْرَى^٤.

٤٨٩٦ / ٥. الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ النَّوَّاسِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٥ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ صَلَاةً حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى؟

١. ج ٨، ص ١٠١١، ح ٧٦٢٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧٤، ذيل ح ٥١٤٦؛ و ص ٢٨٤، ذيل ح ٥١٧٢؛ و ج ٨، ص ٢٥٣، ذيل ح ١٠٥٦٥؛ و ج ٨، ص ٢٥٦، ح ١٠٥٧٦.

١. في «ظ»: - (جميعاً).

٢. في «بخ» وحاشية «غ» والوافي والتهذيب: «وَأَقِم».

٣. طه (٢٠): ١٤. وفي مرآة العقول: «قوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» يدلّ الخبر على أنّ اللام للتوقيت،

كما في قوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ» [الإسراء: (١٧): ٧٨] وإضافة الذكر إلى الضمير إضافة إلى الفاعل، أي عند تذكيري إياك.

٤. في «غ»: - «أَقِم». وفي «بخ، بس»: «فَأَقِم».

٥. في الحبل المتين، ص ٤٩٨: «قد دلّ الحديث على ترتّب مطلق الفائتة على الحاضرة، كما يقوله أصحاب المضايقة».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ١٠٧٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٥١، بسندهما عن القاسم بن

عروة. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٦٨٦، بسنده عن القاسم بن عروة، عن عبيد، عن زرارة، عن أبي

جعفر عليه السلام، وفي كلّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠١١، ح ٧٦٢١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٨٧، ذيل

ح ٥١٨٠؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٩٠، إلى قوله: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ».

٧. في «ظ، ي» وحاشية «بس»: «عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه مثل». وفي «بخ»: «عن أبي عبد الله عليه السلام»، قال: ..

فَقَالَ: «إِذَا نَسِيَ الصَّلَاةَ أَوْ نَامَ عَنْهَا، صَلَّى جِبْنَ يَذْكُرُهَا، فَإِذَا ذَكَرَهَا وَهُوَ فِي صَلَاةٍ، بَدَأَ بِالتَّيِّبِ نَسِيٍّ؛ وَإِنْ ذَكَرَهَا^٢ مَعَ إِمَامٍ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، أَتَمَّهَا بِرُكْعَةٍ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ صَلَّى^٤ الْعَتَمَةَ بَعْدَهَا، وَإِنْ كَانَ صَلَّى الْعَتَمَةَ وَخَدَهُ، فَصَلَّى^٥ مِنْهَا رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ نَسِيَ الْمَغْرِبَ، أَتَمَّهَا بِرُكْعَةٍ، فَيَكُونُ^٨ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ، ثُمَّ يُصَلِّي الْعَتَمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ»^{١٠}.

٤٨٩٧ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ
وَقَدْ كَانَ صَلَّى الْعَصْرَ؟

فَقَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، أَوْ كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: إِنْ أَمَكْنَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا قَبْلَ أَنْ

سأله.

١. في «ظ» بخ، بس» والوافي: «وإن». وفي «جن»: «وإذا». وفي حاشية «ظ»: «إذا».
٢. في حاشية «جن»: «فإذا».
٣. في «ظ» و التهذيب: «+ وهو».
٤. في «غ» بث، بس»: «و صلى».
٥. في حاشية «بح»: «العشاء». و«العتمة»: الثلث الأول من الليل بعد غيوبه الشفق، وتسمى صلاة العشاء عتمة تسمية بالوقت. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٨٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٨٢ (عتم).
٦. في «بث» و التهذيب: «فإن».
٧. في «بث»: «+ والعشاء بعدها». وفي حاشية «غ»: «+ بعدها».
٨. في «بس» والوافي و التهذيب: «فتكون».
٩. في «ظ» ي، بخ، جن» والوافي و الوسائل: «صلاته للمغرب».
١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٠٧١، معلقاً عن الحسين بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠١٢، ح ٧٦٢٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩١، ح ٥١٨٨.

يَفُوتُهُ الْمَغْرِبُ، بَدَأَ بِهَا، وَإِلَّا صَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ صَلَّىهَا.^٢

٤٨٩٨ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَمَّ قَوْمًا^٣ فِي الْعَصْرِ، فَذَكَرَ - وَهُوَ يُصَلِّي^٤ - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صَلَّى الْأُولَى؟

قَالَ: «فَلْيَجْعَلْهَا الْأُولَى الَّتِي فَاتَتْهُ، وَلْيَسْتَأْنِفْ^٥ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ^٦، وَقَدْ مَضَى الْقَوْمُ بِصَلَاتِهِمْ^٧».

٤٨٩٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟
قَالَ: «يُصَلِّيْهَا حِينَ يَذْكُرُهَا؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله رَفَذَ^٨ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى

١. في «غ»، «ي، بس، جن» والوسائل والتهذيب: «أن تفوته».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٠٧٣، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠١٢، ح ٧٦٢٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ٥١٨٥.

٣. في «ظ» وحاشية «بث»: «يقوم».

٤. في الوافي والتهذيب، ص ١٩٧: «وبهم».

٥. في الوافي والتهذيب، ص ٢٦٩: «و يستأنف». وفي التهذيب، ص ١٩٧: «و استأنف».

٦. في التهذيب، ص ١٩٧: «ول يستأنف العصر».

٧. في «غ»، «بث، يخ، بس» والوافي والتهذيب: «وقد قضى القوم صلاتهم».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٠٧٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٩٧، ح ٧٧٧، بسنده عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٨، ص ١٠١٣، ح ٧٨٢٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٩٢، ذيل ح ٥١٨٩.

٩. قال الفيومي: «رَفَذَ رَفَذًا وَرُقُودًا وَرُقَادًا: نَامَ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا، وَبَعْضُهُمْ يَخْصُهُ بِنَوْمِ اللَّيْلِ». المصباح المنير، ص ٢٣٤.

طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّاهَا حِينَ اسْتَيْقَظَ، وَلَكِنَّهُ تَنَحَّى عَنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ، ثُمَّ صَلَّى^١.

٩ / ٤٩٠٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّبْحِ، وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَامَهُ^٢ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِلنَّاسِ؛ أَلَا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَامَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَعَيَّرَهُ النَّاسُ، وَقَالُوا:

١. رُبَّمَا يَظُنُّ تَطَرُّقَ الضَّعْفِ إِلَى هَذَا الْخَبَرِ وَأَمْثَالِهِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَا يُوْهِمُ الْقَدْحَ فِي الْعَصَةِ. دَفَعَهُ الشَّهِيدُ فِي ذِكْرِ الشَّيْعَةِ، ج ٢، ص ٤٢٣ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنَامَ نَبِيَّهَ لِتَعْلِيمِ أُمَّتِهِ، وَ لِئَلَّا يَعْزُرَ بَعْضُ الْأُمَّةِ بِذَلِكَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيٍ لِهَذَا الْخَبَرِ - هُوَ خَيْرُ زُرَّارَةِ الَّذِي نَقَلَهُ فِيهِ - مِنْ حَيْثُ تَوَهَّمَ الْقَدْحَ فِي الْعَصَةِ بِهِ». وَلِلْمَزِيدِ رَاجِع: الْجَبَلِ الْمَتِينِ، ص ٤٩٤.

٢. الْوَاقِفِي، ج ٨، ص ١٠١٩، ح ٧٦٣٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ٨، ص ٢٥٤، ح ١٠٥٦٩؛ وَص ٢٦٧، ح ١٠٦٢٠؛ الْبَحَارُ، ج ١٧، ص ١٠٣، ح ٩.

٣. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ، ج ١٥، ص ٦٥: «قَوْلُهُ عليه السلام: أَنَامَهُ، أَقُولُ: نَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ، أَيِ فَوْتِ الصَّلَاةِ، مِمَّا رَوَاهُ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ، وَ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ السُّهْوِ وَلِذَا لَمْ يَقُلْ بِالسُّهْوِ إِلَّا شَاذًا، وَلَمْ يَرَوْا ذَلِكَ أَحَدًا كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهِيدُ رحمته الله.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ نَوْمَهُ ﷺ مِثْلُ يَفْظِهِ وَيَرَى فِي النَّوْمِ مَا يَرَى فِي الْبِقِظَةِ فَكَيْفَ تَرَكَ ﷺ الصَّلَاةَ مَعَ تِلْكَ الْحَالِ؟

قُلْتُ: يُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِوُجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ أَطْلَاعَهُ فِي النَّوْمِ مَحْمُولٌ عَلَى غَالِبِ أَحْوَالِهِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْبِذَهُ كُنُومَ سَائِرِ النَّاسِ لِمَصْلَحَةِ فِعْلِ ذَلِكَ. الثَّانِي ﷺ لَمْ يَكُنْ مَكْلَفًا بِهَذَا الْعِلْمِ كَمَا كَانَ يَعْلَمُ كُفْرَ الْمُنَافِقِينَ وَ يَعْمَلُ مَعَهُمْ مَعَامِلَةَ الْمُسْلِمِينَ. الثَّالِثُ: أَنَّ يَقَالُ: إِنَّهُ ﷺ كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَكْلَفًا بِعَدَمِ الْقِيَامِ لِتِلْكَ الْمَصْلَحَةِ وَلَا اسْتِعْجَالُ فِيهِ. وَ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

٤. فِي الْبَحَارِ: «طَلَعَتْ».

٥. التَّعْيِيرُ: الذَّمُّ، مِنَ الْعَارِ، وَ هُوَ الشُّبَّةُ وَالْعَيْبُ، أَوْ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ يُلْزَمُ بِهِ شُبَّةٌ أَوْ عَيْبٌ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، «

لَا تَتَوَرَّعُ^١ لِصَلَاتِكَ^٢، فَصَارَتْ أُسُوءَ^٣ وَ سُنَّةً، فَإِنْ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ: نِمْتَ عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: قَدْ نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَارَتْ أُسُوءَ وَ رَحْمَةً؛ رَحِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةَ^٤.

١٠ / ٤٩٠١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦ فِي قَوْلِ اللَّهِ^٧ تَبَارَكَ اسْمُهُ: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا»^٨ قَالَ: «يَغْنِي مَفْرُوضًا، وَ لَيْسَ يَغْنِي وَقْتُ فَوْتِهَا، إِذَا^٩ جَاَزَ

ج ٤، ص ٦٢٥ (عبر).

١. في «ب»: «لا تفرغ». وفي «بخ» و حاشية «ظ»: «لا تفرغ». وفي حاشية «غ»: «تفرغ - تفرغ».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و الوافي والبحار. وفي المطبوع: «لصلواتك».

٣. الإِسْوءَةُ وَ الأسُوءَةُ، بالكسر و الضم لغتان، و هي ما يأتسي به الحزين، أي يتعزى به. و هي أيضاً: الْقُدُوءَةُ وَ

الانتقام. قال العلامة المجلسي: «و هنا يحتمل الوجهين، و الأول أظهر». راجع: الصحاح، ج ٦،

ص ٢٢٦٨ (أسا).

٤. في «ي»: «بخ، بس، جن»: «سبحانه».

٥. الوافي، ج ٨، ص ١٠١٩، ح ٧٦٣٥؛ البحار، ج ١٧، ص ١٠٤، ح ١٠.

٦. حماد الراوي عن حريز هو حماد بن عيسى، و قد روى المصنف عن عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن

حماد [بن عيسى] عن حريز [بن عبدالله] في كثير من الأسناد، و يكون هذا الطريق من أشهر طرق الكليني.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٣٧٧ - ٣٨٠؛ و ص ٤٢٦ - ٤٢٩؛ ص ٤٣٣.

و الظاهر زيادة «عن ابن أبي عمير» في السند، و لعل هذا الأمر ناشئ من كثرة رواية عليّ بن إبراهيم، عن

أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد الذي هو حماد بن عثمان.

و يؤيد ذلك أنّ ذيل الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ١٠٩٨، بإسناده عن عليّ،

عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة و الفضيل.

٧. في «ظ»: «في قوله». ٨ النساء (٤): ١٠٣.

٩. في «بخ، بس» و حاشية «غ» و الفقيه و تفسير العياشي: «إن».

ذَلِكَ الْوَقْتُ، ثُمَّ صَلَّاهَا، لَمْ تَكُنْ^١ صَلَاتَهُ^٢ مُؤَدَّاةً^٣، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ^٤ كَذَلِكَ^٥ لَهَلَكَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ صَلَّاهَا لِغَيْرِ وَقْتِهَا، وَلَكِنَّهُ^٦ مَتَى^٧ ذَكَرَهَا، صَلَّاهَا^٨.

قَالَ^٩: ثُمَّ قَالَ: «وَمَتَى مَا^{١٠} اسْتَيْقَنْتَ، أَوْ شَكَّكَتَ فِي وَقْتِهَا أَنَّكَ لَمْ تُصَلِّهَا، أَوْ فِي وَقْتِ فُوتِهَا أَنَّكَ لَمْ تُصَلِّهَا^{١١}، صَلَّيْتَهَا، فَإِنْ^{١٢} شَكَّكَتَ بَعْدَ مَا خَرَجَ وَقْتُ الْقَوْبِ، ٢٩٥/٣ فَقَدْ^{١٣} دَخَلَ خَائِلٌ، فَلَا إِعَادَةَ^{١٤} عَلَيْكَ مِنْ شَكٍّ حَتَّى تَسْتَيْقِنَ، فَإِنْ اسْتَيْقَنْتَ،

١. في «ظ» جن: «لم يكن».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والفقير وتفسير العياشي. وفي «ظ» والمطبوع: «هذه».

وفي الفقير وتفسير العياشي: «صلاة».

٣. في حاشية «بخ»: «بعده». وفي الوافي: «أريد بالمؤداة معناها اللغوي؛ أعني أعم من أن تكون في الوقت أو خارجه. ومعنى الحديث أن فاتته الصلاة لعذر من نوم أو غفلة أو سهو ثم ذكرها خارج الوقت فقضاها فليس عليه من حرج، وإن كان قد خرج وقت المعذور أيضاً».

٤. في الوافي: «ذلك».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقير وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «كذلك».

٦. في «ظ»: «لكن».

٧. في «بخ» جن: «ما».

٨. الفقير، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٦٠٦، معلقاً عن زرارة والفضل. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٢٥٩، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٥، ح ٧٦٠٦، الوسائل، ج ٤، ص ١٣٨، ذيل ح ٤٧٣٤.

٩. في «بخ» بس: «قال».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب وفي «بخ» والمطبوع والوسائل: «ما».

١١. في «بث»: «لم تصل». وفي «بخ»: «أنت لم تصلها».

١٢. في «ظ» غ، ي: «حاشية «بخ»: «وإن».

١٣. في «ظ» غ، جن: «وقد».

١٤. في «غ» ب، ي: «ولا إعادة».

فَعَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتَ.^٢

١١ / ٤٩٠٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حَدَّثُهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ نَامَ عَنِ الْعَتَمَةِ، فَلَمْ يَقُمْ^٣، إِلَّا بَعْدَ انْتِصَافِ اللَّيْلِ،
قَالَ: «يُصَلِّيَهَا، وَ يُصْبِحُ صَائِمًا»^٤.

١٣ - بَابُ بِنَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله

١ / ٤٩٠٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ^٥، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ؛
و^٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ

١. في «غ»: «حالة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ١٠٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم - الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٥، ح ٧٦٠٧؛
الوسائل، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ٥١٦٨؛ البحار، ج ٨٨، ص ١٩٠، ذيل ح ١٨.

٣. في التهذيب: «و لم يقم».

٤. في حاشية «ظ، يح» و الوسائل: «إلى انتصاف» بدل «إلا بعد انتصاف».

٥. في الوافي: «الصوم محمول على الاستحباب؛ لخلق الخبر الآتي عنه». والخبر هي مرفوعة ابن مسكان
المروية في التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ١٠٩٧. و العلامة المجلسي نسب الاستحباب في مرآة العقول إلى
المشهور، ثم قال: «ذهب الشيخ و جماعة إلى الوجوب، سواء كان عمداً أو سهواً».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٣، ح ١٢٠٠، معلقاً عن الكليني - الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٦، ح ٧٦٠٨؛ الوسائل، ج ٤،
ص ٢١٦، ح ٤٩٥٧.

٧. في «ظ»: «رسول الله».

٨. في البحار: «الحسين». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢٥٠ و ٥٢٥.

٩. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة «على «علي بن محمد و محمد

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام بَنَى مَسْجِدَهُ بِالسَّمِيطِ^١، ثُمَّ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ كَثُرُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ بِالْمَسْجِدِ، فَزِيدَ فِيهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ^٢، فَزِيدَ فِيهِ، وَبَنَاهُ^٣ بِالسَّعِيدَةِ^٤، ثُمَّ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ كَثُرُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ بِالْمَسْجِدِ، فَزِيدَ فِيهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ^٥، فَزِيدَ فِيهِ، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْأَثْنَى وَالذَّكْرِ^٦، ثُمَّ اشْتَدَّ عَلَيْهِمْ الْحَرُّ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ بِالْمَسْجِدِ، فَطُلِّلَ^٧، فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ^٨، فَأَقِيمَتْ فِيهِ سَوَارِي^٩ مِنْ جُدُوعٍ^{١٠} النَّخْلِ، ثُمَّ طَرِحَتْ عَلَيْهِ الْعَوَارِضُ^{١١} وَالْخَصَفُ^{١٢}»

« بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر: فيروي عن عبدالله بن سنان، أحمد بن محمد بن أبي نصر و عبدالله بن المغيرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٤.

١. السَّمِيطُ وَالسَّيْطُ، كزير: الْأَجَرَ بعضه فوق بعض. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٠٧ (سمط).

٢. في «ط، بث»: «و أمر به». وفي الوسائل: - «فأمر به».

٣. في «بح»: «فبناه». وفي الوافي والمعاني: «و بنى».

٤. في المعاني: «بالصعيدة». و «السَّعِيدَةُ»: اللَّيْنَةُ أو ثلثها، وهي التي يبنى بها، المضروبة من الطين مربعة.

راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٢١٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢١ (سعد).

٥. في «بث»: «و أمر».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل و البحار و التهذيب و المعاني. وفي المطبوع:

«سوار» و «السَّوَارِي»: جمع سارية، و هي الأسطوانة. و قال العلامة الفيض: «السَّوَارِي من الخشب: ما يوضع في الطول». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦٥ (سرى).

٧. «الجُدُوع»: جمع الجُدْع، و هو ساق النخلة، و يسمّى سهم السقف. راجع: المصباح المثير، ص ٩٤ (جدع).

٨. عوارض البيت: خشب سقفه الْمُعَرَّضَةُ، أي الموضوعة عرضاً، و الواحدة: عارضة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٨١ (عرض).

٩. «الْخَصَف»: الجَلَّة التي يَكْتَنَزُ فيها النمر، وكأنه فَعَلَ بمعنى مفعول؛ من الْخَصَف، و هو ضَمَّ الشيء.

٢٩٦/٣ وَ الْإِذْخِرُ^١، فَعَاشُوا فِيهِ حَتَّى أَصَابَتْهُمْ^٢ الْأَمْطَارُ^٣، فَجَعَلَ الْمَسْجِدُ يَكْفُ^٤ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ بِالْمَسْجِدِ، فَطُيْنِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا غَرِيشَ^٥ كَغَرِيشِ مُوسَى^٦، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ جِدَارُهُ قَبْلَ أَنْ يُظَلَّلَ قَامَةً^٧، فَكَانَ^٨ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا وَهُوَ قَدَرُ مَرِيضٍ^٩ عَنَزٍ^{١٠}، صَلَّى الظُّهْرَ، وَإِذَا^{١١} كَانَ ضِعْفُ ذَلِكَ، صَلَّى الْعَصْرَ، وَقَالَ^{١٢}: السَّمِيطُ لِبِنَّةٍ لِبِنَّةٍ، وَ السَّعِيدَةُ لِبِنَّةٍ وَ نِصْفٌ، وَ الذَّكَرُ وَ الْأُنْثَى^{١٣} لِبِنَتَانِ مُخَالَفَتَانِ^{١٤}،^{١٥}

«إلى الشيء»: لأنه شيء منسوج من الخوص، وهو ورق النخل. والظاهر أن المراد به هنا ورق النخل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٧ (خسف).

١. «الإذخِرُ»: حشيشة طيبة الرائحة تُسْقَفُ بها البيوت فوق الخشب. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٣ (إذخر).

٢. في «غ، بح»: «حتى أصابهم».

٣. في «بح»: «المطر». وفي حاشية «بح»: «أمطار».

٤. «يَكْفُ» أي يقطر، يقال: وَكَفَ الْبَيْتُ وَكَفًا، أي قَطَرَ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٤١ (وكف).

٥. «الغَرِيشُ»: ما يستظلُّ به. قال الجوهري: «الغَرِيشُ: خيمة من خَشَبٍ وَثَمَامٍ، والجمع: غُرُشٌ، ومنه قيل لبيوت مكة: الْغُرُشُ؛ لأنها عيدانٌ تنصب ويُظَلَّلُ عليها». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٠؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٣١٤ (عرش).

٦. في الوسائل: «- رسول الله».

٧. في «بخ»: «قامته». وفي المعاني: «قدر قامة».

٨. في «ظ، غ، بث»: «وحاشية «بح» والوسائل: «وكان».

٩. «مَرِيضٌ عَنَزٍ»، أي مأواها و مرجعها الذي تربض فيه، أي تقيم. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٤ (ربض).

١٠. «الْقَنْزُ»: الماعِزة، وهي الأنثى من المتغز. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧ (عنز).

١١. في «ظ، ي» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والمعاني: «فإذا».

١٢. في «غ، بث، بح»: «قال و» بدل «وقال». وفي «جن» وحاشية «بس»: «+».

١٣. في «بخ» والوافي: «الأنثى والذكر».

١٤. في «ي» وحاشية «بخ»: «مختلفتان».

١٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٧٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. معاني الأخبار، ص ١٥٩، ح ١، بسنده

٤٩٠٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟^١ قَالَ: «مَسْجِدُ قُبَا».^٢

١. عن إبراهيم بن هاشم وأيوب بن نوح، عن عبدالله بن المغيرة، وفيهما مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٧، ص ٩٢، ح ٦٤٢٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٠٥، ح ٦٣٣٩؛ البحار، ج ١٩، ص ١١٩، ح ٣.

٢. هكذا في حاشية «بح» والوسائل، وفي «ظ» ي، بث، يح، يخ، يس، جن، والمطبوع: «بن عيسى». وهو سهو؛ فَإِنَّ حَمَاداً التَّوَسَّطَ بَيْنَ الْحَلْبِيِّ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، هُوَ حَمَادُ بْنُ عَثْمَانَ؛ فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ كِتَابَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ وَطَرِيقَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ [مُحَمَّدِ] بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ [بْنِ عَثْمَانَ]، عَنْ [عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ] الْحَلْبِيِّ، أَشْهَرُ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ بَعْدَ طَرِيقَةِ إِلَى السَّكُونِيِّ. رَاجِعْ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٢٣٠، الرِّقْمُ ٦١٢؛ الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٠٥، الرِّقْمُ ٤٦٧؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٦، ص ٤١٣-٤١٤؛ وَص ٤١٩-٤٢١.

والمحتمل تفسير حماد المطلق الوارد في السند بابن عيسى سهواً، ثم إدراج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتخيل سقوط منه.

و يؤيد ذلك أَنَّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٧٣٦ بإسناده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي. ٢. في تفسير العياشي، ح ١٣٥: «من أول يوم».

٣. في «ظ» ي، بث، يخ، والوسائل والبحار وتفسير العياشي، ص ١٣٥: «فقال».

٤. «قُبَا»: موضع بقرب مدينة النبي عليه السلام من جهة الجنوب نحو ميلين، وهو بضم القاف، يقصر و يمد، وبصرف ولا يصرف. المصباح المنير، ص ٤٨٩ (قبو).

٥. الكافي، كتاب الحج، باب إتيان المشاهد وقبور الشهداء، ضمن ح ٨١٢٩؛ وكامل الزيارات، ص ٢٤، الباب ٦، ضمن ح ١؛ و ص ٢٥، نفس الباب، ضمن ح ٣؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٧، ضمن ح ٣٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١١، ح ١٣٥، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ وفيه، ح ١٣٦، عن زرارة وحمزان ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٠٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٢٩، ذيل ح ٦٨٦، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٨٥، ح ١٤٤٢٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٨٥، ح ٦٥٦٣؛ البحار، ج ١٩، ص ١٢٠، ح ٦.

٤٩٠٥ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. هكذا في «ر»، بذه وحاشية «بط». وكذا نقله العلامة المحقق الشيرازي الزنجاني - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها: «خ» وكذا من نسخة كانت عند السيّد الروضاني نقلًا من بعض النسخ. وفي «ط»، غ، ي، بث، بج، بخ، بس، جن، و المطبوع والوسائل: «وأحمد بن محمد».

و الصواب ما أثبتناه؛ فإنّ عليّ بن إسماعيل الرواي عن محمد بن عمرو بن سعيد، هو عليّ بن السدي الذي روى محمد بن الحسن الصفار عنه كتاب محمد بن عمرو بن سعيد الزيات، كما في رجال النجاشي، ص ٣٦٩، الرقم ١٠٠١، والفهرست للطوسي، ص ٣٨٨، الرقم ٥٩٤.

وما ورد في مطبوعة رجال الكشي، ص ٥٩٨، الرقم ١١١٩ من أنّ عليّ بن إسماعيل هو عليّ بن السدي، سهو، كما ورد السدي - على الصواب - في بعض نسخ رجال الكشي.

و ممّا يدلّ على ذلك ما تقدّم من رجال النجاشي والفهرست للطوسي ومقارنته مع ما ورد في بصائر الدرجات، ص ١٢٧، ح ٣؛ ص ١٣٨، ح ١٥؛ ص ٢٣١، ح ١؛ ص ٣٤٤، ح ١٧؛ ص ٣٦٢، ح ٢؛ ص ٣٩٧، ح ٢؛ ص ٣٩٩، ح ١٢١؛ و ص ٤٣٠، ح ٩، من رواية الصفار، عن عليّ بن إسماعيل، عن محمد بن عمرو الزيات.

هذا، وقد روى أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد [بن يحيى بن عمران]، عن عليّ بن إسماعيل أو عن عليّ بن السدي، عن محمد بن عمرو الزيات أو محمد بن عمرو بن سعيد، في الأمالي للصديق، ص ١٢٢، المجلس ٢٩، ح ٩؛ ثواب الأعمال، ص ١١٠، ح ٤؛ الخصال، ص ٥٤، ح ٧٤؛ و ص ٣٦٤، ح ٦٣؛ ومعاني الأخبار، ص ٢١٧، ح ١. كما روى أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عليّ بن السدي أو عن عليّ بن إسماعيل عن بعض رواة آخرين. أنظر على سبيل المثال: التهذيب، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٧؛ ص ١٣٣، ح ٣٦٩؛ ص ١٩١، ح ٥٥٠؛ و ص ٢٦٢، ح ٧٦٢.

و أمّا توسط أحمد بن محمد بين أحمد بن إدريس و عليّ بن إسماعيل هذا، فلم يثبت.

لا يقال: إنّ الخبر يأتي في الكافي، ح ٨١١٤، وقد رواه محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن إسماعيل، عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن موسى بن بكر، فكيف يمكن الجزم بصحة «محمد بن أحمد» في ما نحن فيه.

فإنّه يقال: روى محمد بن يحيى [الطّار]، عن محمد بن أحمد [بن يحيى بن عمران]، عن عليّ بن إسماعيل، أو عن عليّ بن السدي، عن محمد بن عمرو بن سعيد أو محمد بن عمرو الزيات، في ثواب الأعمال، ص ١١٥، ح ٢٦؛ ص ١٩١، ح ١؛ الخصال، ص ٤٠، ح ٢٧؛ ص ٢٣٦، ح ٧٨؛ و ص ٥٨١، ح ٤؛

إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَكْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: كَمْ كَانَ مَنْسُجَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

قَالَ: «كَانَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَ سِتِّمِائَةِ ذِرَاعٍ تَكْسِيرًا»^٢.

معاني الأخبار، ص ٢١٧، ح ١؛ و ص ٤٠٥، ح ٧٩؛ فلا تطمئن النفس بصحة ما أنشئت إليه، بل احتمال التحريف فيه قوي جداً؛ لكثرة روايات محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد الموجهة للتقدم والتأخر في عنوان «محمد بن أحمد».

ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٧٣٧، بإسناده عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل، عن محمد بن عمرو بن سعيد، قال: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَكْبِيلَ، وَ هَذِهِ قَرِينَةٌ أُخْرَى عَلَى صِحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و أما ما ورد في الكافي، ح ٨١١٤، من موسى بن بكر بدل موسى بن أكيل، فالظاهر أنه مصحف؛ فقد روى محمد بن أحمد، عن علي بن السندي، عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن موسى بن أكيل، في الخصال، ص ٤٠، ح ٢٧. و لم نجد رواية محمد بن عمرو، عن موسى بن بكر في موضع.

١. في «ظ، غ، ي، يع، يس، وحاشية «جن» و الوسائل و الفقيه: «مكسرة». و في «بث» و الوافي و الكافي، ح ٨١١٤ و التهذيب: «مكسراً». و في حاشية «ظ»: «تكسير». و في مائة العقول، ج ١٥، ص ٦٨: «قوله ﷺ: تكسراً، أي كان هذا حاصل ضرب الطول في العرض، فاستعمل لفظ التكسير في الضرب مجازاً. و في بعض النسخ: مكسرة، فيحتمل أن يكون إشارة إلى ذراع مخصوص، كما ذكره المطرزي، حيث قال في المغرب: الذراع المكسرة ست قبضات، و هي ذراع القامة، و إنما وصفت بذلك؛ لأنها نقصت عن ذراع الملك بقبضة، و هو بعض الأكاسرة لا كسرى الأخير، و كانت ذراعه سبع قبضات. راجع أيضاً: المغرب، ص ١٧٤ (ذرع).

٢. الكافي، كتاب الحج، باب المنبر و الروضة و مقام النبي ﷺ، ح ٨١١٤، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد: التهذيب، ج ٣، ص ٢٦١، ح ٧٣٧، معلقاً عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٨٣، معلقاً عن عبد الأعلى مولى آل سام. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٦٠، ح ١٤٣٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٨٣، ح ٦٥٥٨.

١٤ - بَابُ مَا يَسْتَتِرُ بِهِ الْمُصَلِّي مِمَّنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ

٤٩٠٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْعَلُ الْعَنْزَةَ^١ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا صَلَّى^٢».

٤٩٠٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٣، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ طَوَّلُ رَحْلِ^٤ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذِرَاعًا، وَكَانَ إِذَا صَلَّى وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَسْتَتِرُ بِهِ مِمَّنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ^٥».

١. «العنزة»: أطول من العصا وأقصر من الرمح، في طرفها الأسفل رُجْ كُرْجُ الرمح يتوكل عليها الشيخ الكبير، أو هي عصاً في قدر نصف الرمح أو أكثر شيئاً، فيها سنان مثل سنان الرمح. قال العلامة المجلسي: «كَانَهُ كَانَ يَنْصِبُهُ عَمُوداً عَلَى الْأَرْضِ، لَا أَنَّهُ يَضَعُهُ بَعَرَضٍ؛ لَمَا يَشْعُرُ بِهِ رَوَايَةُ أَبِي بَصِيرٍ الْآتِيَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ اتِّخَاذِ الْمُصَلِّي سِتْرَةٍ وَقد أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى ذَلِكَ، وَقدَّرَتْ بِمَقْدَارِ ذِرَاعٍ تَقْرِيباً». راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨٤ (عنز)؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ٦٩.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٣١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٥٤٨، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٧، ص ٤٨١، ح ٦٤٠١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٦١٣٩؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٣، ح ٥٧.

٣. في «بخ، بس»: - «بن سعيد».

٤. «الرحل»: للبعير، كالسرج للفرس. قال العلامة الفيض: «أُرِيدَ بِالرَّحْلِ رَحْلَ الْبَعِيرِ، وَأُرِيدَ بِطَوْلِهِ ارْتِفَاعَهُ مِنَ الْأَرْضِ، أَعْنَى التَّمَكُّنِ». وفي هامش المطبوع: «ولعل المراد برحل رسول الله ﷺ ما يستصحبه من العود واضعاً بين يديه». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٩ (رحل).

٥. في «ظ، ي»: «فإذا» بدل «وكان إذا». وفي «بح» وحاشية «بس، جن» والوسائل: «فإذا كان».

٦. في البحار: «ليستر».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٣١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٥٤٩، معلقاً عن الحسين بن

٤٩٠٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ: هَلْ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ؟^٢
فَقَالَ^٣: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُؤْمِنِ شَيْءٌ»، وَلَكِنْ اذْرَوْا^٤ مَا اسْتَطَعْتُمْ^٥.

٤٩٠٩ / ٤. وَفِي رَوَايَةٍ^٦ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

سعيد. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٠، ذيل ح ٩٠٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٨، ذيل ح ١٥٢١، معلقاً عن ابن مسكان، عن أبي بصير، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله ع، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢٣، ح ٦٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٥١، ح ٩٠٢. الوافي، ج ٧، ص ٤٨١، ح ٦٤٠٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٦١٤٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٦٣، ح ٥٨.

١. في «ب» و «حاشية ظ»، بخ، بس، جن، «ومَن».

٢. في الوافي و التهذيب، ص ٣٢٢ و الاستبصار، ص ٤٠٦: «به» بدل «بين يديه».

٣. في «ظ» و «حاشية «بخ»»: «قال».

٤. في «بخ، بس» و «حاشية «ظ»»: «صلاته» بدل «صلاة المؤمن». وفي الوافي والكافي، ح ٥٢١٢ و التهذيب و الاستبصار: «صلاة المسلم».

٥. في «بخ»: «+ ممَّا يَمُرُّ بِهِ».

٦. قال العلامة الفيض: «الدرء: الدفع؛ يعني ادفعوا آفة المارِّ بالاستتار». و قال العلامة المجلسي: «قوله ع: ولكن اذروا، أي ادفع المارِّ كما فهمه الأصحاب... أقول: و يمكن أن يكون المراد دفع ضرر مرور المارِّ بالستر، كما يدلُّ عليه الخبر الثاني». راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٠٩ (درأ).

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٣١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٥٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة من الضحك والحدث...، صدر ح ٥٢١٢؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٣، صدر ح ١٣٢٢؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٥٥٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ١١٣، ح ٣٩٢، مع اختلاف. الجعفریات، ص ٥٠، وفيهما بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي ع، و تمام الرواية في الأخير: «لا يقطع الصلاة شيء و اذروا ما استطعتم» الوافي، ج ٧، ص ٤٨٣، ح ٦٤٠٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٦١٣٥.

٨. يحتمل أن يكون «وفي رواية ابن مسكان الخ» من كلام عثمان بن عيسى، فيكون السند معلقاً على

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَفْطَحُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ^١: لَا كَلْبٌ، وَلَا جِمَارٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَكِنْ اسْتَتَرُوا بِشَيْءٍ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْكَ قَدَرٌ ذِرَاعٍ رَافِعاً مِنَ الْأَرْضِ، فَقَدْ اسْتَتَرَتْ»^٣.

قَالَ الْكَلِينِيُّ^٤: «وَالْفَضْلُ^٥ فِي هَذَا أَنْ تَسْتَتِرَ بِشَيْءٍ، وَتَضَعَ^٦ بَيْنَ يَدَيْكَ^٧ مَا تَتَّقِي^٨ بِهِ مِنْ^٩ النَّارِ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ^{١١}، فَلَيْسَ بِهِ^{١٢} بَأْسٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُصَلِّي لَهُ^{١٣} الْمُصَلِّي أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ^{١٤} يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ^{١٥} ذَلِكَ أَدَبُ الصَّلَاةِ وَتَوْفِيرُهَا»^{١٦}.

«سابقه، كما فهمه الشيخ الحرّ في الوسائل» ج ٥، ص ١٣٤، ح ٦١٣٦، وكذا العلامة المجلسي في البحار، ج ٨٣، ص ٢٩٩، ذيل ح ٧، كما يحتمل أن يكون ذيل الخبر من كلام الكليني نفسه، فيكون مرسلًا.

١. في «غ»: - «شيء».

٢. في «غ، ب، ث، بس» وحاشية «بح» والوسائل: «وإن».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٣١٩، معلقاً عن ابن مسكان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٨٣، ح ٦٤٠٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٦١٣٦؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢٩٩، ذيل ح ٧.

٤. في «ظ، غ، ي، ث، بس» والوسائل: - «قال الكليني».

٥. في الوافي: «الفضل» بدون الواو.

٦. في «ي، بح، بخ، جن» والوافي: «أن يستتر».

٧. في «ي، جن» وحاشية «بخ» والوافي: «ويضع». وفي «بخ»: «ووضع».

٨. في «بخ، جن» وحاشية «ظ» والوافي: «يديه». وفي حاشية «بس»: «يدك».

٩. في «ي، بح، بخ، بس» والوافي: «ما يتقى». وفي «ب، ث»: «ما يبقى».

١٠. في الوافي: - «من».

١١. في «ي، ب، ث، بخ، جن» والوافي: «لم يفعل».

١٢. في «غ»: - «به».

١٣. في «ي» وحاشية «بخ»: «به».

١٤. في «غ» وحاشية «بح، بس»: «مما».

١٥. في «غ، ب، ث، جن»: «لكن» بدون الواو.

١٦. الوافي، ج ٧، ص ٤٨٤، ذيل ح ٦٤٠٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٥، ذيل ح ٦١٣٦.

٥٠ / ٤٩١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: رَأَيْتُ ابْنَكَ مُوسَى عليه السلام يُصَلِّي وَ النَّاسُ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَا يَنْتَهِاهُمْ^١ وَ فِيهِ مَا فِيهِ^٢

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ادْعُوا لِي مُوسَى، فَدَعَيْ، فَقَالَ لَهُ^٣: يَا بُنَيَّ، إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَذْكُرُ أَنَّكَ كُنْتَ^٤ تُصَلِّي^٥ وَ النَّاسُ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيْكَ، فَلَمْ تَنْتَهِهمْ^٦؟».

فَقَالَ: نَعَمْ، يَا أَبَتِ^٧ إِنَّ الَّذِي كُنْتُ أَصَلِّي^٨ لَهُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيَّ مِنْهُمْ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَنُحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ»^٩.

قَالَ: فَضَمَّهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا بُنَيَّ^{١٠}، يَا بَنِي أَنْتَ وَ أُمِّي، يَا مُوَدَّعُ^{١١} الْأَسْرَارِ»^{١٢}.

١. في «ظ»: «ولا ينتهاهم».

٢. في «مرآة العقول»: قوله: فيه ما فيه، أي في هذا الفعل ما فيه من الكراهة، أو فيه عليه السلام ما فيه من ظن الإمامة، و الأول أظهر.

٣. في «ظ، غ، بث، بس، جن» والوافي والوسائل: «- له».

٤. في «ظ، بح» والاختصاص: «- كنت».

٥. في حاشية «بح، جن» والوسائل: «صليت».

٦. في «غ، ي» وحاشية «بث» والوافي: «فلم تنتهاهم». وفي حاشية «بح» والاختصاص: «فلا تنتهاهم».

٧. هكذا في «ي، بث، بخ، بس، جن» والوافي والوسائل والبحار. وفي «ظ، غ» وحاشية «بث، جن»: «يا أباه». وفي «بح» والمطبوع: «يا أبة».

٨. في «بح»: «صليت».

٩. ق (٥٠): ١٦.

١٠. في «غ، بث، بخ، بس، جن» والوافي والبحار والاختصاص: «يا بني».

١١. في «ظ، ي» وحاشية «بث، بح، بخ، جن» والوافي والوسائل: «يا مستودع».

١٢. الاختصاص، ص ١٨٩، صدر الحديث، مرسلًا عن محمد بن عبيد، عن حماد، عن محمد بن مسلم، مع

وَهَذَا تَأْدِيبٌ مِنْهُ ﷺ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْفَضْلَ ٢.

١٥ - بَابُ الْمَرْأَةِ تُصَلِّي بِحِثَالِ الرَّجُلِ وَ الرَّجُلُ يُصَلِّي وَ الْمَرْأَةُ بِحِثَالِهِ

٢٩٨/٣

٤٩١١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ تُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الرَّجُلِ قَرِيباً مِنْهُ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَوْضِعٌ رَخِلَ ٤، فَلَا بَأْسَ ٥».

اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٨٤، ح ٦٤٠٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٦١٣٧؛ البحار، ج ٤٨، ص ١٧١، ح ٨؛ وج ٨٣، ص ٢٩٩، ذيل ح ٧.

١. «هذا تأديب» كلام المصنف، نص عليه العلامة الفيض، وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «قوله: هذا تأديب منه، الظاهر أن هذا كلام الكليني، وفي بعض النسخ: قال الكليني، وربما يتوهم أنه من كلام الإمام ﷺ».

٢. في «بث» وحاشية «جن»: «لأنه». وفي «يج»: «بإلا أنه».

٣. قال العلامة الفيض في الوافي: «أقول: ليس في الحديث أنه ﷺ ترك السترة، وإنما فيه أنه لم ينه الناس عن المرور، فلعله لا يلزم نهى الناس بعد وضع السترة، وإنما اللازم حثيذ حضور القلب مع الله حتى يكون جامعاً بين التوقير للظاهر وللصلاة والتوقير، الباطن لها ولهذا أذب ﷺ أبا حنيفة بذلك وكأن هذا هو المراد من كلام صاحب الكافي». وذكر العلامة المجلسي احتمالات أخر قريبة من هذا. راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٧١.

٤. في «غ، بث، يج، يخ» وحاشية «بس» والوسائل «رجل». وفي الوافي: «أراد بالرجل رجل البعير، وهو الذي يكون له كالسرج للفرس». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٢، ص ٢٠٩ (رجل).

٥. قال في الجبل المتين، ص ٥١٩: «ما تضمنته الحديث من المنع من صلاة المرأة بحذاء الرجل أو قدامه من دون الحائل وما في حكمه محمول عند أكثر المتأخرين والمرضى وابن إدريس على الكراهة، كما هو الظاهر من قوله ﷺ في الحديث العاشر - وهو الحديث ٤٩١٤ هاهنا - لا ينبغي ذلك، ... وعند الشيخين وابن حمزة وأبي الصلاح على التحريم، بل ادعى عليه الشيخ الإجماع، وهو ظاهر الأحاديث الأخر. والقول به غير بعيد، وقد اتفق الكل على زوال الكراهة أو التحريم إذا كان بينهما حائل أو مقدار عشرة أزرع».

٦. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٣، ح ٦٣٨٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢٦، ح ٦١١٠.

٤٩١٢ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُثَّاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَالْمَرْأَةُ يَحْذَاهُ^١ يَمْنَةً^٢ أَوْ يَسْرَةً^٣؟
قَالَ^٤: «لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ لَا تُصَلِّي»^٥.

٤٩١٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يُصَلِّيَانِ فِي وَقْتٍ^٦ وَاحِدٍ، الْمَرْأَةُ عَنْ يَمِينِ الرَّجُلِ يَحْذَاهُ^٧، قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، أَوْ ذِرَاعٌ»^٨.

٤٩١٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

١. في «غ»، «ي»، «ث»، «بس» وحاشية «جن» والوسائل: «+ عن». وفي الوافي: «بحذائه».

٢. في «غ»، «ث»، وحاشية «بخ»، «جن» والوسائل: «يعينه».

٣. في «غ»، «ي»، «ث»، «بس» وحاشية «بخ»، «جن»: «أو يساره». وفي الوسائل: «أو عن يساره».

٤. في «غ»، «ث»، «بخ» والوسائل: «فقال».

٥. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٦، ح ٦٣٨٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢١، ح ٦٠٩٤.

٦. في «ظ»، «غ» وحاشية «بخ»، «بخ»، «جن» والتهذيب والاستبصار: «بيت».

٧. في «ي»: «وفي».

٨. في الوافي: «بحذائه».

٩. في التهذيب، ص ٢٣١ والاستبصار، ص ٣٩٩: «+ أو نحوه».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٩٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٣، بسندهما عن محمد بن سنان.

وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٩٠٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٥٢١، بسندهما عن ابن مسكان،

مع زيادة في آخره. وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٤، ح ٦٣٨٢؛ الوسائل، ج ٥،

ص ١٢٤، ذيل ح ٦١٠٣.

١١. في «ي»: «- بن زياد».

عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي زَاوِيَةِ الْحَجَرَةِ وَامْرَأَتُهُ أَوْ ابْنَتُهُ تُصَلِّي بِحِذَائِهِ^١ فِي الزَّوَايَةِ الْأُخْرَى؟

فَقَالَ: «لَا يَنْتَبِي لَهْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَبْرٌ^٢، أَجْزَأُهُ^٣».

قَالَ^٤: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَزَامِلُ الرَّجُلَ فِي الْمَخِيلِ يُصَلِّيَانِ جَمِيعاً؟

فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ، فَإِذَا صَلَّى، صَلَّتِ الْمَرْأَةُ^٥».

٤٩١٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيِّ، قَالَ:

١. في الوافي: «بحذائه، أي بإزاره إلى جانبه».

٢. في حاشية «ب»، يخ: «متر».

٣. في التهذيبين هاهنا زيادة وهي: «يعني إذا كان الرجل متقدماً للمرأة بشبر»، تفسيراً لقوله عليه السلام: «فإن كان بينهما شبر أجزأه» واحتمل الشيخ البهائي أن يكون المفسر هو الشيخ، أو محمد بن مسلم بأن يكون فهم ذلك من الإمام عليه السلام بقرينة حالته أو مقالته، ثم قال: «وقد استبعد بعض الأصحاب هذا التفسير واختار جعل السر في الحديث بالسين المهملة والتاء المثناة من فوق وهو كما ترى». راجع: الحبل المتين، ص ٥١٩ - ٥٢٠؛ الوافي، ج ٧، ص ٤٧٤؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ٧٣.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٩٠٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٥٢٠، بسندهما عن العلَاءِ، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٣، ح ٦٣٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢٣، ذيل ح ٦١٠٠.

٥. في «غ»: «وقال».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «يخ»: «عن الرجل والمرأة تزامل الرجل». وفي «ظ»، «ي» والمطبوع: «عن الرجل والمرأة يتزاملان». وفي الاستبصار: «عن المرأة تواصل الرجل».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣١، ح ٩٠٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٢، بسندهما عن العلَاءِ. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٣، ح ٦٣٨١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢٥، ذيل ح ٥٢٨٦؛ وح ٥، ص ١٢٤، ذيل ح ٦١٠١؛ وح ١٣١، ذيل ح ٦١٢٥.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَبِحَيَالِهِ^١ امْرَأَةً^٢ قَائِمَةً^٣ عَلَى فِرَاشِهَا جَنْبِهِ^٤ ؟

فَقَالَ : «إِنْ كَانَتْ قَاعِدَةً^٥ فَلَا يَضُرُّهُ^٦ ، وَإِنْ كَانَتْ تُصَلِّي فَلَا^٧ .

٤٩١٦ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٢٩٩ / ٣
الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي وَعَائِشَةُ نَائِمَةً^٨ مُغْتَرِضَةً بَيْنَ يَدَيْهِ وَهِيَ لَا تُصَلِّي^٩ .

٤٩١٧ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ،
عَمْرُو رَوَاهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَالْمَرْأَةُ تُصَلِّي بِجِذَاهُ ، أَوْ إِلَى جَانِبِهِ ،

١. في الوافي: «بحياله ، أي بإزاره إلى جانبه» .

٢. في «بح» : «المرأة» .

٣. في «ث» ، بخ ، جن ، و امرأة العقول : «نائمة» .

٤. هكذا في «ظ» ، غ ، ي ، بث ، بح ، وحاشية «بخ ، جن» . والوسائل . وفي «بس ، جن» وحاشية «بث» والوافي : «جنباً» . وفي المطبوع : «جنبته» .

٥. في الوافي : «لعل المراد بقعودها ، قعودها عن الصلاة ؛ يعني إذا كانت لم تصل» . وقريب منه في امرأة العقول .

٦. في «ث» : «فلا يضر كم» . وفي «بح» والوافي : «فلا تضره» . وفي الوسائل : «فلا يضر ك» . وفي التهذيب : «فلا تضر ك» .

٧. التهذيب ، ج ٢ ، ص ٢٣١ ، ح ٩١٠ ، بسنده عن محمد بن الحسين ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٧ ، ص ٤٧٥ ، ح ٦٣٨٦ : الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٢١ ، ح ٦٠٩٣ .

٨. في «ظ» - «نائمة» . وفي «بث» وحاشية «بخ ، جن» والوسائل : «قائمة» .

٩. الوافي ، ج ٧ ، ص ٤٦٢ ، ح ٦٣٥٤ : الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٢٢ ، ح ٦٠٩٥ .

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ سَجُودُهَا مَعَ رُكُوعِهِ^١، فَلَا بَأْسَ»^٢.

١٦ - بَابُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَكَرَاهِيَةِ الْعَبَثِ

٤٩١٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ، فَعَلَيْكَ بِالْإِقْبَالِ^٣ عَلَى صَلَاتِكَ^٤؛ فَإِنَّمَا

يُخَسَّبُ^٥ لَكَ مِنْهَا مَا أَقْبَلْتَ عَلَيْهِ، وَلَا تَنْعَبُثُ فِيهَا بِيَدِكَ^٦، وَلَا بِرَأْسِكَ، وَلَا

١. قال العلامة الفيض: «يعني إذا كان موضع سجودها يحاذي موضع ركوعه وهي عبارة عن تقدّمه عليها بشبر ونحوه»، وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: إذا كان سجودها، أي يكون موضع جبهتها ساجدة محاذياً لما يحاذي رأسه راکعاً. وهذا يدل على وجوب تأخيرها بجميع البدن كظواهر بعض الأخبار السابقة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٩، ح ٩٠٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٥٢٤، بسندهما عن ابن فضال، عن عمن أخبره، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٦، ح ٦٣٨٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٦١١٧.

٣. في «ظ»: «وكرامة».

٤. في حاشية «بخ» والوسائل، ح ٧٠٨١: «إلى».

٥. في «بث، بخ، بس» حاشية «غ»: «بالإكباب».

٦. في الجبل المتين، ص ٦٩٢: «المراد من الإقبال على الصلاة رعاية آدابها الظاهرة والباطنة، و صرف الأعمال عما يعترى في أثنائها من الأفكار الدنيّة والوساوس الدنيويّة، و توجه القلب إليها لا من حيث إنّها أقوال وأفعال، بل من حيث إنّها معراج روحانيّ ونسبة شريفة بين العبد والحقّ جلّ شأنه وعظم برهانه».

٧. في «ى» والوسائل، ح ٧٠٨١: «- يحسب».

٨. في الوسائل، ح ٧٠٨١: «بيديك».

بِلِخْيَتِكَ، وَلَا تُحَدِّثْ نَفْسَكَ، وَلَا تَتَنَاءَبْ^١، وَلَا تَتَمَطَّ^٢، وَلَا تُكْفَرْ^٣؛ فَإِنَّمَا^٤
يَفْعَلُ^٥ ذَلِكَ الْمَجْجُوسُ، وَلَا تَلْتَمَّ^٦.....

١. في «بث» وحاشية «ظ»: «و لا تتأوب». والتأوب: هي قُتْرَة من ثقل النعاس تعتري الشخص فيفتح عندها فاه. راجع: المغرب، ص ٦٥؛ المصباح المنير، ص ٨٧ (ثأب).

٢. في «ي»، «ظ» وحاشية «ين»: «و لا تمطّ». وفي الوسائل، ج ٩٢٧٥: «و لا تمطى». والتمطى: تمديد الجسد، والتمدّد، والتبخّر ومدّ اليدين في المشي. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٤ (مط).

٣. التكفير في اللغة: هو أن يخضع الإنسان لغيره بأن يضع يده على صدره ويتطامن لصاحبه. وقيل: هو أن ينحني الإنسان ويطأ رأسه قريباً من الركوع، كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه. قال الشيخ البهائي: «و المراد من التكفير في قوله ﷺ و لا تكفر، وضعّ اليمين على الشمال، وهو الذي يفعله المخالفون، والنهي فيه للتحريم عند الأكثر، أما النهي عن الأشياء المذكورة قبله - من العبث باليد والرأس والحية وحديث النفس والتأوب والامتناع - فللكراهة ولا يحضرني الآن أن أحدّد من الأصحاب قال بتحريم شيء من ذلك. و هل تطل الصلاة بالتكفير؟ أكثر علمائنا - رضوان الله عليهم - على ذلك، بل نقل الشيخ والسيد المرتضى ﷺ الإجماع عليه ...

و ذهب أبو الصلاح إلى كراهته، وافقه المحقق في المعتبر قال - طاب ثراه -: الوجه عندي الكراهة؛ لمخالفتها ما دلّ عليه الأحاديث من استحباب وضع اليدين على الفخذين، والإجماع غير معلوم لنا ... وأما الرواية فظاهرها الكراهة؛ لما تضمنته من التشبه بالمجوس، وأمر النبي ﷺ بمخالفتهم ليس على الوجوب، ... وقد ناقشه شيخنا في الذكرى بأنّه قائل في كنهه بالتحريم وإبطال الصلاة، والإجماع وإن لم نعلمه فهو إذاً نقل بخبر الواحد حجة عند جماعة من الأصوليين، وأما الروايتان فالنهي فيهما صريح وهو للتحريم، ... ثم قال: فحيتّز الحقّ ما ذهب إليه الأكثر وإن لم يكن إجماعاً. راجع: الصالح، ج ٢، ص ٩٠٨ النهاية، ج ٤، ص ١٨٨ (كفر)؛ الجبل المتين، ص ٦٩٢ - ٦٩٤. وللمزيد راجع: الخلاف، ج ١، ص ١٠٩، المسألة ٧٤؛ الانتصار، ص ٤١؛ الكافي في الفقه، ص ١٢٥؛ المعتبر، ج ٢، ص ٢٥٧؛ مستهى المطلب، ج ٥، ص ٢٩٨ - ٣٠٢؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٩٥؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٤٥٩ - ٤٦١.

٤. في «غ، جن»: «وإنما».

٥. في «بس»: «تفعل». وفي حاشية «بث»: «يعمل».

٦. «التمم»: شدّ القم بالليثام، وهو ما كان على القم من الثقاب. قال الشيخ البهائي: «و النهي في قوله ﷺ و

وَلَا تَحْتَفِزْ^١، وَلَا تَفَرِّجْ^٢ كَمَا يَتَفَرِّجُ^٣ الْبُعِيرُ، وَلَا تَقْعُ^٤ عَلَى قَدَمَيْكَ، وَلَا تَفْتَرِشْ^٥ ذِرَاعَيْكَ، وَلَا تَفَرِّقَ أَصَابِعَكَ^٦، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ نَقْصَانٌ مِنَ الصَّلَاةِ^٧، وَلَا تَقُمْ إِلَى

«لَا تَلْتَمِسُ - بالتشديد - محمول على التحريم إن منع اللثام شيئاً من القراءة، وإلا فعلى الكراهة». راجع:

الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٦؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٣١ (لثم)؛ الجبل المتين، ص ٦٩٤.

١. في «غ، ي، بخ، بس» و «مارة العقول: «لا تحتفن». وفي «جن»: «لم تحتفن». والاحتفاظ: أن يتضام و يجتمع في السجود خلاف التخوية، وهو أن يجافي بطنه عن الأرض في سجوده بأن يجنح بمرقبه و يرفعهما عن الأرض و لا يفرشهما افتراش الأسد و يكون شبه المعلق، كما يتخوى البعير عند البروك، و يسئ هذا تخوية؛ لأنه ألقى التخوية بين الأعضاء.

و الاحتفاظ أيضاً: هو أن يجلس مستعجلاً مستوفراً غير مطمئن في جلوسه كأنه يريد القيام، يقال: احتفز، أي استوى جالساً على وركيه كأنه ينهض. والمراد هنا المعنى الثاني بقرينة قوله ﷺ: «ولا تفرج». و على نسخة «و تفرج» بدون «لا» احتمل المعنى الأول، كما نص عليه الشيخ حسن بن الشهيد الثاني، ثم قال: «والجمع بين النهي عنه على تقدير إرادة هذا المعنى - أي الثاني - وبين النهي عن الإقعاء، مثل الجمع بينه و بين الأمر بالتفرج مع إرادة المعنى الأول». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٧٤؛ النهاية، ج ١، ص ٤٠٧؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٦ (حفز)؛ متقى الجمال، ج ٢، ص ٨٣. و للمزيد راجع: النهاية، ج ٢، ص ٩٠؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ١٣٢ (خوا).

٢. في «غ، ي، بس، جن» و الوافي و الوسائل، ح ٧٠٨١: «و تفرج» بدون «لا». و في «ي، بح»: «و لا تفرج».

٣. في «ي، بح»: «و يفرج».

٤. في حاشية «جن»: «لا تقعي». و الإقعاء في اللغة: هو أن يُلصق الرجل أليتيه بالأرض، و ينصب ساقيه و فخذه، و يضع يديه على الأرض كما يُقعي الكلب. و فسرّه الفقهاء بأنه عبارة عن أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبه. و المشهور فيه الكراهة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٨٩ (قعا)؛ المعبر، ج ٢، ص ٢١٨؛ متهى المطلب، ج ٥، ص ١٧٠؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٠٢؛ الجبل المتين، ص ٦٩٤؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٤١٥.

٥. في «ظ، بخ»: «و لا تفرش».

٦. في «ي»: «و لا تفرق أصابعك». و قال ابن الأثير: «فَرَّقَةُ الأصابع: غمزها حتى يُسَمَعَ لمفاصلها صوت». النهاية، ج ٣، ص ٤٤٠ (فرقع).

٧. في العلل: «في الصلاة».

الصَّلَاةِ مُتَكَاسِلًا، وَلَا مُتَنَاعِسًا، وَلَا مُتَنَاقِلًا؛ فَإِنَّهَا مِنْ خِلَالِ النِّفَاقِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ
سُبْحَانَهُ نَهَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْوَمُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَهُمْ سُكَارَى^٢، يَغْنِي سَكْرُ النَّوْمِ^٣،
وَقَالَ لِلْمُنَافِقِينَ: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُزَاوِنُ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا
قَلِيلًا﴾^٤.

٢ / ٤٩١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ^٦ الْفَارِسِيِّ، عَمَّنْ ٣٠٠ / ٣
حَدَّثَهُ:

١. التكاسل: من الكسل، وهو - على ما قال الجوهرى - التثاقل عن الأمر. وقال الراغب: «الكسل: التثاقل
عملاً لا ينبغي التثاقل عنه، ولأجل ذلك صار مذموماً». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨١٠؛ المفردات
للمراغب، ص ٧١١ (كسل).

٢. إشارة إلى الآية ٤٣ من سورة النساء (٤).

٣. في الوافي: «يعني سكر النوم، أريد به أن منه سكر النوم، كما يأتي في حديث الشَّحَام، ومنه سكر
الاستغراق في التفكير في أمور الدنيا بحيث لا يعقل ما يقوله في صلاته و يفعله. و يأتي في كتاب المطاعم
و المشارب أن شارب الخمر لا يحسب صلاته أربعين صباحاً، أي لا يعطى عليها أجره».

٤. النساء (٤): ١٤٢.

٥. علل الشرائع، ص ٣٥٨، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز. الكافي، كتاب
الصلاة، باب القيام والقعود في الصلاة، ح ٥٠٨٧، بسنده عن حماد، عن حريز، عن رجل، عن أبي
جعفر^٨، من قوله: «ولا تكفر» إلى قوله: «ولا تفرش ذراعيك» مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٩،
ح ١٣٨٦، بسند آخر. وفي الكافي، باب بناء المساجد وما يؤخذ منها... ح ٥٢٣٨؛ والتهديب، ج ٣،
ص ٢٥٨، ح ٧٢٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^٩، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «فإن الله سبحانه نهى
المؤمنين» إلى قوله: «يعني سكر النوم». وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١٣٤؛ و ص ٢٨٢،
ح ٢٩٣، عن زرارة، عن أبي جعفر^{١٠}، قطعاً منه، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،
ص ٨٤٣، ح ٧٢٢٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦٣، ح ٧٠٨١؛ وفيه، ج ٧، ص ٢٥٩، ح ٩٢٧٥، إلى قوله: «ولا
تشابه ولا تمتط»؛ وفيه، ص ٢٦٢، ح ٩٢٨٥، قطعة منه؛ وفيه، ص ٢٦٥، ح ٩٢٩٣، إلى قوله: «فإن ذلك
كله نقصان من الصلاة»؛ وفيه، ص ٢٦٦، ح ٩٢٩٦، إلى قوله: «فإنما يفعل ذلك المجوس».

٦. في «ظ» بفتح، و «حاشية» بفتح: «أبي الحسين».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ أَيْتَهَا الْأُمَّةُ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ خَصْلَةً، وَنَهَاكُمْ عَنْهَا: كَرِهَ لَكُمْ الْعَبَثَ فِي الصَّلَاةِ»^١.

٤٩٢٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ^٢ دَخَلْتَ^٣ فِي صَلَاتِكَ، فَعَلَيْكَ بِالتَّخَشُّعِ^٤
وَالإِقْبَالِ عَلَى صَلَاتِكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ
خَاشِعُونَ»^٥».

٤٩٢١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَأَبُو دَاوُدَ جَمِيعاً، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي جَهْمَةَ،
عَنْ جَهْمِ بْنِ حُمَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ
اللَّهِ عَلَيْهِمَا - إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ^٦ كَأَنَّهُ سَاقٍ شَجَرَةٍ، لَا يَتَحَرَّكُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا
مَا حَرَّكَتِ^٨ الرِّيحُ مِنْهُ»^٩.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، صدر الحديث الطويل ٤٩١٤؛ والأماشي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، صدر
الحديث الطويل ٣؛ والخصال، ص ٥٢٠، أبواب العشرين، صدر الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن علي
بن الحسين، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، الوافي، ج ٨، ص ٨٤٥، ح ٧٢٢٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٦١،
ذيل ح ٩٢٨٢.

٢. في «بخ، بس، جن» والوافي: «كنت».

٣. في «ي» وحاشية «بخ، جن» والوسائل: «بالخشوع».

٤. المؤمنون (٢٣): ٢.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٣، ذيل ح ٩١٦. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٤، ح ٧٢٢٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٧٣، ح ٧٠٩٦.

٦. في البحار، ج ٤٦: «إلى الصلاة».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «حرَّكه».

٨. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٥، ح ٧٢٢٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٧٤، ح ٧٠٩٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٦٤، ح ٢٢: «

٤٩٢٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ شَذَّانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ، تَغَيَّرَ لَوْنُهُ، فَإِذَا سَجَدَ، لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ حَتَّى يَرْفُضَ عَرَقًا»^٢.

٤٩٢٣ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ بِوَجْهِكَ، فَلَا تَقْلِبْ وَجْهَكَ عَنِ الْقِبْلَةِ؛ فَتَفْسُدَ صَلَاتُكَ^٣؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ لِنَبِيِّهِ عليه السلام فِي الْفَرِيضَةِ: «قُولْ

«وَج ٨٤، ص ٢٨٤، ذيل ح ٣٩.

١. في «ي» وحاشية «يج، يخ، جن» والبحار: «إلى».

٢. «يرفض عرقاً»، أي ترشش عرقه وجرى وسال. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٤٣ (رفض).

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١١٤٥، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٨٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٨، ص ٨٤٦، ح ٧٢٣٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٧٤، ح ٧٠٩٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٦٤، ح ٢٣.

٤. في «ظ»: «فلا تلتفت». وفي «بس»: «فلا تقلب». وفي حاشية «بث، بس»: «فلا تلفت».

٥. في «بخ»: «يفسد».

٦. في «مراة العقول»، ج ١٥، ص ٧٨: «ظاهره أن الالتفات بالوجه إلى اليمين واليسار مفسد، ولا ينافيه ما رواه في التهذيب، [ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٧٨٤] عن عبد الملك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الالتفات في الصلاة، أيقطع الصلاة؟ فقال: «ولا وما أحب أن يفعل»؛ إذ يمكن حمله على الالتفات بالعين، أو على ما إذا لم يصل إلى اليمين واليسار؛ فإن ما بين المغرب والمشرق قبله وظاهر الأكثر بطلان الصلاة بالالتفات بالوجه إلى خلفه وأن الالتفات إلى أحد الجانبين لا يبطل الصلاة، وحكى الشهيد في الذكري عن بعض معاصريه أن الالتفات بالوجه يقطع الصلاة مطلقاً، وربما كان مستنده إطلاق الروايات كحسنة زرارة هذه، وحملها الشهيد في الذكري على الالتفات بكل البدن. وللمزيد راجع: منتهى المطلب، ج ٥، ص ٢٧٥-٢٧٧؛ ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٢١؛ الجبل المتين، ص ٦٢٤؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٤٦١-٤٦٢.

وَجَهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^١ وَ اخْشَعْ بَصْرَكَ^٢،
 ٣٠١/٣ وَلَا تَرْفَعُهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَلْيَكُنْ^٣ حِذَاءُ^٤ وَجْهَكَ^٥ فِي مَوْضِعِ سَجُودِكَ^٦.

٤٩٢٤ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ،
 عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ^٧ فِي الرَّجُلِ يَتَنَاءَبُ^٨، وَ يَتَمَطَّى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «هُوَ
 مِنَ الشَّيْطَانِ، وَ لَا يَمْلِكُهُ»^٩.

٤٩٢٥ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
 مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ^{١٠}، قَالَ:

١. البقرة (٢): ١٤٤ و ١٥٠.

٢. في «بخ» و التهذيب: «بصرك». و خَشَعَ بصره، أي غَضَهُ و رمى به نحو الأرض. راجع: الصحيح، ج ٣،
 ص ١٢٠٤؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٧٠ (خشع).

٣. في «غ، بح» و التهذيب، ص ١٩٩: «و لكن».

٤. في «ظ»: «حذ».

٥. في «مرآة العقول»: «قول عليه السلام»: «ولكن حذاء وجهك، أي وليكن بصرك حذاء وجهك».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٧٨٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٥٤٥، معلقاً عن الكليني. التهذيب،
 ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١١٤٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٧٨، ح ٨٥٦، معلقاً عن زرارة، مع
 اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٣٩، ح ٦٥٤٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١٣، ذيل ح ٥٢٤٣.

٧. في الوافي: - «أنه قال».

٨. في «بث» و حاشية «بح»: «يتناوب».

٩. في الوافي: + «(لن يملكه - خ ل)». و في «مرآة العقول»: «قوله عليه السلام»: «ولا يملكه، أي السمي أولاً في رفع
 مقدّماتها».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٤، ذيل ح ١٣٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،
 ص ٨٤٩، ح ٧٢٣٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٥٩، ح ٩٢٧٦.

١١. هكذا في حاشية «ت، بز، بس، بط، بي، جش». و في النسخ و الوسائل و المطبوع: «أبي الوليد».

كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَهُ نَاجِيَةً^١ أَبُو حَبِيبٍ^٢، فَقَالَ لَهُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ^٣، إِنَّ لِي رَحَى أَطْحَنَ فِيهَا^٤، فَرَبَّمَا قُمْتُ فِي سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَغْرِفُ مِنَ الرَّحَى أَنَّ الْعَلَامَ قَدْ نَامَ، فَأَضْرِبُ الْحَايِطَ لِأَوْقَظَهُ؟

قَالَ^٥: نَعَمْ، أَنْتَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، تَطْلُبُ رِزْقَهُ^٦.

٤٩٢٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى رَفَعَهُ:

«وفي الوافي: «ذريح» بدل «ابن الوليد».

والصواب ما أثبتناه. والمراد من «ابن الوليد» هو المثنى بن الوليد الحنّاط؛ فقد ورد الخير - باختلاف في الألفاظ - في كتاب المثنى بن الوليد المطبوع ضمن الأصول الستة عشر، ص ٣٠٨، ح ٥٦٤، والشيوخ الصدوق أيضاً روى الخبر في الخبر في الفقيه، ج ١، ص ٣٧١، ح ١٠٨٠، قال: «وقال أبو حبيب ناجية لأبي عبدالله عليه السلام، وطريقة إلى أبي حبيب ناجية ينتهي إلى المثنى الحنّاط.

هذا، وقد روى أحمد بن محمد بن أبي نصر - بمختلف عناوينه - عن المثنى بن الوليد والمثنى الحنّاط في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٦ - ٦١٧، و ص ٦٢٥؛ و ج ٢٢، ص ٣٤٧ - ٣٤٨. وأما ما ورد في الوافي من «ذريح»، فالظاهر أنه من تغييرات الفيض عليه السلام؛ فقد ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٣٢٩، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن أبي الوليد؛ وأبو الوليد كنية ذريح بن محمد، كما في رجال النجاشي، ص ١٦٣، الرقم ٤٣١؛ و رجال الطوسي، ص ٢٠٣، الرقم ٢٥٩٥؛ وبذل الفيض «أبا الوليد»؛ «ذريح» أيضاً للعنوان. ولم نجد في موضع رواية ابن أبي نصر عن ذريح.

١. في «بث»: «ناحية».

٢. في «ظ» و حاشية «بح، بس»: «ابن حبيب».

٣. في «ظ، غ، ي» و حاشية «بث»: «جعلت فداك».

٤. في الفقيه: «+ السمس».

٥. في «ي، بخ، بس، جن» و الوسائل و التهذيب: «فقال».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٣٢٩، معلّقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر. الفقيه، ج ١، ص ٣٧١، ح ١٠٨٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٩٦، ح ٧٣٣٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٥٦، ح ٩٢٦٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ^١ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا تَغْبِثَ بِإِخْيَتِكَ وَلَا بِرَأْسِكَ، وَلَا تَغْبِثَ بِالْخَصِي وَأَنْتَ تُصَلِّي إِلَّا أَنْ تُسَوِّي^٢ حَيْثُ تَسْجُدُ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ^٣».

١٧ - بَابُ التُّبْكَاءِ وَالدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ

٤٩٢٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَنْبَغِي لِمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِيهَا مَسْأَلَةٌ أَوْ تَخْوِيفٌ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ^٤ عِنْدَ ذَلِكَ خَيْرَ مَا يَرْجُو، وَيَسْأَلُهُ^٥ الْعَافِيَةَ مِنَ النَّارِ وَمِنَ الْعَذَابِ»^٦.

٤٩٢٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

١. في «غ»: «إِذَا أَقَمْتَ».

٢. في حاشية «بخ»: «إِلَى».

٣. في «ي»: «أَنْ يَسْتَوِي». وفي «بخ، جن»: «أَنْ تَسْتَوِي».

٤. في «بخ» وحاشية «ظ» والوسائل: «فَلَا بَأْسَ» بدل «فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ».

٥. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٩، ح ٧٢٣٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٦٢، ح ٩٢٨٤.

٦. في «ظ، ي، بخ، بس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب: «قَرَأَ».

٧. في «بخ» والتهذيب: «- اللَّهُ».

٨. في «بس»: «أَوْ يَسْأَلُهُ». وفي التهذيب: «وَيَسْأَلُ».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ١١٤٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الكافي، كتاب الدعاء، باب البكاء، ح ٣١٤٠، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «إِنْ لَمْ يَجْنِكِ الْبُكَاءُ فَبُكَاءُكَ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْكَ مِثْلُ رَأْسِ الذَّبَابِ فَبُخٌّ بِخٍ». الوافي، ج ٩، ص ٧٤٣، ح ١٧٤٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٧١، ح ٧٦٥٦.

عُثْمَانُ، عَنْ سَعِيدٍ^١ بَيَّاعِ السَّابِرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}: أَيْتَبَاكِي الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ؟

فَقَالَ: «يَنْحُ^٢ وَ لَوْ^٣ مِثْلَ رَأْسِ الذُّبَابِ»^٤.

٤٩٢٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ: ٣٠٢/٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَ الْإِمَامِ، فَيَمْرُؤُا بِالْمَسْأَلَةِ

أَوْ بِآيَةٍ فِيهَا ذِكْرُ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ؟

قَالَ^٥: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْأَلَ عِنْدَ ذَلِكَ^٦، وَيَتَعَوَّذَ^٧ مِنَ النَّارِ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ^٨

الْجَنَّةَ»^٩.

٤٩٣٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ،

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في الاستبصار: «سعد». وسعيد هذا، وهو سعيد بن سنان بَيَّاعِ السَّابِرِيِّ المذكور في رجال الطوسي، ص ٢١٣، الرقم ٢٧٩٨.

٢. «يَنْحُ»: كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء، وتكرّر للمبالغة، فيقال: يَنْحُ يَنْحُ. وهي مبتنية على السكون وإن وصلت جررت ونوّنت فقلت: يَنْحُ يَنْحُ، وربما شذّدت كالاسم. راجع: الصحيح، ج ١، ص ٤١٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٠١ (بخن).

٣. في «بث»: «فلو».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ١١٤٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٥٥٧، معلقاً عن الحسين بن محمد الوافي، ج ٨، ص ٨٧٩، ح ٧٣٠١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٤٨، ح ٩٢٤٤.

٥. في «يح»: «فقال».

٦. في «مرأة العقول»، ج ١٥، ص ٨٠: «هو الأحوط أن يكون السؤال إما بالقلب، أو في غير وقت قراءة الإمام».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ (في الصلاة)».

٨. في «ي»: «- والله».

٩. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٢، ح ٧٣٠٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٦٩، ح ٧٣٧٠.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ذِكْرِ السُّورَةِ مِنَ الْكِتَابِ يَدْعُو بِهَا فِي الصَّلَاةِ مِثْلَ
«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^٢؟

فَقَالَ: «إِذَا كُنْتَ تَدْعُو بِهَا، فَلَا بَأْسَ»^٣.

٤٩٣١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مَا كَلَّمْتَ اللَّهَ بِهِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، فَلَا بَأْسَ»^٤.

١٨ - بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَفَضْلِهِمَا وَتَوَابِهِمَا^٥

٤٩٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ
زُرَّارَةَ^٦ وَالْفَضِيلِ^٧:

١. في «بس»: «ندعو».

٢. في الوافي: «لعل مراد السائل الرخصة في الإتيان بقراءة القرآن في غير محلّها على وجه الدعاء والتمجيد طلباً لمعناها لا على وجه التلاوة». ونحوه في مرآة العقول.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٤، ح ١٢٧٨، بسنده عن ابن بكير. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٢، ح ٧٣١٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٥٣، ذيل ح ٧٣٢٥.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٣٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٧٩، ح ٧٢٩٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٦٤، ح ٩٢٩٠.

٥. في «ظ»، «بخ»، «بدو».

٦. في حاشية «بخ»: «+» أو «أوابهما»، أي: فصولهما.

٧. في «ى»، «ث»، «بخ»، «بس»، والبحار: «أو».

٨. هكذا في «بخ»، «بز»، «جش» والوافي والوسائل والبحار. وفي «ظ»، «ى»، «ث»، «بخ»، «بس»، «جن» والمطبوع: «الفضل».

وقد تكرر في الأسناد رواية [عمر] بن أذينة، عن الفضيل [بن يسار]، عن أبي جعفر عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٦٦-٤٦٧؛ ص ٤٧١-٤٧٢.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ، فَبَلَغَ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَذَّنَ جَبْرِئِيلُ^٢ وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَّ^٣ الْمَلَائِكَةُ وَالتَّيِّيُونَ خَلْفَ مُحَمَّدٍ ﷺ»^٤.

٤٩٣٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا هَبَطَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام بِالْأَذَانِ^٦ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَأْسُهُ فِي جِجْرِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَأَذَّنَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام وَأَقَامَ، فَلَمَّا انْتَبَهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا عَلِيُّ، سَمِعْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ^٧، قَالَ: حَفِظْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ادْعُ^٨ بِلَا فَعَلَّمَهُ، فَدَعَا عَلِيٌّ عليه السلام بِلَا فَعَلَّمَهُ^٩.

«و تفصيل الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٦٠، ح ٢١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٥، ح ١١٣٤، بسنده عن ابن أبي عمير، عن [عمر] بن أذينة، عن زرارة و الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام.
١. في «د»: «وإلى».

٢. في مرآة العقول: «الحديث ... يدل على ما أجمع عليه أصحابنا من أن الأذان والإقامة بالوحي، لا بالنوم كما ذهب إليه العامة، وعلى ثبوت المعراج. وهو معلوم متواتر».

٣. في «بخ»: «ووصفت».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٦٠، صدرح ٢١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٥، صدرح ١١٣٤، بسندهما عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٥٧، ح ٦٥٨٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ٦٨١٤؛ البحار، ج ١٨، ص ٣٠٧، ح ١٤.

٥. في التهذيب: «- بن حازم».

٦. في الوافي: «في هذا الحديث رد على ما أطبق عليه العامة من أن الأذان ليس بالوحي وإنما منشؤه أن عبدا لله بن زيد أو أبي بن كعب رأى ذلك في المنام فعرضه على النبي ﷺ فأمره أن يعلمه بلالاً».

٧. في الوافي و الفقيه: «- يا رسول الله».

٨. في حاشية «بخ»: «- ولي».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ١٠٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٨٦٥، معلقاً «

٤٩٣٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ^١، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُفَيْيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ يَقُولُ: «الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا، فَعَدَّ^٣ ذَلِكَ بِيَدِهِ وَاحِدًا وَاحِدًا: الْأَذَانُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَالْإِقَامَةُ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا.^٤»

٤٩٣٥ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ يَقُولُ: «الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى»^٤.

«عن منصور بن حازم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٥٨، ح ٦٥٨٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٦٩، ح ٦٨١٥؛ البحار، ج ٤٠، ص ٦٢، ح ٩٦.

١. في الاستبصار: «عن يونس». وهو سهو؛ فَإِنَّ عمدة مشايخ محمد بن عيسى بن عبيد - وهم يونس بن عبد الرحمن والقاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد ومحمد بن أبي عمير وعبيد الله بن عبد الله الدهقان وصفوان يحيى - في طبقة رواية أبان بن عثمان. ولم يثبت رواية محمد بن عيسى، عن أبان بن عثمان مباشرة. وما ورد في بعض الأسناد القليلة جداً، لا يأمن من التحريف.

٢. في «غ، بح، جن» وحاشية «بخ» والبحار: «فعَدَّ».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٥٩، ح ٢٠٨، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٥، ح ١١٣٢، بسنده عن الكليني. فقه الرضا^٦، ص ٩٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٧٣، ح ٦٦١٤؛ والوسائل، ج ٥، ص ٤١٣، ح ٦٩٦٢؛ البحار، ج ٨٤، ص ١١٠.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٦٢، ح ٢١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١١٤١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. علل الشرائع، ص ٣٣٧، صدرح ١، بسنده عن صفوان بن مهران، عن أبي عبد الله^٧. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٦١، ح ٢١٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١١٣٨، بسند آخر، هكذا: «الأذان مثنى مثنى والإقامة واحدة واحدة». وفيه، ج ١، ص ٢٨٠، صدرح ١١١١، بسند آخر عن أبي الحسن^٨. الأملاني للصدوق، ص ٦٤١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وتام الرواية في الأخيرين هكذا: «الأذان والإقامة مثنى مثنى». الوافي، ج ٧، ص ٥٣٧، ح ٦٦١٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤١٤، ح ٦٩٦٥.

٤٩٣٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ حَرِيزٍ^١ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ^٢ : « يَا زُرَّارَةُ ، تَفْتِيحُ^٣ الْأَذَانِ بِأَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَ تَخْتِمُهُ بِتَكْبِيرَتَيْنِ وَ تَهْلِيلَتَيْنِ^٤ . »

٤٩٣٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّثْوِبِ^٥ فِي^٦ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ ؟

١. في التهذيب، ص ٦١ :- «عن حريز». وهو سهر واضح.

٢. في التهذيب، ص ٦١ :- «قال».

٣. في حاشية «بخ» : «تفتح».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٦١، ح ٢١٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١١٣٧، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٩، ح ١١٤٨، بسند آخر عن حماد بن عيسى، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٥٧٣، ح ٦٦١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤١٣، ح ٦٩٦٣.

٥. قال العلامة: «التثويب في أذان الغداة وغيرها غير مشروع، وهو قول: الصلاة خير من النوم... لكن عن أبي حنيفة روايتان في كفيته، فرواية كما قلناه، والأخرى: أن التثويب عبارة عن قول المؤذن بين أذان الفجر وإقامته: حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين». و صرح بالتفسير الأول ابن الأثير: «و قيل: إنما سمي تثويباً من ثاب يثوب: إذا رجع، فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة، وأن المؤذن إذا قال: حي على الصلاة، فقد دعاهم إليها، وإذا قال بعدها: الصلاة خير من النوم، فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها»، وقال أيضاً: «و هو - أي التثويب - هو قول: الصلاة خير من النوم مرتين». قال الشهيد الأول: «أجمعنا على ترك التثويب في الأذان سواء فسر بالصلاة خير من النوم؛ أو بما يقال بين الأذان والإقامة من الحبتلتين مثنى في أذان الصبح أو غيرها». و يفسر التثويب بتفسير أخرى. راجع: منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٨١ - ٣٨٤؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٠١؛ الحبل المتين، ص ٦٧٣؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٠ - ٢٩٢؛ الوافي، ج ٧، ص ٥٧٥؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ٩٣؛ النهاية، ج ١، ص ٢٢٧ (ثوب).

٦. في الفقيه و التهذيب و الاستبصار : «الذي يكون بين» بدل «في».

فَقَالَ^١: «مَا نَعْرِفُهُ»^٢.

٤٩٣٨ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ خَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا أُذُنْتُ فَأَفْصِحْ بِالْأَلْفِ وَالْهَاءِ^٤، وَصَلْ عَلَى النَّبِيِّ كُلَّمَا ذَكَرْتَهُ، أَوْ ذَكَرَهُ ذَاكِرٌ فِي أَذَانٍ وَغَيْرِهِ»^٥.

٤٩٣٩ / ٨. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُذُنْتُ وَأَقُمْتُ، صَلَّى خَلْفَكَ صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِذَا أَقُمْتُ، صَلَّى خَلْفَكَ صَفٌّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»^٦.

١. في «ي»، بث، يح، بس، جن: «قال».

٢. في الوافي: «قوله عليه السلام: ما نعرفه، كناية عن كونه بدعة وغير مشروع، أي هو ليس بمشروع، إذ لو كان مشروعاً نعرفه».

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٩٥، معلقاً عن معاوية بن وهب. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٨، ح ١١٤٨، بسند آخر عن معاوية بن وهب. الوافي، ج ٧، ص ٥٧٥، ح ٦٦١٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢٥، ذيل ح ٦٩٩٤.

٤. في حاشية «بث»: «بالهاء والألف». والإفصاح بالألف والهاء: إظهارهما. قال الشهيد الأول: «الظاهر أنه ألف الله الأخيرة المكتوبة، وهاؤه في آخر الشهادتين، وعن النبي صلى الله عليه وآله: لا يؤذن لكم من يدغم الهاء وكذا الألف والهاء في الصلاة من حيٍّ على الصلاة، وقال ابن إدريس: المراد بالهاء هاء إله، لا هاء أشهد، ولا هاء الله؛ لأنهما مبيتان». قال الشيخ البهائي: «كانه فهم من الإفصاح بالهاء إظهار حركتها لا إظهار نفسها». راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥٤٤ (فصح)؛ ذكرى الشيعة، ص ١٧٠؛ الجبل المتين، ج ٣، ص ٢٠٨.

٥. في «غ»، ي، يح، بس، جن: «أو غيره».

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٨٧٥، معلقاً عن زرارة، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٧، ص ٥٧٤، ح ٦٦١٧؛ و ص ٥٧٦، ح ٦٦٢١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠٨، ح ٦٩٤٥، إلى قوله: «بالألف والهاء». التهذيب، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٧٣، بسنده عن يحيى الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ح ١٧٤، بسند آخر، وفيها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٥٩، ح ٦٥٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٨١، ح ٦٨٥٢.

٤٩٤ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: أَيْجُزِي أَذَانَ وَاحِدًا؟

قَالَ: «إِنْ صَلَّيْتَ جَمَاعَةً، لَمْ يُجْزِ ^٢ إِلَّا أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ؛ وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ، تَبَادُرُ أَمْرًا تَخَافُ أَنْ يَفُوتَكَ، يُجْزِيكَ ^٤ إِقَامَةٌ، إِلَّا الْفَجْرَ وَالْمَغْرِبَ؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تُوَدَّنَ ^٥ فِيهِمَا وَتَقِيمَ ^٦، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ ^٧ فِيهِمَا كَمَا يَقْصُرُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ^٨».

٤٩٤ / ١٠. أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، ٣٠٤ / ٣ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْتَكَلَّمُ الرَّجُلُ فِي الْأَذَانِ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ». قُلْتُ: فِي الْإِقَامَةِ؟ قَالَ: «لَا».

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أذان واحد، أي بغير إقامة».

٢. في النسخ التي قبلت -إلا «بخ»- والوسائل، ح ٦٨٧٦ والتهذيب والاستبصار: «لم يجز».

٣. في «بخ، جن»: «فإن». وفي «بس»: «فإذا».

٤. في «ظ» والوسائل، ح ٦٨٧٥: «تجزيك».

٥. في «ظ، ي»: «أن يؤذن».

٦. في «ظ، بس»: «ويقيم». وفي «ي»: «ويقيم».

٧. في الوافي والتهذيب: «لا تقصر» في الموضعين.

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٥٠، ح ١٦٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٩، ح ١١٠٥، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٦٠٣، ح ٦٦٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٨٧، ح ٦٨٧٥، من قوله: «إن كنت وحدك تبادر أمراً»؛ وفيه، ص ٣٨٨، ح ٦٨٧٦، إلى قوله: «إلا الفجر والمغرب».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٥٤، ح ١٨٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ح ١٨٤، إلى قوله: «قال: لا بأس»؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٠، ح ١١١٠، وفيهما بسند آخر عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٧، ص ٥٩٣، ح ٦٦٦١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩٤، ذيل ح ٦٨٩٦.

٤٩٤٢ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^١، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ وُضُوءٍ، وَلَا يَقِيمُ
إِلَّا وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ»^٢.

٤٩٤٣ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ^٣، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ
مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنْتَهِي إِلَى الْإِمَامِ حِينَ يُسَلِّمُ؟
قَالَ^٤: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ، فَلْيَدْخُلْ^٥ مَعَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ، فَإِنْ وَجَدَهُمْ قَدْ
تَفَرَّقُوا، أَغَادَ الْأَذَانَ»^٦.

١. هكذا في «ط، بح، جن» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٢. نقل الشيخ البهائي في الجبل المتين، ص ٦٥٩ و ٦٦٣ حديثاً يقرب من هذا الحديث، ثم قال: «أقول: قد دلَّ الحديث على عدم اشتراط الأذان بالطهارة وعلى اشراط الإقامة بها، والأوّل إجماعي، كما أنّ الاستحباب كون المؤذن متطهراً إجماعي أيضاً، فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «حَقَّ وَسْئَةٌ أَنْ لَا يُؤْذَنَ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ متطهّر». وأمّا الثاني فهو مرضي المرتضى ومختار العلامة في المستمى، والقول به غير بعيد، وأكثر الأصحاب حملوا الأحاديث الدالة عليه على تأكيد الاستحباب». وراجع: منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٩٩ و ٤٠٠.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٨٠، بسنده عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. مسائل علي بن جعفر، ص ١٥٠، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٩٢، ح ٦٦٦٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩١، ح ٦٨٦.

٤. في التهذيب: «خالد بن سعيد»، ولم نجد في هذه الطبقة من يسمّى بخالد بن سعيد، وقد تكرر رواية إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن سعيد في الأسناد، وتوسّط صالح بن سعيد في بعضها بينه وبين يونس [بن عبد الرحمن]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٧٧-٣٧٨.

٥. في الوافي والتهذيب: «فقال».

٦. في «جن»: «فدخل».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ١١٠٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٧، ص ٦٠٦، ح ٦٧٠٩؛

١٣/٤٩٤٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَارِ السَّابَاطِيِّ^١ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : سُئِلَ عَنِ الْأَذَانِ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ؟

قَالَ : لَا يَسْتَقِيمُ الْأَذَانُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ مُسْلِمٌ عَارِفٌ^٢، فَإِنْ عَلِمَ^٣ الْأَذَانُ، فَأُذِّنَ^٤ بِهِ، وَإِنْ^٥ لَمْ يَكُنْ عَارِفاً، لَمْ يُجْزِ أَذَانُهُ وَلَا إِقَامَتُهُ، وَلَا يَقْتَدَى^٦ بِهِ.

وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُؤْذَنُ^٧، وَ يَقِيمُ^٨ لِيُصَلِّيَ وَحْدَهُ، فَيَجِيءُ رَجُلٌ آخَرُ، فَيَقُولُ

١. الوسائل، ج ٥، ص ٤٢٩، ح ٧٠٠٣.

١. في «ظ» : «عمار بن موسى الساباطي».

٢. في مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٢٦٩ : «والأصح اشتراط الإيمان أيضاً - أي مضافاً إلى اشتراط الإسلام -؛ لبطان عبادة المخالف، ولرواية عمار؛ فَإِنَّ الظاهر أَنَّ المراد بالمعرفة الواقعة فيها الإيمان».

وفي الوافي : «المراد بالعارف، العارف بإمامة الأئمة، كما مرّ مراراً؛ فَإِنَّه بهذا المعنى في عرفهم عليهم السلام، لعمري أَنَّ من لم يعرف هذا الأمر لم يعرف شيئاً، كما في الحديث النبوي عليه السلام : من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة، ومن عرفه كفاه به معرفة إذا عرفه حتّى معرفته. وفي بعض النسخ : لا يعتدّ به، مكان : لا يقتدى به، وهو أوضح، وعلى نسخة لا يقتدى به؛ يعني إذا كان إماماً للصلاة».

٣. في «ظ» : «عرف».

٤. في الوسائل : «وأُذِّن».

٥. في «غ، يخ، بس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب : - «إِنْ».

٦. في «بث، بح» : «ولا يعتدّ».

٧. في «بث، بح» : «+ به».

٨. في مرآة العقول : «قوله عليه السلام : ولكن يؤذّن ويقيم، حملة المحقّق وبعض المتأخّرين على استحباب الإعادة وقالوا : يجوز الاكتفاء بما سبق».

لَهُ، نُصَلِّيْ جَمَاعَةً، فَهَلْ^٢ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَا بِذَلِكَ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ؟
قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُؤَذَّنُ وَيُقِيمُ».^٣

٣٠٥/٣ ١٤/٤٩٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الْأَذَانَ وَ الْإِقَامَةَ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَ لْيُقِيمْ^٥، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَرَأَ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ».^٦

١٥ / ٤٩٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَهَا فِي الْأَذَانِ، فَقَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ، أَعَادَ^٧ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي أَخَّرَهُ حَتَّى يَمْضِيَ عَلَى آخِرِهِ».^٨

١. في «ب»: «يُصَلِّي». وفي «بخ» و«التهذيب»: «تُصَلِّي».

٢. في «ى»: «بخ، بس، جن» و«الوافي و«التهذيب»: «هل».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ١١٠١، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي الوافي، ج ٧، ص ٥٩١، ح ٦٦٥٦؛ و ص ٦٠٥، ح ٦٧٠٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٣١، ح ٧٠٠٨، إلى قوله: «ولا يقتدى به».

٤. في الاستبصار: «قد ذكر». في الاستبصار: - «وليقم».

٦. الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٣، ح ١١٢٦، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٨، ح ١١٠٢، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٨٩٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٦١٩، ح ٦٧٣٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٣٤، ذيل ح ٧٠١٦.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «عاد».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١١١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٧، ص ٦٢٢، ح ٦٧٥١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٤١، ح ٧٠٣٥.

٤٩٤٧ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «يُؤَذَّنُ الرَّجُلُ وَهُوَ جَالِسٌ، وَلَا يَقِيمُ^١ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ، وَتُؤَذَّنُ^٢ وَأَنْتَ رَاكِبٌ، وَلَا يَقِيمُ^٣ إِلَّا وَأَنْتَ عَلَى الْأَرْضِ^٤».

٤٩٤٨ / ١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يُؤَذَّنُ الرَّجُلُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ التَّشَهُّدُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَلَا بَأْسَ^٥».

٤٩٤٩ / ١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

جَعِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ: أَعَلَيْهَا^٦ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ؟

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «ولا يُقِيمُ».

٢. في «بح»: «ويؤذّن».

٣. هكذا في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بس» وحاشية «بح» والوافي. وفي «غ»، «ي»، «بح» والمطبوع: «ولا يُقِيمُ».

٤. قرب الأسناد، ص ٣٦٠، ح ١٢٨٩، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «تؤذّن وأنت راكب أو جالس ولا تقم إلا على وجه الأرض وأنت قائم». وفي التهذيب، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٢، ح ١١١٩، بسندهما عن أحمد بن محمد، عن عبد صالح عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٩٣، ح ٦٦٦٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠٢، ذيل ح ٦٩٢٧.

٥. في مرآة العقول: «الحديث ... يدل على ما ذهب إليه المرتضى عليه السلام من وجوب استقبال القبلة بالشهادتين في الأذان، وحمله الأكثر على الاستحباب».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٩٦، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، من قوله: «إذا كان التشهد مع زيادة في أوله». الوافي، ج ٧، ص ٥٩٣، ح ٦٦٦٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٥٦، ح ٧٠٧٥.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي «بح» والمطبوع: «عليها» من دون همزة الاستفهام.

قَالَ: «لَا»^٢.

١٩ / ٤٩٥٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِقَامَةُ الْمَرْأَةِ أَنْ تَكْبُرَ، وَ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^١.

٢٠ / ٤٩٥١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْمَكْفُوفِ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا هَارُونَ^٢، الْإِقَامَةُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا أَقَمْتَ^٣ فَلَا

١. في مرآة العقول: «قال في المدارك: قد أجمع الأصحاب على مشروعية الأذان للنساء ولا يتأكد في حقهن، ويجوز أن تؤذن للنساء ويعتدون به. قال في المعبر: وعليه علمائنا، فلو أذنت للمحارم فكالأذان للنساء، وأما الأجانب فقد قطع الأكثر بأنهم لا يعتدون، وظاهر المبسوط الاعتداد به». وراجع: المبسوط، ج ١، ص ٩٧؛ المعبر، ج ١، ص ١٢٦؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٢٥٩.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٥٧، ح ٢٠٠، بسنده عن فضالة بن أيوب ومحمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٥١١، أبواب التسعة عشر، ضمن ح ٢، بسند آخر. وفيه، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن الباقر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٩٠٨، مراسلاً، مع زيادة في آخره: «فقه الرضا عليه السلام»، ص ٩٨، وفي كل المصادر إلا التهذيب مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٦١٣، ح ٦٧٢٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠٦، ذيل ح ٦٩٣٩.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٥٨، ح ٢٠٢، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ وفيه، ص ٥٧، ح ٢٠١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٩٠٩، مراسلاً، مع زيادة في آخره: «فقه الرضا عليه السلام»، ص ٩٧؛ وفي كل المصادر مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٦١٤، ح ٦٦٥٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠٦، ح ٦٩٤٠.

٢. في الوافي: «يا با هارون».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي ومرآة العقول والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «أقمت». وقال في مرآة العقول: «قوله: إذا أقمت، أي شرعت فيها، أو قلت: قد قامت الصلاة، والأول أنسب بالتحليل، والثاني أوفق بسائر الأخبار، وعلى التقديرين المشهور الكراهة».

تَتَكَلَّمُ، وَلَا تُؤْم بِيَدِكَ.^١

٤٩٥٢ / ٢١. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: لَا يَتِمُّ^٢ أَخْذُكُمْ الصَّلَاةَ وَهُوَ مَاشٍ، وَلَا زَاكِبٌ، وَلَا مُضْطَجِعٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا، وَلَيْتَمَكُنَّ فِي الْإِقَامَةِ كَمَا يَتِمَّكُنَّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ^٣.

٤٩٥٣ / ٢٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ لَا يَأْتُمُّ بِصَاحِبِهِ^٥،
وَقَدْ بَقِيَ عَلَى الْإِمَامِ آيَةٌ أَوْ آيَتَانِ، فَخَشِيَ أَنْ هُوَ أَذَنٌ وَأَقَامٌ أَنْ يَزْكَعَ، فَلْيَقُلْ^٦: قَدْ
قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ^٨، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ^٩، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلْيَدْخُلْ فِي
الصَّلَاةِ^{١٠}.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٥٤، ح ١٨٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠١، ح ١١١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٥٩٣، ح ٦٦٦٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩٦، ح ٦٩٠٤.

٢. في «ي، بح، بخ» والوافي والوسائل والتهديب: «لا يقيم».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهديب وفي المطبوع: «الصلاة».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٩٧، بإسناده عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٥٩٤، ح ٦٦٦٧، الوسائل، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ٦٩٣٣.

5. في الوافي: «بنا قال: وهو لا يأتي بمصاحبه؛ لأنه لو كان صاحبه مرضياً يأتيه به ويقرأ خلفه سقط عنه هذا؛ لعدم افتقاره إلى أذان وإقامة».

6. في «بخ»: «وأقام».

٧. في «جن»: «فيقل».

٩. في «بح»: + «الله أكبر». وفي «جن»: - «أكبر».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨١، ح ١١١٦، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ٧، ص ٥٩٢، ح ٦٦٣٨؛

الوسائل، ج ٥، ص ٤٤٣، ح ٧٠٤٠.

٤٩٥٤ / ٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلَبِيِّ^١، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَلِيٍّ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ فِي جَمَاعَةٍ، فَلَا، وَإِذَا كَانَ وَحْدَهُ، فَلَا بَأْسَ»^٣.

٤٩٥٥ / ٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «الْقُعُودُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا إِذَا

لَمْ يَكُنْ^٤ قَبْلَ الْإِقَامَةِ صَلَاةً يُصَلِّيْهَا»^٥.

٤٩٥٦ / ٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا،

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «يحيى بن عمران [بن علي] الحلبي».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عن عمران بن علي».

ويحيى الحلبي، هو يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي، وتقدمت في الكافي، ذيل ح ٧٥٩ رواية الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى بن عمران الحلبي عن عمران بن علي الحلبي. والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٧٦، بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن يحيى الحلبي، عن عمران بن علي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام.

٣. في حاشية «بخ»: «إن».

٤. في «غ، بث»: «وإن».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٥٣، ح ١٧٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. والوافي، ج ٧، ص ٦١٥، ح ٦٧٣٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩٠، ح ٦٨٨٢؛ وص ٤٤٨، ح ٧٠٥٣.

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «ظ» والمطبوع: «الصلاة».

٧. في الوافي: «لم تكن».

٨. في «بخ» والوسائل: «تصلّيها».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٢٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. والوافي، ج ٧، ص ٥٨٥، ح ٦٦٦٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩٧، ذيل ح ٦٩٠٨؛ وص ٤٤٨، ذيل ح ٧٠٥٤.

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام كَانَ يُؤَذِّنُ، وَيَقِيمُ غَيْرَهُ، وَقَالَ^١: كَانَ يَقِيمُ^٢، وَقَدْ أَذَّنَ غَيْرَهُ^٣.

٤٩٥٧ / ٢٦. جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ السَّرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْأَذَانُ تَرْتِيلٌ^٤، وَالْإِقَامَةُ حَذْرٌ^٥».

٤٩٥٨ / ٢٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ رَفَعَهُ، قَالَ: ٣٠٧/٣

قَالَ: «ثَلَاثَةُ يَوْمٍ الْقِيَامَةِ عَلَى كُثْبَانِ الْمِسْكِ^٦، أَحَدُهُمْ مُؤَذِّنٌ أَذَّنَ

١. في التهذيب: - «قال».

٢. في «ي»: - «غيره»، وقال: كان يقيم.

٣. في «جن»: - «قد».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨١، ح ١١١٧، معلقاً عن علي بن مهزيار. الفقيه، ج ١، ص ٢٩١، ح ٩٠٢، وتام الرواية فيه: «وكان علي عليه السلام يؤذّن ويقيم غيره، وكان يقيم وقد أذّن غيره». الوافي، ج ٧، ص ٦٠٠، ح ٦٦٩٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٣٨، ذيل ح ٧٠٢٥.

٥. قال ابن الأثير: «ترتيل القراءة: التأتّي فيها والتمهل وتبيين الحروف والحركات». وقال العلامة الفيض: «الترتيل: تبين الحروف وحفظ الوقوف، وفي بعض النسخ: ترسل، والترسل: التثبت والتأني وترك العجلة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٩٤ (رتل)؛ الوافي، ج ٧، ص ٥٧٦.

٦. «الخثر»: الإسراع، وهو من الحدور ضدّ الصعود. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٥٣ (حدر).

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٦٥، ح ٢٣٢، بسنده عن محمد بن سنان. وفيه، ص ٥٨، ح ٢٠٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «الأذان جزم بإفصاح الألف والهاء، والإقامة حدر». الوافي، ج ٧، ص ٥٧٦، ح ٦٦٢٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢٩، ح ٧٠٠٢.

٨. في التهذيب: «المسك الأذفر» بدل «كثبان المسك». و«الكثبان»: جمع كثيب، وهو الرمل المستطيل المتخذ ذؤب، أي المعوج. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٥٢ (كثب).

اِخْتِسَابًا^٢.

٢٨ / ٤٩٥٩. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُؤَدَّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَّ صَوْتِهِ^٣، وَ يَشْهَدُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ سَمِعَهُ»^٥.

٢٩ / ٤٩٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ يُؤَدِّنُ، قَالَ مِثْلَ مَا يَقُولُهُ^٦ فِي كُلِّ شَيْءٍ»^٧.

٣٠ / ٤٩٦١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَعِيلِ بْنِ

١. قال ابن الأثير: «... احتساباً، أي طلباً لوجه الله وثوابه، فالاحتساب من الحساب، كالاتعداد من العدد، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأنَّ له حيثنَّ أن يعتدَّ عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به». النهاية، ج ١، ص ٣٨٢ (حسب).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٣، ح ٢٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٥٦٥، ح ٦٦٠٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٧٤، ح ٦٨٢٨.

٣. في الوافي: «+ [الله]».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبع: «مدى صوته». وقال ابن الأثير: «فيه: إنَّ المؤدَّن يغفر له مدَّ صوته، المدَّ: القدر، يريد به قدر الذنوب، أي يغفر له ذلك إلى منتهى مدَّ صوته، وهو تمثيل لسعة المغفرة». النهاية، ج ٤، ص ٣٠٨ (مدد).

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٧٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٨٢، مرسلأ عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٦١، ح ٦٥٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٧٤، ح ٦٨٢٧.

٦. في «غ»، ي، بس، جن، والوافي: «يقول».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٥٦٤، ح ٦٥٩٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٥٣، ح ٧٠٦٦.

صَالِح، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضْرِيِّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ - مُصَدِّقًا^٢ مُخْتَبِئًا -: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام، أَكْتَفِيَ^٣ بِهَا عَمَّنْ أُنْبِئَ وَجَدَّ، وَأُعِينُ بِهَا^٤ مَنْ أَقَرَّ وَشَهِدَ^٥، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ^٦ عَدَدُ^٧ مَنْ أَنْكَرَ وَجَدَّ، وَمِثْلُ^٨ عَدَدِ^٩ مَنْ أَقَرَّ وَعَرَفَ^{١٠}»^{١١}.

٤٩٦٢ / ٣١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١. هكذا في «ظ، ي، بث، بح، بس، جن». وفي «بخ» والمطبوع: «النضري»، وهو سهو. راجع: رجال

النجاشي، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١؛ رجال البرقي، ص ١٥؛ رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٦٣.

٢. في «بح»: «صدقًا».

٣. هكذا في «ظ، غ، ي، بث، بح، بس» والوافي والفقيه والثواب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «واكتفي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والمحاسن والأمال. وفي المطبوع والوافي والفقيه وثواب الأعمال: «بهما».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والمحاسن والأمال. وفي المطبوع والوافي والفقيه وثواب الأعمال: «بهما».

٦. كذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي قوبلت: «+ وإلا».

٧. في المحاسن: «+ مثل». وفي ثواب الأعمال: «إلا غفر الله له» بدل «كان له من الأجر».

٨. في الفقيه والمحاسن والأمال: «- مثل».

٩. في «بخ»: «- عدد».

١٠. في الفقيه والأمال والثواب: «و شهد». وفي المحاسن: «واعترف».

١١. المحاسن، ج ١، ص ٤٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ٦٩، عن ابن محبوب. وفي الأمالي للصدوق، ص ٢١٥،

المجلس ٣٨، ح ٢؛ وثواب الأعمال، ص ٥٢، ح ١، بسندهما عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١،

ص ٢٨٨، ح ٨٩١، معلقًا عن الحارث بن المغيرة النضري، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج

٧، ص ٥٦٤، ح ٦٦٠١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٥٤، ذيل ح ٦٨٠٧.

دَارًا^١، وَاجْعَلْ لِي عِنْدَ قَبْرِ نَبِيِّكَ ﷺ قَرَارًا وَ مُسْتَقَرًّا^٢ ٤٩٦٤ / ٣٣.

عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ شَكَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا^٤ سَقَمَهُ، وَ أَنَّهُ لَا يُولَدُ لَهُ وَلَدٌ^٥، فَأَمَرَهُ أَنْ يَزِفَعَ صَوْتَهُ بِالْأَذَانِ فِي مَنْزِلِهِ، قَالَ: فَقَعَلْتُ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ عَنِّي سَقَمِي، وَ كَثُرَ وَلَدِي.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ: وَ كُنْتُ دَائِمًا الْعِلَّةَ، مَا أَتَفَكُّ^٦ مِنْهَا فِي نَفْسِي وَ جَمَاعَةٍ

١. والمطبع: «و عيشي قازاً». وفي رواية العقول، ج ١٥، ص ٩٥: «في بعض نسخ الدعاء والحديث: وعيشي قازاً، بعد قوله: وقلبي بازاً، وفسره شيخنا البهائي بثلاث تفسيرات: الأول: أَنَّ المراد بالعيش القاز أن يكون مستقراً دائماً غير منقطع. الثاني: أن يكون واصلًا إلى حال قراري في بلدي فلا أحتاج في تحصيله إلى السفر والانتقال من البلد إلى البلد. الثالث: أَنَّ المراد بالعيش في السرور والابتهاج، أي قاز العين مأخوذة من قرة العين».

٢. «الرزق الدار»: الذي يتجدد شيئاً فشيئاً ويزيد، من قولهم: دَرَّ اللبن إذا زاد وكثر جريانه من الضرع. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٧٩ (درر)؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٨.

٣. في التهذيب: «رسول الله».

٤. قال صاحب المدارك: «القرار والمستقر، قيل: إنهما مترادفان، وقيل: المستقر في الدنيا والقرار في الآخرة، كأنه يسأل أن يكون مقامه في الدنيا والآخرة في جوار ﷺ، واختص الدنيا بالمستقر؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾، والآخرة لقرار؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِئِنْ آخِرَةُ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾». وقال العلامة الفاضل: «ومستقراً، إما عطف تفسيري، وإما أَنَّ القرار إشارة إلى مجاورة القبر في الحياة، والمستقر إلى مجاورته بعد الدفن». راجع: مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٨.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٦٤، ح ٢٣٠، معلقاً عن الكليني - الوافي، ج ٧، ص ٥٦٢، ح ٦٥٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠١، ح ٦٩٢١، البحار، ج ٨٤، ص ١٨٢، ذيل ح ١٥.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن علي بن مهزيار، الحسين بن محمد، عن عبدالله بن عامر.

٧. في «غ» والوافي: - «ولد».

٨. في «ظ غ»: «لا أتفك» وفي «بث»: «لما أتفك».

خَدَمِي وَ عِيَالِي، فَلَمَّا سَمِعَتْ ذَلِكَ مِنْ هِشَامٍ، عَمِلَتْ بِهِ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ عَنِّي وَ عَنِ عِيَالِي الْعِلَّ^١.

٣٤ / ٤٩٦٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ مُؤَدَّنَا أَغَادَ فِي الشَّهَادَةِ^٢ وَ فِي حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ، أَوْ حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ الْمَرَّتَيْنِ وَ الثَّلَاثِ^٣ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ جَمَاعَةَ الْقَوْمِ لِيَجْمَعَهُمْ، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ»^٤.

٣٥ / ٤٩٦٦. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَذِّنْ فِي بَيْتِكَ، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، وَ يَسْتَحَبُّ مِنْ أَجْلِ الصَّبَّيَّانِ^٦»^٧.

١. الكافي، كتاب العقبة، باب الدعاء في طلب الولد، ح ١٠٤٤٦، بسند آخر عن علي بن مهزيار، مع زيادة.

التهديب، ج ٢، ص ٥٩، ح ٢٠٧، معلقاً عن علي بن مهزيار، إلى قوله: «وكثر ولدي». الفقيه، ج ١،

ص ٢٩٢، ح ٩٠٣، معلقاً عن هشام بن إبراهيم، مع زيادة، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٧، ص ٥٦٢، ح ٦٥٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤١٢، ذيل ح ٦٩٦٠.

٢. في الاستبصار: «الشهادتين». ٣. في «بح»: «أو الثلاث».

٤. في التهديب: «إماماً يريد» بدل «إنما يريد به».

٥. التهديب، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٠٩، ح ١١٤٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧،

ص ٥٨٢، ح ٦٦٣٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢٨، ح ٦٦٩٩.

٦. في «بث»، «بخ»، «بس»: «الشيطان». وفي الوافي: «يعني أنك إذا أذنت في بيتك يهرب منه الشيطان ويستأنس

به الصبيان ويصغون إليه ويتعلمون منك ولا يعبت بهم الشيطان». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: من أجل

الصبيان، أي لا يستوي عليهم الشيطان ولا يضرمهم، أو يتعلمون الأذان. والأول أظهر».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٥٦٣، ح ٦٥٩٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤١٣، ح ٦٩٦١.

١٩ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ

٤٩٦٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ الرَّاشِدِيِّ، عَنْ يُونُسَ عَنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: قَالَ^١: «الْفَضْلُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ أَنْ تَبْدَأَ بِرَجْلِكَ الَّتِي مَنَى إِذَا

٣٠٩/٣

دَخَلْتَ، وَبِالْيُسْرَى إِذَا خَرَجْتَ»^٢.

٤٩٦٨ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ، فَضَلَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا خَرَجْتَ، فَافْعَلْ ذَلِكَ»^٣.

٤٩٦٩ / ٣ . وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ أَبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْدَمُ إِلَيْكَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ يَدَيَّ حَاجَتِي^٤، وَأَتَوَجَّهُ بِهِ إِلَيْكَ، فَاجْعَلْنِي بِهِ وَجِيهاً عِنْدَكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُفَرِّقِينَ، اجْعَلْ^٥ صَلَاتِي بِهِ مَقْبُولَةً، وَذَنْبِي بِهِ مَغْفُورًا، وَدُعَائِي بِهِ^٦ مُسْتَجَابًا؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ.....»

١. في الوسائل: - «قال».

٢. الوافي، ج ٧، ص ٤٩٧، ح ٦٤٣١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤٦، ح ٦٤٥٨.

٣. الكافي، كتاب الحج، باب المنبر والروضة ومقام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ضمن ح ٨١٠٨؛ وكامل الزيارات، ص ١٦،

الباب ٣، ضمن ح ٢؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٧، ضمن ح ١٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧،

ص ٤٩٧، ح ٦٤٣٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤٦، ح ٦٤٥٧.

٤. في حاشية «بخ»: «حوادثي».

٥. في الوافي والبحار والفتاوى: «واجعل». وفي الكافي، ح ٣٣٤٨: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ».

٦. في «بخ» والكافي، ح ٣٣٤٨: «بهم».

الرَّجِيمُ^٢.

٤٩٧٠ / ٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي حَفْصٍ الْعَطَّارِ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْمَكْتُوبَةَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَلْيَقِفْ بِنَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ لْيَقُلْ: اللَّهُمَّ^٣ دَعَوْتَنِي، فَأَجِبْتُ دَعْوَتَكَ، وَصَلَّيْتُ مَكْتُوبَتَكَ^٤، وَانْتَشَرْتُ فِي أَرْضِكَ كَمَا أَمَرْتَنِي، فَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَمَلِ بِطَاعَتِكَ، وَاجْتِنَابِ سَخَطِكَ، وَ الْكَفَافِ^٥ مِنَ الرِّزْقِ بِرَحْمَتِكَ»^٦.

٢٠ - بَابُ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَالْحَدِّ فِي التَّكْبِيرِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ

٤٩٧١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «تَرْفَعُ يَدَيْكَ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ قُبَالَةَ وَجْهِكَ،

١. في الكافي، ح ٣٣٤٨: «يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ» بدل «إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ١١٤٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء قبل

الصلاة، ح ٣٣٤٨، بسنده عن بعض أصحابنا رفعه، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ١،

ص ٣٠٢، ح ٩١٦، مراسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٣٥، ح ٦٧٥٩؛

الوسائل، ج ٥، ص ٥٠٩، ذيل ح ٧١٩٠؛ البحار، ج ٨٤، ص ٣٧٠، ذيل ح ٢٢.

٣. في «غ»: - «اللَّهُمَّ».

٤. في «بخ»: - «مَكْتُوبَتِكَ».

٥. الكفّاف: هو الذي لا يفضل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة. النهاية، ج ٤، ص ١٩١ (كف).

٦. الوافي، ج ٧، ص ٥١٥، ح ٦٤٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤٦، ح ٦٤٥٩.

وَلَا تَرْفَعُهُمَا^١ كُلَّ ذَلِكَ^٢.

٤٩٧٢ / ٢. وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ فَكَبَّرْتَ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ، وَلَا تَجَاوِزْ بِكَفَيْكَ أُذُنَيْكَ، أَيْ حَيْثَ خَدَيْكَ^٤».

٤٩٧٣ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: ٣١٠ / ٣

أُذُنِي مَا يَجْزِي^٥ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي التَّوَجُّهِ^٦ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً، وَثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ أَحْسَنَ^٧، وَسَبْعَ أَفْضَلَ^٨.

٤٩٧٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١. في «ظ» وحاشية «بيح»: «كثيراً».

٢. في حاشية «بيح»: «كثيراً».

٣. الوافي، ج ٨، ص ٦٤٣، ح ٦٧٧٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣١، ح ٧٢٦٧.

٤. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٩٨: «قوله^٣: أي حيال خديك، لعل التفسير من زرارة، وبه يجمع بين الأخبار بأن تكون رؤوس الأصابع محاذية لشحمة الأذن وصدر الكف للنحر ووسط الكف للخذ، وإن أمكن الجمع بالتخيير، وعلى التقادير الأفضل عدم تجاوز الكفين عن الأذنين».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٦٥، ح ٢٣٣، بسند آخر هكذا: «فإذا افتتحت الصلاة فكبرت فلا تجاوز أذنك» مع زيادة في أوله وآخره. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٤، ذيل ح ٩١٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٤٣، ح ٦٧٧٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣١، ح ٧٢٦٨.

٦. في الخصال: «إلى الصلاة».

٧. في «بيح»: «حسن». وفي الخصال: «وخمس» بدل «أحسن».

٨. الخصال، ص ٣٤٧، باب السبعة، ح ١٩، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر^٣. الأمالي للصدوق، ص ٦٤١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وتماه فيه: «وتكبيره الافتتاح واحدة وسبع أفضل». الوافي، ج ٨، ص ٦٤٣، ح ٦٧٦٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ١١، ح ٧٢١٢.

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «إِذَا كُنْتَ إِمَاماً أُجْزَأَتْكَ^٢ تَكْبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ مَعَكَ ذَا الْحَاجَةِ وَالضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ»^٣.

٤٩٧٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «التَّكْبِيرُ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ الْخَمْسِ^٤ الصَّلَوَاتِ^٥
خَمْسٌ^٦ وَتَسْعُونَ تَكْبِيرَةً^٧، مِنْهَا تَكْبِيرَاتُ^٨ الْقَنُوتِ خَمْسَةٌ^٩»^{١٠}.
٤٩٧٦ / ٦. وَرَوَاهُ أَيْضاً^{١١}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

١. في «غ، بث»: «+ قال».

٢. في «ظ»: «تجزيك». وفي حاشية «بع»: «يجزيك».

٣. علل الشرائع، ص ٣٣٢، ح ١، بسنده عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٨، ص ٦٤٠، ح ٦٧٦٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ١١، ح ٧٢١٣.

٤. في «غ، ي»، والوسائل: «الصلاة».

٥. في «ي»: «- الخمس». وفي حاشية «ظ، جن»: «خمس». وفي التهذيب، ح ٣٢٣ والاستبصار، ح ١٢٦٤: «وفي الخمس».

٦. في الوافي والاستبصار، ح ١٢٦٤: «صلوات».

٧. في «جن» وحاشية «بع»: «خمس».

٨. في «بث»: «تكبيرات».

٩. في «غ، ي، بث، بع، يخ، يس»، الوافي والوسائل والتهذيب، ح ٣٢٣ والاستبصار، ح ١٢٦٤: «تكبير».

١٠. في حاشية «بع» والوافي والتهذيب، ح ٣٢٣ والاستبصار، ح ١٢٦٤: «خمس».

١١. التهذيب، ج ٢، ص ٨٧، ح ٣٢٣، معلقاً عن الكليني: الاستبصار، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٢٦٤، بسنده عن الكليني. الخصال، ص ٥٩٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٨٧، ح ٣٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٢٦٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٣، ح ٧٠٤٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٨، ح ٧٢٣٣.

١٢. في الوافي: «+ علي».

وَفَسَّرَهُنَّ فِي الظُّهْرِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ^١ تَكْبِيرَةً، وَفِي الْعَصْرِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ تَكْبِيرَةً، وَفِي الْمَغْرِبِ سِتَّ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً، وَفِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ^٢ إِحْدَى وَعَشْرِينَ تَكْبِيرَةً، وَفِي الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً^٣، وَخَمْسَ تَكْبِيرَاتِ الْقُنُوتِ^٤ فِي خَمْسِ صَلَوَاتٍ^٥.

٤٩٧٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ فَارْفَعْ كَفَّيْكَ، ثُمَّ ابْسُطْهُمَا^٧ بَسْطًا، ثُمَّ كَبِّرْ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ قُلِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ الْحَقُّ^٨، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ^٩، إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاعْفُزْ لِي ذَنْبِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»، ثُمَّ تَكَبِّرْ^{١٠} تَكْبِيرَتَيْنِ، ثُمَّ قُلِ: «لَبَّيْكَ».....»

١. في الوافي والتهديب والاستبصار: «وعشرون» وكذا فيما بعد.

٢. في «ب»: «الآخيرة».

٣. في الاستبصار: - «تكبيرة».

٤. في الاستبصار: «في القنوت».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٨٧، ح ٣٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٢٦٥، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٤، ح ٧٠٥٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٨، ح ٧٢٣٤.

٦. في التهذيب: - «بن هاشم».

٧. في «غ»، «بس»: «ابسطها».

٨. في «بح»: + «المبين».

٩. في «بخ»: - «سبحانك».

١٠. في «ظ»، «ب»، «جن»: «ثم كبر».

١١. «ليك» قال ابن الأثير: «هو من التلبية، وهي إجابة المنادي، أي إجابتي لك يا رب، وهو مأخوذ من: لبَّ بالمكان وألبَّ به، إذا أقام به، وألبَّ على كذا، إذا لم يفارقه، ولم يستعمل إلا على لفظ التثنية في معنى

وَسَعْدَنِيكَ^١، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ^٢، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ، لَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، سُبْحَانَكَ وَحَنَانِيكَ^٣، تَبَارَكْتَ^٤ وَتَعَالَيْتَ، سُبْحَانَكَ رَبَّ النَّبِيِّ، ثُمَّ تَكْبِيرًا تَكْبِيرَتَيْنِ، ثُمَّ تَقُولُ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ حَنِيفًا^٥ مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي^٦ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ^٧ أُمِرْتُ وَأَنَا

١. التكرير، أي إجابة بعد إجابة، وهو منصوب على المصدر بعامل مقدر. وقال الشيخ البهائي: «أي إقامة على طاعتك بعد إقامة»، وقيل غير ذلك. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٢٢ (لب)؛ الجبل المتين، ص ٧١٨.
٢. «سعديك» قال ابن الأثير: «أي ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة، وإسعاداً بعد إسعاد، ولهذا ثني، وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال». راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦٦ (سعد).

٣. في «يدك».

٤. في حاشية «بع»: «ولا منجاء».

٥. قال ابن الأثير: «الْحَنَانُ: الرحمة والعطف، والحنان: الرزق والبركة». وقال الشيخ البهائي: «الحنان، بفتح الحاء وتخفيف النون: الرحمة، و بتشديدها: ذو الرحمة. وحنانك، أي رحمة منك بعد رحمة. ولعل المراد من سبْحَانَكَ وحنانك: أنزهك تنزيهاً وأنا سائلك رحمة بعد رحمة، فالواو للحال كالواو في سبحان الله وبحمده». راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٥٢ (حنن)؛ الجبل المتين، ص ٧١٨.

٦. في «غ»: «+ رَيْنَا».

٧. في «ظ، ي، بث، جن»: «ثم كثير».

٨. قال ابن الأثير: «الحنيف: هو المائل إلى الإسلام، الثابت عليه. والحنيف عند العرب: من كان على دين إبراهيم عليه السلام. وأصل الحنف: الميل». وقال الشيخ البهائي: «الحنيف: المائل عن الباطل إلى الحق». راجع: النهاية، ج ١، ص ٤٥١ (حنف)؛ الجبل المتين، ص ٧١٨.

٩. قال ابن الأثير: «التَّشْكُّ والتَّشْكُّ أيضاً: الطاعة والعبادة. وكلُّ ما تُقَرَّبُ به إلى الله تعالى. والتَّشْكُّ: ما أمرت به الشريعة». وقال العلامة المجلسي: «التَّشْكُّ قد يفسر بمطلق العبادة فيكون من عطف العام على الخاص، وقد يفسر بأعمال الحج. ويحتمل الهدى؛ لأنَّ الكفار كانوا يذبحون باسم اللات والعزى».

١٠. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسك)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٠٠.

١١. في «ظ»: «بذلك» بدون الواو.

مِنَ الْمُسْلِمِينَ^١، ثُمَّ تَعَوَّذَ^٢ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثُمَّ أَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ^٣.

٨ / ٤٩٧٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

قَالَ لِي^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَوْمًا: «يَا حَمَّادُ، تَحْسِنُ أَنْ تُصَلِّيَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا سَيِّدِي، أَنَا أَخْفِظُ كِتَابَ حَرِيزٍ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ^٥: «لَا عَلَيْكَ^٦ يَا حَمَّادُ، فَمَنْ فَضَّلَ».

قَالَ: فَقُمْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَتَوَجِّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ، فَاسْتَفْتَحْتُ الصَّلَاةَ^٧، فَزَكَّعْتُ وَسَجَدْتُ، فَقَالَ: «يَا حَمَّادُ، لَا تَحْسِنُ أَنْ تُصَلِّيَ، مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ مِنْكُمْ^٨ يَأْتِي عَلَيْهِ سِتُونَ سَنَةً، أَوْ سَبْعُونَ سَنَةً، فَلَا يَقِيمُ^٩ صَلَاةً وَاحِدَةً بِحُدُودِهَا تَامَّةً».

قَالَ حَمَّادُ: فَأَصَابَنِي فِي نَفْسِي الذُّلُّ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَعَلَّمَنِي الصَّلَاةَ.

١. في التهذيب: - «إِنْ صَلَاتِي - إِلَى - مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

٢. في «غ»، بس، والتهذيب: + «بِاللَّهِ».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٦٧، ح ٢٤٤، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٠٤، ذيل ح ٩١٦؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ١٠٢، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٣٧، ح ٦٧٦٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٤، ح ٧٢٤٧.

٤. في «بث»: - «لِي».

٥. في «ظ»، يخ، بس، جس، والوافي: «قَالَ».

٦. قال الشيخ البهائي: «اسم لا النافية للجنس ... محذوف، وحذفه في مثل هذا التركيب شائع، والتقدير: لا بأس عليك». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: لا عليك، أي لا بأس عليك في العمل بكتابه، أو في القيام والصلاة، أو ليس عليك العمل بكتابه؛ إذ يجب عليك الاستعلام مِنِّي، كذا أفيد». راجع: الحبل المتين، ص ٦٩٠؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٠١.

٧. في «بخ»: - «الصَّلَاةَ».

٨. في الحبل المتين، ص ٦٩٠: «قد فَضَّلَ عليه السلام بين فعل التعجب ومعموله، والخلاف فيه مشهور بين النحاة ... ووقوع الفصل به في كلامه عليه السلام أقوى الحجج على جوازه».

٩. في «ظ»: «لَا يَقِيمُ».

فَقَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُنْتَصِباً^١، فَأَرْسَلَ يَدَيْهِ جَمِيعاً عَلَى
فَخِذَيْهِ، قَدْ ضَمَّ أَصَابِعَهُ، وَ قَرَّبَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ حَتَّى كَانَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ
مُنْفَرَجَاتٍ^٢، وَ اسْتَقْبَلَ^٣ بِأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ جَمِيعاً الْقِبْلَةَ، لَمْ يَحْرَفْهُمَا عَنِ الْقِبْلَةِ،
وَ قَالَ بِخُشُوعٍ^٤: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ثُمَّ قَرَأَ الْحَمْدَ بِتَرْتِيلٍ^٥، وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثُمَّ صَبَرَ

١. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٠٢: «قوله ﷺ: منتصباً، يدل على الانتصاب، وهو استواء فقرات الظهر و
إرسال اليدين وضم الأصابع حتى الإبهام». وفي اللغة: نصب هو، و تنصب فلان وانتصب، إذ قام رافعاً
رأسه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٦٠ (نصب).

٢. في «غ»، «ي»، «ث»: «مفترجات». وفي الفقيه والأمامي: «مفرجات».

٣. في «ي»: «فاستقبل».

٤. في «ظ»، «غ»، والوافي: «لم يحرفها».

٥. «بخشوع»، أي بتذلل وخوف وخضوع، وفي اللغة: الخشوع: الخضوع، وهو التظامن والتواضع. ويقال:
خشع بصره، أي غضه. قال الشيخ الطبرسي: «روي أن النبي ﷺ رأى رجلاً يعبت بلحيته في صلاته،
فقال: أما إنه لو خشع قلبه لخشعت جوارحه. وفي هذا دلالة على أن الخشوع في الصلاة يكون بالقلب
والجوارح. فأما بالقلب فهو أن يفرغ قلبه بجمع الهمة لها والإعراض عما سواها فلا يكون فيه غير العبادة
والمعبود. وأما بالجوارح فهو غض البصر والإقبال عليها وترك الالتفات والعبث... وروي أن رسول
الله ﷺ كان يرفع بصره إلى السماء في صلاته فلما نزلت الآية طأطأ رأسه ورمى ببصره إلى الأرض». راجع:
الصحاح، ج ٣، ص ١٢٠٤ (خشع) (وخضع)؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ١٧٦، ذيل الآية ٢ من سورة
المؤمنون (٢٣). وللمزيد راجع: الوافي، ج ٨، ص ٨٣٧؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٠٢.

٦. ترتيل القراءة في اللغة: التأتّي فيها والتحمّل وتبيين الحروف والحركات تشبيهاً بالتثنية المرتل، أي
الأسنان المنفرجة. وقال الشيخ البهائي في أربعينه، ص ١٦٣: «الترتيل: التأتّي وتبيين الحروف بحيث
يتمكن السامع من عدّها؛ مأخوذ من قولهم: ثغر رتل ومرتّل، إذا كان مفجعاً، وبه فسر في قوله تعالى
﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل (٧٣): ٤]، وعن أمير المؤمنين ﷺ: أنه حفظ الوقوف وبيان الحروف، أي
مراعاة الوقف التام والحسن والإتيان بالحروف على الصفات المعتمدة من الهمس والجهر والاستعلاء
والإطباق والغنة وأمثالها. والترتيل بكل من هذين التفسير مستحب. ومن حمل الأمر في الآية على
الوجوب فسر الترتيب بإخراج الحروف من مخارجها على وجه يميّز ولا يندمج بعضها في بعض». راجع:
الصحاح، ج ٤، ص ١٧٠٤؛ النهاية، ج ٢، ص ١٩٤ (رتل).

هَنِيئَةً^١ بِقَدْرِ مَا يَتَنَفَّسُ وَ هُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حِيَالَ وَجْهِهِ، وَ^٢ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وَ هُوَ قَائِمٌ.

ثُمَّ رَكَعَ، وَ مَلَأَ كَفَّيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ مُنْفَرِجًا^٣، وَ رَدَّ رُكْبَتَيْهِ إِلَى خَلْفِهِ حَتَّى^٤ اسْتَوَى ظَهْرُهُ حَتَّى^٥ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ قَطْرَةٌ مِنْ مَاءٍ أَوْ دُهْنٍ، لَمْ تَزَلْ^٦؛ لِاسْتِوَاءِ ظَهْرِهِ، وَ مَدَّ عُنُقَهُ، وَ غَمَصَ عَيْنَيْهِ^٧، ثُمَّ سَبَّحَ ثَلَاثًا بِتَرْتِيلٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَ بِحَمْدِهِ» ثُمَّ اسْتَوَى قَائِمًا، فَلَمَّا اسْتَمَكَّنَ مِنَ الْقِيَامِ، قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» ثُمَّ كَبَّرَ^٨ وَ هُوَ قَائِمٌ، وَ رَفَعَ يَدَيْهِ حِيَالَ وَجْهِهِ.

١. هكذا في «ظ، بث، بس» وحاشية «جن» والوافي والأمالى. وفي «غ، ي، بح، بخ، جن» وحاشية «ث» والفقير والتهديب: «هنيئة». وفي المطبوع: «هنيئة». «وهنيئة» أي قليلاً من الزمان، وهو تصغير هنة من الهنو بمعنى الوقت. ويقال: هنيئة أيضاً، وأما هنيئة فغير صواب. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٧٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦٣ (هنا)؛ وج ١، ص ١٢٦ (هنا).

٢. في الفقير والأمالى: - «رفع يديه حيال وجهه».

٣. في «ظ، غ، ي، بث» وحاشية «بح» والفقير: «مفرجات» تارة بالتضعيف وتارة بعدمه.

٤. في الوافي نقلاً عن بعض النسخ: «ثم».

٥. في «ي» - «حتى».

٦. في «بخ» - «لم يزل».

٧. تغيضه ﷺ عنيته ينافي ما يأتي في حديث زرارة المروي في الكافي، كتاب الصلاة، باب القيام والقعود في الصلاة، ح ٥٠٧٩ من قوله ﷺ: «وليكن نظرك فيما بين قدميك» وهو المشهور بين الأصحاب، عمل بالخبرين معاً الشيخ وجعل تغيض أفضل. وجمع بينهما بالتخير. وجمع بينهما الشهيد بأن الناظر إلى ما بين قدميه يقرب صورته من صورة المغمض. راجع: النهاية، ص ٧١؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٨١؛ الوافي، ج ٨، ص ٨٣٧؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ١٠٣-١٠٤.

٨. في الوافي: «ما تضمنته الحديث - من أنه ﷺ كبر للسجود وهو قائم - ينافي ما في بعض الأخبار كما يأتي من التكبير له حال الهوي إليه».

٩. في «ي، بح، بخ» - «يده».

٣١٢/٣ ثُمَّ سَجَدَ^١ وَبَسَطَ^٢ كَفَّيْهِ مَضْمُومَتَيْ الْأَصَابِعِ بَيْنَ يَدَيْ^٣ رُكْبَتَيْهِ^٤ حِيَالَ وَجْهِهِ^٥، فَقَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَمْ يَضَعْ شَيْئاً مِنْ جَسَدِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ، وَسَجَدَ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَعْظَمٍ: الْكَفَّيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَنَامِلَ^٦ إِنْهَامِي الرِّجْلَيْنِ، وَالْجَنْبَهُ، وَالْأَنْفَ، وَقَالَ: «سَبْعَةٌ^٧ مِنْهَا فَرَضَ يُسَجَدُ^٨ عَلَيْهَا، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: «وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً»^٩ وَهِيَ^{١٠}: الْجَنْبَهُ، وَالْكَفَّانِ، وَالرُّكْبَتَانِ، وَالْإِنْهَامَانِ^{١١}؛ وَوَضَعَ الْأَنْفَ عَلَى الْأَرْضِ سَنَةً. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، فَلَمَّا اسْتَوَى جَالِساً، قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ثُمَّ قَعَدَ عَلَى

١. في «بخ»: «وسجد».

٢. في الأمالي: «ووضع».

٣. في الأمالي: - «يدي».

٤. في الوافي: «قوله: وبسط كفيه بين يدي ركبتيه، لا يتنافي ما في خبر زرارة السابق - وهو ما يأتي في ح ٥٠٧٩ -: ولا تجعلهما بين يدي ركبتك؛ لأنَّ المراد بكون الشيء بين اليدين كونه بين جهتي اليمين والشمال على سمت اليدين مع القرب منهما، وهو أعمُّ من المواجهة الحقيقية والانحراف إلى أحد الجانبين، ويستعمل ذلك في كلِّ من المعنيين، فاستعمل في أحداً الحديثين في أحدهما وفي الآخر في الآخر».

٥. في الفقيه: «ووضع يديه إلى الأرض قبل ركبتيه» بدل «وبسط كفيه» - إلى - حبال وجهه».

٦. في الفقيه والأمالي: + «عيني».

٧. في مرآة العقول: «جمع الأنامل تجوزاً، أو رأى حماد، أو توهم أنه ﷺ وضع مجموع الإبهام وهي مشتملة على أناملتين فتكون أربعاً».

٨. في التهذيب: «سبع». وفي مرآة العقول: «قوله: وقال: سبعة، ظاهر أنَّ فعله ﷺ كان صورة الصلاة، ويحتمل أن يكون قوله هذا بعد الصلاة، أو أنه سمع في وقت آخر فأضاف إلى هذا الخبر».

٩. في «بخ»: «وتسجد».

١٠. الجن (٧٢): ١٨.

١١. في «بخ»: «وهو».

١٢. في «غ، بث، بخ»: «والإبهامان والركبتان».

فَجَذِيهِ الْأَيْسَرَ، وَ قَدْ^١ وَضَعَ ظَاهِرَ^٢ قَدَمِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ الْأَيْسَرِ، وَقَالَ^٣:
«أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^٤ رَبِّي وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» ثُمَّ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، وَ سَجَدَ السَّجْدَةَ^٥ الثَّانِيَةَ،
وَقَالَ^٦ كَمَا قَالَ فِي الْأُولَى^٧، وَلَمْ يَضَعْ شَيْئاً^٨ مِنْ بَدَنِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ^٩ فِي رُكُوعٍ
وَلَا سُجُودٍ، وَكَانَ^{١٠} مُجَنِّحاً^{١١}، وَلَمْ يَضَعْ ذِرَاعِيهِ عَلَى الْأَرْضِ.

فَصَلَّى^{١٢} رَكَعَتَيْنِ عَلَى هَذَا^{١٣} وَ يَدَاهُ مَضْمُومَتَا الْأَصَابِعِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي التَّشَهُّدِ،

١. في التهذيب والأمالى: «قد» بدون الواو.

٢. في التهذيب: - «ظاهر».

٣. في «ظ»: «فقال».

٤. في «ظ، يخ»: - «الله».

٥. في التهذيب: «سجدة».

٦. في «ظ»: «فقال».

٧. في «يخ»: «الأول».

٨. في الفقيه والأمالى: «لم يستغن بشيء» بدل «لم يضع شيئاً».

٩. في الأمالى: - «منه».

١٠. في «يس، جن»: «كان» بدون الواو.

١١. في مرآة العقول: «قوله: مجنحاً، أي رافعاً مرفقيه عن الأرض حال السجود جاعلاً يديه كالجنحين، فقله: ولم يضع، عطف تفسيري». وللمزيد راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٠٥ (جنح).

١٢. في «غ، يث» وحاشية «يخ»: «وصلّى».

١٣. قال الشيخ البهائي في أربعين، ص ١٦٧: «ظاهر قول الراوي: فصلّى ركعتين على هذا، يعطى أنّه قرأ سورة التوحيد في الركعة الثانية أيضاً، وهو يتألف ما هو المشهور بين أصحابنا من استحباب مغايرة السورة في الركعتين وكراهة تكرار الواحدة فيهما إذا أحسن غيرها، كما رواه علي بن جعفر، عن أخيه الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، ويؤيد ما مال إليه بعضهم من استثناء سورة الإخلاص من هذا الحكم. وهو جيد، ويعضده ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلى ركعتين وقرأ في كلّ منهما قل هو الله أحد. وكون ذلك ليان الجواز بعيد. ولعلّ استثناء سورة الإخلاص من بين السور واختصاصها بهذا

فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ التَّشْهِيدِ، سَلَّمَ، فَقَالَ: «يَا حَمَّادُ، هَكَذَا صَلِّ^١».

٢١ - بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

٤٩٧٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِذَا قُمْتُ^٢ لِلصَّلَاةِ أَقْرَأُ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي ٣١٣/٣ فَاتِيحَةِ الْقُرْآنِ؟^٤ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: فَإِذَا قَرَأْتُ^٦ فَاتِيحَةَ الْقُرْآنِ^٧ أَقْرَأُ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» مَعَ السُّورَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٨

«الحكم، لما فيها من مزيد الشرف والفضل».

ورواية علي بن جعفر في التهذيب، ج ٢، ص ٧١، ح ٢٦٣. والأخيرة فيه أيضاً، ص ٩٦، ح ٣٥٩.

١. في الوسائل: «ولم يزد على ذلك شيئاً».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٨١، ح ٣٠١، معلقاً عن الكليني. الأمالي للصدوق، ص ٤١٣، المجلس ٦٤، ح ١٣،

معلقاً عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٩١٥، معلقاً عن حماد

بن عيسى، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٣٥، ح ٧٢٠٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦١،

ح ٧٠٧٧ و ٧٠٧٨.

٣. في التهذيب: «أقمت».

٤. في الاستبصار: «فاتحة الكتاب».

٥. في «بث»: «وإذا».

٦. في حاشية «بس، جن»: «فرغت».

٧. في الوافي والاستبصار: «فاتحة الكتاب».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٦٩، ح ٢٥١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣١١، ح ١١٥٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨،

ص ٦٤٧، ح ٦٧٨٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٥٨، ح ٧٣٤٠.

٤٩٨٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَفَرٍ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ ابْتَدَأَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي صَلَاتِهِ وَخَذَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، فَلَمَّا صَارَ إِلَى غَيْرِ أُمِّ الْكِتَابِ مِنَ السُّورَةِ، تَرَكَهَا؛ فَقَالَ الْعَبَّاسِيُّ^١ لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ؟ فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «يُعِيدُهَا» مَرَّتَيْنِ^٢، عَلَى رَغَمِ أَنْفِهِ^٣؛ يَغْنِي الْعَبَّاسِيُّ^٤.

١. في «ظ» والوسائل، ح ٧٤١٦ والتهذيب: - «أبي». والمذكور في رجال البرقي، ص ٥٤، ورجال الطوسي، ص ٣٦٩، الرقم ٥٤٨٤، هو يحيى بن أبي عمران الهمداني.

٢. في «بس»: «بِسْمِ» بدون الباء.

٣. في «ظ»، غ، بخ، بس، جن، والوافي والاستبصار: «العباسي». وفي «ظ»، غ، وفي بعض النسخ: العباسي، وهو تصحيف، والظاهر: العباسي بالياء الموحدة والسين المهملة، وهو هشام بن إبراهيم العباسي وكان يعارض الرضا عليه السلام كثيراً وكذا الجواد عليه السلام.

٤. في الوافي: «يعيدها» يعني الصلاة أو البسمة، والأول أظهر. مرتين متعلق بقوله: فكتب، لا بقوله: يعيدها؛ إذ لا وجه لتكرار الإعادة. وفي «ظ» العقول: «قوله عليه السلام: يعيدها مرتين، يمكن أن يكون «يعيدها» متعلقاً بـ «كتب» فيكون من تنمة كلام الراوي، أو كلام الإمام عليه السلام. والأخير أظهر. وعلى التقادير الظاهر إرجاع الضمير إلى الصلاة، وعلى تقدير إرجاعه إلى البسمة يمكن أن يكون قوله: مرتين، كلام الإمام، أي في كل ركعة في الحمد والسورة أو في الركعتين في السورة، ويمكن إرجاعه إلى السورة أيضاً، وعلى التقادير يمكن الأمر بالإعادة؛ لأنه كان يعتقد رجحان تركه.

٥. «الرغم»، مثلث الراء: التراب والذلل والكثرة، ويقال: رغم أنفه، أي لصق بالرغام، وأرغم الله أنفه، أي ألصقه بالرغام وهو التراب. هذا هو الأصل، ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف والانتقاد على كثره. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٣٨؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٤٥ و ٢٤٦ (رغم).

٦. في «ظ»، غ، بخ، بس، جن، والوافي والاستبصار: «العباسي».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٦٩، ح ٢٥٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣١١، ح ١١٥٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٦٤٧، ح ٦٧٨٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٥٨، ح ٧٣٤١؛ و ص ٨٧، ح ٧٤١٦.

٤٩٨١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ يَغْفُوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُضَعَبٍ، عَنْ قُرَّاتِ بْنِ أَخْتَفٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَوَّلُ كُلِّ كِتَابٍ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ^٢ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَإِذَا قُرَأَتْ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ^٤ فَلَا تَبَالِي أَلَّا تَسْتَعِيدَ، وَإِذَا ^٥ قُرَأَتْ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» سَتَرْتُكَ فِيمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ^٦.

٤٩٨٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْقِرَاءَةُ ^٨ فِي الصَّلَاةِ فِيهَا شَيْءٌ مُوقَّتٌ؟
قَالَ: لَا، إِلَّا الْجُمُعَةُ تَقْرَأُ ^٩ فِيهَا الْجُمُعَةُ ^{١٠} وَالْمُنَافِقِينَ ^{١١}.

١. في «بح»: «في أول».

٢. في مرآة العقول: وقوله عليه السلام: «أَوَّلُ كُلِّ كِتَابٍ»، ينافيه بعض الروايات الدالة على أنه لم يعطها غير نبيينا عليه السلام وسليمان عليه السلام، ولعل المراد هنا ما يفيد مفاده.

٣. في حاشية «ظ»: «السموات».

٤. في «ي»: «- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

٥. في «بث»، «بح»، «بخ»، والوافي: «فإذا».

٦. الوافي، ج ٨، ص ٦٤٨، ح ٦٧٨٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٥٩، ح ٧٣٤٣؛ و ص ١٣٥، ح ٧٥٤٩؛ البحار، ج ٨٥، ص ٦، وتتمام الرواية في الأخيرين هكذا: «إذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تبالي أن لا تستعید».

٧. هكذا في «ظ»، «بث»، «بح»، «بخ»، «جن»، وفي «ي»، «بس» والمطبوع: «الخرزاز». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٧٥.

٨. في «جن» والتهذيب، ج ٣ والاستبصار: «تقرأ».

٩. في «بث»، «بح»، «بخ»، «جن»: «يقرأ».

١٠. في «غ»: «- تقرأ فيها الجمعة».

١١. التهذيب، ج ٢، ص ٩٥، صدرح ٣٥٤؛ وج ٣، ص ٦، ح ١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٥٨١، بسند آخر عن أبي أيوب. الكافي، كتاب الصلاة، باب القراءة يوم الجمعة وليلتها في الصلوات، ح ٥٤٧٥، بسند

٤٩٨٣ / ٥ . عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْبِرَةِ، عَنْ جَمِيلٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَقَرَأَ الْحَمْدَ، وَفَرَعَ مِنْ قِرَاءَتِهَا، فَقُلْ أَنْتَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا تَقُلْ: آمِينَ»^٤.

٤٩٨٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ وَ

ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «لَا يُكْتَبُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالِدُعَاءِ إِلَّا مَا أَسْمَعَ نَفْسَهُ»^٦.

٤٩٨٥ / ٧ . أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، ٣/ ٣١٤

عَنْ حَسَنِ الصَّنِقَلِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: «أُجْزِيْ غَنِيٌّ أَنْ أَقْرَأَ فِي الْفَرِيضَةِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَخَذَهَا

١. آخر، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٥٩، ح ٦٨١١؛ وص ١١٣٣، ح ٧٨٨٨؛

الوسائل، ج ٦، ص ١١٨، ذيل ح ٧٤٩٧.

١. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «ابن إبراهيم».

٢. في الاستبصار: «ابن دزاج»، لكنه غير مذكور في بعض نسخه المعتمدة.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٥، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٨، ح ١١٨٥، بسنده عن

الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣١٨، ح ١١٨٦، بسند آخر هكذا:

«سألت أبا عبد الله^٨: أقول إذا فرغت من فاتحة الكتاب: آمين؟ قال: لا». علل الشرائع، ص ٣٥٨، ضمن

ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر^٩، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٧٥، ح ٢٧٧؛

والاستبصار، ج ١، ص ٣١٨، ح ١١٨٧. الوافي، ج ٨، ص ٦٥٧، ح ٦٨٠٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٦٧،

ح ٧٣٦٢.

٤. في «غ»، بث، بخ، بس: «القرآن».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٩٧، ح ٣٦٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٠، ح ١١٩٤، بسنده عن

الكليني. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٤٤، صدر ح ١٣٤، هكذا: «عن زرارة، عن أحدهما^{١٠}» قال:

لا يكتب الملك إلا ما أسمع نفسه. الوافي، ج ٨، ص ٦٨٩، ح ٦٨٧٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٩٦، ح ٧٤٣٩.

إِذَا كُنْتُ مُسْتَعِجِلًا، أَوْ أَغْجَلَنِي شَيْءٌ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ».^٢

٤٩٨٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

صَلَّى بِنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ بِالْمَعْوَدَتَيْنِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ.^٣

٤٩٨٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْفَرِيضَةِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَخُذَهَا، وَ يَجُوزُ لِلصَّحِيحِ فِي قَضَاءِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ».^٦

٤٩٨٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

١. في مرآة العقول: «الترديد من الراوي، أو الاستعجال قبل الصلاة، والإعجال فيها».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٧٠، ح ٢٥٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣١٤، ح ١١٧٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ٣١٥، ح ١١٧٢، بسند آخر؛ قرب الإسناد، ص ٢١١، ح ٨٢٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٥٣، ح ٦٨٠٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٠، ذيل ح ٧٢٨٩.

٣. الكافي، كتاب الصلاة، باب قراءة القرآن، ح ٥٠٠٤، مع زيادة في آخره؛ التهذيب، ج ٢، ص ٩٦، ح ٣٥٧، وفيهما بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٦١، ح ٦٨١٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ١١٤، ح ٧٤٨٨.

٤. في التهذيب: «بن عبد الرحمن».

٥. في «ظ»: «وتجوز».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٧٠، ح ٢٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣١٥، ح ١١٧١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٢، ذيل ح ١٠٣٧، هكذا: «ويجزيه [المريض] فاتحة الكتاب». الوافي، ج ٨، ص ٦٥٤، ح ٦٨٠٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٠، ح ٧٢٩٠؛ و ص ١٣٠، ح ٧٥٣٠.

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يُجْمَعَ^١ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الْفَرِيضَةِ؛ فَأَمَّا^٢ النَّافِلَةُ، فَلَا بَأْسَ^٣».

٩٨٩ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بِإِسْنَادٍ لَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُكْرَهُ أَنْ يُقْرَأَ^٤ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» فِي نَفْسٍ^٥ وَاحِدَةٍ^٦».

٩٩٠ / ١٢. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ،

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

«قَالَ^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تَقْرَأُ^٩ فِي الْمَكْتُوبَةِ بِأَقَلِّ مِنْ سُورَةٍ، وَلَا بِأَكْثَرِ^{١٠}».

١. في «هـ»: «أن تجمع». ٢. في «ظ»: «وأنما».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٧٠، ح ٢٥٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣١٧، ح ١١٨٠، بسندهما عن محمد بن الحسين؛ التهذيب، ج ٢، ص ٧٢، ح ٢٦٧، بسنده عن صفوان. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٥، وتام الرواية فيه: «ولا تجمعوا بين السورتين في الفريضة». الوافي، ج ٨، ص ٦٧٩، ح ٦٨٥٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٥١، ذيل ح ٧٣١٧.

٤. في الوسائل، ح ٧٤٨٧: «أن تقرأ». ٥. في الكافي، ح ٣٥٣٥: «بنفس».

٦. الكافي، كتاب فضل القرآن، باب ترتيل القرآن بالصوت الحسن، ح ٣٥٣٥، بسند آخر. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٠، ح ٦٨٩٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٧٠، ح ٧٣٧٢؛ وص ١١٤، ح ٧٤٨٧.

٧. في الوسائل والاستبصار: «أحمد بن محمد بن يحيى». وفي التهذيب: «محمد بن يحيى». وفي بعض نسخ الاستبصار المعتبرة: «محمد بن أحمد بن يحيى».

والمتكرر في الأسناد رواية محمد بن أحمد بن أحمد [بن يحيى] عن محمد بن عبد الحميد، والراوي عن محمد بن أحمد - في أسناد الكتب الأربعة - هو إمام أحمد بن إدريس أو محمد بن يحيى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٤؛ وج ١٥، ص ٣٢٧-٣٢٨.

٨. في «هـ»: «- وقال». ٩. في الوافي: «لا يقرأ».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٦٩، ح ٢٥٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٤، ح ١١٦٧، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٦٧٩، ح ٦٨٥٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣، ح ٧٢٩٥.

١٣ / ٤٩٩١. أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ^١ الْخُمْسُونَ كُلُّهَا بِـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^٢.

١٤ / ٤٩٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْمَكْفُوفِ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا حَاضِرٌ^٣ -: كَمْ يَقْرَأُ فِي الرُّوَالِ؟

فَقَالَ: «ثَمَانِينَ آيَةً، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا أَبَا هَارُونَ، هَلْ رَأَيْتَ شَيْخًا أَعْجَبَ مِنْ هَذَا الَّذِي^٤ سَأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ فَأَخْبَرْتَهُ، وَلَمْ يَسْأَلْنِي عَنْ تَفْسِيرِهِ؟ هَذَا الَّذِي يَزْعُمُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّهُ عَاقِلُهُمْ؛ يَا أَبَا هَارُونَ^٥، إِنَّ^٦ الْحَمْدَ سَبْعُ آيَاتٍ، وَ «قُلْ هُوَ

١. في الوافي: «قد مضى أَنَّ صلاة الزوال تسمى بصلاة الأوابين، والمستفاد من هذا الحديث أَنَّ مجموع الخمسين فرائضها ونوافلها تسمى بهذا الاسم. ولعلَّ المراد بالأوابين الذين يصلُّون الخمسين؛ فَإِنَّ مَنْ يَصَلِّي الزوال يبعد أن لا يصلِّي البواقي. والمراد بالحديث إمَّا استحباب قراءة هذه السورة في كُلِّ ركعة من الخمسين، أو في كُلِّ صلاة منها ولو في إحدى الركعتين أو الركعات. ويحتمل أن يكون المراد أَنَّ الأوابين يقرؤون في جميع فرائضهم ونوافلهم الخمسين بِـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». ونحوه في مرآة العقول، ج ١٥، ص ١١٠. وفي متقى الجمال، ج ١، ص ٤٢٤: «... المراد بصلاة الأوابين نافلة الزوال». والأوابين: جمع أواب، وهو الكثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة. وقيل: هو المطيع، وقيل: هو المسبِّح راجع: النهاية، ج ١، ص ٧٩ (أوب).

٢. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ٤٥، عن محمد بن حفص بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٦٥، ح ٦٨٢٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٩، ح ٧٣١٠.

٣. في «بخ»: «الحاضر».

٤. في «ظ، بخ، والوافي»: «أقرأ». وفي «بس»: «تقرأ».

٥. في «بخ، بخ، والوافي»: «الذي».

٦. في الوافي: «يا بأهارون».

٧. في «بخ»: «- وإن».

اللَّهُ أَحَدُهُ^١ ثَلَاثُ آيَاتٍ^٢؛ فَهَذِهِ عَشْرُ^٣ آيَاتٍ، وَ الزَّوَالُ ثَمَانُ^٤ رَكَعَاتٍ؛ فَهَذِهِ ثَمَانُونَ^٥ ٣/٣١٥ آيَةً^٦.

١٥ / ٤٩٩٣ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ وَ ثَوْبُهُ عَلَى فِيهِ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا أَسْمَعَ^٧ أَذُنِيهِ الْهَمْهَمَةَ^٨».

١٦ / ٤٩٩٤ . أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ:

١. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ١١١: «وقوله عليه السلام: ثلاث آيات، يدل على أن عدد الآيات أيضاً عندهم عليهم السلام مخالف لما هو المشهور عند القراء؛ فإن الأكثر ذهبوا إلى أن سورة التوحيد خمس آيات سوى البسملة، ومنهم من عدّها أربعاً، ولم يعدد عليه السلام «لَمْ يَلِدْ» آية، فالأحوط عدم الاكتفاء بتفريق التوحيد خمساً في صلاة الآيات على المشهور، بل مطلقاً؛ لعدم معلومية رؤوس الآيات عندهم عليهم السلام، وإن احتمل جواز العمل بالمشهور عند القراءة في ذلك كأصل القراءة إلى أن يظهر الحق إن شاء الله».

٢. في «بخ»: «عشرة».

٣. في الوافي: «ثمانية».

٤. الوافي، ج ٨، ص ٦٦٦، ح ٦٨٢٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٦٤، ح ٧٣٥٥.

٥. قرأ العلامة المجلسي: «سمع»، فعليه لم تكن في نسخه: «أذنيه»؛ فإنه قال في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: إذا سمع، لعلّه إشارة إلى السماع التقديري؛ فإنه إذا سمع الهمهمة مع الحائل يسمع سليماً بدونها».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٩٧، ح ٣٦٤؛ و ص ٢٢٩، ح ٩٠٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢٠، ح ١١٩٥؛ و ص ٣٩٨،

ح ١٥١٩، وفي كلها بسند آخر عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨٢٣، معلقاً عن الحلبي

وعبدالله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٩٠٢؛ والاستبصار، ج ١،

ص ٣٩٨، ح ١٥١٨، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «ولا بأس بذلك» وفي كل

المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٩٠، ح ٦٨٧٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢٣، ذيل ح ٥٥٩٧؛ و

ج ٦، ص ٩٧، ذيل ح ٧٤٤٢.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُجْزِيكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَعَهُمْ مِثْلُ حَدِيثِ النَّفْسِ»^١.

١٧ / ٤٩٩٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٢، قَالَ: «تَلْبِيَةُ الْأَخْرَسِ وَتَشَهُدَةُ وَقِرَاءَتُهُ لِلْقُرْآنِ^٣ فِي الصَّلَاةِ تَخْرِيكَ لِسَانِهِ، وَإِشَارَتُهُ بِأَصْبَعِهِ»^٤.

١٨ / ٤٩٩٦ . وَغَنَّهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

١. التهذيب، ج ٢، ص ٩٧، ح ٣٦٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٩٧، بسندهما عن محمد بن أحمد بن يحيى،

يسحى، عن يعقوب بن يزيد. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣٦، ح ١٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٠،

ح ١٦٦٢، بسند آخر عن محمد بن إسحاق ومحمد بن أبي حمزة، عَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. الفقيه،

ج ١، ص ٣٩٩، ح ١١٨٦، مرسلًا، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٩٠،

ح ٦٨٧٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٢٨، ح ٧٥٢٥؛ وج ٨، ص ٣٦٤، ذيل ح ١٠٩١٤.

٢. في الوسائل، ح ١٦٥٦٦ والبحار والتهذيب: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام». وفي الكافي، ح ٧١٩٣: «عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنْ عَلِيًّا عليه السلام».

٣. في «ظ» وحاشية «بع» والوسائل والكافي، ح ٧١٩٣ والتهذيب: «القرآن». وفي البحار: «وقراءة القرآن».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب التلبية، ح ٧١٩٣. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٩٣، ح ٣٠٥، معلقًا عن الكليني.

الجعفریات، ص ٧٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٨، ص ٧٠٠، ح ٦٩٠١؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٣٦، ح ٧٥٥١؛ وج ١٢، ص ٣٨١، ح ١٦٥٦٦؛ البحار،

ج ٨٥، ص ٦٥، ذيل ح ٥٣.

٥. الضمير - خلافاً لما يبدو من ظاهره - راجع إلى أحمد بن إدريس المذكور في سند الحديث ٤٩٩٤؛ فقد

تكررت رواية أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد [بن يحيى]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ [بن علي بن

فضال]؛ أمّا رواية علي بن إبراهيم، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، المراد به محمد بن أحمد بن يحيى، فلم نجده في

موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣٩-٤٣٧؛ وج ١٥، ص ٣١٣-٣١٥.

هذا، وقد ورد الخبر - مع زيادة - في التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١١٩٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى -

وقد عُرِّ عنه بالضمير - عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، لَكِنَّ الْمَذْكُورَ فِي بَعْضِ نَسْخَةِ الْمَعْتَبَرَةِ: «أَحْمَدَ بْنِ

الْحَسَنِ».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ^١ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ، فَيَذْكُرُ وَهُوَ زَاكِعٌ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكُوعِ؟
قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا سَجَدَ، فَلْيَقْرَأْ»^٢.

١٩ / ٤٩٩٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ وِيسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَاوِيَةَ^٣، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ تَعْلَمُهُ أَنَّ أَفْضَلَ مَا يَقْرَأُ فِي الْفَرَائِضِ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَإِنْ صَدَرِي لَيَضِيقُ بِقِرَاءَتِهِمَا فِي الْفَجْرِ؟

فَقَالَ عليه السلام: «لَا يَضِيقُنَّ صَدْرَكَ بِهِمَا؛ فَإِنَّ الْفَضْلَ - وَ اللَّهِ - فِيهِمَا»^٤.
٢٠ / ٤٩٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١. في الوافي والتهذيب: - «أَنَّهُ قَالَ».

٢. في مرآة العقول: «لَعَلَّ الْأَوَّلَ عَلَى الْكِرَامَةِ، وَالثَّانِي عَلَى الْاسْتِحْبَابِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الْأَكْثَرُ».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٧، صدر ح ١١٩٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسين، عن عمرو بن سعيد، مع اختلاف يسير. وفي مسائل علي بن جعفر، ص ١٨٢؛ وقرب الإسناد، ص ١٩٨، ح ٧٦٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٩٢٣، ح ٧٤٠٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٩٣، ذيل ح ٧٤٣١.

٤. في «د»؛ «رأوية». وفي «ب»، «س»، «ج»، «ب»؛ «بادية». وفي حاشية «جن» والوسائل والتهذيب: «زادية». وفي حاشية «بث»: «دادية».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «تقرأ». وفي «بث»: «يقول».

٦. في «غ»، «ي»، «ب»، «س» والوافي والوسائل والتهذيب: «إِنَّا» بدون الباء.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ١١٦٣، معلقاً عن سهل بن زياد. وراجع: عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٨٢، ح ٥. الوافي، ج ٨، ص ٦٦١، ح ٦٨١٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٧٨، ح ٧٣٩٥.

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ:

صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَيَّامًا، فَكَانَ إِذَا كَانَتْ صَلَاةٌ لَا يُجَهَّرُ فِيهَا، جَهَرَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَكَانَ يُجَهَّرُ فِي السُّورَتَيْنِ جَمِيعًا.^١

٤٩٩٩ / ٢١. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

٣١٦ / ٣

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تُجَهَّرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا»^٢

قَالَ: «الْمُخَافَةُ مَا دُونَ سَمْعِكَ، وَ الْجَهْرُ أَنْ تَرْفَعَ صَوْتَكَ شَدِيدًا».^٣

٥٠٠٠ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ

بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَدْعُ أَنْ تَقْرَأَ بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا

الْكَافِرُونَ» فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ^٤: فِي الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَ رَكَعَتَيِ الزَّوَالِ، وَ رَكَعَتَيْنِ

١. التهذيب، ج ٢، ص ٦٨، ح ٢٤٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٠، ح ١١٥٤، بسنده عن الحسين بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان، وفيهما إلى قوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ٨، ص ٦٤٩، ح ٦٧٩٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٧٤، ح ٣٧٨٤.

٢. الإسراء (١٧): ١١٠.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ١١٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١٧٣، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير القمي، ج ٢، ص ٣٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣٠، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٦٨٩، ح ٦٨٧١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٩٦، ح ٧٤٤٠.

٤. في «بث، جن»: «معاده». والمذكور في كتب الرجال هو معاذ بن مسلم. راجع: رجال البرقي، ص ١٧؛ رجال الكشي، ص ٢٥٣، الرقم ٤٧٠؛ رجال الطوسي، ص ١٤٦، الرقم ١٦١٢؛ وص ٣٠٦، الرقم ٤٥١٧؛ رجال النجاشي، ص ٣٢٤، الرقم ٨٨٣.

٥. في «بث، جن»: «مواضع». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: سبع مواطن، قيل: إن إرادة الصلوات

بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ مِنْ^١ أَوَّلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَرَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ، وَالْفَجْرِ إِذَا أَصْبَحْتَ بِهَا^٢، وَرَكَعَتَيِ الطَّوْفِ^٣.

● وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَنَّهُ يُبْدَأُ فِي هَذَا كُلِّهِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ إِلَّا فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾»^٤.

٥٠٠١ / ٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْأَعْلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

«بِالْمَوَاطِنِ سَوْغَ حَذْفِ التَّاءِ مِنْ لَفْظِ السَّجْدِ».

١. فِي التَّهْذِيبِ وَالْخِصَالِ: «فِي».

٢. فِي «بِس» وَالتَّهْذِيبِ: «بِهِمَا». وَفِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «قَوْلُهُ ﷺ وَالفجر إذا أصبحت بها، قَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرِي: يَحْتَمِلُ بِحَسَبِ الْعِبَارَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ نَافِلَةُ الصُّبْحِ إِذَا أَصْبَحْتَ بِهَا، وَأَنْ يَكُونَ صَلَاةُ الصُّبْحِ إِذَا تَجَلَّلَ الصُّبْحُ السَّمَاءَ وَتَعَدَّى وَقْتُ الْفَضِيلَةِ. وَلَعَلَّ حَمْلَهُ عَلَى الْأَوَّلِ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ قِرَاءَتُهُ فِي نَافِلَةِ الصُّبْحِ. وَرَبِمَا يَقَالُ: إِنَّهُ تَقَدَّمَ قِرَاءَتُهُ فِيهَا، إِذَا صَلَّاهَا قَبْلَ الْفَجْرِ لَامْطَلَقًا. هَذَا إِذَا حَمَلْنَا قَوْلَهُ: قَبْلَ الْفَجْرِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: إِذَا صَلَّيْتَهُمَا قَبْلَ الْفَجْرِ وَالصُّبْحِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَصَلِّيَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، أَيْ نَافِلَةَ الصُّبْحِ حَالَةَ كَذَا، فَفِيهِمَا ذِكْرُ نَوْعِ خَفَاءٍ».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٣، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْخِصَالُ، ص ٣٤٧، بَابُ السَّبْعَةِ، ح ٢٠، بِسَنَدِهِ عَنْ أَنُوبِ بْنِ نُوحٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْكَافِي، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ رَكَعَتِي الطَّوْفِ وَوَقْتُهُمَا...، ح ٧٥٨٦، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَحَدِهِمَا ﷺ، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «يُصَلِّي الرَّجُلُ رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ، طَوَافَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ». الْفَقِيه، ج ١، ص ٤٩٥، ح ١٤٢٤، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَعْصُومِ ﷺ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاظِي، ج ٨، ص ٦٦٥، ح ٦٨٢١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٦، ص ٦٥، ح ٣٥٨.

٤. فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «قَوْلُهُ ﷺ: أَنَّهُ يُبْدَأُ، أَقُولُ: قَدْ وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ فِي الْأَخْبَارِ الْمَعْتَبِرَةِ تَقْدِيمُ التَّوْحِيدِ، وَلَعَلَّ الْوَجْهَ الْقَوْلُ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْجَمِيعِ».

٥. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٤ وَفِيهِ: «وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ يُبْدَأُ...» الْوَاظِي، ج ٨، ص ٦٦٥، ح ٦٨٢٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٦، ص ٦٥، ح ٧٣٥٩.

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَوْمَ الْقَوْمِ، فَيَنْقَلِبُ؟
قَالَ: «يَفْتَحُ عَلَيْهِ^١ مَنْ خَلْفَهُ»^٢.

٥٠٠٢ / ٢٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّه قَالَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي مَوْضِعٍ، ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَتَقَدَّمَ،
قَالَ: «يَكُفُّ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي مَشْيِهِ^٣ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُرِيدُ، ثُمَّ يَقْرَأُ»^٤.
٣١٧/٣ ٥٠٠٣ / ٢٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ
فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الرَّجُلُ يَقُومُ فِي الصَّلَاةِ، فَيُرِيدُ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً، فَيَقْرَأُ
«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ».

فَقَالَ: «يَرْجِعُ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ إِلَّا مِنْ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»»^٦.
٥٠٠٤ / ٢٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. يقال: فتح المأموم على إمامه، أي قرأ ما أزيح واستغلق على الإمام من الكلام؛ ليعرفه، أي لقنه. راجع:
النهاية، ج ٣، ص ٤٠٧؛ المصباح المنير، ص ٤٦١ (فتح).

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣٤، صدرح ١٢٣، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي،
ج ٨، ص ٦٩٧، ح ٦٧٩٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ١١١، ح ٧٤٧٧؛ وج ٨، ص ٣٠٥، ح ١٠٧٣٧.

٣. في الوافي: «وذلك لاشتراط القيام والثبات حال القراءة في الفريضة مهما أمكن»، وفي مرآة المعقول:
«الحديث ... يدل على لزوم الطمأنينة في حال القراءة، فما ذكره الأصحاب من عدم قطع القراءة لمن
عجز عن القيام، محل نظر».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ١١٦٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم - الوافي، ج ٨، ص ٦٩٧، ح ٦٧٩٢؛
الوسائل، ج ٥، ص ١٩٠، ح ٦٣٠٢؛ وج ٦، ص ٩٨، ح ٧٤٤٦.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «ومن».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٧٥٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٩٠، ح ١١٦٦، معلقاً عن الحسين بن
محمد - الوافي، ج ٨، ص ٦٧٣، ح ٦٨٤١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٩٩، ح ٧٤٤٧.

سَيِّفُ بْنُ عَمِيرَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ صَابِرِ مَوْلَى بَسَامٍ^١، قَالَ:
أَمَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقَرَأَ الْمُعَوَّذَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هُمَا مِنْ
الْقُرْآنِ»^٢.

٢٧/٥٠٠٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْمَعَ مَنْ خَلْفَهُ وَإِنْ كَثُرُوا؟
فَقَالَ: «لِيَقْرَأَ قِرَاءَةً وَسَطًا، يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا
تُخَافُتُ بِهَا﴾»^٣.

٢٨ / ٥٠٠٦. عَلِيُّ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي صَلَاتِهِ؟

١. في الوافي عن بعض النسخ: «هشام».

٢. في رواية العقول: «قوله ﷺ: هما من القرآن، رد على بعض العامة حيث ذهبوا إلى أنهما ليسا من القرآن».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٩٦، ح ٣٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم. الكافي، كتاب الصلاة، باب قراء القرآن، ح ٤٩٨٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفيهما إلى قوله: «فقرأ المعوذتين» الوافي، ج ٨، ص ٦٦٢، ح ٦٨١٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ١١٥، ح ٧٤٨٩.

٤. في «ب»: «ليقل». وفي «بج»: «لتقرأ».

٥. تفسير المياثني، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١٧٤، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله ﷺ. وفيه، ح ١٧٢، عن الفضل، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٨٩، ح ٦٨٧٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٩٧، ح ٧٤٤١.

٦. في التهذيب، ح ٥٧٦: «بن محمد». وهو سهو. وعلي الراوي عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن، هو علي بن إبراهيم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٦٣٨.

٧. في التهذيب، ح ٥٧٦: «بفاتحة».

قَالَ: «لَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَبْدَأَ بِهَا فِي جَهْرٍ، أَوْ إِخْفَاتٍ».^١
 قُلْتُ: أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ، إِذَا كَانَ خَائِفًا أَوْ مُسْتَعْجِلًا يَقْرَأُ بِسُورَةٍ، أَوْ فَاتِحَةٍ^٢
 الْكِتَابِ؟
 قَالَ: «فَاتِحَةُ» الْكِتَابِ.^٣

٢٢ - بَابُ عَزَائِمِ السُّجُودِ

٥٠٠٧ / ١. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
 النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَرَأْتَ شَيْئًا مِنَ الْعَزَائِمِ الَّتِي يُسَجَّدُ فِيهَا، فَلَا
 تُكَبِّرُ قَبْلَ سُجُودِكَ، وَلَكِنْ تُكَبِّرُ حِينَ تَرْفَعُ رَأْسَكَ؛ وَالْعَزَائِمُ أَرْبَعٌ: حَمُّ السَّجْدَةِ،
 وَتَنْزِيلُ، وَالتَّجْمُ، وَ«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ»^٤.

-
١. في الوافي: «أَنْ يَقْرَأَ».
 ٢. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: في جهرا أو إخفات، أي سواء كان في الركعات الجهرية والإخفائية، وربما يفهم منه التخيير بين الجهر والإخفات، ولا يخفى بعده».
 ٣. في التهذيب، ح ٥٧٦: «بفاتحة».
 ٤. في التهذيب، ح ٥٧٦: «بفاتحة».
 ٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٥٧٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٤٦، ح ٥٧٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١٣٣٩، إلى قوله: «يبدأ بها في جهرا أو إخفات». وفيه، ص ٣١٠، ح ١١٥٢، وفي الثلاثة الأخيرة بسند عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٨، ص ٦٥٣، ح ٦٨٠١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧، ذيل ح ٧٢٨٠.
 ٦. في «بخ»: «تسجد».
 ٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٧٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٩، ص ١٧٤٩، ح ٩٠٤٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٣٩، ح ٧٨٣٤.

٥٠٠٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ٣/ ٣١٨
الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ^١: إِذَا قُرِئَ شَيْءٌ مِنَ الْعَزَائِمِ الْأَرْبَعِ، فَسَمِعْتُهَا^٢، فَاسْجُدْ^٣ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى
غَيْرِ وَضوءٍ، وَإِنْ كُنْتَ جُنُبًا، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَا تُصَلِّي؛ وَسَائِرُ الْقُرْآنِ^٤ أَنْتَ فِيهِ
بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ سَجَدْتَ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَسْجُدْ^٥.

٥٠٠٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ سَمِعَ السَّجْدَةَ تُقْرَأُ؟
قَالَ: «لَا يَسْجُدُ^٦ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^٧ مُنْصِتًا^٨ لِقِرَاءَتِهِ، مُسْتَمِعًا لَهَا، أَوْ يُصَلِّي^٩
بِصَلَاتِهِ^{١٠}، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي فِي نَاحِيَةٍ، وَأَنْتَ.....»

١. في «بس» - «قال».

٢. في الوسائل: «وسمعتها».

٣. في «غ»: «فاسجدوا».

٤. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ١١٧: «وقوله عليه السلام: وإن كانت المرأة لا تصلّي، أي كانت حائضاً أو نساء...
وقوله عليه السلام: وسائر القرآن، أي السجدة المستحبة».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٧١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩،
ص ١٧٤٩، ح ٩٠٤٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٢٣٠٩؛ وج ٦، ص ٢٤٠، ح ٧٨٣٥.

٦. في «ي»، بث، يخ، بس: «يقرأ».

٧. في الوافي: «لا تسجد».

٨. في الوافي: «أن تكون».

٩. «منصتاً»، أي ساكناً سكوت مستمع. والإنصاف لازم ومتعدّ بمعنى السكوت والإسكات. راجع: النهاية،
ج ٥، ص ٦٢ (نصت).

١٠. في الوافي: «أو تصلّي».

١١. إنَّ الشهيد - بعد ما ضغف الرواية بأنَّ في طريقها محمد بن عيسى، عن يونس - قال: «مع أنَّها تتضمَّن

تُصَلِّي فِي نَاحِيَةِ أُخْرَى، فَلَا تَسْجُدْ لِمَا^٢ سَمِعْتَ^٣.

٥٠١٠ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ صَلَّيْتَ مَعَ قَوْمٍ، فَقَرَأُوا الْإِمَامَ «اقْرَأُوا بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» أَوْ شَيْئاً مِنَ الْغَرَائِمِ، وَفَرَّغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ، وَ لَمْ يَسْجُدْ، فَأَوْمِ إِيْمَاءً؛ وَ الْحَائِضُ تَسْجُدُ إِذَا سَمِعَتِ السَّجْدَةَ»^٥.

٥٠١١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقْرَأُ بِالسَّجْدَةِ فِي آخِرِ السُّورَةِ، قَالَ:

« وجوب السجود إذا صلى بصلاة التالي لها، وهو غير مستقيم عندنا؛ إذ لا تقرأ في الفريضة عزيمة على الأصح ولا يجوز القدوة في النافلة غالباً، ورد الشيخ البهاني بقوله: «وهو كما ترى؛ إذ الحمل على الصلاة خلف المخالف ممكن، والمصلّي خلفه وإن قرأ لنفسه إلا أن صلاته بصلاته في الظاهر، والقدوة في بعض النوافل كالاستسقاء والغدير والعديد مع اختلاف الشرائط سائغة». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: أو يصلي، ظاهره أنه يسجد إذا صلى بصلاته وإن لم يكن مستمعاً لها». راجع: ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٧٠؛ الجبل المتين، ص ٧٩٤؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ١١٧.

١. في «بح، بخ، بس» والتعذيب: - «تصلي».

٢. في الوافي نقلاً عن بعض النسخ: «إذا».

٣. التعذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٦٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٧٤٩، ح ٩٠٤٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٤٢، ح ٧٨٤٤.

٤. في «بخ»: «وفى من قراءته وسجد ولم تسجد».

٥. التعذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٦٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢٠، ح ١١٩٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الكافي، كتاب الحيض، باب الحائض والنساء تقرأ القرآن، ح ٤٢٢٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «والحائض تسجد» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٦٨٦، ح ٦٨٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤١، ذيل ح ٢٣١٠؛ وج ٦، ص ١٠٣، ح ٧٤٥٧.

وَيَسْجُدُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ^٢.

٥٠١٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا تَقْرَأُ فِي الْمَكْتُوبَةِ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَزَائِمِ؛ فَإِنَّ السُّجُودَ
زِيَادَةٌ فِي الْمَكْتُوبَةِ»^٦.

٣١٩/٣

٢٣ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ وَ التَّسْبِيحِ فِيهِمَا

٥٠١٣ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنِ
النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ؟
فَقَالَ: «الْإِمَامُ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَ مَنْ خَلْفَهُ يُسَبِّحُ، فَإِذَا كُنْتَ وَخْدَكَ فَاقْرَأْ
فِيهِمَا، وَ إِنْ شِئْتَ فَسَبِّحْ»^٧.

١. في التهذيب والاستبصار: «ويقرأ».

٢. في مرآة العقول: «والحديث ... حمل على النافلة وقراءة الفاتحة بعدها على الاستحباب».

٣. الاستبصار، ج ١، ص ٣١٩، ح ١١٨٩، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٦٧، معلقاً عن
علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٨، ص ٦٨٥، ح ٦٨٦٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٠٢، ح ٧٤٥٤.

٤. في «غ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «جن»، «والوافي»: «لا يقرأ».

٥. في «غ»، «بخ»، «بس»: «شيء».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٩٦، ح ٣٦١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٦٨٥، ح ٦٨٦٣؛ الوسائل،
ج ٦، ص ١٠٥، ذيل ح ٧٤٦٠.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٤، ح ١١٨٥، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ٨، ص ٧٧٦، ح ٧١٠٦؛
الوسائل، ج ٦، ص ١٠٨، ذيل ح ٧٤٦٨.

٥٠١٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا يُجْزَى مِنَ الْقَوْلِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ؟
 قَالَ: «أَنْ تَقُولَ^١: 'سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ،
 وَتُكَبِّرُ، وَتَرْكَعُ^٢»^٣.

٢٤ - بَابُ الرُّكُوعِ وَمَا يُقَالُ فِيهِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ فِيهِ وَإِذَا رَفَعَ الرَّأْسَ مِنْهُ

٥٠١٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَرْكَعَ، فَقُلْ - وَأَنْتَ مُنْتَصِبٌ^٤ -:

١. في «ي»، بث، «يح» والبحار: «أَنْ يَقُولَ».

٢. في البحار: «ويكبر ويركع».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٩٨، ح ٣٦٧، والاستبصار، ج ١، ص ٣٢١، ح ١١٩٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١١٥٩، معلقاً عن زرارة، مع اختلاف وزيادة. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١١٦٠. الوافي، ج ٨، ص ٧٧٥، ح ٧١٠٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٠٩، ح ٧٤٧١؛ البحار، ج ٨٥، ص ٨٩.
 ٤. في مرآة العقول: «رأسه».

٥. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٨٩، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حريز، لكن المذكور في بعض نسخه المعتمدة: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن حريز». وهو الصواب.

٦. في اللغة: نَصَبٌ هو، وتنصب فلان وانتصب، إذا قام رافعاً رأسه. وقال العلامة المجلسي: «وهو»

«اللَّهُ أَكْبَرُ»^١، ثُمَّ اذْكَعْ، وَقُلِ: «اللَّهُمَّ^٢ لَكَ رَكَعْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ أَمَنْتُ،
وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ»^٣، وَأَنْتَ رَبِّي، خَشَعَ^٤ لَكَ قَلْبِي وَهُ سَمْعِي وَبَصَرِي وَشَفْرِي
وَبَشْرِي^٥ وَلَحْمِي وَدَمِي وَمُخِّي وَعَصْبِي وَعِظَامِي^٦ وَمَا أَقْلَنْتُ قَدَمَائِي^٧ غَيْرَ
مُسْتَكْفٍ^٨، وَلَا مُسْتَكْبِرٍ، وَلَا مُسْتَخْسِرٍ^٩، سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ^{١٠} ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ فِي تَرْتِيلٍ^{١١}، وَتَصَفُّ فِي رُكُوعِكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ^{١٢}، تَجْعَلُ بَيْنَهُمَا قَدْرَ شِبْرِ، ٣٢٠/٣

«أي الانتصاب - استواء فقرات الظهر وإرسال اليدين وضَمُّ الأصابع حَتَّى الإبهام». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٦٠ (نصب)؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ١٠٢.

١. في التهذيب: «رَبَّ». ٢. في «ي» - «وعليك توكلت».

٣. في «غ» - «سجد». ٤. في «يس» والتهذيب: - «قلبي».

٥. في «بس» - «وبشري».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «بح» والمطبيع: «وعظامي وعصبي».

٧. «أقْلَنْتُ قَدَمَائِي»، أي حملته ورفعته، يقال: أَقْلَ الشَّيْءُ يُقْلَهُ واستقلَّ يستقلُّه، إذا رفعه وحمله، فهو من قبيل عطف العام على الخاص. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٠٤ (قل).

٨. الاستكفاف: الامتناع أَتَقَّةً واستكباراً. راجع: المصباح المنير، ص ٦٢٥ (نكف).

٩. في «بث»: «ولا متجبر». و«مستحسر»، أي مملأ متعباً، والاستحسار: استفعال من حَسَرَ، إذا أعيأ وتعب. قال العلامة المجلسي: «قال شيخنا البهائي: ... والمراد أنني لا أجد من الركوع تعباً ولا كلالاً ولا مشقة، بل أجد لذة وراحة». راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٤ (حسر)؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ١٢٢.

١٠. في الوافي: «معنى سبحان ربِّي العظيم وبحمده: أَنْزَهُ رَبِّي العظيم عمَّا لا يليق بعِزِّ شأنه تنزيهاً وأنا متلبس بحمده على ما وفَّقني له من تنزيهه وعبادته؛ كَأَنَّ المصلِّي لَمَّا أسند التنزيه إلى نفسه، خاف أن يكون في هذا الإسناد نوع تبجج بأنَّه مصدر لهذا الفعل العظيم، فتدارك ذلك بقوله: وأنا متلبس بحمده علي أن صيرني أهلاً لتسبيحه وقابلاً لعبادته. وسبحان: مصدر كغفران ومعناه التنزيه».

١١. في التهذيب: «في ترسل». ترتيل القراءة: التأتّي فيها والتمهّل و تبيين الحروف والحركات بحيث يتمكن السامع من عدّها. وللمزيد راجع ذيل الحديث ٤٩٧٨.

١٢. في الحبل المتين، ص ٦٨٧: «والمراد بالصَّف بين القدمين في الركوع، أن لا يكون أحدهما أقرب إلى

و تَمَكَّنْ رَاحَتَيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ، وَ تَضَعْ^١ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِكَ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، وَ بَلِّغْ^٢ بِأَطْرَافِ^٣ أَصَابِعِكَ عَيْنَ الرُّكْبَةِ، وَ فَرِّجْ أَصَابِعَكَ إِذَا وَضَعْتَهَا عَلَى رُكْبَتَيْكَ، وَ أَقِمْ صُلْبَكَ، وَ مَدَّ عُنُقَكَ، وَ لِيَكُنْ نَظْرُكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ، ثُمَّ قُلْ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - وَأَنْتَ مُنْتَصِبٌ قَائِمٌ - الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَهْلَ الْجَبَرُوتِ وَ الْكِبَرِيَاءِ، وَ الْعِظَمَةِ^٤ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ تَجَهَّرْ بِهَا^٥ صَوْتَكَ، ثُمَّ تَرَفَّعْ يَدَيْكَ بِالتَّكْبِيرِ، وَ تَخَرَّجْ^٦ سَاجِدًا^٧.

«القبلة من الآخر». وفي مرآة العقول: «... وربما يحمل على استواء البعد بين القدمين من رؤوس الأصابع إلى العقبين».

١. في «ظ»: «ويضع». وفي «غ»: «وتصنع».

٢. في «ى»: «بث، يخ، بس، جن» والوسائل: «وبلِّغ». وفي التهذيب: «وتلقم». وفي الحبل المتين، ص ٦٨٧: «وبلِّغ ... باللام المشددة والعين المهملة من البلع، أي اجعل أطراف أصابعك كأنها بالغة عين الركبة ... وربما يقرأ: وبلِّغ بالغين المعجمة، وهو تصحيف».

٣. في «بس»: «أطراف».

٤. في الحبل المتين، ص ٦٩١: «وسمع الله لمن حمده، بمعنى استجاب لكل من حمده، وعُدِّي باللام لتضمته معنى الإصغاء والاستجابة، والظاهر أنه دعاء لا مجزئ شاء». ونحوه في الوافي ومرآة العقول.

٥. في «بث»: «والحمد».

٦. في التهذيب: «+ الحمد». وفي الحبل المتين، ص ٧٧٢: «يجوز أن يجعل لفظة العظمة مرفوعاً وما بعده خبره، وأن يقرأ بالجر عطفاً على ما قبله، ويجعل ما بعده خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك الله رب العالمين».

٧. في «جن»: «بهما».

٨. يقال: تَخَرَّجَ يَخْرُجُ بالخَصْم والكسر، إذا سقط من علو. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١ (خرر).

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٨٩، معلقاً عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٨، ص ٧٠١، ح ٦٩٠٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٩٥، ح ٨٠٠٨.

٥٠١٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقُلْتُ^١: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ؟

قَالَ: «يَقُولُ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"، وَ يَخْفِضُ مِنْ صَوْتِهِ^٢».

٥٠١٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَرْكَعَ وَ تَسْجُدَ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ وَ كَبِّرْ^٣، ثُمَّ ارْكَعْ، وَ اسْجُدْ^٤».

٥٠١٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَنْ لَمْ يَقُمْ صَلَاتَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ^٥».

١. في «غ»، بث، «بح» والبحار: «قلت».

٢. في «غ»: «يخفض من الصوت». وفي «بث»: «تخفض من الصوت».

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٠، ذيل ح ١١٨٦، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ١٢٧٠، ح ٨٢٣٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٢، ح ٨٠٨٤؛ البحار، ج ٨٥، ص ١١٢.

٤. في التهذيب: «- وكبر».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١١٩٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٢، ح ٦٩٠٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٩٦، ح ٨٠٠٩.

٦. المحاسن، ج ١، ص ٨٠، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ٧، مرسلًا عن أبي بصير، عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٣، ح ٦٩٠٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٩، ح ٧١٣٦؛ وج ٦، ص ٣٢١، ح ٨٠٨١.

٥ / ٥٠١٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَزَكُّ زَكُوعًا أَخْفَضَ مِنْ زَكُوعِ كُلِّ مَنْ رَأَيْتُهُ يَزَكُّ، وَكَانَ إِذَا زَكَّ جَنَحَ بِيَدَيْهِ ^٢.

٦ / ٥٠٢٠. أَحْمَدُ بْنُ إِذْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ، فَأَقِمْ صُلْبَكَ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يَقِيمُ صُلْبَهُ» ^٤.

٧ / ٥٠٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ^٥، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ

٣٢١ / ٣

١. في «ظ»: «فكان». وفي العيون: «كان» بدون الواو.

٢. التجنيح باليدين: جعلهما مثل جناحي الطائر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٠٥ (جنيح).

٣. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧، ح ١٨، بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٣، ح ٦٩٠٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٣، ح ٨٠٨٨.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٧٨، ح ٢٩٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ص ٣٢٥، ضمن ح ١٣٣٢، بسنده عن أبي بصير، إلى قوله: «فأقم صلبك». فقه الرضا عليه السلام، ص ١٠٢، وتامم الرواية فيه: «وإذا رفعت رأسك من الركوع فانصب قائماً حتى ترجع مفاصلك كلها إلى المكان». الوافي، ج ٨، ص ٧٠٣، ح ٦٩٠٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٢١، ح ٨٠٨٢.

٥. أحمد بن محمد شيخ محمد بن يحيى، هو أحمد بن محمد [بن عيسى] وهو يروي عن سعيد بن جناح كتابه. كما يروي عنه في الأسناد مباشرة. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩١، الرقم ٥١٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٣٤-٤٣٥.

ثم إنه لم يثبت رواية أحمد بن محمد، عن السندي بن الربيع في موضع، بل روى عنه محمد بن أحمد [بن يحيى] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٨٤.

سَعِيدُ بْنُ جَنَاحٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي^١ مَنْزِلِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ مُبْتَدِئًا: «مَنْ أَنْتَ زَكُوْعَةُ^٢، لَمْ تَدْخُلْهُ^٣ وَخَشَّةٌ فِي الْقَبْرِ^٤».

٥٠٢٢ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ

حَمَّادٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يُجْزَى عَنِّي أَنْ أَقُولَ مَكَانَ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^٥، وَاللَّهُ أَكْبَرُ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٦.

١. فعليه الظاهر أن وقوع «أحمد بن محمد» في السند سهو، والمظنون أن الصواب هو «محمد بن أحمد». ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال، ص ٥٥، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن السدي بن الربيع.

١. في «بح»: «و».

٢. في مرآة العقول: «ولعل المراد بالإتيان بالأذكار والآداب المستحبة وإن احتمل الواجبات. ولا يتوهم تعيين الحمل على الواجبات، لأن تركه يصير سبباً لوحشة القبر؛ إذ يمكن أن يكون الإتيان بالمستحبات سبباً لرفع الوحشة التي يكون من قبائح الأعمال، مع أنه يمكن المناقشة في كون الوحشة بنفسها عقوبة».

٣. في «غ، ب، بس»: «لم يدخله».

٤. ثواب الأعمال، ص ٥٥، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن السدي بن الربيع، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٣، ح ٦٩٠٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠٦، ح ٨٠٣٨.

٥. في الكافي، ح ٥٠٥٣، والتهذيب: «والحمد لله».

٦. في الكافي، ح ٥٠٥٣: «كل ذا ذكر الله». وفي التهذيب: «كل هذا ذكر الله».

٧. الكافي، كتاب الصلاة، باب أدنى ما يجزئ من التسبيح في الركوع والسجود وأكثره، ح ٥٠٥٣، مع زيادة في أوله وآخره؛ التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٢١٧، وفيهما بسند آخر عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٣، ح ٦٩٠٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠٧، ذيل ح ٨٠٤٢.

٥٠٢٣ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام بِالْمَدِينَةِ وَأَنَا أَصْلِي، وَأُنْكُسُ بِرَأْسِي، وَأَتَمَدَّدُ^٢ فِي رُكُوعِي، فَأَرْسَلُ إِلَيَّ: «^٣لَا تَفْعَلْ».^٤

٢٥ - بَابُ السُّجُودِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ فِيهِ فِي الْفَرَائِضِ وَالتَّوَافِلِ وَمَا يُقَالُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ^٥

٥٠٢٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَجَدْتَ فَكَبِّرْ، وَقُلْ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَأَنْتَ رَبِّي، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»، ثُمَّ قُلْ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ»^٦ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا^٧ رَفَعْتَ رَأْسَكَ، فَقُلْ بَيْنَ

١. في «جن»: - «وأننا».

٢. في مرآة العقول: «لعل المراد بقوله: أتَمَدَّدُ التمدد إلى تحت، أي إدلاء رأسه ورقبته، أو المراد به استواء البدن من غير تجنُّح».

٣. في «بخ»: + «أن».

٤. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٣، ح ٦٩٠٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٥، ح ٨٠٩٤.

٥. في حاشية «بخ» ومرآة العقول: + «وسجدة الشكر أيضاً».

٦. في حاشية «غ»: «والحمد».

٧. في «ظ، بث، بخ» والوافي: - «وبحمده».

٨. في «غ»: «ثم».

السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَأَجْزِنِي^١، وَادْفَعْ عَنِّي^٢؛ إِنِّي لِمَا أُنْزِلَتْ
إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ، تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ^٣.

٢٥ / ٥٠٢. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ
أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَفْصِ الْأَعْمُورِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - إِذَا سَجَدَ، يَتَخَوَّى ٣٢٢/٣
كَمَا يَتَخَوَّى الْبَعِيرُ الضَّامِرُ^٤، يَغْنِي^٦ بَرُوكَهُ^٧».

١. في حاشية «غ، بث، بخ» ومرآة العقول والوسائل التهذيب: «واجبرني». وفي مرآة العقول، ج ١٥،
ص ١٢٧: «قوله عليه السلام: واجبرني، أي اجبر كسري، وفي بعض النسخ: وأجبرني، من الأجر، أو من الإجارة
بمعنى الأمان. والخبر عام وبما يختص بالمال، كما قال الله تعالى: «وَلَهُ لِحْظٌ الْخَيْرِ لِشَيْدِ» [العاديات
(١٠٠): ٨]». ٢. في التهذيب: «+ وعافني».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٧٩، ح ٢٩٥، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣١٢، ذيل ح ٩٢٩؛ وفتح
الرضا عليه السلام، ص ١٠٥، مع اختلاف الوافي، ج ٨، ص ٧١١، ح ٦٩٢٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٣٩، ح ٨١٢٤.
٤. في «بث، بخ»: «يتخوى كما يتخوى». وفي الوافي: «كذا في النسخ التي رأيناها من باب التفعّل، وضبطه
أهل اللغة من باب التفعّل، قال في النهاية: فيه أنه كان إذا سجد خوى، أي جافى عضديه عن جنبه حتى
يتخوى ما بين ذلك، ومنه حديث علي عليه السلام: إذا سجد الرجل فليخو، وإذا سجدت المرأة فلتحتفز. وفي
القاموس: خوى في سجوده تخوة: تجافى وفرّج ما بين عضديه وجنبه. وفي الفقيه: ويكون سجودك
كما يخوي البعير الضامر عند بروكه وتكون شبه المعلق لا يكون شيء من جسده على شيء منه». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٩٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨١ (خوى).

٥. «الضامر»: الهضم البطن اللطيف الجسم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٢ (ضمر).

٦. في حاشية «بث»: «عند».

٧. بَرُوكُ البعير: استناخه، وهو أن يلمص صدره بالأرض. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٩٦ (برك). وفي
مرآة العقول: «والظاهر أن التشبيه في عدم إلصاق البطن بالأرض وعدم لمصق الأعضاء بعضها ببعض
والتخوي بينهما. ويحتمل أن يكون التشبيه في أصل البروك أيضاً؛ فإن البعير يسبق بيديه قبل رجليه عند
بروكه».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٧٩، ح ٢٩٦، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ١، ص ٢٦٩، ذيل ح ٨٣١؛

٥٠٢٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام إِذَا سَجَدَ، يُحَرِّكُ ثَلَاثَ أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ تَخْرِيكاً خَفِيفاً كَأَنَّهُ يَعْدُ التَّسْبِيحَ^١، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ^٢.

٥٠٢٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ^٣ وَهُوَ سَاجِدٌ: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ حَبِيبِكَ مُحَمَّدٍ إِلَّا بَدَّلْتَ^٥ سَيِّقَاتِي حَسَنَاتٍ، وَحَاسَبْتَنِي^٦ حِسَاباً يَسِيراً».

ثُمَّ قَالَ فِي الثَّانِيَةِ: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ حَبِيبِكَ مُحَمَّدٍ إِلَّا كَفَيْتَنِي^٧ مُؤَنَةَ الدُّنْيَا وَكُلَّ هَوْلٍ دُونَ الْجَنَّةِ».

١. و ص ٣١٢، ذيل ح ٩٢٩؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ١١٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧١٢، ح ٦٩٣١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤١، ح ٨١٢٨.

٢. في الجبل المتين، ص ٧٨٥: «وقد يستفاد منه تثليث تسيحات السجود واستحباب عدّها بالأصابع، وهذا غير مشهور بين الأصحاب». وفي مرآة العقول: «والظاهر أنّ فائدة العدّ عدم النسيان وكان غتياً عن ذلك، إلّا أن يحمل على التعمّد أو تعليم الغير. ولعله لذلك عدل الأصحاب من ذكره».

٣. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧، ح ١٨، بسنده عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ٧١٣، ح ٦٩٣٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧٧، ح ٨٢٢٨.

٤. في «يع»: «+» وفي الركعة الأولى.

٥. في «ي»: «+» وفي الركعة الأولى.

٦. في الوافي: «إلّا بدلت، كأنه استثناء من مقدّر، نحو ولا أسألك، أو ولا أرضى عنك. ويسر المحاسبة أن يسامح فيها».

٧. في «ي»: «بس»: «وحاسبني».

٨. هكذا في «ظ»، بث، يخ، بس، والوافي والوسائل والبحار، ويحتمل من «غ»، «ي»، بث، يخ. وفي المطبوع: «مؤونة».

وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ حَبِيبِكَ مُحَمَّدٍ لَمَّا غَفَرْتَ لِي^١ الْكَثِيرَ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْقَلِيلِ، وَقَبِلْتَ مِنْ^٢ عَمَلِي الْيَسِيرَ».

ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ حَبِيبِكَ مُحَمَّدٍ^٣ لَمَّا أَذْخَلْتَنِي الْجَنَّةَ، وَجَعَلْتَنِي مِنْ سُكَّانِهَا، وَلَمَّا نَجَّيْتَنِي^٤ مِنْ سَفَعَاتِ النَّارِ^٥ بِرَحْمَتِكَ^٦، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ^٧ وَآلِهِ^٨».

٥٠٢٨ / ٥. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ^{١٠}، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَذْكُرُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ إِمَّا

١. في الوافي: «لَمَّا بِمَعْنَى الْإِلَّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَمَّا عَلَيْنَهَا حَافِظُ» [الطارق (٨٦): ٤]. وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لَمَّا غَفَرْتَ لِي، كلمة «لَمَّا» إيجابيّة، أي أسألك في كلّ الحالات، إلّا في حال حصول المقصود، وهي المغفرة. وفي [حواشي الجارية: يجوز تشديدها بمعنى إلّا، والاستثناء من المعنى، كأنه قال: لا أسألك شيئاً إلّا، ويجوز تخفيفها، واللام جواب القسم، وما زائدة. انتهى. والأصوب ما ذكرناه».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي والبحار: «مَنِي».
٣. في «ب»: «محمد حبيب».
٤. في «ي»: «أنجيتني». وفي «جن»: «جَنَّبْتَنِي».
٥. «سَفَعَاتِ النَّارِ»: آثارها وعلاماتها من تغَيَّرَ الألوان إلى السواد وغيرها؛ من السفع بمعنى السواد، أو منه بمعنى العلامة. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٣٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٧٤ (سفع).
٦. في «غ، ب»، وحاشية «بس»: «وَيَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».
٧. في «بح»: «عليه» بدل «على محمد».
٨. الوافي، ج ٨، ص ٧١١، ح ٦٩٣٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٠، ح ٨١٢٥؛ البحار، ج ٨٥، ص ١٣١، ح ٥.
٩. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٦، بسنده عن النضر بن سويد، عن عبدالله بن سنان، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام، ولم يذكر «عن عبدالله بن سليمان». ولعلَّ شابهة العنواوين - عبدالله بن سنان وعبدالله بن سليمان - أوجب سقوط «عن عبدالله بن سليمان» من السند.
١٠. في الوافي: - «عن عبدالله بن سليمان».

زَاكِعًا وَإِمَّا سَاجِدًا، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ الصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ كَهَيْئَةِ التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ، وَهِيَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ يَبْتَدِرُهَا^٢ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يُبَلِّغُهَا إِتَاءَهُ^٣».

٣٢٣/٣ ٦/٥٠٢٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَذْعُو وَأَنَا سَاجِدٌ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، فَادْعُ لِلدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ فَإِنَّهُ رَبُّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^٥.

٥٠٣/٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

جَعِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا دَعَا رَبَّهُ وَهُوَ^٦

سَاجِدٌ، فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ^٧ إِذَا سَجَدْتَ^٨؟»

قُلْتُ: عَلَّمَنِي جَعِلْتُ فِذَاكَ^٩، مَا أَقُولُ؟

١. في حاشية «بث» والوافي: «النبي».

٢. في «ي»، «يح»: «يبتدئها».

٣. في «مراجعة العقول»: «قوله ﷺ: يبتدئها، أي الصلاة. وإتاءه، أي النبي ﷺ».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ٣١٤، ح ١٢٧٩، بسند آخر،

مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٥، ح ٧٣١١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٦، ذيل ح ٨٠٩٧.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، جماعة.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،

ص ٨٨١، ح ٧٣٠٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧١، ح ٨٢١٠.

٧. في «غ»: «هو» بدون الواو.

٨. في حاشية «بث»: «+ وأنت ساجد».

٩. في «ي»، «يح»، «جن»: وحاشية «يح» والوافي: «يقول إذا سجد».

١٠. في «ظ»، «ي»: «جعلت فذاك علمني».

قَالَ: «قُلْ: يَا رَبَّ الْأَرْبَابِ، وَيَا مَلِكَ الْمُلُوكِ، وَيَا سَيِّدَ السَّادَاتِ^٢، وَيَا جَبَّارَ الْجَبَابِرَةِ، وَيَا إِلَهَ الْإِلَهِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَافْعَلْ بِي كَذَا وَكَذَا^٣، ثُمَّ قُلْ: «فَإِنِّي عَبْدُكَ^٤، نَاصِيَتِي فِي قَبْضَتِكَ^٥، ثُمَّ اذْعُ بِمَا شِئْتَ، وَاسْأَلْهُ^٦؛ فَإِنَّهُ جَوَادٌ، وَلَا يَتَعَاطَمُهُ^٨ شَيْءٌ»^٩.

٨/٥٠٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

صَلَّى بِنَا أَبُو بَصِيرٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ - وَهُوَ سَاجِدٌ، وَقَدْ كَانَتْ ضَلَّتْ^{١٠} نَافَةٌ لِحِمَائِلِهِمْ -: «اللَّهُمَّ رُدَّ عَلَيَّ فُلَانٍ نَاقَتَهُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ^{١١}: «وَفَعَلَ^{١٢}؟» قُلْتُ^{١٣}:

١. في «غ»: «مالك».

٢. في «بس»: «يا سيّد» بدون الواو.

٣. في «بخ، بس»: «السادة».

٤. في «بث، بح، وحاشية بس، جن»: «أنا».

٥. في حاشية «بخ»: «عبيدك».

٦. في الوسائل: «بيدك» بدل «في قبضتك».

٧. في الوافي والوسائل: «وسله».

٨. في «ظ» والوافي: «لا يتعاطمه» بدون الواو.

٩. الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل الصلاة، ح ٤٧٨٨، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، إلى قوله: «وهو ساجد» مع

اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٩، ص ١٦٨٣، ح ٨٩٤٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٠، ح ٨١٢٦؛

البحار، ج ٨٦، ص ٢٣٣، ح ٥٨.

١٠. في الوسائل والتهذيب: «ضاعت».

١١. في «غ، بخ» والوافي والوسائل: «فقال».

١٢. في «بخ»: «ففعل».

١٣. في الوافي والوسائل: «فقلت».

نَعَمْ، قَالَ: «وَفَعَلَ^٩» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ^٢: فَسَكَتَ، قُلْتُ: فَأُعِيدُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا»^٣.

٥٠٣٢ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ إِذْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي كُنْتُ أُمَهِّدُ لِأَبِي فِرَاشَهُ، فَأَنْتَظِرُهُ حَتَّى يَأْتِيَنِي، فَإِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ وَنَامَ، قُمْتُ إِلَى فِرَاشِي، وَإِنَّهُ أَبْطَأُ عَلَيَّ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فِي طَلَبِهِ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا هَذَا النَّاسُ^٤، فَإِذَا هُوَ فِي الْمَسْجِدِ سَاجِدٌ، وَلَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرُهُ، فَسَمِعْتُ حَنِينَهُ^٥ وَهُوَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي حَقًّا حَقًّا^٦، سَجَدْتُ لَكَ يَا رَبِّ تَعَبُّدًا وَرِقًّا؛ اللَّهُمَّ إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ، فَضَاعِفْهُ لِي^٧؛ اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ، وَتُبْ عَلَيَّ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ»^٨.

١. في «ي»: «وفعلت». وفي الوافي: «أو فعل». وفي امرأة العقول: «يحتمل أن يكون سؤاله وتعجبه عليه السلام لترك التقيّة أو لمرجوحية الفعل، وعلى أي حال لا يمكن الاستدلال على عدم الجواز».

٢. في «يخ»: «- وفعل؟ قلت: نعم، قال».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٢٠٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٨١، ح ٧٣٠٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧٠، ح ٨٢٠٩.

٤. في «ظ، بث، ي»: «- فأنتظره».

٥. «أبطأ»، أي تأخر مجيئه. راجع: المصباح المنير، ص ٥٢ (بطأ).

٦. «بعد ما هذا الناس»، أي بعد ما سكن الناس عن المشي والاختلاف في الطرق؛ من الهذأة والهذوء، بمعنى السكون عن الحركات. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٤٩ (هدأ).

٧. في امرأة العقول: «في بعض النسخ بالخاء المعجمة، قال في النهاية: فيه أنه كان يسمع حنينه في الصلاة، الخنن: ضرب من البكاء دون الانتحاب، وأصل الخنن خروج الصوت من الأنف كالحنن من الأنف». وراجع: النهاية، ج ٢، ص ٨٥ (خنن).

٨. في «ي»: «- وهو». ٩. في «غ»: «- حقاً».

١٠. في «يخ، جن»: «- لي».

١١. الوافي، ج ٩، ص ١٦٨٣، ح ٨٩٤٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٠، ح ٨١٢٧، من قوله: «سبحانك اللهم»

١٠ / ٥٠٣٣. أَحْمَدُ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الرُّوَاسِيِّ^٢، قَالَ:
 سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٣ عليه السلام وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الرَّاحَةَ عِنْدَ
 الْمَوْتِ، وَ الْعَفْوَ عِنْدَ الْحِسَابِ^٤، يُرَدِّدُهَا^٥.
 ١١ / ٥٠٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ^٦ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ٣ / ٣٢٤
 مُحَمَّدٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:
 شَكَّوْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ تَفَرَّقَ أَمْوَالِنَا وَ مَا دَخَلَ عَلَيْنَا.
 فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِالدُّعَاءِ وَأَنْتَ سَاجِدٌ؛ فَإِنْ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ
 سَاجِدٌ».

قَالَ: قُلْتُ: فَأَدْعُو فِي الْفَرِيضَةِ، وَ أَسْمِي حَاجَتِي؟

١. أنت ربي؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠١، ح ٤٥.
 ٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، أحمد بن إدريس.
 ٣. في «ي»، بث، يع، بس، جن؛ «أبي الحريز الرواسي».
 ٤. في «ظ»:- «موسى».
 ٥. في مرآة العقول: «لم يظهر منه أنه عليه السلام كان يقول ذلك في الصلاة ولا في السجود، ولعله كان في الرواية أنه عليه السلام كان يقول ذلك في السجود، تركه الكليني اعتماداً على دلالة العنوان عليه».
 ٦. في الوافي:- «يرددها».
 ٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٢٠٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٣١، ضمن الحديث، مرسلاً. الوافي، ج ٩، ص ١٦٧٠، ح ٨٩٣٥؛ البحار، ج ٨٦، ص ٢١٦، ذيل ح ٣١.
 ٨. هكذا في «ظ»، غ، بس، وحاشية «جن» والوسائل. وفي «ي»، بث، يع، بخ، جن، والمطبوع: «+ عن».
 وعبد الله بن محمد الحجال روى كتاب ثعلبة بن ميمون، وتكررت رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن [عبد الله بن محمد] الحجال عن ثعلبة [بن ميمون] في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١١٧، الرقم ٣٠٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٩٨-٤٩٧؛ وج ٢٣، ص ٣٢٩-٣٢٨.

فَقَالَ: نَعَمْ، قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا عَلَى قَوْمٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، وَفَعَلَهُ عَلَيٌّ بِغَدَّةٍ^١.

١٢/٥٠٣٥. جَمَاعَةٌ^٢ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حُمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ عَائِشَةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ يَتَنَفَّلُ^٣، فَاسْتَيْقِظَتْ عَائِشَةُ، فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا، فَلَمْ تَجِدْهُ، فَظَنَّتْ أَنَّهُ قَدْ قَامَ إِلَى جَارِيَّتِهَا، فَقَامَتْ تَطُوفُ عَلَيْهِ^٤، فَوُطِئَتْ^٥ عَنْقَهُ ﷺ وَهُوَ سَاجِدٌ بَاكِ يَقُولُ: «سَجَدَ لَكَ سَوَادِي^٦ وَخِيَالِي، وَآمَنَ بِكَ فَوَادِي، أَبُوءُ^٧ إِلَيْكَ بِالنَّعَمِ، وَأُعْتَرِفُ لَكَ بِالدُّنْبِ الْعَظِيمِ، عَمِلْتُ سُوءًا، وَظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاعْفُزْ لِي؛ إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الدُّنْبَ الْعَظِيمَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عَفْوَيْتِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ نِقَمَتِكَ^٨، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَتْلُعُ مَذْحَكَ^٩ وَالثَّنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَتْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ^{١٠}؛ فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: يَا عَائِشَةُ، لَقَدْ أَوْجَعْتَ عُنُقِي،

١. الوافي، ج ٨، ص ٨٨١، ح ٧٣٠٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧١، ح ٨٢١١.

٢. في «ظ»، بح، بس: «عَدَّة».

٣. «يتنفل»، أي يفعل النافلة. راجع: المصباح المنير، ص ٦١٩ (نقل).

٤. في «ظ»: «- وقد».

٥. في «ي»، بح: «تطوف عليها». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: تطوف عليه، أي له، وعدي «على» لأنَّ القائم مشرف على الساجد».

٦. في «بث»، بح، بس، والبحار: «+ على».

٧. «السواد»: الشخص؛ لأنَّه يُرى من بعيد أسود. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٤١٨ (سود).

٨. «أبوء»، أي ألتزم وأرجع. وأصل التواء اللزوم. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥٩ (بوأ).

٩. النِّقْمَةُ والنِّقْمَةُ: العذاب والعقوبة والمكافأة بها. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٩٠ (نقم).

١٠. في الوافي: «مدححك».

أَيَّ شَيْءٍ خَشِيتُ؟^١ أَنْ أَقُومَ إِلَى جَارِيَتِكَ؟^٢

١٣/٥٠٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ قَالَ فِي رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ وَ قِيَامِهِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ»^٣، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِمِثْلِ^٤ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ الْقِيَامِ»^٥.

١٤/٥٠٣٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام وَ قَدْ سَجَدَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَبَسَّطَ ذِرَاعَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَ الصَّقَّ جُوجُوهً^٦ بِالْأَرْضِ فِي دُعَائِهِ^٧.

١٥/٥٠٣٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَاقَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ الثَّالِثَ عليه السلام سَجَدَ سَجْدَةَ الشُّكْرِ، فَافْتَرَشَ ذِرَاعَيْهِ، فَالصَّقَّ^٨

١. في «ظ» بس: «ظننت».

٢. الوافي، ج ٩، ص ١٦٨٤، ح ٨٩٤٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٤٥، ح ١٤.

٣. في الوسائل: «وآله».

٤. في الوافي: «مثل».

٥. ثواب الأعمال، ص ٥٦، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبيه عيسى بن عبدالله، عن محمد بن أبي حمزة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٦، ح ٧٣١٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٦، ح ٨٠٩٩.

٦. «الجُوجُوهُ»: الصدر. وقيل: عظامه، والجمع: الجأجي. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٣٢ (جوجؤ).

٧. في مرآة العقول: «هذه كيفية سجدة الشكر على خلاف سائر السجدة».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٨٥، ح ٣١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٨١٩، ح ٧١٩١؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٣، ح ٨٥٨١.

٩. في الوسائل والتهذيب: «وعن أبيه».

١٠. في «ظ» ي، ب، ي، «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «والصق».

٣٢٥/٣ جُوجُوة^١ وَ بَطْنَةُ^٢ بِالْأَرْضِ، فَسَأَلْتَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «كَذَا نُحِبُّ^٣».

٥٠٣٩ / ١٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ عليه السلام إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ رَكْعَةِ الْوُتْرِ^٤، قَالَ: «هَذَا مَقَامٌ مِنْ حَسَنَاتِهِ نِعْمَةٌ مِنْكَ، وَ شُكْرُهُ ضَعِيفٌ، وَ ذَنْبُهُ عَظِيمٌ، وَ لَيْسَ لَهُ^٥ إِلَّا دَفْعُكَ^٦ وَ رَحْمَتُكَ؛ فَإِنَّكَ قُلْتَ فِي كِتَابِكَ الْمُنْزَلِ عَلَى نَبِيِّكَ الْمُرْسَلِ عليه السلام: «كَانُوا أَقْلِيًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ^٧ وَ بِالْأَشْخَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ^٨» طَالَ هُجُوعِي^٩، وَ قَلَّ قِيَامِي، وَ هَذَا السَّحَرُ، وَ أَنَا أَسْتَغْفِرُكَ^{١٠} لِذَنْبِي^{١١} اسْتَغْفَارَ مَنْ لَا يَجِدُ^{١٢} لِنَفْسِهِ ضَرًّا وَ لَا نَفْعًا

١. في «ى»، بث، بس، جن، وحاشية «ظ» والوسائل: «+» وصدرة». وفي «بخ» والوافي والتهذيب: «صدرة».

٢. في التهذيب: «+» بالأرض».

٣. في «ى»، بث، بخ، بس: «يحب». وفي المرأة والوسائل والتهذيب: «يجب». وقال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام:

كذا يجب، لعل المراد بالوجوب الاستحباب المؤكد، وهو بمعنى السقوط».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٨٥، ح ٣١٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٨١٩، ح ٧١٩٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٣، ح ٨٥٨٠.

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: آخر ركعة الوتر، أي ركوعه، وذكره في هذا الباب لاتصاله بالسجود. ويحتمل أن يكون عليه السلام حمله بين على الدعاء السجديتين. لكنه بعيد جداً».

٦. في «ى»، بث، بخ، بس، جن، والوافي والبحار والتهذيب والمقتنة: «ولذلك».

٧. في الوافي والتهذيب: «رفقك».

٨. الذاريات (٥١): ١٧-١٨.

٩. «الهجوع»: النوم ليلاً. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٢٤٧ (مجمع).

١٠. في «بخ»: «أستغفر».

١١. في «ى»، بخ، بخ، وحاشية «ظ» والوافي: «لذنوبي».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «لم يجد».

و لَا مَوْتَأَ وَلَا حَيَاةَ وَلَا نُشُورًا، ثُمَّ يَخْرُ سَاجِدًا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.^٢

٥٠٤٠ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْمَاضِي عليه السلام عَمَّا أَقُولُ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، فَقَالَ: «قُلْ - وَأَنْتَ سَاجِدٌ -: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ، وَأَشْهَدُ مَلَائِكَتَكَ وَانْبِيَاءَكَ وَرُسْلَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنْكَ اللَّهُ رَبِّي، وَالْإِسْلَامَ دِينِي، وَمُحَمَّدًا نَبِيِّي، وَغَلِيَّتَاهُ وَفَلَانًا وَفَلَانًا - إِلَى آخِرِهِمْ - أَيْمَنِي، بِهِمْ أَتَوَلَّى، وَمِنْ عَدُوِّهِمْ^٣ أَتَبَرَّأُ؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أُنْشِدُكَ دَمَ الْمَظْلُومِ - ثَلَاثًا - اللَّهُمَّ إِنِّي أُنْشِدُكَ بِإِبْرَائِيلَ^٤ عَلَى نَفْسِكَ لِأَوْلِيَائِكَ

١. الخَرْ والخُرُور: السقوط مطلقاً، أو السقوط من علو إلى سفلى. قال الراغب: «فمعنى خَرَّ: سقط سقوطاً يُسْمَعُ منه خَرِيرٌ، والخَرِيرُ يقال لصوت الماء والريح وغير ذلك ممَّا يسقط من علو... فاستعمال الخَرْ تنبيه على اجتماع أمرين: السقوط، وحصول الصوت بالتسبيح». راجع: المفردات للراغب، ص ٢٧٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٣٤ (خرر).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٠٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٦٣، ح ٧٠٧٥؛ البحار، ج ٨٧، ص ٢٨١، ح ٧٣.

٣. في الوافي والفقير والتهذيب، ج ٢: «أنت».

٤. هكذا في «ظ، ي، بث، بخ، بس». وفي «جن» والمطبوع والوافي: «محمد».

٥. في «بخ» والوافي: «وعلياً».

٦. في «جن»: «وفلان وفلان وفلان». وفي الوافي والتهذيب، ج ٢: «وفلان وفلان».

٧. في «ظ، بخ، وحاشية «بخ» والفقير والتهذيب: «أعدائهم».

٨. قال الجوهرى: «نَشَدْتُ فلاناً أَنَشُدُهُ نَشْدًا: إِذَا قُلْتَ لَهُ: نَشُدْتُكَ اللَّهُ، سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، كَأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ إِثَاءً فَتَشَدَّ، أَي تَذَكَّرَ». وقال الشيخ البهائي: «والمراد هنا أسألك بحَقِّكَ أَنْ تَأْخُذَ بَدَمِ الْمَظْلُومِ؛ اعني الحسين عليه السلام وتتقم من أعدائه ومَن أسس أساس الظلم والجور عليه وعلى أبيه وأخيه وأولاده الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين». وقال العلامة الفيض نحوه. وقال العلامة المجلسي: «... أو المعنى أَنَشُدُكَ بِحَقِّ دَمِ الْمَظْلُومِ أَنْ تَتَقَمَّ مِنْ ظَالِمِيهِ؛ فَيَكُونُ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ مَقْدَرًا». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٤٣ (نشد)؛ الجبل المتين، ص ٧٩٨.

٩. الإيواء، من أوى وهو مقلوب وأوى، بمعنى الوعد والعهد، وقال العلامة المجلسي: «والإيواء لم يأت»

لِتُظْفِرَنَّهُمْ^١ بِعَدْوِكَ وَعَدْوِهِمْ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ^٢، وَ عَلَى الْمُسْتَخَفِّطِينَ^٣ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ^٤؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْيُسْرَ بَعْدَ الْعُسْرِ؛ ثَلَاثًا.

ثُمَّ صَغَّ خَدَّكَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَرْضِ^٥، وَ تَقُولُ: يَا كَهْفِي حِينَ تُغَيِّبُنِي^٦ الْمَذَاهِبَ، وَ تَضِيقُ عَلَيَّ الْأَرْضَ بِمَا رَحَبَتْ^٧، وَ يَا بَارِي خَلْقِي رَحْمَةً بِي، وَ قَدْ^٨ كَانَ^٩ عَنْ خَلْقِي غَنِيًّا، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ^{١٠}، وَ عَلَى الْمُسْتَخَفِّطِينَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ^{١١}.

«في اللغة بهذا المعنى، وعدم ذكرهم لا يدل على العدم، مع أنه يمكن أن يكون من قولهم: أوى فلاناً، أي أجاره وأسكنه، فكان الواعد يؤوي الوعد إلى نفسه، لكنه بعيد ... والوعد هو الذي قال الله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يُغْبِذُونَ بِي شَيْطَانًا» [النور (٢٤): ٥٥]. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٥١ (أوا)؛ وج ١٥، ص ٣٧٦ (وأى).

١. في «د»: «لتظفر بهم». وفي «مرآة العقول»: «قوله ﷺ: لتظفرنهم، متعلق بالإيواء، واللام جواب للقسم الذي تضمنه الإيواء».

٢. في «بح» والتهذيب: «وآل محمد».

٣. في «الجل المتين»، ص ٧٩٩: «المستخفطين، يقرأ بالبناء للمفاعل والمفعول بمعنى استخفطوا الإمامة، أي حفظوها، أو استخفطهم الله تعالى إياها». ونحوه في «الوافي و«مرآة العقول».

٤. في «الفتية»: «ثلاثاً وتقول».

٥. في «التهذيب»، ج ٢: «بالأرض».

٦. «تعييني»، بياض من مثائين من تحت، أو بنونين أولهما مشددة وبينهما ياء مثناة من تحت، بمعنى تعجزني أو تتعجبني، أي يملجأي حين تعيني مسالكي إلى الخلق وترد ذاتي إليهم. راجع: «الجل المتين»، ص ٧٩٩.

٧. في «الجل المتين»، ص ٧٩٩: «بما رحبت، أي برحبها، وما مصدرية، والرحب: السعة».

٨. في «بخ» والتهذيب، ج ٢: «قد» بدون الواو.

٩. في حاشية «بخ» والوافي: «كنت».

١٠. في «بث، بح»: «وآله». وفي «الفتية» والتهذيب والمزار: «وآل محمد».

١١. في «الفتية» والمزار: «ثلاثاً».

ثُمَّ ضَغَّ^١ خَذْلَكَ الْاَيْسَرَ، وَ تَقُولُ^٢: يَا مُذِلَّ كُلِّ جَبَّارٍ، وَيَا مُعِزَّ كُلِّ ذَلِيلٍ، قَدْ
وَعِزَّتْكَ بَلَغَ بِي^٣ مَجْهُودِي^٤؛ ثَلَاثًا.

٣٢٦/٣

ثُمَّ تَقُولُ: يَا حَتَّانُ يَا مَتَّانُ، يَا كَاشِفَ الْكَرْبِ الْعِظَامِ^٥ - ثَلَاثًا - ثُمَّ تَعُودُ
لِلسُّجُودِ^٦، فَتَقُولُ^٧ مِائَةَ مَرَّةٍ: "شُكْرًا شُكْرًا"، ثُمَّ تَسْأَلُ^٨ حَاجَتَكَ^٩، إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى^{١٠}.

٥٠٤١ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^{١٢}، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
حَفْصِ الْمَرْزُوقِيِّ، قَالَ:

١. في التهذيب، ج ٢: «ثُمَّ تَضَعُ».

٢. في «ظ»: «فَتَقُولُ».

٣. في «ظ»، ي، بث، بح، بخ، بس، جن: - «بِي».

٤. في مرآة العقول: «قوله ﴿﴾ : بلغ بي مجهودي، أي بلغت طاقتي النهاية».

٥. في حاشية «بخ»: «العظيم».

٦. في «جن»: «إِلَى السُّجُودِ».

٧. في «ظ»: «ثُمَّ». وفي «ي»: «ثُمَّ تَقُولُ».

٨. في التهذيب، ج ٢: «+ وَاللَّهُ».

٩. في «ي»: «وَحَاشِيَةُ جَنَ»: «+ وَتَقْضِي».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ١١٠، ح ٤١٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٧، معلقاً عن عبد الله بن

جندب. كتاب المزار للمفيد، ص ١١٧، من دون الإسناد إلى المعصوم ﴿﴾ : التهذيب، ج ٦، ص ٦٥، ذيل

ح ١٣١، نقلاً عن كتاب المزار، وفيهما ورد هذا الدعاء في السجود بعد الصلاة والدعاء عند قبر

الحسين ﴿﴾ ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨١٩، ح ٧١٩٣؛ الوسائل، ج ٧،

ص ١٥، ذيل ح ٨٥٨٥.

١١. في الوسائل: «+ عَنْ أَبِيهِ». وهو سهو، فقد روى علي بن إبراهيم، عن علي بن محمد القاساني مباشرة،

ولم يثبت وقوع واسطة بينهما.

١٢. في «بس»: «الْقَاسَانِي».

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: «مِائَةُ مَرَّةٍ: شُكْرًا شُكْرًا؛ وَإِنْ شِئْتَ: عَفَوا عَفَوا»^١.

١٩/٥٠٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

خَرَجْتُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَى نَغْصِ أَمْوَالِهِ، فَقَامَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَلَمَّا فَرَغَ خَرَّ لِلَّهِ سَاجِدًا، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ بِصَوْتٍ حَزِينٍ - وَتَغَزَّرَ دُمُوعُهُ -: رَبِّ عَصِيَّتَكَ بِلِسَانِي، وَ لَوْ شِئْتَ - وَ عِزَّتِكَ - لِأَخْرَسْتَنِي؛ وَ عَصِيَّتَكَ بِبَصَرِي، وَ لَوْ شِئْتَ - وَ عِزَّتِكَ - لِأَكْمَهْتَنِي^٢؛ وَ عَصِيَّتَكَ بِسَمْعِي، وَ لَوْ شِئْتَ - وَ عِزَّتِكَ -

١. هكذا في «ظ»، ي، بث، يخ، بس، جن، و الوافي والتهذيب. وفي «يح» والمطبوع: «موسى بن جعفر». والظاهر أنَّ عبارة «موسى بن جعفر» وردت في حاشية بعض النسخ، لتفسير أبي الحسن عليه السلام، ثم أدرجت في المتن سهواً.

٢. في الوافي: «سجدتي».

٣. في «جن»: «أو إن».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١١١، ح ٤١٧، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الصلاة، باب التعقيب بعد الصلاة والدعاء، ح ٥١٣٣، بسنده عن علي بن محمد القاساني، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن حفص المروزي، عن الرجل صلوات الله عليه؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٠، معلقاً عن سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن عليه السلام؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٢٣، بسنده عن سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ٨، ص ٨٢١، ح ٧١٩٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٦، ذيل ح ٨٥٨٦. ٥. في البحار: «و هو». و «تَغَزَّرَ الدُمُوعُ»: تردده في العين. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٠ (غرر).

٦. في «ي»: «وعصيت».

٧. في «ظ»، يح، يخ، بس، جن، والبحار: «لكمهنتي». وفي «بث»: «لكمهنتي». و «لأكمهنتي»، أي لأعميتني؛ من الكثرة، وهو العمى يولد به الإنسان، أو عام. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٤٤ (كمه).

٨. في «ي»: «وعصيت».

لَأُصَمِّمَنِّي^١؛ وَ عَصَيْتَكَ بِيَدِي، وَ لَوْ شِئْتَ - وَ عِزَّتِكَ - لَكُنَّعْتَنِي^٢؛ وَ عَصَيْتَكَ بِرِجْلِي، وَ لَوْ شِئْتَ - وَ عِزَّتِكَ - لَجَذَمْتَنِي^٣؛ وَ عَصَيْتَكَ بِفَرْجِي، وَ لَوْ شِئْتَ - وَ عِزَّتِكَ - لَعَقَمْتَنِي^٤؛ وَ عَصَيْتَكَ بِجَمِيعِ جَوَارِحِي^٥ الَّتِي أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ، وَ لَيْسَ هَذَا جَزَاءَكَ مِنِّي^٦.

قَالَ: ثُمَّ أَخَصِيَتْ لَهُ أَلْفَ مَرَّةٍ وَ هُوَ يَقُولُ: «الْعَفْوُ الْعَفْوُ»، قَالَ: ثُمَّ الصَّقَّ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ بِالْأَرْضِ، فَسَمِعْتَهُ^٧ وَ هُوَ يَقُولُ بِصَوْتٍ حَزِينٍ: «بُؤْتُ إِلَيْكَ بِذَنْبِي^٨، عَمِلْتُ سُوءًا، وَ ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَأَغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ غَيْرُكَ يَا مُؤَلَّاهِي، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الصَّقَّ خَدَّهُ الْأَيْسَرَ بِالْأَرْضِ، فَسَمِعْتَهُ^٩ يَقُولُ: «ارْحَمْ مِنْ أَسَاءَ وَ اقْتَرَفَ^{١٠}، وَ اسْتَكَانَ^{١١} وَ اعْتَرَفَ^{١٢}، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَفَعَ.....»

١. في «ظ، بح»: «لأصممتي».

٢. في «ى»: «لأكنعتني». و«لكنعتني»، أي لقتضيتني يدي وأشللتها؛ من التكنيع بمعنى التقييض والإشلال. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٧٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٧ (كنع).

٣. في «بس»: «لجذمتني». و«لجذمتني»، أي قطعني رجلي؛ من الجذم بمعنى القطع، أو سرعة القطع. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٨٦؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢٧ (جذم).

٤. في «بح»: «وعصيت». ٥. في «ظ»: «بجوارحي» بدل «بجميع جوارحي».

٦. في التهذيب: «ثم قال». ٧. في التهذيب: «وسمعت».

٨. «بؤت إليك بذنبي»، أي رجعت وأقررت واعترفت. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٨؛ النهاية، ج ١، ص ١٥٩ (بؤأ).

٩. في «ظ»: «فسمعت وهو». وفي «بخ، بس، جن» والوافي والوسائل والبحار: «وهو».

١٠. الاقتراف: الاكتساب، يقال: قرف الذنب واقترفه، إذا عمله. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤١٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٤٥ (قرف).

١١. «استكان»: خضع وذلل، قيل: مأخوذ من السكون، وعلى هذا فوزه افتعل، وقيل: من الكينة، وهي الحالة السينة، وعلى هذا فوزه استغفل. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٨٥؛ المصباح المنير، ص ٣٨٣ (سكن).

١٢. في الوافي: «إن قيل: كيف يصدر عن المعصوم هذا الدعاء؟ قلنا: إن الأنبياء والأئمة عليهم السلام لما كانت

رَأْسُهُ^١

٥٠٤٣ / ٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: جَعَلْتَ فِذَاكَ^٣، هَذَا الَّذِي ظَهَرَ^٤ بِوَجْهِهِ يَزْعُمُ^٥ النَّاسُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْتَلِ بِهِ^٦ عَبْدًا لَهُ فِيهِ حَاجَةٌ؟

فَقَالَ^٧: «لَا، قَدْ كَانَ^٨ مُؤْمِنٌ آلٍ فِرْعَوْنَ مَكْتَعِ الْأَصَابِعِ^٩، فَكَانَ^{١٠} يَقُولُ

٣٢٧/٣

«أوقاتهم مستغرقة في ذكر الله وقلوبهم مشغولة به - جل شأنه - وخواطرهم متعلقة بالملا الأعلى وهم أبداً في المراقبة، فكانوا إذا اشتغلوا بلوازم البشرية من الأكل والشرب والنكاح وسائر المباحات عذوا ذلك ذنباً وتقصيراً، كما أن الذين يجالسون الملوك لو اشتغلوا وقت مجالسته وملاحظته بالانفات إلى غيره لعدوا ذلك تقصيراً واعتذروا منه. وعليه يحمل ما ورد أن النبي صلى الله عليه وآله كان يتوب إلى الله - عز وجل - كل يوم سبعين مرة».

١. التهذيب، ج ٢، ص ١١١، ح ٤١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٨٢٢، ح ٧١٩٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٧، ح ٨٥٨٩؛ البحار، ج ٨٦، ص ٢٠٨، ح ٢٤.

٢. في البحار والكافي، ح ٢٣٨١: «وبن عيسى».

٣. في البحار والكافي، ح ٢٣٨١: «إن» بدل «جعلت فذاك».

٤. في الوافي والكافي، ح ٣٤٠٥: «قد ظهر».

٥. في «بخ»: «زعم». وفي «جن»: «ترغم».

٦. في «بخ»: «- به».

٧. في البحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «ولي».

٨. في البحار والكافي، ح ٢٣٨١: «لقد كان» بدل «ولا، قد كان». وفي الكافي، ح ٣٤٠٥: «لقد» بدل «قد».

٩. في الوافي والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «مكتع الأصابع». وقوله: «مكتع الأصابع»، أي منضمها، أو مقطوعها، كالمكتع بالنون. وفي القاموس: «الأكتع: من رجعت أصابعه إلى كفه وظهرت رواجه» وهي مفصل أصول الأصابع. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٠٦؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٥ (كتع).

١٠. في «بخ»: «وكان».

هَكَذَا^١ - وَ يَمُدُّ^٢ يَدَهُ^٣ - وَ يَقُولُ: «يَا قَوْمِ، اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ»^٤.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِي^٥: «إِذَا كَانَ الثَّلَاثُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِهِ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قُمَ^٦ إِلَى صَلَاتِكَ الَّتِي تُصَلِّيُهَا، فَإِذَا كُنْتَ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٧، فَقُلْ وَأَنْتَ سَاجِدٌ: يَا عَلِيُّ يَا عَظِيمُ، يَا رَحْمَانُ يَا رَحِيمُ، يَا سَامِعَ الدَّعَوَاتِ، يَا مُعْطِيَ الْخَيْرَاتِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِ^٨ مُحَمَّدٍ، وَأَعْظِنِي مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، وَ اضْرِفْ عَنِّي مِنْ شَرِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، وَأَذْهَبْ عَنِّي هَذَا^٩ الْوَجَعَ - وَ سَمِّهِ^{١٠} - فَإِنَّهُ قَدْ غَاطَنِي وَأُخْزَنِي^{١١}، وَ أَلْحَ فِي الدُّعَاءِ».

قَالَ: فَفَعَلْتُ^{١٢}، فَمَا وَصَلْتُ إِلَى الْكُوفَةِ حَتَّى أَذْهَبَ اللَّهُ^{١٣} عَنِّي كُلَّهُ^{١٤}.

١. في مرآة المعقول: «قوله»: فكان يقول هكذا، أي يفعل.

٢. في «ب»، «يس»، وحاشية «بح»: «ومد». وفي «بح»: «ويمز».

٣. في البحار والكافي، ح ٢٣٨١: «يديه».

٤. في الكافي، ح ٣٤٠٥: «ولي».

٥. في «ظ» والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «وقم».

٦. في «بس» والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «الأولين».

٧. في الكافي، ح ٣٤٠٥: «ويا».

٨. في «ي» والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «وآل» بدل «وأهل بيت».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥. وفي المطبوع: «أنا».

١٠. في «بس»: «- وهذا».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والكافي، ح ٣٤٠٥. وفي المطبوع والبحار والكافي، ح ٢٣٨١: «وتسميه».

١٢. في «ي»، «بخ» والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «ففعلت».

١٣. في «ظ» والبحار والكافي، ح ٢٣٨١ و ٣٤٠٥: «به».

١٤. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب شدة ابتلاء المؤمن، ح ٢٣٨١: وكتاب الدعاء، باب الدعاء للعلل والأعراض، ح ٣٤٠٥. الوافي، ج ٩، ص ١٦٣٩، ح ٨٨٨: البحار، ج ٦٧، ص ٢٢٣، ح ٣٠.

٥٠٤٤ / ٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «سَجَدَ وَجْهِي الْبَالِي لَوَجْهِكَ الْبَاقِي الدَّائِمِ الْعَظِيمِ، سَجَدَ وَجْهِي الذَّلِيلُ لَوَجْهِكَ الْعَزِيزِ، سَجَدَ وَجْهِي الْفَقِيرُ لَوَجْهِ رَبِّي الْغَنِيِّ الْكَرِيمِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ؛ رَبِّ أَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا كَانَ، وَ أَسْتَغْفِرُكَ مِمَّا يَكُونُ، رَبِّ لَا تُجْهِدْ بِلَايِي^١، رَبِّ لَا تُشْمِتْ بِي أَغْدَائِي، رَبِّ لَا تَسِءْ قَضَائِي، رَبِّ إِنَّهُ لَا دَافِعَ وَلَا مَانِعَ إِلَّا أَنْتَ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ بِأَفْضَلِ صَلَوَاتِكَ، وَ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ بِأَفْضَلِ بَرَكَاتِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ سَطَوَاتِكَ، وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَمِيعِ غَضَبِكَ وَ سَخَطِكَ، سُبْحَانَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ».

وَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ وَ هُوَ سَاجِدٌ: «ارْحَمْ ذُلِّي بَيْنَ يَدَيْكَ، وَ تَضَرَّعِي إِلَيْكَ، وَ وَخْشَتِي مِنَ النَّاسِ، وَ آيْسِنِي^٢ بِكَ يَا كَرِيمَ».

وَ كَانَ يَقُولُ أَيْضاً: «وَعَظَّمْتَنِي فَلَمْ أُعْظَ، وَ زَجَرْتَنِي عَنْ مَحَارِمِكَ فَلَمْ أَنْزَجِرْ، وَ عَمَّرْتَنِي^٣ فَمَا شَكَرْتُ، عَفْوُكَ عَفْوُكَ يَا كَرِيمَ، أَسْأَلُكَ الرَّاحَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَ أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ عِنْدَ الْحِسَابِ».

وَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ وَ هُوَ سَاجِدٌ: «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ حَقّاً حَقّاً، سَجَدْتُ لَكَ

١. في مرآة العقول: «لا تجهد بلاني، أي لا تجعل بلاني شديداً لا أطيعه». ويقال: أجهد دابته، إذا حمل عليها.

في السير فوق طاقتها. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٢٠ (جهد).

٢. في الوافي والبحار: «وأنسي».

٣. هكذا في «بث، يخ» والمطبوع ومرآة العقول. وفي «ظ، ي، بح، بس، جن» والوافي والبحار:

«وغمرتني». وفي المطبوع: «وأياديك».

٤. في الوافي: «وأسألك».

يَا رَبِّ تَعَبُدْ أَوْ رِقَا؛ يَا عَظِيمُ، إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ، فَصَاعِقْهُ لِي؛ يَا كَرِيمُ يَا حَنَّانُ^١،
اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَجَزْمِي، وَتَقَبَّلْ عَمَلِي؛ يَا كَرِيمُ يَا جَبَّارُ^٢، أَعُوذُ بِكَ مِنْ^٣ أَنْ أُخَيَّبَ ٣٢٨/٣
أَوْ أُحْمَلَ^٤ ظُلْمًا؛ اللَّهُمَّ مِنْكَ النِّعْمَةُ، وَأَنْتَ تَرْزُقُ شُكْرَهَا، وَعَلَيْكَ يَكُونُ ثَوَابُ^٥ مَا
تَفَضَّلْتَ بِهِ^٦ مِنْ ثَوَابِهَا^٧ بِفَضْلِ طَوْلِكَ^٨، وَبِكَرِيمِ^٩ عَائِدَتِكَ^{١٠}،^{١١}

٥٠٤٥ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ
مَرْزُوقَانَ، قَالَ:

كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ فِي سَجُودِهِ^{١٢}: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ نَارٍ حَرُّهَا لَا يُطْفَأُ،
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ نَارٍ جَدِيدُهَا لَا يَبُلَى، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ نَارٍ عَطَشَانُهَا لَا يَزْوَى، وَأَعُوذُ
بِكَ مِنْ نَارٍ مَسْلُوبُهَا لَا يَكْتَسَى»^{١٣}.

١. في «ظ» وحاشية «بث»: «يا جبار».

٢. في «بث» والبحار: «يا حنان».

٣. في «ظ» والبحار: - «من».

٤. في «ي»: «وأحمل».

٥. في «بج»: «بس»: - «ثواب».

٦. في «بج»: - «به».

٧. في «ظ»: «ثوابنا».

٨. «الطول»: المن، يقال منه: طال عليه وتطول عليه، إذا امتن عليه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٥٥ (طول).

٩. في «بج»: «وكريم». وفي الوافي: «وكرم».

١٠. «العائدة»: المعروف، والصلة، والعطف، والمنفعة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٤٠ (عود).

١١. التهذيب، ج ٣، ص ٩٩، ضمن ح ٢٥٩، بسند آخر، إلى قوله: «سبحانك لا إله إلا أنت رب العالمين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٦٨٤، ح ٨٩٤٨؛ البحار، ج ٨٦، ص ٢٣٤، ذيل ح ٥٨.

١٢. في «بج»: - «في سجوده».

١٣. الوافي، ج ٩، ص ١٦٨٥، ح ٨٩٤٩؛ البحار، ج ٨٦، ص ٢٣٨، ح ٦٠.

٥٠٤٦ / ٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ السَّجْدَةَ مِنَ الْعَزَائِمِ، فَلْيَقُلْ فِي سُجُودِهِ: سَجَدْتُ لَكَ تَعَبُداً وَرِقاً، لَا مُسْتَكْبِراً عَنْ^١ عِبَادَتِكَ وَلَا مُسْتَنْكِفاً^٢ وَلَا مُتَعَطِّماً^٣، بَلْ^٤ أَنَا عَبْدٌ ذَلِيلٌ، خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ^٥».

٥٠٤٧ / ٢٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّثْيَانِ، عَنْ بَغْوِضٍ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: شَكَّوْتُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَدِي أَخَذْتُهَا، فَقَالَ: «قُلْ لَهَا: تَقُولُ فِي السُّجُودِ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: يَا رَبِّي، يَا سَيِّدِي، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ^٦، وَعَافِنِي^٧ مِنْ كَذَا وَكَذَا^٨، فَبِهَا نَجَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ

١. في «هـ»: «من».

٢. الاستنكاف: الأنفة من الشيء، والامتناع، والاستكبار. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٤٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٤٢ (نكف).

٣. في الوسائل: «ولا مستعظماً».

٤. في «بس»: «بل».

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٩٢٢، مرسل من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٣، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفيهما مع اختلاف. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٠٦، ذيل ح ٩٢١. الوافي، ج ٩، ص ١٧٥٠، ح ٩٠٥٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٧٨٥١؛ البحار، ج ٨٥، ص ١٧٩.

٦. في البحار: «ويا».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بس» والمطبوع والبحار: «وعلى آل محمد».

٨. في «بح»: «+» «يارب».

٩. في «هـ»: «-» «وكذا». وفي «بح»: «كذا من كذا» بدل «من كذا وكذا».

مِنْ النَّارِ^١.

قَالَ: فَعَرَضْتُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَقَالَ: أَعْرِفُ فِيهِ^٢: «يَا رَوْوُفُ يَا رَجِيمُ، يَا رَبِّي يَا سَيِّدِي، أَفْعَلْ بِي كَذَا وَكَذَا»^٣.

٥٠٤٨ / ٢٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: عَلَّمَنِي دُعَاءً؛ فَإِنِّي قَدْ بَلَّيْتُ بِشَيْءٍ - وَكَانَ قَدْ حُبِسَ بِتَغَدَّادٍ حَيْثُ أَتَاهُمْ بِأَمْوَالِهِمْ - فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: «إِذَا صَلَّيْتَ فَأَطِلِ السُّجُودَ، ثُمَّ قُلْ: «يَا أَحَدُ مَنْ لَا أَحَدَ لَهُ» حَتَّى يَنْقَطِعَ^٤ النَّفْسُ^٥، ثُمَّ قُلْ: «يَا مَنْ لَا يَزِيدُهُ كَثْرَةُ الدُّعَاءِ إِلَّا جُودًا وَكَرَمًا» حَتَّى يَنْقَطِعَ^٦ نَفْسُكَ، ثُمَّ قُلْ: «يَا رَبَّ الْأَرْبَابِ، أَنْتَ أَنْتَ أَنْتَ^٧ الَّذِي انْقَطَعَ الرَّجَاءُ إِلَّا مِنْكَ، يَا عَلِيُّ يَا عَظِيمٌ».

قَالَ زِيَادٌ: فَدَعَوْتُ بِهِ، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنِّي، وَخَلَّى سَبِيلِي^٨.

١. في مرآة العقول: «الظاهر أن جعفر بن سليمان كان أراد بعض المخالفين إحراقه، فنجأ بهذا الدعاء. ويحتمل نار الآخرة».

٢. في «ي» - «فيه».

٣. الوافي، ج ٩، ص ١٦٣٩، ح ٨٨٧٨؛ البحار، ج ٨٦، ص ٢٣٨، ذيل ح ٦٠.

٤. في «ي» - «إلي».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي «ظ» والمطبوع: «حتى تنقطع».

٦. في «ظ» - «ي» وحاشية «بث»، جن» والوافي والبحار: «نفسك».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي «ظ» والمطبوع: «حتى تنقطع».

٨. في «يع، يخ» - «أنت».

٩. الوافي، ج ٩، ص ١٦٢٣، ح ٨٨٥٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٧٩، ح ٨٢٣٢، قطعة منه؛ البحار، ج ٨٦،

ص ٢٣٢، ح ٥٦.

٢٦ - بَابُ أَذْنَى مَا يُجْزَى مِنَ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَ أَكْثَرُهُ

٥٠٤٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «تَذَرِي أَيُّ شَيْءٍ حَدَّ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؟ قُلْتُ^٢: لَا، قَالَ: «تَسْبِيحٌ^٣ فِي الرُّكُوعِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَ بِحَمْدِهِ؛ وَ فِي السُّجُودِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَ بِحَمْدِهِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَمَنْ نَقَصَ وَاحِدَةً، نَقَصَ ثَلَاثَ صَلَاتِهِ؛ وَ مَنْ نَقَصَ ثِنْتَيْنِ^٤، نَقَصَ ثَلَاثِي صَلَاتِهِ؛ وَ مَنْ لَمْ يَسْبَحْ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ^٥.

٥٠٥٠ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ هُوَ يُصَلِّي، فَعَدَدْتُ لَهُ^٦ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بَيِّنَتَيْنِ تَسْبِيحَةً^٧.

١. في «بخ»: «السجود والركوع».

٢. في التهذيب، ص ١٥٧: «فقلت».

٣. في الوسائل والتهذيب، ص ١٥٧: «سبح».

٤. في «ظ»: «اثنتين».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٦١٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٨٠، ح ٣٠٠، والاستبصار، ج ١، ص ٣٢٤، ح ١٢١٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٧، ح ٦٩٢٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٨٠٢٤.

٦. في «ظ»: «- وله».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٥، بسنده عن أحمد بن عمر الحلبي. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٨، ح ٦٩٢٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠٤، ذيل ح ٨٠٣٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٠، ح ٨٠.

٥٠٥١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ حُمْرَانَ وَالحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَا:

دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَصَلَّى بِهِمُ الْعَصْرَ - وَ قَدْ كُنَّا صَلَاتِنَا - فَعَدَدْنَا لَهُ فِي رُكُوعِهِ^١ «سَبْعَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»^٢، أَرْبَعًا^٣ أَوْ ثَلَاثًا وَ ثَلَاثِينَ مَرَّةً. وَقَالَ أَخَذَهُمَا فِي حَدِيثِهِ^٤؛ «وَبِحَمْدِهِ» فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ سَوَاءً^٥.

قَالَ الْكَلِينِيُّ^٦: هَذَا لِأَنَّهُ^٧ عَلِمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اخْتِمَالَ الْقَوْمِ لِطَوْلِ رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى «أَنَّ الْفَضْلَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُخَفِّفَ وَيُصَلِّي^٨ بِأَضْعَفِ^٩ الْقَوْمِ»^{١٠}.

٥٠٥٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَذْنَى مَا يُجْزِئُ الْمَرِيضَ^{١٢} مِنَ التَّسْبِيحِ

١. في «هـ»:- «في ركوعه».

٢. في «هـ»:- «وبحمده».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «+ وثلثين».

٤. في «ج»:- «حديث».

٥. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار:- «سواء».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٢١٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢٥، ح ١٢١٤، معلقاً عن أحمد بن محمد.

الوافي، ج ٨، ص ٧٠٨، ح ٦٩٢٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠٤، ذيل ح ٨٠٣٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٥٠، ح ٨١.

٧. هكذا في «هـ»، بث، يح، يخ و حاشية «ظ» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع:- «قال الكليني».

٨. في «هـ»، يخ و الوافي: «آته».

٩. في «بث»:- «تصلي».

١٠. في «يخ» و حاشية «بث» والوافي: «بصلاة أضعف».

١١. الوافي، ج ٨، ص ٧٠٨، ذيل ح ٦٩٢٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠٤، ح ٨٠٣٥.

١٢. في الوافي: «للمريض».

فِي الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ؟

قَالَ: «تَسْبِيحُهُ وَاحِدَةٌ».^١

٥٠٥٣ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا مِنْ كَلِمَةٍ أَخَفَّ عَلَى اللِّسَانِ مِنْهَا وَلَا أْبْلَغَ مِنْ سُبْحَانَ اللَّهِ».

قَالَ: قُلْتُ: يُخْرِئُنِي^٢ فِي الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ أَنْ أَقُولَ مَكَانَ التَّسْبِيحِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ؟

قَالَ: نَعَمْ، كُلُّ ذَا^٣ ذِكْرُ اللَّهِ».

قَالَ: قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَدْ عَرَفْنَاهُمَا، فَمَا تَفْسِيرُ سُبْحَانَ اللَّهِ؟

قَالَ: «أَنْفَعُهُ^٤ لِلَّهِ^٥، أَمَا^٦ تَرَى^٧ الرَّجُلَ إِذَا عَجِبَ^٨ مِنْ شَيْءٍ^٩؟ قَالَ:

٣٣٠ / ٣

١. الوافي، ج ٨، ص ٧١٠، ح ٦٩٢٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٠١، ح ٨٠٢٥.

٢. في «ي»: «يَجْزِي». وفي حاشية «بخ»: «تَكْفِينِي».

٣. في «بخ»: «- ذَا».

٤. في «بخ»: «- اللَّهُ».

٥. في الوافي: «الأنفة: الاستكفاف، يقال: أَنْفَ من الشيء يَأْنِفُ أَنْفًا وَأَنْفَةً، إِذَا كَرِهَهُ وَشَرَفَتْ نَفْسُهُ عَنْهُ، وَأَرَادَ بِهِ هَاهُنَا الْحَمِيَّةَ وَالغِيْرَةَ وَالْغَضَبَ مِمَّا لَا يَرْضِيهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ». وهو تنزيه لذاته الأحديّة عن كلّ ما لا يليق

بجنايته. راجع: النهاية، ج ١، ص ٧٦ (أنف).

٦. في «بخ»: «- لِلَّهِ».

٧. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «الوافي»: «أَلَا».

٨. في «ظ»، «ي»، «بخ»، «بس»، «الوافي»: «وَأَنَّ».

٩. في «ظ» «الوافي»: «أَعْجَبَ».

١٠. في «ي»: «شَيْءٍ».

سُبْحَانَ اللَّهِ ١، ٢.

٥٥٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنِّي إِمَامٌ مَسْجِدِ الْحَيِّ، فَأَزْكَعُ بِهِمْ، فَاسْمَعْ^٢ خَفَقَانَ نَعَالِهِمْ^٣ وَأَنَا رَاكِعٌ؟

فَقَالَ: «اضْبِرْ رُكُوعَكَ^٤، وَ مِثْلَ رُكُوعِكَ، فَإِنْ انْقَطَعَ^٥، وَإِلَّا فَانْتَصِبْ^٦ قَائِمًا^٧».

٢٧ - بَابُ مَا يُسْجَدُ عَلَيْهِ وَمَا يُكْرَهُ

٥٥٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عُزُوَّةَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:

١. الكافي، كتاب الصلاة، باب الركوع وما يقال فيه ...، ح ٥٠٢٢، بسنده عن هشام، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «قلت: يجزئني في الركوع»، إلى قوله: «قال: نعم» مع اختلاف سير الوافي، ج ٨، ص ٧٠٩، ح ٦٩٢٥.

٢. في الوافي: «وأسمع».

٣. قال العلامة المجلسي: «خفقان النعال: صوتها»، وفي اللغة: الخفق: صوت النعل وما أشبهها من الأصوات، والخفقان: الاضطراب. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٨٠ - ٨٣ (خفق).

٤. أي أتمم ذكرك الذي أنت فيه، واصبر بقدر ما ذكرت حتى يلحقوا بك.

٥. في الوافي والفقهاء: «انقطعوا».

٦. في اللغة: نصب هو، وتنصب فلان وانتصب، إذا قام رافعاً رأسه. وقال العلامة المجلسي: «وهو - أي الانتصاب - استواء فقرات الظهر وإرسال اليدين وضم الأصابع حتى الإبهام». راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٦٠ (نصب)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٠٢.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١١٥٢، مرسلًا. الوافي، ج ٨، ص ١٢٦٣، ح ٨٢١١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٣٤، ح ٨١١٤؛ وج ٨، ص ٣٩٥، ح ١٠٩٩٦.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تَسْجُدْ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ،
إِلَّا الْقُطْنَ وَ الْكَثْنَ».^٢

٥٠٥٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ
عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ^٤، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَسْجُدُ عَلَى الرَّقَّةِ، يَغْنِي الْقَيْرُ؟
فَقَالَ: «لَا، وَ لَا عَلَى الثَّوْبِ^٦ الْكَرْشَفِ^٧، وَ لَا عَلَى الصُّوفِ، وَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ
الْحَيَوَانِ، وَ لَا عَلَى طَعَامٍ، وَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ ثِمَارِ الْأَرْضِ، وَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ
الرِّيشِ^٨».^٩

١. في «ظ» والوسائل والخصال: «لا يسجد».
٢. في الخصال: «المأكول».
٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٣، ح ١٢٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣١، ح ١٢٤١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٩، ح ٦٩٨٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ٦٧٤٥.
٤. هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: «عن حرiz».
- و المتكرر في كثير من الأسناد جداً رواية حماد [بن عيسى] عن حرiz [بن عبدالله] عن زرارة [بن أعين].
- راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٧٥-٤٧٩؛ و ص ٤٩٤.
٥. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٩ (زفت).
٦. في حاشية «ظ»: «ثوب».
٧. «الكرشف»: القطن، وقد جعل وصفاً للثياب وإن لم يكن مشققاً، كقولهم: مررت بحية ذراع وإبل مائنة ونحو ذلك. راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٦٣ (كرسف).
٨. قال الجوهري: «الريش والریش بمعنى، وهو اللباس الفاخر». وقال الشيخ البهائي: «الريش... جمع ريش كشعب وشعاب، وهو لباس الزينة، واستعير من ريش الطائر؛ لأنه لباسه وزينته. ولعل المراد به هنا مطلق اللباس». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٠٨ (ريش)؛ الحبل المتين، ص ٥٤٧.
٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٣، ح ١٢٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣١، ح ١٢٤٢، معلقاً عن علي بن

٥٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْجِصِّ يُوقَدُ عَلَيْهِ بِالْعَذْرَةِ^١ وَ عِظَامِ الْمَوْتَى، ثُمَّ يُجَصَّصُ بِهِ الْمَسْجِدُ: أَيْسَجَدُ عَلَيْهِ؟

فَكَتَبَ عليه السلام إِلَيَّ بِخَطِّهِ: «إِنَّ الْمَاءَ وَ النَّارَ قَدْ طَهَّرَاهُ»^٢.

٥٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دَعَا أَبِي بِالْخُمْرَةِ^٣، فَأَبْطِئْتُ عَلَيْهِ، فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ

١. إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٠، ح ٦٩٨٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٦٧٥١.

١. في «ظ» والوسائل: «توقد».

٢. في الوسائل: «العذرة».

٣. في الوافي، ج ٦: «و».

٤. قال الشيخ البهائي: «ما تضمنته الحديث من جواز السجود على الجص فلا يحضرني الآن أن أحداً من علمائنا قال به، نعم يظهر من بعض الأصحاب المعاصرين الميل إليه، وقول المرتضى عليه السلام بجواز التيمم به ربما يعطي جواز السجود عليه عنده». وفي هذا الحديث مباحث أخرى شريفة، إن شئت فراجع: الحبل المتين، ص ٤١٥ و ٥٤٩ - ٥٥٠؛ الوافي، ج ٦، ص ٢٣٥؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٤٤ - ١٤٦.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٢٧؛ و ص ٣٠٦، ح ١٢٣٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٣٥، ح ٩٢٨؛ والفتحية، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٨٣٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ٢٩٠، ح ١١٤٧، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الفتحية، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٧١٠، مرسلان من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٢٣٤، ح ٤١٨٧؛ وج ٨، ص ٧٣٨، ح ٧٠٠٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٥٨، ح ٦٧٨٨.

٦. قال الجوهرى: «الخمرة بالضم: سَجَادَةٌ تَعْمَلُ مِنْ سَعَفِ النَّخْلِ وَتُرْتَمَلُ - أَيْ تَسْجَعُ - بِالْخِيوط». وقال

حَصَى^١، فَجَعَلَهُ عَلَى الْبِسَاطِ، ثُمَّ سَجَدَ^٢.

٥٠٥٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُوَيْنَةَ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ وَبُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْقِيَامِ عَلَى الْمُصَلَّى مِنَ الشَّعْرِ وَ الصُّوفِ إِذَا كَانَ يَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، فَلَا بَأْسَ بِالْقِيَامِ عَلَيْهِ وَ السَّجُودِ عَلَيْهِ»^٣.

٦٠٥٠ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إسمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: «لَا تَسْجُدُ^٥ عَلَى الْقَيْرِ^٦، وَلَا عَلَى

«ابن الأثير: «هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النبات، ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار، وسُميت خمرة؛ لأنَّ خيوطها مستورة بسعفها». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٤٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٧٧ (خمر).

١. في الوافي: «حصباء».

٢. في «ظ»: «فسجد عليه» بدل «ثم سجد».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٢٣٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٣١، ح ٦٩٨٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ٦٧٥٣.

٤. في «بخ» والوسائل: «وإن».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٢٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٥، ح ١٢٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٣١، ح ٦٩٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٤، ح ٦٧٤٤.

٦. تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٩٠٥، أنه لم يثبت توسط أحمد بن محمد بين أحمد بن إدريس وعلي بن إسماعيل، وأنَّ الصواب في مثل هذا المورد هو محمد بن أحمد، فلاحظ.

٧. في «بخ»: «لا يسجد». وفي التهذيب: «+ على القفر ولا».

٨. في الاستبصار: «+ ولا على القفر».

الصَّارُوجُ^١.

٥٠٦١ / ٧. عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، قَالَ:

كَتَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَيْهِ بَيْدَ إِزْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ يَسْأَلُهُ - يَغْنِي أبا جَعْفَرٍ^٢ - عَنْ
الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمَرَةِ الْمَدْنِيَّةِ^٣؟

فَكَتَبَ: «صَلَّ فِيهَا مَا كَانَ مَعْمُولًا بِخِيُوطَةٍ^٤، وَ لَا تُصَلِّ عَلَى مَا كَانَ مَعْمُولًا
بِسَيُورَةٍ^٥» قَالَ: فَتَوَقَّفَ أَصْحَابُنَا^٦، فَأَنْشَدَتْهُمْ بَيْتٌ^٧ شِعْرٌ^٨ «لِتَأْبِطَ شَرَاءُ الْعَذَوَانِي^٩»:

١. قال الجوهرى: «الصاروج: النورة وأخلاطها، فارسى معرب. وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم؛ لأنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب». الصحاح، ج ١، ص ٣٢٥ (صرح).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٤، ح ١٢٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافى، ج ٨، ص ٧٣٥، ح ٦٩٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٥٣، ذيل ح ٦٧٧٣.

٣. فى «بخ» والوافى: «كتب بعض أصحابنا بيد إبراهيم بن عقبة إليه - يعنى أبا جعفر - يسأله».

٤. فى «بث» بح، بخ: «المدينية».

٥. قال الجوهرى: «الْخَيْطُ: البَيْلُكُ، و جمعه خُيُوطٌ وخُيُوطَةٌ، مثل فحل وفُحول وفُحولة». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٥ (خيطة).

٦. فى الوافى: «ولعل النهي عن الصلاة على الخمر المعمولة بالسور مع أنها مستورة فيها بالنبات ولا يقع عليها السجود، إنما هو لأن عاملها كانوا لا يحترزون عن الميتة، أو يزعمون أن دباغها طهورها»، وقيل غير ذلك. راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٤٧-١٤٨.

٧. فى الوافى: «السور: جمع السبر بالفتح، وهو ما يقَدُّ من الجلد». والسورة فى اللغة جمع السَّير بمعنى الشراك، وهو سَير النعل. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٩٠ (سير).

٨. فى الوافى: «ولعل توقُّفهم لمكان الناء فى الخيوطه والسورة؛ فإنها غير معهودة - أى فى الجمع - فأنشد البيت: ليستشهد لهم على صحتها، وتأبِطَ شراً اسم شاعر». وقريب منه فى مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٤٧.

٩. فى «بث»: «بيت». وفى «بخ»: «بيتا».

١٠. فى «بخ»: «شعر».

١١. فى التهذيب: «الفهمي».

كَانَتْهَا^١ خَيْوُطُهُ مَارِي تَغَارَ وَ تَفْتَلُ^٢.

وَ «مَارِي» كَانَ^٣ رَجُلًا حَبَالًا، كَانَ يَفْعَلُ الْخَيْوُطَ.

٥٠٦٢ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بِإِسْنَادِهِ، قَالَ:

١. في «ظ»: «وكانتها». وفي «بخ»، جن، وحاشية «ى» والوافي: «فكانتها».

٢. هذا هو بعض البيت تمامه:

وأطوي على الخميص الحوايا كأنها خيوط ماري تغار وتفتل

الوزن: بحر طويل، والقائل: تأبط شرأ، وهو ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، أبو زهير، من مضر، شاعر عذاه، من فتاك العرب في الجاهلية، كان من أصل نهامة، قتل نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة، وسُمي تأبط شرأ؛ لأنه أخذ سيفاً أو سكيناً تحت إبطه و خرج، فسئل أمه عنه، فقالت: تأبط شرأ و خرج. وقيل: لأنه كان يتأبط أشياء مخيفة كالأفاعي والفول والسلاح وغيرها. (أسماء المغتالين لابن صبيب، ص ٢١٥؛ الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص ١٩٧؛ الأغاني، ج ٢١، ص ١٢٧-١٧٣؛ شرح شواهد المغني، ج ١، ص ٥١-٥٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٩٧).

شرح الغريب: طوى البلاد: قطعها و جازها، و طَوَّى البطن: خمص من الجوع، و طَوَّى بطنه: أجاعها (لسان العرب، ج ١، ص ١٨-٢٠، طوى). والخميص: جمع أخمص، وهو الضامر البطن (الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨، خمص) والحوايا: جمع خويّة، وهي حفاظ ملتوية تكون في القيعان يملأها ماء السماء، تسميها العرب الأمعاء تشبيهاً بحوايا البطن؛ فيكون مراد الشاعر هنا الأمعاء (لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٠٩، حوا)، والخيوط: جمع خيط. والماري: كساء صغير له خطوط مرسلّة، أو إزار من الصوف المخطّط (تاج العروس، ج ١٠، ص ٣٤١، مرا). وتغار: أي يشد فتلها، يقال: أغار الجبل، إذا شد فتله (لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨، غور). وفي الوافي: «تغار، من أغرت الجبل، أي فتله، فهو مغار. ويقال: حبل شديد الغارة، أي شديد الفتل؛ فالعطف تفسيري».

الشاهد فيه: «خيوطه» وقد استشهد به علي بن الرّيان على أنّ هذا اللفظ الوارد في حديث الإمام أبي جعفر عليه السلام مستخدم في العربية، ومعهود في ألفاظها.

٣. في «ظ»: «كان».

٤. في «بخ»: «حبالاً».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٦، ح ١٢٣٨، معلقاً عن علي بن محمد، عن علي بن الرّيان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٣١، ح ٦٩٨٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٥٩، ح ٦٧٩٠، إلى قوله: «ما كان معمولاً بسيورة».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «السُّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ فَرِيضَةٌ، وَ عَلَى الْخُمْزَةِ سُنَّةٌ».^٢

٩٠٥٠٦٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَسْجُدْ عَلَى الذَّهَبِ، وَلَا عَلَى الْفِضَّةِ».^٣

١٠٥٠٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ لَيْسَ

عَلَيْهِ سَائِرُ جَسَدِهِ».^٤

١١٠٥٠٦٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ

١. في الفقيه، ص ٢٠٧، والتهذيب: «وعلى غير الأرض». وفي الفقيه، ص ٢٦٨ والعلل: «وعلى غير ذلك».

٢. علل الشرائع، ص ٣٤١، ح ٢، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، رفعه إلى أبي عبد الله ﷺ. وفي الفقيه، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٦١٢، وص ٢٦٨، ح ٨٢٨؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٩٢٦، مرسلاً. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٣، ح ٦٩٨٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٥، ح ٦٧٤٦؛ و ص ٣٥٩، ح ٦٧٨٩؛ البحار، ج ٨٥، ص ١٥٤، ذيل ح ١٧.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٢٩، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٦، ح ٦٩٩٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٦١، ح ٦٧٩٣.

٤. حملة الشيخ على التقية لموافقة للعامة، حيث قال في التهذيب: هذا الخبر موافق لبعض العامة وليس عليه العمل؛ لأنه يجوز أن يقف الإنسان على ما لم يسجد عليه. وقال في الاستبصار: «... لأن هذا الخبر موافق للعامة والوجه فيه التقية دون حال الاختيار»، وقيل غير ذلك. راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٤٨.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٢٣٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٥، ح ١٢٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٩، ح ٧٠٠٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٥٧، ح ٦٧٨٦.

٦. أحمد بن محمد الراوي عن الحسين بن سعيد، هو أحمد بن محمد بن عيسى - كما تقدم غير مرّة - وليس هو من مشايخ الكليني، وليس في الأسناد السابقة ما يصلح أن يكون هذا السند معلقاً عليه. سيما بعد ما استظهرناه في سند الحديث ٥٠٦٠ من وقوع التحريف في «أحمد بن محمد».

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي عليه السلام يُصَلِّي عَلَى الْخُمْزَةِ، يَجْعَلُهَا عَلَى الطَّنْفِيسَةِ^٢ وَيَسْجُدُ عَلَيْهَا، فَإِذَا^٣ لَمْ تَكُنْ خُمْزَةً، جَعَلَ حَصَى عَلَى الطَّنْفِيسَةِ حَيْثُ يَسْجُدُ»^٤.

٥٠٦٦ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَالَةَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُسْجَدَ عَلَى قِرْطَاسٍ عَلَيْهِ كِتَابَةٌ»^٦.

• واحتمل الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في حلّ مشكلة السند احتمالين:

الأول: أن يكون موضع هذا الخبر متأخراً عن الحديث ٥٠٦٦، فيكون الساقط بالتعليق، هو محمد بن يحيى.

الثاني: أن محمد بن يحيى المذكور في سند الحديث ٥٠٦٦، كان في الأصل موجوداً في سند الحديث ٥٠٦٥ وسقط هذه الكلمة من النسخة وكتبت في الهامش، وقد اشبهه على النسخ المتأخرين موضع هذه الكلمة، فكتبوها في السند المتأخر سهواً.

ويؤيد ما أفاده، ما ورد في الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ٦٧٥٢، من نقل الخبر عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد.

١. في «جن»: «ويجعلها».

٢. الطنفسة - وهي بكسر الطاء والفاء وبضمّهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء -: البساط الذي له خمل رقيق، وجمعه طنافس. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٤٠ (طنفس).

٣. في «ي»: «وإذا».

٤. في «بث، يح»: «لم يكن».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٢٣٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد: الاستبصار، ج ١، ص ٣٣٥، ح ١٢٥٩، بسنده عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٢، ح ٦٩٨٨، الوسائل، ج ٥، ص ٣٤٧، ح ٦٧٥٢.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٣٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٤، ح ١٢٥٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٧، ح ٧٠٠٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٥٦، ذيل ح ٦٧٨٣.

٥٠٦٧ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْقَعْمَرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي^٣ عَلَى الرُّطْبَةِ

النَّابِتَةِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا لَصَقَ^٤ جَنْبَهُتَهُ بِالْأَرْضِ^٥، فَلَا بَأْسَ».

وَعَنِ^٦ الْحَشِيشِ النَّابِتِ^٧ الثَّلِيلِ^٨ وَهُوَ يُصِيبُ أَرْضاً جَدِّدًا^٩؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^{١٠}.

٥٠٦٨ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ:

١. في «جن»: «النشابوري». ٢. في «بس»: «يسجد».

٣. في «ظ»: «يلصق». وفي «بث»: «لصق».

٤. في الوافي: «لعل المراد بالاصاق الجبهة بالأرض تمكينها من الرطبة بحيث تستقر عليها». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٥٠: «قيل: المراد الأرض التي بين المنابت؛ لأن الرطبة مأكول، والأظهر أن الاشتراط باعتبار عدم استقرار الجبهة؛ لأنها مأكول غير عادي ولا يضر الأكل على الندرة».

٥. في الوافي والتهذيب: «وعلى».

٦. في «ظ، بخ»: «الثابت».

٧. «الثَّلِيلُ»: ضرب من النبات يشبه ورقه ورق البُرِّ إِلَّا أَنَّهُ أَقْصَرُ مِنْهُ، وَنَبَاتُهُ فَرَشٌ عَلَى الْأَرْضِ يَذْهَبُ ذَهَاباً بَعِيداً وَيَشْتَبِكُ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى الْأَرْضِ كَاللُّبْدَةِ، وَلَهُ عَقْدٌ كَبِيرٌ وَأَنْبَابٌ قَصَارٌ، وَلَا يَكَادُ يَنْبِتُ إِلَّا عَلَى مَاءٍ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ تَحْتَهُ مَاءٌ، وَهُوَ مِنَ النَّبَاتِ الَّذِي يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَاءِ. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٩٦ (ثيل).

٨. «الجَدَّدُ»: الأرض الصلبة، أو هي الأرض الغليظة المستوية. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٩ (جدد).

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٣٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. قرب الإسناد، ص ١٨٧، ح ٦٩٩، بسنده عن علي بن جعفر. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧٦٣، وفيهما من قوله: «وعن الحشيش النابت»؛ وفيه، ح ٧٦٢، إلى قوله: «إِذَا لَصَقَ جِبْهَتَهُ بِالْأَرْضِ فَلَا بَأْسَ» وفي الأخيرين مرسلان، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٤، ح ٦٩٩٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٦١، ح ٦٧٩٤.

أَنْ بَغَضَ أَصْحَابِنَا كَتَبَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الزُّجَاجِ، قَالَ: فَلَمَّا نَفَذَ كِتَابِي إِلَيْهِ، تَفَكَّرْتُ، وَقُلْتُ: هُوَ مِمَّا أُتْبِتَتِ الْأَرْضُ، وَمَا كَانَ لِي أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْهُ.

قَالَ^٢: فَكَتَبْتُ إِلَيْ: «لَا تُضِلَّ عَلَى الزُّجَاجِ وَإِنْ خَدَّثَكَ نَفْسُكَ أَنَّهُ مِمَّا أُتْبِتَتِ الْأَرْضُ^٣، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْمِلْحِ وَالزَّمَلِ، وَهُمَا مَمْسُوخَانِ^٤».

٢٨ - بَابُ وَضْعِ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ

٣٣٣/٣

١ / ٥٠٦٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «الْجَبْهَةُ كُلُّهَا مِنْ قُصَاصٍ^٦ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى الْحَاجِبَيْنِ مَوْضِعِ السُّجُودِ، فَأَيَّمَا سَقَطَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْأَرْضِ، أُجْزَأَكَ مِقْدَارُ الذَّرْهِمِ^٧، وَمِقْدَارُ طَرَفِ الْأُتْمَلَةِ^٨».

١. في «بخ، بخ، جن»، والوسائل والبحار والعلل: «أن أسأل».

٢. في «ي، بخ، والوافي»: «قال».

٣. في «مرآة العقول»، ج ١٥، ص ١٥٠: «قوله ﷺ: مِمَّا أُتْبِتَتِ الْأَرْضُ، أي مِمَّا حَصَلَ مِنَ الْأَرْضِ».

٤. في الوافي: «يعني حُوِّلَت صَوْرَتَاهُمَا وَلَمْ يَبْقَا عَلَى صِرَافَتَهُمَا»، وفي «مرآة العقول»: «قوله ﷺ: مَمْسُوخَانِ، أي مَسْتَحِيلَانِ خَارِجَانِ عَنْ اسْمِ الْأَرْضِ».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٤، ح ١٢٣١، معلقاً عن محمد بن يحيى. علل الشرائع، ص ٣٤٢، ح ٥، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن السَّيَّارِيِّ، عن بعض أهل المدائن، عن أبي الحسن الماضِي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٣٧، ح ٦٩٩٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ٦٧٩٢؛ البحار، ج ٤٨، ص ٣٧، ح ١٢.

٦. «قصاص الشعر»: «هو - بالفتح والكسر - منتهى شعر الرأس حيث يؤخذ باليَقْصَ، أو هو منتهى منته من مقدمه. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٧١ (قصص).

٧. في «جن»: «أو».

٨. الوافي، ج ٨، ص ٧١٥، ح ٦٩٤٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٦، ح ٨١٧٤.

٥٠٧٠ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَصِبْ أَنْفَهُ مَا يَصِيبُ جَبِيئَتَهُ»^٢.

٥٠٧١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا وَضَعْتَ جَبْهَتَكَ عَلَى نَبْكَهٖ^٤، فَلَا تَرْفَعْهَا، وَلَكِنْ جُرَّهَا عَلَى الْأَرْضِ»^٥.

٥٠٧٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

١. في الوافي: «ولعل المراد: لا صلاة كاملة». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٥٢: «ذهب إلى ظاهره السيد وحمل في المشهور على تأكيد الاستحباب».

٢. في «ب» وحاشية «بخ»: «جبهته».

٣. الوافي، ج ٨، ص ٧١٨، ح ٦٩٥٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٨١٣٩.

٤. «النبكة»، محرّكة وتُسكن: أرض فيها صعود وهبوط، أو التلّ الصغير. ومكان نابك، أي مرتفع. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٤ (نبك).

٥. قال الشيخ البهائي: «ما تضمنته الحديث من أمره عليه السلام بجزّ الجبهة إذا وقعت على نبكة ونهيه عن رفعها يعطي وجوب الجزّ وتحريم الرفع... والظاهر أنّ الأمر بجزّ الجبهة للاحتراز عن تعدّد السجود. وذهب جماعة من علمائنا إلى جواز رفع الرأس عن النبكة، ثمّ وضعه على غيرها؛ لعدم تحقّق السجود الشرعي بالوضع عليها، ولما رواه الحسن عن حماد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع، قال: ارفع رأسك، ثمّ وضعه. وسند هذه الرواية غير نقّي، ويمكن الجمع بينها وبين هذا الحديث بحملها على مرتفع لا يتحقّق، والسجود الشرعي بوضع الجبهة عليها؛ لمجاورة ارتفاعه قدر اللبنة، وحمله على نبكة لم تبلغ ارتفاعها ذلك القدر». وقيل غير ذلك. راجع: الحبل المتين، ص ٧٨٥؛ الوافي، ج ٨، ص ٧٢٠؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٥٢.

٦. الانصهار، ج ١، ص ٣٣٠، ح ١٢٣٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٢٢١، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٠، ح ٦٩٥٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٣، ح ٨١٦٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْضِعِ جَنْبِهِ السَّاجِدِ يَكُونُ^١ أَرْفَعُ مِنْ قِيَامَةٍ^٢؟

قَالَ^٣: «لَا، وَلَكِنْ يَكُونُ مُسْتَوِيًّا^٤».

٥٠٧٣ / ٥. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ الْمَرْتَفَعَةِ، قَالَ^٥: «قَالَ إِذَا كَانَ مَوْضِعُ جَنْبِهِكَ مَرْتَفِعًا عَنْ رِجْلَيْكَ قَدَرُ لَبَنَةٍ، فَلَا بَأْسَ»^٦.

٥٠٧٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُصَادِفٍ، قَالَ: خَرَجَ بِي دَمَلٌ، فَكُنْتُ أَسْجُدُ عَلَى جَانِبٍ، فَرَأَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَثَرَهُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقُلْتُ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْجُدَ مِنْ أَجْلِ الدَّمَلِ، فَأَتَمَّا أَسْجُدُ مُنَحْرِفًا.

١. في الوافي والتهذيب: «أ يكون».

٢. في الوافي والتهذيب: «من مقامه».

٣. في الوافي والتهذيب: «فقال».

٤. في الجبل المتين، ص ٧٨٤: «قوله عليه السلام: ولكن يكن مستوياً، قد استدل به بعض الأصحاب على استحباب مساواة المسجد للموقف. وهو كما ترى؛ فَإِنَّ الظاهر أَنَّ مراده عليه السلام باستواء موضع الجبهة كونه خالياً عن الارتفاع والانخفاض في نفسه، لا كونه مساوياً للموقف».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٨٥، ح ٣١٥، بسنده عن عبدالله بن سنان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٠، ح ٦٩٥٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٧، ذيل ح ٨١٧٥.

٦. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ قال».

والضمير المستتر في «قال» - على ما أثبتناه - راجع إلى أبي عبدالله عليه السلام فيكون الخبر مرسلًا. وأما بناء على ما في المطبوع فالضمير المستتر في «قال» الأولى - راجع إلى عبدالله بن سنان، وفي الثانية راجع إلى أبي عبدالله عليه السلام، فيكون السند معلقاً على سابقه ويكون الخبر مستنداً.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٣، ح ١٢٧١، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٠، ح ٦٩٦٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٩، ح ٨١٨١.

فَقَالَ لِي: «لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ اخْفِزْ حُفِيرَةً^١، فَاجْعَلِ^٢ الدَّمْلَ فِي الحُفْرَةِ^٣ حَتَّى تَقَعَ جَنْبَهُتَكَ عَلَى الْأَرْضِ^٤».

٥٠٧٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادٍ لَهُ^٥، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَمَّنْ يَجْنِبُهُتِهِ عَلَّةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ عَلَيْهَا؟
قَالَ: «يَضَعُ دَقْنَتَهُ^٦ عَلَى الْأَرْضِ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَيَخْرُونَ^٧ لِلْأَذْقَانِ سُجْدًا»^٨».

٥٠٧٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ سَوَى^٩ الْخَصِي جِئْنَ أَرَادَ السُّجُودَ^{١٠}.

٥٠٧٧ / ٩. مُحَمَّدٌ^{١١}، عَنِ الْفَضْلِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. في «بخ»: «حفرة».

٢. في الوافي والتهذيب: «واجعل».

٣. في الوافي والتهذيب: «الحفيرة».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣١٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٢، ح ٦٩٦٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٩، ذيل ح ٨١٨٢.

٥. في التهذيب: «بإسناده».

٦. ذَقْنُ الْإِنْسَانِ: مجمع لحيه. راجع: الصالح، ج ٥، ص ٢١١٩ (ذقن).

٧. هكذا في «جش» والقرآن. وفي سائر في النسخ والمطبوع: «ويخرون».

٨. الإسراء (١٧): ١٠٧.

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٣، ح ٦٩٦٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٦٠، ح ٨١٨٣؛ البحار، ج ٨٥، ص ١٢٥.

١٠. في «بخ»: «يسوي».

١١. الوافي، ج ٨، ص ٩٠٨، ح ٧٣٧١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٦٢، ح ٦٧٩٥؛ ج ٦، ص ٣٧٣، ح ٨٢١٧.

١٢. محمد هذا، هو محمد بن إسماعيل، يروي عن الفضل بن شاذان، وقد اختصر في العنوان اعتماداً

مُسْلِم:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَنْفُخُ فِي الصَّلَاةِ مَوْضِعَ جَنْبِهِ؟
فَقَالَ: «لَا»^١.

١٠ / ٥٠٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَسْجُدُ وَ عَلَيْهِ الْعِمَامَةُ لَا يُصِيبُ^٢ وَجْهَهُ^٣
الْأَرْضَ^٤؟

قَالَ: «لَا يَجْزِيهِ ذَلِكَ حَتَّى تَصِلَ^٥ جَنْبَهُ إِلَى الْأَرْضِ»^٦.

على ذكرهما في السند السابق. والخبر ورد في الاستبصار، ح ١٢٣٥، وسنده هكذا: «محمد بن علي بن محبوب، عن الفضل، عن حماد بن عيسى، إلخ». لكن لم نجد رواية محمد بن علي بن محبوب، عن الفضل - المراد به الفضل بن شاذان - في موضع. فعليه، الظاهر وقوع السهو في تطبيق «محمد» على «محمد بن علي بن محبوب».

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٢٢٢، معلقاً عن محمد؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢٩، ح ١٢٣٥، معلقاً عن محمد بن علي بن محبوب، عن الفضل. الخصال، ص ١٥٨، باب الثلاثة، ح ٢٠٣، بسند آخر. وفيه، ص ٦١٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفي الجعفریات، ص ٣٨، ضمن الحديث؛ والفتية، ج ٤، ص ٩، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨؛ والأمالی للصديق، ص ٤٢٥، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ١٠٢، ضمن الحديث الطويل، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي كل المصادر - إلا التهذيب والاستبصار - مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٩٠٧، ح ٧٣٦٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٠، ح ٨١٥٥.

٢. في التهذيب: «ولا تصيب».

٣. في «ي»، «يح» وحاشية «ظ، ب» والوافي والتهذيب: «جبهته».

٤. في «ي»: «لأرض».

٥. في «ي»: «حتى يصل».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣١٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧١٧، ح ٦٩٤٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٨٦، ح ٣١٩، معلقاً عن الكليني.

٢٩ - بَابُ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ فِي الصَّلَاةِ

٥٠٧٩ / ١ . عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^١ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٢ ، عَنْ

حَرِيرٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَا تَلْصِقْ قَدَمَكَ بِالْأُخْرَى ، دَعِ^٣

بَيْنَهُمَا فَضْلًا ، إِضْبَعَا أَقْلَ ذَلِكَ ، إِلَى شِبْرِ أَكْثَرِهِ ، وَاسْدِلْ^٤ مَنَكِبَيْكَ ، وَارْسِلْ يَدَيْكَ ،

وَلَا تُشَبِّكَ أَصَابِعَكَ^٥ ، وَلِتَكُونَ^٦ عَلَى فَحْذَيْكَ قِبَالَهُ رُكْبَتَيْكَ^٧ ، وَلِيَكُنْ نَظَرُكَ إِلَى

مَوْضِعِ سَجُودِكَ .

ج ٥ ، ص ٣٦٢ ، ح ٦٧٩٦ .

١ . في التهذيب : - « عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى » .

٢ . في السند تحويل ، ويروي المصنف عن حريز ، بثلاثة طرق .

٣ . في التهذيب : « وَدَعِ » .

٤ . السَّذْلُ وَالْإِسْدَالُ : الْإِرْسَالُ وَالْإِرْخَاءُ . وقد قرأ الفعل من باب الإفعال الشيخ البهائي ، حيث قال : « والمراد

بإسدال المنكبين أن لا يرفعهما إلى فوق » . وهكذا قرأ العلامة الفيض والمجلسي . راجع : القاموس

المحيط ، ج ٢ ، ص ١٣٤٠ (سذل) ؛ الجبل المتين ، ص ٦٨٧ ؛ الوافي ، ج ٨ ، ص ٨٣٢ ؛ مرآة العقول ، ج ١٥ ،

ص ١٥٥ .

٥ . تشبيك الأصابع : إدخال بعضها في بعض . هذا في اللغة ، وقد ذكر العلامة المجلسي مضافاً إلى ذلك

معنيين آخرين ، حيث قال : « أقول : قوله : ولا تشبك أصابعك ، أي لا تفرج بينها ، بل اجعلها مضمومة ... أو

لا تضع إحدى الراحتين على الأخرى فيكون منعاً عن التكفير . ولعله أظهر معنى » . راجع : النهاية ، ج ٢ ،

ص ٤٤١ (شبك) .

٦ . في جميع النسخ التي قوبلت - « ألا يس » - . والوافي والوسائل ، ح ٧٠٧٩ : « وليكونا » .

٧ . في التهذيب : « رُكِبَتْكَ » .

٣٣٥/٣

فَإِذَا^١ رَكَعْتَ فَصَفَّ^٢ فِي رُكُوعِكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ تَجْعَلُ بَيْنَهُمَا قَدْرَ شِبْرٍ^٣، وَتُمْكِنُ رَاحَتَيْكَ^٤ مِنْ رُكْبَتَيْكَ، وَتَضَعُ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِكَ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، وَبَلِّغْ^٥ أَطْرَافَ^٦ أَصَابِعِكَ^٧ عَيْنِ الرُّكْبَةِ، وَفَرِّجْ أَصَابِعَكَ إِذَا وَضَعْتَهَا عَلَى رُكْبَتَيْكَ^٨، فَإِذَا^٩ وَصَلْتَ أَطْرَافَ أَصَابِعِكَ فِي رُكُوعِكَ إِلَى رُكْبَتَيْكَ، أَجْزَاكَ ذَلِكَ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تُمْكِنَ كَفَيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ، فَتَجْعَلَ أَصَابِعَكَ فِي عَيْنِ الرُّكْبَةِ، وَتَفَرِّجَ بَيْنَهُمَا، وَاقِمَ صُلْبَكَ^{١٠}، وَمَدَّ غُنْفَكَ، وَلَيْكُنْ نَظْرَكَ إِلَى مَا^{١١} بَيْنَ قَدَمَيْكَ.

فَإِذَا^{١٢} أَرَدْتَ أَنْ تَسْجُدَ، فَارْفَعْ يَدَيْكَ بِالتَّكْبِيرِ^{١٣}، وَخِرْ^{١٤} سَاجِداً، وَابْدَأْ

١. في «ي» والوسائل، ح ٨١١٥: «وإذا».

٢. في الجبل المتين، ص ٦٨٧: «والمراد بالصف بين القدمين في الركوع أن لا يكون أحدهما أقرب إلى القبلة من الآخر».

٣. في الوسائل، ح ٨١١٥: «تجعل بينهما قدر شبر».

٤. في «بخ»: «راحتك».

٥. في معظم النسخ التي قبلت: «وبلغ». وفي «بخ» والمطبوع والوافي والوسائل، ح ٧٠٧٩: «وبلغ». وفي الجبل المتين: «وبلغ ... من البلع، أي اجعل أطراف أصابعك كأنها بالعة عين الركبة ... وربما يقرأ: وبلغ بالغين المعجمة، وهو تصحيف».

٦. في «ظ» والوافي والوسائل، ح ٨١١٥ والتهذيب: «بأطراف».

٧. في الوافي: «الأصابع».

٨. في الوسائل، ح ٨١١٥: «وفرج أصابعك إذا وضعتها على ركبتك».

٩. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، والوافي والوسائل والتهذيب: «فإن».

١٠. في الجبل المتين: «والمراد بإقامة الصلب: تسيته وعدم تقويسه». وكذا في مرآة العقول.

١١. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ» والوسائل، ح ٧٠٧٩: «ما».

١٢. في «جن»: «فإن».

١٣. في مرآة العقول: «+ فاقبضهما عند الرفع».

١٤. الخَرُّ والخَرُور: السقوط مطلقاً، أو السقوط من علو إلى سفلى. وقال الراغب: «فمعنى خر: سقط سقوطاً

بِيَدَيْكَ، فَضَعَهُمَا عَلَى الْأَرْضِ قَبْلَ رُكْبَتَيْكَ تَضَعُهُمَا مَعاً، وَ لَا تَفْتَرِشْ ذِرَاعَيْكَ
افْتِرَاشَ السَّبْعِ ذِرَاعِيهِ، وَ لَا تَضَعَنَّ ذِرَاعَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَ فَخْذَيْكَ، وَ لَكِنْ تَجَنِّحْ^١
بِمِرْفَقَيْكَ، وَ لَا تَلْصُقْ^٢ كَفَيْكَ بِرُكْبَتَيْكَ، وَ لَا تُدْنِيَهُمَا^٣ مِنْ وَجْهِكَ بَيْنَ ذَلِكَ، جِيَالٌ
مَنْكِبَيْكَ، وَ لَا تَجْعَلَهُمَا بَيْنَ يَدَيَّ^٤ رُكْبَتَيْكَ^٥، وَ لَكِنْ تُحَرِّفُهُمَا عَنْ ذَلِكَ شَيْئاً،
وَ ابْسُطْهُمَا عَلَى الْأَرْضِ بَسْطاً، وَ اقْبِضْهُمَا إِلَيْكَ قَبْضاً^٦، وَ إِنْ كَانَ تَحْتَهُمَا ثَوْبٌ فَلَا

«يُسْمَعُ مِنْهُ خَرِيرٌ، وَالْخَرِيرُ يُقَالُ لَصَوْتِ الْمَاءِ وَالرَّيْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَسْقُطُ مِنْ عَلُو... فَاسْتَعْمَالُ الْخَرْرِ تَنْبِيهُ
عَلَى اجْتِمَاعِ أَمْرَيْنِ: السَّقُوطُ، وَحَصُولُ الصَّوْتِ بِالتَّسْيِيحِ». راجع: المفردات للراغب، ص ٢٧٧؛ لسان
العرب، ج ٤، ص ٢٣٤ (خرر).

١. التَّجَنُّحُ بِالْمَرْفِقَيْنِ: هُوَانٌ يَرْفَعُهُمَا عَنِ الْبَدَنِ وَبِجَانِبَيْهِمَا عَنِ جَانِبَيْهِ وَيَعْتَمِدُ عَلَى كَفَيْهِ، فَيَصِيرَانِ لَهُ مِثْلَ
جَنَاحِي الطَّائِرِ. وَالشَّيْخُ الْبَهَائِيُّ قَرَأَ الْفِعْلَ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ، حَيْثُ قَالَ: «وَالْمُرَادُ... بِالتَّجَنُّحِ بِالْمَرْفِقَيْنِ
إِعَادَهُمَا عَنِ الْبَدَنِ بِحَيْثُ يَصِيرَانِ كَالْجَنَاحَيْنِ» وَهَكَذَا قَرَأَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ. راجع: النهاية، ج ١،
ص ٣٠٥ (جَنَحَ)؛ الْجَبَلُ الْمُتَيْنِ، ص ٦٨٨.

٢. فِي «بَحْ»: «وَلَا يَلْصُقُ». وَفِي الْوَسَائِلِ، ح ٧٠٧٩ وَالتَّهْذِيبِ: «وَلَا تَلْزُقُ».

٣. فِي «ظ»: «وَلَا تُدْنِيَهُمَا». وَفِي «بَثْ»: «وَلَا تُدْنِيَهُمَا».

٤. فِي الْجَبَلِ الْمُتَيْنِ: «وَالظُّرْفُ، أَعْنَى بَيْنَ ذَلِكَ، مُتَعَلِّقٌ بِمُحَذَّوْفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاجْعَلُهُمَا بَيْنَ ذَلِكَ، أَيْ بَيْنَ
الرُّكْبَتَيْنِ وَالْوَجْهِ»، وَكَذَا فِي مِرْآةِ الْعُقُولِ.

٥. فِي «ظ، بَخْ»: «وَيَدَيَّ».

٦. فِي الْجَبَلِ الْمُتَيْنِ، ص ٦٨٨: «قَوْلُهُ: وَلَا تَجْعَلُهُمَا بَيْنَ يَدَيَّ رُكْبَتَيْكَ، أَيْ لَا تَجْعَلُهُمَا فِي نَفْسِ قَلَّةِ
الرُّكْبَتَيْنِ، بَلْ احْرِفْهُمَا عَنْ ذَلِكَ قَلِيلاً، وَلَا يَنَافِي هَذَا مَا فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ مِنْ أَنَّهُ ﷺ بَسَطَ كَفَيْهِ بَيْنَ يَدَيَّ
رُكْبَتَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِ الشَّيْءِ بَيْنَ الْيَدَيْنِ كَوْنُهُ بَيْنَ جِهَتَيْ الْيَمِينِ وَالشَّامَلِ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَوَاجِهَةِ
الْحَقِيقِيَّةِ وَالْإِنْحِرَافِ إِلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَيَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ فَاسْتَعْمَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي
الْأَوَّلِ، وَفِي الْآخِرِ فِي الثَّانِي»، وَكَذَا فِي مِرْآةِ الْعُقُولِ.

٧. فِي الْجَبَلِ الْمُتَيْنِ، ص ٦٨٩: «لَعَلَّ الْمُرَادَ بِقَبْضِ الْكَفَّيْنِ... أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى ضَمَّ كَفَيْهِ إِلَيْهِ
ثُمَّ رَفَعَهُمَا بِالتَّكْبِيرِ، لَا أَنَّهُ يَرْفَعُهُمَا بِالتَّكْبِيرِ وَعَنِ الْأَرْضِ بِرَفْعٍ وَاحِدٍ».

يَضْرُكَ^١، وَإِنْ أَفْضَيْتَ بِهِمَا إِلَى الْأَرْضِ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَا تَفْرَجَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِكَ فِي سَجُودِكَ، وَلَكِنْ صَمَّهَنَّ^٢ جَمِيعاً.

قَالَ: «وَإِذَا قَعَدْتَ فِي تَشْهِيدِكَ، فَأَلِصِقْ رُكْبَتَيْكَ بِالْأَرْضِ، وَفَرِّجْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، وَلَيْتَكَ ظَاهِرَ قَدَمِكَ الْيُسْرَى عَلَى الْأَرْضِ، وَظَاهِرَ قَدَمِكَ الْيُمْنَى عَلَى بَاطِنِ قَدَمِكَ الْيُسْرَى، وَالْأَيْتَاكَ عَلَى الْأَرْضِ، وَطَرَفُ^٣ إِنْهَامِكَ الْيُمْنَى عَلَى الْأَرْضِ، وَإِيَّاكَ وَالْقُعُودَ عَلَى قَدَمَيْكَ؛ فَتَتَأَذَّى بِذَلِكَ، وَلَا تَكُنْ قَاعِداً عَلَى الْأَرْضِ؛ فَتَكُونَ^٤ إِنَّمَا قَعَدَ بَعْضُكَ عَلَى بَعْضٍ^٥، فَلَا تَصْبِرْ لِلتَّشْهِيدِ وَالِدَّعَاءِ^٦».

٥٠٨ / ٢. وَبِهَذَا الْأَسَانِيدِ^٨، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

«إِذَا قَامَتِ الْمَرْأَةُ فِي الصَّلَاةِ، جَمَعَتْ بَيْنَ قَدَمَيْهَا، وَلَا تَفْرَجُ بَيْنَهُمَا، وَتَصُمُّ يَدَيْهَا إِلَى صَدْرِهَا؛ لِمَكَانٍ تُذَيِّبُهَا؛ فَإِذَا رَكَعَتْ، وَضَعَتْ يَدَيْهَا فَوْقَ رُكْبَتَيْهَا عَلَى فَخِذَيْهَا لِنَلَا تَطَاطَا^٩ كَثِيراً؛ فَتَرْتَفِعَ عَجِيزَتُهَا، فَإِذَا جَلَسَتْ، فَعَلَى الْيَمِينِهَا، ٣٣٦ / ٣

١. في «ي»: «فلا تضررك».

٢. في «مرأة العقول والتهذيب»: «اضمهن».

٣. في الوسائل، ح ٧٠٧٩: «وأطراف».

٤. في حاشية «ظ» والوافي والوسائل، ح ٧٠٧٩ والتهذيب: «ولا تكون».

٥. في «ظ، ب» والوسائل، ح ٧٠٧٩: «فيكون».

٦. في «بح» -: «على بعض».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٨٣، ح ٣٠٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٨٣١، ح ٧٢٠٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦١، ح ٧٠٧٩؛ وفيه، ج ٦، ص ٣٣٤، ح ٨١١٥، قطعة منه.

٨. في حاشية المطبوع - نقلاً من بعض النسخ -: «بهذه الأسانيد».

ثم إن في هذا السند أيضاً تحويلاً فينسحب إليه الطرق الثلاثة المتقدمة إلى حماد بن عيسى.

٩. التطاطؤ: الانخفاض والانحناء. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١١٠ (طاطأ). وقال الشيخ البهاني في الحبل

لَيْسَ^١ كَمَا يَقْعُدُ^٢ الرَّجُلُ، وَإِذَا^٣ سَقَطَتْ لِلْسُّجُودِ، بَدَأَتْ بِالْقَعُودِ بِالرُّكْبَتَيْنِ^٤ قَبْلَ
الْيَدَيْنِ، ثُمَّ تَسْجُدُ لَاطِفَةً^٥ بِالأَرْضِ، فَإِذَا كَانَتْ فِي جُلُوسِهَا، ضَمَّتْ فِخْذَيْهَا،
وَرَفَعَتْ رُكْبَتَيْهَا مِنَ الأَرْضِ، وَإِذَا^٦ نَهَضَتْ، انْسَلَّتْ انْسِلَالًا^٧ لَا تَرْفَعُ عَجِيزَتَهَا^٨
أَوَّلًا^٩.

«التين، ص ٦٩٥: «ما تضمنته الحديث من قوله ﷺ: فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيهما،
لئلا تظأطأ كثيراً، يعطي أن انحناء المرأة في الركوع أقل من انحناء الرجل، وقال شيخنا في الذكرى: يمكن
أن يكون الانحناء مساوياً، ولكن لاتضع اليدين على الركبتين حذراً من أن تظأطأ كثيراً بوضعهما على
الركبتين، وتكون بحالة يمكنها وضع اليدين على الركبتين. هذا كلامه، ولا يخفى ما فيه؛ فإنها إذا كانت
بحالة يمكنها وضع اليدين على الركبتين، كان تظأطؤها مساوياً لتظأطأ الرجل، فكيف يجعل ﷺ وضع
اليدين فوق الركبتين احترازاً عن عدم التظأطأ الكثير. اللهم إلا أن يقال: إن أمره ﷺ بوضع يديها فوق
ركبتيها إنما هو لتنبه على أنه لا يستحب لها زيادة الانحناء على القدر الموقوف، كما يستحب ذلك
للرجل». وراجع: ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٢.

١. في التهذيب: - «ليس».

٢. في الوسائل: «كما يجلس».

٣. في التهذيب: «فإذا».

٤. في الوافي - عن بعض النسخ - والوسائل والتهذيب «وبالركبتين».

٥. «لاطئة»، أي لاصقة، يقال: لَطَأَ بالأرض لَطْأً، وَلَطِئُ أيضاً لَطْوَءً، أي لصق بها. راجع: الصحاح، ج ١،
ص ٧١ (لطأ).

٦. في التهذيب: «فإذا».

٧. «الانسلال»: الخروج؛ من السل، وهو انتزاعك الشيء وإخراجه برفق، وقال الطريحي: «أي نهضت بتأن
وتدرج، وكان ذلك لتلايد عجزتها غالباً». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٢؛ مجمع البحرين،
ج ٥، ص ٣٩٨ (سل).

٨. في الجبل التين، ص ٦٩٧: «قوله ﷺ: لاترفع عجزيتها، كاليان لمعنى الانسلال، والله أعلم».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٥٠، معلقاً عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز.
علل الشرائع، ص ٣٥٥، ذيل ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر ﷺ،
مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٤١، ح ٧٢١٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦٢، ح ٧٠٨٠.

٥٠٨١ / ٣. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَقْعِ^١ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ إِقْعَاءً^٢».

٥٠٨٢ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَجَدْتَ الْمَرْأَةَ، بَسَطْتَ ذِرَاعَيْهَا^٤».

٥٠٨٣ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَلَّى أَبِي عُثْمَانَ^٦، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

١. الإقعاء في اللغة: هو أن يُلصق الرجل أليتيه بالأرض، وينصب ساقيه وفخذه، ويضع يديه على الأرض كما يقعي الكلب. وفسره الفقهاء بأنه عبارة عن أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبه. والمشهور فيه الكراهة. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٥؛ النهاية، ج ٤، ص ٨٩ (قعا)؛ المعبر، ج ٢، ص ٢١٨؛ منتهى المطلب، ج ٥، ص ١٧٠؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٠١؛ الجبل المتين، ص ٦٩٤؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٤١٥.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠١، ح ١٢١٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢٧، ح ١٢٢٥، بسندهما عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٨٣، ح ٣٠٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٢٨، ح ١٢٢٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتام الرواية فيها هكذا: «لا تقع في الصلاة بين السجدين إقعاء الكلب». الوافي، ج ٨، ص ٧٢٣، ح ٦٩٦٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤٨، ذيل ح ٨١٤٨.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن محمد، جماعة.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٥١ معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٢، ح ٧٢١٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٤١، ح ٨١٢٩.

٥. السند معلق، كسابقه.

٦. في «ظ، ي، بح، بس، جن»: «معلّى بن عثمان». ومعلّى هذا، هو معلّى بن عثمان - وقيل: «ابن زيد» - أبو عثمان الأحول. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٧، الرقم ١١١٤-١١١٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ^١: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام إِذَا هَوَى^٢ سَاجِداً، انْكَبَّ وَهُوَ يُكَبِّرُ»^٣.

٥٠٨٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَجَدَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْهَضَ، فَلَا يَغْجُنْ^٥ بِيَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ^٦، وَلَكِنْ يَبْسُطُ كَفَّيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضَعَ مَقْعَدَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ»^٧.

٥٠٨٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ جُلُوسِ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «تَضُمُّ فَحِذْيَهَا»^٨.

٥٠٨٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

١. في البحار: - «سمعتهم يقول».

٢. في الوسائل والبحار: «أهوى».

٣. الوافي، ج ٨، ص ٨٣٨، ح ٧٢١١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٨٣، ح ٨٢٤٦؛ البحار، ج ٨٤، ص ١٩٢.

٤. في الوسائل: - «بن إبراهيم».

٥. في المطبوع: - «بن». ولعله سهو وقع حين الطبع.

٦. في الجبل المتين، ص ٧٨٦: «العجن المنهي عنه يراد به الاعتماد على ظهور الأصابع حال كونهما مضمومة إلى الكف، كما يفعله العجّان حالة العجن». وراجع أيضاً: النهاية، ج ٣، ص ١٨٨ (عجن).

٧. في «ي»: - «وفي».

٨. في الجبل المتين: «قوله عليه السلام: من غير أن يضع مقعدته على الأرض، لعل المراد به ترك الإقعاء».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٠٣، ح ١٢٢٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٦، ح ٦٩٧٦؛

الوسائل، ج ٦، ص ٣٧٤، ح ٨٢١٩.

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٩٥، ح ٣٥٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٢، ح ٧٢٢١؛ الوسائل،

ج ٦، ص ٣٩١، ذيل ح ٨٢٦٠.

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

الْمَرْأَةُ إِذَا سَجَدَتْ تَضَمَّمتْ، وَ الرَّجُلُ إِذَا سَجَدَ تَفَتَّحَ.^١

٩ / ٥٠٨٧. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ؟»^٢

قَالَ: «التَّخَرُّ: الْإِعْتِدَالُ فِي الْقِيَامِ أَنْ يَقِيمَ صَلْبُهُ وَ نَحْرُهُ». وَ قَالَ: «لَا تُكْفِّرْ»^٣ ٣٣٧/٣

فَأَتَمَّا يَصْنَعُ ذَلِكَ الْمَجُوسُ، وَ لَا تَلْتَمَّ، وَ لَا تَخْتَفِزْ، وَ لَا تَقِعْ عَلَى قَدَمَيْكَ، وَ لَا

١. التهذيب، ج ٢، ص ٩٥، ح ٣٥٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٢، ح ٧٢٢٠؛ الوسائل، ج ٦،

ص ٣٤٢، ح ٨١٣٠.

٢. الكوثر (١٠٨): ٢.

٣. التكفير في اللغة: هو أن يخضع الإنسان لغيره بأن يضع يده على صدره ويتطامن لصاحبه. وقيل: هو أن ينحني الإنسان و يطأطأ رأسه قريباً من الركوع، كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه. قال الشيخ البهائي: «والمراد من التكفير ... وضع اليمين على الشمال، وهو الذي يفعله المخالفون، والنهي فيه للتحريم عند الأكثر ... وهل تبطل الصلاة بالتكفير؟ أكثر علمائنا - رضوان الله عليهم - على ذلك، بل نقل الشيخ والسيد - رضي الله عنهما - الإجماع عليه». راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٨؛ النهاية، ج ٤، ص ١٨٨ (كفر)؛ الحبل المتين، ص ٦٩٢-٦٩٤. وللمزيد راجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب الخشوع في الصلاة وكرامية العبث، ذيل الحديث ٤٩١٨.

٤. في التهذيب: «إنما».

٥. «التلثم»: شد الفم بالثام، وهو ما كان على الفم من الثقاب. قال الشيخ البهائي: «والنهي في قوله عليه السلام: ولا تلثم - بالتشديد - محمول على التحريم إن منع الثام شيئاً من القراءة، وإلا فعلى الكراهة». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٢٦؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٣١ (لثم)؛ الحبل المتين، ص ٦٩٤.

٦. الاحتجاز: أن يتضام و يجتمع في السجود خلاف التخوية، وهو أن يجافي بطنه عن الأرض في سجوده بأن يجنح بمرقبه ويرفعهما عن الأرض ولأفرشهما افتراض الأسد ويكون شبه المعلق، كما يتخوى البعير عند البروك، ويسمى هذا تخوية لأنه ألقى التخوية بين الأعضاء. والاحتجاز أيضاً: هو أن يجلس مستعجلًا مستوفراً غير مطمئن في جلوسه كأنه يريد القيام، يقال: احتجز، أي استوى جالساً على وركبه كأنه ينهض.

تَفْتَرِشْ ذِرَاعَيْكَ.^١

٣٠- بَابُ التَّشْهَدِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ وَالرَّابِعَةِ وَالتَّسْلِيمِ

٥٠٨٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَارِثٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّشْهَدِ، فَقَالَ: «لَوْ كَانَ - كَمَا يَقُولُونَ^٢ - وَاجِباً عَلَى النَّاسِ هَلَكُوا، إِنَّمَا كَانَ الْقَوْمُ يَقُولُونَ أَيْسَرَ مَا يَعْلَمُونَ، إِذَا حَدِثَ اللَّهُ أَجْزَأَ عَنْكَ^٣».

٥٠٨٩ / ٢. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ:

«وكلهما محتمل، وظاهر الشروح الأول. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٧٤؛ النهاية، ج ١، ص ٤٠٧؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٦ (حذف). وللزمزيد راجع: النهاية، ج ٢، ص ٩٠؛ مجمع البحرين، ج ١، ص ١٣٢ (خوا)؛ مستقى الجمال، ج ٢، ص ٨٣.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٨٤، ح ٣٠٩، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب الخشوع في الصلاة وكرامية البث، ضمن ح ٤٩١٨؛ وعلى الشرائع، ص ٣٥٨، ضمن ح ١، يستدعيهما عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «ولا تكفر، فإنما يصنع ذلك المجوس»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٣٨، ح ٧٢١٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٩، ح ٧١٣٧؛ وفيه، ج ٦، ص ٣٤٢، ح ٨١٣١؛ وص ٣٤٩ ح ٨١٥٢، من قوله: «ولا تلثم ولا تحتفز».

٢. في «بع»: «يقول».

٣. في التهذيب والابتصار: «أجزأك». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٦٠: «قوله عليه السلام: «أجزأ عنك، أي عن سائر المستحبات، كما فهمه الأصحاب. ويحتمل أن يكون كافياً عن أصل التشهد، لكنه لم يقل به أحد. والظاهر أنه رد على من يقول من العامة بوجوب التحيات. ويمكن حمله على حال الضرورة كما قيل».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٠١، ح ٣٧٨؛ والابتصار، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٢٨٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٦٥، ح ٧٠٧٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٩٩، ح ٨٢٨٠.

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيُّ شَيْءٍ أَقُولُ فِي الشَّهَادَةِ وَ التَّنَوُّبِ ؟

قَالَ: «قُلْ بِأَحْسَنِ مَا عَلِمْتَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُوقَّتًا لَهَلَكَ النَّاسُ»^١.

٥٠٩٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ

مَيْمُونٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كَلَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ أَدْنَى مَا يَجْزِي مِنَ الشَّهَادَةِ؟ فَقَالَ^٣: «الشَّهَادَتَانِ»^٤.

٥٠٩١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ

دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٣٨١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن صفوان. الوافي، ج ٨، ص ٧٦٥، ح ٧٠٧٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٩٩، ذيل ح ٨٢٧٨.

٢. في الاستبصار، ح ١٢٨٥: - «عن أحمد بن محمد». وهو سهو؛ فإن المراد من الحجّال، عبدالله بن محمد، وهو في طبقة مشايخ أحمد بن محمد، وهو ابن عيسى، بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه.

ويؤيد ذلك ما ورد في كثير من الأسناد، من رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن الحجّال. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٨١-٥٨٢؛ و ص ٧٠٣.

٣. في «جن» والوسائل والتهذيب ح ٣٧٥ والاستبصار، ح ١٢٨٥: «قال».

٤. لعل الوجه في خلق الخبر عن الصلاة على النبي وآله عليهم السلام أَنَّ الشَّهَدَ هو النطق بالشهادتين؛ فَإِنَّهُ تَفَعَّلَ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَهِيَ الْخَبَرُ الْقَاطِعُ، وَأَمَّا عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ فَلَيْسَتْ فِي الْحَقِيقَةِ تَشْهَدًا، وَسَوَالُ السَّائِلِ إِنَّمَا وَقَعَ مِنَ التَّشْهَدِ، فَأُجَابَهُ الْإِمَامُ عَمَّا سَأَلَهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّيْخُ الْبَهَائِي. وَقَالَ الْعَلَمَاءُ الْمَجْلِسِيُّ: «وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: وَجُوبُ الصَّلَاةِ لَذِكْرِ اسْمِهِ عليه السلام، لَا لِخُصُوصِيَّةِ التَّشْهَدِ، فَلِذَا لَمْ يَذْكُرْ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الصَّدُوقُ». راجع: الجبل المتين، ص ٨٠٥؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٦١.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٠١، ح ٣٧٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤١، ح ١٢٨٥، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٠٠، ذيل ح ٣٧٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤١، ذيل ح ١٢٨٤، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٣٤، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ وقفه الرضا عليه السلام، ص ١١٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٦٦، ح ٧٠٧٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٩٨، ح ٨٢٧٧.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَقْرَأُ فِي التَّشَهُّدِ: مَا طَابَ فَلِلَّهِ^١، وَ مَا خَبِثَ فَلِغَيْرِهِ؟
فَقَالَ: «هَكَذَا كَانَ^٢ يَقُولُ عَلَيَّ عليه السلام»^٣.

٥٠٩٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْمَعَ مَنْ خَلْفَهُ التَّشَهُّدَ، وَلَا
يُسْمِعُونَهُ هُمْ شَيْئاً»^٤.

٥٠٩٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ^٥، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قَالَ لِي^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كُلُّ مَا ذَكَرْتَ اللَّهُ بِهِ^٧ وَ النَّبِيِّ عليه السلام فَهُوَ مِنَ الصَّلَاةِ، ٣٣٨/٣

١. في الوسائل: «الله».

٢. في «ي»: «وكان».

٣. معاني الأخبار، ص ١٧٥، ح ١. الفقيه، ج ١، ص ٣١٨، ذيل ح ٩٤٤، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٧٦٦، ح ٧٠٨٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٩٥، ح ٨٢٦٨.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٣٨٤، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١١٩٠، معلقاً عن حفص بن البختري، مع زيادة في أوله وآخره. التهذيب، ج ٣، ص ٤٩، ح ١٧٠، بسند آخر ومع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١١٨٨، وتعمام الرواية فيه: «و روى أبو بصير، عن أحدهما عليه السلام قال: «ولا تسمعن الإمام دعاء خلفه»». الوافي، ج ٨، ص ١٢٦٤، ح ٨٢١٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٠٠، ذيل ح ٨٢٨١.

٥. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١٢٩٦، بسنده عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن الحلبي مباشرة، لكن لم نجد رواية الحسين بن عثمان عن الحلبي بلقب بالحلي عن أبي عبدالله عليه السلام، والظاهر سقوط الوساطة من سند التهذيب.

ويؤيد ذلك تكرار رواية الحسين بن عثمان عن [عبدالله] بن مسكان الراوي عن [محمد بن علي] الحلبي.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٣٠-٣٣١؛ و ص ٣٣٣؛ و ج ١٠، ص ٥٠٦-٥٠٧؛ و ج ٢٣، ص ٣٠٦؛ و ص ٣١٢-٣١٣.

٦. في «بخ» والتهذيب: «-ولي».

٧. في «بخ»: «-به».

وَإِنْ قُلْتُ: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، فَقَدْ انْصَرَفْتَ.^٢

٥٠٩٤ / ٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ فِي صَفٍّ، فَسَلِّمْ تَسْلِيمَةً عَنْ يَمِينِكَ، وَ تَسْلِيمَةً عَنْ يَسَارِكَ، لِأَنَّ عَنْ يَسَارِكَ مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ، وَإِذَا كُنْتَ إِمَامًا، فَسَلِّمْ تَسْلِيمَةً وَأَنْتَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ».^٥

٥٠٩٥ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا انْصَرَفْتَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَانْصَرِفْ عَنْ يَمِينِكَ».^٦
٥٠٩٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١. في «بث»، «بغ»، «بس»، «جن»، والوافي: «فإن».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٦، ح ١٢٩٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن الحلبي. الوافي، ج ٨، ص ٧٦٦، ح ٧٠٨١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٢٦، ذيل ح ٨٣٤٦.

٣. في «بغ» والوافي: «فإذا».

٤. في الوافي: «+ واحدة».

٥. الوافي، ج ٨، ص ٧٧٩، ح ٧١١٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤١٩، ح ٨٣٢٣.

٦. في «مرآة العقول»: «الظاهر أَنَّ المؤلفَ فهم منه التسليم على اليمين. ويحتمل أن يكون المراد التوجه إلى اليمين عند القيام عن الصلاة والتوجه إلى غيره من الجوارح، كما فهمه الصدوق، بل هو أظهر. وقد ورد في روايات المخالفين ما يؤيد ذلك، روى مسلم عن أنس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان ينصرف عن يمينه؛ يعني إذا صلى».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٢٩٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. الخصال، ص ٦٣٠، باب الواحد إلى المائة، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١٠٩٠، معلقاً عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﷺ. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٢، ح ٧١١٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٢١، ذيل ح ٨٣٣٢؛ و ص ٥٠٠، ذيل ح ٨٥٤٣.

فَصَّالَهُ بَنِي أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ مُضْعَبٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ فِي الصَّفِّ خَلْفَ الْإِمَامِ وَلَيْسَ عَلَى
يَسَارِهِ أَحَدٌ كَيْفَ يُسَلِّمُ؟

قَالَ: «يُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ»^١.

١٠/٥٠٩٧. وَيَهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ فَصَّالَةَ بَنِي أَيُّوبَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ
الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا قُمْتَ مِنَ الرَّكْعَةِ، فَاعْتَمِدْ عَلَى كَفِّكَ، وَ قُلْ: بِخَوْلِ
اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ أَقُومُ وَ أَقْعُدُ^٢، فَإِنَّ عَلَيَّ عليه السلام كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ»^٣.

١١ / ٥٠٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ
حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا جَلَسْتَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٤، فَتَشَهَّدْتَ، ثُمَّ

١. في «جن»: «في».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٩٣، ح ٣٤٧؛ والامتناع، ج ١، ص ٣٤٦، ح ١٣٠٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٧٩، ح ٧١١١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٢٠، ذيل ح ٨٣٢٩.

٣. في مرآة العقول: «ولعل الكليني عليه السلام حمل هذا الخبر أيضاً على القيام من التشهد، فناسب الباب. ويؤيده
الخبر الثاني. و المشهور استحبابه في القيام مطلقاً، والعبارات في ذلك مختلفة في الروايات ولكنها
مقاربة، بأنها أتى كان حسناً».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٢٨؛ والامتناع، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٢٦٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد،
وفي الأخير إلى قوله: «أقوم وأقعد». وفي التهذيب، ج ٢، ص ٨٨، ح ٣٣٧؛ و ص ٣٢٥، ذيل ح ١٣٣٢؛
والامتناع، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٢٦٨، بسند آخر، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٢،
ص ٨٦، ح ٣٢٠، بسند آخر، إلى قوله: «أقوم وأقعد» مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٧٢٧، ح ٦٩٧٧؛ و
ص ٧٤٤، ح ٧٠٩٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٦٢، ذيل ح ٨١٨٩.

٥. في التهذيب: «الأولتين».

قُمْتُ، فَقُلْ: بِخَوْلِ اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ^١ أَقُومُ وَ أَقْعُدُ^٢.

٣٣٩ / ٣

٣١- بَابُ الْقُنُوتِ فِي الْفَرِيضَةِ وَ النَّافِلَةِ وَ مَتَى هُوَ وَ مَا يُجْزِي فِيهِ^٣

٥٠٩٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْقُنُوتِ فِي الصَّلَاةِ الْخَمْسِ؟
فَقَالَ: «اقْنُتْ^٤ فِيهِنَّ جَمِيعاً».

قَالَ: وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ الْقُنُوتِ؟
فَقَالَ لِي: «أَمَّا مَا جَهَرْتَ فِيهِ^٥، فَلَا تَشْكُ^٦».

١. في «بس»: «وقوته».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٨٨، ح ٣٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٧، ح ١٢٦٧، بسندهما عن حماد بن عيسى.
«الوافي»، ج ٨، ص ٧٧٣، ح ٧٠٩٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤١٣، ح ٨٣٠٩.

٣. في «ي»، بخ، جن، وحاشية «بس»: «منه».

٤. قال الشيخ البهائي: «القنوت في اللغة يطلق على معان خمسة: الدعاء، والطاعة، والسكون، والقيام في الصلاة، والإسماك عن الكلام، وفي الشرع على الدعاء في أثناء الصلاة في محلّ معين، سواء كان معه رفع اليدين أم لا، ولذلك عدّوا رفعهما من مستحبات القنوت. وربما يطلق على الدعاء مع رفع اليدين». وقال العلامة المجلسي: «المراد بالقنوت هنا نفس الدعاء في المحلّ المقرّر، وأما رفع اليدين فلا خلاف في استحبابه». راجع: الحبل المتين، ص ٧٥٦؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٦٥.

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «ظ» والوسائل: «به». وفي المطبوع: «فيه».

٦. قال الشيخ البهائي: «قوله عليه السلام: «أما ما جهرت به فلا تشك»، محمول عند من قال بوجوب القنوت في الجهرية على النهي عن الشك في وجوبه؛ إذ لا يمكن حمله على النهي عن الشك في استحبابه؛ لاقتضائه

٥١٠٠ / ٢. أَحْمَدُ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَيَّامًا، فَكَانَ يَقْنُتُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُجَهِّزُ فِيهَا، وَلَا يُجَهِّزُ فِيهَا.^٢

٥١٠١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَنُوتِ، فَقَالَ: «فِيمَا يُجَهِّزُ^٣ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ». قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: «إِنِّي سَأَلْتُ أَبَاكَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «فِي الْخُمْسِ كُلِّهَا»». فَقَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ أَبِي، إِنَّ أَضْحَابَ أَبِي أَتَوْهُ^٤، فَسَأَلُوهُ، فَأَخْبَرَهُمْ بِالْحَقِّ، ثُمَّ

• - بمعونة المقام، وذكر «أما» التفصيلية - عدم استحباب القنوت في الإخفائية، وهو خلاف الإجماع، لكنك خير بأن الحمل على النهي عن الشك في تأكد استحبابه لامحذور فيه». وقال العلامة المجلسي: «أقول: ويمكن أن يكون المراد لازم عدم الشك وهو المواظبة عليه، وأن يقرأ بالياء التحتائية، أي يقول به بعض العامة أيضاً فلا تقية فيه، ولعل الأخير أظهر». راجع: الحبل المتين، ص ٧٥٦؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٦٥.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٣١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٢٧٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٩، ح ٧٠٢٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ٧٩٠٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى وغيره.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٢٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٢٧٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي نجران. الفقيه، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٤٣، معلقاً عن صفوان الجمال، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٧، ح ٧٠٢٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦١، ذيل ح ٧٩٠٣.

٣. في «بخ» والتهذيب: «تجهز».

٤. في التهذيب: - «له».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أتوه، أي موقنين بقرينة المقابلة، ويدل على أن الأخبار الدالة على اختصاصه بالجهرية محمولة على التقية ... فإن قيل: تصريحه عليه السلام أخيراً بذلك أينافي التقية أو لا؟ قلت: لعله عليه السلام بعد

أَتُونِي شُكَاكَأ، فَأَفْتَيْتَهُمْ^١ بِالتَّقِيَّةِ^٢.

٥١٠٢ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٣: «أَفْتُ فِي كُلِّ زَكْعَتَيْنِ - فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ - قَبْلَ الرُّكُوعِ^٤».

٥١٠٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقُنُوتِ؟

فَقَالَ: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ: فَرِيضَةٍ، وَنَافِلَةٍ^٦».

٥١٠٤ / ٦. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ^٧، عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:

«ما علم أنه سمع هذا الحكم من أبيه^٨ زالت التقية، أو عارضته مصلحة أخرى أقوى، ثم إنه يحتمل أن يكون التقية على أبي بصير لا منه والشك من حيث إنه كان بحيث لو علم الحكم الواقع لانقلب العمل بالتقية منه^٩ ومقتضى اليقين الكامل قبله».

١. في الاستبصار: «فأخبرتهم».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٩١، ح ٣٤١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤٠، ح ١٢٨٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٨، ح ٧٠٢٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٩١٠.

٣. الأمالي للصديق، ص ٦٤١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، مع اختلاف يسير. وراجع: فقه الرضا^{١٠}، ص ١١٠. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٨، ح ٧٠٢٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٩٠٩.

٤. في «ي»: «الفضل».

٥. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٨، ح ٧٠٢٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٩٠٨.

٦. يونس هذا، هو يونس بن عبد الرحمن، وقد روى علي [بن إبراهيم]، عن محمد بن عيسى، عن يونس [بن عبد الرحمن] في كثيرة من الأسناد جداً، وهذا الطريق من الطرق المشهورة في أسناد الكافي. راجع:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْقَنُوتَ رَغْبَةً عَنْهُ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^١.

٥١٠٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْقَنُوتُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ الرَّكْعَةِ»^٣.

٥١٠٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:

معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٠-٣٨٦.

والظاهر أنَّ المراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المذكور في سند الحديث ٥١٠٢ إلى يونس بن عبد الرحمن.

وأما احتمال إرادة ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان «من «بهذا الإسناد» ففي غاية البعد، بعد عدم ذكر يونس في السند السابق، وقلة رواية الفضل بن شاذان عن يونس بن عبد الرحمن؛ فإنَّما نجد رواية الفضل بن شاذان عنه - مع الفحص الأكيد - إلَّا في الكافي، ذيل ح ١٣١٢٢، وما ورد في وتحف العقول، ص ٤٤٤ من نقل الفضل، عن يونس بن عبد الرحمن، فليس نقل خبر ورواية، فلاحظ.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٩٠، ح ٣٣٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٩، ح ١٢٧٦، بسندهما عن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٨، ح ٧٠٢٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٩١١.

٢. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٣٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٢٧١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة. وهذا هو الظاهر؛ فإنَّ رواية ابن أبي عمير - المتوفى سنة ٢١٧ - عن زرارة - المتوفى سنة ١٥٠ - لا تخلو من بعد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٥، الرقم ٤٦٣؛ و ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧.

ويؤيد ذلك ما ورد في أسناد كثيرة جداً من رواية [محمد] بن أبي عمير، عن [عمر] بن أذينة، عن زرارة [بن أعين]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦٧-٣٧١؛ وح ٢٢، ص ٣٥٩٣٥٧.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٣٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٢٧١، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة. الغصن، ص ٦٠٣، باب الواحد إلى المائة، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٦٤١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٩، ح ٧٠٣٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٦، ذيل ح ٧٩٢٣.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقُنُوتِ، وَ مَا يَقَالُ فِيهِ؟
 فَقَالَ: «مَا قَضَى اللَّهُ عَلَى لِسَانِكَ، وَ لَا أَعْلَمُ^١ لَهُ^٢ شَيْئاً مَوْقُتاً^٣».
 ٩ / ٥١٠٧. وَ بِهَذَا^٤ الْإِسْنَادِ، عَنْ فَصَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقُنُوتُ فِي الْفَرِيضَةِ الدُّعَاءُ، وَ فِي الْوُتْرِ
 الْإِسْتِغْفَارُ»^٥.

١٠ / ٥١٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ^٦ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ
 حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ نَسِيَ الْقُنُوتَ، فَذَكَرَهُ وَ هُوَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ؟
 فَقَالَ: «يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ لَيَقُلَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لِأَكْثَرُهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَزْعَبَ عَنْ
 سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، أَوْ يَدْعَهَا»^٧.

١. في «ي»: «وما أعلم».

٢. في الوسائل: «فيه».

٣. «موقتاً»، أي موطئاً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفروضاً، أو معيناً لا يتحقق القنوت بدونهُ، فلا ينافي استحباب
 الأدعية المأثورة. راجع: الحبل المتين، ص ٧٥٨؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ١٦٧.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٤، ح ١٢٨١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٥، ح ٧٠٥٢؛
 الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٧٩٥٦.

٥. هكذا في «ظ»، «ي»، «ث»، «ج»، «ب»، «س»، «جن». وفي المطبوع: «بهذا» بدون الواو.

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة التوافل، ح ٥٥٨٢، عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن
 أبان. التهذيب، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٠٣، معلقاً عن الكليني في الكافي، ح ٥٥٨٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٩١،
 ح ١٤١١، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،
 ص ٧٥٥، ح ٧٠٥٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٦، ذيل ح ٧٩٥٥.

٧. في «بخ»: «- الفضل».

٨. في الوافي: «- بعض».

٩. في الوافي: «الرغبة عن السنة أو ودعها، إما إشارة إلى ترك القنوت متعمداً، أو ترك تداركه بأن لا يريد أحد
 الأمرين، أو يتهاون به حتى يفوت».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١٢٨٣، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٥.

٥١٠٩ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَذْنَى الْقُنُوتِ؟ فَقَالَ: «خَمْسُ تَسْبِيحَاتٍ»^١.

٥١١٠ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُجْزِئُكَ فِي الْقُنُوتِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَغَافِلًا وَغَفْ غَنًّا فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^٢.

٥١١١ / ١٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا أَعْرِفُ قُنُوتًا إِلَّا قَبْلَ الرُّكُوعِ»^٣.

٥١١٢ / ١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَنْقُوتُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدًا صَالِحًا عليه السلام عَنِ الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ وَالْفَجْرِ وَمَا يُجْهَرُ فِيهِ: قَبْلَ الرُّكُوعِ

١. ص ٩٣٥، ح ٧٤٢٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٨٦، ح ٧٩٨٦.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١٢٨٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ١٣١، ح ٥٠٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ١١٠؛ والأُمالي للصدوق، ص ٦٤١، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٦، ح ٧٠٥٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٧٩٤٥.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٨٧، ح ٣٢٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١١٨٩، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ التهذيب، ج ٢، ص ٩٢، ح ٣٤٢، بسند آخر إلى قوله: «وفي الدنيا والآخرة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٦، ح ٧٠٥٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٤، ح ٧٩٤٩.

٣. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٩، ح ٧٠٣٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧٩٢٨.

أَوْ بَعْدَهُ؟

فَقَالَ: «قَبْلَ الرُّكُوعِ حِينَ تَفْرُغُ مِنْ قِرَاءَتِكَ»^١.

٥١١٣ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ: «الْقُنُوتُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ»^٢.

٣٢ - بَابُ التَّعْقِيبِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ

٣٤١ / ٣

٥١١٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْتَقِلَ إِذَا سَلَّمَ حَتَّى يَتِمَّ مِنْ

١. التهذيب، ج ٢، ص ٨٩، ح ٣٣٣، بسند آخر عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٩، ح ٧٠٣٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧٩٢٧.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩٣٤؛ وص ٤٩٢، ح ١٤١٣، معلقاً عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٩٠، ح ٣٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٩، ح ١٢٧٧، بسندهما عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٤٩، ح ٧٠٣١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٦٤، ح ٧٩١٢.

٣. في الجبل المتين، ص ٨٣٢-٨٣٣: «لم أظفر في كلام أصحابنا - قدس الله أرواحهم - بكلام شاف فيما هو حقيقة التعقيب شرعاً... وقد فسرهُ بعض اللغويين كالجوهري وغيره بالجلوس بعد الصلاة للدعاء والمساءلة، وهذا يدل على أَنَّ الجلوس داخل في مفهومه وأنه لو اشتغل بعد الصلاة بالدعاء قائماً أو ماشياً أو مضطجعاً لم يكن ذلك تعقيباً. وفسره بعض فقهاءنا بالاشتغال عقيب الصلاة بدعاء أو ذكر وما أشبه ذلك، ولم يذكر الجلوس... وربما يظن دلالته بعضها - أي الأخبار - على اشتراط الجلوس في التعقيب... والحق أنه لا دلالة فيها على ذلك، بل غاية ما يدل عليه كون الجلوس مستحباً أيضاً، أما أنه معتبر في مفهوم التعقيب فلا، وقس عليه عدم مفارقة مكان الصلاة».

٤. في (ي، بث، جن، وحاشية «بيع»: «أَنْ يَنْتَقِلَ». وفي حاشية «جن» والوافي: «أَنْ يَنْتَقِلَ». وفي هامش

مُسْتَبَقٌ^١ بِالصَّلَاةِ، فَلْيَذْهَبْ حَيْثُ شَاءَ^٢.

٥١١٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ
مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً قَرِيضَةً، وَعَقَّبَ إِلَى أُخْرَى، فَهُوَ
صَنِيفٌ لِلَّهِ^٣، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْرِمَ صَنِيفَهُ^٤».

٥١١٧ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ
عُثْمَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ:

١. في التهذيب: «مستبقاً».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٣٨٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٢٦٥، ح ٨٢٢٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ٨٣٦٩.

٣. في «ي»: «والله».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٣٨٨، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٥١، كتاب ثواب الأعمال، ح ٧٥، عن علي بن حديد. المحاسن، ص ٤٨، كتاب ثواب الأعمال، ذيل ح ٦٦، مرسلاً؛ مصادقة الإخوان، ص ٥٦، ضمن ح ٢، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٣، ح ٨٢١٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٠، ح ٨٣٥٦.

٥. هكذا في «ي»، بث، يـ، وفي «ظ»، يخ، بس، جن، والمطبوع والوسائل: «الحسن».

والصواب ما أنبأته؛ فإننا لم نجد رواية أبان بن عثمان عن الحسن بن المغيرة في موضع. وأما روايته عن الحارث بن المغيرة، فقد وردت في الكافي، ح ٥٦٧٩ و ١٥١٧١؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٣٤، ح ١٩٤؛ الخصال، ص ٣٥٢، ح ١٥؛ كمال الدين، ص ٢٢٣، ح ١٥؛ و ص ٣٥١، ح ٧٤؛ رجال الكشي، ص ٧، الرقم ١٤؛ و ص ١٧٧، الرقم ٣٠٥؛ و ص ٢٤٣، الرقم ٤٤٥.

ويؤيد ذلك أنَّ ذيل الخبر - من «إذا أردت أن تدعو» إلى آخره، باختلاف يسير - رواه المصنّف في الكافي، ح ٣١٤٥ بسنده عن الحارث بن المغيرة، كما يأتي في ح ٥٦٧٩ و ٥٦٨٠، عن الحارث بن المغيرة ما يقرب من المضمون. والطريق المذكور إلى الحارث بن المغيرة في ح ٥٦٧٩، هو الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فَضْلَ الدُّعَاءِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ عَلَى الدُّعَاءِ بَعْدَ النَّافِلَةِ كَفَضْلِ الْفَرِيضَةِ عَلَى النَّافِلَةِ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «ادْعُهُ^١، وَلَا تَقُلْ قَدْ فُرِغَ مِنَ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاخِرِينَ»^٢ وَقَالَ: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»^٣.

وَقَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَدْعُو اللَّهَ، فَمَجِّدْهُ، وَاحْمَدْهُ، وَسَبِّحْهُ، وَهَلِّلْهُ، وَأَثْنِ عَلَيْهِ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام، ثُمَّ سَلِّ تَعَطُّ»^٤.

٥١١٨ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: ٣٤٢/٣

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ادعه، الهاء للسكت، أو ضمير راجع إلى الله».

٢. «ذاخِرِينَ»، أي أذلاء، يقال: أذخرته فذخر، أي أذلته فذل. المفردات للراغب، ص ٣٠٩ (دخر).

٣. غافر (٤٠): ٦٠. والآية هكذا: «وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاخِرِينَ».

٤. في «ظ» والكافي، ح ٣١٤٥: «+ (محمد)».

٥. الكافي، كتاب الدعاء، باب الثناء قبل الدعاء، ح ٣١٤٥، عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن حمّاد بن عثمان، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَدْعُو اللَّهَ، الْكَافِي، كتاب الصلاة، باب صلاة الحوائج، ح ٥٦٨٠، بسنده عن الحارث بن المغيرة، وتعام الرواية فيه: «إِذَا أَرَدْتَ حَاجَةً فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَسَلِّ تَعَطُّ». الكافي، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء والحثّ عليه، ح ٣٠٦٦، إلى قوله: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»؛ وفيه، نفس الباب، ح ٣٠٦٨، إلى قوله: «يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي»؛ وفيه أيضاً، نفس الباب، ح ٣٠٦٤، إلى قوله: «وَلَا تَقُلْ: قَدْ فُرِغَ مِنَ الْأَمْرِ»، وفي الأخيرين مع زيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة بسند آخر من قوله: «فَالْادْعُهُ وَلَا تَقُلْ قَدْ فُرِغَ مِنَ الْأَمْرِ». التهذيب، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٣٩٢، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام، إلى قوله: «كَفَضْلِ الْفَرِيضَةِ عَلَى النَّافِلَةِ»، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٥، ح ٨١٢٦؛ وج ٩، ص ١٤٧٠، ح ٨٥٥٩؛ وفيه، ص ١٥٠٦، ح ٨٢١٩. وفي الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٦، ح ٨٣٧٩؛ وج ٧، ص ٣٥، ح ٨٦٤٢؛ وص ٨١، ح ٨٧٨٧.

- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الدُّعَاءُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ تَنْفَلاً»^١.
- ٥١١٩ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:
- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ سَبَّحَ تَسْبِيحَ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عليها السلام قَبْلَ أَنْ يَشْتِي رَجُلِيهِ^٢ مِنْ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؛ وَيَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرِ^٣».
- ٥١٢٠ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ رَجُلٍ^٤:

١. في «جن»: «متنفلاً».
٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٣٨٩، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٦٣، معلقاً عن زرارة.
٣. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٣، ح ٨١٢١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٧، ح ٨٣٨١.
٤. في الوافي والوسائل وقرب الإسناد وثواب الأعمال: «- الزهراء».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي وظاهر مرآة العقول. وفي «بح» والمطبوع: «أن يشتي» بالتضعيف. وفي الوافي: «يشتي»، مثل يرمي: يعطف، ولعل المراد به تحويل ركبتيه عن جهة القبلة والانصراف عنها. وللمزيد راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٢٦ (ثنا)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٧٣.
٥. في الوسائل: «رجله».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي ومرآة العقول. وفي المطبوع: «و[لا] يبدأ بالتكبير». وقال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يبدأ بالتكبير، رد على المخالفين، حيث يبدأون بالتسبيح ثم التحميد ثم التكبير».
٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٩٥، بسنده عن فضالة؛ ثواب الأعمال، ص ١٩٦، ح ٤، بسنده عن فضالة، عن ابن أبي نجران، عن عبدالله بن سنان. قرب الإسناد، ص ٤، ح ١١، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٤٦، مراسلاً؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٨، وفي الأخيرين إلى قوله: «غفر الله له». الأمالي للصدوق، ص ٦٤٣، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الأخيرين مع زيادة، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٧، ح ٨١٣٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٩، ح ٨٣٨٤.
٨. في المحاسن: «عن بعض رجاله».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ الْفَرِيضَةِ^١ تَسْبِيحَ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ^٢ عليها السلام الْمِائَةَ مَرَّةً^٣، وَاتَّبَعَهَا بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^٤، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ^٥».

٥١٢١ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ^٦ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافِرٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَسَأَلَهُ أَبِي عَنْ^٧ تَسْبِيحِ فَاطِمَةَ^٨ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» حَتَّى أُحْصِيَ^٩ أَرْبَعًا^{١٠} وَثَلَاثِينَ مَرَّةً^{١١}، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا^{١٢} وَبَسْتَيْنَ^{١٣}، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» حَتَّى بَلَغَ مِائَةً^{١٤}

١. في «بخ»: «الصلاة». وفي المحاسن: «+ قبل أن يشي رجله».

٢. في «ث»، «بخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب والمحاسن: «الزهراء». وفي «جن»: «+ قبل أن يولي».

٣. في «ي»، «بخ» والوافي والتهذيب والمحاسن: «مرة».

٤. في «ظ»، «ي» والتهذيب: «مرة». وفي المحاسن: «+ مرة واحدة».

٥. في «ث»، «بس، جن» والوسائل والمحاسن: «- الله».

٦. المحاسن، ص ٣٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ٣٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٩٦، معلقاً عن الكليني «الوافي، ج ٨، ص ٧٨٧، ح ٨١٣١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٤٠، ح ٨٣٨٦».

٧. في المحاسن: «+ ويحيى و».

٨. في المحاسن: «- عن».

٩. في «ظ»، «جن»: «+ الزهراء».

١٠. هكذا في «ث»، «بخ، بس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ظ»، «ي» والمطبوع: «أحصاها». وفي حاشية «ث»: «أحصاه».

١١. في المحاسن: «أربعة».

١٢. في المحاسن: «- مرة».

١٣. في المحاسن: «سبعة».

١٤. في «بخ»: «+ مرة».

١٥. في «ث»: «المائة».

يُخَصِّمَهَا^١ بِيَدِهِ جُمْلَةً وَاحِدَةً^٢.

٥١٢٢ / ٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ فِي تَسْبِيحِ فَاطِمَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا^٣: «يَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرِ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ التَّحْمِيدَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ^٤، ثُمَّ التَّسْبِيحَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ^٥».

٥١٢٣ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ الْخَبَرِيِّ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ ثَوِيرٍ^٦ وَأَبِي سَلَمَةَ السَّرَّاجِ، قَالَا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يُلَعَنُ فِي دُبُرِ^٧ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ أَرْبَعَةً مِنَ الرِّجَالِ، وَأَرْبَعًا^٨ مِنَ النِّسَاءِ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ^٩ وَمَعَاوِيَةُ.....

١. في حاشية «ب»: «أحصاها».

٢. المحاسن، ص ٣٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ٣٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٤٠٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٩، ح ٨١٣٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٤٤، ح ٨٣٩٨.

٣. في التهذيب: «- في تسبيح فاطمة صلى الله عليها».

٤. في «بخ» والتهذيب: «تبدأ». ٥. في «ي»: «- ثم التحميد ثلاثاً وثلاثين».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٤٠١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٩، ح ٨١٣٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٤٦، ح ٨٣٩٩.

٧. في البحار، ج ٨٦: «سوير». وهو سهو. والحسين هذا، هو الحسين بن ثوير بن أبي فاختة. روى خبري بن علي كتابه. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٥، الرقم ١٢٥؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥١، الرقم ٢٣١.

٨. في مرآة العقول: «قال المازري: المشهور لغة والمعروف رواية في لفظ «دبر كل صلاة» بضم الدال والباء، وقال المطرزي: أما الجارحة فبالضم، وأما الدبر التي بمعنى آخر الأوقات من الصلاة وغيرها، فالمعروف فيه الفتح. انتهى»، ونحن لم نجد قول المطرزي في المغرب، نعم قال به الفيروزآبادي في القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥١ (دبر).

٩. في «ظ»: «وأربعة».

١٠. في الوافي والبحار، ج ٨٦ والتهذيب: «التيمي والعدوي وفلان» بدل «فلان و فلان وفلان».

- وَيُسَمِّيهِمْ^١ - وَفَلَانَةٌ وَفَلَانَةٌ وَهِنْدٌ^٢ وَأُمُّ الْحَكَمِ أَخْتُ مُعَاوِيَةَ^٣.

٥١٢٤ / ١١. أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّكَتَ فِي تَسْبِيحِ فَاطِمَةَ^٤، فَأَعِدْ^٥».

٥١٢٥ / ١٢. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ،

عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُسَبِّحُ تَسْبِيحَ فَاطِمَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهَا، فَيَصِلُهُ،

وَلَا يَقْطَعُهُ^٦.

٥١٢٦ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

بَرْزِعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْمَكْفُوفِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَا أَبَا هَارُونَ، إِنَّا نَأْمُرُ صَبِيانَنَا بِتَسْبِيحِ فَاطِمَةَ^٧»

١. في الوسائل: «ويسمّيهم ومعاوية».

٢. في «ظ» و«بخ» والوافي والوسائل والبحار: «وهنداء».

٣. في «جن»: «أُمُّ» بدون الواو. وفي حاشية «جن»: «أو أُم».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢١، ح ١٣١٣، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن

إسماعيل بن بزرع، عن الحسين بن ثوير وأبي سلمة السراج. وراجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٠٩، ح ٤١١

الوافي، ج ٨، ص ٨٠٣، ح ٧١٦٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٢، ح ٨٤٤٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٨، ح ١٠١؛

وج ٨٦، ص ٥٨، ح ٦٣.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي و«مرأة العقول». وفي المطبوع: «والزهراء».

٦. في «ظ»: «فأعده».

٧. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٠، ح ٧١٤٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٤، ح ٨٤٥٣.

٨. في «جن»: «فلا يقطعها».

٩. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٩، ح ٧١٣٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٣، ح ٨٤٥٢.

كَمَا نَأْمُرُهُمْ بِالصَّلَاةِ، فَالزَّمَهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْزَمَهُ عَبْدٌ فَشَقِيَ^١،^٢

٥١٢٧ / ١٤. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عُقْبَةَ^٣:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا عَبْدَ اللَّهِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّخْمِيدِ أَفْضَلَ مِنْ تَسْبِيحِ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَ لَوْ كَانَ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهُ، لَنَحَلَهُ^٤ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فَاطِمَةَ عليها السلام»^٥.

٥١٢٨ / ١٥. وَ عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَسْبِيحُ فَاطِمَةَ عليها السلام فِي كُلِّ يَوْمٍ فِي دُبُرِ كُلِّ

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فشقي، المراد بالشقاء سوء العاقبة ويقابل السعادة، أو المراد التعب الشديد في الدنيا والآخرة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٩٧، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ١٩٥، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين، مع اختلاف يسير. الأمالي للصدوق، ص ٥٧٩، المجلس ٨٥، ح ١٦، بسنده عن أبي هارون المكفوف. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٨، ح ٧١٣٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٤١، ح ٨٣٩١.

٣. في الوسائل والتهذيب: - «عن عقبة». ومنشأ سقوطه من السند جواز النظر من «عقبة» إلى «عقبة» كما لا يخفى.

٤. في «ظ»، بخ؛ وحاشية «ب» والبحار: «التمجيد».

٥. يقال: نَحَلَهُ يَنْحَلُهُ، أي أعطاه ووهبه من طيب نفس بلا توقع عوض. راجع: المصباح المنير، ص ٥٩٥ (نحل).

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٩٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٨٨، ح ٧١٣٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٨٣٩٦؛ البحار، ج ٤٣، ص ٦٤، ح ٥٦.

٧. أرجع الشيخ الحرّ الضمير في الوسائل، ح ٨٣٩٧ إلى صالح بن عقبة، لكنّ الخبر رواه الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال، ص ١٩٦، ح ٣، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي خالد القمّاط.

فعلية، مرجع الضمير هو محمد بن إسماعيل بن بزيع، المذكور في سند الحديث ١٣.

ويؤيد ذلك أنّ لم نجد رواية صالح بن عقبة، عن أبي خالد القمّاط في موضع.

٨. في «ي» وثواب الأعمال: + «الزهراء».

٩. في التهذيب: - «وفي».

صَلَاةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ صَلَاةٍ^٢ أَلْفَ رَكْعَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ.^٣

١٦ / ٥١٢٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ^٤، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «أَقْلُ مَا يُجْزِيكَ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ غَافِيَتَكَ فِي أُمُورِي كُلِّهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ خِزْيِ الدُّنْيَا وَ عَذَابِ الْآخِرَةِ»^٦.

١٧ / ٥١٣٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ^٨، عَنِ الْقَاسِمِ

بْنِ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ: فِي الْوُتْرِ، وَ بَعْدَ

١. في حاشية «بس»: «فريضة».

٢. في «ي»: «- صلاة».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٣٩٩، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ١٩٦، ح ٣، بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي خلف القمط، عن أبي عبد الله^{١٠} . الوافي، ج ٨، ص ٧٨٨، ح ٧١٣٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٤٣، ح ٨٣٩٧.

٤. في الكافي، ح ٣٤٤٠ + «وبن عيسى».

٥. في الكافي، ح ٣٤٤٠: «قل» بدل «أقل» ما يجزئك - إلى - أن تقول.

٦. في الكافي، ح ٣٤٤٠: «سوء».

٧. الكافي، كتاب الدعاء، باب دعوات مرجزات لجميع الحوائج للدنيا والآخرة، ح ٣٤٤٠، من قوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ». وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٤٠٧، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار، ص ٣٩٤، ح ٤٦، بسند آخر عن أبي جعفر^{١١} . الفقيه، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤٨، مرسلًا عن الصادق^{١٢}، وفي الأخيرين مع زيادة في أول الدعاء. فقه الرضا^{١٣}، ص ١١٥، مع زيادة في أول الدعاء وآخره، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٣، ح ٧١٤٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٩، ح ٨٤٦٥.

٨. في الوسائل والكافي، ح ٣١١٤ + «وغیره».

الْفَجْرِ، وَبَعْدَ الظُّهْرِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ»^١.

٥١٣١ / ١٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَدْعُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: «أَعِذْ نَفْسِي وَمَا رَزَقَنِي رَبِّي بِاللَّهِ الْوَاحِدِ الصَّمَدِ» حَتَّى تَخْتِمَهَا، وَ«أَعِذْ نَفْسِي وَمَا رَزَقَنِي رَبِّي بِرَبِّ الْفَلَقِ» حَتَّى تَخْتِمَهَا، وَ«أَعِذْ نَفْسِي وَمَا رَزَقَنِي رَبِّي بِرَبِّ النَّاسِ» حَتَّى تَخْتِمَهَا»^٢.

٥١٣٢ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَا تَنْسُوا الْمُوجِبَتَيْنِ»^٣. أَوْ قَالَ: عَلَيْكُمُ بِالْمُوجِبَتَيْنِ - فِي ٣٤٤ / ٣ دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ.

قُلْتُ: وَمَا الْمُوجِبَتَانِ؟

١. الكافي، كتاب الدعاء، باب الأوقات والحالات التي ترجى فيها الإجابة، ح ٣١١٤. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٨، معلقاً عن الكليني. الاختصاص، ص ٢٢٣، مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ٨٨٧، ح ٨٦٠٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٣٠، ح ٨٣٥٥.

٢. في «بث، جن» والوافي: «+الأحد».

٣. في «ظ» - «أعِذْ نفسي وما رزقني ربِّي». وفي «بع» - «ربِّي».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٤٠٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٢، ح ٧١٤٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٩، ح ٨٤٦٧؛ البحار، ج ٨٦، ص ٥١.

٥. في الحبل المتين، ص ٨٣٩: «الموجبتين ... يقرأ بصيغة اسم الفاعل والمفعول، أي اللتان توجبان حصول مضمونهما من دخول الجنة والخلاص من النار، واللذان أوجبهما الشارع، أي استحبابها استحباباً مؤكداً فعتبر عن الاستحباب بالوجوب مبالغة».

قَالَ: «تَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَ تَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ».^١

٥١٣٣ / ٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى وَأَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٤، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمُرَوَّزِيِّ، قَالَ: «كَتَبَ إِلَيَّ الرَّجُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٥: «فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ مِائَةٌ مَرَّةً: شُكْرًا شُكْرًا؛ وَإِنْ شِئْتَ: غَفَوُا غَفَوُا»^٦.

٥١٣٤ / ٢١. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «مَنْ سَبَقَتْ أَصَابِعُهُ^٨ لِسَانَهُ، حُسِبَ^٩

١. في «بس»: «نَسَأَلُ».

٢. في «بس»: «نَعُوذُ». وقرأ العلامة المجلسي من باب التفعّل، حيث قال في مرآة العقول: «قوله ﷺ: وتعوذ بالله من النار، على صيغة المضارع، لا الأمر؛ وإحدى التاءين محذوفة».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٤٠٨، معلقاً عن الكليني. معاني الأخبار، ص ١٨٣، ح ١، بسنده عن حماد، عن حريز، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٤، ح ٧١٤٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٤، ح ٨٤٥٦.

٤. تقدّم الخبر في ح ٥٠٤١، عن عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن محمد القاساني، عن سليمان بن حفص المروزي. ولعلّ الصواب في ما نحن فيه: «ومحمد بن عيسى».

٥. في الوسائل والفقهاء والعيون: «كتب إليّ أبو الحسن الرضا ﷺ (في العيون: - «الرضا» قل».

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب السجود والتسبيح والدعاء فيه ...، ح ٥٠٤١، عن عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن محمد القاساني، عن سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن موسى بن جعفر ﷺ. التهذيب، ج ٢، ص ١١١، ح ٤١٧، معلقاً عن الكليني في الكافي ح ٥٠٤١. عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٢٣، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن ﷺ؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٠، معلقاً عن سليمان بن حفص المروزي، عن أبي الحسن الرضا ﷺ. الوافي، ج ٨، ص ٨٢١، ح ٧١٩٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٦، ذيل ح ٨٥٨٦.

٧. «مَنْ سَبَقَتْ أَصَابِعُهُ»، قال في الوافي: «يعني من عدّ الذكر بأصابعه»، وقال الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٣٦٨، ذيل الحديث ٨٢٩: «التسبيح بالأصابع أفضل منه بغيرها؛ لأنها مسؤولات يوم القيامة».

٨. في «بس»: «حَبِثَتْ».

١. نة.

٢٢/٥١٣٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ الْعِجْلِيِّ مَوْلَى أَبِي الْمَغْرَاءِ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «ثَلَاثٌ أُعْطِيْنَ سَمْعَ الْخَلَائِقِ: الْجَنَّةُ، وَ النَّارُ، وَ الْحُورُ الْعِينُ؛ فَإِذَا صَلَّى الْعَبْدُ وَ قَالَ^٣: اللَّهُمَّ أَغْنِنِي مِنَ النَّارِ، وَ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، وَ زَوِّجْنِي مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، قَالَتْ النَّارُ: يَا رَبِّ، إِنَّ عَبْدَكَ قَدْ سَأَلَكَ أَنْ تُغْنِيَهُ مِنِّي، فَأُغْنِيَهُ، وَ قَالَتْ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ، إِنَّ عَبْدَكَ قَدْ سَأَلَكَ إِتْيَايَ، فَأُسْكِنُهُ فِيَّ^٤، وَ قَالَتْ الْحُورُ الْعِينُ: يَا رَبِّ، إِنَّ عَبْدَكَ قَدْ حَظَبَنَا إِلَيْكَ، فَزَوِّجْهُ مِنَّا، فَإِنْ هُوَ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَ لَمْ يَسْأَلِ^٥ اللَّهَ شَيْئاً مِنْ هَذَا^٦، قُلْنَ^٧ الْحُورُ الْعِينُ^٨: إِنَّ هَذَا الْعَبْدَ فِينَا لَزَاهِدٌ، وَ قَالَتْ الْجَنَّةُ: إِنَّ هَذَا الْعَبْدَ فِي لَزَاهِدٍ، وَ قَالَتْ النَّارُ: إِنَّ هَذَا الْعَبْدَ

١. الوافي، ج ٩، ص ١٦٨٧، ح ٨٩٥١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٤، ح ٨٤٥٤.

٢. في البحار: «المعزاة». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٣، الرقم ٣٤٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٤، الرقم ٢٣٦.

٣. في «ب» و «الوسائل»: «فقال».

٤. في «د»، «ي»، «ب»، «يخ»، «بس»، «جن» و «الوافي» و «البحار»، ج ٨٦: - «من».

٥. في «يخ»: «قال».

٦. في «يخ»: - «وإن».

٧. في «د»، «ي»، «ب»، «يخ»، «بس»، «جن» و «الوافي» و «الوسائل» و «البحار»: - «في».

٨. في البحار، ج ٨: + «من».

٩. في البحار، ج ٨٦: «إليه».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت و «الوافي». وفي «يخ» و «المطبوع»: «هذه».

١١. في حاشية «جن»: «قالت».

١٢. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: قلن الحورالعين، من قبيل أكلوني البراغيث وأسزوا النجوى».

فِي 'لَجَاهِلٍ' ٢.

٢٣ / ٥١٣٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ٣ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دُعَاءٌ يُدْعَى بِهِ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ تُصَلِّيَهَا، فَإِنْ كَانَ بِكَ دَاءٌ مِنْ سَقَمٍ وَ وَجَعٍ، فَإِذَا قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، فَأَمْسَحْ يَدَكَ ٧ عَلَى مَوْضِعِ سَجُودِكَ مِنَ الْأَرْضِ، وَادْعُ بِهَذَا الدُّعَاءِ، وَ أَمْرٌ بِيَدِكَ ٨ عَلَى مَوْضِعِ وَجَعِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ تَقُولُ: يَا مَنْ كَبَسَ الْأَرْضَ عَلَى الْمَاءِ ٩، وَ سَدَّ الْهَوَاءَ بِالسَّمَاءِ، وَ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَحْسَنَ الْأَسْمَاءِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَ آلِ مُحَمَّدٍ ١٠ وَ أَفْعَلْ بِي كَذَا وَ كَذَا، وَ ارْزُقْنِي كَذَا ٣٤٥/٣

١. في «جن» والوافي والوسائل: «بي».

٢. الخصال، ص ٢٠٢، باب الأربعة، ح ١٧، بسند آخر. وفيه، ص ٦٣٠، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الجعفریات، ص ٢١٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كل المصادر إلى قوله: «قد خطبنا إليك فزوجه منا» مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٤، ح ٧١٤٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٦٥، ح ٨٤٥٧؛ البحار، ج ٨، ص ١٥٥، ح ٩٤؛ وج ٨٦، ص ٥٨، ح ٦٢.

٣. في «ظ، بث، بس، جن»:- «بن محمد». ثم إن السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٤. في البحار: «عقيب».

٥. في «ظ، ي، بث، يح، جن»:- «يصلّيها».

٦. في «ي، بث، يخ، بس» والوافي: «وإن». وفي التهذيب: «فإذا».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي: «بيدك».

٨. في البحار: «أمرر يدك».

٩. «كَبَسَ الْأَرْضَ عَلَى الْمَاءِ»، أي أخفاه وأدخله فيه أو جمعها فيه، فيكون «على» بمعنى «في»، من قولهم: كبس رأسه في ثوبه. وقال العلامة المجلسي: «... أو جمعها كائنة على الماء مع أن المناسب لتلك الحالة التفرق». وقال العلامة الفيض: «أي أوقفها عليه وحبسها به». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٩؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٩٩ (كبس)؛ الوافي، ج ٨، ص ٨٠٢؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ١٧٩.

١٠. في الوسائل: «وآله».

وَكَذَا^١، وَ عَافِنِي مِنْ كَذَا وَكَذَا^٢.

٥١٣٧ / ٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ؛ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجَرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ: «تَمَسَّحْ بِيَدِكَ الْيَمْنَى عَلَى جَنْبَيْكَ وَ وَجْهِكَ
فِي دُبُرِ الْمَغْرِبِ وَ الصَّلَاةِ^١، وَ تَقُولُ^٢: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، عَالِمِ الْغَيْبِ
وَ الشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَ الْحَزَنِ وَ السُّقْمِ
وَ الْعُدْمِ^٣ وَ الصَّغَارِ وَ الذَّلِّ وَ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَنَ^٤».

٥١٣٨ / ٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ^١، عَنْ

١. في «بخ»: «وارزقني كذا وكذا».

٢. في الوافي: «من».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١١٢، ح ٤١٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ١١٢، ح ٤٢٠؛ و تفسير التقي، ج ١، ص ٣٥٢؛ و تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٧٨. الوافي، ج ٨، ص ٨٠١، ح ٧١٦٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ١٤، ح ٨٥٨٣؛ البحار، ج ٨٦، ص ٢١٠، ذيل ح ٢٥.

٤. في «د»: «- وأنه».

٥. في «بث»، «بخ»، «بس» و التهذيب: «يدك».

٦. في «د»: «والصلاة».

٧. في حاشية «بخ»: «فتقول».

٨. قال الجوهري: «الْعُدْمُ أيضاً: الفقر، وكذلك الْعُدْمُ، إذا ضمنت أوله خَفُفَتْ، وإن فتحت ثَقُلَتْ». الصحاح، ج ٥، ص ١٩٨٢ (فقد).

٩. التهذيب، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٩، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء في أدبار الصلوات، ح ٣٣٥٩، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١١٢، ح ٤٢٠؛ والفقهاء، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٦٩، بسند آخر مع اختلاف، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «أعوذ بك من الهم والحزن». الجعفریات، ص ٤٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ٨٠١، ح ٧١٦١.

١٠. في «ظ»: «+ بن أيوب».

الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّسْبِيحِ، فَقَالَ: «مَا عَلِمْتُ شَيْئاً مَوْظُفّاً^١ غَيْرَ تَسْبِيحِ فَاطِمَةَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - وَ عَشْرَ مَرَّاتٍ بَعْدَ الْغَدَاةِ^٢، تَقُولُ^٣: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَ لَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّي وَيُمِيتُ، وَيُحْيِي وَيُخَيِّبُ^٤، بِبَيْدِهِ الْخَيْرُ^٥، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^٦، وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ^٧ يُسَبِّحُ مَا شَاءَ تَطَوُّعاً^٨».

٥١٣٩ / ٢٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُمِيِّ، عَنْ إِدْرِيسَ أَخِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ صَلَاتِكَ، فَقُلْ: اَللّهُمَّ إِنِّي أَدِينُكَ بِطَاعَتِكَ وَوَلَايَتِكَ وَوَلَايَةِ رَسُولِكَ^٩ وَوَلَايَةِ الْأَيْمَةِ عليهم السلام مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ وَتُسَمِّيهِمْ، ثُمَّ قُلِ: اَللّهُمَّ إِنِّي أَدِينُكَ بِطَاعَتِكَ^{١٠}.....»

١. هكذا في (ص)، «بخ» و حاشية (ظ)، «بح» والوافي. وفي (ظ) و حاشية (بح)، «بس»: «مَوْظُفّاً». وفي (بث)، «بح»، «جن» و حاشية (ظ): «مَوْصُوفاً». وفي «بس»: «مَوْضُوعاً». وفي المطبوع: «مَوْقُوفاً».

٢. في الوافي والبحار والكافي، ح ٣٣١٢: «الفجر».

٣. في (بث) والوافي: «يقول». وفي البحار: - «تقول».

٤. في حاشية (بث): + «وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوت».

٥. في الوافي والكافي، ح ٣٣١٢: - «وَيُمِيت وَيُحْيِي بِيَدِهِ الْخَيْرُ». وفي البحار: - «بِحْيِي وَيُمِيت - إِلَى - بِيَدِهِ الْخَيْرُ».

٦. في الوافي والبحار والكافي، ح ٣٣١٢: - «لَكِنَّ الْإِنْسَانَ».

٧. الكافي، كتاب الدعاء، باب القول عند الإصباح والإساءة، ح ٣٣١٢، بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم - الوافي، ج ٩، ص ١٥٤٩، ح ٨٧٣٥: الوسائل، ج ٦، ص ٤٧٦، ح ٨٤٨٢: البحار، ج ٨٦، ص ١٩١، ح ٥٢.

٨. في (بث): - «وَلَايَةِ رَسُولِكَ». وفي (بث)، «بخ» و التهذيب: - «اللهم».

٩. في (ص): + «وَوَلَايَتِكَ». وفي التهذيب: «بِطَاعَتِهِمْ».

وَلَا يَتِيهِمْ^١ وَالرَّضَا بِمَا فَضَّلْتَهُمْ بِهِ، غَيْرَ مُتَكَبِّرٍ^٢ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ عَلَى مَعْنَى مَا أَنْزَلْتَ فِي كِتَابِكَ عَلَى حُدُودِ مَا أَنَا فِيهِ وَمَا لَمْ يَأْتِنَا^٣، مُؤْمِنٌ مَقَرٌّ مُسَلِّمٌ بِذَلِكَ، رَاضٍ بِمَا رَضِيتَ بِهِ يَا رَبِّ، أُرِيدُ بِهِ^٤ وَجْهَكَ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ، مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ فِيهِ، فَأُخْبِنِي مَا أُخْبَيْتَنِي عَلَى ذَلِكَ، وَأُمِثْنِي إِذَا^٥ أُمِثَّنِي عَلَى ذَلِكَ، وَابْعَثْنِي إِذَا بَعَثْتَنِي عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنِّي تَفْصِيرٌ فِيمَا مَضَى، فَأِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ مِنْهُ، وَأَرْغَبُ إِلَيْكَ فِيمَا عِنْدَكَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي مِنْ مَعَاصِيكَ، وَلَا تَكْلِبْنِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةً غَيْرَ أَبَدًا مَا أُخْبَيْتَنِي، لَا أَقْلُ^٦ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثُرُ، إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمْتَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي بِطَاعَتِكَ حَتَّى تَتَوَقَّأَنِي عَلَيْهَا وَأَنْتَ عَنِّي رَاضٍ، وَأَنْ تُخَيِّمَ لِي بِالسَّعَادَةِ، وَلَا تُحَوِّلَنِي عَنْهَا أَبَدًا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ^٧.

٥١٤٠ / ٢٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ

مُحَمَّدِ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَدْعُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: «أَعِذْهُ نَفْسِي وَمَا

١. في «بخ»: «ولا يأتهم».

٢. في التهذيب: «متكبر».

٣. في «جن»: «+ وفيه».

٤. في «جن»: «أريد به يارب» بدل «به يارب أريد به».

٥. في «بث»: «+ وما».

٦. في الوافي: «ولا أقل».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٩٩، ح ٢٥٩، بسنده عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. «الوافي،

ج ٨، ص ٧٩٥، ح ٧١٥١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٧٠، ح ٨٤٧٠.

٨. في «بخ»: «وأعِذ».

رَزَقْنِي رَبِّي بِاللَّهِ^١ الْوَاحِدِ^٢ الصَّمَدِ^٣ حَتَّى تَخْتِمَهَا^٤، وَأُعِيدُ نَفْسِي^٥ وَمَا رَزَقْنِي رَبِّي بِرَبِّ الْفَلَقِ^٦ حَتَّى تَخْتِمَهَا^٧، وَأُعِيدُ نَفْسِي^٨ وَمَا رَزَقْنِي رَبِّي بِرَبِّ النَّاسِ^٩ حَتَّى تَخْتِمَهَا^{١٠}.

٥١٤١ / ٢٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، قَالَ:
كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي أَنْ تُعَلِّمَنِي
دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي دُبُرِ صَلَوَاتِي^١ يَجْمَعُ اللَّهُ لِي بِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟
فَكَتَبَ عليه السلام: «تَقُولُ^٢: أَغُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَعِزَّتِكَ الَّتِي لَا تَرَامُ، وَقُدْرَتِكَ الَّتِي
لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ شَرِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^٣، وَمِنْ^٤ شَرِّ الْأَوْجَاعِ كُلِّهَا^٥».

٣٣ - بَابُ مَنْ أَحْدَثَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ

٥١٤٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

١. في حاشية «بس»: «+ «رَبِّي».

٢. في «بث»، «بخ»، والوافي: «+ «الأحد».

٣. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٢، ح ٧١٤٣.

٤. في «بخ»: «- «أَنْ».

٥. في «بخ»: «- «صَلَاتِي»». وفي «بس» وحاشية «جن»: «صَلَاة».

٦. في «بث»: «- «تَقُولُ».

٧. في «ظ»: «وَشَرَّ الْآخِرَةِ».

٨. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «جن»، والوافي والوسائل: «- «مِنْ».

٩. في الوافي: «+ «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

١٠. الوافي، ج ٨، ص ٧٩٣، ح ٧١٤٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٧١، ح ٨٤٧١؛ البحار، ج ٨٦، ص ٤٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى الْفَرِيضَةَ، فَلَمَّا فَرَغَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ، أَخَذَتْ؟

فَقَالَ: «أَمَّا صَلَاتُهُ فَقَدْ مَضَتْ، وَبَقِيَ التَّشَهُّدُ، وَإِنَّمَا التَّشَهُّدُ سُنَّةٌ^١ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَعُدْ إِلَى مَجْلِسِهِ أَوْ مَكَانٍ نَظِيفٍ، فَيَتَشَهَّدَ»^٢.

٣٤٧/٣ ٥١٤٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ قَبْلَ^٣ أَنْ يَتَشَهَّدَ، قَالَ: «يَنْصَرِفُ، فَيَتَوَضَّأُ، فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَإِنْ شَاءَ فَفِي بَيْتِهِ، وَإِنْ شَاءَ حَيْثُ شَاءَ يَقْعُدُ، فَيَتَشَهَّدُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَإِنْ كَانَ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ»^٤.

١. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٨٣: «الظاهر أنَّ الحدث الصادر بعد الفراغ من أركان الصلاة التي ظهر وجوبها بالقرآن، لا يبطل الصلاة، كما يدلّ كثير من الأخبار عليه. والظاهر أنَّ الكليني عليه السلام قائل به، ونسبها شيخنا البهائي عليه السلام إلى الصدوق عليه السلام، فالمراد بالسنة ما ظهر وجوبه بالسنة... وأما قوله عليه السلام: «وإنما التشهد سنة، معناه ما زاد على الشهادتين على ما بيّناه في ما مضى، ويكون ما أمره به - من إعادة بعد أن يتوضأ - محمولاً على الاستحباب».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١٢٩٩، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٢٩٠؛ و ص ٤٠٢، ح ١٥٣٤، بسنده عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام. المحمسن، ص ٣٢٥، كتاب العلل، ح ٦٧، بسند آخر، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٦٦، ح ٧٢٦٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤١٢، ح ٨٣٠٧.

٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «وقبل».

٤. في الوافي: «وإن».

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «بعد الشهادتين».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٨، ح ١٣٠٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٢٩١؛ و ص ٤٠٢، ح ١٥٣٥،

٣٤- بَابُ السَّهْوِ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

٥١٤٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ؛
و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ ^١ يَنْسَى تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ؟ قَالَ: «يُعِيدُهُ» ^٢.

٥١٤٥ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
مَهْرِيَّازَ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ^٣ أَوْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي، فَلَمْ يَفْتَتِحْ بِالتَّكْبِيرِ: هَلْ
يُجْزِيهِ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ؟

• بسند آخر عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٦٦، ح ٧٢٦٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤١٠، ذيل ح ٨٣٠٤.

١. في «ي»: «رجل».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٥٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٢، ح ١٣٢٥، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٤٢، ح ٥٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٣٢٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٤٢، ح ٥٦٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٣٢٩، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٤٣، ح ١٠٠١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٤٢، ح ٥٥٨ و ٥٦١ و ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٣١؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ١١٥. الوافي، ج ٨، ص ٩١٣، ح ٧٢٦٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٢، ذيل ح ٧٢١٨.

٣. في الوافي والتهذيب: «و».

٤. في «بخ» والتهذيب: «- وأنه».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب والوافي. وفي الاستبصار: «تجزيه». وفي المطبوع والوسائل: «تجزئه».

قَالَ: «لَا، بَلْ يُعِيدُ صَلَاتَهُ إِذَا حَفِظَ أَنَّهُ لَمْ يَكْتَبْ».^١

٥١٤٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: «الْإِمَامُ يَحْمِلُ أَوْهَامَ مَنْ خَلْفَهُ^٢ إِلَّا تَكْثِيرَ الْإِفْتِنَاحِ».^٣

٣٥ - بَابُ السَّهْوِ فِي الْقِرَاءَةِ

٥١٤٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؛ وَالْقِرَاءَةَ سُنَّةً؛ فَمَنْ

تَرَكَ الْقِرَاءَةَ مُتَعَمِّدًا، أَعَادَ الصَّلَاةَ؛ وَمَنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ».^٤

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٣، ح ٥٦٢، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥٢، ح ١٣٣٣، بسنده عن

الكليني. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٥٦٦ و ٥٦٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٣٣٤. الوافي،

ج ٨، ص ٩١٣، ح ٧٣٧٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٦، ح ٧٢٣٠.

٢. في الوافي: «أريد بالوهم السهو، وينبغي تفيد الحكم بالأذكار دون الأفعال».

وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٨٤: «الظاهر أن المراد بالوهم هنا الشك، أي يرجع في الشك إلى يقين

الإمام بل إلى ظنه، كما هو المشهور... وأما استثناؤه التكبير فلعدم كون المأموم فيه تابعاً للإمام، أو لعدم

تحقق المأمومية قبل تحقق إيقاع التكبير».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٤، ح ٥٦٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٨١٢، بسنده عن محمد بن

سهل، عن الرضا، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٠٦، معلقاً عن محمد بن سهل، عن

الرضا. الوافي، ج ٨، ص ٩١٣، ح ٧٣٨٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥، ح ٧٢٢٩؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٥٠.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٥٦٩، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٣٣٥، بسنده عن

الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠٠٥، معلقاً عن زرارة، عن أحدهما، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٨، ص ٩١٩، ح ٧٣٩٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٨٧، ح ٧٤١٥.

٥١٤٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

٣٤٨/٣

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَمَّ الْقُرْآنِ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ لَمْ يَزْكَعْ، فَلْيَعِدْ أَمَّ الْقُرْآنِ»^١.

٥١٤٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، فَنَسِيتُ أَنْ أَقْرَأَ فِي صَلَاتِي كُلَّهَا؟

فَقَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ^٢: «قَدْ تَمَّتْ

صَلَاتُكَ إِذَا كَانَ نِسْيَانًا»^٣.

٣٦- بَابُ السَّهْوِ فِي الرُّكُوعِ

٥١٥٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الرَّجُلِ يَشْكُ وَهُوَ قَائِمٌ لَا يَذِرِي رُكْعًا، أَمْ لَمْ يَزْكَعْ؟

١. في «ظ» وحاشية «ب»: «الرجل».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٥٧٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١٣٤٠، بسند آخر من دون الإسناد إلى

المعصوم عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ٨، ص ٩١٩، ح ٧٣٩٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٨٨، ح ٧٤١٩.

٣. في التهذيب: «فقال».

٤. في الوافي والتهذيب: «فقد».

٥. في «بخ»: «كنت».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٥٧٠، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٣٣٦، بسنده عن

الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٩٢٠، ح ٧٣٩٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٩٠، ح ٧٤٢٤.

قَالَ: «يَزْكُ وَيَسْجُدُ»^١.

٥١٥١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَزْكُ حَتَّى يَسْجُدَ وَيَقُومَ؟
قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ»^٢.

٥١٥٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَنَ^٦ أَنَّهُ قَدْ رَأَى فِي.....»

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٥٩٠، بطريقين: أحدهما عن الحسين بن سعيد...، والآخر عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥٧، ح ١٣٥٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وفيه، ح ١٣٥٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين، عن ابن مسكان، عن أبي بصير والحلي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٥٩١، معلقاً عن فضالة، عن حسين، عن ابن مسكان، عن أبي بصير والحلي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيهما هكذا: «في الرجل لا يدري أركع أم لم يركع؟ قال: يركع». وفيه أيضاً، ح ٥٨٩، والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٧، ح ١٣٥١، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٤٧، ح ٧٤٥٦؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣١٦، ذيل ح ٨٠٦٥.

٢. في الوافي: «يعني يستأنف الصلاة».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٥٨٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٣٤٥، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٥٨١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٣٤٤، بسندهما عن رفاعَةَ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٢٥، ح ٧٤٠٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣١٢، ذيل ح ٨٠٥٦.

٤. في الكافي، ح ٥١٧٥: «وبكير ابني أعين».

٥. في الاستبصار: «إن».

٦. في التهذيب: «الرجل».

٧. في الوافي والكافي، ح ٥١٧٥، والتهذيب والاستبصار: «قد».

الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ رَكْعَةً^٢، لَمْ يَغْتَدِّ بِهَا، وَاسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ اسْتِقْبَالًا إِذَا كَانَ قَدْ اسْتَقْبَلَ يَقِينًا^٣.

٣٤٩/٣

٣٧ - بَابُ السَّهْوِ فِي السُّجُودِ

٥١٥٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ سَهَا، فَلَمْ يَذِرْ سَجْدَةً سَجْدَةً، أَمْ يُنْتَنِينَ^٤؟

قَالَ: «يَسْجُدُ أُخْرَى، وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ سَجْدَتَا السَّهْوِ»^٥.

١. في الوافي والكافي، ح ٥١٧٥ والتهذيب: «صلاته».
٢. في الوافي والكافي، ح ٥١٧٥ والتهذيب والاستبصار: - «ركعة». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٨٧: «قوله عليه السلام: ركعة، أي ركوعاً كما يفهمه الكليني، أو ركعة كاملة فيدلّ على مذهب من قال بطلان الصلاة بزيادة الركعة مطلقاً»، كالشيخ والسيد المرتضى وابن بابويه. راجع: المقنع، ص ١٠٣؛ جمل العلم والعمل ضمن رسائل المرتضى، ج ٣، ص ٣٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٥١-٤٥٣، المسألة ١٩٦؛ المبسوط، ج ١، ص ١٢١؛ الجمل والمقود ضمن الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ١٨٧. وللزمزيد راجع: مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٢٢٠-٢٢٣؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٠٠-٢٠٤، ذيل ج ٢٧.
٣. الكافي، كتاب الصلاة، باب من سها في الأربع والخمس...، ح ٥١٧٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٦٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٤٢٨، بسنده عن الكليني. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٥٦، ح ١١١؛ و ص ١٩٤، ح ٧٦٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٤٢٩. الوافي، ج ٨، ص ٩٦٤، ح ٧٥٠٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣١٩، ح ٨٠٧٥؛ وج ٨، ص ٢٣١، ح ١٠٥٠٨.
٤. في «ظ» والوافي: «سجد سجدَةً».
٥. في «بخ»؛ «أو».
٦. في «بخ»؛ «أو».
٧. في مرآة العقول: «عليه الأصحاب مع الحمل على ما إذا كان الشك قبل القيام، كما هو الظاهر».
٨. التهذيب، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٥٩٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٣٨، معلقاً عن الكليني.

٥١٥٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ شَكَّ، فَلَمْ يَذِرْ سَجْدَةً سَجْدَةً، أَمْ سَجْدَتَيْنِ؟
قَالَ: «يَسْجُدُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُمَا سَجْدَتَانِ»^٢.

٥١٥٥ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ؛
وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ ذَكَرَ - وَهُوَ فِي
الثَّانِيَةِ وَهُوَ رَاكِعٌ - أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأُولَى؟

فَقَالَ: كَانَ أَبُو الْحَسَنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: «إِذَا تَرَكَتِ السَّجْدَةَ فِي الرَّكْعَةِ
الْأُولَى، وَلَمْ تَذِرْ وَاحِدَةً أَمْ ثِنْتَيْنِ»، اسْتَقْبَلَتِ الصَّلَاةُ حَتَّى يَصِيحَ لَكَ أَنَّهُمَا

١. الوافي، ج ٨، ص ٩٤٧، ح ٧٤٥٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٦٨، ح ٨٢٠٢.

١. في «بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «سجد سجدة».

٢. في التهذيب: - «أَنْهُمَا سَجْدَتَانِ».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٦٠٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٣٦٩، معلقاً عن الكليني. الوافي،

ج ٨، ص ٩٤٧، ح ٧٤٥٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ٣٦٨، ح ٨٢٠٤.

٤. في الوافي والاستبصار: + «(ركعتين - خ ل)». وفي التهذيب: «الركعتين».

٥. في «جن» والتهذيب والاستبصار وقرب الإسناد: «ثنتين».

٦. الجواب لا ينطبق ظاهراً على السؤال، فقد قال في حله في الوافي: «إن أريد بالواحدة والثنتين الركعة

والركعتان فلا إشكال في الحكم؛ لما ستف على، وإنما الإشكال حيثن في مطابقة الجواب للسؤال، وإن

أريد السجدة والسجدتان فيشبه أن يكون «أو» مكان الواو في قوله عليه السلام: «أو» ولم تدر، ويكون قد سقط الهمزة

من قلم النسخ. أو يكون المراد: ولم تدر واحدة تركت أم ثنتين. وعلى التقديرين ينبغي حمل الاستيناف

اثنَتَانِ^١.

٥١٥٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ^٤، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ فِي رَجُلٍ شُبَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَذَرْ وَاحِدَةً سَجْدَةً، أَمْ يَنْتَنِي^٦، قَالَ: «فَلْيَسْجُدْ أُخْرَى»^٧.

٣٨ - بَابُ السَّهْوِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٨

٣٥٠ / ٣

٥١٥٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

عَلَى الْأَرْدَلِيِّ وَالْأَحْوِطِ دُونَ الرَّجُوبِ؛ لَمَّا سَبَقَ فِي صُورَةِ السَّهْوِ مِنْ إِطْلَاقِ الْاِكْتِفَاءِ بِإِعَادَةِ السَّجْدَةِ وَحْدَهَا مِنْ دُونِ اسْتِنَافٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. رَاجِعٌ: مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ١٥، ص ١٨٨-١٨٩.

١. فِي «ظ» ي، بَث، بَخ، بَس، جَن، «وَالْوَافِي وَالِاسْتَبْصَارُ وَقَرَّبَ الْإِسْنَادُ: «نُتْنَانِ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٦٠٥؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٣٦٤، مَعْلَقًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ. قَرَّبَ الْإِسْنَادُ، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٨، بِسَنَدِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ

بْنِ أَبِي نَصْرٍ، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. «وَالْوَافِي» ج ٨، ص ٩٣١، ح ٧٤٢٤؛ «الْوَسَائِلُ،

ج ٦، ص ٣٦٥، ذِيلُ ح ٨١٩٥.

٣. فِي الْاِسْتَبْصَارِ: - «بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

٤. فِي الْاِسْتَبْصَارِ: - «الْخَزَّازِ».

٥. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوَّيْتُ «وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ وَالِاسْتَبْصَارُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ».

٦. فِي الْوَافِي وَالتَّهْذِيبِ: «أَوْ».

٧. فِي التَّهْذِيبِ: «اِثْنَتَيْنِ».

٨. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ١٥٢، ح ٦٠١؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٣٧٠، مَعْلَقًا عَنْ الْكَلِينِيِّ. «وَالْوَافِي،

ج ٨، ص ٩٤٨، ح ٧٤٥٩؛ «الْوَسَائِلُ» ج ٦، ص ٣٦٨، ح ٨٢٠٣.

٩. فِي «ظ»: «الْأُولَيْنِ».

ابن مسكان، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ مُضَعَبٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا شَكَّكَتَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^١، فَأَعِدْهُ^٢.

٥١٥٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ: «إِذَا سَهَا الرَّجُلُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٤ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

وَالْعَتَمَةِ^٥، وَلَمْ يَذِرْ.....»

١. في «ظ، بح، بس»: «الأولين».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠١، بطريقين: أحدهما عن محمد بن سنان والآخر عن ابن مسكان.

الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٣٧٨، بسنده عن محمد بن سنان. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠٠؛

والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٣٧٧، بسند آخر هكذا: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل شك في الركعة

الأولى، قال: يستأنف». وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٧٠٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٣٨٤،

بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٧١، ح ٧٥١٤؛

الوسائل، ج ٨، ص ١٩٠، ذيل ح ١٠٣٨٨.

٣. هكذا في «جن» وحاشية «بس». وفي «ظ، ي، بث، بح، بغ، بس» والمطبوع والوسائل: «الحسين».

والصواب ما أثبتناه؛ فإنه لم يثبت رواية الحسين بن سعيد عن زرعة بن محمد، بل روى الحسين كتاب

زرعة بنو سبط أخيه الحسن، ووردت في كثير من الأسناد رواية الحسين [بن سعيد] عن أخيه عن زرعة [بن

محمد]. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢١٠، الرقم ٣١٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٩٩-٥٠٠؛

وص ٥١٨.

ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠٤ وسنده هكذا: «الحسن،

عن زرعة، عن سماعة، قال: قال». ورواه في الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٣٨١، بإسناده عن الحسين

بن سعيد - وقد عثر عنه بالضمير - عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة.

٤. في «ظ»: «الأولين».

٥. في التهذيب: - «والعتمة». «العتمة»: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق، وتسمى صلاة العشاء عتمة

تسمية بالوقت. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٨٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٨٢ (عتم).

٦. في «ظ، ي» والاستبصار: «فلم».

أَ وَاحِدَةً^١ صَلَّى أُمُّ^٢ ثُنْتَيْنِ^٣، فَعَلَنِيهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ^٤.

٥١٥٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ لَا يَذَرِي وَاحِدَةً^٥ صَلَّى أُمُّ ثُنْتَيْنِ^٦؟

قَالَ^٧: «يُعِيدُ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ لَمْ يَذَرْ أُمُّ ثُنْتَيْنِ^٨ صَلَّى أُمُّ ثَلَاثًا؟

فَقَالَ: «إِنْ دَخَلَهُ الشَّكُّ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الثَّالِثَةِ، مَضَى فِي الثَّالِثَةِ، ثُمَّ صَلَّى

الْأُخْرَى، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَ يُسَلِّمُ^٩».

١. في «ظ، ي، بث» التهذيب والاستبصار: «واحدة» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «ظ»: «أو».

٣. في «بخ»: «اثنتين».

٤. الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٣٨١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة.

التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠٤، معلقاً عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة. وفيه، ص ١٧٧، ح ٧٠٦؛

والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٣٨٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^٥. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦،

ح ٧٠٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٣٨٠، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم^٦، وفي الأربعة

الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٧١، ح ٧٥١٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٩١، ذيل ح ١٠٣٩١.

٥. في التهذيب والاستبصار: «أ واحدة».

٦. في الوافي والتهذيب، ح ٧٥٩ والاستبصار: «اثنتين».

٧. في «بث»: «فقال».

٨. في «بخ»: «- ولا يذري واحدة - إلى - قلت له: رجل».

٩. في الوسائل، ح ١٠٤٥٧ والتهذيب، ح ٧٥٩؛ «اثنتين»، وفي الاستبصار، ح ١٤٢٣: «أ اثنتين» كلاهما بدل

«أ ثنتين».

١٠. في «بس»: «وسلم». وفي الاستبصار، ح ١٤٢٣: «ثم يسلم ولا شيء عليه» بدل «وسلم».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَذَرِ فِي اثْنَتَيْنِ^١ هُوَ، أَمْ فِي أَرْبَعٍ؟

قَالَ: «يَسْلَمُ وَيَقُومُ، فَيَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْلَمُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٢.

٥١٦٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

الْوُشَاءِ، قَالَ:

قَالَ لِي^٣ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَاءُ: «الْإِعَادَةُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٤، وَالسَّهْوُ فِي

الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ»^٥.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «ثنتين».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٧٠٨، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «قال: يعيده». وفيه، ص ١٩٢، ح ٧٥٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١٤٢٣، معلقاً عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، إلى قوله: «ولاشيء عليه ويسلم». وفيه، ص ٣٦٤، ح ١٣٨٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز. وفيه أيضاً، ح ١٣٨٢؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠٥، بسند آخر مع اختلاف يسير، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «واحدة صلى أم ثنتين؟ قال: يعيده». الوافي، ج ٨، ص ٩٧٢، ح ٧٥١٧؛ وص ٩٨٠، ح ٧٥٤١؛ وفي الوسائل، ج ٨، ص ١٨٩، ح ١٠٣٨٠؛ وص ٢١٤، ح ١٠٤٥٧؛ وص ٢٢٠، ح ٢٤٧٢، قطعة منه.

٣. في «بح، يخ، -» ولي.

٤. في «ظ، بس»: «الأوليين».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٧، ح ٧٠٩، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٣٨٦، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الحسن الرضا. الكافي، كتاب الصلاة، باب من شك في صلاته كلها ولم يدر زاد أو نقص ...، ضمن ح ٥١٩٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، وفيه هكذا: «ليس في المغرب والفجر سهو، ولا في الركعتين الأولىتين من كل صلاة ولا نافلة». الوافي، ج ٨، ص ٩٧٢، ح ٧٥١٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٩٠، ح ١٠٣٨٤.

٣٩ - بَابُ السَّهْوِ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْجُمُعَةِ^١

١ / ٥١٦١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً^٢ ، عَنْ ابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « إِذَا شَكَّكَتَ فِي الْمَغْرِبِ ، فَأَعِذْ ؛ وَإِذَا شَكَّكَتَ فِي

الْفَجْرِ ، فَأَعِذْ »^٣ .

٢ / ٥١٦٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، ٣ / ٣٥١

قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي ، وَ لَا يَذَرِي وَاحِدَةً صَلَّى ، أَمْ تُنْتَنِينَ ؟^٤

١ . في «ظ» : «+ صلاة» .

٢ . في «بيع» وحاشية «ب» ومرة العقول : «+ والصلاة في السفر أيضاً» . وفي حاشية «جن» : «+ وفي الصلاة في السفر أيضاً» .

٣ . في «بيع» والوسائل : «- جميعاً» .

٤ . التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٧٨ ، ح ٧١٤ ، معلقاً عن الكليني ؛ الاستبصار ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، ح ١٣٩٠ ، معلقاً عن الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير . وفي التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، ح ٧٢٣ ؛ والاستبصار ، ج ١ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٣٩٦ ، معلقاً عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري وغير واحد ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، وفيهما أيضاً بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام . وفي التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، ح ٧١٨ ؛ والاستبصار ، ج ١ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٣٩٣ ، بسند آخر . وفي التهذيب ، ج ٢ ، ص ١٧٩ ، ح ٧٢١ ، بسند آخر ، وتام الرواية هكذا : «إذا سهوت في المغرب فأعد الصلاة» . فقه الرضا عليه السلام ، ص ١١٨ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٨ ، ص ٩٧٢ ، ح ٧٥١٩ ؛ الوسائل ، ج ٨ ، ص ١٩٣ ، ح ١٠٣٩٩ .

٥ . في التهذيب والاستبصار : «أ واحدة» .

٦ . في «جن» التهذيب : «انتين» .

قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ حَتَّى يَسْتَقِينَ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ، وَ فِي الْجُمُعَةِ، وَ فِي الْمَغْرِبِ، وَ فِي الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ»^١.

٥١٦٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا أَنْ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، سَلَمْتُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، فَأَعَدْتُ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ^٢ أَعَدْتُ^٣؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَضَحَكَ^٤، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ^٥ يُجْزِيكَ أَنْ تَقُومَ، فَتَرْكَعَ^٦ رَكَعَةً^٧، نَعَمْ»^٨.

٥١٦٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ:

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٧١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١٣٩١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٣٧٩، بسند آخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «قال: يستقبل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٧٣، ح ٧٥٢١؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٩٤، ح ١٠٤٠٠.

٢. في «بح»: «قال: فلعلَّكَ» بدل «فقال: لعلَّكَ».

٣. في «جن»: «عدت».

٤. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «فقلت: نعم» بدل «قلت: نعم، قال».

٥. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٩٢: «ربما يفهم من عدم إنكاره ﷺ التخيير. وفيه نظر؛ لاحتمال عدم تقصير» في الاستعلام.

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «بح» والمطبوع والتهذيب: «-كان».

٧. في «ظ»: «فيركع». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «وتركع».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٧٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١٤٠٩، بسندهما عن فضالة، عن سيف بن عميرة، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ٩٥٩، ح ٧٤٨٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٩٩، ذيل ح ١٠٤١٧.

٩. في التهذيب: «+ عن أبيه». لكنه غير مذكور في بعض نسخه المعتمدة، وهو العواب.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ سَهْوٌ».^٢

٤٠ - بَابُ السَّهْوِ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ

١٠٥١٦٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى، فَلَمْ يَذَرِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ هُوَ، أَمْ فِي الرَّابِعَةِ؟ قَالَ: «فَمَا ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ، إِنْ رَأَى أَنَّهُ فِي الثَّالِثَةِ، وَفِي قَلْبِهِ مِنَ الرَّابِعَةِ شَيْءٌ، سَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».^٦

١٠٥١٦٦ / ٢. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٨: «إِنْ اسْتَوَى وَهْمُهُ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، سَلَّمَ،

١. في الوسائل، ح ١٠٤٠١، والتهذيب، ج ٢: «عن أبي جعفر».

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب من شك في صلاته كلها... ضمن ح ٥١٩٣. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٧١٦؛ وج ٣، ص ٥٤، ضمن ح ١٨٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٦، ح ١٣٩٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٢، ضمن ح ١٠٢٨، معلقاً عن نوادر إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله عليه السلام. المقنع، ص ١١١، مرسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٧٣، ح ٧٥٢٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٩٤، ح ١٠٤٠١؛ و ص ٢٤١، ذيل ح ١٠٥٤٠.

٣. في حاشية «ج»: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٤. في «د»: «سألت».

٥. في «ظ»، «بس»: «فإن».

٦. في الوافي: «هذا برزخ بين الفصل والوصل؛ لأنَّ سهوه برزخ بين الظن والشك».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٧٣٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٣، ح ٧٥٤٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١٨، ذيل ح ١٠٤٦٦.

٨. في الوافي والتهذيب: «- وقال».

وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَأَزْبَعَ سَجْدَاتِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَهُوَ جَالِسٌ يَقْصِدُ^١ فِي الشَّهْدِ^٢.

٥١٦٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

٣٥٢/٣ عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَنْ لَمْ يَذْرِ فِي أَرْبَعٍ هُوَ، أَمْ فِي ثِنْتَيْنِ^٤ وَقَدْ

أَخْرَزَ الثَّنَتَيْنِ^٥؟

قَالَ: «يَرْكَعُ^٦ رَكَعَتَيْنِ^٧ وَأَرْبَعَ سَجْدَاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَتَشَهَّدُ،

وَلَا شَيْءَ^٨ عَلَيْهِ؛ وَإِذَا لَمْ يَذْرِ فِي ثَلَاثٍ هُوَ، أَوْ فِي أَرْبَعٍ^٩ وَقَدْ أَخْرَزَ الثَّلَاثَ، قَامَ

فَأَصَافَ إِلَيْهَا^{١٠} أُخْرَى، وَلَا شَيْءَ^{١١} عَلَيْهِ، وَلَا يَنْقُضُ الْيَقِينَ بِالشَّكِّ، وَلَا يَدْخُلُ

الشَّكُّ فِي الْيَقِينِ، وَلَا يَخْلِطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَلَكِنَّهُ^{١٢} يَنْقُضُ الشَّكُّ بِالْيَقِينِ،

١. في حاشية «بح» والوافي والتهذيب: «يقصر». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ١٩٣: «قوله^١: يقصد، أي يتوسط في التشهد ولا يأتي بالزوائد المستحبة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٧٣٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٤، ح ٧٥٤٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١٨، ح ١٠٤٦٥.

٣. في الوافي: «أو في ثنتين». وفي البحار والتهذيب والاستبصار: «أو ثنتين».

٤. في «جن»: «اثنتين». وفي البحار، ص ٢٨١: «ثنتين».

٥. في التهذيب: «ركع».

٦. في مرآة العقول: «الرَكَعَتَيْنِ».

٧. في «بح»: «فلا شيء».

٨. في «بح»: «+ سجدات».

٩. في الاستبصار: «+ ركعة».

١٠. في «بح»: «ولا شيء» بدون الواو.

١١. في الاستبصار: «ولكن».

وَيُتِمُّ عَلَى الْيَقِينِ^١، فَيَبْنِي عَلَيْهِ، وَلَا يَغْتَدُّ بِالشَّكِّ^٢ فِي خَالَ مِنْ الْحَالَاتِ^٣،

٥١٦٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُشْكَانَ،

عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ لَا يَذِرِي رَكَعَتَيْنِ صَلًى، أَمْ أَرْبَعًا؟

قَالَ: «يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ»^٤، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ يَقْرَأُ

فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، ←

١. في الوافي: «لا ينقض اليقين بالشك»؛ يعني لا يبطل الثلاث المتيقن فيها بسبب الشك في الرابعة بأن يستأنف الصلاة، بل يعتد بالثلاث. ولا يدخل الشك في اليقين؛ يعني لا يعتد بالرابعة المشكوك فيها بأن يضمها إلى الثلاث ويتم بها الصلاة من غير تدارك. ولا يخلط أحدهما بالآخر، عطف تفسيره للنهي عن الإدخال. ولكنه ينقض الشك؛ يعني في الرابعة بأن لا يعتد بها باليقين؛ يعني بالإتيان بركعة أخرى على الإيقان. ويتم على اليقين؛ يعني يبني على الثلاث المتيقن فيها.

٢. في حاشية «ب»: «في الشك».

٣. في الوافي: «لم يتعرض في هذا الحديث لذكر فصل الركعتين، أو الركعة المضافة للاحتياط ووصلها، كما تعرض في الخبر السابق - وهو الخبر ٥١٦٨ هنا -، والأخبار في ذلك مختلفة، وفي بعضها إجمال، كما ستقف عليها، وطريق التوفيق بينهما التخيير، كما ذكره في الفقيه و يأتي كلامه فيه، وربما يسمى الفصل بالبناء على الأكثر، والوصل بالبناء على الأقل، والفصل أولى وأحوط؛ لأنه مع الفصل إذا ذكر بعد ذلك ما فعل، وكانت صلاته مع الاحتياط مشتملة على زيادة، فلا يحتاج إلى إعادة، بخلاف ما إذا وصل؛ وما سمعت أحداً تعرض لهذه الدقيقة، وفي حديث عمار الساباطي - وهو الذي روي في التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٩، ح ١٤٤٨ - الآتي إشارة إلى ذلك، فلا تكن من الغافلين».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٧٤٠، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤١٦، معلقاً عن الكليني، عن علي، عن أبيه، عن حماد، عن حريز. الوافي، ج ٨، ص ٩٧٩، ح ٧٥٤٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٠، ح ١٠٤٧١، إلى قوله: «بفاتحة الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه»؛ البحار، ج ٢، ص ٢٨١، ح ٥٣؛ وفيه، ج ٨٨، ص ١٨٠.

٥. في «جن»: «فيلم».

٦. في الاستبصار: «فاتحة».

وَإِنْ كَانَ^٢ صَلَّى أَرْبَعًا^٣، كَانَتْ هَاتَانِ نَافِلَةٌ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، كَانَتْ هَاتَانِ تَمَامَ الْأَرْبَعِ^٤، وَإِنْ تَكَلَّمَ^٥، فَلَيْسَ جُزْءٌ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ^٦.

٥١٦٩ / ٥. حَمَادٌ^٨، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

إِنَّمَا السَّهْوُ مَا^٩ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، وَفِي الْإِثْنَتَيْنِ، وَفِي^{١٠} الْأَرْبَعِ بَيْتُكَ الْمَنْزِلَةِ. ٣٥٣/٣

وَمَنْ سَهَا وَلَمْ يَذَرِ^{١١} ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، وَاعْتَدَلَ شَكُّهُ؟ قَالَ: يَقُومُ فَيَتِمُّ، ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ^{١٢} وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَهُوَ جَالِسٌ؛

١. في الاستبصار: «فإن».

٢. في التهذيب والاستبصار: «+ قد».

٣. في الوسائل والاستبصار: «الأربعة».

٤. في «ظ» والوافي والتهذيب: «الأربعة».

٥. في التهذيب: «+ كان».

٦. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: وإن تكلم، حمل على النسيان، والمراد إما التكلم في أثناء الصلاة مطلقاً أو بين صلاة الأصل والاحتياط، والأخير أظهر».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٧٣٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١٤١٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٩٧٩، ح ٧٥٣٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١٩، ح ١٠٤٧٠.

٨. السند معلق على سند الحديث الثالث، وينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى حماد بن عيسى.

٩. في الوسائل والبحار: «- ما».

١٠. في «ظ، ي» والوافي والبحار: «- في».

١١. في «ي، بث، بح، بس، جن» والوافي والوسائل والبحار: «فلم يدر».

١٢. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: يصلّي ركعتين، ظاهره البناء على الأقل، فالركعتان من جلوس لاحتمال الزيادة؛ لتصير الركعة الزائدة مع الركعتين من جلوس ركعتين نافلة، فيمكن حمل هاتين الركعتين على الاستحباب. ويحتمل أن يكون المراد الشك بين الاثنين والثلاث، أي لا يدري أنه بعد فعل الركعة

فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَهَمِهِ إِلَى الْأَرْبَعِ، تَشَهَّدَ وَسَلَّمْ، ثُمَّ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ^٢ وَرَكَعَ
وَسَجَدَ، ثُمَّ قَرَأَ وَسَجَدَ^٣ سَجْدَتَيْنِ، وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمْ؛ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَهَمِهِ^٤
الْثَنَتَيْنِ، نَهَضَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمْ^٥.

٥١٧٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ صَلَّى، فَلَمْ يَذِرْ^٦ أَنْ يَنْتِنِ^٧ صَلَاتَهُ، أَمْ ثَلَاثًا^٨، أَمْ
أَرْبَعًا^٩؟

قَالَ: «يَقُومُ»^{١٠}، فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مِنْ قِيَامٍ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي^{١١} رَكَعَتَيْنِ مِنْ
جُلُوسٍ وَيُسَلِّمُ؛ فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، كَانَتِ الرُّكَعَتَانِ^{١٢} نَافِلَةً، وَإِلَّا تَمَّتِ الْأَرْبَعُ»^{١٣}.

١. الأخرى بصير ثلاثاً أو أربعاً وفيه بعد. ويحتمل أن يكون مكان «ويصلي»: «أو يصلي وسقطت الهمزة من
النساج ويكون نصاً في التخير، وفي صورة غلبة الظن على الأربع فعل الركتين لعله على الاستحباب
استدراكاً للاحتمال المرجوح». وراجع: الوافي.

٢. في «بخ» والوافي: «وإن».

٣. في الوافي: «وقوله: ثُمَّ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ؛ يعنى جالساً، واكتفى عن ذكره بذكره فيما قبله».

٤. في «بخ، يس» والوسائل والبحار: «فسجد».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي الوسائل. وفي المطبوع: «+ إلى».

٦. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٤، ح ٧٥٤٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١٧، ح ١٠٤٦٣؛ البحار، ج ٨٨، ص ١٧٩.

٧. في التهذيب: «ولم يدر».

٨. في «بث، يس» والوافي: «ثنتين» بدون همزة الاستفهام. وفي الوسائل والبحار والتهذيب: «اثنتين».

٩. في «بث، يس»: «- وأم ثلاثاً».

١٠. في التهذيب: «فيقوم».

١١. في حاشية «بخ»: «فيصلي».

١٢. في «بث، يس» وحاشية «ظ، جن» والبحار: «الرَكَعَات».

١٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٧٤٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٩٨١، ح ٧٥٤٢؛ الوسائل، ج ٨،

ص ٢٢٣، ح ١٠٤٨٢؛ البحار، ج ٨٨، ص ١٨٤.

٥١٧١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَبِيوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ وَأَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا لَمْ تَذَرْ ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَوْ أَرْبَعًا، وَوَقَعَ رَأْيُكَ عَلَى الثَّلَاثِ، فَأَبْنِ عَلَى الثَّلَاثِ؛ وَإِنْ وَقَعَ رَأْيُكَ عَلَى الْأَرْبَعِ، فَسَلِّمْ وَانصَرِفْ؛ وَإِنْ اغْتَدَلَ وَهَمَّكَ، فَاَنْصَرِفْ، وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ»^١.

٥١٧٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا لَمْ تَذَرْ ثِنْتَيْنِ^٢ صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا، وَلَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ، فَتَشَهَّدْ وَسَلِّمْ^٣، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، ثُمَّ تَشَهَّدْ، وَسَلِّمْ^٤؛ فَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ، كَانَتَا^٥ هَاتَانِ تَعَامَ الْأَرْبَعِ؛ وَإِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا^٦، كَانَتَا^٧ هَاتَانِ نَافِلَةً؛ وَإِنْ^٨ كُنْتَ لَا تَذَرِي ثَلَاثًا صَلَّيْتَ أَمْ أَرْبَعًا، وَلَمْ يَذْهَبْ وَهْمُكَ إِلَى شَيْءٍ، فَسَلِّمْ، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَأَنْتَ

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٧٣٣، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ١١٨، مع اختلاف. الوافي، ج ٨،

ص ٩٨١، ح ٧٥٤٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١١، ح ١٠٤٤٨.

٢. في «ط، ي، بس»: «أُثْنَتَيْنِ». وفي «بح، بخ، والبحار»: «اثنتين».

٣. في «ط»: «وَسَلِّمْ».

٤. في «بث» والفقيه: «وَسَلِّمْ».

٥. في «ي» وحاشية «بح» والوافي: «كَانَتْ».

٦. في «بث، بح، بخ، بس، جن» والوافي: «الْأَرْبَعِ».

٧. في الوافي: «كَانَتْ».

٨. في الوسائل، ح ١٠٤٦٤: «إِذَا».

٩. في «بث»: «ثُمَّ تَصَلِّي».

جَالِسٍ تَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ؛ وَإِنْ ذَهَبَ وَهَمَكَ إِلَى الثَّلَاثِ، فَقَمِ، فَضَلَّ الرُّكْعَةَ الرَّابِعَةَ، وَلَا تَسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ؛ فَإِنْ ذَهَبَ وَهَمَكَ إِلَى الْأَرْبَعِ، فَتَشْهَدْ وَسَلِّمْ، ثُمَّ اسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ^١.

٩/٥١٧٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ،

٣٥٤/٣

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: فِيمَنْ لَا يَذَرِي أَوْ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، وَوَهْمُهُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا اغْتَدَلَ الْوُهْمُ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ صَلَّى رُكْعَةً وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ وَهُوَ جَالِسٌ».

وَقَالَ فِي رَجُلٍ لَمْ يَذَرْ أَوْ ثَلَاثَيْنِ صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، وَوَهْمُهُ يَذْهَبُ إِلَى الْأَرْبَعِ، أَوْ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ^٢، فَقَالَ: «يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

وَقَالَ: «إِنْ ذَهَبَ وَهَمَكَ إِلَى رُكْعَتَيْنِ^٣ وَأَرْبَعَ، فَهُوَ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ الْوُهْمُ فِي

١. في «ي»: «ذهب وهماك إلى - سجدي السهو، فإن».

٢. في الوافي: «لعل الأمر بسجدي السهو في الصورة الأخيرة لتدارك نقصان الموهوم، وينبغي حمله على الاستحباب». ونقل في مرآة العقول نسبة وجوب سجدي السهو في تلك الصورة إلى الشيخ الصدوق وقواه.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٠١٥، معلقاً عن الحلبي، إلى قوله: «كانتا هاتان نافلتا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٢، ح ٧٥٤٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١٧، ح ١٠٤٦٤، من قوله: «إن كنت لاتدري»؛ وفيه، ص ٢١٩، ذيل ح ١٠٤٦٩، إلى قوله: «كانتا هاتان نافلتا»؛ البحار، ج ٨٨، ص ١٧٦.

٤. في «بخ»: «أو».

٥. في «بخ، جن» والوافي: «ثنتين بدون الهمة». وفي الوسائل: «اثنتين».

٦. في الوافي: «ووهمه يذهب إلى الأربع وإلى الركعتين». وقال: «يعني يذهب إليهما جميعاً سواء من غير رجحان، كما فسرته عليه السلام بقوله: إن ذهب وهماك إلى الركعتين وأربع فهو؛ يعني الوهم، سواء؛ يعني معتدل. وربما يوجد في بعض النسخ: أو، بدل الواو في قوله: وإلى الركعتين. وهو من سهو النسخ».

٧. في «بث، بخ» والوافي: «الركعتين».

هَذَا الْمَوْضِعِ مِثْلُهُ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ،^١

٤١ - بَابُ مَنْ سَهَا فِي الْأَرْبَعِ وَالْخَمْسِ وَلَمْ يَذَرِ زَادًا أَوْ نَقَصَ، أَوْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ زَادَ

١ / ٥١٧٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^٥، عَنْ زُرَّارَةَ،

قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرِ زَادًا أَمْ نَقَصَ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَسَمَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُرْغَمَتَيْنِ^٧».

١. في الوافي: «وليس الوهم في هذا الموضع مثله في الثلاثة والأربع؛ يعني حكمه في الموضعين مختلف، كما تبين».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٤، ح ٧٣٤، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «وإن شاء صلى ركعتين وأربع سجعات» . الوافي، ج ٨، ص ٩٨٢، ح ٧٥٤٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢١٦، ح ١٠٤٦١، إلى قوله: «وأربع سجعات وهو جالس»؛ وفيه، ص ٢٢٠، ح ١٠٤٧٣، من قوله: «وقال في رجل».

٣. في «بث»: «أو زاد».

٤. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «جن» والوافي: «أم نقص».

٥. في «ظ»: «عمر بن أذينة».

٦. في «ي»، «بخ»، والوافي: «أو زاد».

٧. في «جن»: «+ وترغمان الشيطان». وقال الشهيد الثاني رحمته الله: «العاشر: الشك بين الأربع والخمس بعد السجود، وهو صحيح إجماعاً، موجب للمرغمتين، بكسر الغين اسم فاعل، سميت بذلك لأنها ترغمان الشيطان، كما ورد في الخبر - وهو الخبر ٥١٨٨ هنا - وهو إما من المراغمة، وهي المغاضبة، أي تغضبانه. وإما من الرغام بفتح الراء، وهو التراب، يقال: أرغم الله أنفه، أي ألصقه بالتراب ذلّة وضغاراً، فكأنهما

٥١٧٥ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^١، عَنْ زُرَّارَةَ وَبُكَيرِ ابْنَيْ أُعَيْنَ^٢:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَنَ^٤ أَنَّهُ زَادَ فِي صَلَاتِهِ^٥ الْمَكْتُوبَةَ^٦، لَمْ يَغْتَدِ ٣٥٥/٣ بِهَا، وَاسْتَقْبَلَ صَلَاتَهُ^٧ اسْتِقْبَالًا إِذَا كَانَ قَدْ اسْتَيْقَنَ يَقِينًا^٨.

٥١٧٦ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ لَا تَذَرِي^{١٠} أَرْبَعًا صَلَّيْتَ، أَوْ خَمْسًا^{١١}.

«يرغمان أنف الشيطان». وقال الطريحي: «المرغمانان في الحديث بكسر المعجمة: سجدتا السهو، سميتا بذلك لكون فعلهما يرغم أنف الشيطان ويذله؛ فإنه يكلف في التليس فأضل الله سعيه وأبطل قصده وجعل هاتين السجدين سبباً لطرده وإذلاله». راجع: المقاصد العلية، ص ٣٤٤؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٧٤ (رغم). وللزيد راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٤ (رغم).

٨ الوافي، ج ٨، ص ٩٩١، ح ٧٥٧١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٤، ح ١٠٤٨٤.

١. في «ي» والتهذيب: «عن عمر بن أذينة».

٢. في الكافي، ح ٥١٤٩: - «وبكير ابني أعين».

٣. في التهذيب: «+ الرجل».

٤. في الكافي، ح ٥١٤٩: «+ وقد».

٥. في الكافي، ح ٥١٤٩ والاستبصار: «الصلاة».

٦. في الوسائل والكافي، ح ٥١٤٩: «+ ركعة».

٧. في الكافي، ح ٥١٤٩: «الصلاة».

٨ الكافي، كتاب الصلاة، باب السهو في الركوع، ح ٥١٤٩. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٦٣، معلقاً

عن الكليني: الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٤٢٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٩٦٤، ح ٧٥٠٠؛

الوسائل، ج ٦، ص ٣١٩، ح ٨٠٧٥؛ ج ٨، ص ٢٣١، ح ١٠٥٠٨.

٩. في «بث» وحاشية «بس»: «لم تدر».

١٠. في «ي» والوسائل والتهذيب: «أم خمساً».

فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ تَسْلِيمِكَ، ثُمَّ سَلِّمْ بَعْدَهُمَا^١.

٥١٧٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ^٢: «مَنْ حَفِظَ سَهْوَةً^٣ وَ أَتَمَّهُ^٤، فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ، إِنَّمَا السَّهْوُ عَلَى مَنْ لَمْ يَذِرْ زَادًا^٥ أَمْ نَقَصَ^٦ مِنْهَا^٧».

٥١٧٨ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ، فَقَلَبَهُ الْإِعَادَةُ^٨».

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٧٦٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٨، ح ٧٥٦١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٤، ح ١٠٤٨٣.

٢. في الكافي، ح ٥١٨٠؛ «أبو عبد الله ﷺ».

٣. في «بخ»: «من سهو».

٤. في «ظ»، «ي»، «بخ» وحاشية «بث» والوسائل والكافي، ح ٥١٨٠ والتهذيب والاستبصار: «فأتمه». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٠١: «قوله ﷺ: من حفظ سهوه، أي ذكر سهوه قبل فعل المبتطل، فأنتم صلاته بأن يفعل ما ساءه من ركعة أو ركعتين، فليس عليه سجدة السهو».

٥. في «بخ»: «وإنما».

٦. في «ي»، «بخ» والوسائل: «زاد». وفي الوافي والفتية: «أزاد في صلاته».

٧. في «ظ»: «أو نقص».

٨. الكافي، كتاب الصلاة، باب من تكلم في صلاته أو انصرف...، صدرح ٥١٨٠. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٦، صدرح ١٤٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٩، صدرح ١٤٠٥، بسندهما عن سماعة، عن أبي عبد الله ﷺ، وفي كلها إلى قوله: «فليس عليه سجدة السهو». الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠١٨، بسند آخر. الوافي، ج ٨، ص ٩٩١، ح ٧٥٦٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٣٩، ح ١٠٥٣١.

٩. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٧٦٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٦، ح ١٤٢٩، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ٨، ص ٩٦٤، ح ٧٥٠١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٣١، ذيل ح ١٠٥٠٩.

٥١٧٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا لَمْ تَذَرْ خَمْسًا صَلَّيْتَ أَمْ أُرْبَعًا^١، فَاسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ بَعْدَ^٢ تَسْلِيمِكَ وَأَنْتَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلِّمْ^٣ بَعْدَهُمَا^٤».

٤٢ - بَابُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ انْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ أَوْ يَقُومَ فِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ

٥١٨٠ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ حَفِظَ سَهْوَهُ فَأَتَمَّهُ^٥، فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ^٦؛ فَإِنْ رَسَّوَلُ اللَّهِ عليه السلام صَلَّى بِالنَّاسِ الظُّهْرَ^٧ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَهَا فَسَلِّمْ، فَقَالَ لَهُ

١. في الوافي: «كنت لا تدري أربعا صليت أو خمسا» بدل «لم تدر خمسا صليت أم أربعا».

٢. في «بحر»: «وبعد».

٣. في «ي»، بث: «ثم تسلم».

٤. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٨، ح ٧٥٦٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٤، ح ١٠٤٨٥.

٥. في الكافي، ح ٥١٧٧ - «أبو عبد الله عليه السلام».

٦. في الكافي، ح ٥١٧٧ - «وأتمه».

٧. في الوافي: «يعني من حفظ سهوه بنفسه من غير أن يتكلم وينصرف، فأتمه، فليس عليه سجدتا السهو، كما يظهر من آخر الحديث، وإنما سجدهما رسول الله عليه السلام؛ لأنه تكلم، ومن انصرف فعليه الاستئناف. ويأتي ما يبين هذا ويوضحه. ومعنى إتمامه الإتيان المسهو عنه، سواء كان في الصلاة أو في خارجها، و سواء كان ركعة تامة أو جزءاً منها».

٨. في «ي» - «الظهر».

ذُو الشَّمالَيْنِ^١: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنَزِّلَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟^٢ قَالَ^٣: إِنَّمَا صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْ تَقُولُونَ مِثْلَ قَوْلِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَامَ ﷺ، فَاتَمَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ، وَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ.

١. روت العاتقة نحوه عن أبي هريرة، وردّه العلامة في متهى المطلب، ج ٥، ص ٢٨١، بقوله:

«إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُرَدُّدٌ لَوْجُوهٍ:

أحدها: أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ السَّهْوِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُحَالٌ عَقْلًا، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ الْكَلَامِ.

الثاني: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ مَاتَ ذُو الْيَدَيْنِ بِسِتْنَيْنِ؛ فَإِنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ وَذَلِكَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِسِتْنَيْنِ، وَأَسْلَمَ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِسَبْعِ سِنِينَ.

واعترض على هذا بَأَنَّ الَّذِي قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ ذُو الشَّامَلَيْنِ وَاسْمُهُ عَمِيرُ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ نُضْلَةَ الْخَزَاعِيِّ، وَذُو الْيَدَيْنِ عَاشَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَاتَ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: وَقَبْرُهُ بِذِي خُشْبٍ وَاسْمُهُ الْخُرْبَاقُ، وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حَصِينٍ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ فِيهِ: فَقَامَ الْخُرْبَاقُ، فَقَالَ: أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

وَأُجِيبَ بَأَنَّ الْأَوَّلَ رَوَى، فَقَالَ: فَقَامَ ذُو الشَّامَلَيْنِ، فَقَالَ: أَمْ قَصُرَتِ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَذُو الشَّامَلَيْنِ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ لَا مُحَالَةَ.

وَرَوَى الْأَصْحَابُ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ كَانَ يُقَالُ لَهُ: ذُو الشَّامَلَيْنِ، رَوَاهُ سَعِيدُ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

الثالث: أَنَّهُ قَدْ رَوِيَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قَالَ: أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ.

وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا السَّهْوُ لِأَيِّنْ لَكُمْ. وَرَوَى أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرِ الصَّلَاةَ. وَرَدَّهُ بِمِثْلِهِ فِي تَذْكِرَةِ الْفَقْهَاءِ، ج ٣، ص ٢٧٤-٢٧٥، ذِيلُ الْمَسْأَلَةِ ٣١٩.

وَفِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ، ج ١٥، ص ٢٠١: «الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَدَرَ عَنْهُمْ ﷺ تَقْيَّةً لَوْجُوهٍ شَتَّى لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ». وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَجْهَ آخَرَ لِتَوْجِيهِ الْخَبَرِ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعُ: الْبَحَارُ، ج ١٧، ص ١٠٧-١٢٩؛ وَج ٨٨، ص ٢١٩-٢٢٨.

٢. فِي «بَثْ»، بِخ، بَس، جَن، وَالْوَاقِفِي وَالْبَحَارُ: «ذَلِكَ».

٣. فِي «بَثْ» وَالْبَحَارُ: «فَقَالَ».

٤. فِي الْبَحَارِ: «+ رَسُولَ اللَّهِ».

٥. فِي «بِجْ»: «فَسَجَدَ».

قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَظَنَّ أَنَّهُمَا أَرْبَعٌ^٢، فَسَلَّمَ وَانْصَرَفَ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ أَنَّهُ إِنَّمَا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ؟

قَالَ: «يَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ مِنْ أَوَّلِهَا».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا بَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الصَّلَاةَ، وَإِنَّمَا أَتَمَّ بِهِمْ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَبْرَحْ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَبْرَحْ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَلَيَتِمَّ مَا نَقَصَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا كَانَ قَدْ حَفِظَ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٣».

٥١٨١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ^٤ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، ثُمَّ يَنْسَى، فَيَقُومُ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: «فَلْيَجْلِسْ مَا لَمْ يَزْكَغْ وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، فَإِنْ^٥

١. في «ي»، بح، بخ، جن، والوافي والتهذيب والاستبصار: «أَنَّهُ».

٢. في «بس»: «+ رَكَعَاتٍ». وفي البحار: «أَرْبَعًا».

٣. في «ظ»، بس: «الأُولَيْنِ».

٤. الكافي، كتاب الصلاة، باب من سها في الأربع والخمس ...، ح ٥١٧٧، إلى قوله: «فليس عليه سجدة السهو»، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٦، ح ١٤٣٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١٤٠٥، بسندهما عن سماعة، عن أبي عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠١٨، بسند آخر، إلى قوله: «فليس عليه سجدة السهو»، مع زيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٥٣، ح ٧٤٧٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٠١، ذيل ح ١٠٤٢٤؛ البحار، ج ١٧، ص ١٠٤، ح ١١.

٥. في الوافي والتهذيب: «- وقال».

٦. في «ظ»، ي، بث، بس، جن، والتهذيب: «الرَكَعَتَيْنِ».

٧. في الوسائل والتهذيب: «وإن».

لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَرْكَعَ^١، فَلْيَمْنُصْ فِي صَلَاتِهِ، فَإِذَا^٢ سَلَّمَ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ^٣ وَهُوَ جَالِسٌ^٤.

٥١٨٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ غَيْرِ وَبْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام: أَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ؟^٥ فَقَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَخَالَهُ خَالَهُ؟^٦ قَالَ: «إِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُفَقِّهَهُمْ^٧».

١. في «بث، بح، ببح، بس، جن، والوافي والوسائل»: «ركع».

٢. في الوافي: «وإذا».

٣. في التهذيب: «فركعتين» بدل «سجد سجدتين». وقال في الوافي بعد نقل ما في التهذيب: «وقد مضى النهي عن تسمية السجدة نكرة، فما في الكافي هو الصواب».

٤. في مرآة العقول: «ظاهره الاكتفاء بالسجدتين، وليس في الأخبار تعرض لقضاء التشهد المنسي، والمشهور الإتيان به أيضاً. وذهب ابن بابويه والمفيد - رحمهم الله - إلى إجزاء تشهد سجدتي السهو عن التشهد المنسي. ولا يخلو من قوة وإن كان العمل بالمشهور أحوط. وأنا وجوب السجدتين فلا خلاف فيه بين الأصحاب، ولا خلاف أيضاً بين القائلين بوجوب قضاء التشهد المنسي أنه بعد التسليم».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ١٤٣١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٥٧، ح ٦١٦، و ص ١٥٨، ح ٦١٩ و ٦٢٠، والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٣٧٣ و ١٣٧٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٣٩، ح ٧٤٤٠، الوسائل، ج ٦، ص ٤٠٥، ح ٨٢٩٣.

٦. في «ظ، بس»: «الأولين».

٧. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وحاله حاله، أي في الجلالة والرسالة».

٨. في الوافي: «تعجب السائل من سهوه عليه السلام مع كونه معصوماً عن الخطأ، فأجابه عليه السلام بأنه كان في ذلك مصلحة للأئمة بأن يفقهوا بمثل هذه الأمور معالم دينهم، ويعلموا أن البشر لا ينفك عن السهو والنسيان، وأن المخلوق محل للغفلة والتقصان، وإنما المنزه عن جميع صفات النقص هو الله سبحانه».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ١٤٣٢، معلقاً عن أحمد بن محمد البرقي. الوافي، ج ٨، ص ٩٥٥، ح ٧٤٧٨؛ البحار، ج ١٧، ص ١٠٥، ح ١٢.

٥١٨٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ نَاسِياً فِي الصَّلَاةِ: يَقُولُ: أَقِيمُوا

صُفُوفَكُمْ؟

فَقَالَ: «يُتِمُّ صَلَاتَهُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ^٢».

فَقُلْتُ: سَجْدَتَا^٣ السَّهْوِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ هُمَا أَوْ بَعْدُ؟ قَالَ: «بَعْدُ»^٤.

٥١٨٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ^٥ فِي سَجْدَتَيْ السَّهْوِ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ ٣٥٧/٣

صَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

● قَالَ الْحَلْبِيُّ^٦: وَ سَمِعْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ^٧: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ

١. في التهذيب: - (محمد بن يحيى). وهو سهو.

٢. في الوافي: «سجدي السهو».

٣. في التهذيب والاستبصار: «سجدي».

٤. في التهذيب والاستبصار: «بعده؟ قال: بعده، بدل «بعد؟ قال: بعد».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٩١، ح ٧٥٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١٤٣٣، معلقاً عن الكليني. الوافي،

ج ٨، ص ٩٤٤، ح ٧٤٧٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٠٦، ح ١٠٤٣٥، إلى قوله: «ثم يسجد سجديتين»؛ وفيه،

ص ٢٠٧، ح ١٠٤٣٨، من قوله: «فقلت: سجدا السهو».

٦. في «ي»، «بخ» والتهذيب: «يقول».

٧. معلق على صدر السند، كما هو واضح.

٨. في «بس»: «تقول». وفي الوافي والتهذيب: «+ فيهما». وفي مرآة العقول: «ثم أعلم أن ما يوهم ظاهر الخبر

من سهو الإمام عليه السلام فمدفوع بأنه يحتمل الخبر أن يرد به التعليم لكيفية السجود له مرة هكذا ومرة هكذا،

كما ذكره الأصحاب».

أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ^١.

٦/٥١٨٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَسَأَلَهُ^٢ مَنْ خَلْفَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟^٣ قَالُوا: إِنَّمَا صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ^٤: أَكْذَبُكَ يَا ذَا الْيَدَيْنِ؟ - وَكَانَ يُدْعَى ذَا الشُّمَالَيْنِ^٥ - فَقَالَ: نَعَمْ، فَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ أَرْبَعًا، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَنْسَاهُ رَحْمَةً لِلْأُمَّةِ؛ أَلَا تَرَى^٦ لَوْ أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ هَذَا لَعَيَّرَ، وَقِيلَ: مَا تَقْبَلُ^٧ صَلَاتِكَ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ ذَاكَ^٨، قَالَ: قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَارَتْ أُسُوءَةً، وَسَجَدَ

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٦، ح ٧٧٣، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٢، ح ٩٩٧، معلقاً عن الحلبي. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٠، وفي كلِّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٩٦، ح ٧٥٨٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٣٤، ذيل ح ١٠٥١٧؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٢٠.

٢. في «بخ»: «ثم سأله».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «ذلك».

٤. في «ي، ب، ي، ج»، «قال».

٥. في «ظ، بح، بس» والوافي والتهذيب: «أكذأك».

٦. في الوافي: «يحتمل أن يكون المراد بمن خلفه ذا الدين؛ لئلا ينافي الخبر السابق ولا الآتي فيما بعد، ولا ينافي هذا قوله: كذاك يا ذا الدين؛ لاحتمال الاستفهام التأكيد ولعله ﷺ إنما دعاه بذی الدين لأنه كره أن يدعوه بالنبي إن كان مشهوراً بذلك، أو كان يدعى بذی الدين أيضاً، كما يستفاد من كتب العامة، قيل: سمي لذلك لأنه كان يعمل بيديه جميعاً، وقيل: بل كان في يده طول، وفسر بعضهم الطول بالسعة بمعنى السخاوة، وقيل: بل لأنه هاجر هجرتين».

٧. في حاشية «بح»: «أما ترى».

٨. في «بس»: «ما يقبل».

٩. في الوافي والتهذيب: «ذلك».

سَجَدَتَيْنِ؛ لِمَكَانِ الْكَلَامِ.^١

٥١٨٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا قُمْتَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٢، وَلَمْ تَتَشَهَّدْ، فَذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ، فَاقْعُدْ فَتَشَهَّدْ، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى تَرْكَعَ، فَامْنُصْ فِي صَلَاتِكَ كَمَا أَنْتَ، فَإِذَا انْصَرَفْتَ، سَجَدْتَ سَجْدَتَيْنِ لَا رُكُوعَ فِيهِمَا، ثُمَّ تَشَهَّدَ التَّشَهُدَ الَّذِي فَاتَكَ^٣.

٥١٨٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ: «إِذَا قُمْتَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ غَيْرِهِمَا^٤، وَلَمْ تَتَشَهَّدْ فِيهِمَا^٥، فَذَكَرْتَ ذَلِكَ فِي الرَّكَعَةِ الثَّالِثَةِ قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ، فَاجْلِسْ فَتَشَهَّدْ وَقُمْ، فَأَتِمَّ صَلَاتَكَ، فَإِنْ أَنْتَ^٦ لَمْ تَذْكُرْ حَتَّى تَرْكَعَ، فَامْنُصْ فِي صَلَاتِكَ حَتَّى تَفْرُغَ،

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ١٤٢٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٨، ص ٩٥٤، ح ٧٤٧٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٠٣، ذيل ح ١٠٤٢٩؛ البحار، ج ١٧، ص ١٠٥، ح ١٣.

٢. في «بس»: «الأولين».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ١٤٣٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٠٣٠. فقه الرضا عليه السلام، ص ١١٨، مع اختلاف يسير. راجع: قرب الإسناد، ص ١٩٥، ح ٧٤١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٥٧، ح ٦١٧ و ٦٢١ و ٦٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٣٧٦. الوافي، ج ٨، ص ٩٣٩، ح ٧٤٣٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٤٤، ذيل ح ١٠٥٤٦.

٤. في الوافي والوسائل: «غيرها».

٥. في الوسائل: «فلم تشهّد».

٦. في «ظ»: «فيها».

٧. في «ظ»، «بخ» وحاشية «ب» والوافي والوسائل والتهذيب: «وإن».

فَإِذَا قَرَعْتَ، فَاسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَلَّمَ^١.

٥١٨٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ^٢ عَنِ الرَّجُلِ يَسْهُو، فَيَقُومُ فِي خَالٍ^٣ قَعُودِهِ^٤، أَوْ يَقْعُدُ فِي خَالٍ قِيَامِهِ^٥؟

قَالَ: «يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَهُمَا الْمَرْغَمَتَانِ تُرْغِمَانِ^٦ الشَّيْطَانَ»^٧.

١. في «جن»: «أَنْ يَتَكَلَّمَ». وفي مرآة العقول: «اختلف الأصحاب في فورية سجدي السهو، وربما يستدل بحمل هذا الخبر على الفورية، ولا يخفى ضعفه، نعم يدل على عدم جواز الكلام قبلها. والمشهور بينهم عدم بطلان الصلاة بالتأخير وتخلل الكلام، وعدم سقوطهما أيضاً، بل بصيران قضاء، وقيل: بخروج وقت الصلاة بصيران قضاء ولعل ترك نية الأداء والقضاء في الصور المشكوكة أولى».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ١٤٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٥٨، ح ٦١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٣٧٤، بسند آخر. فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ١٢١، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٣٩، ح ٧٤٣٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٠٦، ح ٨٢٩٥.

٣. في «ي»: «سألت».

٤. في البحار: «موضع».

٥. في «يع»: «قعوده».

٦. في «يع»: «قيامه».

٧. في «بث»، يع، يخ، جن، والبحار: «يرغمان». سَتَيْنَا بالمرغمتين - بصيغة اسم الفاعل - لأنهما ترغمان الشيطان، أي تغضبانه، أو ترغمان أنفه، أي تلصقانه بالرغام، وهو التراب، أي تصيران سبباً لصرده وإذلاله. وللمزيد راجع ذيل الحديث ٥١٧٤.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٣٤١، ذيل ح ٣٤٠. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٣، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفيهما إلى قوله: «يسجد سجدين بعد التسليم» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ٩٩٢، ح ٧٥٧٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٥٠، ح ١٠٥٦١؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٢٤.

٤٣ - بَابُ مَنْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا^١ وَلَمْ يَذَرِ^٢ زَادًا^٣ أَوْ نَقَصَ، وَمَنْ كَثُرَ

٣٥٨/٣

عَلَيْهِ السَّهْوُ، وَالسَّهْوُ فِي النَّافِلَةِ، وَسَهْوُ الْإِمَامِ وَمَنْ خَلَفَهُ

١ / ٥١٨٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ،

عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ كُنْتُ لَا تَذَرِي كَمْ صَلَّيْتَ، وَ لَمْ يَقَعْ وَهْمُكَ

عَلَى شَيْءٍ، فَأَعِدِ الصَّلَاةَ»^٤.

٢ / ٥١٩٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^٥؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى،

عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّازَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَا:

قُلْنَا لَهُ: الرَّجُلُ يَشْكُ كَثِيرًا فِي صَلَاتِهِ حَتَّى لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّيْتُ، وَ لَا مَا بَقِيَ

عَلَيْهِ؟

قَالَ: «يُعِيدُ».

١. في «بخ»: - «كُلِّهَا».

٢. في مرآة العقول: «ومن لم يذر».

٣. في «بث»: «أُ زاد».

٤. في حاشية «بخ»: «إذا».

٥. في «بخ»: «أنت».

٦. في حاشية «بث»: + «كُلِّهَا».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٧٤٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤١٩، يستدلان عن سعد بن سعد

الوافي، ج ٨، ص ٩٨٩، ح ٧٥٦٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٥، ح ١٠٤٨٩.

٨. في التهذيب والاستبصار: - «عن حماد بن عيسى».

قُلْنَا لَهُ^١: فَإِنَّهُ يَكْثُرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّمَا عَادَ^٢ شَكَّ؟

قَالَ: «يَمْضِي فِي شَكِّهِ»^٣. ثُمَّ قَالَ: «لَا تَعُودُوا الْخَبِيثَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بِنَقْضِ الصَّلَاةِ؛ فَتُطْمَعُوهُ»^٤؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ خَبِيثٌ يَفْتَادُ^٥ لِمَا عُوذُ^٦، فَلْيَمْنُضْ أَحَدُكُمْ فِي الْوَهْمِ، وَلَا يَكْثُرَنَّ^٧ نَقْضُ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ^٨ مَرَّاتٍ^٩، لَمْ يَعْذِ لِنَبِيِّهِ الشَّكَّ. قَالَ زُرَّارَةُ^{١٠}: «ثُمَّ قَالَ^{١١}: «إِنَّمَا يُرِيدُ الْخَبِيثُ»^{١٢} أَنْ يُطَاعَ، فَإِذَا عَصِيَ لَمْ يَعْذِ إِلَى أَحَدِكُمْ»^{١٣}.

١. في «بث»، «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «له». وفي البحار: «قلت» بدل «قلنا له».

٢. في الوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار: «أعاد».

٣. في الوافي: «الظاهر أَنَّ المراد بالَمْضِي في الشَّكِّ في هذا الحديث والَمْضِي في الصلاة في الأخبار الآتية واحد، وهو عدم الالتفات إلى الشَّكِّ وترك التدارك فيه بما ورد في مثله، فإن كان ممَّا لا يَدَّ فيه من أَنْ يفعل فعلاً تخييراً، مثل ما إذا شَكَّ في الاثنين والثلاث تخييراً بين البناء على الأقل أو أكثر؛ فإنَّ بمثل هذا يدحر الشيطان».

٤. في «ى»: «ينقض». وفي «بث»، «بخ» وحاشية «بس»: «ينقض». وفي حاشية «بث»، «جن» والوسائل والبحار والتهذيب: «نقض».

٥. في «ى»: «فتطمعوه». وفي «بخ»: «فتطمعوه». وفي حاشية «بخ»: «فتطمعوه».

٦. في «ظ»، «بث»، «بخ»، «بس» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار: «معتاد».

٧. في التهذيب: «+ «به»».

٨. في «ظ»: «لا تكثرَنَّ».

٩. في الاستبصار: «+ «ثلاث»».

١٠. في «ى» وحاشية «بث»: «مراراً».

١١. معلق على صدر السند، وينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى زرارة.

١٢. في «بخ»: - «ثم قال».

١٣. في الاستبصار: - «والخبث».

١٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٨، ح ٧٤٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١٤٢٢، معلقاً عن الكليني. الوافي،

ج ٨، ص ٩٩٧، ح ٧٥٨٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٨، ح ١٠٤٩٦؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٧٠.

٥١٩١ / ٣. حَمَادٌ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِذَا شَكَّكَتَ فَلَمْ تَذَرِ^٢ فِي^٣ ثَلَاثِ أَنْتَ، أَمْ فِي^٤ ائْتَنَتَيْنِ^٥، أَمْ فِي وَاحِدَةٍ^٦، أَمْ فِي أَرْبَعٍ^٧، فَأَعِذْ، وَلَا تَمْنُصِ عَلَى الشَّكِّ»^٨.

٥١٩٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوْلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ^٩ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْكُو إِلَيْكَ مَا أَلْقَى مِنَ الْوُشُوشَةِ فِي صَلَاتِي حَتَّى لَا أَذَرِي مَا صَلَّيْتُ مِنْ زِيَادَةٍ، أَوْ نَقْصَانٍ؟

فَقَالَ: إِذَا دَخَلْتَ فِي صَلَاتِكَ^{١٠}، فَاطْعُنْ فَيَخِذَكَ الْأَيْسَرَ بِإِصْبَعِكَ^{١١} الْيُمْنَى

١. السند معلق على سابقه، وينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى حماد بن عيسى.

ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٧٤٣، والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤١٨، بسنده عن علي بن إسماعيل، عن حماد، عن حريز، عن ابن أبي يعفور؛ ولعله قد سقط «عن حريز» من سندنا هذا.

ويؤيد ذلك أن ابن أبي يعفور - وهو عبدالله - مات في أيام أبي عبدالله عليه السلام، وطبقة حماد بن عيسى تأتي عن الرواية عنه مباشرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٦.

٢. في «بخ»: «في» بدون همزة الاستفهام.

٣. في الوسائل والاستبصار: - «في».

٤. في «بث»: «ئتين».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٧٤٣، والاستبصار، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤١٨، بسندهما عن حماد، عن حريز، عن ابن أبي يعفور، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٩، ح ٧٥٦٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٦، ح ١٠٤٩٠.

٦. في «ظ، بث، جن»: «+ إلى».

٧. في الوسائل: «في الصلاة».

٨. يقال: طعن بإصبعه في بطنه، أي ضربه برأسها. راجع: النهاية، ج ٣، ص ١٢٨ (طعن).

الْمُسَبَّحَةِ، ثُمَّ قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ،
مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَنْخَرُهُ^٢ وَ تَطْرُدُهُ^٣؛^٤

٥ / ٥١٩٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ:

٣٥٩/٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٧ عَنِ الْإِمَامِ يُضَلِّي بِأَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ أَوْ خَمْسَةِ
أَنْفُسٍ، وَيُسَبِّحُ^٨ اثْنَانِ^٩ عَلَى أَنْهُمْ صَلَّوْا ثَلَاثًا^{١٠}، وَيُسَبِّحُ^{١١} ثَلَاثَةَ عَلَى أَنْهُمْ صَلَّوْا
أَرْبَعًا^{١٢}، وَيَقُولُ^{١٣} هُوَلَاءِ: قُومُوا، وَيَقُولُ هُوَلَاءِ: افْعُدُوا، وَالْإِمَامُ مَا يَلِّ مَعَ أَحَدِهِمَا،
أَوْ مُغْتَدِلُ الْوُحْمِ، فَمَا^{١٤} يَجِبُ عَلَيْهِ؟

١. في «ظ»: «وأعوذ».

٢. في الوافي: «وترجره».

٣. في الوافي: «عنك».

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٣٨، ح ٩٨٤، معلقاً عن الكوني. الجعفریات، ص ٣٧، بسند آخر عن جعفر بن

محمد، عن أبيه^٥ عن رسول الله^٦، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٨٩، ح ٧٦٠٣:

الوسائل، ج ٨، ص ٢٤٩، ح ١٠٥٦٠.

٥. في التهذيب: «عن أبيه». وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧.

٦. في الوسائل، ح ١٠٤٠١ والتهذيب، ج ٢: «أبي جعفر^٦».

٧. في «بخ، بس، جن»: «سألت».

٨. في «ظ، ي» والوافي ورمّة العقول والفقيه والتهذيب، ج ٣: «فيسبح».

٩. في هامش الكافي المطبوع، ج ٣، ص ٣٥٩: «قوله: ويسبح اثنان، أي اثنان من هؤلاء الخمسة، يعني

يشيران بسبب التكلّم بسبحان الله مع رفع الصوت إن احتجج إليه في الإعلام به، إلى أنهم صلّوا».

١٠. في «بخ»: «ثلاثة».

١١. في «بخ»: «أو يسبح».

١٢. في «بخ» والتهذيب، ج ٣: «أربعة».

١٣. في التهذيب، ج ٣: «يقولون» بدل «ويقول» في الموضعين.

١٤. في «بخ»: «ما».

قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ إِذَا حَفِظَ عَلَيْهِ مَنْ خَلْفَهُ سَهْوُهُ بِإِيقَانٍ^١ مِنْهُمْ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ^٢ إِذَا لَمْ يَسْهَ الْإِمَامُ، وَلَا سَهْوٌ فِي سَهْوٍ، وَلَيْسَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ سَهْوٌ، وَلَا فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٣ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَا^٤ فِي نَافِلَةٍ^٥، فَإِذَا اخْتَلَفَ عَلَى الْإِمَامِ مَنْ خَلْفَهُ، فَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ فِي الْإِخْتِيَاظِ الْإِعَادَةُ^٦ وَالْأَخْذُ بِالْجَزْمِ»^٧.

٥١٩٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٨، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّهْوِ فِي النَّافِلَةِ؟
فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ^٩ شَيْءٌ»^{١٠}.

١. في «ظ»: «وبإيقان». والوافي والفقيه: «باتفاق».

٢. في «بث»: «بخ»: «سهواً».

٣. في «بخ»: «الأولين».

٤. في التهذيب، ج ٣: «سهو».

٥. في الفقيه: «سهو» بدل «ولا في نافلة».

٦. في حاشية «بث» والفقيه: «والإعادة».

٧. الكافي، كتاب الصلاة، باب السهو في الفجر والمغرب ...، ح ٥١٦٤. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٧٩،

ح ٧١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٦٦، ح ١٣٩٢، معلقاً عن الكليني، وفي كلها قطعة منه هكذا: «ليس في

المغرب والفجر سهو». التهذيب، ج ٣، ص ٥٤، ح ١٨٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٢،

ح ١٠٢٨، معلقاً عن نوادر إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،

ص ١٠٠٠، ح ٧٥٩٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٤١، ذيل ح ١٠٥٤٠؛ وفيه، ص ١٩٤، ح ١٠٤٠١، وتام الرواية

هكذا: «ليس في المغرب والفجر سهو»؛ وفيه، ص ٢٤٣، ذيل ح ١٠٥٤٣، وتام الرواية هكذا: «ولا سهو

في سهو»؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٣٩، ذيل ح ٤٠.

٨ في الوافي والتهذيب: «عليك».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤٢٢، بسنده عن العلاء، عن محمد بن مسلم. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٣،

٥١٩٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ، وَلَا عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سَهْوٌ^١، وَلَا عَلَى السَّهْوِ سَهْوٌ^٢، وَلَا عَلَى الْإِعَادَةِ إِعَادَةٌ^٣».

٥١٩٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَثُرَ عَلَيْكَ السَّهْوُ، فَاْمُضْ فِي صَلَاتِكَ؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَدْعَكَ^٤».....

«المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة النوافل، ح ٥٥٧٢؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ١٣٨٧. الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٠، ح ٧٥٩٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٣٠، ذيل ح ١٠٥٠٤.

١. في «ي»: - «ولا على من خلف للإمام سهو».

٢. في «بث»، بس: - «ولا على من خلف - إلى سهو».

٣. قال في «مرآة العقول»، ج ١٥، ص ٢٢٦: «وقوله عليه السلام: ولا على الإعادة إعادة، في المراد بهذه العبارة إشكال، قال الشهيد في الذكري: وفي حسنة البخري: وليس على الإعادة إعادة، وهذا يظهر منه أنَّ السهو يكثر بالثانية إلا أن يخص بموضع وجوب الإعادة. انتهى». ثم ذكر احتمالات أخر في توجيه العبارة. راجع أيضاً: ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٥٥.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ١٤٢٨، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الجعفریات، ص ٥١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «ليس على من خلف الإمام سهو». الوافي، ج ٨، ص ٩٩٩، ح ٧٥٩١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٤٠، ذيل ح ١٠٥٣٥؛ وفيه، ص ٢٤٣، ح ١٠٥٤٢، من قوله: «ولا على السهو سهو»؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٣٩، ذيل ح ٤٠.

٥. في «حاشية بس» والوسائل والبحار والتهذيب، ح ١٤٢٤: «على».

٦. في «مرآة العقول»: «وقوله عليه السلام: يوشك أن يدعك، قال الفاضل التستري رحمته الله: كأن المراد أنَّ الإمضاء يوجب

إِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ».^٢

٥١٩٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّهْوِ؛ فَإِنَّهُ يَكْثُرُ عَلَيَّ؟

فَقَالَ: «أُذْرِجْ صَلَاتَكَ إِذْ رَجَأَ».

قُلْتُ: فَأَيُّ شَيْءٍ الْإِذْرَاجُ؟

قَالَ: «ثَلَاثُ تَنْسِيحَاتٍ فِي الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ».

● وَ رَوَى أَنَّهُ: «إِذَا سَهَا فِي النَّافِلَةِ بَنَى عَلَى الْأَقْل».^٥

«أن يدعك الشك، أي يزول عنك؛ لأن ذلك من الشيطان، فإذا رأى أنه عصاه ولم يطعه تركه، فيكون قوله: إنما هو، ابتداء كلام للتعليل».

١. في «بيح»: «فإنما».

٢. في البحار: - «من».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤٢٤، بسنده عن العلاء. الفقيه، ج ١، ص ٣٣٩، ح ٩٨٩، معلقاً عن محمد بن مسلم. وفيه أيضاً، ح ٩٨٨، بسند آخر عن الرضا ع، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. التهذيب،

ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤٢٣، بسند آخر عن أبي عبد الله ع، وفي الأخيرين إلى قوله: «فامض في صلاتك». الوافي، ج ٨، ص ٩٩٨، ح ٧٥٨٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٧، ح ١٠٤٩٥؛ البحار، ج ٨٨، ص ٢٧٢.

٤. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ١٤٢٥، عن أحمد بن محمد، عن ابن بكير، لكن المذكور في بعض نسخه المعتمدة: «أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير». وهو الظاهر.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٤، ح ١٤٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن بكير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٠١، ح ٧٥٩٨، إلى قوله: «في الركوع والسجود»؛ وفيه أيضاً، ح ٧٥٩٥؛ والوسائل، ج ٨،

فَجَمِيعُ مَوَاضِعِ السُّهُوِّ الَّتِي ^١ قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا الْأَثَرُ سَبْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا:
 سَبْعَةٌ ^٢ مِنْهَا يَجِبُ عَلَى السَّاهِي فِيهَا إِعَادَةُ الصَّلَاةِ: الَّذِي ^٣ يَنْسَى تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ،
 وَ لَا يَذْكُرُهَا حَتَّى يَزْكَعَ؛ وَ الَّذِي يَنْسَى رُكُوعَهُ وَ سُجُودَهُ؛ وَ الَّذِي لَا يَذِرِي رُكْعَةً
 صَلَّى، أَمْ رُكْعَتَيْنِ ^٤؛ وَ الَّذِي يَسْهُو فِي الْمَغْرِبِ وَ الْفَجْرِ؛ وَ الَّذِي يَزِيدُ فِي صَلَاتِهِ؛
 وَ الَّذِي لَا يَذِرِي زَادًا، أَوْ نَقْصًا، وَ لَا يَقَعُ وَهُنْمُهُ عَلَى شَيْءٍ؛ وَ الَّذِي يَنْصَرِفُ عَنِ
 الصَّلَاةِ بِكُلِّيَّتِهِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّهَا.

وَ مِنْهَا مَوَاضِعٌ ^٥ لَا يَجِبُ فِيهَا إِعَادَةُ الصَّلَاةِ، وَ يَجِبُ فِيهَا سَجْدَتَا السُّهُوِّ: الَّذِي
 يَسْهُو، فَيُسَلِّمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَوِّلَ وَجْهَهُ وَ يَنْصَرِفَ عَنِ
 الْقِبْلَةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ، ثُمَّ يَسْجُدَ سَجْدَتَيِ السُّهُوِّ؛ وَ الَّذِي يَنْسَى تَشَهُدَهُ،
 وَ لَا يَجْلِسُ ^٦ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، وَ قَاتَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَزْكَعَ فِي الثَّالِثَةِ، فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا
 السُّهُوِّ، وَ قَضَاءُ تَشَهُدِهِ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ؛ وَ الَّذِي لَا يَذِرِي أَرْبَعًا صَلَّى أَوْ ^٧
 خَمْسًا، عَلَيْهِ سَجْدَتَا السُّهُوِّ؛ وَ الَّذِي يَسْهُو فِي بَعْضِ ^٨ صَلَاتِهِ، فَيَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَا

«ص ٢٣٠، ح ١٠٥٠٥، من قوله: «وروي أنه إذا سها»؛ وفيه، ص ٢٣٦، ح ١٠٥٢٣، إلى قوله: «في الركوع والسجود».

١. في «بح، بخ»: «الذي».

٢. في «بث، بخ»: «سبع».

٣. في حاشية «بخ، جن»: «التي».

٤. في «بث»: «أَمْ ثنتين». وفي حاشية «بخ»: «أو ركعتين».

٥. في «بخ»: «- مواضع».

٦. في «بخ»: «فلا يجلس».

٧. في حاشية «بخ»: «أَمْ».

٨. في «ظ»: «- بعض».

يَنْبَغِي لَهُ: مِثْلُ أَمْرِ وَ نَهْيٍ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ يَجِبُ^١ فِيهَا سَجْدَتَا السَّهْوِ^٢.

وَمِنْهَا مَوَاضِعٌ لَا يَجِبُ فِيهَا إِعَادَةُ الصَّلَاةِ، وَلَا سَجْدَتَا السَّهْوِ: الَّذِي^٣ يُذْرِكُ سَهْوَهُ قَبْلَ أَنْ يَقُوتَهُ، مِثْلُ الَّذِي يَخْتَاجُ أَنْ يَقُومَ، فَيَجْلِسَ، أَوْ يَخْتَاجُ أَنْ يَجْلِسَ، فَيَقُومَ، ثُمَّ يَذْكُرُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي حَالِهِ^٤ أُخْرَى، فَيَقْضِيهِ، لَا سَهْوَهُ عَلَيْهِ؛ وَالَّذِي يُسَلِّمُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ، ثُمَّ يَذْكُرُ، فَيَسْمِعُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، فَلَا سَهْوَهُ عَلَيْهِ؛ وَلَا سَهْوَهُ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا حَفِظَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْفِهِ؛ وَلَا سَهْوَهُ عَلَى مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ وَلَا سَهْوُهُ فِي سَهْوٍ؛ وَلَا سَهْوُهُ فِي نَافِلَةٍ وَلَا إِعَادَةٍ فِي نَافِلَةٍ.

فَهَذِهِ سِتَّةُ مَوَاضِعَ لَا يَجِبُ^٥ فِيهَا إِعَادَةُ الصَّلَاةِ^٦، وَلَا سَجْدَتَا السَّهْوِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَشْكُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَلَا يَذْرِي^٧ كَبِيرًا أَمْ لَمْ يُكَبِّرْ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكْبُرَ مَتَى مَا ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَزَكَّعَ، ثُمَّ يَقْرَأَ، ثُمَّ يَزَكَّعَ؛ وَإِنْ شَكَّ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَلَمْ يَذْرِكْ كَبِيرًا أَوْ لَمْ يَكْبُرْ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ، مَضَى فِي صَلَاتِهِ، وَلَا شَيْءَ^٨ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ^٩ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ لَمْ

١. في «ظ»: «تجب».

٢. في «ي، ب، ث»: «ومنها مواضع لا يجب فيها سجدتا السهو».

٣. في «بخ»: «والذي».

٤. في «ظ، ي، بح، بخ، جن»: «حال».

٥. في «بح»: «ولا سهو».

٦. في «ظ، بح»: «ولا تجب».

٧. في «ب، ث، بح، بخ»: «فلا يذري».

٨. في «ظ»: «أم».

٩. في «جن»: «فلا شيء».

١٠. في «بخ»: «وإن».

يُكَبِّرُ، أَعَادَ الصَّلَاةَ حِينَئِذٍ.

فَإِنْ شَكَّ وَهُوَ قَائِمٌ، فَلَمْ يَذِرْ أَرْكَعَ أَمْ لَمْ يَرْكَعَ، فَلْيَرْكَعْ حَتَّى يَكُونَ عَلَى يَمِينٍ مِنْ رُكُوعِهِ؛ فَإِنْ رَكَعَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ رَكَعَ، فَلْيَرْسِلْ نَفْسَهُ إِلَى السُّجُودِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكُوعِ^١؛ فَإِنْ مَضَى وَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ رَكَعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ رُكْعَةً.

فَإِنْ سَجَدَ، ثُمَّ شَكَّ، فَلَمْ يَذِرْ أَرْكَعَ أَمْ لَمْ يَرْكَعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي شَكِّهِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَكَعَ؛ فَإِنْ اسْتَيْقَنَ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الصَّلَاةَ.

٣٦١/٣

فَإِنْ سَجَدَ، وَلَمْ يَذِرْ أَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ أَمْ سَجْدَةً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ أُخْرَى حَتَّى يَكُونَ عَلَى يَمِينٍ^٢ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ؛ فَإِنْ سَجَدَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ سَجْدَةً.

فَإِنْ شَكَّ بَعْدَ مَا قَامَ، فَلَمْ يَذِرْ أَكَانَ سَجَدَ سَجْدَةً^٣، أَوْ سَجْدَتَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ إِلَّا وَاحِدَةً، فَعَلَيْهِ

١. في «بخ»:- «في الركوع».

٢. في «جن»:- «في».

٣. في «ط، ب، ث، جن»:- «اليقين».

٤. في «مؤاة العقول» قوله: فعليه أن يعيد، به قال المرتضى عليه السلام، والمشهور عدم الإعادة؛ إذ السجدة الواحدة ليست ركناً.

٥. في «بخ»:- «فإن شك - إلى - سجد سجدة». وفي «بث»:- «سجدة سجد».

٦. في «ط، ي، ب، ث، بح»:- «أم».

أَنْ يَنْحَطَّ^١، فَيَسْجُدُ^٢ أُخْرَى، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
وَإِنْ كَانَ قَدْ قَرَأَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَجَدَ إِلَّا وَاحِدَةً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ أُخْرَى، ثُمَّ يَقُومَ، فَيَقْرَأَ، وَيَرْكَعَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ رَكَعَ فَاسْتَيْقَنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَجَدَ إِلَّا سَجْدَةً^٣، أَوْ لَمْ يَسْجُدْ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ.
السُّهُوُّ فِي^٤ التَّشَهُُّدِ:

وَإِنْ^٥ سَهَا، فَقَامَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَشَهَّدَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ، وَيَتَشَهَّدَ مَا لَمْ يَرْكَعَ، ثُمَّ يَقُومَ، فَيَمْضِيَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَشَهَّدَ، مَضَى فِي صَلَاتِهِ، فَإِذَا^٦ فَرَغَ مِنْهَا سَجَدَ سَجْدَتَيِ السُّهُوِّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الشُّكِّ شَيْءٌ مَا لَمْ يَسْتَيْقِنَ^٧.
السُّهُوُّ^٨ فِي اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ^٩:

-
١. في «جن»: «+» «أخرى».
 ٢. في «بث، بخ، بس، جن»: «فليسجد».
 ٣. في مرآة العقول: قوله ﷺ: «إلا سجدة»، القول بإعادة الصلاة في السجدة الواحدة خلاف المشهور؛ فإن المشهور فيه قضاء السجدة بعد الصلاة، ولم أعر على هذا القول لغيره - أي لغير السيد المرتضى - وقد دلت على المشهور صحيحة إسماعيل بن جابر وصحيحة ابن أبي يعفور وغيرهما، وهو الأقوى.
 ٤. في «ظ، ي، بث، بخ، بس»: «- السهو في». وفي «بخ، جن» وحاشية «بخ»: «باب التشهد بدل السهو في التشهد».
 ٥. في «بخ»: «فإن».
 ٦. في «بخ»: «وإذا».
 ٧. في «بخ»: «- ما لم يستيقن».
 ٨. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، جن» وحاشية «بخ»: «باب السهو».
 ٩. في «ظ، بث، بخ، بخ»: «أو أربع».

إِنْ شَكَّ، فَلَمْ يَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَوْ أَزْبَعًا؛ فَإِنْ ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى الْأَرْبَعِ، سَلَّمَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى^٢ رَكْعَتَيْنِ، صَلَّى أُخْرَيْنِ^٣، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ اشْتَوَى وَهُمُّهُ، سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَانِمًا بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَإِنْ كَانَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، كَانَتَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ تَمَامَ الْأَرْبَعَةِ؛ وَإِنْ كَانَ صَلَّى أَزْبَعًا، كَانَتَا هَاتَانِ نَافِلَةً.

السُّهُو^٤ فِي اثْنَتَيْنِ^٥ وَثَلَاثٍ^٦

فَإِنْ شَكَّ، فَلَمْ يَذَرِ^٧ أَوْ رَكْعَتَيْنِ^٨ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا، فَذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى الرُّكْعَتَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ^٩ أُخْرَيْنِ^{١٠}، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى الثَّلَاثِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَةً وَاحِدَةً، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ اشْتَوَى وَهُمُّهُ وَهُوَ مُتَيَقِّنٌ^{١١}

٣٦٢/٣

١. في «ي، بث، يخ، بس، جن»: «إِنْ».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «قد صَلَّى».

٣. في «ظ، ي، بث، جن»: «أُخْرَتَيْنِ».

٤. في «ظ»: «وِإِنْ».

٥. في «ظ»: «كَانَتْ».

٦. في «ظ، بس»: «كَانَتْ».

٧. في «ي، يخ، بس»: «بَابُ السُّهُو».

٨. في «ي، يخ»: «فِي اثْنَتَيْنِ». وفي «يخ»: «فِي ثَنَتَيْنِ».

٩. في «ظ، يخ»: «أَوْ ثَلَاثَ». وفي «ي»: «وَالثَّلَاثَ».

١٠. في «ظ، ي»: «وَلَمْ يَذَرِ». وفي «يخ»: «لَمْ يَذَرِ».

١١. في «بث»: «أُثْنَتَيْنِ».

١٢. في «جن»: «رَكْعَتَيْنِ».

١٣. في «ظ، ي، بث، يخ، جن»: «أُخْرَتَيْنِ».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «مُتَيَقِّنٌ».

فِي الرَّكْعَتَيْنِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَةً وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ - وَهُوَ قَاعِدٌ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ وَإِنْ كَانَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَالَّتِي قَامَ فِيهَا قَبْلَ تَسْلِيمِهِ تَمَامُ الْأَرْبَعَةِ^٢، وَالرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ صَلَّاهُمَا - وَهُوَ قَاعِدٌ - مَكَانَ رَكْعَةٍ وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى ثَلَاثًا، فَالَّتِي قَامَ فِيهَا تَمَامُ الْأَرْبَعِ^٣، وَكَانَتِ الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ صَلَّاهُمَا - وَهُوَ جَالِسٌ^٤ - نَافِلَةً.

السُّهُو^٥ فِي ثَلَاثٍ^٦ وَأَرْبَعٍ:

فَإِنْ شَكَّ، فَلَمْ يَذَرْ^٧ أَثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا؛ فَإِنْ ذَهَبَ وَهَمُهُ إِلَى الثَّلَاثِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ أُخْرَى، ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ ذَهَبَ وَهَمُهُ إِلَى الْأَرْبَعِ، سَلَّمَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ اسْتَوَى وَهَمُهُ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، سَلَّمَ عَلَى حَالٍ شَكِّهِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَإِنْ كَانَ صَلَّى ثَلَاثًا، كَانَتْ^٨ هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ بِرَكْعَةٍ تَمَامُ الْأَرْبَعِ^٩؛ وَإِنْ كَانَ صَلَّى أَرْبَعًا، كَانَتْ

١. في «بث، جن»: «فإن».

٢. في «بث، بح، بس»: «الأربع».

٣. في «ظ، ي، بث، بس، جن»: «- وقد».

٤. في «ظ، ي، بخ»: «الأربعة».

٥. في حاشية «بث»: «قاعد».

٦. في «ي، بح، بس»: «باب السهو».

٧. في «بح»: «الثلث».

٨. في «بح»: «لم يذر» - وفي «بخ»: «فلا يذري».

٩. في «بح، بخ، جن»: «وإن».

١٠. في «بخ»: «كانتا».

١١. في «ظ، ي، بخ»: «الأربعة».

هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ نَافِلَتَهُ .

السَّهْوُ^١ فِي أَرْبَعٍ وَخُمْسٍ :

فَإِنْ شَكَّ ، فَلَمْ يَذِرْ أَرْبَعًا صَلَّى أَمْ^٢ خَمْسًا ؛ فَإِنْ ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى الْأَرْبَعِ ، سَلَّمَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى الْخُمْسِ ، أَعَادَ الصَّلَاةَ ؛ وَإِنْ^٣ اشْتَوَى وَهُمُّهُ ، سَلَّمَ ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وَهُمَا الْمُرْغَمَتَانِ^٤ .

٤٤ - بَابُ مَا يُقْبَلُ^٥ مِنْ صَلَاةِ السَّاهِي

٥١٩٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ

النُّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٦ ، قَالَ :

١. في «بح، جن»: «باب السهو».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «أو».

٣. في «ي»: «وإذا».

٤. سَمَّيْتَا بِالْمُرْغَمَتَيْنِ - بصيغة اسم الفاعل - لأنَّهُمَا تَرْغَمَانِ الشَّيْطَانَ ، أَي تَغْضِبَانِهِ ، أَوْ تَرْغَمَانِ أَنْفَهُ ، أَي تَلْصِقَانِهِ بِالرَّغَامِ ، وَهُوَ التُّرَابُ ، أَي تَصِيرَانِ سَبَبًا لَصَرْدِهِ وَإِذْلَالِهِ . وللمزيد راجع ذيل الحديث ٥١٧٤ .

٥. في «بح»: «ما تقبل».

٦. روى أحمد بن محمد البرقي ذيل الخبر - من قوله: من صلى إلى آخره، مع اختلاف يسير - في المحاسن، ص ٢٩، ح ١٤ بسنده عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام. والظاهر زيادة «عن محمد بن مسلم» في ما نحن فيه.

ويؤيد ذلك أننا لم نجد رواية محمد بن مسلم، عن عمار الساباطي في موضع، وعمار الساباطي متأخر عن محمد بن مسلم طبقة.

هذا، وقد روى هشام بن سالم، عن عمار الساباطي مباشرة في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٤٢٦٤٢٥.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ عَمَّارًا السَّابَّاطِيَّ رَوَى عَنْكَ رِوَايَةً؟ قَالَ: «وَمَا هِيَ؟». قُلْتُ: رَوَى^١ أَنَّ السَّنَةَ فَرِيضَةٌ^٢.

فَقَالَ: «أَيْنَ يَذْهَبُ؟^٣ أَيْنَ يَذْهَبُ؟^٤ لَيْسَ هَكَذَا حَدَّثْتَهُ، إِنَّمَا قُلْتُ لَهُ: مَنْ ٣٦٣/٣ صَلَّى، فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ لَمْ يَحْدَثْ^٥ نَفْسَهُ فِيهَا، أَوْ لَمْ يَسْهَ فِيهَا، أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا أَقْبَلَ عَلَيْهَا، فَرُبَّمَا زَفَعَ نِصْفَهَا، أَوْ رُبْعَهَا، أَوْ ثُلُثَهَا، أَوْ خُمْسَهَا، وَإِنَّمَا أَمَرْنَا بِالسَّنَةِ لِيَكْمَلَ^٦ بِهَا مَا ذَهَبَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ^٧».

١٩٩٥/٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَرْفَعُ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ نِصْفَهَا، أَوْ ثُلُثَهَا^٨، أَوْ رُبْعَهَا^٩، أَوْ خُمْسَهَا^{١٠}، فَمَا يَرْفَعُ.....»

١. في «بث» - «روى».

٢. في «مرآة العقول»، ج ١٥، ص ٢٣٣: «قوله: إِنَّ السَّنَةَ فَرِيضَةٌ، كَأَنَّ عَمَّارًا ظَنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ النَّافِلَةُ لَتَتِمِّمَ الْفَرِيضَةَ، وَلَمْ يَقْبَلِ الْفَرِيضَةَ إِلَّا بِهَا، فَالْنافِلَةُ وَاجِبَةٌ، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالْإِجْرَاءِ. وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَعَبِّ أَنْ أَكْثَرَ أَخْبَارِهِ لَا يَخْلُو مِنْ تَشْوِيشٍ: لِأَجْلِ الثَّقَلِ بِالْمَعْنَى وَسُوءِ فَهْمِهِ».

٣. في «بخ» - «أَيْنَ يَذْهَبُ».

٤. في «بخ»: «يَحْدَثُ» بِدُونِ «لَمْ».

٥. في «ظ»: «لَتَكْمَلَ». وفي «بث»، «بخ»: «لَتَكْمَلَ». وفي «بس»: «لَتَكْمَلَ».

٦. المحاسن، ص ٢٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٤، عن أبيه، عن النضر بن سويد، من قوله: «مَنْ صَلَّى فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٩، ح ٧٢٣٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧٠، ح ٥٤٤٠.

٧. في الوافي والتهذيب: «وثلثها».

٨. في «ي»: - «أَوْ رُبْعَهَا». وفي الوافي والتهذيب: «وربعها».

٩. في الوافي والتهذيب: «وخمسها».

لَهُ^١ إِلَّا مَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ^٢ بِقَلْبِهِ، وَإِنَّمَا أُمِرْنَا^٣ بِالنَّافِلَةِ^٤ لِيَتِمَّ لَهُمْ بِهَا مَا نَقَّصُوا مِنْ
الْفَرِيضَةِ^٥.

٥٢٠٠ / ٣. وَ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:
قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أَسْمَعُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي كَثِيرُ السَّهْوِ فِي
الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ؟» فَقُلْتُ: مَا أَظُنُّ أَحَدًا أَكْثَرَ سَهْوًا مِنِّي.
فَقَالَ لَهُ^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٧، إِنَّ الْعَبْدَ يَرْفَعُ لَهُ^٨ ثَلَاثَ صَلَاتِهِ
وَيُضْفِئُهَا وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا وَأَقْلُ وَأَكْثَرُ عَلَى قَدْرِ سَهْوِهِ^٩ فِيهَا،»

١. في «جن» والتعذيب: - «له».

٢. في الوافي: «عليها» - (منها - خ ل). وفي الوسائل والتعذيب والعلل: + «منها».

٣. في الوافي والتعذيب والعلل: «أمر».

٤. في الوافي والتعذيب والعلل: «بالنوافل».

٥. التعذيب، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٤١٣؛ وعلل الشرائع، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ٢، بسندهما عن ابن أبي عمير.
وفي المحاسن، ص ٣١٦، كتاب العلل، ح ٣٤؛ والخصال، ص ٥١٧، أبواب العشرين، ح ٤، بسند آخر.
وفيه، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن
آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٠٣، ذيل ح ٩١٦؛
والأهمالي للصدوق، ص ٦٤٤، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٧، ح ٧٢٣٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧١، ح ٥٤١.

٦. في «ي» والتعذيب: - «له». وفي «بخ»: «لي».

٧. في الوافي: «يا بأحمد».

٨. في «بخ»: - «له».

٩. في الوافي: «أريد بالسهو الذهول وعدم إحضار القلب بالصلاة، وفي الكلام مسامحة، أي يترك بقدر ما
سها لا يرفع». وفي مرآة العقول: «لمل عدم القبول باعتبار فقد حضور القلب والسهو يلزمه؛ إذ لا يقع السهو
مع التوجه إليها وحضور القلب فيها».

لِكِنَّةٍ^١ يَتِمُّ لَهُ مِنَ النَّوَافِلِ^٢.

قَالَ^٣: فَقَالَ لَهُ أَبُو بَصِيرٍ: مَا أَرَى النَّوَافِلَ يَنْبَغِي أَنْ تَتْرَكَ^٤ عَلَى خَالٍ.

فَقَالَ^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَجَلٌ، لَا».

٥٢٠١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عِيسَى^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام أَنَّهُمَا قَالَا: «إِنَّمَا لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ^٧ مَا أَقْبَلْتَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَإِنْ أَوْهَمَهَا كُلَّهَا، أَوْ غَفَلَ^٨ عَنْ أَدَائِهَا^٩، لَقِيتَ، فَضَرَبَ بِهَا وَجْهَ صَاحِبِهَا»^{١٠}.

١. في الوافي والتهذيب: «ولكنه».

٢. في «ظ»: «بالنوافل».

٣. في الوافي والتهذيب: «قال».

٤. في «ظ، ي، بس»: «أن يترك».

٥. في «ظ، بث»: «وله».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ١٤١٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٨، ح ٧٣٣٤؛

الوسائل، ج ٤، ص ٧١، ح ٤٥٤٢، من قوله: «يا أبا محمد، إن العبد».

٧. في «ظ»: «بن عيسى».

٨. في حاشية «ظ»: «من الصلاة».

٩. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أو غفل عن أدائها، لعل المراد أداء بعض أفعالها، أو المراد بقوله: أو وهما، عدم

حضور القلب في جميع الصلاة، وبالفغلة عن أدائها تأخيرها عن وقت الفضيلة أو وقت الأداء».

١٠. في الوافي: «أدائها».

١١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ١٤١٧، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٨، ح ٧٣٣٥؛

الوسائل، ج ٥، ص ٤٧٦، ح ٧١٠٤.

٥٢٠٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

فِي كِتَابِ حَرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي نَسِيتُ أَنِّي فِي صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ حَتَّى رَكَعْتُ وَأَنَا أَنْوِيهَا تَطَوُّعًا؟

قَالَ: فَقَالَ: «هِيَ الْبَتَى قُمْتَ فِيهَا؛ إِنْ كُنْتَ قُمْتَ وَأَنْتَ تَنْوِي فَرِيضَةً، ثُمَّ دَخَلَ الشُّكُّ، فَأَنْتَ فِي الْفَرِيضَةِ؛ وَإِنْ كُنْتَ دَخَلْتَ فِي نَافِلَةٍ، فَتَوَيْتَهَا فَرِيضَةً، فَأَنْتَ فِي النَّافِلَةِ؛ وَإِنْ كُنْتَ دَخَلْتَ فِي فَرِيضَةٍ، ثُمَّ ذَكَرْتَ نَافِلَةً كَانَتْ عَلَيْكَ، فَاْمْنِ فِي الْفَرِيضَةِ»^٢.

٤٥ - بَابُ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ مِنَ الضَّحِكِ وَالْحَدَثِ^٣

٣٦٤ / ٣

وَالْإِشَارَةَ وَالنُّسْتَانَ وَغَيْرَ ذَلِكَ

٥٢٠٣ / ١ . جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الضَّحِكِ: هَلْ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: «أَمَّا التَّبَسُّمُ، فَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؛ وَأَمَّا الْقَهْقَهَةُ^٤، فَهِيَ تَقْطَعُ

١. في «بخ»: «فإن».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ١٤١٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩١١، ح ٧٣٧٥؛ الوسائل، ج ٦، ص ٦، ح ٧٢٠٠.

٣. في «ظ»: «والعبث».

٤. في «بث»: «فقال».

٥. «القَهْقَهَةُ»: الترجيع في الضحك، أو شدة الضحك. قال العلامة المجلسي: «المراد بالتَّبَسُّم ما لا صوت له، وظاهر المقابلة أن كل ما له صوت فهو قَهْقَهة، وهو أحوط». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٤٣ (قَهْقَهة)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٣٦.

الصَّلَاةُ^١

● وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ.

٥٢٠٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الرُّغَافُ^٣ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟
فَقَالَ: إِنْ قَدَّرَ عَلَى مَاءٍ عِنْدَهُ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا^٤ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ
الْقِبْلَةِ، فَلْيَغْسِلْهُ عَنْهُ، ثُمَّ لِيُصَلِّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ؛ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَاءٍ حَتَّى
يَنْصَرِفَ بِوَجْهِهِ، أَوْ يَتَكَلَّمَ، فَقَدْ قَطَعَ صَلَاتَهُ^٥.

٥٢٠٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٢٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن أخيه، عن زرعة.
وفيه، ص ٢٠٠، ح ٧٨٣، و ص ٣٢٧، ح ١٣٤٤، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف
يسير. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٣، ذيل ح ٩١٦، مع اختلاف؛ وفيه، ص ٣٦٧، ح ١٠٦٢، مرسلًا عن
الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٩١، ح ٧٣٢٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٥٠، ح ٩٢٤٨.
٢. معلق على صدر السند. ويروي عن أحمد بن محمد، جماعة.
٣. «الرُّغَافُ»: الدم يخرج من الأنف. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٦٥ (رفع).
٤. في الوسائل: «وشمالاً».

٥. في «ظ»، ي، بث، يخ، بس، «والتهديب: - «أو».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٠، ح ٧٨٣، والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٥٤١، معلقاً عن الكليني. قرب
الإسناد، ص ١٢٧، ح ٤٤٦، بسند آخر. وفيه، ص ٢١٠، ح ٨١٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام،
وفيها مع اختلاف. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ٢٠٠، بسند آخر. وفيه، ص ٣٢٨، ح ٢٠١؛ والاستبصار،
ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٥٣٧، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف.
الوافي، ج ٨، ص ٨٦٩، ح ٧٢٧٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٣٩، ح ٩٢١٧.

٧. في التهذيب: «عبدالله». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة «عبدالرحمن» وهو الصواب؛ فقد روى

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُهُ الْغَمَزُ فِي بَطْنِهِ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَضْبِرَ عَلَيْهِ: أَيْضَلِّي^١ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، أَوْ لَا يُضَلِّي؟
قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ احْتَمَلَ الصَّبْرَ وَلَمْ يَخَفْ إِغْجَالًا^٢ عَنِ الصَّلَاةِ، فَلْيُضَلِّ، وَلْيَضْبِرْ^٣».

٥٢٠٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضَرَمِيِّ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: «أَنْتَهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا أَرْبَعَةٌ: الْخَلَاءُ، وَالبَوْلُ، وَالرَّيْحُ، وَالصَّوْتُ^٤».

محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان، كتاب عبد الرحمن بن الحجاج وتكرر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣١٠، الرقم ٤٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٠٥-٤٠٧؛ وص ٤٤٤-٤٤٦.

١. في «جن»: «+ وهو».

٢. في الوافي: «الغمز: العصر، والإعجال: السبق؛ يعني لم يخف أن يتدبره قبل إتمام صلاته، أو لا يتمكن من القيام بأفعال الصلاة كما ينبغي». وراجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمز)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٠ (عجل). وقال في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٣٧: «قوله عليه السلام: إغجالاً، أي عن الواجبات، أو الأعم منها ومن المستحبات وكان الأصحاب حملوه على الأول».

٣. في «بع، يخ، جن»: «+ عليه».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٢٦، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠٦١، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ١٤٦٨. الوافي، ج ٨، ص ٨٦٣، ح ٧٢٦٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٥١، ح ٩٢٥١.

٥. في الوافي: «الصوت يشمل القهقهة، فالحصر لا يتنافى ما يأتي من قطع القهقهة لها». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: والصوت، أي الريح ذي الصوت، ويحتمل الكلام، أو قراقرر البطن، فهو إما محمول على خروج شيء، أو على استحباب القطع لدفعه».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣١، ح ١٣٦٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١٠٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد

٥٢٠٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمَسُّ أَثْفَثَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرَى ذِمًّا^١: كَيْفَ يَصْنَعُ؟
أُتَنْصَرَفُ؟^٢

فَقَالَ^٣: «إِنْ كَانَ يَابِسًا، فَلْيَزِمْ بِهِ، وَلَا بَأْسَ»^٤.

٥٢٠٨ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْفَهْقَةُ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَتَنْقُضُ الصَّلَاةَ»^٥.

٣٦٥ / ٣

٥٢٠٩ / ٧ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ الْحَاجَةَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ»^٦

١. محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٦٣، ح ٧٢٥٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٣٣، ح ٩٢٠٢.

١. في حاشية «بخ»: «كثيراً».

٢. في «بخ، بس»: «أُتَنْصَرَفُ».

٣. في «بث، بخ، جن»، والوافي: «قال».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٢٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٦، ح ١٠٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٨٧١، ح ٧٢٨١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٧، ح ٤٠٩٥؛ وج ٧، ص ٢٣٩، ح ٩٢١٦.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٢٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ج ١، ص ١٢، ح ٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٨٦، ح ٢٧٤، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠٦٢، مرسلًا، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٩١، ح ٧٣٢٥؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٦١، ح ٦٧٧؛ وج ٧، ص ٢٥٠، ح ٩٢٤٧.

٦. في الوافي والفقيه، ح ١٠٧٥: «يصلِّي» بدل «في الصلاة».

فَقَالَ: «يَوْمِي بِرَأْسِهِ، وَ يُشِيرُ بِيَدِهِ، وَ يُسَبِّحُ؛ وَ الْمَرْأَةُ إِذَا أَرَادَتْ الْحَاجَةَ وَ هِيَ تَصَلِّي، تَصَفَّقُ بِيَدَيْهَا»^٢.

٥٢١٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:

«أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله سَمِعَ خَلْفَهُ فَرَقْعَةً^٣، فَرَقَعَ رَجُلٌ أَصَابِعَهُ فِي صَلَاتِهِ^٤، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: أَمَا إِنَّهُ حَظَلَهُ^٥ مِنْ صَلَاتِهِ^٦.

٥٢١١ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ

١. في الوافي: «بيديها». و التصفيق باليد: التصويت بها والضرب بباطن الراحة على الأخرى. أنظر:

الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٩٦ (صفق).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٢٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١٠٧٥، معلقاً عن الحلبي، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفيه، ح ١٠٧٤، بسند آخر. الخصال، ص ٥٨٧، أبواب السبعين، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١٠٧٦ و ١٠٧٧. الوافي، ج ٨، ص ٨٩٥، ح ٧٣٣٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٥٤، ذيل ح ٩٢٦٠.

٣. فرقة الأصابع: غمزها حتى يسمع لمفاصلها صوت. النهاية، ج ٣، ص ٤٤٠ (فرق).

٤. في «ي»، بخ: «في الصلاة».

٥. في «بس»: «حطة». في الوافي: «حظه من صلاته؛ يعني نصيبها من ثوابها. وفي بعض النسخ بالمهملتين، وفي بعضها بزيادة التاء بعد الطاء، وكلاهما بمعنى نقصان».

٦. الكافي، كتاب الصلاة، باب الخشوع في الصلاة وكراهية العبث، ضمن ح ٤٩١٨؛ علل الشرائع، ص ٣٥٨، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «ولا تفرق أصابعك، فإن ذلك كله نقصان في الصلاة». وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٠٣، ذيل ح ٩١٦؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ١٠١، تام الرواية هكذا: «ولا تفرق أصابعك». الوافي، ج ٨، ص ٨٧٦، ح ٧٢٩٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٦٥، ح ٩٢٩٢.

فَصَلَّاهُ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُهُ الرُّعَافُ وَالْقَيْءُ^١ فِي الصَّلَاةِ: كَيْفَ

يَضُنُّعُ؟

قَالَ: «يَنْفَتِلُ^٢، فَيَغْسِلُ أَنْفَهُ^٣، وَيَعُودُ فِي صَلَاتِهِ^٤، فَإِنْ تَكَلَّمَ، فَلْيَعِذْ صَلَاتَهُ،

وَلَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ^٥».

١٠ / ٥٢١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ: أَوْ يَقْطَعُ^٦ صَلَاتَهُ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ

بَيْنَ يَدَيْهِ؟

فَقَالَ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ^٧، وَلَكِنْ إِذَا^٨ مَا اسْتَطَعْتَ».

١. في الوافي: «أو القيء».

٢. في «ب»، «يخ» وحاشية «بس»: «ينفقل»، و«ينفقل»، أي ينصرف، يقال: فقله عن وجهه فانقل، أي صرفه فانصرف، وهو قلب لفت. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٨ (فتل).

٣. في مرآة العقول: «الحكم مخصوص بالرعاف، وعدم التعرض للقيء يدل على أنه لا يوجب شيئاً وعلى أنه ليس بنجس كما هو المشهور».

٤. في «بح» وحاشية «جن» و«التهذيب»، ص ٣١٨ والاستبصار: «في الصلاة».

٥. في «ظ»، «ي»، «بح» و«الرسائل و«التهذيب»، ص ٣٢٣ والاستبصار: «وإن».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١٣٢٣، معلقاً عن الحسين بن محمد. وفيه، ص ٣١٨، ح ١٣٠١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٥٣٦، بسندهما عن العللاء، إلى قوله: «فليعذ صلواته» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١٣٤٥، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٨٧٠، ح ٧٧٧٧؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٦٨٧، ج ٧، ص ٢٣٨، ح ٩٢١٥.

٧. في «ب»، «جن»: «يقطع» بدون همزة الاستفهام.

٨. في حاشية «ب»: «+ ممّا يمر».

٩. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: «ولكن ادرأ، أي المأز بالضرب والطرء، أو ضرز مروره بالستر».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ رَعَفَ، فَلَمْ يَزُقْ^١ رُغَافَهُ حَتَّى دَخَلَ وَفَتْ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: «يَخْشَوْنَ أَنْفَهُ بِشَيْءٍ، ثُمَّ يُصَلِّي، وَ لَا يُطِيلُ إِنْ خَشِيَ أَنْ يَسْبِقَهُ الدَّمُ».

قَالَ: وَ قَالَ: «إِذَا التَفَتَ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ مِنْ غَيْرِ فَرَاغٍ، فَأَعِدِ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ ٣٦٦/٣

الْإِلْتِفَاتُ فَاجِشاً، وَ إِنْ كُنْتَ قَدْ تَشَهَّدْتَ، فَلَا تَعُدْ»^٢.

٥٢١٣ / ١١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

مَهْرَبَارٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ سَلَمَةَ أَبِي حَفْصٍ^٣:

١. «فَلَمْ يَزُقْ»، أي لم ينقطع، يقال: رَقَا الدمعُ و الدم و العرق يزُقًا رُقُوًا، أي سكن و انقطع. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٥٣: النهاية، ج ٢، ص ٢٤٨ (رقاً).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١٣٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٥٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم، إلى قوله: «ولكن ادراً ما استطعت»؛ وفيه، ص ٤٠٥، ح ١٥٤٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، من قوله: «قال: وقال: إذا التفت في صلاة». وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب ما يستتر به المصلي ممّن يمرّ بين يديه، ح ٤٩٠٨؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٣١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٥٥٢، بسند آخر، إلى قوله: «ولكن ادراً ما استطعت». وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٣، ح ١٣٧١، بسند آخر، من قوله: «قال: وسألته عن رجل رعف»؛ إلى قوله: «إن خشي أن يسبقه الدم»؛ وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٣، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وتماهه هكذا: «ولا يقطع صلاة المسلم شيء يمرّ بين يديه من كلب أو امرأة أو حمار أو غير ذلك». الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٨، ح ٧٧٠٥، من قوله: «قال: وسألته عن رجل رعف»؛ إلى قوله: «إن خشي أن يسبقه الدم»؛ وفيه، ص ٨٧٥، ح ٧٢٨٩؛ والوسائل، ج ٧، ص ٢٤٤، ح ٩٢٣٢ من قوله: «قال: وقال: إذا التفت في صلاة»؛ وفيه، ج ٥، ص ١٣٤، ح ٦١٣٤، إلى قوله: «ولكن ادراً ما استطعت»؛ وفيه، ج ٧، ص ٢٤١، ذيل ح ٩٢٢١، من قوله: «قال: وسألته عن رجل رعف»؛ إلى قوله: «إن خشي أن يسبقه الدم».

٣. هكذا في «غ، ي، بث، يخ، بس». و في «يج»: «سلمة عن أبي حفص». و في «ظ، جن» و المطبوع: «سلمة بن أبي حفص».

و الظاهر أنّ سلمة هذا، هو سلمة أبو حفص المذكور في رجال البرقي، ص ٣٣. و روى عنه أبان [بن عثمان] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٢٠٠، الرقم ٥٣٤١.

١٢/٥٢١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «لَا، وَلَا يَنْقُضُ أَصَابِعَهُ».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٧٨١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٥٤٤، بسندهما عن صفوان، مع اختلاف يسير. الواقفي، ج ٨، ص ٨٧٦، ح ٧٢٩٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٤٤، ح ٩٢٣١؛ و ص ٢٦٤، ح ٩٢٩١.

سَمَاعَةَ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟
قَالَ^٢: «يَرُدُّ^٣ سَلَامَ عَلَيْكُمْ»، وَلَا يَقُولُ: «وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ»؛ فَإِنْ رَسُولُ
اللَّهِ عليه السلام كَانَ قَائِمًا يَصَلِّي، فَمَرَّ بِهِ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ عَمَّارٌ^٤، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ^٥
النَّبِيُّ عليه السلام هَكَذَا^{٦، ٧}.

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١٣٤٨، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام. ولم تذكر «عن سماعة» لكنه ورد في بعض نسخه - كما في هامش الكتاب - وهو الصواب؛ فقد عُدَّ عثمان بن عيسى من أصحاب أبي الحسن موسى و أبي الحسن الرضا عليهما السلام، ولم يثبت روايته عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٠، الرقم ٨١٧؛ رجال البرقي، ص ٤٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٠، الرقم ٥٠٦٧؛ و ص ٣٦٠، الرقم ٥٣٢٢. هذا، وقد روى عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٦٥ - ٤٦٧؛ و ص ٤٧٨ - ٤٨٠.

٢. في «ظ»: «فقال».

٣. في الوافي والتهذيب: «+ يقول».

٤. في «ث»: «عليكم» بدون الواو.

٥. في «ي»: «- والسلام».

٦. في «جن» والوافي والتهذيب: «- عمار».

٧. في «بخ»: «- عليه».

٨. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٤٠: «رد السلام واجب على الكفاية في الصلاة وغيرها اجماعاً، كما في التذكرة، ويدل على وجوب الرد في الصلاة صريحاً أخبار كثيرة، وقد قطع الأصحاب بأنه يجب الرد في الصلاة بالمثل، وجوز جماعة من المحققين الرد بالأحسن أيضاً لعموم الآية». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٧٦.

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١٣٤٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: قرب الإسناد، ص ٢٠٩، ح ٨١٥؛ والفتية، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠٦٣؛ و ص ٣٦٨، ح ١٠٦٦؛

٥٢١٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ
الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ^١، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ^٢».

٥٢١٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مُعَلَّى أَبِي
عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَسْمَعُ الْعَطَسَةَ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَحْمَدُ
اللَّهَ، وَأُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام؟

٣٦٧/٣

قَالَ: «نَعَمْ»، وَإِذَا عَطَسَ أَخُوكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ، فَقُلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ^٤، وَصَلِّ
عَلَى النَّبِيِّ؛ وَإِنْ كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ صَاحِبِكَ الْيَمُّ، صَلِّ^٥ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ^٦.

•• والتهديب، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ١٣٤٩. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٧، ح ٧٣١٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٦٧، ح ٩٣٠٣.

١. في «ظ»: «في الصلاة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ١٣٦٧، بسنده عن الحلبي. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٩، ح ٧٣٢١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٧١، ح ٩٣١٣.

٣. في الوافي: «إذا» بدون الواو.

٤. في «ي»: «فليحمد الله» بدل «فقل: الحمد لله».

٥. في «ظ»، بح، بس، جن: «و الوسائل: «صلى الله». وفي «بث»: «وصلّى الله».

٦. في «ظ»: «و آله». وفي «ي»، بخ، و الوافي: «-صلّى على محمد وآله». وفي حاشية «بخ»: «و آل محمد». وقال في الوافي: «وفي بعض نسخ الكافي في آخر الحديث: صلى الله عليه وآله وسلم، وهو صلاة من أبي عبدالله عليه السلام على النبي عليه السلام؛ لأجل ذكره».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ١٣٦٨، بسنده عن المعلى أبي عثمان؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠٥٨، معلقاً عن أبي بصير، وفيهما مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٩١، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٨٨٩، ح ٧٣٢٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٧١، ح ٩٣١٤.

٤٧ - بَابُ الْمُصَلِّي يَغْرِضُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْهُوَامِ^١ فَيَقْتُلُهُ

٥٢١٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرَى الْحَيَّةَ، أَوِ الْعَقْرَبَ^٢: يَقْتُلُهُمَا إِنْ آذَيَا^٣؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٥٢١٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الْبَقَّةَ^٥ وَ الْبَزْعُوْتَ^٦ وَ الدُّبَابَ^٧

١. «الهامة»: كل ذات سم يقتل، والجمع: الهوام، فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة. وقد يقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل، كالحشرات. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٥ (همم).

٢. في «ط، ي، بخ، و» الوسائل: «والعقرب».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١٣٥٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١٠٦٧؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١٣٥٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ معاني الأخبار، ص ٢٢٩، ح ١، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ٩٠٥، ح ٧٣٥٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٧٣، ح ٩٣١٨.

٤. «البقعة»: واحدة البق، وهو البعوض، أو هو البق الدارج في حيطان البيوت، أو هو هي دويبة مثل القملة حمراء متنة الريح تكون في السرر والجدر، وهي التي يقال لها: بنات الحصر، إذا قتلتها شممت لها رائحة اللوز المر. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥١؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣ (بقر).

٥. «البزعوثة»: دويبة سوداء صغيرة تيب وتباناً. ترتيب كتاب العين، ج ١، ص ١٥٣ (برغت).

٦. «القملة»: جمع القمل، وهي دويبة طفيلية عديمة الأجنحة من فصيلة القملات. ثلاثة أنواع منها تلسع الإنسان وتغذي بدمه، وهي قملة الرأس وقملة الجسد وقملة العانة. وقيل: تتولد من العرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدنأ أو ريشاً أو شعراً حين يصير المكان عفناً. راجع: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٤٥٥؛ المنجد، ص ٦٥٥ (قمل).

٧. «الدباب»: يقع على المعروف من الحشرات الطائرة، وعلى النحل، والزناير ونحوهما. المفردات

فِي الصَّلَاةِ: أَيْ يَنْقُصُ صَلَاتَهُ وَوُضُوءَهُ؟ قَالَ: «لَا»^١.

٥٢٢٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ الْفَرِيضَةِ، فَيَنْسَى كِبْسَهُ^٢، أَوْ مَتَاعًا يَتَخَوَّفُ ضَيَعَتَهُ أَوْ هَلَاكَهُ^٣؟

قَالَ: «يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، وَ يَخْرُجُ مَتَاعَهُ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ».

قُلْتُ: فَيَكُونُ فِي الْفَرِيضَةِ، فَتَقَلَّتْ^٤ عَلَيْهِ ذَابْتُهُ^٥، أَوْ تَقَلَّتْ^٦ ذَابْتُهُ، فَيَخَافُ أَنْ تَذْهَبَ^٧، أَوْ يَصِيبَ مِنْهَا^٨ عَنَتٌ^٩؟

١. للراغب، ص ٣٢٥ (ذب).

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١٣٥٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١٠٧٠، معلقاً عن الحلبي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٠٥، ح ٧٣٦٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٣، ذيل ح ٧٧٠؛ ج ٧، ص ٢٧٤، ذيل ح ٩٣٢٢.

٣. في «بث»: «كيسه».

٤. في «ظ»: «وهلاكه».

٥. في الوافي والتهذيب: «+ الصلاة».

٦. في «ظ، بث، بس، جن» والوسائل: «فتغلب».

٧. «تَقَلَّتْ عَلَيْهِ ذَابْتُهُ»، أي تَوَرَّبَ عَلَيْهِ، أو تَعَرَّضَ لَهُ فَجَاءَتْ. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٤ (فلت).

٨. في «بج»: «أو تَقَلَّتْ». و التَقَلَّتْ والإفلات والانفلات: التخلُّص من الشيء فجاء من غير تمكُّث. قال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: أَوْ تَقَلَّتْ، التردد من الراوي». أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧ (فلت)؛ امرأة المعقول، ج ١٥، ص ٢٤٣.

٩. في «ي»: «أن يذهب».

١٠. في «ي»: «- منها». و في «بث، بج، بسخ، بس» وحاشية «جن» والوسائل والفقيه: «فيها».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل وفي حاشية «بج، جن»: «عيب». وفي المطبوع: «عنتاً».

فَقَالَ^١: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْطَعَ صَلَاتُهُ»^٢.

٥٢٢١ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا وَجَدَ قَمَلَهُ فِي الْمَسْجِدِ، دَفَنَهَا فِي الْحَصَى^٣.

٥٢٢٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ:

٣٦٨/٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، فَرَأَيْتَ غُلَامًا لَكَ قَدْ أَبَقِيَ^٤، أَوْ غَرِيماً لَكَ عَلَيْهِ مَالٌ، أَوْ حَيْثُ تَخَافُهَا^٥ عَلَى نَفْسِكَ، فَأَقْطَعْ الصَّلَاةَ، وَاتَّبِعِ الْغُلَامَ، أَوْ غَرِيماً لَكَ، وَاقْتُلِ الْحَيْثُ^٦».

٥٢٢٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١. وقال ابن الأثير: «الْعَتَتُ: المشقة، والفساد، والهلاك، والإثم، والغلط، والخطأ، والزنى، كل ذلك قد جاء وأطلق العنت عليه»، والمراد به هنا المشقة كما صرح به العلامة الفيض. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٣٠٦ (عنت).

١. في «بث، يبح»: «قال».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١٣٦٠، بسنده عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١٠٧١، معلقاً

عن سماعة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٠٣، ٧٣٥٤: الوسائل، ج ٧، ص ٢٧٧، ح ٩٣٣١.

٣. في «مراة العقول»: «محمول على الاستحباب أو التخيير جمعاً».

٤. الوافي، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٦٤٤٩: الوسائل، ج ٧، ص ٢٧٥، ح ٩٣٢٥.

٥. يقال: «أَبَقِيَ العبد يَأْبَقُ وَيَأْبَقُ إِبَاقاً، إِذَا هَرَبَ. راجع: النهاية، ج ١، ص ١٥ (أبق).

٦. في «بح»: «+» وفيها: «وفي الفقيه: «تتخوفها».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣١، ح ١٣٦١، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١٠٧٣، معلقاً

عن حرّيز، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٠٣، ح ٧٣٥٢: الوسائل، ج ٧،

ص ٢٧٦، ذيل ح ٩٣٣٠.

سَيِّئَانِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِنْ وَجَدْتَ قَمَلَةً وَأَنْتَ تَصَلِّي، فَادْفِنْهَا فِي الْخَصِي^١.

٤٨ - بَابُ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْهَا وَالْحَدِيثُ فِيهَا مِنَ النََّوْمِ وَغَيْرِهِ

٥٢٢٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: فَمَرَّ بِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَقَدْ سَوَّيْتُ بِأَخْبَارٍ مَسْجِدًا، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، نَزَجُوا^٢ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ^٣، فَقَالَ^٤: «نَعَمْ»^٥.
٥٢٢٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٩، ح ١٣٥٢، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ٨، ص ٩٠٦، ح ٧٣٦٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٧٥، ح ٩٣٢٦.

٢. في «بس، جن»: «ترجو».

٣. في حاشية «د» و الوسائل و التهذيب: «ذاك».

٤. في «د» و الوافي و الوسائل: «قال».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٤، ح ٧٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٥٥، كتاب ثواب الأعمال، ح ٨٥، بسند آخر، مع زيادة في أوله. الأمالي للطوسي، ص ١٨٢، المجلس ٧، ضمن ح ٨، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٧٠٣، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «بنى الله له بيتاً في الجنة»، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٨٧، ح ٦٤١١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٠٣، ح ٦٣٣٣.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام ^١ عَنِ الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الْبَيْتِ، فَيُرِيدُ ^٢ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ يَتَوَسَّعُوا بِطَافِئِهِ مِنْهُ، أَوْ يَحْوِلُوهُ ^٣ إِلَى غَيْرِ مَكَانِهِ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَكَانِ يَكُونُ خَبِيثًا، ثُمَّ يَنْظَفُ ^٤، وَ يُجْعَلُ مَسْجِدًا؟

قَالَ: «يُطْرَحُ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ حَتَّى يُوَارِيَهُ، فَهُوَ أَطْهَرُ» ^٥.

٥٢٢٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعِيصِ ^٦،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْبَيْعِ ^٧ وَ الْكَنَائِسِ ^٨:

١. في الوسائل، ح ٦٣٥١: «أبا عبد الله عليه السلام».

٢. في «ب»، بيع، بخ، بس، جن: «و يريد». وفي الفقيه: «فيديو».

٣. في الوافي و التهذيب: «أو يحولونه».

٤. في الوافي و امرأة العقول و الفقيه و التهذيب و الاستبصار: «حشأ»، و هو البستان أو المخرج، أو المستراح كما قال في الوافي.

٥. في «ب»: «ينظف».

٦. في «جن»: «طاهر». وفي الفقيه: «فإن ذلك ينظفه و يطهره» بدل «فهو أطهر».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٢٢٧؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٤٤١، ح ١٧٠١، معلقاً عن سهل بن زياد، وفي الأخير من قوله: «و سأله عن المكان». الفقيه، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٧١٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٨٨، ح ٦٤١٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٠٨، ح ٦٣٤٤، إلى قوله: «قال: لا بأس بذلك»؛ وفيه، ص ٢١٠، ح ٦٣٥١، من قوله: «و سأله عن المكان».

٨. في «ظ»، «ي»، «ب»، «بخ» و التهذيب: «+» و «بن القاسم».

٩. «البيع»، كعنب، جمع البيعة، و هو متعبد النصارى. و قيل: متعبد اليهود. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦؛

القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٤٩ (بيع).

١٠. في التهذيب، ج ٢: «+» و «يصلى فيهما»، فقال: نعم و سأله. «و الكنائس»: جمع الكنيسة، و هو متعبد اليهود،

هَلْ يَصْلُحُ^١ نَقْضُهُمَا^٢ لِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»^٣.

٥٢٢٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَسَاجِدِ الْمُظَلَّلَةِ^٤: أَيْكُزَةُ الصَّلَاةِ^٥ فِيهَا؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَضُرُّكُمْ^٦ الْيَوْمَ، وَلَوْ قَدْ كَانَ الْعَذْلُ^٧، لَرَأَيْتُمْ^٨ كَيْفَ يُصْنَعُ
فِي^٩ ذَٰلِكَ»^{١٠}.

ه وتطلق أيضاً على متعبّد النصارى، وهو تعريب كنشت. أنظر: المغرب، ص ٤١٦؛ المصباح المنير، ص ٥٤٢ (كنس).

١. في حاشية «بح»: «هل يصح».

٢. في «بث» و «مرأة العقول والتهذيب»، ج ٣: «نقضها». والنقض، بفتح النون: مصدر وهو ضد الإبرام، ويضمّها وكسرهما: المنقوض، أو هو اسم البناء المنقوض إذا هدم. وقال العلامة الفيض: «أريد بنقضهما بضمّ النون وكسرهما آلات بنائهما كما مرّ، ويحتمل المصدر». وقال الشهيد: «المراد بنقضها نقض ما لا بدّ منه في تحقّق المسجد كالمحراب وشبهه، ويحرم نقض الزائد؛ لابتنائها للعبادة. ويحرم أيضاً اتّخاذها في ملك أو طريق؛ لما فيه من تغيير الوقف بإقراره، وإنّما يجوز اتّخاذها مساجد إذا باد أهلها أو كانوا أهل حرب، فلو كانوا أهل ذمة حرم التعرّض لها». أنظر: المصباح المنير، ص ٦٢١ (نقض)؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٣١؛ الوافي، ج ١، ص ٤٩٠.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٠، ج ٧٣٢، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. وفيه، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٨٧٤، معلقاً عن صفوان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٧، ص ٤٨٩، ح ٦٤١٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١٢، ح ٦٣٥٨.

٤. في «بح»: «المسجد».

٥. في «ي»، «بح»: «المظلة».

٦. في الوافي والبحار، ج ٥٢: «وأ تكرر».

٧. في الفقيه والتهذيب: «القيام».

٨. في الفقيه والتهذيب: «لا تضرّكم الصلاة فيها» بدل «لا يضرّكم».

٩. في «ظ»: «رأيتهم».

١٠. في «بخ»: «- وفي».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ: أَيْ تَعْلُقُ الرَّجُلُ السَّلَاحَ فِي الْمَسْجِدِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَ أَمَّا فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ^٢، فَلَا؛ فَإِنَّ جَدِّي نَهَى رَجُلًا يَنْبَرِي
مَشْقَصًا^٣ فِي الْمَسْجِدِ^٤.

٥٢٢٨ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ
سَمِعْتُمُوهُ يُنْشِدُ الشَّعْرَ فِي الْمَسَاجِدِ، فَقُولُوا: قُضِيَ اللَّهُ.....»

١. تعليق الشيء: جعله معلقاً. وقرأ العلامة الفيض من باب الإفعال حيث قال فيه: «إعلاق السلاح: أن يجعل لها علاقة». والعلاقة بكسر الأول: المعلق الذي يُعلق به شيء. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٢؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٦٥ (علق).

٢. قرأ العلامة المجلسي: «الأعظم»، حيث قال في مرآة العقول: «والمسجد الأعظم، إما مسجد الحرام أو كل جامع للبلد».

٣. في مرآة العقول: «قال في القاموس: بَرَزَ السهمَ يَبْرِيه بَرْزاً و ابتراه: نحته، و قال: المشقص، كمنبر: نصل عريض أو سهم فيه ذلك يرمى به الوحش. انتهى. و يظهر منه أنَّ نهيه ﷺ كان لكونه عملاً، لا لكونه سلاحاً. و يحتمل أن يكون كل منهما سبباً». و انظر أيضاً: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٤٥ (شقص)؛ و ج ٢، ص ١٦٥٨ (برى).

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٣، ح ٦٩٥، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٧٠٥، معلقاً عن الحلبي، إلى قوله: «ولكن لا يضركم»، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٩١، ح ٦٤٢٢؛ و ص ٥٠٥، ح ٦٤٥٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٠٧، ح ٦٣٤٠، إلى قوله: «كيف يصنع في ذلك»؛ وفيه، ص ٢١٢، ح ٦٣٥٩، من قوله: «وسأله أيعلق الرجل السلاح»؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧٤، ح ١٧٠، إلى قوله: «كيف يصنع في ذلك».

٥. في الوسائل: «شعراً». و في الوافي: «إنشاد الشعر: قراءته، و أراد بالشعر ما فيه تخيل وتمويه و تغزل و تمثيق، لا الكلام الموزون؛ إذ من الموزون ما يكون حكمة و موعظة و مناجاة مع الله سبحانه، و قد ورد عن

فَاكَ^١، إِنَّمَا نُصِبَتِ الْمَسَاجِدُ لِلْقُرْآنِ^٢.

٥٢٢٩ / ٦. الْحَسَنُ^٣ بْنُ عَلِيٍّ الْعَلَوِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ جَهْمُورٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَوِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعُرْنِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَمْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الْمُصَوَّرَةِ؟

«أبي عبدالله^٥ و قد سئل عن إنشاد الشعر في الطواف فقال: «ما لا بأس به فلا بأس به» ويأتي مسنداً في كتاب الحج إن شاء الله تعالى». و قسم العلامة المجلسي الشعر على ثلاثة أقسام: الباطل الحرام، وهو المشتمل على كذب أو فحش أو هجاء مؤمن ونحوها. والمستحب، وهو المشتمل على مدح النبي و الأول^٦ أو على الموعظة والنصائح. والمكروه، وهو ما عدا ذلك من سائر الأشعار، وحمل ما في الخبر على الأول. أنظر: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٤٦.

١. «الفُص» : «الكسر، أو الكسر بالترقة»، والمعنى: أسقط الله أسنانك، و التقدير: كسر الله أسنان فيك فحذف المضاف. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤٥٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٨٠ (فضض).

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٧٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٧، ص ٥٠٥، ح ٦٤١١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١٣، ح ٦٣٦١.

٣. في «ي» : «الحسين».

٤. هكذا في حاشية «بث» ، يخ، بس» و الوافي والوسائل والتهذيب. و في «ظ» ، ي، بث، يخ، بس، جن» و المطبوع والبحار: «أبا جعفر».

و الظاهر أنَّ الصواب ما أثبتناه، فإنَّ عمرو بن جميع عدَّه البرقي في رجاله، ص ٣٥، من أصحاب أبي عبدالله^٧ خاصة. أمَّا الشيخ الطوسي في رجاله فقد ذكره تارة في أصحاب أبي جعفر^٨ و أخرى في أصحاب أبي عبدالله^٩. لكن لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية عمرو بن جميع عن أبي جعفر^{١٠} في غير هذا الخبر، و قد تكزرت روايته عن أبي عبدالله^{١١} في الأسناد، بل قد يروى عنه^{١٢} بالواسطة كما في كمال الدين، ص ٢٣٦، ح ٥٣؛ و الأمالي للصدوق، ص ٣٨٣، المجلس ٧٢، ح ١١. راجع: رجال الطوسي، ص ١٤٢، الرقم ١٥٣٢؛ و ص ٢٥١، الرقم ٣٥١٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٨٩ - ٣٩٠. ولعلَّ عدَّ الشيخ، أو عدَّ منعه، إياه من أصحاب أبي جعفر^{١٣}، كان مستنداً إلى بعض الأسناد المحرَّفة، كما في ما نحن فيه.

و يؤيد ذلك أنَّه تقدَّم في الحديث الرابع من الباب ما يقرب من المضمون عن أبي عبدالله^{١٤}.

فَقَالَ: «أَكْزَرُهُ ذَلِكَ، وَ لَكِنْ لَا يَصْرُكُمُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَ لَوْ قَدْ قَامَ الْعَدْلُ، زَأْنَيْتُمْ كَيْفَ يُضْنَعُ فِي ذَلِكَ».^٢

٥٢٣٠ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنْ رَطَانَةِ الْأَعَاجِمِ فِي الْمَسَاجِدِ».^٤

٥٢٣١ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنْ سَلِّ السَّيْفِ فِي الْمَسْجِدِ، وَ عَنْ بَزِي النَّبْلِ ^٥ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ ^٦: «إِنَّمَا بَنِي ^٧ لَغَيْرِ ذَلِكَ».^٨

١. في «بح» والوافي: «لأرأيتم».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٧٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٤٩٠، ح ٦٤٢١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١٥، ح ٦٦٣٦٥؛ البحار، ج ٥٢، ص ٣٧٤، ح ١٧١.

٣. في «ي»: «من رطانة». والرطانة بفتح الراء وكسر ها، والتراطن: كلام لا يفهمه الجمهور، وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة، والعرب تخص بها غالباً كلام العجم. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢٣٣ (رطن).

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٢، ح ٧٣٩، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٠٨، ح ٦٤٦٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١٦، ح ٦٣٧٠.

٥. «بري النبل»: نحتها، والنبل: السهام العربية، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، فلا يقال: نبله، وإنما يقال: سهم ونشابة. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٢٣؛ النهاية، ج ٥، ص ١٠ (نبل).

٦. في الوافي والتهذيب: «وقال».

٧. في «بس»: «هي». وفي حاشية «بس»: «الرمي».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٧٢٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٧، ص ٥٠٤، ح ٦٤٥٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١٧، ح ٦٣٧٢.

٥٢٣٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْوُضُوءِ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَكَرِهَهُ مِنَ الْغَائِطِ وَ الْبَوْلِ ^١.

٥٢٣٣ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ ^٢، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

٣ / ٣٧٠

وَهْبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله؟

قَالَ ^٥: «نَعَمْ ^٦، فَإِنَّ يَنَامُ ^٧ النَّاسُ ^٨».

١. في «جن» و الوسائل و التهذيب، ج ١: «من البول و الغائط».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٧١٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ج ١، ص ٣٥٦، ح ١٠٦٧، بسنده عن رفاعه الوافي، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٦٤٥٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٩٢، ح ١٢٩٨.

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٨، ج ٧٢٠، بإسناده عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن معاوية بن وهب، ولم يذكر «عن يونس». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن عيسى، عن يونس [بن عبد الرحمن]، عن معاوية بن وهب في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣١٢، و ص ٣٣١.

و يؤيد ذلك عدم ثبوت رواية محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - عن معاوية بن وهب، مباشرة.

٤. في «ظ، ي» و الوافي و الوسائل و التهذيب: «الرسول».

٥. في الوافي: «فقال».

٦. في مرآة العقول: «لعله محمول على غير ما كان في زمن الرسول صلى الله عليه وآله، أو على الاضطراب بقرينة التعليل، أو على الجواز المرجوح، فلا ينافي أصل الكراهة التي تظهر من خبر زرارة».

٧. في «ث، يح، يس، جن»: «تنام».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٨، ج ٧٢٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٦٠، ح ٤٤٥، بسند آخر، مع زيادة في آخره، وفيها مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٨٩، ح ١١٤٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، هكذا: «سألته عن النوم في المسجد الحرام قال: لا بأس». الوافي، ج ٧، ص ٥٠٤، ح ٦٤٥٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١٩، ح ٦٣٧٧.

٥٢٣٤ / ١١ . عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ ، قَالَ :
 قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام : مَا تَقُولُ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسَاجِدِ ؟
 فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ ^١ إِلَّا فِي الْمَسْجِدَيْنِ : مَسْجِدِ النَّبِيِّ عليه السلام ، وَالْمَسْجِدِ ^٢ الْحَرَامِ .
 قَالَ : وَكَانَ يَأْخُذُ بِيَدِي فِي بَغْضِ اللَّيْلِ ^٣ ، فَيَتَنَحَّى ^٤ نَاحِيَةً ، ثُمَّ يَجْلِسُ ،
 فَيَتَحَدَّثُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَرَبَّمَا نَامَ ^٥ وَنِمْتُ ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟
 فَقَالَ : إِنَّمَا يَكْزَرُهُ أَنْ يَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^٦ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ
 اللَّهِ عليه السلام ، فَأَمَّا النَّوْمُ ^٧ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ^٨ ، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ^٩ .
 ٥٢٣٥ / ١٢ . جَمَاعَةٌ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١ . في الوافي والتهذيب : - « به » .

٢ . في « بح » والوافي : « و مسجد » .

٣ . في الوافي : « الليالي » .

٤ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي . وفي المطبوع : « فيتحنى » .

٥ . في الوسائل : « هو » .

٦ . في « ط » والوافي والوسائل والتهذيب : - « الحرام » .

٧ . في التهذيب : « الذي » .

٨ . في الوافي : « وذلك لأنه زيد في المسجد بعده عليه السلام » .

٩ . في مرآة العقول : « قال في المدارك : كراهة النوم في المسجد مقطوع به في كلام أكثر الأصحاب ، واستدل عليه في المعبر بما رواه الشيخ عن زيد الشحام ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : قول الله عز وجل : « لَا تَقْرُبُوا أَسْطُوَّةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى » [النساء (٤) : ٤٣] ، فقال : سكر النوم . وهي ضعيفة السند ، قاصرة الدلالة ، والأجود قصر الكراهة على النوم في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام . والرواية رواها الشيخ في التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ ، ح ٧٢٢ ، وهي هاهنا الرواية ٥٢٣٨ . وراجع : المعبر ، ج ٢ ، ص ٤٥٣ : مدارك الأحكام ، ج ٤ ، ص ٤٠٣ .

١٠ . التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ ، ح ٧٢١ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ٧ ، ص ٥٠٤ ، ح ٦٤٥٤ : الوسائل ، ج ٥ ، ص ٢١٩ ، ح ٦٣٧٨ .

مَهْرَانِ الْكَزْحِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ فِي الصَّلَاةِ،
فَيُرِيدُ أَنْ يَنْزُقَ^١؟

فَقَالَ: «عَنْ يَسَارِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ^٢، فَلَا يَنْزُقُ^٣ حِذَاءَ الْقِبْلَةِ، وَ يَنْزُقُ^٤
عَنْ يَمِينِهِ وَ يَسَارِهِ^٥».

٥٢٣٦ / ١٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام يَنْفُلُ^٦ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ
وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَذْفِنَهُ^٨.

٥٢٣٧ / ١٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي لَأُكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي مَسَاجِدِهِمْ.
فَقَالَ: «لَا تَكْرَهُ^٩، فَمَا مِنْ مَسْجِدٍ بُنِيَ إِلَّا عَلَى قَبْرِ نَبِيٍّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيٍّ

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أن ييصق».

٢. في الوافي: «الصلاة».

٣. في الوافي: «فلا ييصق».

٤. في الوافي: «وييصق».

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «و شماله». وفي مرآة العقول: «بدل على عدم كراهة البصاق في المسجد، وحمل على الجواز جمعاً».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٧١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٢، ح ١٧٠٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد.
الوافي، ج ٧، ص ٥٠١، ح ٦٤٤٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢١، ح ٦٣٨٥.

٧. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «تقل».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٧١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٧٠٨، معلقاً عن علي بن مهزيار.
الوافي، ج ٧، ص ٥٠٢، ح ٦٤٤٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢١، ح ٦٣٨٤.

٩. في «بث» بـح: «لا يكره».

٣٧١/٣ قِيلَ^١، فَأَصَابَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ رَشَةً مِنْ دَمِهِ، فَأَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا؛ فَأَذَّ فِيهَا الْفَرِيضَةَ^٢ وَ التَّوَافِلَ^٣، وَ أَقْضَى فِيهَا^٤ مَا فَاتَكَ^٥.

٥٢٣٨ / ١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشُّحَّامِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى»^٦؟ فَقَالَ: «سَكَّرَ النَّوْمُ»^٧.

١٦/٥٢٣٩. جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ:

-
١. في مرآة العقول: «يمكن تخصيصه بالبلاد التي استشهد فيها نبي أو وصي، لا مطلق البلاد؛ لئلا يتنافى زيادة عدد المساجد على عددهم عليهم السلام» وكان سؤال السائل عن تلك البلاد و مساجدها.
 ٢. في الوافي و التهذيب: «الفرائض».
 ٣. في الوسائل، ح ٦٣٩٧: «والنافلة».
 ٤. في «بخ» و الوافي و التهذيب: - «فيها».
 ٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٧٢٣، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٧، ص ٤٩٠، ح ٦٤٢٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٩٣، ذيل ح ٦٣٠٨؛ وص ٢٢٥، ح ٦٣٩٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٣، ح ٣١.
 ٦. النساء (٤): ٤٣.
 ٧. في الوافي و الفقيه: + «منه».
 ٨. في مرآة العقول: «يمكن حمله على أنه يشمل سكر النوم أيضاً».
 ٩. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٧٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب الخشوع في الصلاة و كراهية العبث، ضمن ح ٤٩١٨؛ و الفقيه، ج ١، ص ٤٧٩، ح ١٣٨٦؛ و علل الشرائع، ص ٣٥٨، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العيني، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١٣٤، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في أوله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٨٤٤، ح ٧٢٢٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٣٣، ح ٩٢٠٣؛ وص ٢٩١، ح ٩٣٧٢.
 ١٠. في «بخ»: - «من أصحابنا». و في «بس»: «عدة من أصحابنا».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يُرَخَّصُ فِي النَّوْمِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ»^١.

٤٩ - بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ

٥٢٤٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا يَزِيهِ النَّاسُ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَخَذَهُ بِخُمْسٍ^٢ وَعَشْرِينَ صَلَاةً؟ فَقَالَ: «صَدَقُوا».

فَقُلْتُ: الرَّجُلَانِ يَكُونَانِ^٣ جَمَاعَةً؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَ يَقُومُ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ»^٤.

٥٢٤١ / ٢. جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٥، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْجَهَنِّيَّ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

١. الوافي، ج ٨، ص ٨٦٨، ح ٧٢٢١؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٦٦٠؛ وج ٧، ص ٢٣٣، ح ٩٢٠١.

٢. في التهذيب: «بخمسة».

٣. في التهذيب: «+ وفي».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤، ح ٨٢، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٥٢١، أبواب العشرين، صدر ح ١٠، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع اختلاف يسير، إلى قوله: «بخمسة وعشرين صلاة». فقه الرضا عليه السلام، ص ١٤٣، وتام الرواية فيه: «وَأَنَّ الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ بِأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ».

٥. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٥، ح ٧٩٤٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٨٦، ح ١٠٦٧٧؛ وج ٢٧، ص ٨٦، ح ٣٣٢٧٩، إلى قوله: «فقال: صدقوا»؛ وفيه، ج ٨، ص ٢٩٦، ح ١٠٧٠٩، من قوله: «الرجلان يكونان جماعة».

٥. في «بخ»: «- بن سعيد».

٦. في «بخ»: «رسول الله».

إِنِّي أَكُونُ فِي الْبَادِيَةِ، وَمَعِيَ أَهْلِي وَوُلْدِي وَغِلْمَتِي، فَأُوذِّنُ، وَأُقِيمُ وَأَصْلِي بِهِمْ،
أَفَجَمَاعَةٌ نَحْنُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْغِلْمَةَ يَتَّبِعُونَ قَطْرَ
السَّحَابِ^٢، وَأُبْقَى^٣ أَنَا وَأَهْلِي وَوُلْدِي، فَأُوذِّنُ، وَأُقِيمُ وَأَصْلِي بِهِمْ، أَفَجَمَاعَةٌ
نَحْنُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ وُلْدِي يَتَفَرَّقُونَ فِي الْمَاشِيَةِ، وَأُبْقَى^٤
أَنَا وَأَهْلِي، فَأُوذِّنُ وَأُقِيمُ وَأَصْلِي بِهِمْ^٥، أَفَجَمَاعَةٌ نَحْنُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تَذْهَبُ فِي مَصْلَحَتِهَا، فَأُبْقَى أَنَا وَخَدِي، فَأُوذِّنُ وَأُقِيمُ
فَأَصْلِي^٦، أَفَجَمَاعَةٌ أَنَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ^٧، الْمُؤْمِنُ وَخَدَهُ جَمَاعَةٌ^٨،^٩

١. في الوسائل : «فإن».

٢. في الوسائل : «السما». وفي الوافي : «يتبعون قطر السحاب، أي يذهبون في طلب محل يكون فيه الماء و
الكلاء؛ ليتلقوا إليه».

٣. في «ظ» و «الوافي» التهذيب : «فأبقى».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل و التهذيب . و في المطبوع : «فجماعة» بدون همزة
الاستفهام .

٥. في حاشية «يح» : «إن».

٦. في «ظ» ، ي ، يخ ، بس و الوافي و الوسائل و التهذيب : «فأبقى».

٧. في «ظ» : - «بهم» . و في الوافي : «بها» .

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل و التهذيب . و في المطبوع : «أنا» .

٩. كذا في المطبوع . وفي جميع النسخ التي قبلت و الوافي و التهذيب : - «فأصلي» . وفي الوسائل :
«وأصلي» .

١٠. في «ي» : - «نعم» .

١١. المؤمن وحده جماعة، قال الشيخ الصدوق: «لأنه متى أذن وأقام صلى خلفه صفان من الملائكة، ومتى
أقام ولم يؤذن صلى خلفه صف واحد». وقال العلامة الفيض: «يعني بذلك أنه إذا أراد الجماعة ولم يتيسر
له ذلك، فصلاته وحده تقوم مقام صلاته في الجماعة». وذكر العلامة المجلسي وجوهاً أربعة في المقام،
ثالثها: «أن المؤمن إذا صلى تكون صلاته مع حضور القلب، وإذا كان القلب متوجهاً إليه تبعه سائر
الجوارح؛ لقوله ﷺ: لو خشع قلبه لخشعت جوارحه فيتحقق في بدنه جماعة». أنظر: الفقيه، ج ١،
ص ٣٧٦، ذيل ح ١٠٩٦؛ مرة العقول، ج ١٥، ص ٢٥١.

١٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٤٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٦، وتام

٥٢٤٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى الْخَمْسَ
فِي جَمَاعَةٍ، فَظَنُّوا بِهِ خَيْرًا»^٢.

٥٢٤٣ / ٤. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أُ مَا يَسْتَحْيِي^٣ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ الْجَارِيَةُ،
فَيَبْيَعُهَا، فَتَقُولَ: لَمْ يَكُنْ يَخْضُرُ الصَّلَاةَ»^٤.

٥٢٤٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنْ حَمَّادِ بْنِ
عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ:

«الرواية فيه: «وقد قال النبي ﷺ: المؤمن وحده حجة، والمؤمن وحده جماعة». الوافي، ج ٨، ص ١١٦٥،
ح ٧٩٥٠: الوسائل، ج ٨، ص ٢٩٦، ح ١٠٧١٠.

١. في الوافي والفتحية: «والصلوات».

٢. الأملالي للصدوق، ص ٣٣٨، المجلس ٥٤، ح ٢٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام، من دون الإسناد إلى
النبي ﷺ، مع زيادة في آخره. الفتحية، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٣، مرسلًا، وفيهما مع اختلاف يسير. وراجع:

الفتحية، ج ٣، ص ٢٨، ح ٣٢٨٠. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٦، ح ٧٩٥١: الوسائل، ج ٨، ص ٢٨٦، ح ١٠٦٧٨.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهديب. وفي المطبوع والوسائل: «يستحي».

٤. في «ظ، ب، ج، جن» والوافي: «أن يكون».

٥. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: يحضر الصلاة، أي الجماعة، وظاهره جماعة المخالفين نقية، ويحتمل
الأعم».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٥٠، معلقًا عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٧، ح ٧٩٥٢؛

الوسائل، ج ٨، ص ٢٩١، ح ١٠٦٩٥.

جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي رَجُلٌ جَارٌ مَسْجِدٍ لِقَوْمِي^١، فَإِذَا أَنَا لَمْ أَصِلْ مَعَهُمْ وَقَعُوا فِي^٢،
وَقَالُوا: هُوَ هَكَذَا^٣ وَهَكَذَا^٤؟

فَقَالَ: «أَمَّا لَيْنِ قُلْتَ ذَاكَ»^٥، لَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -: مَنْ
سَمِعَ النَّدَاءَ، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ. فَخَرَجَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ: «لَا تَدْعِ
الصَّلَاةَ مَعَهُمْ، وَخَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ»^٦.

فَلَمَّا خَرَجَ، قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَبُرَ عَلَيَّ قَوْلُكَ لِهَذَا الرَّجُلِ حِينَ اسْتَفْتَاكَ،
فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ؟

قَالَ: فَضَحِكَ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «مَا أَرَاكَ بَعْدَ إِلَّا هَاهُنَا^٧؛ يَا زُرَّارَةُ، فَأَيَّةُ^٨ عِلَّةٍ تُرِيدُ
أَعْظَمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَأْتُمُ^٩ بِهِ^{١٠}». ثُمَّ قَالَ: «يَا زُرَّارَةُ، أَمَا تَرَانِي^{١١} قُلْتُ: صَلُّوا فِي

١. في «بث»: «لقوم».

٢. «وقعوا في»، أي ذموني و عابوني و اغتابوني. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢١٥ (وقع).

٣. في «ط، بح، بس، جن»، والوسائل و التهذيب: «كذا».

٤. في «ط، بح، بس»، والوسائل و التهذيب: «وكذا». وفي «بث، بح» و حاشية «جن»: «وهو كذا».

٥. في الوسائل و التهذيب: «ذلك».

٦. في «ط»: «+ وقال».

٧. في «مرآة العقول»: «قوله ﷺ: إِلَّا هَاهُنَا، أي لا يعلم التورية للتقية».

٨. في «بث»، والوسائل و التهذيب: «فأي».

٩. في «ي» و الوافي و التهذيب: «ولا يؤتم». وفي «بس»: «لا تأتم».

١٠. في «بح»: «بهم».

١١. في التهذيب: «ما تراني» بدون همزة الاستفهام. و في الوافي: «لعله ﷺ اتقى الرجل أن يروي ذلك عنه و صرح بالحق مع زرارة». و في «مرآة العقول»: «قوله ﷺ: أَمَا تَرَانِي قُلْتُ، يمكن أن يكون ﷺ قال ذلك و لم ينقل الراوي في أول الكلام، أو قاله في مقام آخر و أشار ﷺ إلى ذلك في قوله: خلف كل إمام، و هذا محتمل لما أفاده ﷺ تقية فيكون موافقاً للواقع».

مَسَاجِدِكُمْ، وَ صَلُّوا مَعَ أَتَمَّتْكُمْ؟^١

٥٢٤٥ / ٦. حَمَّادٌ^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَالْفَضِيلِ، قَالَ:

قُلْنَا لَهُ: الصَّلَوَاتُ^٣ فِي جَمَاعَةٍ فَرِيضَةٌ هِيَ؟

فَقَالَ: «الصَّلَوَاتُ^٤ فَرِيضَةٌ، وَ لَيْسَ الْاجْتِمَاعُ بِمَفْرُوضٍ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا،

وَ لَكِنَّهَا سُنَّةٌ؛ وَ مَنْ تَرَكَهَا رَغْبَةً عَنْهَا، وَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، فَلَا

صَلَاةَ لَهُ^٥».

٥٢٤٦ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤، ح ٨٤، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٨٤، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ٢١،

مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام، و تمام الرواية فيه: «من سمع النداء من جيران المسجد فلم يجب فلا صلاة له».

راجع: الجعفریات، ص ٤٢؛ والأصالي للصدوق، ص ٥٠١، المجلس ٧٥، ح ١٧؛ والتهذيب، ج ٣،

ص ٢٦٢، ح ٧٤٠. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٧، ح ٧٩٥٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٠٠، ح ١٠٧٢١؛ فيه،

ص ٢٩١، ح ١٠٦٩٤، تمام الرواية هكذا: «من سمع النداء فلم يجبه من غير علة، فلا صلاة له».

٢. السند معلق على سابقه، فينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى حماد بن عيسى.

٣. في الوافي و التهذيب: «الصلاة».

٤. في «بح» و الوافي: «الصلاة».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و التهذيب. و في المطبوع و الوافي: «الصلاة».

٦. في الوافي و التهذيب: «من» بدون الواو.

٧. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: صلاة له، أي كاملة، أو صحيحة إذا كان منكراً لفضلها».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤، ح ٨٣، معلقاً عن حماد. الأصالي للصدوق، ص ٤٨٥، المجلس ٧٣، ذيل ح ١٣،

بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. ثواب

الأعمال، ص ٢٧٧، ذيل ح ٤، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز و فضيل، عن زرارة، عن أبي

جعفر عليه السلام، و فيهما من قوله: «و من تركها رغبة عنها» مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٨٤، كتاب عقاب

الأعمال، ضمن ح ٢١، مرسلاً عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «من ترك الجماعة رغبة عنها» مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٥، ح ٧٩٤٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٨٥، ذيل ح ١٠٦٧٦.

الْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «لَيَكُنَّ الَّذِينَ يَلُونُ الْإِمَامَ^٢ أُولِي الْأَخْلَامِ^٣ مِنْكُمْ وَالثَّمِي^٤، فَإِنْ نَسِيَ الْإِمَامُ^٥ أَوْ تَعَايَا^٥، قَوْمُوهُ؛ وَافْضُلُ الصُّفُوفِ أُولُهَا، وَافْضُلُ أُولُهَا مَا دَنَا مِنَ الْإِمَامِ، وَافْضُلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ فَذَا^٦ خَمْسَ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً فِي الْجَنَّةِ^٧».

١. في الوسائل، ح ١٠٧٣٨، والتهذيب: - «قال».

٢. في الوافي والوسائل، ح ١٠٧٣٨: + «منكم» وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: الذين يلون الإمام، أي يقربون منه».

٣. في الوسائل، ح ١٠٧٣٨: «أولو الأخلام». والأحلام: واحدها الجلم، وهو العقل، وكأنه من الحلم بمعنى الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٤. في الفقيه وفتح الرضا: «التمى». و«التمى»: هي العقول والألباب، واحدها: تمية بالضم؛ سميت بذلك؛ لأنها تنهى صاحبها عن التبعيض. انظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥١٧؛ النهاية، ج ٥، ص ١٣٩ (تمى). وفي مرآة العقول: «قد روي مثله في طريق العامة، وقال المازني: هو من عطف الشيء على نفسه مع اختلاف اللفظ للتأكيد. وقيل: أولوا الأحلام: الباقون، وهو عطف المغاير، فيكون الأحلام جمع الحلم بالضم: وهو ما يراه النائم».

٥. «تعابا»، من التعب، وهو العجز وعدم الاهتمام لوجه المراد، أو منه بمعنى الجهل وعدم البيان. وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: أو تعابا، أي شك أو نسي آية، أو الأعم فيكون المراد بالنسيان أولاً الشك». وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: تعابا قَوْمُوهُ، أي إذا لم يستطع، أو نسي بعض كلمات القرآن في القراءة ذكره». أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١١؛ (عمي).

٦. في «بث» وحاشية «بج، بس» والوسائل، ح ١٠٦٧٩: «فرداً». وفي «جن»: + «فرد». وفي حاشية «ظ»: «الفذ: الفرد فرداً». وفي الخصال: «وحده». و«فذاً»، أي فرداً ومفرداً واحداً. وقد فذ الرجل عن أصحابه، إذا شذ عنهم وبقي فرداً: أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٦٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٢٢ (فذا).

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٥١، معلقاً عن الحسين بن محمد. ثواب الأعمال، ص ٥٩، ح ١، بسند آخر

٥٢٤٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ:

قَالَ: «فَضَّلَ مَيَّامِينَ الصُّفُوفِ عَلَى مَيَّاسِرِهَا كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَرْدِ».^٢

٥٢٤٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

خَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُحْسَبُ لَكَ إِذَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ وَإِنْ لَمْ تَقْتَدِ بِهِمْ -

مِثْلُ مَا يُحْسَبُ لَكَ إِذَا كُنْتَ مَعَ مَنْ تَقْتَدِي بِهِ».^٤

٥٠ - بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ

٥٢٤٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ

فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. عن أبي عبد الله عليه السلام. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٣، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفيهما من قوله: «وفضل صلاة الجماعة» مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٤٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ذيل ح ١٠٩٩، إلى قوله: «وأفضل أولها ما دنا من الإمام». الخصال، ص ٥٢١، أبواب العشرين، ذيل ح ١٠، مرسلًا عن رسالة أبيه، من قوله: «وفضل صلاة الجماعة» وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٨٧، ح ٧٩٥٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ١٠٧٣٨، إلى قوله: «فإن نسي الإمام أو تعايا قومه»؛ وفيه، ص ٢٨٦، ح ١٠٦٧٩، من قوله: «وفضل صلاة الجماعة».

١. في «بح»: «+ صلاة».

٢. الوافي، ج ٨، ص ١١٨٧، ح ٧٠١١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٠٧، ح ١٠٧٤٢.

٣. في «بث»، «بخ»: «فيقتدي».

٤. في «مرأة العقول»: «الحديث ... بالباب التالي أنسب».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧٥٢، معلقًا عن محمد بن إسماعيل. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١١٢٦، معلقًا عن حفص بن البخترى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢١٧، ح ٨٠٨٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٩٩، ذيل ح ١٠٧١٩.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَكُونُ مَعَ الْإِمَامِ، فَأَفْرُغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ؟

قَالَ: «أَبْقِ آيَةً، وَمَجِدِ اللَّهَ، وَاثْنِ عَلَيْهِ، فَإِذَا فَرَعَ فَأَقْرَأِ الْآيَةَ، وَارْكَعْ».^٢
٥٢٥٠ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ^٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ، عَنْ نَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخَالِفِينَ؟
فَقَالَ: «مَا هُمْ عِنْدِي إِلَّا بِمَنْزِلَةِ الْجَدْرِ».^٤
٥٢٥١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَمَّنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: أَصْلِي خَلْفَ مَنْ لَا أَقْتَدِي بِهِ، فَإِذَا فَرَعْتَ مِنْ قِرَاءَتِي وَلَمْ يَفْرُغْ هُوَ؟

١. في الوافي والتهذيب: «فأمسك». وفي المحاسن: «أمسك».

٢. المحاسن، ص ٣٢٦، كتاب العلل، ح ٧٣؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٣٨، ح ١٣٥، يستدعيهما عن ابن بكير، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢١١، ح ٨٠٧٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٠، ح ١٠٩٢٨.

٣. في «بسن»: «+» بن محمد.

٤. في الوسائل، ح ١٠٧٤٩: «عبدالله» وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٩٣، الرقم ٤٣٩.

٥. في «بخ»: «الجدار». و«الجدر»: جمع الجدار، قال العلامة المجلسي: «أي لا يعتد بصلاتهم وقراءتهم ولا يضر قربهم. ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الاقتداء بهم». أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٤٦ (جدر)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٥٥.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٦، ح ٧٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن محمد الحجال، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢١٤، ح ٨٠٨٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٠٩، ح ١٠٧٤٩؛ و ص ٣٦٦، ح ١٠٩٢٠.

قَالَ: «فَسَبَّحْ حَتَّى يَفْرُغَ»^١.

٥٢٥٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ^٢، عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ إِمَامٍ لَا تَقْتَدِي^٣ بِهِ، فَأَفْرَأْ خَلْفَهُ، سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ»^٤.

٥٢٥٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ مَوَالِيكَ قَدْ اخْتَلَفُوا^١، فَأُصَلِّي خَلْفَهُمْ جَمِيعاً^٢؟»
فَقَالَ: «لَا تُصَلِّ إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَثِقُ^٣ بِدِينِهِ^٤» ثُمَّ قَالَ: «وَلِي مَوَالٍ^٥؟»

١. التهذيب، ج ٣، ص ٣٨، ح ١٣٤، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٨، ص ١٢١٠، ح ٨٠٧١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٠، ح ١٠٩٢٩.

٢. في «بخ»:- «بن عثمان».

٣. في «ي»، بث، بخ، بس، والوافي والتهذيب والاستبصار: «لا يقتدى».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣٥، ح ١٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٦٥٨، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٠٧، ح ٨٠٦٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٦٦، ح ١٠٩١٩.

٥. في حاشية «بث»:- «والثاني».

٦. في الوافي: «اختلفوا! يعني في المسائل الدينية».

٧. في «ي»:- «جميعاً».

٨. في «ي»:- «بث».

٩. في الوافي والتهذيب: «وأماته».

١٠. في الوافي: «موالي». وقال العلامة الفيض: «قوله: ولي موالٍ؟ استفهام، وكلمة «ولا» إنكار لذلك، وقوله: بأمر، استفهام مستأنف. ولعل المقام كان مقام تقيّة والسائل كان غافلاً عن ذلك». ونقل العلامة المجلسي عن العلامة الكشي روايتين في مدح علي بن حديد، ثم قال: فيظهر ممّا نقلنا أنّ قوله عليه السلام: لا،

فَقُلْتُ^١: أَصْحَابُ، فَقَالَ - مُبَادِرًا قَبْلَ أَنْ أُسْتَتِمَ ذِكْرَهُمْ -: «لَا، يَأْمُرُكَ عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ بِهَذَا؟ - أَوْ هَذَا مِمَّا يَأْمُرُكَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ؟» - فَقُلْتُ^٢: نَعَمْ^٣.

٥٢٥٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٤: إِنَّ أَنَسًا رَوَّاهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ.

فَقَالَ: يَا زُرَّارَةَ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٥ صَلَّى خَلْفَ فَاسِقٍ، فَلَمَّا سَلَّمَ وَانْصَرَفَ، قَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ؟ فَقَالَ: إِنَّهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مُشْتَبِهَاتٍ^٦.

١. نهى عن تسمية الأصحاب وتفصيل ذكرهم؛ فإن قوله^٧: لي موالٍ، أي لي موالٍ صلحاء مخصوصون فلم لا تصلّي خلفهم؟ فأراد أن يقول: أصحاب هشام أو أصحاب يونس منهم فأجابه^٨ قبل إتمام الكلام ونهاه عن ذكرهم مفصلاً، ثم قال: يأمرك علي بن حديد، أي سل علي بن حديد يأمرك بما يجب عليك العمل به. وقوله: أو هذا، ترديد من الراوي.

١. في «ظ، بخ»: «قلت».

٢. في «ظ، بث، بخ، بس، جن» وحاشية «بخ» والوافي: «فقال».

٣. في مرآة العقول: «قوله: فقلت: نعم، في أكثر النسخ فقال: نعم، أي أبو علي، لا الإمام^٩»، أو سقط من البين: قلت: أخذ بقوله؟.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٦، ح ٧٥٥، معلقاً عن سهل بن زياد، إلى قوله: «خلف من تثق بدينه». رجال الكشي، ص ٤٩٦، ح ٩٥١، بسند آخر عن أبي الحسن^{١٠}، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ١١٨٢، ح ٨٠٠٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٠٩، ح ١٠٧٥٠، إلى قوله: «خلف من تثق بدينه»؛ فيه، ص ٣١٥، ح ١٠٧٧١، تمام الرواية هكذا: «قال: لا تصلّ إلّا خلف من تثق بدينه».

٥. في «ي، بخ، جن» والوافي والتهذيب: «بتسليم».

٦. في الوافي: «مشتبهات». وفي مرآة العقول: «قوله^{١١}: مشتبهات، بفتح الباء، أي مشتبهات لا يعرف ما هن، أو بكسر الباء، أي يوقع الناس في الشبهة في عدالة الإمام».

وَسَكَتَ^١، فَوَّ اللَّهُ^٢ مَا عَقَلَ مَا قَالَ لَهُ^٣.

٥٢٥٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ ٣/ ٣٧٥
جَعِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَغْيَنَ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٤: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّا نَصَلِّي مَعَ هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُمْ يَصَلُّونَ
فِي الْوَقْتِ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟

فَقَالَ: «صَلُّوا مَعَهُمْ» فَخَرَجَ حُمْرَانُ إِلَى زُرَّارَةَ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَمَرْنَا أَنْ نَصَلِّيَ مَعَهُمْ
بِصَلَاتِهِمْ؟ فَقَالَ زُرَّارَةُ: مَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: فَمَنْ حَتَّى تَسْمَعَ^٥
مِنْهُ.

قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ زُرَّارَةُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ^٦، إِنَّ حُمْرَانَ زَعَمَ^٧ أَنَّكَ أَمَرْتَنَا
أَنْ نَصَلِّيَ مَعَهُمْ، فَأَنْكَرْتَ ذَلِكَ؟
فَقَالَ لَنَا^٨: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٩ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا يَصَلِّي مَعَهُمُ الرُّكْعَتَيْنِ،
فَإِذَا فَرَغُوا قَامَ، فَأَصَافَ إِلَيْهَا^{١٠} رُكْعَتَيْنِ»^{١١}.

١. في «ي»، بث، بيج، بخ، بس، جن، «و الوافي والوسائل والتهذيب: «فسكت».

٢. في «بث»، بس: «فقال: و الله بدل «فوالله».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٦، ح ٧٥٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٨، ص ١٢١٦، ح ٨٠٨٤؛
الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٠، ح ٩٥٥٠.

٤. في «ظ»، بث، «و الوسائل: «نسمع».

٥. في الوسائل -: «جعلت فداك».

٦. في «يج»: «- إن».

٧. في الوسائل: «أخبرنا عنك» بدل «زعم».

٨. في «يج، بخ»: «إنما».

٩. في «بث، بخ، جن»: «- بن علي».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «إليهما».

١١. الوافي، ج ٨، ص ١٢١٥، ح ٨٠٨٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥١، ح ٩٥٥١.

٥١- بَابُ مَنْ تَكَرَّرَ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ وَالْعَبْدُ يَوْمَ الْقَوْمِ وَمَنْ أَحَقُّ أَنْ يَوْمَ

٥٢٥٦ / ١. جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَمْسَةٌ لَا يُؤْمِنُونَ النَّاسَ عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْمَجْذُومُ،
وَالْأَبْرَصُ، وَالْمَجْنُونُ^٢، وَلَدُ الزَّنى، وَالْأَعْرَابِيُّ^٣».

٥٢٥٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: لَا يَوْمُ
الْمَقْتَدِ الْمُطْلَقِينَ، وَلَا يَوْمُ صَاحِبِ الْفَالَجِ الْأَصْحَاءِ، وَلَا صَاحِبِ التَّيَمِّمِ
الْمَتَوَضِّعِينَ، وَلَا يَوْمُ الْأَعْمَى فِي الصَّخْرَاءِ إِلَّا أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ»^٤.

١. في «ي»، يح، بس، جن: «يكر».

٢. في «ي»: «والمجذوم». وفي الفقيه: «والمحدود».

٣. في الفقيه: «حتى يهاجر». و«الأعرابي» نسبة إلى الأعراب؛ لأنه لا واحد له، وهم سكان البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٧٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٣ (عرب).

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦، ح ٩٢، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٦٢٦، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٧٥، ح ٧٩٧٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٢١، ح ١٠٧٨٣؛ و ص ٣٢٥، ح ١٠٧٩٦.

٥. في «ي»، يخ، جن، والوافي والتهذيب، ص ٢٧: «عن أبيه».

٦. في الوسائل والتهذيب: ص ٢٧: «يؤم».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧، ح ٩٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٦٦، ح ٣٦٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٤، ح ١٦٣٥، بسندهما عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «ولا يؤم صاحب التيمم المتوضئين ولا يؤم صاحب الفالج الأصحاء». الفقيه، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٠٧، مرسلاً عن

٥٢٥٨ / ٣. وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: كُنْتُ إِمَامَكَ،
وَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا كُنْتُ إِمَامَكَ؟ فَقَالَ^٢: «صَلَّاتُهُمَا تَامَةٌ».

قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: كُنْتُ أَنتُمْ بِكَ؟

قَالَ^٤: «صَلَّاتُهُمَا فَاسِدَةٌ وَلَيْسَتْ أَتَمًّا»^٥.

٥٢٥٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ خَلْفَ الْعَبْدِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ فَعِيهَا، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

قَالَ: قُلْتُ: أَصَلِّي خَلْفَ الْأَعْمَى؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُسَدِّدُهُ، وَكَانَ أَفْضَلَهُمْ».

قَالَ: «وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ خَلْفَ الْمَجْذُومِ، وَ الْبَرَصِ،

٣٧٦/٣

١. الصادق عليه السلام، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «الفالج الأصحاء». الوافي، ج ٨، ص ١١٧٦، ح ٧٩٧٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٤٠، ح ١٠٨٤٥، إلى قوله: «صاحب التيمم المتروطين».

١. في «ي»، بخ، -: «أنا».

٢. في «ث» و التهذيب: «كنت أنا».

٣. الضمير المستتر راجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام و المراد من «بهذا الإسناد» هو السند المذكور إليه عليه السلام في الرقم السابق.

٤. في الوافي: «فقال».

٥. في الفقيه و التهذيب: «فصلاتهما».

٦. في الوافي: «وذلك لأن كل واحد منهما قد وكل إلى صاحبه القيام بشرائط الصلاة في الصورة الأخيرة دون الأولى». وفي مرآة المعقول، ج ١٥، ص ٢٥٩: «الحكمان مشهوران بين الأصحاب، و في تحقق الفرضين إشكال؛ لتوقف ركوع كل منهما على ركوع الآخر».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٥٤، ح ١٨٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١١٢٢، مرسلًا عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٧٧، ح ٨٢٣٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٢، ح ١٠٨٧٩.

وَالْمَجْنُونِ، وَالْمَخْدُودِ، وَوَلَدِ الزَّنى؛ وَالْأَعْرَابِي لَا يَوْمُ الْمَهْجَرِينَ.^١

٥٢٦٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ

رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَوْمِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَجْتَمِعُونَ، فَتَخْضُرُ الصَّلَاةُ، فَيَقُولُ

بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: تَقَدَّمَ يَا فَلَانُ؟

فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: يَتَقَدَّمُ الْقَوْمُ أَقْرَبُهُمْ لِلْقُرْآنِ؛ فَإِنْ كَانُوا فِي

الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً؛ فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا؛ فَإِنْ كَانُوا

فِي السِّنِّ سَوَاءً، فَلْيُؤْمَرْهُمْ أَعْلَمُهُمْ^٣ بِالسُّنَنِ، وَأَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ؛ وَلَا يَتَقَدَّمَنَّ

أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ فِي مَنْزِلِهِ، وَلَا صَاحِبَ السُّلْطَانِ^٤ فِي سُلْطَانِيهِ.^٥

٥٢٦١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ^٦، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٠٥، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،

ص ١١٧٥، ح ٧٩٧٧. وفي الوسائل، ج ٤، ص ٣١٠، ح ٥٢٣٣؛ وج ٨، ص ٣٢١، ح ١٠٧٨٤؛ و ص ٣٢٥،

ح ١٠٧٩٧؛ و ص ٣٣٩، ح ١٠٨٤٢، قطعة منه.

٢. في «ظ»: «والْحَدَّ».

٣. في حاشية «ب»: «أَعْلَمُهُمْ».

٤. في «ظ»، «ي»، «بخ، جن»، والوافي والوسائل والتهذيب والعلل: «سلطان».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٣١، ح ١١٣، معلقًا عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٢٦، ح ٢، بسنده عن الحسن بن

محبوب، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ذيل ح ١٠٩٩، مع تقدم وتأخر في

فقراته، وفي الأخيرين من قوله: «يتقدم القوم أقربهم للقرآن». الوافي، ج ٨، ص ١١٧٣، ح ٧٩٧٠؛

الوسائل، ج ٨، ص ٣٥١، ح ١٠٨٧٧.

٦. في «بس»: «بن المغيرة».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ^١ أَنْ يَوْمَ الْقَوْمِ، وَ أَنْ يُؤَدِّنَ^٢».

٥٢ - بَابُ الرَّجُلِ يَوْمُ النِّسَاءِ وَالْمَرْأَةِ تَوْمُ النِّسَاءِ

٥٢٦٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ: يَوْمُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، تَقُومُ وَرَاءَهُ»^٣.

٥٢٦٣ / ٢. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تَوْمُ النِّسَاءِ؟

فَقَالَ: «إِذَا كُنَّ جَمِيعاً أَمْتَهُنَّ فِي النَّافِلَةِ^٤، فَأَمَّا^٥ الْمَكْتُوبَةُ، فَلَا، وَلَا تَقْدَمُهُنَّ^٦».

١. «الحُلُم» - بالضم وبضمتين -: الرؤيا، والجمع: أحلام. والحُلُم، - بالضم -: الجماع في النوم، والاسم: الحُلُم، كعتق. وعليهما فهو كناية عن البلوغ. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٥ (حلم).

٢. الوافي، ج ٨، ص ١١٧٩، ح ٧٩٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٤١، ح ٧٠٣٤؛ وج ٨، ص ٣٢١، ح ١٠٧٨٥.

٣. في «جن»: - (محمد).

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٧، ح ٧٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ١٢٢١، ح ٨٠٩٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٣٣، ح ١٠٨٢٣.

٥. في «مأة العقول»: حملت النافلة الواردة في الخبر على النوافل التي يصح الاقتداء فيها، ويمكن أن يكون المراد الصلاة التي تكون مستحبة، لا الصلاة التي يكون الاجتماع فيها مفروضاً كالجمعة.

٦. في «ي»: بس، والتهذيب، ج ٧٨ والاستبصار، ح ١٦٤٦: «وأما».

٧. في «ظ»: بس، والوافي والفتية والتهذيب، ج ٧٨ والاستبصار، ح ١٦٤٦: «ولا تقدمهن».

وَلَكِنْ تَقُومُ وَسَطًا^١ مِنْهُنَّ^٢.

٣٧٧/٣. ٥٢٦٤/٣. أَحْمَدُ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَوْمُ النِّسَاءِ لَيْسَ^٥ مَعَهُ رَجُلٌ فِي الْفَرِيضَةِ، قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ صَبِيٌّ^٦، فَلْيَتِمَّ إِلَى جَانِبِهِ»^٧.

١. قال الشهيد عليه السلام في تهذيب القواعد، ص ٣٨٦: «فائدة: الوسط، بسكون السين: ظرف مكان، فيقول: زيد وسط الدار، وأما مفتوحها فهو اسم، يقول: طعنت، أو ضربت وسطه، والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين، وفرق ثعلب وغيره فقالوا: ما كانت أجزاؤه ينفصل بعضها من بعض، كالقوم قلت فيه: وسط، بالسكون، وما كان لا ينفصل، كالدار فهو بالفتح». وراجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٦٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٤٢٦ (وسط).

٢. في الاستبصار، ح ١٦٤٦: «بينهن». وفي الوافي: «منهن (بينهن - خ ل)».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٦٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد: الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن ابن سنان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١١٧٧؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٧٦٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣١، ح ١١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٥، بسند آخر، مع اختلاف. وفيه أيضاً، ح ١٦٤٤؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٣١، ح ١١١، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تزوم النساء، فقال: لا بأس به». الوافي، ج ٨، ص ١٢٢٤، ح ٨١٠٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٣٦، ذيل ح ١٠٨٣٦.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، جماعة.

٥. في «ظ، يح»: «وليس».

٦. في «مأة العقول: «رجل».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٨، ح ٧٦٧، معلقاً عن الحسين، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١١٦٨، معلقاً عن إبراهيم بن ميمون. الوافي، ج ٨، ص ١٢٢١، ح ٨٠٩٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٤٢، ح ١٠٨٥٢.

٥٣ - بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ وَالْقِرَاءَةُ خَلْفَهُ وَضَمَانِهِ الصَّلَاةَ

٥٢٦٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَقْرَأَ خَلْفَهُ؟

فَقَالَ: «أَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي لَا يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جُعِلَ إِلَيْهِ، فَلَا تَقْرَأُ^١

خَلْفَهُ؛ وَأَمَّا الصَّلَاةُ^٢ الَّتِي يُجْهَرُ فِيهَا، فَإِنَّمَا أَمْرٌ^٣ بِالْجَهْرِ لِيُنْصِتَ^٤ مَنْ خَلْفَهُ؛ فَإِنْ

سَمِعْتَ، فَأَنْصِتْ؛ وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْ، فَأَقْرَأُ^٥.

٥٢٦٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ^٦، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

١. في «بخ، جن» والوافي: «لا تجهر».

٢. في «بخ»: «فلا يقرأ». وفي العلل: «ولا يقرأ».

٣. في الاستبصار: «وقال: أمّا».

٤. في التهذيب والاستبصار: «- الصلاة».

٥. في «جن»: «تجهر».

٦. في التهذيب: «أمرنا».

٧. الإنصات: السكوت للاستماع، والإسكات، يقال، أنصت، أي سكت سكوت مستمع، وأنصته، أي

أسكته، فهو لازم ومتعد، والمراد هنا الاستماع. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصت).

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٦٤٩، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع،

ص ٣٢٥، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى، مع اختلاف يسير. مسائل علي بن جعفر، ص ١٢٧، مع

اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٦، ح ١٠٨٨٨.

٩. في التهذيب: «- ابن عثمان».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ خَلْفَ إِمَامٍ تَأْتَمُّ بِهِ، فَلَا تَقْرَأْ خَلْفَهُ، سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ أَوْ^٢ لَمْ تَسْمَعْ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٣ صَلَاةً يُجْهَرُ^٤ فِيهَا وَلَمْ تَسْمَعْ، فَأَقْرَأْ^٥.»
 ٥٢٦٧ / ٣. عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
 عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ تَأْتَمُّ بِهِ، فَانْصِتْ، وَسَبِّحْ فِي نَفْسِكَ^٨.»

٥٢٦٨ / ٤. وَ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ قُتَيْبَةَ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كُنْتَ^{١٠} خَلْفَ إِمَامٍ تَرْضِي^{١١} بِهِ فِي صَلَاةٍ يُجْهَرُ^{١٢}

-
١. في «بح»: «بأنتم».
 ٢. في «ظ»: «بس»: «أم».
 ٣. في «ى»: «بث»، «بح»، «جن»: «أن يكون».
 ٤. في «ظ»: «تجهر». وفي «بث»: «لم يجهر».
 ٥. في حاشية «بث»: «+ القراءة». وفي الفقيه: «+ بالقراءة».
 ٦. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٥، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ذيل ح ١٦٥٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، صدرح ١٦٥٥، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «سمعت قراءته أو لم تسمع». الفقيه، ج ١، ص ٣٩١، ح ١١٥٧، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ٨، ص ١٩٩٩، ح ٨٠٤٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٥، ذيل ح ١٠٨٨٤.
 ٧. في التهذيب والاستبصار: «+ «بن عيسى»».
 ٨. التهذيب، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥١، معلقاً عن الكليني. تفسير الميثاق، ج ٢، ص ٤٤، ذيل ح ١٣٤، عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٠٠، ح ٨٠٤٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٧، ح ١٠٨٨٩؛ وص ٣٦١، ح ١٠٩٠٣.
 ٩. في «ظ»: «+ «الأعشى»».
 ١٠. في الاستبصار: «+ «صليت»».
 ١١. في «بخ»: «ترضى».
 ١٢. في «بث»، «بخ»، «جن» والاستبصار: «تجهر».

فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَلَمْ تَسْمَعْ قِرَاءَتَهُ، فَأَقْرَأْ أَنْتَ لِنَفْسِكَ؛ وَإِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ الِهْمَامَةَ، فَلَا تَقْرَأُ.^٢

٥٢٦٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ: يَضْمَنُ صَلَاةَ الْقَوْمِ؟ قَالَ: «لَا».^٤

٥٢٧٠ / ٦. مُحَمَّدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَا:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: مَنْ قَرَأَ خَلْفَ إِمَامٍ يَأْتُمُ بِهِ، فَمَاتَ، بَعِثَ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ».^٧

٣٧٨ / ٣

١. في الاستبصار: «فإن كنت».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٦٥٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٢٠٠، ح ٨٠٤٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٧، ح ١٠٨٩٠.

٣. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٦٥: «لعل المراد أنه لا يضمن سوى القراءة من أفعال الصلاة ولا يتحملها عن المأمومين، أو المراد بفقد شرط وجود مبطل في صلاة الإمام لا يبطل صلاة المأمومين؛ لأنه ليس بضامن لصلاتهم، كما يظهر من الخبر الآخر المتفق معه سنداً».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٦٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٨، ص ١٢٥١، ح ٨١٧٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٤، ح ١٠٨٨٣.

٥. في الوافي: «يأتُم (يؤتم-خ ل)».

٦. في مرآة العقول: «محمول على غير الصورة المتقدمة، أي عدم السماع في الجهرية، أو على خصوص صورة سماع الجهرية، ولعل الأخير بهذا الوريد أنسب، وربما يحتمل شموله ما إذا وقف خلف صفوف إمام يؤتم به فصلّى منفرداً وقرأ للتكبير عن الانتماء به أو رغبة عن الجماعة».

٧. المحاسن، ص ٧٩، كتاب عقاب الأعمال، ح ٣، عن أبي محمد، عن حماد بن عيسى. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. ثواب الأعمال، ص ٢٧٤، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١،

٥٤ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي بِالْقَوْمِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ أَوْ لِعَنْتٍ الْقِبْلَةِ

٥٢٧١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ^٢ أَمَّ قَوْماً وَهُوَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ، فَأَعْلَمَهُمْ بَعْدَ مَا

صَلَّوْا؟

فَقَالَ: «يُعِيدُ هُوَ، وَ لَا يُعِيدُونَ»^٣.

٥٢٧٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْأَعْمَى يَوْمَ الْقَوْمِ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، قَالَ: «يُعِيدُ،

وَ لَا يُعِيدُونَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ تَحَرَّوْا»^٤.

١. ص ٣٩٠، ح ١١٥٦، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، من دون الإسناد إلى

أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٠١، ح ٨٠٤٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٥٦، ح ١٠٨٨٧.

١. في مرآة العقول: «على غير».

٢. في ٥، ب، و. الوافي والوسائل: «عن رجل».

٣. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٣، ح ٨١٥٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٢، ح ١٠٩٣٤.

٤. قال الجوهرى: «التحرز في الأشياء ونحوها: هو طلب ما هو أحرى بالاستعمال في غالب الظن». وقال

ابن الأثير: «التحرز: القصد والاجتهاد في الطلب، والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول». أنظر:

الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧٦ (حرا).

و في الوافي: «لعلّ تحرزهم اعتمادهم عليه، ولو كان الأعمى تحرز أيضاً كما تحرز والم يعد».

و في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٦٦: «يمكن حمله على ما إذا لم يتحرز الأعمى. و الظاهر اختصاصه

بالانحراف دونهم، وإن احتمل الاشتراك».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٧١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص

٥٢٧٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَلِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَخَاهُمَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ صَلَّى بِقَوْمٍ رَكَعَتَيْنِ، فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضوءٍ؟

قَالَ: «يَتِمُّ الْقَوْمُ صَلَاتَهُمْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ ضَمَانٌ»^١.

٥٢٧٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْمٍ خَرَجُوا مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ بَغْضِ الْجِبَالِ، ٣٧٩ / ٣، وَكَانَ يَوْمُهُمْ رَجُلٌ، فَلَمَّا صَارُوا إِلَى الْكُوفَةِ، عَلِمُوا أَنَّهُ يَهُودِيٌّ، قَالَ: «لَا يَعْبُدُونَ»^٤.

١. ص ١٢٤٣، ح ٨١٥٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٥٢٥٧؛ وج ٨، ص ٣٣٩، ح ١٠٨٤٣؛ و ص ٣٧٥، ح ١٠٩٤٥.

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ليس على الإمام ضمان؛ إذ لو كان عليه ضمان كانت صلاتهم تابعة لصلاته فبتطل بطلانها. وما قيل من أن المراد: لا يضمن إتمام صلاتهم، فلا يخفى ما فيه من البعد، والمشهور، عدم الإعادة في ما إذا علم فسق الإمام أو كفره، أو كونه على غير طهارة بعد الصلاة، وكذا في الأثناء. ونقل عن المرتضى وابن الجنيذ أنهما أوجبا الإعادة، وحكى الصدوق في الفقيه عن بعض مشايخه أنه سمعهم يقولون: ليس عليهم إعادة شيء مما جهر فيه، وعليهم إعادة ما صلى بهم مقالم يجهر فيه».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦٩، ح ٧٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٦٩٥، معلقاً عن جميل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٣، ح ٨١٥٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧١، ذيل ح ١٠٩٣٣.

٣. في التهذيب: «وأصحابنا».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٤٠، ح ١٤١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٤، ح ٨١٥٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٤، ح ١٠٩٤١.

٥٥- بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَخَدَهُ ثُمَّ يُعِيدُ فِي الْجَمَاعَةِ أَوْ

يُصَلِّي بِقَوْمٍ وَقَدْ كَانَ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ

٥٢٧٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ

الْبَخَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي الصَّلَاةَ وَخَدَهُ، ثُمَّ يَجِدُ جَمَاعَةً، قَالَ:

«يُصَلِّي مَعَهُمْ، وَيَجْعَلُهَا الْفَرِيضَةَ»^١.

٥٢٧٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ^٢، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَصَلِّي، ثُمَّ أَذْخُلُ الْمَسْجِدَ، فَتَقَامُ الصَّلَاةُ وَقَدْ صَلَّيْتُ؟

فَقَالَ: «صَلِّ مَعَهُمْ، يَخْتَارَ اللَّهُ أَحَبَّهُمَا إِلَيْهِ»^٣.

٥٢٧٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

١. في الفقيه: «وإن شاء».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١١٣١، بسند آخر. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٧، ح ٨١٦٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٣، ح ١١٠٢٤.

٣. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٦، وسنده هكذا: «سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد، عن يعقوب، عن أبي بصير...» ولم يذكر «يونس بن» قبل «يعقوب»، وهو سهو؛ فقد تكررت رواية محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب في الأستاذ. وأما روايته عن يونس بن يعقوب، فلم نجده في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٤٦٠-٤٦١.

٤. في «ي»، بث، يخ، بس، جن: «فَتَقَامُ».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٦، معلقاً عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد، عن يعقوب، عن أبي بصير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٨، ح ٨١٦٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٣، ذيل ح ١١٠٢٣.

سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ، فَبَيْنَا هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي إِذْ^١ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ؟
قَالَ: «فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيَسْتَأْنِفِ^٢ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ، وَلِتَكُنِ^٣ الرُّكْعَتَانِ تَطَوُّعًا»^٤.

٥٢٧٨ / ٤. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

يَعْقُوبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ، تَخْضُرُ صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَلَا نَقْدِرُ^٥ أَنْ نَنْزِلَ^٦ فِي الْوَقْتِ حَتَّى يَنْزِلُوا^٧، وَنَنْزِلَ مَعَهُمْ، فَتُصَلِّي، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُسْرِعُونَ، فَتَقُومُ^٨ فَتُصَلِّي الْعَصْرَ، وَنُرِيهِمْ كَأَنَّا نَرْكَعُ، ثُمَّ يَنْزِلُونَ لِلْعَصْرِ فَيَقْدَمُونَا^٩، فَتُصَلِّي بِهِمْ؟ ٣٨٠ / ٣

١. في «بث، يخ»: «فبينما».

٢. هكذا في «ظ، بث، يخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ي، جن» والمطبوع: «إذا».

٣. في «يخ» والوسائل والتهذيب: «ثم يستأنف».

٤. في «ي»: «ولكن». وفي «بث»: «وليكن».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٤، ح ٧٩٢، بسنده عن هشام بن سالم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٩، ح ٨١٧٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٤، ح ١١٠٣٦.

٦. في «ظ»: «ولا نقدر». ٧. في التهذيب: «أن نظل».

٨. في «مرأة العقول»، ج ١٥، ص ٢٦٩: «كأن المراد أنهم لا ينزلون في وقت العصر، بل يؤخرونها عن وقت الفضيلة، فإذا نزلوا للظهر نصلي العصر بعد الظهر ونريهم أننا نركع، أي نصلي نافلة، وهذه النافلة مروية من طرق المخالفين؛ حيث روى في المصابيح عن ابن عمر، قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين، والعصر ركعتين ولا نصل بعدها».

٩. في الوافي: «و نصلي».

١٠. في «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام: فيقدّمونا، في بعض النسخ على صيغة المضارع، فيمكن أن يقرأ بتشديد

فَقَالَ: «صَلِّ بِهِمْ، لَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ»^١.

٥٢٧٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَنِّي أَخْضَرُ الْمَسَاجِدَ مَعَ جِيزَتِي^٢ وَغَيْرِهِمْ، فَيَأْمُرُونِي بِالصَّلَاةِ بِهِمْ^٣ وَقَدْ صَلَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَهُمْ، وَرُبَّمَا صَلَّيْتُ خَلْفِي مَنْ يَقْتَدِي بِصَلَاتِي وَالمُسْتَضْعَفُ وَالجَاهِلُ، وَأَكْزَرُهُ أَنْ أَتَقَدَّمَ وَقَدْ صَلَّيْتُ بِخَالٍ^٤ مَنْ يُصَلِّي بِصَلَاتِي مِمَّنْ سَمِئْتُ لَكَ، فَمَزْنِي فِي ذَلِكَ بِأَمْرِكَ أَنْتَهِيَ إِلَيْهِ، وَأَعْمَلُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَكَتَبَ عليه السلام: «صَلِّ بِهِمْ»^٦.

٥٢٨٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، كَانَ كَمَنْ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم»^٧.

«النون و تخفيفها، كما قرئ بهما في قوله تعالى: «أَقْفِيزَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ» [الزمر (٣٩): ٦٤].

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢١٣، ح ٨٠٧٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٢، ذيل ح ١١٠١٩.

٢. في «بث»: «جبراني».

٣. في «بخ»: «- بهم».

٤. في «بس» والوافي والتهذيب: «لحال».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: بحال من يصلي، متعلق بالكراهة، أي كراهتي لأهل هؤلاء الشيعة؛ إذ لا اعتداد لصلاة غيرهم».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٨، ح ٨١٧٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠١، ح ١١٠١٨.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١١٢٥، معلقاً عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الأمالي للصدوق،

٥٢٨١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ يُصَلِّي، فَخَرَجَ الْإِمَامُ وَقَدْ صَلَّى الرَّجُلُ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ

فَرِيضَةٍ؟^١

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ إِمَامًا عَدَلًا، فَلْيُصَلِّ أُخْرَى وَيَنْصَرِفْ، وَيَجْعَلُهُمَا^٢ تَطَوُّعًا،

وَلْيَدْخُلْ مَعَ الْإِمَامِ فِي صَلَاتِهِ كَمَا هُوَ؛ وَإِنْ^٣ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا عَدَلًا^٤، فَلْيَبْنِ عَلَى

صَلَاتِهِ كَمَا هُوَ، وَهُوَ يُصَلِّي^٥ رَكْعَةً أُخْرَى مَعَهُ^٦ يَجْلِسُ^٧ قَدَرُ مَا يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ

إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^٨»، ثُمَّ لِيَتِمَّ^٩ صَلَاتَهُ

مَعَهُ عَلَى مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ التَّقِيَّةَ وَاسِعَةٌ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ التَّقِيَّةِ إِلَّا وَصَاحِبُهَا

مَأْجُورٌ عَلَيْهَا^{١٠} إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١١}.

٨٥ ص ٣٦٦، المجلس ٥٨، ح ١٤، بسند آخر، مع زيادة في أوله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨،

ص ١٢١٨، ح ٨٠٨٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٠٠، ح ١٠٧٢٠.

١. في الوافي: «الفريضة». وفي التهذيب: «عن الفريضة».

٢. في «بس» و التهذيب: «و يجعلهما».

٣. في التهذيب: «فإن» بدل «كما هو وإن».

٤. في «بح»: «عادل».

٥. في «ط»: «كما هو». وفي «ي»: «- إن لم يكن - إلى - كما هو».

٦. في «بث»: «و يصل».

٧. في الوسائل: «معه».

٨. في الوسائل والتهذيب: «ويجلس».

٩. في مرآة العقول: «ثم يتم».

١٠. في «بح»: «عليه».

١١. التهذيب، ج ٣، ص ٥١، ح ١٧٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٩، ح ٨١٧٣؛ الوسائل، ج ٨،

٥٢٨٢ / ٨. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ
٣٨١ / ٣ وَاقِدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أَتَى مَسْجِدًا مِنْ
مَسَاجِدِهِمْ، فَصَلَّى مَعَهُمْ^٢، خَرَجَ بِحَسَنَاتِهِمْ^٤».

٥٦ - بَابُ الرَّجُلِ يُذَرِّكُ مَعَ الْإِمَامِ بَعْضَ صَلَاتِهِ وَيُخِثُّ الْإِمَامَ فَيَقْدُمُهُ

٥٢٨٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُذَرِّكُ الرَّكْعَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ
وَهِيَ لَهُ الْأُولَى: كَيْفَ يَصْنَعُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ^٥؟

قَالَ: «يَتَجَافَى^٦»..... ←

ج ٨، ص ٤٠٥، ح ١١٠٢٧.

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٨، بسنده عن الحسن بن عبد الله الأرجاني. والظاهر أنه

سهو. راجع: رجال البرقي، ص ٢٧؛ رجال الطوسي، ص ١٣١، الرقم ١٣٤٤؛ و ص ١٩٥، الرقم ٢٤٥٣.

٢. في «بث، بيج» و حاشية «بيج»: «فيصلي».

٣. في التهذيب: «فيه».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن الهيثم بن واقد، عن الحسن بن

عبد الله الأرجاني. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢١٠، معلقاً عن الحسين بن عبد الله الأرجاني، من دون

التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢١٩، ح ٨٠٩٤؛ الوسائل، ج ٨،

ص ٣٠٤، ذيل ح ١٠٧٣٦.

٥. في «ظ، جن» و حاشية «بيج»: «+ مع».

٦. في الاستبصار: «للتشهد».

٧. في «مرآة العقول»، ج ١٥، ص ٢٧٢: «قوله: يتجافى، هذا لا ينافي ما ورد من الجلوس في التشهد؛ لأنَّ»

وَلَا يَتِمَّكَنُ^١ مِنَ الْقَعُودِ، فَإِذَا كَانَتْ الثَّالِثَةُ لِلْإِمَامِ - وَهِيَ لَهُ الثَّانِيَةُ^٢ - فَلْيَلْبِثْ^٣ قَلِيلًا - إِذَا قَامَ الْإِمَامُ - بِقَدْرِ مَا يَتَشَهَّدُ، ثُمَّ يَلْحَقْ^٤ بِالْإِمَامِ^٥.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ^٦ الَّذِي يَذْرُكُ الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ: كَيْفَ يَصْنَعُ بِالْقِرَاءَةِ؟

فَقَالَ: «افْرَأْ فِيهِمَا؛ فَإِنَّهُمَا^٧ لَكَ الْأُولَيَانِ^٨، وَ لَا تَجْعَلْ^٩ أَوَّلَ صَلَاتِكَ آخِرَهَا^{١٠}».

• التجافي نوع منه و التشهد غير منفى هاهنا، فسر التجافي بأن يرفع الركبتين و يجلس على القدمين و يمكن أن يشمل بعض معاني الإقعاء فيكون مجوزاً في هذا المقام.

١. في «جن»: «أو لا يتمكن».

٢. في الوسائل، ح ١١٠٥٩: «الثانية له».

٣. في الاستبصار: «فلبث».

٤. في الوسائل، ح ١١٠٥٩: «يلحق».

٥. في الوسائل، ح ١١٠٥٩ و التهذيب و الاستبصار: «الإمام».

٦. في الوسائل، ح ١٠٩٧٥ و التهذيب: «الرجل».

٧. في الاستبصار: «فإنها».

٨. في «ظي»، و الوسائل، ح ١٠٩٧٥ و التهذيب: «الأولتان».

٩. في التهذيب: «فلا تجعل».

١٠. في «مرآة العقول»: «قوله ﷺ: آخرها، أي لا تقرأ في الأخيرتين من صلاتك الحمد و السورة، كما تصنعه العامة فيكون آخر صلاتك أولها، أو المراد أنه لم تقرأ في الأولين من صلاتك يكون أول صلاتك بالحمد أو التسبيح كآخرها».

١١. التهذيب، ج ٣، ص ٤٦، ح ١٥٩؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٦٨٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١،

ص ٤٠٤، ح ١١٩٩، بسند آخر. فقه الرضا، ص ١٢٢، وفيهما من قوله: «وسألت عن الذي يدرك

الركعتين» مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ١٢٣١، ح ٨١٢٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨٧، ح ١٠٩٧٥؛ وفيه،

ص ٤١٨، ح ١١٠٥٩، إلى قوله: «يتشهد ثم يلحق بالإمام».

٥٢٨٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقَاضِي بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَعِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَذْكُرْ تَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ، فَلَا تَدْخُلْ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ»^٢.

٥٢٨٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٣، عَنِ الْمُثَنَّى^٤، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، يَسْبِقُنِي الْإِمَامُ بِالرَّكْعَةِ^٥، فَتَكُونُ لِي وَاحِدَةً وَلَهُ ثِنْتَانِ، فَأَتَشْهَدُ^٦ كُلَّمَا قَعَدْتُ؟

١. في «جن» - «تكبيرة».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٤٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٦٧٦، سندهما عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﷺ. راجع: التهذيب، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٥١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٦٧٨. الوافي، ج ٨، ص ١٢٢٨، ح ٨١١٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨١، ح ١٠٩٦١.

٣. هكذا في «ظ»، بث، يخ، يس، «جن». وفي «ي» والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد بن أبي نصر». ٤. هكذا في الوافي نقلًا من نسخة. وفي «ظ»، ي، بث، يخ، يس، «جن» والمطبوع والوسائل: «الميثمي». ولم يثبت رواية ابن أبي نصر عن الميثمي؛ أما روايته عن المثنى [بن الوليد الحنطاط] فقد تكررت في الأستاذ. كما روى مثنى الحنطاط، عن إسحاق بن يزيد في الكافي، ح ١٢٤١٢. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٦-٦١٧؛ وج ٢٢، ص ٣٤٧-٣٤٨.

و يؤيد ذلك أن طريق الشيخ الصدوق إلى إسحاق بن يزيد (بريد-خ ل) ينتهي إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر البنظلي، عن المثنى بن الوليد. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٩٥.

٥. في «بث»، يس، «و الوافي»: «بركعة».

٦. في «ي»، يس، يخ، «فيكون».

٧. في الوافي: «أفأتشهد».

فَقَالَ^١: «نَعَمْ، فَإِنَّمَا التَّشَهُّدُ بَرَكَةٌ»^٢.

٥٢٨٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَبَقَكَ الْإِمَامُ بِرُكْعَةٍ، فَأَذْرَكَتِ الْقِرَاءَةَ الْأَخِيرَةَ، قَرَأْتَ فِي الثَّلَاثَةِ مِنْ صَلَاتِهِ وَهِيَ ثِنْتَانِ لَكَ؛ وَإِنْ لَمْ تَذْرِكْ مَعَهُ إِلَّا رُكْعَةً وَاحِدَةً، ٣/ ٣٨٢ قَرَأْتَ فِيهَا، وَفِي الْبَاقِي تَلِيهَا؛ وَإِنْ^٣ سَبَقَكَ بِرُكْعَةٍ، جَلَسْتَ فِي الثَّانِيَةِ لَكَ وَالثَّلَاثَةِ لَهُ حَتَّى تَعْتَدِلَ^٤ الصُّفُوفَ^٥ قِيَامًا».

قَالَ: وَقَالَ^٦: «إِذَا وَجَدْتَ الْإِمَامَ سَاجِدًا، فَاقْبُضْ^٧ مَكَانَكَ حَتَّى يَرْفَعَ^٨ رَأْسَهُ؛ وَإِنْ كَانَ قَاعِدًا قَعَدْتَ؛ وَإِنْ كَانَ قَائِمًا قُمْتَ»^٩.

٥٢٨٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ^{١٠}،

١. في الوافي والوسائل: «قال».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٧٧٩، معلقاً عن سهل بن زياد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٣٣،

ح ٨١٣٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤١٦، ح ١١٠٥٦.

٣. في الوافي: «وإذا».

٤. في «بيح»: «حتى يعتدل».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام، حتى تعتدل الصفوف، لعل المراد الاستعجال في التشهد».

٦. في «بيح»: «فقال».

٧. في «بيح»: «+ في».

٨. في «ظ»: «حتى ترفع».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٧٨٠، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، مع اختلاف يسير.

• الوافي، ج ٨، ص ١٢٣، ح ٨١٢٣؛ وفي الوسائل، ج ٨، ص ٣٩٣، ذيل ح ١٠٩٩٢؛ وص ٣٨٧،

ح ١٠٩٧٦؛ وص ٤١٧، ح ١١٠٥٧، قطعة منه.

١٠. في التهذيب والاستبصار: «- بن عثمان».

عَنِ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَدْرَكْتَ الْإِمَامَ قَدْ رَكَعَ^١، فَكَبَّرْتَ وَرَكَعْتَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ^٢، فَقَدْ أَدْرَكْتَ الرَّكَعَةَ؛ فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ تَرَكَعَ، فَقَدْ فَاتَتْكَ الرَّكَعَةُ»^٣.

٥٢٨٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ: «إِذَا أَدْرَكَ^٤ الْإِمَامَ وَهُوَ زَاكِعٌ، فَكَبَّرَ^٥ وَهُوَ مُقِيمٌ صَلَاتَهُ، ثُمَّ رَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامَ رَأْسَهُ^٦، فَقَدْ أَدْرَكَ»^٧.

٥٢٨٩ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

١. في الوافي: «وقد ركع». ٢. في «ي»: «رأسه».

٣. في الفقيه و التهذيب والاستبصار و فقه الرضا: «وإن».

٤. في الاستبصار: «الرَّكَعَةُ».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٥٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٦٨٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١،

ص ٣٨٩، ح ١١٥٠، معلقاً عن الحلبي. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٢، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٨، ص ١٢٢٧، ح ٨١١٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨٢، ذيل ح ١٠٩٦٣.

٦. في «بخ» و التهذيب، ص ٢٧١: «يدرك» بدل «إذا أدرك».

٧. في الوافي - نقلاً عن نسخة - و التهذيب، ص ٤٣ و الاستبصار: «والرجل».

٨. في الفقيه: «قبل أن يرفع الإمام رأسه».

٩. في الوافي و التهذيب، ص ٤٣ و الاستبصار: «والرَّكَعَةُ».

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٧٨١، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٤٣، ح ١٥٢؛ والاستبصار، ج ١،

ص ٤٢٥، ح ١٦٧٩، يستندهما عن سليمان بن خالد. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٥١، بسند آخر من دون

الإسناد إلى المعصوم عليه السلام مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٢٧، ح ٨١١٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨٢،

ذيل ح ١٠٩٦٢.

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَسْجِدَ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ سَبَقَهُ
الْإِمَامُ بِرَكْعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ^١، فَيَنْتَقِلُ الْإِمَامُ، فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، فَيَكُونُ^٢ أَذْنَى الْقَوْمِ إِلَيْهِ،
فَيَقْدُمُهُ^٣؟

فَقَالَ: «يَتِمُّ صَلَاةُ الْقَوْمِ^٤، ثُمَّ يَجْلِسُ حَتَّى إِذَا فَرَعُوا مِنَ التَّشَهُّدِ، أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ
بِيَدِهِ^٥ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ^٦، فَكَانَ^٧ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ^٨ بِيَدِهِ^٩ التَّسْلِيمَ^{١٠} وَانْقِضَاءَ^{١١}
صَلَاتِهِمْ، وَاتَّمَّ هُوَ مَا كَانَ فَاتَهُ، أَوْ بَقِيَ^{١٢} عَلَيْهِ^{١٣}».

١. في الفقيه: «فيكثر» بدل «أو أكثر».

٢. في «ط، ي، ب، ج، س» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «ويكون».

٣. في «م، أ، ع، ب» قوله عليه السلام: «فَيَقْدُمُهُ» لا خلاف في جواز الاستئابة حيثنّ، والمشهور عدم الوجوب، بل
ادّعى في التذكرة الإجماع على عدم الوجوب وظاهر بعض الأخبار الوجوب.

٤. في التهذيب والاستبصار: «الصلاة بالقوم» بدل «صلاة القوم». وراجع: تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٢٨،
المسألة ٣٩١.

٥. في التهذيب والاستبصار: «بيده إليهم».

٦. في التهذيب: «و عن الشمال».

٧. في حاشية «ب» والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وكان».

٨. في «ج» والفقيه: «إليهم».

٩. في التهذيب والاستبصار: «بيده إليهم».

١٠. في الاستبصار: «هو التشهد» بدل «التسليم».

١١. في الفقيه: «أو تقضي» بدل «و انقضاء».

١٢. في الاستبصار: «وقد فاتته، أو ما بقي».

١٣. التهذيب، ج ٣، ص ٤١، ح ١٤٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٣، ح ١٦٧٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١،

ص ٣٩٥، ح ١١٧٢، مرسلان دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٣٧،

ح ٨١٤١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٧، ح ١٠٩٤٧.

٥٢٩٠ / ٨. عَنْهُ، عَنِ الْفَضْلِ^١؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ
حَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: رَجُلٌ دَخَلَ مَعَ قَوْمٍ فِي صَلَاتِهِمْ وَهُوَ لَا يَنْوِيهَا صَلَاةً،
فَأُخِذَتْ إِمَامَتُهُمْ، فَأُخِذَ بِيَدِ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَقَدَّمَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ: أَيْخَرُتُهُمْ صَلَاتُهُمْ
بِصَلَاتِهِ وَهُوَ لَا يَنْوِيهَا صَلَاةً^٤؟

فَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَ قَوْمٍ فِي صَلَاتِهِمْ وَهُوَ لَا يَنْوِيهَا صَلَاةً»،
٣٨٣/٣ بَلْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْوِيَهَا صَلَاةً، فَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى، فَإِنَّ لَهُ صَلَاةً أُخْرَى^٥، وَإِلَّا فَلَا
يَدْخُلُ مَعَهُمْ، قَدْ يُجْزَى^٦ عَنِ الْقَوْمِ صَلَاتُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَنْوِيهَا^٧.

٥٢٩١ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ^٨، عَنِ الْخَلْبِيِّ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ عَنْ رَجُلٍ^{١٠} أَمَّ قَوْماً، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ مَاتَ؟

١. في التهذيب والوسائل: «ابن شاذان».

٢. في التهذيب: «ابن عيسى».

٣. في «بخ»، «جن»: «صلاة».

٤. في «جن»: «صلاة».

٥. في «ظ»، «جن»: «له».

٦. في «مرآة العقول»: «قوله^٣»: فَإِنْ لَهُ صَلَاةٌ أُخْرَى، أَيِ يَسْتَحِبُّ الْإِعَادَةَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَنْوِي قِضَاءَ أَوْ نَافِلَةٍ، وَ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَطْلَانَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَا يُوْجِبُ الْإِعَادَةَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِمْ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ».

٧. في التهذيب: «قد تجزي».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٤١، ح ١٤٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١١٩٦، معلقاً عن زرارة، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٤١، ح ٨١٥١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٦، ذيل ح ١٠٩٤٦.

٩. في التهذيب: «ابن عثمان».

١٠. في «بخ»: «الرجل».

قَالَ: «يَعْتَمُونَ رَجُلًا آخَرَ^١، وَ يَعْتَدُونَ بِالرُّكْعَةِ، وَ يَطْرَحُونَ أَلَمِيَّتَ خَلْفَهُمْ، وَ يَغْتَسِلُ^٢ مِنْ مَسَّهُ»^٣.

٥٢٩٢ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النُّصَيْرِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٤: «أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَقُوتُهُ^٥ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَتَانِ؟»^٦.

قُلْتُ: يَقُولُونَ: يَقْرَأُ فِيهِمَا بِالْحَمْدِ وَ سُورَةَ^٧.
فَقَالَ: «هَذَا يَقْلِبُ صَلَاتَهُ يَجْعَلُ أَوَّلَهَا آخِرَهَا».
قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟^٨.

١. في «جن»: - «آخر».

٢. قال في مرآة العقول: «الأمر بالاغتسال محمول على ما إذا مس جسده و قد برده، ثم نقل روايتين عن الاحتجاج في ذلك».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٤٣، ح ١٤٨، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٣، صدرح ١١٩٨، معلقاً عن الحلبي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٣٣٧، ح ٨١٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٩١، ذيل ح ٣٦٧٩؛ وج ٨، ص ٣٨٠، ذيل ح ١٠٩٥٧.

٤. في الوافي والاستبصار: «ولي».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام»: يغوته، قال الفاضل التستري: كأنه يريد اللتين يفرغ فيهما و سأمهما بالفاتحة؛ لأنه لم يصلهما مع الإمام».

٦. قال التهذيب: «قول السائل: يقولون: يقرأ في الركعتين بالحمد وسورة، ليس فيه صريح أنهما اللتان أدركهما، بل يحتمل أن يكون قال: إنهم يقولون بالحمد وسورة في الركعتين اللتين فاتتا، فأمره حيثن أن يقرأ بالحمد وحدها؛ لأن ذلك مذهب كثير من العامة، وإذا احتمل ذلك لم يناف ما قدمناه من الأخبار».

وللمزيد راجع: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٧٩.

٧. في الوافي و التهذيب: «كفيع».

قَالَ: «يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»^١.

٥٢٩٣ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قُلْتُ: أَجِيءُ إِلَى الْإِمَامِ وَقَدْ سَبَقَنِي^٢ بِرَكْعَةٍ فِي الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَلَّمَ وَقَعَ فِي قَلْبِي أَنِّي أَتَمَمْتُ، فَلَمْ أَزَلْ ذَاكِرًا لِلَّهِ^٣ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلَمَّا طَلَعَتْ نَهَضْتُ، فَذَكَرْتُ أَنَّ الْإِمَامَ كَانَ سَبَقَنِي^٤ بِرَكْعَةٍ؟

فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُ فِي مَقَامِكَ، فَأَيْمَ بِرَكْعَةٍ؛ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ انْصَرَفْتُ، فَعَلَيْكَ

الْإِعَادَةُ»^٥.

٥٢٩٤ / ١٢. جَمَاعَةٌ^٦ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

٣٨٤ / ٣ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ^٧ صَلَّى مَعَ قَوْمٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهَا الْأُولَى وَكَانَتْ الْعُضْرُ؟

١. التهذيب، ج ٣، ص ٤٦، ح ١٦٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٦٨٦، بسندهما عن مروق بن عبيد.

الفتحية، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٢٠٤، مراسلاً، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٣١، ح ٨١٢٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨٩، ذيل ح ١٠٩٨٠.

٢. في «بخ»: «قال». ٣. في «جن»: «يسبقني».

٤. هكذا في «ظ»، بث، بخ، بس، والوافي. وفي «ي» والمطبوع: «ذاكر الله».

٥. في «بخ»: «وبدا». وفي الوافي والتهذيب والاستبصار: «قد سبقني».

٦. في الوافي والتهذيب، ج ٢: «قال: فإن».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧١، ح ٧٨٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٧٣١؛ والاستبصار،

ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٤٠٠، بسندهما عن علي بن النعمان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٩٥٩،

ح ٧٤٨٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٠٩، ذيل ح ١٠٤٤٤.

٨. في «بخ، بس»: «عده».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «عن الرجل».

قَالَ: «فَلْيَجْعَلْهَا الْأُولَى، وَ لِيَصِلَ الْعَصْرُ»^١.

● وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَ لَمْ يَكُنْ صَلَّى الْأُولَى، فَلَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ»^٢.

١٣/٥٢٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَخَذَهُمَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - عَنْ إِمَامٍ أَمْ قَوْمًا، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ، فَأَنْصَرَفَ، وَ أَخَذَ يَبْدِي رَجُلٍ، وَ أَدْخَلَهُ، فَقَدَّمَهُ، وَ لَمْ يَعْلَمْ الَّذِي قَدَّمَ مَا صَلَّى الْقَوْمُ؟

قَالَ: «يُصَلِّي بِهِمْ؛ فَإِنْ أَخْطَأَ، سَبَّحَ الْقَوْمُ بِهِ، وَ بَنَى عَلَى صَلَاةِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ»^٣.

١. في مرآة العقول: «الظاهر أنه نوى لنفسه ما يصلون، ويمكن حمله على أنه نوى الأولى، و سؤال الراوي لظنه لزوم التوافق بين الصلاتين، بل قيل: هذا هو الأظهر. ونقل في المتهي الإجماع على جواز اقتداء المفترض مع اختلاف الغرضين، ونقل عن الصدوق عليه السلام أنه قال: لا بأس أن يصلي الرجل الظهر خلف من يصلي العصر، ولا يصلي العصر خلف من يصلي الظهر إلا أن يتوهمها العصر فيصلي معه العصر، ثم يعلم أنها كانت الظهر فيجزى عنه». وراجع: متهي المطلب، ج ٦، ص ١٨٩.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٧، ذيل ح ١٠٣١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٢٣٥، ح ٨١٣٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٩٩، ذيل ح ١١٠٠٨.

٣. في «بث»: «وإن». و في «بخ»: «إن».

٤. في الوافي: «لعل المراد أنه لا يدخل معهم بنية العصر؛ لأنه لم يصل الظهر فإن نوى الظهر جاز له الدخول معهم» و في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: فلا يدخل معهم، يدل على عدم جواز ائتمام الظهر بالعصر و لم يقل به أحد، وكأن إرساله مع وجود المعارض و عدم القائل يمنع العمل به».

٥. الوافي، ج ٨، ص ١٢٣٦، ح ٨١٣٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٠، ح ١١٠٠٩.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٠٠.

٥٢٩٦ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الَّذِي ^١ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ^٢ قَبْلَ الْإِمَامِ: أَيْعُودُ، فَيَزَكُّعُ إِذَا أَبْطَأَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْفَعُ ^٣ رَأْسَهُ؟ قَالَ: «لَا» ^٦.

٥٧- بَابُ الرَّجُلِ يَخْطُو إِلَى الصَّفِّ أَوْ يَقُومُ ^٧ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ مَا لَا يَتَخَطَّى

٥٢٩٧ / ١ . جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

«ص ص ٤٠٣، ح ١١٩٥، معلقاً عن جميل بن دراج من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٨، ص ١٢٤٠، ح ٨١٥٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٧٨، ذيل ح ١٠٩٥٠.

١. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «الرجل».

٢. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «من الركوع».

٣. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «و يرفع» بدل «أن يرفع».

٤. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «ومعه».

٥. هذه الرواية الدالة على وجوب الاستمرار تنافي الروايات الدالة على وجوب الإعادة. حمل الشيخ الأولة في التهذيبين على ما إذا لم يكن مقتدياً بمن صلى خلفه وعلى ما إذا تعمد، قال العلامة الفيض: «هو الأول بعيد، والثاني لا دليل عليه» ثم استصوب حمل الأولة على الرخصة والروايات الثانية على الأفضل والاستحباب، كغيره من العلماء. أنظر: في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٨١.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٤٧، ح ١٦٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٦٨٩، بسندهما عن عبدالله بن المغيرة.

و راجع: التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٨١٠. الوافي، ج ٨، ص ١٢٥٥، ح ٨١٩٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٩١،

ذيل ح ١٠٩٨٧.

٧. في «ب»: «ومن».

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ وَ دَخَلَ ^٢ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي صَلَاةِ الْعُضْرِ، فَلَمَّا كَانَ دُونَ الصُّفُوفِ رَكَعُوا، فَرَكَعَ وَحْدَهُ ^٣، وَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ^٤، ثُمَّ قَامَ، فَمَضَى ^٥ حَتَّى لَحِقَ الصُّفُوفَ ^٦.

٥٢٩٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ٣ / ٣٨٥ رُبَيْعِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَتَأَخَّرُ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ ^٨: فَيَتَقَدَّمُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مَا شَاءَ ^{١٠} إِلَى الْقِبْلَةِ».

٥٢٩٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

١. في الوافي والتهذيب: «يوماً».

٢. في «بث»، «يح»، «يس»، «جن» و التهذيب، ص ٢٧٢: «دخل» بدون الواو. و في الوافي والتهذيب، ص ٢٨١: «وقد دخل».

٣. في «يح»: «واحدة».

٤. في «جن» و الوافي والتهذيب، ص ٢٨١: «السجدتين».

٥. في الوافي: «فمضى».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٨١، ح ٨٢٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٦، ح ٨٠٣٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨٤، ذيل ح ١٠٩٦٩.

٧. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٨٢: «قوله عليه السلام: لا، أي بلا ضرورة، وإلا فيجوز للتوسعة على أهل الصف، أو للالتحاق بالمنفرد خلف الصف».

٨. في «ظ»، «ي»، «يح»، «ين»، «جن» و الوافي: «قال». وفي «يس»: «قلت».

٩. في «بث»: «ما يشاء». وفي «جن» و التهذيب: «ماشياً».

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٧، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الوافي، ج ٨، ص ٩٠١، ح ٧٣٤٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٩٠؛ ج ٦٣٠١؛ وج ٨، ص ٣٨٥، ذيل ح ١٠٩٧٢.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الصَّلَاةَ، فَلَا يَجِدُ فِي الصَّفِّ مَقَامًا:
أَيَقُومُ^١ وَخَدَهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، لَا بَأْسَ^٢ أَنْ يَقُومَ بِحِذَاءِ الْإِمَامِ^٣».

٥٣٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع، قَالَ: «إِنْ صَلَّى قَوْمٌ وَبَيْنَهُمْ^٤ وَبَيْنَ الْإِمَامِ^٥ مَا لَا يَتَخَطَّى^٦،
فَلَيْسَ ذَلِكَ الْإِمَامَ لَهُمْ بِإِمَامٍ، وَأَيُّ صَفٍّ كَانَ أَهْلُهُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ إِمَامٍ وَبَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ الصَّفِّ الَّذِي يَتَقَدَّمُهُمْ قَدْرٌ مَا لَا يَتَخَطَّى، فَلَيْسَ تِلْكَ لَهُمْ بِصَلَاةٍ^٧».

١. في «ي»: «يقوم» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «بث»: «+» و«به».

٣. في «بس» و«بث»: «بث» و«بث».

٤. في «بث» العقول: «قوله ع: بحداء الإمام، أي مؤخرًا عن الصفوف محاذيًا لخلف الإمام، و«بث» بعيدًا أن يراد التقديم على صفوف بجنب الإمام».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٦، معلقًا عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٨، ص ١١٨٩، ح ٨٠١٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٦، ذيل ح ١١٠٣٠.

٦. في «بث»، «بس» و«بث»: «بينهم» بدون الواو.

٧. في «بث» العقول: «قوله ع: بحداء الإمام، أي في الأرض، ولا في الارتفاع كما فهم، والظاهر إمكان التخطي وعدمه من بين الموقفين، كما يدل عليه قوله ع: قدر ذلك، إلى آخره. و«بث» كونه معتبرًا من بين مسجد المأموم وموقف الإمام، وقال الفاضل النستري: كأنه يريد أن يكون بعدًا زائدًا لا يتخطى، لا أنه قريبًا لا يجعل مما لا يتخطى عادة، انتهى».

٨. «ما يتخطى» أي ما لا يمشى، يقال: فلان يتخطى النار مثلاً، أي يخطو ويمشي فيها خطوة خطوة، و«الخطوة»: بُعد ما بين القدمين. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٥١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٣٢ (خطا). وفي «بث» العقول: «... المراد عدم التخطي بواسطة التباعد لا باعتبار الحائل، كما يدل عليه ذكر حكم الحائل بعد ذلك».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والفقهي والتهذيب. وفي المطبوع: «بصلاة».

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ سُتْرَةٌ^٢ أَوْ جِدَارٌ، فَلَيْسَتْ^٣ بِتِلْكَ^٤ لَهُمْ بِصَلَاةٍ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ جِنَالِ^٥ الْبَابِ.

قَالَ: وَقَالَ: «هَذِهِ الْمَقَاصِيرُ^٦ لَمْ يَكُنْ^٧ فِي زَمَانٍ^٨ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ^٩، وَإِنَّمَا أَخَذَتْهَا الْجَبَّارُونَ، لَيْسَتْ^{١٠} لِمَنْ صَلَّى خَلْفَهَا - مُقْتَدِيًا بِصَلَاةٍ مَنْ فِيهَا - صَلَاةٌ. قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١١}: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ^{١٢} الصُّفُوفُ تَامَةً مُتَوَاصِلَةً بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، لَا يَكُونَ^{١٣} بَيْنَ صَفَيْنِ^{١٤} مَا لَا يُتَخَطَّى، يَكُونَ قَدْرُ ذَلِكَ مَسْقَطَ جَسَدِ الْإِنْسَانِ^{١٥، ١٦}».

١. في «بث» و «إِنْ». ٢. في الوافي: «ستر (ستر-خ ل)».

٣. في الفقيه و التهذيب: «فليس».

٤. في «بخ»: «+» «الصلاة». و في التهذيب: «ذلك».

٥. في «بخ، بس»: «ما». ٦. في الوسائل و الفقيه و التهذيب: «-من».

٧. في الوافي و التهذيب: «بحيال».

٨ «المقاصير»: جمع المقصورة، و هي الدار الواسعة المحصنة، أو هي أصغر من الدار و لا يدخلها إلا صاحبها. و مقصورة المسجد: مقام الإمام، قال العلامة الفيض: «أي ما يحجر له و لا يدخله غيره». أي أي المحراب. أنظر: المغرب، ص ٣٨٤؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤٤ (قصر).

٩. في «ي، بس، جن» و التهذيب: «لم تكن».

١٠. في الوافي و التهذيب: «زمن».

١١. في الوسائل و الفقيه: «-لم يكن في زمان أحد من الناس و».

١٢. في الوافي: «وليس». و في الوسائل و الفقيه و التهذيب: «وليس».

١٣. في الوافي و التهذيب: «أن تكون».

١٤. في «بث، بس» و التهذيب: «ولا يكون».

١٥. في الوافي و التهذيب: «الصفين».

١٦. في مرآة العقول: «وقوله»: قدر ذلك مسقط جسد الإنسان، أي في حال سجوده ... قال الفاضل الستري: «كأنه راجع إلى ما بين الصفين الذي ينبغي أن يكون البعد لا يزيد عنه».

١٧. التهذيب، ج ٣، ص ٥٢، ح ١٨٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١٤٤، مراسلاً، إلى ..

٥ / ٥٣٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ، فَظَنَنْتَ أَنَّكَ إِنْ مَشَيْتَ إِلَيْهِ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ^٢ قَبْلِ أَنْ تُدْرِكَهُ، فَكَبَّرَ وَازْكَعَ؛ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، فَاسْجُدْ مَكَانَكَ؛ فَإِنْ قَامَ، فَالْحَقْ بِالصَّفِّ؛ وَإِنْ جَلَسَ، فَاجْلِسْ مَكَانَكَ، فَإِذَا قَامَ، فَالْحَقْ بِالصَّفِّ»^٧.

٦ / ٥٣٠٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا أَرَى بِالصُّفُوفِ^٨ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ بَأْسًا»^٩.

٧ / ٥٣٠٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ

قوله: «مقتدياً بصلاة من فيها صلاة» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٠، ح ٨٠٢٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٧، ذيل ح ١١٠٣٣؛ وص ٤١٠، ذيل ح ١١٠٣٩.

١. في الاستبصار: «+ (البصري)».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «يرفع».

٣. في التهذيب والاستبصار: «- من».

٤. في الوافي والتهذيب: «فإذا».

٥. في الوافي والفقيه والتهذيب: «فإذا».

٦. في التهذيب: «وإذا». وفي الاستبصار: «فإن».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٤٤، ح ١٥٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٦٨٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١١٤٨، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٥، ح ٨٠٣٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٨٥، ذيل ح ١٠٩٧٠.

٨. في الوافي - نقلاً عن نسخة - التهذيب: «بالوقوف».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٥٢، ح ١٨٠، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١٤١، معلقاً عن الحلبي. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٥. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٢، ح ٨٠٢٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٠٨، ذيل ح ١١٠٣٤.

عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُذْرِكُ الْإِمَامَ وَهُوَ قَاعِدٌ يَتَشَهَّدُ،
وَلَيْسَ خَلْفَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ عَنْ يَمِينِهِ؟
قَالَ: «لَا يَتَقَدَّمُ الْإِمَامَ، وَلَا يَتَأَخَّرُ الرَّجُلُ، وَلَكِنْ يَقْعُدُ الَّذِي يَدْخُلُ مَعَهُ خَلْفَ
الْإِمَامِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ، قَامَ الرَّجُلُ، فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ».^١

٥٣٠٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يُصَلِّي بِقَوْمٍ وَهُوَ إِلَى زَاوِيَةٍ فِي بَيْتِهِ^٢ يَقْرُبُ^٣ الْحَائِطِ
وَكُلُّهُمْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيْسَ عَلَى^٤ يَسَارِهِ أَحَدٌ.^٥

٥٣٠٥ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَغَيْرُهُ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٧، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ
بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ^٨:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ^٩ يُصَلِّي بِقَوْمٍ وَهُمْ فِي مَوْضِعٍ

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٨، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٨، ح ٨٠٤١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٩٢، ذيل ح ١٠٩٩٠.

٢. في «هـ» و التهذيب: «بيت».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «يقرب».

٤. في التهذيب: «عن».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٥٣، ح ١٨٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١١٩١، ح ٨٠٢٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٤٢، ح ١٠٨٥٣.

٦. في التهذيب: «وغيره».

٧. في التهذيب: «وبن يحيى».

٨. في «بخ»: «عمار بن موسى الساباطي».

٩. في «بث»: «عن رجل».

أَسْفَلَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَلَى شِبْهِ الدُّكَّانِ^١، أَوْ عَلَى مَوْضِعٍ أَرْفَعَ مِنْ مَوْضِعِهِمْ، لَمْ يَجْزُ^٢ صَلَاتُهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَرْفَعَ مِنْهُمْ^٣ بِقَدَرٍ إِصْبَعٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ إِذَا كَانَ الْإِزْتِفَاعُ^٤ يَبْطُنُ مَسِيلٍ^٥، فَإِنْ كَانَ^٦ أَرْضاً مَبْسُوطَةً، أَوْ كَانَ^٧ فِي مَوْضِعٍ مِنْهَا إِزْتِفَاعٌ، فَقَامَ الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَرْتَفِعِ، وَقَامَ مَنْ خَلْفَهُ أَسْفَلَ مِنْهُ وَ الْأَرْضُ مَبْسُوطَةٌ إِلَّا أَنَّهُمْ فِي مَوْضِعٍ مُنْحَدِرٍ - قَالَ: - لَا بَأْسَ^٨».

قَالَ: وَ سِئِلُ: فَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ^٩ أَسْفَلَ مِنْ مَوْضِعٍ مَنْ يُصَلِّي خَلْفَهُ؟

١. قال ابن الأثير: «الدُّكَّانُ: الدُّكَّةُ المَبْنِيَّةُ للجلوس عليها، والنون مختلف فيها، فمنهم من يجعلها أصلاً، ومنهم من يجعلها زائدة». النهاية، ج ٢، ص ١٢٨ (دكن).
٢. في «بخ»، جن، والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «لم تجز».
٣. في «مرآة العقول»: «قوله: ﴿أَرْفَعَ مِنْهُمْ﴾ أي بقدر معتد به. وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ أَرْفَعَ مِنْهُمْ﴾، الظاهر أنَّ كلمة إن وصلية، لكنّه مخالف للمشهور ويشكل رعايته في أكثر المواضع، ويمكن حمله على القطع و يكون محمولاً على الأرض المنحدرة، ويكون «لا بأس» جواباً لهما معاً».
٤. في التهذيب: «+ كان».
٥. في الفقيه: «يقطع سيل». وفي التهذيب: «منهم بقدر شبر» كلاهما بدل «بطن مسيل». وفي «مرآة العقول»: «قوله: ﴿يَبْطُنُ مَسِيلٌ﴾، في بعض نسخ التهذيب: إذا كان الارتفاع منهم بقدر شبر، وفي بعضها: بقدر يسير، ولعله على نسخته، ثم الكلام عند قوله: شبر، أو يسير، والجزاء محذوف، أي جاز، فقوله: «فإن كان، استيناف الكلام لبيان ما إذا كان الارتفاع تدريجياً لادفعياً. ويمكن أن يكون قوله: «فإن كان، معصوفاً على قوله: وإن، يكون قوله: «فلا بأس» - كما في بعض نسخ الفقيه - جزءاً لهما، أو قوله: قال: «لا بأس، متعلق بهما. وفي بعض نسخ الفقيه هكذا: إذا كان الارتفاع بقطع سيل، فالمراد: إذا كان الارتفاع ممّا يتخطى، والجزاء محذوف».
٦. في الفقيه والتهذيب: «كانت».
٧. في «بخ» والوافي والفقيه والتهذيب: «وكان».
٨. في الوافي والفقيه: «فلا بأس به» بدل «قال: لا بأس».
٩. في التهذيب: «وإن كان الإمام في» بدل «فإن قام الإمام».

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^١ وَقَالَ^٢: «إِنْ كَانَ رَجُلٌ^٣ فَوْقَ بَيْتٍ^٤ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - دُكَّنَا كَانَ^٥ أَوْ غَيْرَهُ - وَكَانَ الْإِمَامُ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ أَسْفَلَ مِنْهُ، جَازًا لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَهُ، وَيَقْتَدِيَ بِصَلَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ أَرْفَعَ مِنْهُ^٦ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ^٧».

٥٣٠٦ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

ذَكَرَ الْحُسَيْنُ أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى إِلَى جَانِبِ رَجُلٍ، فَقَامَ عَنْ يَسَارِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ^٨، ثُمَّ عَلِمَ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ: كَيْفَ يَصْنَعُ^٩؟

١. في حاشية «بث»: «فلا بأس».

٢. في الوسائل والفقهاء: «الرجل».

٣. في التهذيب: «سطح».

٤. في «ي»: «والتهديب: - «كان».

٥. في رواية العقول: «قوله»: «جاز»، قال المحقق التستري: «إن عملنا بهذا ينبغي أن يحمل المنع المتقدم في رواية زرارة عن البعد بين الإمام والمأموم بما لا يتخطى على البعد في الأرض المستوي بين الصفوف وبين صف الإمام، وهذا التخصيص يمثل هذه الرواية لا يخلو من إشكال، اللهم إلا أن يقال: إن هذه مؤيدة بالأصل».

٦. في «بج»: «- «منه».

٧. في «ظ»، «ي»، «بث»، «جن»: «يسير».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٥٣، ح ١٨٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١١٤٦، معلقاً عن عثمان بن موسى، عن أبي عبد الله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٣، ح ٨٠٢٩، الوسائل، ج ٨، ص ٤١١، ح ١١٠٤٢.

٩. في رواية العقول: «قوله»: «وهو لا يعلم، يحتمل إرجاع الضمائر كلها إلى الإمام، ويحتمل إرجاع ضميري: وهو لا يعلم إلى المأموم، أي كان سبب وقوفه عن يسار الإمام أنه لم يكن يعلم كيف يصنع؟ ولا شك في إرجاع ضمير «ثم علم» إلى الإمام، وعلى بعض التقادير يحتمل أن يكون: كيف يصنع، ابتداءً للسؤال. والمشهور في وقوف المأموم عن يمين الإمام الاستحباب وأنه لو خالف بأن وقف الواحد عن يسار الإمام أو خلفه لم تبطل صلاته».

١٠. في الوافي: «كيف يصنع إذا علم وهو في الصلاة بدل «ثم علم وهو في صلاته كيف يصنع».

قَالَ: «يَحْوُلُهُ عَنْ يَمِينِهِ».^٢

٥٨- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكُفَّةِ وَفَوْقَهَا وَفِي الْبَيْعِ وَالْكَتَائِسِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا

٥٣٠٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعِ وَالْكَتَائِسِ؟ فَقَالَ: «رَشٌّ^١، وَضَلٌّ^٢».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ بُيُوتِ الْمَجُوسِ؟ فَقَالَ: «رَشُّهَا، وَ ضَلٌّ^٣».

١. في الفقيه: «إلى».

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١١٧٥، معلقاً عن الحسين بن يسار، عَمَّن سَأَلَ الرضا عليه السلام. التهذيب، ج ٣، ص ٢٦، ح ٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد بن أشيم، عن الحسين بن يسار المدائني، عَمَّن سَأَلَ الرضا عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٨٩، ح ٨٠١٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٤٤، ح ١٠٨٦١.

٣. في «بث»، «بيع»: «يكره».

٤. «البيع»، كعنب: جمع البيعة، وهو كنيسة النصارى. أو كنيسة اليهود. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦ (بيع).

٥. «الكتائس»: جمع الكنيسة، وهو متعبّد اليهود، وتطلق أيضاً على متعبّد النصارى، وهو تعريب كنشت. أنظر: المغرب، ص ٤١٦؛ المصباح المنير، ص ٥٤٢ (كنس).

٦. في «بخ»: «+» «الماء».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٨٧٥، بسنده عن عبدالله بن سنان، إلى قوله: «فقال: رَشٌّ وَضَلٌّ». وفيه، ح ٨٧٧، بسند آخر، من قوله: «وسألته عن بيوت المجوس» وفيهما مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ١٥٠، ح ٥٤٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «فقال: رَشٌّ وَضَلٌّ» مع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٧٣٠، مرسلأ، من قوله: «وسألته عن بيوت المجوس» مع اختلاف.

٥٣٠٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

٣٨٨ / ٣

حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ فِي أُغْطَانِ الْإِبِلِ؟

فَقَالَ: «إِنْ تَخَوَّفْتَ الضَّيْعَةَ عَلَى مَتَاعِكَ، فَاكْنُسْهُ وَانْضِخْهُ^٢، وَلَا تَأْسَ بِالصَّلَاةِ^٣

فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ^٤».

«وزيادة في آخره. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٣١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٨٧٤ و ٨٧٦. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٤، ح ٦٣٣١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣٩، ح ٦١٤٩.

١. قال الجوهري: «الْعَطْفُ وَالْمَغْطِيُّ: واحد الأغطان والمعاطن، وهي مبارك الإبل عند الماء لتشرب عِلاًاً بعد نَهْلٍ، فإذا استوفت رذت إلى المراعي والأطماء»، وقريب منه ما قال ابن الأثير. وقال العلامة الحلي: «معاطن الإبل: هي مباركها حول الماء ليشرب عِلاًاً بعد نهل. قاله صاحب الصحاح. والعلل: الشرب الثاني، والنهل: الشرب الأول. والفقهاء جعلوه أعم من ذلك وهي مبارك الإبل مطلقاً التي تأوي إليها، ويدل عليه ما فهم من التعليل بكونها من الشياطين». وقال صاحب المدارك: «مبارك الإبل: هي مواضعها التي تأوي إليها للمقام والشرب، وإطلاق عبارات الأصحاب يقتضي كراهة الصلاة في المبارك، سواء كانت الإبل غائبة عنها أم حاضرة... وقد صرح المصنف والعلامة بأن المراد بأعطان الإبل مباركها، ومقتضي كلام أهل اللغة أنها أخص من ذلك؛ فإنهم قالوا: معاطن الإبل: مباركها حول الماء؛ لتشرب عِلاًاً بعد نهل، والعلل: الشرب الثاني، والنهل: الشرب الأول، لكن الظاهر عدم تعقل الفرق بين موضع الشرب وغيره... ونقل عن أبي الصلاح أنه منع من الصلاة في أعطان الإبل، وهو ظاهر اختيار المفيد في المقنعة أخذاً بظاهر النهي، ولاريب أنه أحوط». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٦٥؛ (عطن)؛ متهى المطلب، ج ٤، ص ٣٢١؛ مدارك الأحكام، ج ٢٣، ص ٢٢٨ و ٢٢٩؛ وللمزيد أنظر: المقنعة، ص ١٥١؛ المعبر، ج ٢، ص ١١٢؛ الجبل المتين، ص ٥٢٩.

٢. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وصل».

٣. في «ظ» وحاشية «جن»: «في الصلاة».

٤. «المرايض»: جمع المَرِيض، و«مريض الغنم»: مأواها ومرجعها. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦. (ريض).

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٨٦٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٥٠٧، بسندهما عن حماد، عن

٥٣٠٩ / ٣. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

لَا تُصَلِّ فِي مَرَابِطِ^١ الْخَيْلِ وَالْبِقَالِ وَالْحَمِيرِ^٢.

٥٣١٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ: عَمَّنْ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَسْجِدِ يَنْزُ حَائِطُ قِبْلَتِهِ مِنَ الْبَالُوَةِ^٣ يُبَالُ فِيهَا؟ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ نَزَّةً مِنَ الْبَالُوَةِ، فَلَا تُصَلِّ فِيهِ؛ وَإِنْ كَانَ نَزَّةً مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^٤.

٥٣١١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ النِّعَمِ؟

١. حرير. وراجع: الخصال، ص ٤٣٤، باب العشرة، ح ٢١. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٩، ح ٦٣١٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٦١٦٥.

٢. في الوافي: «مرايض».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٨٦٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٥٠٦، بسندهما عن سماعة، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٨، ح ٤٩٦٨؛ والأُمالي للصدوق، ص ٤٢٤، المجلس ٦٦، ح ١. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٩، ح ٦٣١٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٥، ح ٦١٦٧.

٤. «يَنْزُ حَائِطُ قِبْلَتِهِ مِنَ الْبَالُوَةِ»، أي صار ذا نَرٍّ منها، يقال: نَزَّتْ الأرض، أي صارت ذات نَرٍّ، والنَزْ، بفتح النون وكسرهما: ما يتحلَّب ويسيل من الأرض من الماء. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٤١٦ (نَزَز).

٥. في «بث، جن»: «فلا يصل».

٦. في حاشية «بح»: «ينز». وفي التهذيب: «نَزَّة».

٧. في الوافي والوسائل والتهذيب: «به».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٨٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٧، ح ٦٣٣٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٦، ح ٦١٧٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟
فَقَالَ: «صَلِّ فِيهَا»^١، وَلَا تُصَلِّ^٢ فِي أَغْطَانِ الْإِبِلِ إِلَّا أَنْ تَخَافَ عَلَى مَتَاعِكَ
الصَّيِّئَةِ، فَاكْتَنَسَهُ، وَرُشَّهُ بِالْمَاءِ، وَصَلِّ فِيهِ^٣.

وَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ظَهْرِ الطَّرِيقِ؟
فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ»^٤ فِي الظُّوَاهِرِ^٥ الَّتِي بَيْنَ الْجَوَادِ^٦، فَأَمَّا عَلَى الْجَوَادِ،
فَلَا تُصَلِّ فِيهَا، قَالَ: «وَكُرِّهَ الصَّلَاةُ فِي السَّبْحَةِ»^٧ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^٨ مَكَانًا لَيْنًا تَقَعُ^٩ عَلَيْهِ
الْجَبْهَةُ مُسْتَوِيَةً.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ؟
فَقَالَ: «إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^{١٠}.
قَالَ: وَرَأَيْتُهُ فِي الْمَنَازِلِ الَّتِي فِي طَرِيقِ مَكَّةَ يَرُشُ أحياناً مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ، ثُمَّ
يَسْجُدُ عَلَيْهِ رَطْباً كَمَا هُوَ، وَرَبَّمَا لَمْ يَرُشْ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ طَيِّبٌ^{١١}.

١. في حاشية (بيح): «فيه».

٢. في «جن»: «- تصل».

٣. في الوافي: «والتهذيب»، ص ٢٢٠ - «فيه».

٤. في «بث» والتهذيب، ص ٢٢٠: «بأن تصلي».

٥. «الظواهر»: أشرف الأرض، أي العالية منها. أنظر: «الصحاح»، ج ٢، ص ٧٣٢ (ظهر).

٦. قال ابن الأثير: «الجواد: الطرق، واحداها: جادة، وهي سواء الطريق ووسطه. وقيل: هي الطريق الأعظم التي تجمع الطرق ولا بد من المرور عليها». النهاية، ج ١، ص ٢٤٥ (جدد).

٧. «السبخة»: هي الأرض التي تملوها الملوحة ولا تكاد تُنبت إلا بعض الشجر. النهاية، ج ٢، ص ٣٣٣ (سيخ).

٨. في «بس»: «أن تكون».

٩. في «ى، بث، جن»: «يقع».

١٠. في «بث، يخ، بس، جن» والوافي: «- به».

١١. في «ظ، بث، بيج، يخ، بس، جن»: «رطب». وفي الوافي: «نظيف».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ^١ يَخْوُضُ الْمَاءَ^٢، فَتَذَرِكُهُ الصَّلَاةُ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ فِي حَزَبٍ، فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ الْإِيمَاءُ؛ وَإِنْ كَانَ تَاجِراً، فَلْيَقُمْ^٣، وَلَا يَدْخُلْهُ حَتَّى يَصَلِّيَ^٤».

٥٣١٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تُصَلِّ فِي بَيْتٍ فِيهِ مَجُوسِيٌّ، وَلَا بَاسٌ بِأَنْ تُصَلِّيَ^٦ وَفِيهِ^٧ يَهُودِيٌّ».....

١. في «بح»: «عن الذي».

٢. في «د»، «بخ»؛ والوافي و«مرأة العقول»: «بخوض في الماء». وقال في «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام: يخوض في الماء، أي يركب السفينة».

٣. قرئ من الإقامة، ففي الوافي: «فليقم، أي خارج الماء، من الإقامة»، وفي «مرأة العقول»: «قوله عليه السلام: لا يدخله، أي يقيم خارج الماء ولا يدخل السفينة حتى يصلِّي، وخبر إسماعيل بن جابر أوضح منه في هذا المعنى».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٨٦٥، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «فأما على الجواز فلا تصل فيها». وفيه،

ص ٣٧٥، ح ١٥٥٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، من قوله: «وسألت عن الرجل يخوض الماء». الفقيه، ج ١،

ص ٢٤٣، ح ٧٢٩، معلقاً عن الحلبي، إلى قوله: «ورثه بالماء وصل فيه»؛ ومن قوله: «وكره الصلاة في

السبخة» إلى قوله: «تقع عليه الجبهة مستوية»؛ علل الشرائع، ص ٣٢٧، ح ٢، بسنده عن الحلبي. وفيه،

ح ١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٨٧٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٥٠٩، بسند آخر، وفي الأربعة

الآخيرة من قوله: «قال: وكره الصلاة في السبخة» إلى قوله: «تقع عليه الجبهة مستوية» مع اختلاف يسير.

راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٨٦٩، ومسائل علي بن جعفر، ص ١٧٢. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٦،

ح ٦٣٠٨؛ وفي الوسائل، ج ٥، ص ١٣٩، ح ٦١٥٠؛ وص ١٤٣، ح ٦١٦٢؛ وص ١٤٥، ح ٦١٦٦؛ وص

١٥٠، ذيل ح ٦١٨٣، قطعة منه.

٥. في الوافي: «لا يصلِّي».

٦. في «بخ» والتهذيب: «أن تصلِّي». وفي الوافي: «أن يصلِّي».

٧. في «جن»: «- وفيه».

أَوْ نَضْرَانِي^١ ٢.

٥٣١٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنَّا كُنَّا فِي الْبَيْدَاءِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَتَوَضَّأْتُ، وَاسْتَكْتُهُ^٢ وَأَنَا أَهْمُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ كَانَهُ دَخَلَ^٣ قَلْبِي شَيْءٌ، فَهَلْ يُصَلِّي^٤ فِي الْبَيْدَاءِ فِي الْمَحْمِلِ؟

فَقَالَ: «لَا تُصَلِّ فِي الْبَيْدَاءِ».

قُلْتُ: «وَأَيْنَ^٥ خَذَ الْبَيْدَاءُ؟»

فَقَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا بَلَغَ^٦ ذَاتَ الْجَنَاشِ^٧ جَدَّ فِي السَّيْرِ، ثُمَّ

١. في «هـ»: «نصارى».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٥٧١، بسنده عن أبي جميلة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٦٠، ح ٦٣٤٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٦١٦٤.

٣. في «هـ»: «+ إذا». وفي «بس» وحاشية «جن»: «إذا».

٤. «البيداء»: أرض ملساء بين الحرمين على رأس ميل من ذي الحليفة. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٧ (بيد).

٥. «استكت»، أي دلكت أستانني بالمسوك، يقال: ساك فمه، وسوك فاه، وإذا قلت: استاك أو تسوك لم تذكر الفم. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٦ (سوك).

٦. في «بس»: «+ وفي».

٧. في «بح»: «تصلي». وفي الوافي: «نصلي».

٨. في الوافي: «فأين».

٩. في «ظ»، «بس، جن» والوسائل: «- وأبو».

١٠. في حاشية «بح»: «+ أبي».

١١. «ذات الجيش»، أو أولات الجيش: واد قرب المدينة. وقال الشيخ البهائي: «روى أن جيش السفيناني يأتي

لَا يُصَلِّي حَتَّى يَأْتِيَ مَعْرَسَ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ: وَ أَيْنَ ذَاتُ الْجَنِينِ؟

فَقَالَ^٣: «دُونَ الْحَفِيرَةِ؛ بِثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ».

٥٣١٤ / ٨. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^٦، قَالَ:

قَالَ الرُّضَائِيُّ: «كُلُّ طَرِيقٍ يُوطَأُ^٧ وَ يُتَطَرَّقُ^٨ - كَانَتْ^٩ فِيهِ جَاذَةٌ،

» إليها قاصداً مدينة رسول الله ﷺ، فيخسف الله تعالى بتلك الأرض، وبينها وبين ذي الحليفة ميقات أهل

المدينة ميل واحد». أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٠٢ (جيش)؛ الجبل المتين، ص ٥٣٥.

١. في الوافي والتهذيب: «ولا يصلي».

٢. التعريس: نزول المسافرين آخر الليل، يقع فيه وقعة للنوم والاستراحة ثم يرتحل. و«المعرس»: موضع

التعريس، وبه سُمِّيَ مَعْرَسُ ذي الحليفة، عَزَسَ به النبي ﷺ، وصَلَّى فيه الصبح، ثم رحل. راجع: الصحاح،

ج ٣، ص ٩٤٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٦ (عرس).

٣. في «بخ» والوافي والمحاسن: «قال».

٤. «الحفيرة» مصفرة: منزل بين ذي الحليفة ومَلَل يسلكه الحاج. قال العلامة المجلسي: «قوله ﷺ: دون

الحفيرة، أي الحفيرة التي فيها مسجد الشجرة». أنظر: النهاية، ج ١، ص ٤٠٦ (حفر).

٥. المحاسن، ص ٣٦٥، كتاب السفر، ح ١١٤، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، من قوله: «وَأَيْنَ حَدَّ الْبِيدَاءِ»

مع زيادة في أوله. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ١٥٥٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، وفيهما مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٦٧، ح ٦٣٦٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٦١٩٩.

٦. هكذا في النسخ والوسائل والتهذيب، ص ٢٢٠. وفي المطبوع: «الفضل».

والظاهر أن محمداً هذا، هو محمد بن الفضل الصيرفي الذي عُذَّ من أصحاب أبي الحسن موسى

والرضا ﷺ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٧، الرقم ٩٩٥.

ثم إنه لم يثبت رواية أحمد بن محمد هذا عن محمد بن الفضل مباشرة، كما أشرنا إليه في الكافي، ذيل

ح ١٥١٩، فلا يبعد سقوط الوساطة بين أحمد بن محمد وبين محمد بن الفضل.

٧. في «ظ»: «توطأ».

٨. في «بخ»: «وينترق».

٩. في الوافي والتهذيب، ص ٢٢٠: «وكانت».

أَوْ لَمْ تَكُنْ - لَا يَنْبَغِي الصَّلَاةُ فِيهِ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ أَصَلِّي؟ قَالَ: «يَمْنَتُهُ وَ يَسْرَةٌ».^٣

٥٣١٥ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخِيرِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: تَحْضُرُ الصَّلَاةَ وَ الرَّجُلُ بِالْبَيْدَاءِ؟

فَقَالَ: «يَتَنَحَّى عَنِ الْجَوَادِّ يَمْنَتُهُ وَ يَسْرَةٌ، وَ يُصَلِّي».^٥

٥٣١٦ / ١٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ قَالَ: «الصَّلَاةُ تَكْرَهُ^٦ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ^٧ مِنَ الطَّرِيقِ: ٣ / ٣٩٠

الْبَيْدَاءِ - وَ هِيَ ذَاتُ الْجَنِيحِ - وَ ذَاتُ الصَّلَاجِلِ^٨، وَ ضَجْنَانَ^٩، قَالَ: وَ قَالَ:

١. في «جن» والوسائل: «أم». ٢. في الوافي والتهذيب، ص ٢٢٠: «فلا ينبغي».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٨٦٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٢١، ح ٨٧٠، بسند آخر، وتامم الرواية هكذا: «كل طريق يوطأ فلا تصل فيه» مع زيادة في آخره. وفيه أيضاً، ح ٨٦٩، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٧٢٨، مرسل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٨، ح ٦٣١٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٧، ح ٦١٧٥.

٤. في «بيع» والوسائل والتهذيب: «قال».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ١٥٥٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيوب بن نوح. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٣٥، معلقاً عن أيوب بن نوح، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، من قوله: «فقال: يتنحى عن الجواد». الوافي، ج ٧، ص ٤٦٨، ح ٦٣٦٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥٦، ح ٦٢٠١.

٦. في «بت» والتهذيب، ج ٥: «نكر» الصلاة.

٧. في «بيع» «مواضع». وفي التهذيب، ج ٥: «أمكنة».

٨. «الصلاصل»: جمع صلصل، وهو الطين الذي يعبل من يسه، أي يصوت. و«ذات الصلاصل»: أرض منخرصة ذات صوت إذا مشي عليها. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٨٢ (صلل)؛ الحبل المتين، ص ٥٣٥؛ الوافي، ج ٧، ص ٤٦٩.

٩. في «جن»: «والضجنان». وقال ابن الأثير: «هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة». وقال صاحب

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ الظَّوَاهِرِ^١ وَهِيَ الْجَوَادُّ، جَوَادُّ الطَّرِيقِ؛ وَ يَتَكَرَّرُ^٢ أَنْ يُصَلِّيَ فِي
الْجَوَادِّ^٣.

٥٣١٧ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ بَغِيضِ
أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُصَلِّيَ فِي وَادِي الشَّقَرَةِ»^٤.

القاموس: «ضجنان، كسكران: جبل قرب مكة، وجبل آخر بالبادية». وقال الشيخ البهاني: «هذه المواضع
الثلاث في طريق مكة شرفها الله تعالى... وضجنان، بالضاد المعجمة والجيـم ونونين بينهما ألف: جبل
بمكة». أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٧٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٩٢ (ضجن)؛ الجبل المتين، ص ٥٣٥؛
الوافي، ج ٧، ص ٤٦٩.

١. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: بين الظواهر، ليس المراد من الظاهر هنا المرتفع، بل البين الذي انخفض
بالسلوك فيها لظهور الطرُق فيه، ولهذا فسر عليه السلام الظاهر بالجواد، وهي الطرق الواسعة وليس تفسير البين
كما فهمه الأكثر. وقال الجوهري: الظهر: طريق البر». وأنظر أيضاً: الصحاح، ج ٢، ص ٧٣٠ (ظهر).
٢. في «بغ»: «وتكرره».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ١٥٦٠، معلقاً عن علي بن مهزيار. وفيه، ج ٥، ص ٤٢٥، ح ١٤٧٥، بسنده عن
معاوية بن عمار. المحاسن، ص ٣٦٥، كتاب السفر، ح ١١٣، بسند آخر، مع زيادة. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٥،
ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفيه، ج ١،
ص ٢٤٢، ح ٧٢٦، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله:
«وذات الصلاصل وضجنان» وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. وراجع: الخصال، ص ٤٣٤، أبواب
العشرة، ح ٢١. الوافي، ج ٧، ص ٤٦٨، ح ٦٣٧٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥٥، ح ٦٢٠٠، إلى قوله: «وذات
الصلاصل وضجنان».

٤. «الشَّقَرَةُ»: لون الأشقر، وهي في الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض، وفي الخيل حمرة
صافية يحمر معها العُزف والدَّنَب، فإن أسوداً فهو الكميـت. والشَّقَرَةُ، بكسر القاف: واحدة الشَّقر، وهي
شقائق النعمان، قال ابن الأثير: «هو - أي شقائق النعمان - هذا الزُّهر الأحمر المعروف ويقال له: الشَّقَر،
وأصله من الشقيقة، وهي الفرجة بين الرمال وإنما أُضيفت إلى النعمان، وهو ابن المنذر ملك العرب؛ لأنّه

١٢ / ٥٣١٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ الْبَرَقِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْفَضْلِ^١ ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢ ، قَالَ : «عَشْرَةٌ مَوَاضِعَ لَا يُصَلِّي فِيهَا^٣ : الطَّيْنُ ، وَ الْمَاءُ ،

وَ الْخَمَامُ ، وَ الْقُبُورُ ، وَ مَسَانُ الطَّرِيقِ^٤ ، وَ قُرَى النَّمْلِ ، وَ مَطَايِنُ الْإِذِلِ ، وَ مَجْزَى

الْمَاءِ ، وَ السَّبَجُ ، وَ الثَّلْجُ^٥ .

● نزل شقائق رمل قد أنبتت هذا الزهر فاستحسنه ، فأمر أن يحمى له ، فأضيفت إليه وسئبت شقائق النعمان ، وغلب اسم الشقائق عليها . وقيل : النعمان : اسم الدم ، وشقائقه : قطعه ، فسئبت به لحمرتها . والأول أكثر وأشهر .

هذا في اللغة ، وأما المراد بوادي الشقرة ، فقال العلامة الحلبي : «اختلف علماءنا ، فقال بعضهم : إنه موضع مخصوص خسف به . وقيل : ما فيه شقائق النعمان ؛ لثلا يشتغل النظر» . وقال الشهيد نحوه . وقال العلامة الفيض : «الشقرة : ضرب من الحمرة ، وككتف يقال لكل أرض فيها شقائق النعمان . وبالضم : بادية من المدينة خسف بها ، وهي المراد هاهنا . وقيل : هذه الأربع كلها : مواضع خسف بأهلها» . أنظر : الصحاح ، ج ٢ ، ص ٧٠٢-٧٠١ (شقر) ؛ النهاية ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ (شقق) ؛ تذكرة الفقهاء ، ج ٢ ، ص ٤١٠ ؛ ذكرى الشيعة ، ج ٣ ، ص ٩٢ .

٥ . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ ، ح ١٥٦١ ، معلقاً عن أحمد بن محمد . المحاسن ، ص ٣٦٦ ، كتاب السفر ، ح ١١٥ ، بسند آخر ، مع زيادة في آخره ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٧ ، ص ٤٦٩ ، ح ٦٣٧٢ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٥٧ ، ح ٦٢١٠ .

١ . ورد الخبر في المحاسن ، ص ٣٦٦ ، ح ١١٦ ، عن أبيه ، عن عبدالله بن الفضل النوفلي ، عن أبيه ، عن شيخه ، لكن الصواب عبدالله بن الفضل النوفلي كما في البحار ، ج ٨٠ ، ص ٣٠٥ ، ذيل ح ١ . وعبدالله بن الفضل هو عبدالله بن الفضل بن عبدالله النوفلي . راجع : رجال النجاشي ، ص ٢٢٣ ، الرقم ٥٨٥ .

٢ . في مرآة العقول : «قوله^٦ : لا يصلى فيها ، كآته أعم من الحرمة والكراهة» .

٣ . في حاشية «بث» والوسائل : «الطرق» . «والمسان» : جمع المسن ، وهو كبير السن ، و«مسان الطريق» : المسلوكة منه . أنظر : لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٢٢٢ ؛ مجمع البحرين ، ج ٦ ، ص ٢٦٩ (سنن) .

٤ . في الخصال : «ووادي ضجنان» .

٥ . المحاسن ، ص ٣٦٦ ، كتاب السفر ، ح ١١٦ ، عن أبيه ، عن عبدالله بن الفضل النوفلي ، عن أبيه ، عن ●

٥٣١٩ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٢، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ حَدِّ الطَّيْنِ الَّذِي لَا يُسَجَّدُ فِيهِ^٤: مَا هُوَ؟ قَالَ^٥: «إِذَا غَرِقَ الْجَنَّةُ، وَلَمْ تَثْبُتْ عَلَى الْأَرْضِ^٦، وَغَنِ الرَّجُلِ يَصْلِي بَيْنَ الْقُبُورِ؟ قَالَ: «لَا يَجُوزُ ذَلِكَ^٧، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُبُورِ - إِذَا صَلَّى - عَشْرَةَ أَذْوَاعٍ مِنْ

مشيخته، عن أبي عبد الله^٣. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٨٦٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١٥٠٤، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ٤٣٤، باب العشرة، ح ٢١، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن عبد الله بن الفضل، مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ١٣، كتاب القرائن، ح ٣٩، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٢٤١، ح ٧٢٥، مراسلاً. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١٢٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٥، ح ١٢٦٢. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٥، ح ٦٣٠٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٢، ح ٦١٦٠ و ٦١٦١.

١. في التهذيب: «+ بن يحيى». وفي الاستبصار: «أحمد بن محمد» بدل «محمد بن أحمد». وهو سهو، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٤٤١٤.

٢. في الوسائل: «- بن علي».

٣. في الوسائل والتهذيب: «عليه».

٤. في الوسائل: «فقال».

٥. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «غرقت».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٢، ح ١٢٦٧؛ و ص ٣٧٦، ح ١٥٦٢، بسندهما عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٣٠٠، معلقاً عن عمار الساباطي. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٦، ح ٦٣٠٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤٣، ح ٦١٦٣.

٧. استثنى الشهيد المشاهد المقدسة وقال: «فيمكن القدح في هذه الأخبار؛ لأنها أحاد وبعضها ضعيف الإسناد وقد عارضها أخبار أشهر منها... أو يخصص هذه العمومات بإجماعهم في عهود كانت الأئمة ظاهرة فيهم وبعدهم من غير تكير وبالأخبار الدالة على تعظيم قبورهم وعمارتها وأفضلية الصلاة

بَيْنَ يَدَيْهِ، وَ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ مِنْ خَلْفِهِ، وَ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ عَنْ يَمِينِهِ، وَ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَصَلِّي إِنْ شَاءَ^٢.

٥٣٢٠ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ الصَّرْمِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٤ عليه السلام: قُلْتُ: «إِنِّي أَخْرَجْتُ فِي هَذَا الْوُجْهِ، وَ رَبَّمَا لَمْ يَكُنْ مُؤْضِعٌ أَصْلِي فِيهِ مِنَ الثَّلْجِ^٦؟

فَقَالَ: «إِنْ أَمْنَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ عَلَى الثَّلْجِ، فَلَا تَسْجُدُ^٧؛ وَإِنْ^٨ لَمْ يُمْكِنَكَ، فَسُوِّهِ وَ اسْجُدْ عَلَيْهِ^٩».

● وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «اسْجُدْ عَلَى قُؤْبِكَ»^{١٠}.

عندها. وقال العلامة المجلسي: «ظاهره عدم جواز الصلاة بين القبور وحمل على الكراهة، والظاهر استثناء قبور الأئمة^{عليهم السلام} منها للتوقيع الذي خرج عن القائم^{عليه السلام}. أنظر: ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٣٧؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٢٩٤.

١. في «جن»: - «أذرع». ٢. في «جن»: «ما شاء».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٨٩٦، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٥١٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٤٤٦، ح ٦٣٠٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥٩، ح ٦٢١٦.

٤. في الوافي والفقهاء: «علي بن محمد».

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «له».

٦. في الوافي والفقهاء والتهذيب والاستبصار: «فكيف أصنع».

٧. في «ظ»: «ي». «لا تسجد». وفي الوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب والاستبصار: «عليه».

٨. في «جن»: «فإن».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١٢٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٢٦٣، معلقاً عن أحمد بن محمد.

الفقهاء، ج ١، ص ٢٦١، ح ٨٠٢، معلقاً عن داود الصرمي. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١٢٥٧؛

والاستبصار، ج ١، ص ٣٣٥، ح ١٢٦٢. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٢، ح ٦٣٢٣؛ وج ٨، ص ١٠٥١، ح ٧٧١٠؛

الوسائل، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٦٢٣١.

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٣١٢، صدر ح ١٢٦٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٢،

٥٣٢١ / ١٥. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى وَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ
 ٣٩١ / ٣ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ^١، عَنْ عَمَّارِ
 السَّابَاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ^٢ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُضْحَفٌ مَفْتُوحٌ فِي
 قِبَلَتِهِ، قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ فِي غِلَافٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَ قَالَ: «لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ وَ فِي قِبَلَتِهِ نَارٌ،
 أَوْ حَيْدٌ^٣».

وَ عَنْ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ بَيْنَ يَدَيْهِ قِنْدِيلٌ مَعْلَقٌ وَ فِيهِ^٤ نَارٌ إِلَّا أَنَّهُ بِحَيَالِهِ، قَالَ:
 «إِذَا ارْتَفَعَ كَانَ شَرًّا^٥، لَا يُصَلِّي بِحَيَالِهِ»^٦.

٥٣٢٢ / ١٦. مُحَمَّدٌ^٨، عَنْ الْعَمْرَكِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

«ح ٦٣٢٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦٤، ح ٦٣٣٢.

١. في الوسائل: «بن صدقة».

٢. في حاشية «ظ»: «قلت». وفي الوافي والتهذيب: «قال».

٣. في الوسائل، ح ٦٣٢٣ والتهذيب: «قلت: أله أن يصلّي وبين يديه مجمرة شبه؟ قال: نعم، فإن كان فيها
 نار فلا يصلّي حتّى ينحّيها عن قبلته».

٤. في الوافي: «وفي قبلته». في «ظ»: «فيه» بدون الواو.

٥. في «ي» وحاشية «ظ»، «جن» والوسائل، ح ٦٣٢٦: «أشتر». وفي حاشية «بس»: «أشتر شرّاً».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٨٨٨، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٥١٠، معلقاً عن
 محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن عليٍّ، وتام الرواية فيه: «لا يصلّي الرجل وفي قبلته
 نار أو حديد». الفقيه، ج ١، ص ٢٥٤، صدر ح ٧٨٠، معلقاً عن عمار بن موسى، إلى قوله: «وفي قبلته نار
 أو حديد» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٦٠، ح ٦٣٤٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦٦، ح ٦٢٣٦، وفيه،
 ص ١٦٣، ح ٦٢٢٧، إلى قوله: «فإن كان في غلاف قال: نعم».

٨. محمد الراوي عن العمركي - وهو العمركي بن عليٍّ - هو محمد بن يحيى؛ فقد أكثر محمد بن يحيى «

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^١ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَالسَّرَاجُ مَوْضُوعٌ^٢ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ؟

فَقَالَ: «لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ النَّارَ»^٣.

● وَرَوَى أَيْضاً أَنَّهُ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٤؛ لِأَنَّ الَّذِي يُصَلِّي لَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ^٥.

٥٣٣٣ / ١٧. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ^٦، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

هـ الرواية عن العمري [بن علي] في أسناد الكافي ولم يتوسط بينهما راو في شيء منها، سواء أكان محمد بن أحمد، أو شخصاً آخر. فعليه ليس في السند تعليق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٥-٣٧٦. ١. في «بع»: «وسألته».

٢. في «بع»: «موضع».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٨٨٩، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٥١١، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن العمري. قرب الإسناد، ص ١٨٧، ح ٧٠٠، بسنده عن علي بن جعفر. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧٦٤، معلقاً عن علي بن جعفر، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٦١، ح ٦٣٤٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦٦، ح ٦٢٣٥.

٤. في «هى»: «أيضاً».

٥. في الفقيه والتهذيب والاستبصار والعلل: «لا بأس أن يصلي الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٦، ذيل ح ٩٧، معلقاً عن الكليني. وفي علل الشرائع، ص ٣٤٢، ح ١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٨٩٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٥١٢، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧٦٥، مرسلًا عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٦١، ح ٦٣٥٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦٧، ح ٦٢٣٧.

٧. علي بن رثاب وجميل بن صالح كلاهما من مشايخ الحسن بن محبوب، وقد أكثر ابن محبوب من الرواية عنهما في الأسناد، كما أن علي بن رثاب وجميل بن صالح من رواة الفضل بن يسار. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٣-٣٤٤، ص ٣٥٩، ص ٣٦٤، ص ٤٦١؛ وج ١٢، ص ٢٩٣-٢٩٤؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤-٢٤٧، و ص ٢٥١-٢٥٣، و ص ٢٧٠-٢٧٣.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَقُومُ فِي الصَّلَاةِ، فَأَرَى قَدَامِي فِي الْقِبْلَةِ^٢ الْغَدِيرَةَ؟
فَقَالَ: «تَنَحَّ عَنْهَا مَا اسْتَطَعْتَ، وَلَا تُصَلِّ عَلَى الْجَوَادِ^٣».

١٨ / ٥٣٢٤. جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ
أَيُّوبَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٤، قَالَ: «لَا تُصَلِّ^٥ الْمَكْتُوبَةَ فِي الْكُعْبَةِ^٦».

ثم إننا لم نجد توسط علي بن رثاب بين الحسن بن محبوب وبين جميل بن صالح في غير سند هذا الخبر. والظاهر وقوع خلل في سندها هذا وأن الصواب فيه إما «وجميل بن صالح» بأن يكون جميل بن صالح معطوفاً على علي بن رثاب. وإما أن يكون «عن علي بن رثاب» زائداً في السند رأساً، ولعل هذا الاحتمال هو الأقوى؛ فإننا لم نجد مع الفحص الأكيد تعاطف جميل بن صالح وعلي بن رثاب في سند. ومنشأ الزيادة كثرة روايات الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب بحيث يوجب جري «عن علي بن رثاب» من قلم النسخ سهواً. ويؤيد ذلك أن الخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٣٦٥، ح ١٠٩، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار.

١. في حاشية «بج»: «+ فإذا».

٢. في الوافي: «- في القبلة».

٣. في مرآة العقول: «كَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْعَذْرَةَ تَكُونُ غَالِباً فِي أَطْرَافِ الطَّرِيقِ فَإِنْ تَنَحَّيْتَ عَنْهَا فَصَلِّ عَلَى الطَّرِيقِ».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٨٩٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٧٦، ح ١٥٦٣، معلقاً عن سهل بن زياد. المحاسن، ص ٣٦٥، كتاب السفر، ح ١٠٩، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٧، ح ٦٣٣٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦٩، ح ٦٢٤١.

٥. في «بج»، حاشية «بج» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١٥٦٤ و ١٥٩٦ والاستبصار، ح ١١٠١: «لا تصل».

٦. في الحبل المتين، ص ٥١٥: «ما تضمنته الحديث من المنع من الصلاة المكتوبة في الكعبة محمول عند أكثر الأصحاب على الكراهة...؛ لأن كل جزء من أجزاء الكعبة قبله؛ فإن الفاضل عما يحاذي بدن المصلي خارج عن مقابلته وقد حصل التوجه إلى الجزء». وقال ابن البراج والشيخ في الخلاف بالتحريم.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ١٥٦٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ج ٥، ص ٢٧٩، ح ٩٥٤: «

• وَرَوَى فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «يُصَلِّي فِي^١ أَرْبَعِ جَوَانِبِهَا^٢ إِذَا اضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ»^٣.

١٩ / ٥٣٢٥ . جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ خَالِدِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ^٤، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ يُصَلِّي عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥.

٢٠ / ٥٣٢٦ . جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٨، ح ١١٠٢، بسندهما عن صفوان وفضالة، عن العلاء . التهذيب، ج ٢، ص ٣٨٣، ح ١٥٩٧، بسنده عن العلاء . وفيه، ص ٢٧٩، صدر ح ٩٥٣؛ و ص ٣٨٢، صدر ح ١٥٩٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٨، صدر ح ١١٠١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ . المقنعة، ص ٤٤٧، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٧، ص ٤٧٠، ح ٦٣٧٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٥٣٢٦.

١. في «بث، خ» وحاشية «بح» والوافي: «إلى».

٢. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: في أربع جوانبها، لم يقل بظاهرها أحد، ويمكن حمله على أَنَّ المراد الصلاة على أيِّ جوانبها شاء».

٣. الوافي، ج ٧، ص ٤٧٠، ح ٦٣٧٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٥٣٢٧.

٤. هكذا في «بث، بح، بخ، بس». وفي «ظ، ي» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «خالد بن أبي إسماعيل». وفي حاشية «بح»: «خالد عن إسماعيل». وفي «جن» والمطبوع: «خالد [عن] أبي إسماعيل».

هذا، ولم نجد رواية ابن مسكان، عن خالد غير هذا، ولم يُعْلَمَ بالجزم هل هو خالد بن أبي إسماعيل الذي ترجم له النجاشي والشيخ الطوسي، ونسب إليه كتاباً رواه صفوان بن يحيى، أم هو خالد أبو إسماعيل العاقولي الذي ذكر في أصحاب أبي عبد الله ﷺ، أم هو شخص آخر غيرهما . راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٠، الرقم ٣٩٢؛ رجال البرقي، ص ٣١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٤، الرقم ٢٦٨؛ رجال الطوسي، ص ٢٥١، الرقم ٢٥٥٣.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ١٥٦٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد . الوافي، ج ٧، ص ٥٤٤، ح ٦٥٥٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٥٣٣٦.

٣٩٢/٣ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَخَذَهُمَا ﷺ عَنِ التَّمَاثِيلِ فِي النَّبِيِّ؟

فَقَالَ^١: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ عَنْ يَمِينِكَ، وَ عَنْ شِمَالِكَ، وَ عَنْ^٢ خَلْفِكَ، أَوْ تَحْتَ^٣ رِجْلَيْكَ^٤؛ وَ إِنْ كَانَتْ فِي الْقِبْلَةِ، فَأَلْقِ عَلَيْهَا نَوْبًا^٥».

٥٣٢٧ / ٢١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ صَالِحٍ:

عَنِ الرِّضَاءِ ﷺ فِي الَّذِي تُذَرِّكُهُ الصَّلَاةُ وَ هُوَ فَوْقَ الْكَعْبَةِ، قَالَ^٦: «إِنْ^٧ قَامَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قِبْلَةٌ، وَ لَكِنَّهُ^٨ يَسْتَلْقِي عَلَى قَفَاهُ^٩، وَ يَفْتَحُ عَيْنَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَ يَفْقِدُ بِقَلْبِهِ الْقِبْلَةَ الَّتِي فِي السَّمَاءِ الَّتِي تَبَيَّنَ الْمَغْمُورُ، وَ يَقْرَأُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، غَمَضَ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا^{١٠} أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَتَحَّ عَيْنَيْهِ، وَ السُّجُودَ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ^{١١}».

١. في «بث»، بخ، جن، «و الوافي:» قال.

٢. في الوافي والوسائل: «ومن».

٣. في «بث»: «وتحت».

٤. في الوافي والوسائل، ح ٦٢٤٦، «والتهديب والاستبصار والمحاسن»، ص ٦١٧: «رجلك».

٥. المحاسن، ص ٦١٧، كتاب المرافق، ح ٥٠؛ وفيه، ص ٦٢٠، ح ٥٨ من قوله: «لا بأس إذا كانت عن

يمينك؛» التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ٨٩١؛ و ص ٣٧٠، ح ١٥٤١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١٥٠٢،

وفي كل المصادر بسند آخر عن العلاء، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزِّي والتجمل

والمروءة، باب تزويق البيوت، ح ١٢٩٣٧. الوافي، ج ٧، ص ٤٦٣، ح ٣٣٥٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٦،

ح ٥٦٤٢؛ و ج ٥، ص ١٧١، ح ٦٢٤٦.

٦. في «ظ» و التهذيب: «فقال».

٧. في «بح»: «إذا».

٨. في «ى»، بخ، بس، «و الوسائل و التهذيب:» ولكن.

٩. «يستلقي على قفاه»، أي ينام. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٤٥ (لقي).

١٠. في «ى»، بخ، بس، جن، «و الوافي و الوسائل و التهذيب:» وإذا.

١١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ١٥٦٦، معلقاً عن علي بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٦.

٥٣٢٨ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي التَّغْتَالِ^١ يَكُونُ فِي الْبَسَاطِ، فَتَقَعُ^٢ عَيْنُكَ عَلَيْهِ^٣ وَأَنْتَ
تُصَلِّي، قَالَ^٤: «إِنْ كَانَ يَعْينُ وَاحِدَةً، فَلَا بَأْسَ؛ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَيْنَانِ، فَلَا^٥.
٥٣٢٩ / ٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ^٦، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ
زُرَّازَةَ وَحَدِيدٍ^٧، قَالََا:
قُلْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: السَّطْحُ يَصِيبُهُ الْبَوْلُ، أَوْ يُبَالُ عَلَيْهِ: أَ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ
الْمَكَانِ؟^٨
فَقَالَ: «إِنْ كَانَ^٩ تُصِيبُهُ^{١٠} الشَّمْسُ وَالرِّيحُ^{١١} وَكَانَ جَافًا، فَلَا بَأْسَ

ج ص ٥٤٤، ح ٦٥٥٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٤٠، ح ٥٣٣٩.

١. في حاشية «بس» والفقيه والتهذيب: «التماثيل».

٢. في «ظ، بث، جن» والوافي: «فيقع».

٣. في الفقيه والتهذيب: «لها عينان» بدل «تقع عينك عليه».

٤. في «بث، بس» والفقيه والتهذيب: «فقال».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ١٥٠٦، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٧٤١،

مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٦٥، ح ٦٣٦٢؛

الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٨، ذيل ح ٥٦٤٨؛ ج ٥، ص ١٧١، ح ٦٢٤٨؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢٤٥.

٦. حماد الراوي عن حريز هو حماد بن عيسى، ومن جملة رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، وهو المراد من

أحمد بن محمد في سندنا هذا. وقد تكررت في الأسناد، رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن محمد بن

عيسى، عن حريز. منها ما تقدم في الكافي ح ٥٠٩٨ و ٥٢١٨ و ٥٣٠٨. فعليه، ما ورد في مرآة العقول، من

أنه سقط ما بين أحمد وحماد واسطة، لا يخلو من ملاحظة.

٧. في الوسائل: «+ بن حكيم الأزدي».

٨. في الوافي والتهذيب: «الموضع».

٩. في «بس»: «- وكان».

١٠. في «بث»: «يصبه».

١١. في الوافي: «ولا يخفى أن في ذكر الريح مع الشمس دلالة على ما قلناه من عدم التطهر بالشمس؛ فإنهم

بِهِ^١، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتَّخِذُ مَبَالًا^٢.

٥٣٣٠/٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُصَلِّي فِي بَيْتٍ فِيهِ خَمْرٌ».....

«مجمعون على عدم تطهرها بتجفيف الريح إلا أن يقال: إعاقة الريح لا تنافيه».

١. في «ي»:- «به».

٢. في الجبل المتين، ص ٥٣١: «ما تضمنه الحديث من قوله عليه السلام: «إلا أن يكون يتخذ مبالاً، يستنبط منه كراهة الصلاة في المواضع المعدة للبول، ويمكن إلحاق المعدة للغائط أيضاً من باب الأولوية». وفي مرآة العقول: «الظاهر أن ذلك للمجفاف لا للتطهير؛ لأن الشمس مع الريح، والريح وحدها لا تطهر على المشهور، والاستثناء باعتبار أنه يصير حيث يشاء كيثفاً فيكره الصلاة فيه، فتأمل».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ١٥٦٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٣٢، معلقاً عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «فلا بأس به» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٣١، ح ٤١٧٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٥١، ح ٤١٤٧.

٤. هكذا في «ي» بخ». وفي «ظ، بث، بح، بس، جن» والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد». وفي التهذيب:- «عن محمد بن أحمد».

هذا، وقد أكثر محمد بن أحمد [بن يحيى] من الرواية عن أحمد بن الحسن [بن علي بن فضال] في الأسناد، وتوسط محمد بن أحمد في بعضها بين محمد بن يحيى وأحمد بن الحسن. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣٧-٤٣٩؛ وج ١٥، ص ٣١٣-٣١٥.

وأما توسط أحمد بن محمد بين محمد بن يحيى وأحمد بن الحسن بن علي، أو رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن مباشرة، فلم يثبت في موضع. وما ورد في بعض الأسناد - النادرة جداً - من توسط أحمد بن محمد بين محمد بن يحيى وأحمد بن الحسن هذا، فلا يخلو من خلل، كما أشرنا إليه في الكافي، ذيل ح ٤٤١٤.

٥. في «ظ، بث، جن»:- «لا تصلي». وفي «بخ» والوافي والتهذيب والاستبصار: «لا تصل».

٦. قال شيخنا البهائي عليه السلام في الجبل المتين، ص ٥٣٦: «ما تضمنه الحديث من النهي عن الصلاة في بيت فيه خمر، محمول عند جمهور الأصحاب على الكراهة، وعند الصدوق على التحريم، قال: لا يجوز الصلاة

أَوْ مُسَكَّرًا^١

٥٣٣١ / ٢٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ
عَامِرِ بْنِ نَعِيمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ هَذِهِ الْمَنَازِلِ الَّتِي يَنْزِلُهَا النَّاسُ، فِيهَا أَبْوَالُ الدَّوَابِّ
وَالسَّرَجِينَ، وَ يَدْخُلُهَا الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى: كَيْفَ يُصَلِّي فِيهَا؟
قَالَ: «صَلَّ عَلَى ثَوْبِكَ»^٢.

٥٣٣٢ / ٢٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ،
عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ
صُورَةُ إِنْسَانٍ، وَلَا بَيْتًا يُتَابَلُ فِيهِ، وَلَا بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ»^٣.

•• في بيت فيه خمر محصور في آنية، وقال المفيد: «لا يجوز الصلاة في بيوت الخمر مطلقاً». وقال في
هامشه: «قد يتعجب في تجويز الصدوق عليه السلام الصلاة في ثوب أصابه الخمر مع منعه من الصلاة في بيت فيه
خمر، ولا يخفى أنَّ الحمل على جفاف الثوب يكسر سورة التعجب؛ لزوال حقيقة الخمر بالكلية».

١. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٨٦٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٧٧، ح ١٥٦٨؛ وج ٩، ص ١١٦، ضمن
ح ٥٠٢؛ وج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٩، ح ٦٦٠، وفي الأخيرين مع زيادة في
آخره. وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر عن أحمد بن الحسن بن
علي. وفي الفقيه، ج ١، ص ٢٤٦، ذيل ح ٧٤٣؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨٠، وفيهما مع اختلاف. الوافي،
ج ٧، ص ٤٥٩، ح ٦٣٤٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٦١٩٤.

٢. في «بيع»: «نصلي».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٤، ح ١٥٥٦، بسنده عن حماد بن عثمان، عن عامر بن نعيم. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٤،
ح ٧٣٣، معلقاً عن عامر بن نعيم، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٨، ح ٦٣٤٠؛ الوسائل،
ج ٥، ص ١٥٤، ح ٦١٩٨.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٥٦٩، معلقاً عن الحسين بن محمد. المحاسن، ص ٦١٥، كتاب ••

٥٣٣٣ / ٢٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^١، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ: إِنْ جَزَيْتُمْ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّا مَعْشَرُ الْمَلَائِكَةِ لَا نَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا يَمْنَالُ جَسَدِهِ، وَلَا إِنَاءٌ يُبَالُ فِيهِ»^٢.

الموافق، ح ٤٠، بسنده عن أبان، عن عمر بن خالد، عن أبي جعفر^{عليه السلام}، كتاب الزي والتجمل، باب تزويق البيوت، ح ١٢٩٤١، بسنده عن أبان، وفيه، نفس الباب، ح ١٢٩٣٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}؛ المحاسن، ص ٦١٤، كتاب المرافق، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام} عن رسول الله^ﷺ، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٨، ح ٦٣٤٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧٥، ذيل ح ٦٢٥٩؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٨٨، ح ٣٨.

١. في الكافي، ح ١٢٩٣١ والخصال: «بن يحيى».

٢. في «ظ، بث، بس» ومرة العقول والوسائل: «معاشر».

٣. قال ابن الأثير: «أراد الملائكة السباحين، غير الحفظة والحاضرين عند الموت». أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٥٩ (ملك). وأنظر أيضاً: الوافي ومرة العقول.

٤. في الجبل المتين، ص ٥٣١: «إطلاق الكلب يشمل كلب الصيد وغيره، كما أن إطلاق الإناء الذي يبال فيه و ما كان معداً لذلك وإن لم يكن فيه بول بالفعل».

٥. في الجبل المتين، ص ٥٣١: «الظاهر أن المراد بتمثال الجسد تمثال الإنسان». وفي مرة العقول: «ثم إن المراد بالصورة أعم من أن تكون ذات ضلل أو لا، وظاهر بعض الأصحاب التعميم بحيث يشمل صور غير ذوات الأرواح نظراً إلى إطلاق اللغويين. وظاهر هذين الخبرين وغيرهما التخصيص بذوات الأرواح، لكن صورة الإنسان أشد كراهة».

٦. في «جن»: «- ولا».

٧. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب تزويق البيوت، ح ١٢٩٣١. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٥٧٠، معلقاً عن أبي عليٍّ الأشعري. وفي المحاسن، ص ٦١٥، كتاب المرافق، ح ٣٩؛ والخصال، ص ١٣٨، باب الثلاثة، ح ١٥٥، بسندهما عن صفوان؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٦، ذيل ح ٧٤٣، مرسلاً عن الصادق^{عليه السلام}، من

٥٩ - بَابُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَ الْمَزَاةِ فِي كَمْ تُصَلِّي

وَصَلَاةِ الْمَزَاةِ وَ التَّوَشُّعُ^١

٥٣٣٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيْسَى، عَنْ خَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ، أَوْ^٣ فِي قُبَاءٍ

طَلَقَ^٤، أَوْ فِي قُبَاءٍ مَخْشَوْ^٥ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِزَارٌ؟

فَقَالَ: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ سَفِيقٌ^٦، أَوْ قُبَاءٌ لَيْسَ بِطَوِيلِ الْفَرْجِ^٧.

١. دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفيه هكذا: «وإن الملائكة لا تدخل بيتاً...» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٥٨، ح ٦٣٤٣، وج ٢٠، ص ٧٩٧، ح ٢٠٥٢٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧٤، ح ٦٢٥٧؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٧٧، ذيل ح ١١؛ وج ٨٣، ص ٢٤٤.

١. في حاشية «بح»: «المتوشع».

٢. في «ى، بث، يخ، جن»: - «أو». وفي «بح»: «و».

٣. في «ظ» والوسائل والتهذيب: - «في».

٤. «الطاق» في اللغة: ضرب من الثياب، وقيل: هو الطيلسان، وقيل: هو الطليسان الأخضر. وكأن المراد به ما لم تكن له بطانة، وهي خلاف الظهارة، أو لم يكن مخشواً بالقطن أو قباء فرد، والمراد بالإزار هنا المنزر. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٥١٩؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٣٣ (طوق)؛ الوافي، ج ٧، ص ٢٧٣؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ٣٠٠.

٥. في «بخ» والتهذيب: - «في».

٦. في «ى» وحاشية «ظ» والوافي و امرأة العقول والوسائل: «صفيق». وفي «بخ»: «ضيق». وفي التهذيب: «صفيقاً». و«الصفيق»: لغة في الصفيق، وهو خلاف سخي، ويقال: ثوب سخي، إذا كان قليل الغزل. أنظر: المغرب، ص ٢٦٨ (صفق)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٩١ و ١١٨٧ (سفق) و (سفق).

٧. قال العلامة الفيض: «فرج القبا: شقوقها». وقال العلامة المجلسي: «قوله: ليس بطويل الفرج، صفة»

فَلَا بَأْسَ^١، وَ التَّوْبُ الْوَاحِدُ يَتَوَشَّحُ^٢ بِهِ، وَ سَرَاوِيلُ^٣، كُلُّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ: «إِذَا لَبَسَ السَّرَاوِيلَ، فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْئًا وَ لَوْ حَبْلًا»^٤.

٣٩٤ / ٣ ٥٣٣٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام صَلَّى فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ لَيْسَ بِوَاسِعٍ قَدْ عَقَدَهُ^٥ عَلَى عُنُقِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَرَى لِلرَّجُلِ^٦ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ؟

فَقَالَ: «إِذَا كَانَ كَثِيفًا، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ وَ الْمَرْأَةُ تُصَلِّي فِي الدَّرْعِ^٧ وَ الْمِقْنَعَةِ^٨ إِذَا

«اللقباء، ويعلم منه حكم القميص أيضاً، والمراد بالفرج الجيب». وقال الشيخ الطريحي: «توب طويل الفرج، أي طويل الذيل». أنظر: مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٢٣ (فرج).

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «به».

٢. توشح الرجل بالثوب: هو أن يدخل الثوب من تحت يده اليمنى فيلقبه على منكبه الأيسر، كما يفعل المحرم. وكذلك الرجل يتوشح بحمان سيفه فتقع الحمان على عاتقه اليسرى وتكون اليمنى مكشوفة. وقال العلامة المجلسي: «فسر بعض اللغويين - وهو ابن سيده - وشراح كتب العامة بأن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبه الأيمن عن تحت يده اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر تحت يده اليمنى، ثم يعقداهما على صدره. وظاهر اللفظ جعل أحد الكتفين مكشوفاً والأخرى مستوراً». أنظر: لسان العرب، ج ٢، ص ٦٣٣؛ المحكم، ج ٣، ص ٣٦١ (وشح).

٣. في الوسائل والتهذيب: «والسراويل».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٨٥٢، بسنده عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٧، ص ٣٧٣، ح ٦١١٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٠، ح ٥٤٨٠.

٥. في «بح»: «عقد».

٦. في الوسائل، ح ٥٤٧٤: «الرجل».

٧. درع المرأة: قميصها، أو الدرع: ثوب تجوب المرأة وسطه وتجعل له يدين وتخييط فرجه. وقال العلامة الفيض: «درع المرأة: قميصها. وقيل: الدرع ما جيبه على الصدر، والقميص: ما جيبه على المنكب». أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٨٢ (درع).

كَانَ الدَّرْعُ كَثِيفًا، يَعْنِي إِذَا كَانَ سَتِيرًا.

قُلْتُ: رَحِمَكَ اللَّهُ، الْأَمَةُ تَغْطِي رَأْسَهَا إِذَا صَلَّتْ؟

فَقَالَ: لَيْسَ عَلَى الْأَمَةِ قِنَاعٌ^٢.

٥٣٣٦ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ

النُّصْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أُمٌّ قَوْمًا فِي قَمِيصٍ^٥ لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ؟

فَقَالَ: لَا يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ^٦ أَوْ عِمَامَةٌ^٧.....

١. في «ظ»: «يرحمك».

٢. القِنَاعُ والمَقْنَعَةُ: ما تغطي به المرأة رأسها، أو القناع أوسع من المقنعة. أنظر: لسان العرب، ج ٨، ص ٣٠٠ (قنع). وفي مرآة العقول: «لا خلاف في أنه يجوز للصبيّة والأمة أن تصليا بغير خمار. وإطلاق النصّ وكلام الأصحاب يقتضي أنه لا فرق بين الأمة وبين القرن والمدبرة وأمّ الولد والمكاتبه المشروطة والمطلقة التي لم تؤدّ شيئا. وفي المدارك: يحتل إلحاق أمّ الولد مع حياة ولدها بالحزّه؛ لصحيحة محمد بن مسلم، ويمكن حمله على الاستحباب إلا أنه يتوقّف على وجود المعارض». وراجع: مدارك الأحكام، ج ٣، ص ١٩٩.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١٠٨١، معلقاً عن محمد بن مسلم، وتعمام الرواية فيه: «المرأة تصلي في الدرع والمقنعة إذا كان كتيفاً يعني ستيراً». وفي الكافي، كتاب النكاح، باب قناع الإماء وأمهات الأولاد، صدر ح ١٠٢٤٣؛ وعلل الشرائع، ص ٣٤٦، صدر ح ٣، بسندهما عن محمد بن مسلم. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٣، صدر ح ١٠٨٥، معلقاً عن محمد بن مسلم، وتعمام الرواية في الثلاثة الأخيرة هكذا: «ليس على الأمة قناع في الصلاة». الوافي، ج ٧، ص ٣٧٥، ح ٦١٢٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٩، ح ٥٤٧٩، إلى قوله: «كان كتيفاً فلا بأس به»؛ وفيه، ج ٤، ص ٤٠٦، ح ٥٥٤٣؛ وص ٣٨٧، ح ٥٤٧٤، قطعة منه؛ وفيه، ص ٤٠٩، ح ٥٥٥٤، من قوله: «قلت: الأمة تغطي».

٤. في «بث»: «عن الرجل». ٥. في «ظ، بخ» والوافي: «+ واحد».

٦. في مرآة العقول: «الظاهر كراهة الإمامة بغير رداء إذا كان في القميص فقط لا مطلقاً، كما ذكره الأصحاب».

٧. في «ى»: «وعمامة».

يَزْتَدِي بِهَا.^١

٥٣٣٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى^٢، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّهُ^٣ قَالَ: «إِيَّاكَ وَالتَّخَافَ الصَّمَاءُ».
قُلْتُ: وَمَا التَّخَافُ الصَّمَاءُ؟
قَالَ: «أَنْ تُذْخِلَ الثُّوبَ مِنْ تَحْتِ جَنَاحِكَ، فَتَجْعَلَهُ عَلَى مَنْكِبٍ وَاحِدٍ^٤».

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ١٥٢١، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ٧، ص ٣٨٣، ح ٦١٤٥؛
الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٢، ذيل ح ٥٦٩٢؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٩١.
٢. في الاستبصار: - «وبن عيسى».
٣. في «بخ» والوافي: - «وأنه».

٤. التحاف الصَّمَاءُ مكروه بالإجماع، واختلف في تفسيره فعن أبي عبيدة: «اشتعال الصماء أن تجلجل جسدك
بثوبك، نحو شملة الأعراب بأكسيتهم، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر،
ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً». وإنما قيل لها: صماء؛ لأنه يصدّ
على يديه ورجليه العنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خزق ولا صدع. وعنه أيضاً: إن الفقهاء
يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه
فرجة. وفسره الشيخ بقوله: «هو أن يلتحف بالإزار ويدخل طرفه من تحت يده ويجمعهما على منكب
واحد كنعيل اليهود». وقيل غير ذلك، وقال العلامة: «تفسير الفقهاء أولى؛ لأنهم أعرف، وما ذكره الشيخ
أصح الأقوال» ثم ذكر هذا الحديث دليلاً على قول الشيخ. وقال العلامة الفيض: «في هذا التفسير - أي ما
في الحديث - إجمال، ثم ذكر التفسير وقال: «وما في الحديث لا ينافي شيئاً من هذه التفسير». أنظر:
الصالح، ج ٥، ص ١٩٦٨؛ النهاية، ج ٣، ص ٥٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٨٩ (صمم)؛ البسوط، ج
١، ص ٨٣؛ النهاية، ص ٩٧؛ متهى المطلب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٦٠؛ الجبل المتين،
ص ٦١٣ و ٦١٤.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٤١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٤٧٤، معلقاً عن الكليني. معاني
الأخبار، ص ٣٩٠، ح ٣٢، بسند عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٧٩٦، معلقاً عن زرارة.
معاني الأخبار، ص ٢٨١، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٨٧، ح ٦١٥٦؛
الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٥٥١٦.

٣٩٥/٣

٥٣٣٨ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ يُصَلِّي فِي سَرَاوِيلَ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، قَالَ : «يَجْعَلُ
التَّكَّةَ^١ عَلَى عَاتِقِهِ^٢ .

٥٣٣٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَلِيدٍ ، عَنْ جَمِيلٍ ،
قَالَ :

سَأَلَ مُزَارِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا مَعَهُ حَاضِرٌ - عَنِ الرَّجُلِ الْحَاضِرِ^٣ يُصَلِّي فِي
إِزَارٍ^٤ مُزْتَدِيًا بِهِ ؟

قَالَ : «يَجْعَلُ عَلَى رَقَبَتِهِ مِنْدِيلًا أَوْ عِمَامَةً يَتَرَدَّى بِهِ^٥ .

٥٣٤٠ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٦ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ
هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «لَا يَنْبَغِي أَنْ تَتَوَشَّحَ^٧ بِإِزَارٍ فَوْقَ الْقَمِيصِ^٨ .

١. «التَّكَّة»: رباط السراويل ، والجمع تَكَك . أنظر: لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٤٠٦ (تَكَك) .

٢. الفقيه ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، ح ٧٨٦ ؛ والتهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٥١٩ ، بسنده آخر ، مع زيادة في آخره
«الوافي» ، ج ٧ ، ص ٣٧٩ ، ح ٦١٣٥ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٤٥٣ ، ح ٥٦٩٦ .

٣. في «بخ» : - «عن الرجل الحاضر» .

٤. في «بخ» : + «مؤتزراً» .

٥. في «ظ» ، بخ ، بس ، والوافي والوسائل ، ح ٥٤٨٢ ؛ والتهذيب : «مؤتزراً» . والارتداء والتَرَدَّى : التَوَشَّح ، أي
اللبس ، وليس الرداء . أنظر: لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ٣١٨ ؛ القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٦٨٩ (ردى) .

٦. في «بخ» والتهذيب : «بها» .

٧. التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٥١٨ ، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي ، ج ٧ ، ص ٣٨١ ، ح ٦١٤٢ ؛
الوسائل ، ج ٤ ، ص ٣٩٠ ، ح ٥٤٨٢ ؛ و ص ٤٥٣ ، ح ٥٦٩٥ ؛ البحار ، ج ٨٣ ، ص ١٩٢ .

٨. في التهذيب : «عدة من أصحابنا» .

٩. في «بخ» ، جن : «أن يتَوَشَّح» .

وَأَنْتَ تَصَلِّي، وَلَا تَتَزَرَّ بِإِزَارٍ فَوْقَ الْقَمِيصِ^١ إِذَا أَنْتَ^٢ صَلَّيْتَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ زِي^٣ الْجَاهِلِيَّةِ^٤.

٥٣٤١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَوْقَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ^٥ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَإِزَارُهُ مُحَلَّلَةٌ^٦؛ إِنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ^٧ خَنِيفٌ^٨».

٥٣٤٢ / ٩. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ^٩ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَزَرًّا^{١١} بِهِ،

١. في التهذيب: - «وَأَنْتَ تَصَلِّي - إِلَى - إِذَا أَنْتَ».

٢. في «جن»: - «أَنْتَ».

٣. «الرِّي»: اللباس والهيئة. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٦٦ (زوى).

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٤٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٤٧٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٣٨٥، ح ٦١٥٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٥، ح ٥٥٠٤.

٥. في «جن»: «بأن يصلي».

٦. في الوافي والفقهاء والتهذيب، ص ٢١٦ والاستبصار: «محلولة». وفي مرآة العقول: «يدل على أن شد الإزار أولى، وحمل على عدم كشف العورة في حال من أحوال الصلاة».

٧. «الحنيف»: المائل إلى الاستقامة؛ من الخنف، وهو الميل عن الضلال إلى الاستقامة. والمراد به هنا ما لا حرج فيه ولا ضيق. أنظر: المفردات للراغب، ص ٢٦٠ (حنف)؛ الوافي، ج ٧، ص ٣٧٤.

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ١٤٧٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٤٩٢، بسندهما عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٨٥٠، بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٨٢٧، معلقاً عن زياد بن سَوْقَةَ. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ١٣٣٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٤٩٣. الوافي، ج ٧، ص ٣٧٤، ح ٦١١٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٣، ح ٥٤٩٥؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٨٥.

٩. في التهذيب: «سأل».

١٠. في الوافي والتهذيب: «بأنزله».

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ^١ إِذَا رَفَعَهُ إِلَى الثُّنْدَوَتَيْنِ^٢».

٥٣٤٣ / ١٠. وَغَنَّهُ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَضْلِي، فَيَدْخُلُ^٦ يَدَيْهِ^٧ تَحْتَ^٨ ثَوْبِهِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ آخَرٌ - إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ - فَلَا بَأْسَ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؛ وَإِنْ أَدْخَلَ يَدًا وَاحِدَةً، وَلَمْ يَدْخُلِ الْآخَرَى، فَلَا بَأْسَ»^{١٠}.

٥٣٤٤ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

١. في «ظ»: «به».

٢. في التهذيب: «الثدين». و«الثندوتان»: ثنية الثندوة، وهي لحم الثدي، وقيل: أصله، وعن ابن السكيت: هي اللحم الذي حول الثدي، ومن همزها ضم أولها، ومن لم يهمز فتحه. وعن غيره: الثندوة للرجل، والثدي للمرأة. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٢٣؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٦ (ثند).

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٨٤٩، بسنده عن صفوان، عن رفاعة بن موسى. الوافي، ج ٧، ص ٣٨١، ح ٦١٤٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٠، ح ٥٤٨١.

٤. الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن إدريس؛ فقد روى أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد [بن يحيى] عن أحمد بن الحسن [بن علي بن فضال] في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٣٩-٤٣٧؛ وج ١٥، ص ٣١٣-٣١٥. فعليه ما ورد في الوسائل، ذيل ح ٥٦٣٠، من إرجاع الضمير إلى محمد بن يحيى، لا يخلو من تأمل.

٥. في الوافي: «قال: سألته عن» بدل «في».

٦. في «ظ»، ي، بح، بخ، بس، جن: «يدخل» بدون الفاء.

٧. في الوافي: «يده».

٨. في حاشية «بث» والوافي: «في» بدل «تحت».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب. وفي المطبوع: «إذا».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ١٤٧٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٤٩٤، بسندهما عن أحمد بن

الحسن بن علي. الوافي، ج ٧، ص ٣٩٨، ح ٦١٨٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٢، ذيل ح ٥٦٣٠.

عُمَانُ بْنُ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: إِزَارٍ، وَدِرْعٍ، وَخِمَارٍ^١؛ وَلَا يَضُرُّهَا^٢ أَنْ تُقَنَّعَ^٣ بِالْخِمَارِ؛ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَثَوْبَيْنِ: تَتَزَيَّرُ بِأَحَدِهِمَا، وَتُقَنَّعُ بِالْآخَرِ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ دِرْعٌ^٤ وَمِلْحَفَةٌ^٥ لَيْسَ عَلَيْهَا مِقْنَعَةٌ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ إِذَا تَقَنَّعَتْ بِمِلْحَفَةٍ^٦؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا، فَلْتَلْبَسْهَا^٧ طَوْلًا»^٨.

١. «الخِمَار»: النصف، وهو ثوب تنغطي به المرأة فوق ثيابها كلها، سمي نصفاً؛ لأنه نَصَفَ بين الناس وبينها فحجز أبصارهم عنها. أو الخِمَار: ما تغطي به المرأة رأسها. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٧ (خمر)؛ وج ٩، ص ٣٣٢ (نصف).

٢. في «بس»: «ولا تضرُّها».

٣. قرأ العلامة الفيض في الوافي من باب التعلُّل، حيث قال: «تقنَّعها بالخمار: أن توارى به رأسها وشعرها وعقها، وعنى بنفي الضرر نفيه في الاكتفاء في ستر رأسها بالثوب الواحد الذي هو الخمار». وقرأ العلامة المجلسي من باب التفعيل، حيث قال في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لا يضرُّها، يمكن أن يراد به الصلاة في الثلاثة الأثواب، لكن مشروطاً بأن تقنَّع بالخمار، فالمستتر في «يضرُّها» راجع إلى الثلاثة الأثواب، والبارزة إلى المرأة، أو يكون المراد بالتقنيع إسدال القناع على الرأس من غير لف، لكنّه بعيد، وكذا لو قرئ: تقنن، بالتخفيف من القناعة، أي تقنن به من دون إزار، بعيد أيضاً، والأوّل أظهر».

٤. في التهذيب: «تأترز».

٥. في التهذيب: «وإن».

٦. في التهذيب والاستبصار: «درعاً».

٧. «الملحفة»: اللباس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه، كاللحاف والمِلْحَف. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣٤ (لحف).

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «بالمحفة».

٩. في «جن»: «فتلبسها».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٤٨٠، معلقاً عن الكليني. الققيه، ج ١،

٥٣٤٥ / ١٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَثَوْبُهُ عَلَى ظَهْرِهِ
وَمَنْكِبَيْهِ^١، فَيُسَبِّلَهُ^٢ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا يَلْتَجِفَ بِهِ». وَأَخْبَرَنِي مَنْ رَأَاهُ يَفْعَلُ
ذَلِكَ^٣.

٥٣٤٦ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ
سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَمِلُ فِي صَلَاتِهِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ؟
قَالَ: «لَا يَشْتَمِلُ^٤ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ^٥، فَأَمَّا أَنْ يَتَوَشَّحَ فَيَغْطِيَ مَنْكِبَيْهِ^٦، فَلَا بَأْسَ^٧».

ج ص ٣٧٣، ح ١٠٨٤، بسند آخر، من قوله: «قلت: فإن كان درع وملحفة» مع اختلاف سير الوافي، ج ٧، ص ٣٧٦، ح ٦١٢٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٠٦، ح ٥٥٤٤.

١. في «ظ»: «ومنكبه».

٢. في «بس»: «فيسبله». وإسبال الثوب: تطويله وإرساله إلى الأرض. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٢١ (سبل). وفي «مرأة العقول»: «يدل على عدم كراهة إسبال الرداء، فيحمل ما ورد من أنه زي اليهود على ما إذا ألقاه على رأسه».

٣. الوافي، ج ٧، ص ٣٨٦، ح ٦١٥٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٤، ح ٥٤٩٦.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي «يج»: «صلواته». وفي المطبوع: «صلاة».

٥. في «مرأة العقول»: «المراد بالاشتغال إما التلقف فيه، فالنهي لمنافاته لبعض أفعال الصلاة؛ أو مطلق اللبس، فكراهة الصلاة في ثوب واحد لا يستر المنكبين».

٦. في «يج»: «- قاله: لا يشتمل بثوب واحد».

٧. في «بث»: «+ فقال».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٣٨٧، ح ٦١٥٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٥٥١٧.

١٤ / ٥٣٤٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَضْلُحُ^١ لِلْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ أَنْ تَلْبَسَ مِنَ الْخُمُرِ
وَالدَّرُوعِ^٢ مَا لَا يُوَارِي شَيْئاً^٣».

١٥ / ٥٣٤٨ . جَمَاعَةٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ،
عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ فِي فَلَاةٍ^٤ مِنَ الْأَرْضِ، لَيْسَ^٥ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ،
وَاجْتَنَبَ فِيهِ، وَ لَيْسَ^٦ عِنْدَهُ مَاءٌ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «يَتَتَمَّمُ^٧، وَ يَصْلِي غَزِيَانًا قَاعِدًا^٨ يَوْمِي إِمَاءً^٩».

١٦ / ٥٣٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. في «هـ»، «بخ» والوافي: «لا تصلح».

٢. في «بث»، «بس»: «الدروع».

٣. في «مراة العقول»: «قوله عليه السلام»: «ما لا يوارى شيئاً»، ظاهره حكاية اللون أيضاً، وهو إجماعي، وإنما الخلاف في
ما إذا حكى الحجم وستر اللون، والأحوط الترك إلا مع الضرورة فتصلى فيها».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٨٦١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٤٨٥، معلقاً عن الكليني. الوافي،
ج ٧، ص ٣٧٩، ح ٦١٣٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٥٤٧٥.

٥. «الغلاة»: المفازة، أو هي التي لا ماء فيها، أو هي الصحراء الواسعة، أو غير ذلك. أنظر: لسان العرب،
ج ١٥، ص ١٦٤ (فلا).

٦. في الوسائل: «+ وليس».

٧. في «هـ»: «فليس».

٨. في التهذيب، ج ١ والاستبصار: «قائماً».

٩. في التهذيب، ج ٢: «ويومئ» بدل «ويومئ إيماء».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٨٨١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٢٧١؛ والاستبصار، ج ١،
ص ١٦٨، ح ٥٨٢، بسندهما عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٤١، ح ٦٣٠١؛
الوسائل، ج ٣، ص ٤٨٦، ح ٤٢٤٨.

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ خَرَجَ مِنْ سَفِينَةٍ عَزِيَانًا، أَوْ سَلَبَ ثِيَابَهُ، وَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُصَلِّي فِيهِ؟

فَقَالَ: «يُصَلِّي إِمَاءً؛ فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، جَعَلَتْ يَدَهَا^٢ عَلَى فَرْجِهَا؛ وَإِنْ كَانَ رَجُلًا، وَضَعَ يَدَهُ عَلَى سَوَاقِيهِ^٣، ثُمَّ يَخْلِسَانِ، فَيُؤِمِّتَانِ إِمَاءً، وَلَا يَسْجُدَانِ وَلَا يَرْكَعَانِ^٤، فَيَبْدُو مَا خَلْفَهُمَا، تَكُونُ^٥ صَلَاتُهُمَا إِمَاءً بِرُؤُوسِهِمَا».

٣٩٧/٣

قَالَ^٦: «وَإِنْ كَانَا فِي مَاءٍ، أَوْ بَخْرٍ لَجِي^٧، لَمْ يَسْجُدَا عَلَيْهِ، وَمَوْضُوعُ عَنْهُمَا التَّوَجُّهُ فِيهِ، يُؤِمِّتَانِ^٨ فِي ذَلِكَ إِمَاءً رَفَعَهُمَا تَوَجُّهُ^٩ وَوَضَعَهُمَا^{١٠}».

١. في «بث، بس» والوسائل والتهذيب: «وإن».

٢. في «بخ، بس»: «يديها».

٣. «السواة»: العورة، وهي فرج الرجل والمرأة، سَمِيَتْ سَوَاةً لِأَنَّ انْكِشَافَهَا لِلنَّاسِ يَسُوءُ صَاحِبَهَا. المصباح المعتبر، ص ٢٩٨ (سواً).

٤. في التهذيب: «لا يركعان ولا يسجدان».

٥. في «بخ»: «- ماء».

٦. في «ظ، بث، بخ، بس، جن»: «يكون».

٧. في «جن»: «- قال».

٨. «لَجِي»: منسوب إلى لَجَّةِ البحر، وهي حيث لا يدرك قعره، أو الماء الذي لا يرى طرفاه. وقيل: لَجَّةُ البحر: تردد أمواجه. أنظر: المفردات للراغب، ص ٧٣٦؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٩. في التهذيب، ج ٢: «فيؤميتان».

١٠. في «ظ، ي، بث، بخ»: «بوجه». وفي «بخ»: «بوجه».

١١. في التهذيب، ج ٢: «+ توجّه».

١٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٠٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٨، ذيل ح ١٣٤٩، من قوله: «فإن كانت امرأة جعلت يدها». الوافي، ج ٧، ص ٤٣٧، ح ٦٢٨٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٤٩، ح ٥٦٨٧.

٦٠ - بَابُ اللَّبَاسِ الَّذِي تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَمَا لَا تُكْرَهُ^١

٥٣٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلَ زُرَّارَةَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي^٢ الثَّعَالِبِ وَالفَنَكِ^٣ وَالسَّنَجَابِ

وغيرِهِ مِنَ الْوَبَرِ؟

فَأَخْرَجَ كِتَابًا زَعَمَ أَنَّهُ إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الصَّلَاةَ فِي وَبَرٍ كُلِّ شَيْءٍ حَرَامٌ أَكُلَّهُ، فَالصَّلَاةُ فِي وَبَرِهِ^٤ وَشَعْرِهِ وَجُلْدِهِ وَبَوْلِهِ وَرَوْيِهِ^٥ وَكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسِدَةٌ^٦، لَا تُقْبَلُ تِلْكَ الصَّلَاةُ حَتَّى تُصَلِّيَ^٧ فِي غَيْرِهِ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ أَكْلَهُ».

١. في «بث، بح، جن»: «يكره».

٢. في «بث، بح»: «لا يكره».

٣. في «جن»: «+ ووبر».

٤. «الفنك»، بالتحريك: دَابَّةٌ يَتَّخِذُ مِنْهُمَا الْفَرَسُ، وَهُوَ مَا يَلْبَسُ مِنَ الْجِلْدِ، وَفُرُوتُهَا أَطْيَبُ أَنْوَاعِ الْفِرَاءِ وَأَشْرَفُهَا وَأَعْدَلُهَا، صَالِحٌ لَجَمِيعِ الْأَمْزِجَةِ الْمُعْتَدِلَةِ. وَقِيلَ: الْفَنَكُ: جِلْدُ يَلْبَسُ، مَعْرَبٌ. أَنْظَرُ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٦٥٥؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٨٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٠ (فنك).

٥. في الجبل العتيق، ص ٦٠١: «لا يخفى أَنَّ ما يترأى من التكرار في عبارة هذا الحديث من قوله: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي وَبَرٍ كُلِّ شَيْءٍ حَرَامٌ أَكُلَهُ فَالصَّلَاةُ فِي وَبَرِهِ وَشَعْرِهِ، إِلَى آخِرِهِ، وَكَذَا مَا يَلُوحُ مِنَ الْحَزَازَةِ فِي قَوْلِهِ: لَا يَقْبَلُ تِلْكَ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فِي غَيْرِهَا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ أَكْلَهُ، يُعْطَى أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ لَا يَنْبَغِي وَاقْتِضَائُهُ نَقْلَ مَا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ بِالْمَعْنَى، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّصَرُّفُ وَقَعَ مِنْ بَعْضِ رِجَالِ السَّنَدِ سِوَى ابْنِ بُكَيْرٍ، وَكَيْفَ كَانَ فَالْمَقْصُودُ ظَاهِرٌ لِاسْتِرَةِ فِيهِ». وَنَحْوُهُ فِي الْوَافِي.

٦. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ وَالِاسْتَبْصَارُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْوَافِي: «+ وَأَلْبَانَهُ».

٧. فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَسَائِلُ وَالِاسْتَبْصَارُ: «فَاسِدَةٌ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُوَافِقٌ لِلْمَطْبُوعِ وَالتَّهْذِيبِ وَالْوَافِي.

٨. فِي «ظ، ي، بح، جن» وَالتَّهْذِيبُ وَالِاسْتَبْصَارُ: «يُصَلِّي».

ثُمَّ قَالَ: يَا زُرَّارَةُ، هَذَا عَنْ^١ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^٢، فَاخْضَعْ ذَلِكَ يَا زُرَّارَةُ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، فَالصَّلَاةُ^٣ فِي وَبَرِهِ وَبَوْلِهِ وَشَعْرِهِ وَرَوْيِهِ وَالْبَنَانِيهِ وَكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ جَائِزَةٌ^٤ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ ذِكِّيٌّ قَدْ ذَكَّاهُ الذَّبْحُ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ نُهِيَ عَنْ أَكْلِهِ وَحَرَمَ^٥ عَلَيْكَ^٦ أَكْلَهُ، فَالصَّلَاةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسِدَةٌ^٧، ذَكَّاهُ الذَّبْحُ أَوْ لَمْ يَذْكُكْهُ^٨.

٥٣٥١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَلَوِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الدِّينَلِيِّ، عَنْ عَيْثِمِ بْنِ أَشْلَمَ النَّجَاشِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفِرَاءِ؟ قَالَ^٩: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - رَجُلًا صَرِدًا^{١٠} لَا تَذْفِئُهُ^{١١}

١. في «ي»: «من».

٢. في التهذيب: «والله».

٣. في الوافي: «وإن».

٤. في «بث»: «فيه و».

٥. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «جن»، «والوسائل»: «جائز».

٦. في «بس» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وإن».

٧. في التهذيب والاستبصار: «أو حرم».

٨. في «ي»: «عليه».

٩. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل: «فاسدة».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٨١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٤٥٤، معلقاً عن الكليني. راجع:

التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٨١١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١٤٥٠. الوافي، ج ٧، ص ٤٠١،

ح ٦١٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٤٥، ح ٥٣٤٤.

١١. في «بخ»، «بس» والوافي والتهذيب: «فقال».

١٢. «الصَّرِد» ككتف: من يجد البرد سريعاً ومن يشتد عليه البرد ولا يطيقه. وهو أيضاً من هو قوي على البرد،

فهو من الأضداد؛ من الصَّرْد بمعنى البرد، فارسي معرَّب. أنظر: لسان العرب، ج ٣، ص ٢٤٨ (صرد).

١٣. في «بخ» والوافي والوسائل، ح ٥٧٣٠: «لا يدفئه». وفي التهذيب: «فلا تدفئه». ولا تدفئه، أي لا تسخنه؛

فِرَاءُ الْحِجَارِ؛ لِأَنَّ دِبَاغَتَهَا^٢ بِالْقَرْظِ^٣، فَكَانَ^٤ يَنْبَعَثُ إِلَى الْعِرَاقِ، فَيُؤْتِنِي مِمَّا قَبْلَهُمْ^٥ بِالْقَرْزِ، فَيَلْبِسُهُ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ أَلْقَاهُ، وَ أَلْقَى الْقَمِيصَ الَّذِي تَحْتَهُ^٦، الَّذِي يَلْبِسه^٧، فَكَانَ^٨ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ^٩: إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَسْتَحِلُّونَ لِبَاسَ الْجُلُودِ الْمَيْتَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ دِبَاغَهُ ذَكَائُهُ^{١٠}.

من اللبث بمعنى السخونة. واللبث أيضاً: نقيض جذة البرد. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧٥ (دفا).

١. «الفراء»: جمع الفرو والفروزة، وهو الذي يلبس من الجلد، وقيل: الفروة إذا لم يكن عليها وبر أو صوف لم تسم فروة. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥١-١٥٢ (فرا).

٢. في «بث»، بح، بس، والوسائل، ح ٥٧٣٠ والتهذيب: «دباغها».

٣. في «بح»: «بالقراظ». وقال الجوهري: «الْقَرْظُ: ورق السَلَم. وهو شجر العضاء وهو من شجر الشوك. يُدْبَغُ به». وقال الفيومي: «الْقَرْظُ: حبٌ معروف يخرج في غُلف كالعدس من شجر العضاء. وبعضهم يقول: القرظ: ورق السلم يُدْبَغُ به الأديم، وهو تسامح؛ فَإِنَّ الورق لا يُدْبَغُ به وإنما يدبغ بالحَب. وبعضهم يقول: القرظ: شجر، وهو تسامح أيضاً؛ فَإِنَّهم يقولون: جنيت القرظ، والشجر لا يُجْنَى وإنما يُجْنَى ثمره، يقال: قرظت قَرْظاً، من باب ضرب إذا جنيته أو جمعته، وقرظت الأديم قَرْظاً أيضاً؛ دَبَغْتُهُ بِالْقَرْظِ». أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٧٧؛ المصباح المنير، ص ٤٩٩ (قرظ).

٤. في «بخ» والوافي: «وكان». وفي الوسائل، ح ٤٢٩٢: «كان».

٥. في حاشية «بث»، بس، والوسائل والتهذيب: «قلبك».

٦. في «بث» والوسائل والتهذيب: - «الذي تحته».

٧. في «ى»: - «الذي يلبسه». وفي الوافي: «لعلَّ اجتنابه ﷺ كان استحباباً واحتياطاً؛ لما يأتي من جواز الاكتفاء بعدم العلم».

وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٠٩: «يمكن حمله على الاستحباب؛ إذ لو كان في حكم الميتة لم يكن يلبسه ﷺ ولا خلاف في عدم جواز الصلاة في جلد الميتة ولو دبغ، حتَّى أن ابن الجنيّد مع قوله بطهارته بالدباغ منع من الصلاة فيه، ولكن خصّه الأصحاب أكثر بميتة ذي النفس».

٨. في الوافي: «وكان».

٩. في التهذيب: «فيقول».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٧٩٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٤١٦، ح ٦٢٣٢؛ الوسائل، ج ١٠.

٥٣٥٢ / ٣. وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبَا الْحَسَنِ عليهما السلام عَنْ لِبَاسِ الْفِرَاءِ وَ الصَّلَاةِ فِيهَا، فَقَالَ: «لَا تُصَلِّ فِيهَا إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْهُ ذَكِيَّةً».

قَالَ: قُلْتُ: أَوْ لَيْسَ الذَّكِيُّ مِمَّا^٢ ذُكِّي بِالْحَدِيدِ؟

فَقَالَ: «بَلَى إِذَا كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ».

قُلْتُ: وَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ^٣ مِنْ غَيْرِ الْغَنَمِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالسَّنَجَابِ؛ فَإِنَّهُ دَابَّةٌ لَا تَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَ لَيْسَ^٤ هُوَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ إِذْ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ وَ مِخْلَبٍ^٥».

٥٣٥٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُكْرَهُ^٦ الصَّلَاةُ فِي الْفِرَاءِ إِلَّا مَا صُنِعَ فِي

ج ٤، ص ٤٦٢، ح ٥٧٣٠؛ ج ٣، ص ٥٠٢، ح ٤٢٩٢.

١. في التهذيب: - «وَأَبَا الْحَسَنِ عليهما السلام».

٢. في الوافي والتهذيب: «مَا».

٣. في «جن»: - «مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ». وفي الوسائل، ح ٥٣٥٤ والتهذيب: «وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ». وفي الوافي: «لَعَلَّ

«مَا» فِي «مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ غَيْرِ الْغَنَمِ» اسْتِفْهَامِيَّةٌ؛ يَعْنِي أَيُّ شَيْءٍ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِمَّا يَلْبَسُ فِرَاءَهُ مِنْ غَيْرِ الْغَنَمِ». وفي مرآة العقول: «فِي بَعْضِ نَسَخِ التَّهْذِيبِ: وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ».

٤. في «بث»: «فَلَيْسَ».

٥. في «ي»: - «هُوَ».

٦. «الْمِخْلَبُ»، بِكَسْرِ الْمِيمِ: هُوَ لِلطَّائِرِ وَالسَّيِّعِ كَالظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الطَّائِرَ يُخْلِبُ بِمِخْلَبِهِ الْجِلْدَ، أَيَّ يَقْطَعُهُ وَيَمَزُقُهُ. أَنْظَر: الصَّحَاحُ، ج ١، ص ١٢٢؛ الْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ، ص ١٧٦ (خَلْب).

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٧٩٧، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. الْوَافِي، ج ٧، ص ٤٠٢، ح ٦١٩٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٥٣٥٤؛ وَفِيهِ، ص ٣٤٥، ح ٥٣٤٥، إِلَى قَوْلِهِ: «إِذَا كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ».

٨. فِي «ي»، يَحْ، يَخْ، بَسْ، جَنْ، «يَكْرَهُ».

أَرْضُ الْجَبَّارِ، أَوْ مَا^٢ عَلِمَتْ مِنْهُ ذَكَاةٌ.^٣

٥٣٥٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَلَوِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي أُدْخِلُ سُوقَ الْمُسْلِمِينَ - أَغْنِي هَذَا الْخَلْقَ الَّذِينَ
يَدْعُونَ الْإِسْلَامَ - فَأُشْتَرِي مِنْهُمْ الْفِرَاءَ لِلتَّجَارَةِ، فَأَقُولُ لِصَاحِبِهَا: أَلَيْسَ هِيَ ذَكِيَّةٌ؟
فَيَقُولُ: بَلَى: فَهَلْ يَصْلُحُ لِي أَنْ أُبَيْعَهَا عَلَى أَنَّهَا ذَكِيَّةٌ؟
فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَا بَأْسَ أَنْ تَبَيْعَهَا وَتَقُولَ: قَدْ شَرَطَ لِي^٤ الَّذِي اشْتَرَيْتَهَا
مِنْهُ أَنَّهَا ذَكِيَّةٌ. قُلْتُ: وَ مَا أَفْسَدَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «اسْتَخْلَلَ أَهْلَ الْعِرَاقِ لِلْمَيْتَةِ^٥، وَ زَعَمُوا أَنَّ دِبَاعَ جِلْدِ الْمَيْتَةِ^٦ ذَكَاةٌ، ثُمَّ
لَمْ يَرْضَوْا أَنْ يَكْذِبُوا فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله.^٧

٥٣٥٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ غَيْرُهُ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

١. في «بح»: «فرو».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «جن»: «ومما». وفي المطبوع: «أو ممّا».

٣. الوافي، ج ٧، ص ٤١٦، ح ٦٢٣١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥٢٦، ح ٤٣٦٤؛ وج ٤، ص ٤٦٢، ح ٥٧٢٩.

٤. في التهذيب: «الذي».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ولكن لا بأس، هذا لا يدل على عدم جواز الصلاة في ما يؤخذ منهم، كما لا يخفى، بل على أنه لا يخبر بالعلم بالتذكية حيثذ».

٦. في «بح، يخ»: «إلى». وفي التهذيب: «لي».

٧. في الوافي: «الميتة».

٨. في الوافي: «الميت» بدل «جلد الميتة».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٧٩٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٧، ص ٢٨٥، ح ١٧٢٩٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥٠٣، ح ٤٢٩٣.

١٠. في الوسائل والكافي، ح ١١٥٠٩: «- وغيره».

عاصم بن حميد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ^١، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: جَعَلْتَ فِدَاكَ^٢، الْمَيْتَةَ يُنْتَفَعُ بِشَيْءٍ مِنْهَا؟ قَالَ^٣: «لَا».
 قُلْتُ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ
 الشَّاةِ إِذْ هُمْ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِلَحْمِهَا أَنْ يَنْتَفِعُوا بِإِهَابِهَا»^٤.
 قَالَ^٥: «بَلَّغْنَا شَاةً لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ^٦ شَاةً مَهْزُولَةً لَا
 يُنْتَفَعُ بِلَحْمِهَا، فَتَرَكُوها حَتَّى مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا كَانَ عَلَى أَهْلِهَا إِذْ^٧ لَمْ
 يَنْتَفِعُوا بِلَحْمِهَا أَنْ يَنْتَفِعُوا بِإِهَابِهَا أَنْ^٨ تُذَكَّى»^٩.

١. هكذا في «ظ»، ي، بث، بخ، بس، وحاشية «جن» والوسائل والكافي، ح ١١٥٠٩. وفي «بح، جن»
 والمطبوع والتهذيب: «علي بن المغيرة». والظاهر أَنَّ الصواب ما أثبتناه، كما تقدّم تفصيل الكلام في
 الكافي، ذيل ح ٣٩٢٧، فلاحظ.

٢. في الوسائل، ح ٣٠٢٩٩: - «جعلت فداك».

٣. في الوافي والوسائل والكافي، ح ١١٥٠٩: «منها بشيء؟ فقال: بدل «بشيء» منها؟ قال».

٤. في «بث»: - «الشاة».

٥. في الوافي والوسائل، ح ٣٠٢٩٩ والكافي، ح ١١٥٠٩: «إذاه».

٦. «الإهاب»: الجلد، أو الجلد قبل الدبغ. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٨٩؛ النهاية، ج ١، ص ٨٣ (أهب).

٧. في الوافي والوسائل، ح ٣٠٢٩٩ والتهذيب: «فقال».

٨. في الوسائل، ح ٣٠٢٩٩ والكافي، ح ١١٥٠٩: «كانت».

٩. في «ظ»، ي، بح، بخ، والوافي: «زوجة».

١٠. في «بخ»: «كانت» بدون الواو.

١١. في «بح» والوافي والوسائل، ح ٣٠٢٩٩ والكافي، ح ١١٥٠٩: «إذاه».

١٢. في «بخ» والوافي والكافي، ح ١١٥٠٩ والتهذيب: «أي». وهو الظاهر من مرآة المعقول، حيث قال:
 «ويمكن أن يكون التفسير من كلام الصادق ﷺ ومن الراوي أيضاً».

١٣. الكافي، كتاب الأطعمة، باب ما يتنفع به من الميتة وما لا يتنفع به منها، ح ١١٥٠٩. وفي التهذيب، ج ٢،
 ص ٢٠٤، ح ٧٩٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٩، ص ٧٩، ح ٣٣٥؛ والفتحية، ج ٣، ص ٣٤١، ح ٤٢١٠،

٧ / ٥٣٥٦ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

٣٩٩ / ٣ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ :

كَتَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : مَا تَقُولُ فِي
الْفَرَوِ يُشْتَرَى^٢ مِنَ السُّوقِ ؟

فَقَالَ : « إِذَا كَانَ مَضْمُونًا^٣ ، فَلَا بَأْسَ^٤ . »

٨ / ٥٣٥٧ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ :

عَنْ رَجُلٍ سَأَلَ الْمَاضِي^٥ عَنِ الصَّلَاةِ فِي^٦ الثَّعَالِبِ ، فَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا ،
وَفِي الثُّوبِ الَّذِي يَلْبِسُهَا ، فَلَمْ أَذِرْ^٦ أَيُّ الثَّوْبَيْنِ : الَّذِي يَلْصُقُ بِالْوَبَرِ ، أَوِ الَّذِي يَلْصُقُ

١ . بسند آخر ، مع اختلاف . الوافي : ج ١٩ ، ص ١٠١ ، ح ١٩٠١٠ ؛ الوسائل : ج ٣ ، ص ٥٠٢ ، ح ٤٢٩١ ؛ وج ٢٤ ، ص ١٨٤ ، ح ٣٠٢٩٩ .

٢ . هكذا نقله العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها بـ «خ» ، كما نقله من نسخة «ش» نقلًا من بعض النسخ . وفي «ظ» ، «ي» ، «بث» ، «يخ» ، «بس» ، «جن» والمطبوع والوسائل : «الحسين» .

ومحمد بن الحسن هذا ، هو محمد بن الحسن بن أبي خالد الأشعري المذكور في رجال البرقي ، ص ٥١ ؛ ورجال الطوسي ، ص ٣٦٦ ، الرقم ٥٤٣٩ ، وروى في الكافي ، ح ١٥٧ بعنوان محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة عن أبي جعفر الثاني^٥ ، وتوسط في بعض الأسناد بين علي بن مهزيار وبين أبي جعفر الثاني^٥ بعنوان محمد بن الحسن الأشعري . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١٥ ، ص ٣٨٢-٣٨٣ . هذا ، ومحمد بن الحسين الملقب بالأشعري ، لم نجد له ذكرًا في كتب الرجال .

٢ . في الوافي : «نشري» .

٣ . قوله^٥ : «مضمونًا» ، في الوافي : «يعني إذا ضمن البائع ذكاته» ، وفي مرآة العقول : «أي مأخوذًا من مسلم أو ممن لا يستحل الميتة بالدباغ أو ممن يخبر بتذكيته» .

٤ . الوافي : ج ١٧ ، ص ٢٨٦ ، ح ١٧٢٩٧ ؛ وج ٧ ، ص ٤١٩ ، ح ٦٢٣٩ ؛ الوسائل : ج ٣ ، ص ٤٩٣ ، ح ٤٢٦٩ ؛ و ج ٤ ، ص ٤٦٣ ، ح ٥٧٣١ .

٥ . في الوافي - نقلًا عن نسخة - «والتهذيب والاستبصار» : «جلود» .

٦ . في «ي» وحاشية «يخ» والاستبصار : «فلم يدر» .

بِالْجِلْدِ^١

فَوَقَّعَ ۞ بِخَطِّهِ: «الَّذِي^٢ يَلصَقُ بِالْجِلْدِ».

قَالَ: وَ ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ^٣ أَنَّهُ سَأَلَهُ^٤ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ: «لَا تُصَلِّ فِي الثُّوبِ
الَّذِي فَوْقَهُ، وَلَا فِي^٥ الَّذِي تَحْتَهُ^٦».

١. في «بح»: «بالجلدة».

٢. في حاشية «بث»، «بس»، «والوافي والاستبصار»: «الثوب الذي».

٣. هكذا نقله العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - من نسخة رمز عنها «ش» والعلامة المجلسي في مرآة العقول من بعض النسخ. وفي «ط»، «غ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بخ»، «بس»، «جن»: «+» «عليه السلام». وذكر عليه السلام في المطبوع نقلاً من بعض النسخ.

والظاهر أنّ الصواب ما أثبتناه، وأنّ المراد من «أبو الحسن»، هو عليّ بن مهزيار؛ فقد كتّني هو بأبي الحسن، كما في رجال النجاشي، ص ٢٥٣، الرقم ٦٦٤. فيكون مفاد الخبر أنّ عليّ بن مهزيار بعد أن رأى توقيعه ۞ سأل هو نفسه الإمام عن هذه المسألة، فأجابه بغير ما أجاب الرجل.

فعلية، الضمير المستتر في «قال وذكر أبو الحسن»، راجع إلى محمّد بن عبد الجبار.

ويؤيد ذلك أنّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ١، ص ٣٨١، ح ١٤٤٦، بسنده عن عليّ بن مهزيار، عن الرضا ۞، ولم يذكر «عليه السلام» في ذيله بعد «أبو الحسن»، كما أنّه لم يذكر في بعض نسخ التهذيب أيضاً.

٤. في «ي»: «والوافي» - نقلاً عن نسخة - والتهذيب: «سئل».

٥. في «بخ» والوافي: «+» «الثوب».

٦. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣١١: «اعلم أنّ عبارات هذا الخبر لا تخلو من تشويش، والذي يمكن توجيهه به هو أنّ عليّ بن مهزيار كتب إلى أبي الحسن الثالث وإلى العسكري ۞ وسأل عن تفسير الخبر الذي ورد عن أبي الحسن الثالث أو الثاني، فأجاب ۞ بالتفسير تقيّة؛ حيث خصّ النهي بالذي يلصق به الجلد؛ لأنّ جواز الصلاة في الورع عندهم مشهور، وأمّا الجلد فيمكن التخلص باعتبار كونه ميتة غالباً فتكون التقيّة فيه أخفّ، ويقول محمّد بن عبد الجبار: إنّ أبا الحسن، أي عليّ بن مهزيار بعد ما لقيه ۞ سأل عنه مشافهة فأجاب ۞ بغير تقيّة بالجلد.

هذا على نسخة لم يوجد فيها «عليه السلام»، وأمّا على تقديره كما في بعض النسخ فيمكن توجيهه على

٥٣٥٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ^١، قَالَ:

كَتَبَ إِلَيْهِ إِزْهَائِمُ بْنُ عَقْبَةَ: عِنْدَنَا جَوَارِبٌ وَ تَكْكَ^٢ تَعْمَلُ مِنْ وَبَرِ الْأَرَانِبِ، فَهَلْ تَجُوزُ^٣ الصَّلَاةُ فِي وَبَرِ الْأَرَانِبِ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ، وَ لَا تَقِيَّةٍ؟ فَكَتَبَ ﷺ: «لَا تَجُوزُ^٤ الصَّلَاةُ فِيهَا»^٥.

٥٣٥٩ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ﷺ أَسْأَلُهُ: هَلْ يَصَلِّي فِي قَلَنْسُوءٍ حَرِيرٍ مَخْضٍ، أَوْ قَلَنْسُوءٍ

دِينَايَ^٦؟

نسخة الماضي بأن يكون المكتوب إليه والذي سأل عنه الرجل واحداً وهو أبو الحسن الثالث ﷺ ويكون المعنى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ مَهْزِيَارٍ يَقُولُ: إِنِّي لَمَّا لَقِيتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ ذَكَرَ لِي أَنَّ السَّائِلَ الَّذِي سَأَلْتُ عَنْهُ ﷺ عَنْ تَفْسِيرِ مَسْأَلَتِهِ أَجَابَهُ ﷺ بِالتَّفْصِيلِ حِينَ سَأَلَهُ عَنْهَا فَلَمْ يَنْقُلْهُ، وَجَوَابُ الْمَكَاتِبَةِ صَدَرَ عَنْهُ ﷺ تَقِيَّةً. هَذَا غَايَةُ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَرَامِ.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٨٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨١، ح ١٤٤٦، بسندهما عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ الرِّضَا ﷺ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٧، ص ٤٠٤، ح ٦١٩٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ٣٥٧، ذِيلُ ح ٥٣٨٢.

١. السند معلق على سابقه. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ.

٢. «تَكْكَ»: جَمْعُ تَكَّةَ، وَهِيَ رِبَاطُ السَّرَاوِيلِ. أَنْظَرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٤٠٦ (تَكْكَ).

٣. فِي «ي»، بَيْخٌ، بِسْ: «يَجُوزُ».

٤. فِي «بَيْخٍ، بِسْ» وَالْإِسْتِبْصَارُ، ح ١٤٥١: «لَا يَجُوزُ».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٨٠٦؛ وَالْإِسْتِبْصَارُ، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٤٥١، مَعْلَقاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ. وَفِيهِ، ح ١٤٥٢؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٨٠٥، بِسند آخر، وَفِي كُلِّ الْمَصَادِرِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٧، ص ٤٠٥، ح ٦٢٠٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ٣٥٦، ذِيلُ ح ٥٣٧٧.

٦. «الدِّيَاغ»: ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ، مُشْتَقٌّ مِنَ الدَّيْجِ بِمَعْنَى النَّقْشِ وَالتَّزْيِينِ، فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ. وَقِيلَ: هُوَ الشُّوبُ الَّذِي سَدَّاهُ وَلَحَمَتْهُ أَبْرِيسَمٌ وَعَنْهُمْ اسْمٌ لِلْمَنْشَقِّ، فَهُوَ حَرِيرٌ مَقْشُوشٌ. أَنْظَرْ: الْمَعْرُوفُ، ص ١٥٩؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٦٢ (دِيَج).

فَكُتِبَ ﷺ: «لَا تَجُلُّ الصَّلَاةَ فِي حَرِيرٍ مَخْضٍ»^١.

٥٣٦ / ١١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَلَوِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ قُرَيْبٍ^٢، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُورٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَزَّازِينَ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ ٤٠٠ / ٣

فِذَاكَ، مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْخَزْ^٣؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ».

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: جُعِلْتُ فِذَاكَ^٤، إِنَّهُ مَيِّتٌ وَهُوَ عِلَاجِي^٥ وَأَنَا أَغْرِفُهُ؟

١. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٨١٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١٤٦٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٨٣، ح ١٤٥٣، بسنده عن محمد بن عبد الجبار، مع اختلاف. فقه الرضا ﷺ، ص ١٥٧: «ولا تصل في ديباج ولا في حرير». الوافي، ج ٧، ص ٤٢٣، ح ٦٢٤٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٨، ح ٥٤١٢؛ و ص ٣٧٦، ح ٥٤٣٩.

٢. في «ظ، بث، بح، بخ، بس» وحاشية المطبوع والوسائل والبحار: «قريب».

٣. قال بعض اللغويين: «الخرز أولاً: ثياب تنسج من صوف وإبريسم». وقال بعض آخر: «الخرز اسم دابة، ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها». لا اختلاف في جواز الصلاة في الخرز الخالص بمعنى أن لا يكون مغشوشاً بوبر الأرناب والثعالب، واختلف في حقيقته، قال المحقق والعلامة: الخرز: دابة بحرية ذات أربع تصاد من الماء وتموت بفقره، ثم أضاف المحقق: «وحدثني جماعة من التجار أنه القندس ولم أتأكد»، وقال الشهيد: «لعله ما يسى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك، ومن الناس من زعم أنه كلب الماء، وعلى هذا يشكل ذكاته بدون اللبغ؛ لأن الظاهر أنه ذو نفس سائلة». أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٨؛ المغرب، ص ١٤٤ (خزز)؛ المعبر، ج ٢، ص ٨٤؛ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٢٣٧؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٣٦.

٤. في «بخ» - «جعلت فذاك».

٥. في التهذيب: «هو».

٦. «علاجي»، أي عملي وصنعتي. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٨٧ (علاج).

فَقَالَ^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَعْرِفُ بِهِ مِنْكَ».

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنَّهُ عِلَاجِي وَ لَيْسَ أَحَدٌ أَعْرِفُ بِهِ مِنِّي^٢.

فَتَبَسَّمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَتَقُولُ^٣: إِنَّهُ ذَابَتْهُ تَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ، أَوْ تُضَادُّ^٤ مِنَ الْمَاءِ، فَتُخْرَجُ^٥، فَإِذَا فَقِدَ الْمَاءَ، مَاتَ^٦؟».

فَقَالَ الرَّجُلُ: صَدَقْتَ جَعِلْتُ فِدَاكَ هَكَذَا هُوَ^٧.

فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّكَ تَقُولُ: إِنَّهُ ذَابَتْهُ تَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، وَ لَيْسَ هُوَ عَلَى^٨ حَذِّ الْحَيَّتَانِ، فَيَكُونُ^٩ ذَكَاتُهُ خُرُوجَهُ مِنَ الْمَاءِ؟».

فَقَالَ الرَّجُلُ: إِي وَاللَّهِ، هَكَذَا أَقُولُ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - أَخْلَهُ، وَ جَعَلَ ذَكَاتَهُ مَوْتَهُ كَمَا أَخْلَ الْحَيَّتَانِ، وَ جَعَلَ ذَكَاتَهَا مَوْتَهَا^{١٠}».

١. في «ظ، ي، بث، يح، يخ، جن» والوافي والوسائل والتهذيب: «وله».

٢. في «جن»: «وله».

٣. في «بح»: «وله». وفي الوافي والتهذيب: «تقول» بدون همزة الاستفهام.

٤. في «بث، بس»: «يصاد». ٥. في «ظ، يس»: «فيُخْرَج».

٦. في الوافي: «فقدت». ٧. في «ي»: «هو».

٨. في الوسائل: «في».

٩. في الوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «فتكون».

١٠. توقّف المحقّق في هذه الرواية لضعف محدّد بن سليمان الديلمي ولمخالفة مضمونها لما اتّفق عليه أصحابنا من أنّه لا يحلّ من حيوان البحر إلّا السمك ولا من السمك إلّا ذو الفليس. وذّب عنه الشهيد بأنّ الضعف منجبر بشبهة مضمونها بين الأصحاب، والمراد بحلّه حلّ استعماله في الصلاة لا حلّ أكله. أنظر: المعتمد، ج ٢، ص ٨٤؛ ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٣٦. وللمزيد أنظر: الجبل المتين، ص ٥٩١؛ الوافي، ج ٧، ص ٤٠٩-٤١٠.

١١. التهذيب، ج ٢، ص ٢١١، ح ٨٢٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٨٢٩، بسند آخر عن الرضا ﷺ،

٥٣٦١ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْأَخْوَصِ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا^٢ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ؟ فَقَالَ: «لَا تُصَلِّ فِيهَا»^٣.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ: هَلْ يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ يُرِيَسَمُ؟ فَقَالَ: «لَا»^٤.

وتمام الرواية هكذا: «سألت أبا الحسن الرضا^٥ عن الصلاة في الخز فقال: صل فيه». الوافي، ج ٧، ص ٤٠٨، ح ٦٢١٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٥٣٩٠؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢١٩.

١. هكذا في «ي، بث، بخ، بس» والوسائل والتهذيب. وفي «ظ، بح» والمطبوع: «إسماعيل بن سعد الأحوص». وفي «جن»: «إسماعيل بن سعيد الأحوص».

وإسماعيل هذا، هو إسماعيل بن سعد الأحوص الأشعري المذكور في رجال البرقي، ص ٥١؛ ورجال الطوسي، ص ٣٥٢، الرقم ٥٢٠٦، وهو وإن ورد في الموضعين بعنوان «إسماعيل بن سعد الأحوص»، والمتبادر من العنوان أن «الأحوص» لقب، لكن الظاهر من ملاحظة الاستعمالات وكتب المؤلف والمختلف أن «الأحوص» اسم وليس بلقب. أنظر على سبيل المثال: رجال النجاشي، ص ٨١، الرقم ١٩٨؛ و ص ٩٠، الرقم ٢٢٥؛ و ص ١٧٩، الرقم ٤٧٠؛ توضيح المشبه، ج ١، ص ١٦٩؛ وتبصير المتبهم بتحرير المشبه، ج ١، ص ١٠.

٢. في الوافي: - «الرضا».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٨٠١، معلقاً عن الكليني. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٣، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر. الخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين و ما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن أبي جعفر^٦، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الدواجن، باب آلات الدواب، ح ١٣٠١٤؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣١١؛ والمحاسن ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٥ و ١٠٦؛ وقرب الإسناد، ص ٢٦١، ح ١٠٢٣؛ ووسائل علي بن جعفر، ص ١٨٩. الوافي، ج ٧، ص ٤١٢، ح ٦٢٢٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٥٤، ح ٥٣٧١.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٨٠١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٠٨، ح ٨١٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٦٤٤؛ بسند آخر. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٣، ح ٦٢٤٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٧، ح ٥٤١١.

١٣/٥٣٦٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التَّمِيمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي السَّفَرِ، وَمَعَهُ السَّكِينُ^٢ فِي خَفِّهِ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا^٣، أَوْ فِي سَرَائِيلِهِ مَشْدُودًا^٤، وَالْمِفْتَاحُ^٥ يَخَافُ^٦ عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ، أَوْ^٧ فِي وَسْطِهِ^٨ الْمِنْطَقَةَ فِيهَا^٩ حَدِيدٌ^{١٠}؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالسَّكِينِ وَالْمِنْطَقَةِ لِلْمُسَافِرِ فِي وَقْتِ ضَرُورَةٍ، وَكَذَلِكَ الْمِفْتَاحُ يَخَافُ عَلَيْهِ، أَوْ فِي^{١١} النَّسِيَانِ، وَلَا بَأْسَ بِالسِّنْفِ، وَكَذَلِكَ^{١٢} آلَةُ السَّلَاحِ فِي الْحَرْبِ، وَفِي^{١٣} غَيْرِ ذَلِكَ لَا تَجُوزُ^{١٤} الصَّلَاةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيدِ؛ فَإِنَّهُ نَجَسٌ^{١٥}»

١. في «ظ» والوسائل: «بعض أصحابه».

٢. في «بخ، بس» والتهديب: «عنه».

٣. في «بث، جن»: «مشدودة».

٤. في «بث، جن»: «أو المفتاح».

٥. في التهديب: «يخشى».

٦. في التهديب: «إن وصفه ضاع أو يكون» بدل «عليه الضيعة أو».

٧. في «بخ» وحاشية «ظ»: «وسط».

٨. في التهديب: «من».

٩. في «بث»: «الحديد».

١٠. في التهديب: «إذا خاف الضيعة و» بدل «يخاف عليه أو في».

١١. في حاشية «ظ، بس، جن» والتهديب: «وكل».

١٢. في «ظ»: «وفي».

١٣. في «ي، بس» والتهديب: «لا يجوز».

١٤. في المعتبر، ج ٢، ص ٩٨: «قد يَبْتَأَنَّ الْحَدِيدَ لَيْسَ بِنَجَسٍ بِإِجْمَاعِ الطَّوَائِفِ، فَإِذَا وَرَدَ التَّجَنُّسُ حَمْلُهُ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ اسْتِصْحَابًا؛ فَإِنَّ النِّجَاسَةَ قَدْ تَطَلَّقَ عَلَى مَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يَجْتَنِبَ». وللمزيد أنظر: الوافي، ج ٧، ص ٤٢٨؛ امرأة العقول، ج ١٥، ص ٣١٥.

مَمْسُوحٌ.^١

١٤ / ٥٣٦٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الْفِرَاءِ؟ أَيْ شَيْءٍ يُصَلَّى فِيهِ؟ فَقَالَ: «أَيُّ الْفِرَاءِ؟» قُلْتُ: الْفَنَكُ وَالسَّنَجَابُ^٢ وَالسَّمُورُ^٣، قَالَ: «فَصَلِّ فِي الْفَنَكِ وَالسَّنَجَابِ، فَأَمَّا السَّمُورُ فَلَا تُصَلِّ فِيهِ».

٤٠١/٣

قُلْتُ: فَالْتَّعَالِبُ نُصَلِّي فِيهَا؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ تَلْبَسُ بَعْدَ الصَّلَاةِ».

قُلْتُ: أَصَلِّي فِي الثُّوبِ الَّذِي يَلْبَسُهُ؟ قَالَ: «لَا».

١٥ / ٥٣٦٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٨٩٤، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن رجل، عن الحسن بن علي، عن أبيه، عن علي بن عتبة، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٧، ح ٦٦٦٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤١٩، ذيل ح ٥٥٨٦.

٢. في «ظ»: «أو السنجاب».

٣. «السَّمُورُ»، كَتَنُور: حيوان ببلاد الروس وراء بلاد الترك يشبه النمس. واليَنْمَسُ: دَوِيْبَةٌ نحو الهَمْرَةِ بِأَوْيِ البَاسْطِينَ غالباً ويقال لها: الذَّلَقَى، وقيل: دَوِيْبَةٌ تقتل الثعبان. انظر: المصباح المنير، ص ٢٨٨ و ٦٢٦ (سمر) و(نمس).

وفي مرآة العقول: «المشهور عدم جواز الصلاة في السَّمُور والفَنَك، ويظهر من المحقق في المعبر الميل إلى الجواز. وأيضاً المشهور المنع من الصلاة في وبر الأرناب والتعالب، والقول بالجواز نادر، والأخبار الواردة فيه حملت على التقيّة، والله يعلم». وراجع: المعبر، ج ٢، ص ٨٦ و ٨٧.

٤. في «ظ، بخ، بس، جن» والوافي والتهذيب والاستبصار: «بصلي». وفي «بح»: «تصلي».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٧، معلقاً عن علي بن مهزيار. وفيه، ص ٣٨٢، ح ١٤٥٠؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٨١١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٠٣، ح ٦١٩٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٤٩، ذيل ح ٥٣٥٦.

٦. في الوافي: «عبدوس».

جُنْدَب، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السُّمَطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّجُلُ إِذَا اتَّرَزَ بِثَوْبٍ وَاجِدَ إِلَى^١ ثُنْدَوْتَيْهِ^٢، صَلَّى

فِيهِ»^٣.

١٦/٥٣٦٥. قَالَ: وَ قَرَأْتُ^٤ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^٥ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ

١. في «بيح»: «على».

٢. في «بيح»: «ثندويه». والثندوتان للرجل كالثديين للمرأة. النهاية، ج ١، ص ٢٢٣ (ثند).

٣. الوافي، ج ٧، ص ٣٨٢، ح ٦١٤٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٩١، ح ٥٤٨٣.

٤. في «ظ»: «قرأت» بدون الواو. وفي مرآة العقول: «قوله: قال: وقرأت، الظاهر أنَّ القائل علي بن إبراهيم».

٥. روى الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٨٠٤، بإسناده عن الحسين بن سعيد - وقد عُبِّرَ عنه بالضمير - عن محمد بن إبراهيم، قال: كُتِبَ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ الْأَرَابِ، فَكُتِبَ: مَكْرُوهَةٌ.

وروى أيضاً في التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥٠٩، بإسناده عن الحسين بن سعيد، قال: قرأت في كتاب محمد بن إبراهيم إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الصلاة في ثوب حشوه قرأ، فكتب إليه: قرأته -: لا بأس بالصلاة فيه.

والظاهر أنَّ محمد بن إبراهيم الذي روى عنه الحسين بن سعيد، ونقل كتابه إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام، هو محمد بن إبراهيم الحضيضي الأهوازي، روى عنه الحسين بن سعيد في رجال الكشي، ص ٤٩٦، الرقم ٥٩٣. ويؤكد ذلك أنَّ الحسين بن سعيد أيضاً أهوازي.

إذا تبيّن هذا، فنقول: روى علي بن مهزيار عن محمد بن إبراهيم الحضيضي في التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٧، ح ١٤٨٤. وعلي بن مهزيار أيضاً أهوازي.

والظاهر من ملاحظة ما مرّ، ومن ملاحظة أنَّ علي بن مهزيار كان من الركلاء كما صرح به النجاشي في رجاله، ص ٢٥٣، الرقم ٦٦٤، ولذا كثيراً ما يروي مكاتبات الأصحاب - كما هو ظاهر لمن راجع أسناد علي بن مهزيار - وأنَّ محمد بن إبراهيم الحضيضي مات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام، كما في رجال الكشي، ص ٥٦٣، الرقم ١٠٦٤، والظاهر من ملاحظة هذا المجموع، أنَّ المراد من محمد بن إبراهيم في سندنا هذا، هو محمد بن إبراهيم الحضيضي، وأنَّ الراوي عنه بملاحظة الأسناد السابقة، هو علي بن مهزيار.

فعلية الضمير المستتر في «قال» راجع إلى علي بن مهزيار، فيكون السند معلقاً على سند الحديث ٥٣٦٣، فينبغي جعل الخبر خبراً مستقلاً من الخبر ٥٣٦٤.

يَسْأَلُهُ عَنِ الْفَنَكِ: يُصَلِّي فِيهِ؟ فَكَتَبَ^١: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٢.

وَكَتَبَ يَسْأَلُهُ عَنْ جُلُودِ الْأَرَانِبِ، فَكَتَبَ^٣: «مَكْرُوهٌ»^٤.

وَكَتَبَ يَسْأَلُهُ عَنْ قُوبٍ خَشُوهُ قَرْ^٥: يُصَلِّي فِيهِ؟ فَكَتَبَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٦.

٥٣٦٦ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ

مُقَاتِلٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٧ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّمُورِ وَالسَّنَجَابِ وَالثَّغَلِبِ^٨؟

فَقَالَ: «لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا خَلَا السَّنَجَابَ؛ فَإِنَّهُ دَابَّةٌ لَا تَأْكُلُ اللَّحْمَ»^٩.

١. في «بح»: «قال: فكتب». وفي الوافي: «قال» بدل «فكتب».

٢. في الوافي: «- به».

٣. في الوسائل: «مكره».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٨٠٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨١، ح ١٤٤٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم. الوافي، ج ٧، ص ٤٠٥، ح ٦٢٠٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٥١، ح ٥٣٦٢.

٥. في «بح»: «فرو». «والقَرْ»: ضرب من الإبريسم فمعزب، أو هو ما يعمل ويسوى منه الإبريسم، ولهذا قيل: القَرْ والإبريسم مثل الحنطة والدقيق. أنظر: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٩٥؛ المصباح المنير، ص ٥٠٢ (قز).

وفي مرآة العقول: «قوله^{١٠} حشوه قَرْ، قال الصدوق في الفقيه: إنَّ المعنى في هذا الخبر قَرْ الماعز دون قَرْ الإبريسم. وقال في المدارك: أما الحشو بالإبريسم فقد قطع المحقق بتحريمه؛ لعموم المنع، واستقرب الشهيد في الذكري الجواز؛ لرواية الحسين بن سعيد، وحمل الصدوق بعيد، والجواز محتمل؛ لصحة الرواية ومطابقتها لمقتضى الأصل، وتعلق النهي في أكثر الروايات بالثوب الإبريسم، وهو لا يصدق على الإبريسم المحشوق قطعاً. وراجع: ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤٤.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥٠٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٥، ح ٦٢٤٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٤٤، ح ٥٦٧١.

٧. في التهذيب، ح ٨٢١: «أبَا عبد الله^{١١} في» بدل «أبَا الحسن^{١٢} عن».

٨. في التهذيب، ح ٨٢١ والاستبصار: «والثعالب».

٩. في «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٨٢١: «ذا».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٦، معلقاً عن الكليني. ١١.

٥٣٦٧ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

٤٠٢/٣ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُصَلِّيَ وَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ^١.

٥٣٦٨ / ١٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ

بْنِ عَيْسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: الطَّيْلَسَانُ، يَغْمَلُهُ الْمَجُوسُ أَصْلِي فِيهِ؟

قَالَ: «أَلَيْسَ يُغْسَلُ بِالْمَاءِ؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «لَا بَأْسَ».

قُلْتُ: الثَّوْبُ الْجَدِيدُ يَغْمَلُهُ الْحَائِكُ^٣، أَصْلِي فِيهِ^٤؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٥.

٥٣٦٩ / ٢٠ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

١. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٨. الوافي، ج ٧، ص ٤٠٤،

ح ٦١٩٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٥٣٥٣.

١. في الوافي: «التمثال - بالكسر -: الصورة، وقد يخصّ بما فيه روح؛ لأنّه المحزّم تصويره، المكروه استعماله دون غيره من الصور». وفي مرآة العقول: «المراد بالتمثيل صور الحيوانات كما هو ظاهر الأخبار، أو كلّ ما له مثل في الخارج كما ذكره جماعة».

٢. الوافي، ج ٧، ص ٣٩٠، ح ٦١٦٤؛ والوسائل، ج ٤، ص ٤٣٧، ح ٥٦٤٣.

٣. في «بث، يخ، جن» والوافي: «وله».

٤. «الطيلسان»: فارسيّ، تعريب تالشان، وهو من لباس العجم مدوّر أسود. وقال العلامة الفيض:

«الطيلسان: ثوب يلقى على الكتفين يحيط بالبدن». وقال العلامة المجلسي: «الطيلسان، بثلاث اللام:

ثوب من قطن». أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٩٤٤؛ المغرب، ص ٢٩١ (طلس)

٥. في «بخ» و«تعمله».

٦. «الحائك»: الناسج، يقال: حاك الثوب حوكاً وجياكاً وجياكةً، واوية ياتية: نسجه. أنظر: القاموس المحيط،

ج ٢، ص ١٢٤٢ (حيك).

٧. في «جن»: «يصلّى».

٨. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٤، ح ٦٢٨٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥١٩، ح ٤٣٤٤.

الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي ثَوْبِ الْمَرْأَةِ وَفِي إِزَارِهَا، وَيَعْتَمُّ بِخِمَارِهَا؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٢ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً.^٣

٥٣٧ / ٢١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّرَاهِمِ السُّودِ الَّتِي فِيهَا التَّمَائِيلُ: أَيْصَلِّي الرَّجُلُ وَهِيَ مَعَهُ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ مُوَارَاةً»^٤.

١. «الخمار»: النصف، وهو ثوب تغطي به المرأة فوق ثيابها كلها، سمي نصفاً؛ لأنه نصف بين الناس وبينها فحجز أبصارهم عنها، أو الخمار: ما تغطي به المرأة رأسها. أنظر: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٧ (خمر)؛ وج ٩، ص ٣٣٢ (نصف).

٢. في الوافي: «قوله عليه السلام: نعم، لعله محمول على ما إذا لم يكن من الثياب المختصة بهن».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١١، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٨٥؛ ص ٣٧٤، ح ١٠٨٧، معلقاً عن العيص بن القاسم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٤، ح ٦٢٨٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٩، ح ٤١٣٩؛ وج ٤، ص ٤٤٧، ذيل ح ٥٦٧٩.

٤. في «بخ»: «يصلّي» بدون همزة الاستفهام.

٥. في «بخ»: «وهو».

٦. «المواراة»: الإخفاء، يقال: واره ووزاه، أي أخفاه. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٨ (ورى).

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥٠٨، معلقاً عن علي بن مهزيار، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٨٣؛ وقرّب الإسناد، ص ١٨٥، ح ٦٩١. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٩، ح ٦٢٦٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٩، ذيل ح ٥٦٤٩.

٥٣٧١ / ٢٢. وَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْهُ^١، قَالَ:
 قَالَ^٢: «لَا يَبْدُ لِلنَّاسِ مِنْ حِفْظِ بَضَائِعِهِمْ^٣؛ فَإِنْ صَلَّى وَ هِيَ مَعَهُ، فَلْتَكُنْ مِنْ
 خَلْفِهِ، وَ لَا يَجْعَلْ شَيْئاً مِنْهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْقِبْلَةِ^٤».
 ٥٣٧٢ / ٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ
 عُمَانَ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَكَرَّرَ الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْمَضْبُوعِ الْمُسْتَبْعِ
 الْمُقَدَّمِ^٥».

-
١. في الوافي: + «عليه السلام آتاه».
 ٢. في «بخ، بس» والوافي: - «قال».
 ٣. «البضائع»: جمع البضاعة، وهي قطعة من المال تعدّ للتجارة. وقيل غير ذلك. أنظر: «الصحيح»، ج ٣، ص ١١٨٦؛ «لسان العرب»، ج ٨، ص ١٥ (بضع).
 ٤. في «مراة العقول»: «حمل على الاستحباب».
 ٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٨٣، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله.
 الوافي، ج ٧، ص ٤٢٩، ح ٦٢٦٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٧، ذيل ح ٥٦٤٤.
 ٦. «في «ي»»: «المقدم». و«المُقدَّم»: المُشْتَبِعُ حمرته، كآته الذي لا يقدر على الزيادة عليه؛ لتناهي حمرته فهو
 كالممتنع من قبول الصبغ. وقيل: هو الذي ليست حمرته شديدة. قال الشيخ البهائي في «الحبل المتين»،
 ص ٦١٥: «هو - أي المقدم - بالقاء الساكنة والبناء للمفعول، أي الشديد الحمرته، كذا فسره المحقق في
 المعبر والعلامة في المتهى، وربما يقال: إنه مطلق الثوب الشديد اللون، سواء كان حمرته أو غيره، وإليه
 ينظر كلام المبسوط، فيكره الصلاة في مطلق الثوب الشديد اللون، وهو مختار أبي الصلاح وابن الجنيد
 وابن إدريس، ومال إليه شيخنا في الذكرى». راجع أيضاً: النهاية، ج ٣، ص ٤٢١؛ «لسان العرب»، ج ١٢،
 ص ٤٥٠ (قدم)؛ المبسوط، ج ١، ص ٩٥؛ المعبر، ج ٢، ص ٩٤؛ متهى المطلب، ج ٤، ص ٢٤٦؛ ذكرى
 الشيعة، ج ٣، ص ٥٦.
 ٧. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ١٥٤٩، بسنده عن ابن فضال. الكافي، كتاب الزي والتجمل والمروءة، باب

٥٣٧٣ / ٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلِّ فِي مِثْلِكَ الَّذِي تَتَمَنَّدُ بِهِ، وَلَا تُصَلِّ فِي مِثْلِهِ تَتَمَنَّدُ بِهِ غَيْرَكَ»^١.

٥٣٧٤ / ٢٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تُصَلِّ فِيمَا شَفَّ^٢، أَوْ سُفَّ^٣، يَغْنِي^٤ الثُّوبُ^٥ الْمُصَيَّقَلُ^٦».

«لبس المعصر، ضمن ح ١٢٤٧٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه هكذا: «ولا تصلوا في المشيع المضرج الوافي، ج ٧، ص ٣٩١، ح ٦١٦٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٦٠، ح ٥٧٢٣.

١. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٤، ح ٦٢٨٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٥٦٨٠.

٢. يقال: شَفَّ الثوبُ يَشْفُ شُفُوفًا، إذا رَقَّ حتى يرى ما خلفه، وإذا بدا ما وراءه ولم يستره. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٨٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٨٦ (شفف).

٣. في «بث، يخ، بف»: «أو شَفَّ». وفي التهذيب: «أو صَفَّ». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣١٩: «وقوله عليه السلام: أو سُفَّ، كذا في أكثر النسخ، والظاهر أنه بالصاد كما في التهذيب، وبالسین ليس له معنى يناسب المقام ولا التفسير، وربما يقال: إنه من السَفِّ بالكسر والضم، وهو الأرقم من الحيات تشبيهاً لصقائه بجلد الحية، ولا يخفى بعده، ومع قطع النظر عن التفسير يمكن أن يكون المراد به الثوب الوسخ، قال في النهاية: فيه: ... فكأنما أَسَفَّ وجه رسول الله صلى الله عليه وآله، أي تَغَيَّرَ وَاكْمَدَ كَأَنَّمَا ذُرُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَسَفَفَتِ الرُّشْمَ، وهو أن يُغَرَّزَ الجِلْدُ بِأَبْرَةٍ، ثُمَّ تُخْشَى المغارِزُ كَحَلَاةٍ. وانظر أيضاً: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٤؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٧٥ (سفف).

٤. في «ظ»: «عنى».

٥. في الوافي: «+ الصيقل».

٦. كذا في المطبوع والوافي تقلأ من بعض النسخ. وفي «ظ، ي، بث، يخ، جن»: «الصيقل». وفي «بس» والوسائل: «الصقيل». وفي التهذيب: «المصقل». و«المصقل»، أي المجلي، من قولهم: صَقَّلَ السيف وسقله أيضاً صَقْلًا وَحِقْلًا، أي جلاه. وقال العلامة المجلسي: «وكان المراد ما يصقل من الثياب بحيث يكون له جلاه وصوت لذلك». أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٧٤٤ (صقل).

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٢٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٨٢٧، معلقاً عن محمد بن أحمد بن

٤٠٣/٣

٢٦ / ٥٣٧٥ . وَرَوَى : « لَا تَصَلِّ فِي ثَوْبٍ أَسْوَدَ ، فَأَمَّا الْخُفُّ أَوْ الْكِسَاءُ أَوْ الْعِمَامَةُ ^١ ،

فَلَا بَأْسَ ^٢ . »

٢٧ / ٥٣٧٦ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ، عَنِ السَّيَّارِيِّ ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْقَسَمِيِّ - وَ قَسَمَ حَيٍّ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَصْرَةِ - ^٤ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ ^٥ : أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ جُلُودِ الدَّارِشِ ^٦ الَّتِي يُتَّخَذُ ^٧ مِنْهَا الْخِفَافُ ؟

قَالَ : فَقَالَ : « لَا تَصَلِّ فِيهَا ، فَإِنَّهَا تُدْبَعُ بِخَزءٍ ^٨ الْكِلَابِ ^٩ . » ^{١٠}

« يحيى ، عن السياري ، عن أحمد بن حماد ، رفعه إلى أبي عبد الله ^{١١} . الوافي ، ج ٧ ، ص ٣٨٩ ، ح ٦١٦١ ؛

الوسائل ، ج ٤ ، ص ٣٨٨ ، ح ٥٤٧٦ .

١ . في الوافي : « والكساء والعمامة » .

٢ . في « ظ » : « به » .

٣ . الوافي ، ج ٧ ، ص ٣٩١ ، ح ٦١٦٨ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٣٨٣ ، ح ٥٤٦٤ ؛ و ص ٣٨٧ ، ح ٥٤٧٢ .

٤ . في الوسائل ، ح ٤٣٣٤ : - « وقسم حيٍّ من اليمن بالبصرة » .

٥ . في « ي » : « سأل » .

٦ . في حاشية « بيع » : « جلد » .

٧ . في « بث » : « الداراش » . و « الداراش » : جلد معروف أسود ، كأنه فارسي الأصل . أنظر : الصحاح ، ج ٣ ،

ص ١٠٠٦ ؛ القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٨٠٩ (درس) .

٨ . في « بيع » : « يتخذ » .

٩ . « الخُزء » ، بالضم : العذرة ، والجمع : خُزوء . الصحاح ، ج ١ ، ص ٤٦ (خروء) .

١٠ . في « مرأة العقول » : « ولعلهم لم يكونوا يغسلونها بعد الدباغ ، أو لأنَّ بعد الغسل أيضاً كان يبقى فيها أجزاء

صفار ، أو استحباباً للاحتياط لعلَّه يبقى فيها شيء ولعلَّ عدم أمره بالغسل لأجل اللون ، أو لما ذكرنا

فتأثَّل » .

١١ . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، ح ١٥٥٢ ، معلقاً عن محمد بن أحمد ، مع اختلاف يسير ؛ علل الشرائع ،

٥٣٧٧ / ٢٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْخَزِّ الْخَالِصِ: «أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فَأَمَّا الَّذِي يُخْلَطُ فِيهِ وَبَرُّ الْأَرَانِبِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُشْبِهُ^٢ هَذَا، فَلَا تُصَلِّ فِيهِ»^٤.

٥٣٧٨ / ٢٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ^٥ الْقَمِيصَ الْمَكْفُوفَ بِالْدِّيَبَاجِ^٦، وَ يَكْرَهُ لِبَاسَ الْخَرِيرِ وَ لِبَاسَ الْوُشْيِ^٧،»

١. ص ٣٤٤، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن محمد السيارى . الوافى، ج ٧، ص ٤١٣، ح ٦٢٢٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٤٠، ح ٤١٠٥؛ وص ٥١٦، ح ٤٣٣٤.

١. في التهذيب، ح ٨٣٠ + «عن الصلاة». وفي التهذيب، ح ٨٣١ والاستبصار، ح ١٤٧٠ والعلل: + «الصلاة».

٢. في «و»: «شبه».

٣. في الاستبصار، ح ١٤٦٩: «فلا يصلى».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٨٣٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٤٦٩، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٨٣١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٤٧٠، بسند آخر. علل الشرائع، ص ٣٥٧، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافى، ج ٧، ص ٤١٠، ح ٦٢١٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦١، ذيل ح ٥٣٩٣.

٥. في «و» المقول: «قوله عليه السلام: يكره أن يلبس، الحكم بجواز الصلاة في الثوب المكفوف بالحرير مقطوع به في كلام الأصحاب المتأخرين، وربما يظهر من عبارة ابن البراج المنع من ذلك، واستدلوا بهذا الخبر على الكراهة. ولا يخفى ما فيه؛ فإن الكراهة في هذا الحديث أيضاً استعملت في الحرمة».

٦. «المكفوف بالديباج» أي الذي عمل على ذيله وأكمامه وجبيه كفاف من ديباج، والكفاف: جمع كُفَّة، وكُفَّة كل شيء، بالضم: طُرْته وحاشيته، وكل مستطيل: كُفَّة، ككُفَّة الثوب، وكل مستدير كُفَّة، بالكسر كِكُفَّة الميزان. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٢٢؛ النهاية، ج ٤، ص ١٩١ (كفف).

٧. «الوشي»: نقش الثوب، معروف ويكون من كل لون، والوشي في اللون: خلط لون بلون. أنظر: ..

وَيَكُونُ^١ الْمَيْتَرَةُ^٢ الْحَمْرَاءُ؛ فَإِنَّهَا مَيْتَرَةُ إِبْلِيسَ.^٣

٥٣٧٩ / ٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الْخِفَافُ عِنْدَنَا فِي السُّوقِ نَشْتَرِيهَا، فَمَا تَرَى فِي الصَّلَاةِ

فِيهَا؟

فَقَالَ: «صَلَّ فِيهَا حَتَّى يَقَالَ لَكَ: إِنَّهَا مَيْتَرَةٌ بِعَيْنَيْهَا».^٤

٥٣٨٠ / ٣١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ:

«لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٩٢ (وشى). وقال في الوافي: «وفي بعض النسخ: القسي، مكان الوشي بالقاف والمهمل، قال ابن الأثير في نهايته: فيه نهى عن لبس القسي، وهو ثياب من كتان مخلوط بحرير، يؤتى به من مصر ... أقول: وكان النسخة الثانية أصح؛ لتكرر النهي عن القسي في الأخبار، كما في الخصال وغيره؛ بخلاف الوشي، فإنه لا كراهة فيه كما يأتي». وانظر: النهاية، ج ٤، ص ٥٩ (قسر).

١. في الوافي والكافي، ح ١٢٥٠٦: «+لباس».

٢. «الميثرة»: ومفعلة من الوثارة بمعنى السهل واللين، أصلها: مؤثرة، وهي من مراكب العجم، تعمل من حرير أو ديباج وتتخذ كالفراس الصغير وتحشى بقطن أو صوف، يجعلها الراكب تحته على الرحال فوق الجمال. وقال ابن الأثير: «ويدخل فيه مياثر السروج؛ لأنّ النهي يشمل كلّ ميثرة حمراء، سواء كانت على رجل أو سرج». والميثرة أيضاً: الثوب الذي تجلجل به الثياب فيعلوها. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٥٠؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٧٨ (وثر).

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١٠، معلقاً عن أحمد بن محمد البرقي. الكافي، كتاب الزّي والتجمل، باب لبس الحرير والديباج، ح ١٢٥٠٦، بسند آخر عن النضر بن سويد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٧، ح ٢٠٣٥٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٠، ذيل ح ٥٤١٩؛ وص ٤٤٥، ح ٥٦٧٣.

٤. في «ي»، بث، يخ، بس، «ببعينه».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢٠، بسند عن ابن مسكان. وفيه، ص ٣٧١، ح ١٥٤٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٨٥، ح ١٣٥٧، بسند آخر عن الرضا ﷺ، وفي كلّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤١٧، ح ٦٢٣٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٩٠، ذيل ح ٤٢٦١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: وَيَكْرَهُ السَّوَادُ^١ إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ: الْحُفَّ، وَالْعِمَامَةِ، وَالكِبَاءِ^٢.

٣٢ / ٥٣٨١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ ذَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَصْلِي فِي الْقُلَنْسُوءِ^٣ السَّوْدَاءِ؟

فَقَالَ: لَا تَصُلِّ فِيهَا؛ فَإِنَّهَا لِبَاسُ أَهْلِ النَّارِ^٤.

٣٣ / ٥٣٨٢. عَلِيُّ^٥، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ^٦، قَالَ: ٤٠٤/٣

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^٨: أَغْتَرِضُ السُّوقَ، فَأَشْتَرِي خُفًّا لَا أَذْرِي أَذْكَتِي هُوَ،

١. هكذا في جميع النسخ والمصادر. وفي المطبوع: «يكروه الصلاة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٨٣٥، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس السواد، ح ١٢٤٧٩، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن بعض أصحابه رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. الخصال، ص ١٤٨، باب الثلاثة، ح ١٧٩، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، بإسناده يرفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام. علل الشرائع، ص ٣٤٧، ح ٣، بسنده عن محمد بن أحمد، بإسناده يرفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٦٨، مرسلًا وفيه: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكره...»، وفي كل المصادر -إلا التهذيب- مع اختلاف يسير. الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٢، ح ٥٤٦١.

٣. في «بيح» والعلل: «قلنسوة».

٤. في «مرآة العقول»: قوله عليه السلام: «فإنه لباس أهل النار، أي بني العباس لعنهم الله».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٨٣٦، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٤٦، ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٦٦، مرسلًا، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الغناء، ح ١٢٤٨٠. الوافي، ج ٧، ص ٣٩٢، ح ٦١٦٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٦، ح ٥٤٧١.

٦. علي هذا، هو علي بن محمد الراوي عن سهل بن زياد، فما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢١ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب، عن سهل، لا يخلو من الخلط.

٧. في «غ»، «ث»، «بغ»، «بس»: «جهم». وفي التهذيب: «-بن»، والمذكور في بعض نسخه «الحسن بن الجهم».

٨. في «بيح» والوسائل والتهذيب: «+ الرضا».

أَمْ لَا؟ قَالَ^١: «صَلَّ فِيهِ».

قُلْتُ: فَالتَّغَلُّ؟ قَالَ: «مِثْلُ ذَلِكَ».

قُلْتُ: إِنِّي أَضِيقُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ^٢: «أَتَزَعَبُ عَمَّا كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام يَفْعَلُهُ»^٣.

٥٣٨٣ / ٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُزْمُوقٍ^٤ - وَ أَتَيْتُهُ بِجُزْمُوقٍ^٥ فَبَعَثْتُ^٦ بِهِ إِلَيْهِ - ؟

فَقَالَ: «يُصَلِّي فِيهِ»^٧.

٥٣٨٤ / ٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى وَ فِي كُمِهِ طَيْرٌ؟

قَالَ: «إِنْ خَافَ الذَّهَابَ عَلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ»^٨.

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَلَاخِلِ: هَلْ يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ وَ الصَّبِيَّانِ لُبْسُهَا؟

١. في حاشية «بح»: «فقال».

٢. في التهذيب: «والتعل».

٣. في حاشية «بح»: «فقال».

٤. في التهذيب: «عَمَّا».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٤١٩، ح ٦٢٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٩٣، ح ٤٢٦٨.

٦. «الجُزْمُوقُ»: خَفَّ صغير، أو خَفَّ صغير يليس فوق الخَفِّ. لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥ (جرمق).

٧. في الوسائل والتهذيب: «بعثت».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢٣، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن مهزيار. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٠، ح ٦٢٧٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢٧، ح ٥٦١١.

٩. في «ظ» وحاشية «بس»: «طائر».

١٠. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٣، ضمن ح ٧٧٦، معلقاً عن علي بن جعفر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٠، ح ٦٢٦٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٦١، ح ٥٧٢٥.

فَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ صَمَاءٌ، فَلَا بَأْسَ؛ وَإِنْ كَانَتْ لَهَا صَوْتٌ، فَلَا».^٢

٥٣٨٥ / ٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ
الْمَدَائِنِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ وَفِيهِ تَكْبِيهٌ^٦ مِفْتَاحَ حَدِيدٍ».^٧

٥٣٨٦ / ٣٧. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ التَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ وَفِي يَدِهِ
خَاتَمُ حَدِيدٍ».^٩

١. في «بخ» والوافي: «إن».

٢. في «ي» وحاشية «بخ» والوافي والوسائل والفقهاء وقرب الإسناد: «كان».

٣. مسائل علي بن جعفر، ص ١٣٨. وفي قرب الإسناد، ص ٢٢٦، ح ٨٨١، بسنده عن علي بن جعفر، الفقيه،

ج ١، ص ٢٥٤، ح ٧٧٧، معلقاً عن علي بن جعفر، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧،

ص ٤٣٠، ح ٦٢٦٩؛ وج ٢٠، ص ٧٨٢، ح ٢٠٤٩٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٦٣، ح ٥٧٣٢.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي «ب» والمطبوع: «لا يصل».

٥. في «بخ»: «في» بدون الواو.

٦. في حاشية «بخ»: «كتمه». «والتيكة»: رباط السراويل، والجمع: تيكك. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٠٦

(تيكك).

٧. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٨، ح ٦٢٦٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤١٨، ح ٥٥٨٢.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء، ح ٧٧٢، والتهذيب، ص ٢٢٧. وفي

المطبوع: «لا يصل».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٨٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٣٤٨، ح ٢، بسنده عن

إبراهيم بن هاشم، عن التوقي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. وفيه،

ح ١؛ والفقهاء، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٧٤، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٢، صدرح ١٥٤٨، وفي

الثلاثة الأخيرة بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١،

• وَرَوَى إِذَا كَانَ الْغِفَتَاخُ فِي غِلَافٍ، فَلَا بَأْسَ.^١

٦١ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي الثُّوبِ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا

٥٣٨٧ / ١. الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ صَلَّى فِي ثَوْبٍ رَجُلٍ أَتَامًا، ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ الثَّوْبِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِيهِ؟

قَالَ: «لَا يُعِيدُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ».^٢

٥٣٨٨ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلَ أَبِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الَّذِي يُعَيِّرُ ثَوْبَهُ لِمَنْ يَغْلَمُ أَنَّهُ يَأْكُلُ الْجِرِّيَّ، أَوْ

١. ص ٢٥٣، ح ٧٧٢، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله - الوافي، ج ٧، ص ٤٢٨، ح ٦٢٦١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤١٧، ح ٥٥٨١.

١. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٨، ح ٦٢٦٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤١٨، ح ٥٥٨٣.

٢. في مرآة العقول: «يمكن أن يقرأ على المعلوم والمجهول».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ١٤٩٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٠، ح ٦٣١، معلقاً عن علي بن مهزيار - الوافي، ج ٧، ص ٤٣٣، ح ٦٢٨٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٥، ذيل ح ٤٢١٩.

٤. قال ابن الأثير: «الجري، بالكسر والتشديد: نوع من السمك يشبه الحية ويسمى بالفارسية مار سامي». وقال صاحب القاموس: «الجري، بالكسر: سمك طويل أملس - وهو ضد الخشن - لا يأكله اليهود وليس عليه فصوص». انظر: النهاية، ج ١، ص ٢٦٠؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥١٨ (جرر). وفي مرآة العقول: «كَانَ ذَكَرَ أَكَلَ الْجَرِيِّ لِبَيَانِ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِالشَّرْعِ؛ لِعَدَمِ النِّجَاسَةِ، قَالَ الشَّيْخُ عليه السلام فِي مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا الطَّهَارَةُ وَلَا يَجِبُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ فِيهَا نِجَاسَةٌ، ثُمَّ رَوَى رَوَايَةً صَحِيحَةً فِيهَا الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ فِي مِثْلِ هَذَا الثَّوْبِ وَالتَّهْيِئَةِ عَنِ الْغَسْلِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ». كلام الشيخ في التهذيب ذيل هذا الحديث، ونحوه في الاستبصار كذلك.

يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَيَزِدُّهُ، أَوْ يَصَلِّي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ؟

قَالَ: لَا يَصَلِّي فِيهِ حَتَّى يَغْسِلَهُ،^٢

٥٣٨٩ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَكَارِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا قَالَ: «لَا تَعَادُ الصَّلَاةَ مِنْ دَمٍ لَمْ تَبْصِرْهُ غَيْرَ دَمِ الْخَيْضِ؛ فَإِنَّ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ فِي الثَّوْبِ - إِنْ

١. في التهذيب والاستبصار: «ويشرب».

٢. هكذا في «ظ»، وكذا نقله العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - من نسخة العلامة الطباطبائي؛ نقلًا من نسختي الشهيد الثاني أعلى الله مقامه. وفي أكثر النسخ والمطبوع بدل ما في المتن: «قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من إنسان أو سَنُور أو كلب، أ يعيد صلاته؟ فقال: «إِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَعِيد».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي نَفْسُ هَذَا الْمَتْنِ الْمَحْذُوفِ تَحْتَ الرِّقْمِ ١١ مِنَ الْبَابِ وَسَنَدُهُ مُشْتَرَكٌ مَعَ سَنَدِنَا هَذَا فِي بَعْضِ الْأَجْزَاءِ. وَالظَّاهِرُ وَقُوعُ الْاِخْتِلَافِ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ بِنَوْعٍ مِنْ جَوَازِ النَّظَرِ.

ويؤيد ما أثبتناه - مضافاً إلى ورود الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٣٦١، ح ١٤٩٤، عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن عبد الله بن سنان، قال سأل أبي أبا عبد الله ع - ما ورد في الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤١٩٧، من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن عبد الله بن عامر، بنفس السند الذي أثبتناه. ٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦١، ح ١٤٩٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٣، ح ١٤٩٨، معلقاً عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله ع. الوافي، ج ٦، ص ٢١٥، ح ٤١٤٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤١٩٧؛ و ص ٥٢١، ذيل ح ٤٣٤٩.

٤. في «بث»: «وفي».

٥. في «ظ»، «بس»: «من دم يبصره». وفي «بث»، «يح» والوسائل: «من دم تبصره». وفي «جن»: «من دم تبصره». وفي التهذيب: «من دم لم يبصره». وفي مرآة العقول: «قوله ع: لم تبصره، أي لقلته، أو المراد أنه كان جاهلاً، ثم علم أنه كان جاهلاً. والأخير أظهر فيظهر فرق آخر بين دم الحيض وغيره من النجاسات بإعادة الجاهل فيه دونها، ولم أر هذا الفرق في كلام الأصحاب».

٦. في الوافي والتهذيب: «إلا».

رَأَاهُ، أَوْ لَمْ يَرَهُ^١ - سَوَاءً^٢.

٤٠٥٣٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ مَنْ رَوَاهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبَكَ خَمَزٌ، أَوْ نَبِيذٌ^٣ مُسَكَّرٌ، فَاغْسِلْهُ إِنْ
عَرَفْتَ مَوْضِعَهُ، فَإِنْ^٤ لَمْ تَعْرِفْ مَوْضِعَهُ^٥، فَاغْسِلْهُ كُلَّهُ؛ وَإِنْ^٦ صَلَّيْتَ فِيهِ^٧، فَأَعِذْ
صَلَاتَكَ^٨».

٥٠٥٣٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ خَيْرَانَ الْخَادِمِ، قَالَ:
كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَسْأَلُهُ عَنِ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ^٩ الْخَمَزُ وَ لَحْمُ
الْخِنْزِيرِ: أَيْصَلِّي فِيهِ، أَمْ لَا؟ فَإِنْ أَضْحَابَنَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَلِّ فِيهِ؛
فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا حَرَّمَ شَرْبَهَا، وَ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَصَلِّ فِيهِ^{١٠}.

١. في «بث»: «ولم يره». وفي «بخ، بس» والتهذيب: «وإن لم يره».

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٤٥، بسنده عن محمد بن عيسى العبيدي، عن الحسين بن سعيد، عن
النضر، عن أبي سعيد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام. الوافي، ج ٦، ص ١٨٣، ح ٤٠٥٦؛
الوسائل، ج ٣، ص ٤٣٢، ح ٤٠٧٩.

٣. في «ي»: «أو».

٤. في حاشية «بث، بخ» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وإن».

٥. في «بخ»: «وإلا».

٦. في التهذيب والاستبصار: «فإن».

٧. في «ي»: «فيه».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٧٨، ح ٨١٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٩، ح ٦٦١، بسندهما عن الكليني. الوافي،
ج ٦، ص ٢١٥، ح ٤١٤٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٤١٩٩.

٩. في «ظ، بح، جن» والوافي: «يصيب».

١٠. في الاستبصار: «أو».

١١. في «مراة العقول»: قوله عليه السلام: «لا تَصَلِّ فِيهِ، الظاهر أَنَّ الضمير راجع إلى الثوب المتنجس بالخمر، و ضمير

فَكَتَبَ ﷺ: «لَا تَصَلِّ فِيهِ^١؛ فَإِنَّهُ رِجْسٌ»^٢.

٦/ ٥٣٩٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ

ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ صَلَّى فِي ثَوْبٍ فِيهِ جَنَابَةٌ^٣ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ،

قَالَ: «عَلَيْهِ أَنْ يَبْتَدِئَ الصَّلَاةَ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى وَ فِي ثَوْبِهِ جَنَابَةٌ أَوْ ذَمٌ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ

عَلِمَ؟^٤

«فإنه» أيضاً راجع إلى الثوب باعتبار نجاسته بالخمر، والقول بإرجاعه إلى لحم الخنزير باعتبار تذكير الضمير وتأنيث الخمر بعيد عن سوق الكلام، فتدبر».

١. في الاستبصار: «ولا يصلي».

٢. في «ظ» والتهذيب، ج ١ والاستبصار: - «فقال بعضهم: صل - إلى - لا تصل فيه».

٣. هكذا في «ظ» والتهذيب. وفي أكثر النسخ والمطبوع: + «قال و سألت أبا عبد الله ﷺ عن الذي يُعبر ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجزي أو يشرب الخمر فيرده أ يصلي فيه قبل أن يغسله قال: لا يصل فيه حتى يغسله». والصواب ما أثبتناه؛ فإن الظاهر - بناء على ما في المطبوع وأكثر النسخ - رجوع الضمير المستر في «قال» إلى خيران الخادم مع أنه من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الجواد وأبي الحسن الهادي ﷺ. راجع: رجال البرقي، ص ٥٨؛ رجال الكشي، ص ٦٠٩، الرقم ١١٣٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٨٦، الرقم ٥٦٨٨. والمظنون قوياً - بل من المطمئن به - أن هذه الزيادة كانت في حاشية بعض النسخ، كالنسخة لمثن الحديث ٥٣٩٤، لكنها أدرجت في غير موضعها سهواً، في الاستنساخات التالية. وهذا أيضاً مما يؤكد صحة ما أثبتناه في الحديث ٥٣٨٨.

٤. التهذيب، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٨١٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٩، ح ٦٦٢، بسندهما عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ١٤٨٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٦، ص ٢١٥، ح ٤١٤١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤١٨، ح ٤٠٣٧؛ وص ٤٦٩، ح ٤٢٠٠.

٥. في الوافي: «الجناية: العني».

٦. في «بع، جن»: «+ به».

قَالَ: «قَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».^٢

٤٠٦/٣ ٥٣٩٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٣، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ مَنْصُورٍ^٤ الصَّنِيعَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ بِاللَّيْلِ، فَاغْتَسَلَ^٥، فَلَمَّا أَصْبَحَ نَظَرَ، فَإِذَا فِي ثَوْبِهِ جَنَابَةٌ؟

فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَدْعُ شَيْئاً إِلَّا وَ لَهُ حَدٌّ^٦، إِنْ كَانَ حِينَ قَامَ^٧ نَظَرَ، فَلَمْ يَرَ شَيْئاً، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ حِينَ قَامَ لَمْ يَنْظُرْ^٨، فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ».^٩

٥٣٩٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في «ي» والوسائل: «مضت» بدون «قد».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٠؛ ح ١٤٨٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨١، ح ٦٣٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٦٣، ح ٤٠٠٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٤، ح ٤٢١٥.

٣. في الاستبصار: «عبيد الله». وفي هامشه: «عبد الله».

والحسن بن علي هذا، هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة.

٤. في حاشية «ظ» والوافي - نقلاً من بعض النسخ - والوسائل والتهذيب: «ميمون». ولم نجد لميمون الصيقل ذكراً في الكتب والأستاد.

٥. في الوافي والتهذيب: «+ وصلّى».

٦. في الوافي: «وقد جعل له حدّاً» بدل «وله حد».

٧. في التهذيب، ج ٢: «+ إلى الصلاة».

٨. في التهذيب، ج ٢: «فلم ينظر».

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٧٩١؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٢، ح ٦٤٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١، ص ٤٢٤، ح ١٣٤٦، بسنده عن الحسن بن علي بن عبد الله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ١٦٣، ح ٤٠٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٨، ح ٤٢٢٦.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى فِي تَوْبِ أَخِيهِ دَمًا وَهُوَ يُصَلِّي؟
قَالَ: لَا يُؤْذِنُهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ.^١

٥٣٩٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ تَوْبَةُ جَنَابَةٍ^٣ أَوْ دَمٌ؟
قَالَ: إِنْ كَانَ عَلِمَ أَنَّهُ أَصَابَتْهُ تَوْبَةُ جَنَابَةٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ وَلَمْ
يَغْسِلْهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ مَا صَلَّى^٤؛ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ^٥، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ^٦؛ وَإِنْ
كَانَ يَرَى أَنَّهُ أَصَابَتْهُ شَيْءٌ، فَتَنَظَّرَ، فَلَمْ يَرَ شَيْئًا، أَجْزَأُهُ أَنْ يَنْصَحَهُ بِالْمَاءِ^٨.

٥٣٩٦ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ
مُسْكَانَ، قَالَ:

بَعَثْتُ بِمَسْأَلَةٍ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَعَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، قُلْتُ: سَلَهُ عَنِ

١. التهذيب، ج ٢، ص ٣٦١، ح ١٤٩٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٦، ص ١٩١، ح ٤٠٨٠؛
الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٤، ح ٤٢١٤؛ و ص ٤٨٧، ح ٤٢٥٢.

٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ١٤٨٨، عن علي بن إبراهيم، عن عبد الله بن المغيرة، لكن
المذكور في بعض نسخه المعتبرة: «عن أبيه» بعد «علي بن إبراهيم». وهو الظاهر.

٣. في «بخ»: «وأصابته».

٤. في «بخ»: «- وجنابة». وفي التهذيب والاستبصار: «أو دم».

٥. في «د»: «وإلى» والوافي: «فيه».

٦. في الوافي: «- فيه».

٧. في التهذيب والاستبصار: «- وإن كان لم يعلم به فليس عليه الإعادة».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ١٤٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن عبد الله بن المغيرة. الاستبصار، ج ١،
ص ١٨٢، ح ٦٣٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٤٠٠٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٥،
ح ٤٢١٦؛ وفيه، ص ٤٨٢، ح ٤٢٣٤، إلى قوله: «فعليه أن يعيد ما صلى».

الرَّجُلِ يَبُولُ، فَيُصِيبُ فَخِذَهُ قَدْرٌ^١ نَكْتَهٍ مِنْ بَوْلِهِ، فَيُصَلِّي، وَ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهَا؟

قَالَ: «يَغْسِلُهَا»^٢، وَيُعِيدُ صَلَاتَهُ»^٣.

٥٣٩٧ / ١١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارَ، عَنْ فَصَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ فِي ثَوْبِهِ عَذْرَةٌ مِنْ إِنْسَانٍ، أَوْ سَنُورٍ، أَوْ كَلْبٍ: أَيْعِيدُ صَلَاتَهُ؟

فَقَالَ^٤: «إِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ، فَلَا يُعِيدُ»^٥.

٥٣٩٨ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

١. في الوافي: «قدر».

٢. في الوافي: «ثم يذكر بعد أنه لم يغسله؟ قال: يغسله» بدل «و يذكر بعد ذلك» إلى هنا.

٣. في مرآة العقول: «يدل على عدم إعادة الناسي وحمل على بقاء الوقت على المشهور، وكذا الخبر الآتي».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ١٤٨٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨١، ح ٦٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد.

وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب القول عند دخول الخلاء وعند الخروج...، ح ٣٨٨٥؛ والتهذيب، ج ١،

ص ٢٦٨، ح ٧٨٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨١، ح ٦٣٢، بسند آخر، وفي كلها مع اختلاف سير الوافي،

ج ٦، ص ١٥٤، ح ٣٩٨٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٢٩، ح ٤٠٧٠؛ وص ٤٨٠، ذيل ح ٤٢٣١.

٥. في «ي» جن، والتهذيب والاستبصار: «قال».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ١٤٨٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٨٠، ح ٦٣٠، معلقاً عن علي بن مهزيار

الوافي، ج ٦، ص ١٩٧، ح ٤٠٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٧٥، ذيل ح ٤٢١٨.

٧. قال العلامة الخبير السيد موسى الشبيري - دام ظلّه - في تعليقه على السند: «كذا في النسخ. لكن رواية

علي بن محمد، عن عبدالله بن سنان، مرسله بلا ريب، ولم تعهد رواية علي بن محمد، عن عبدالله بن

سنان في موضع، والخبر غير مناسب للباب، ولم يرد في التهذيب مع رواية جميع أخبار الباب فيه،

فاحتمال كونه حاشية محرقة دخلت في المتن غير بعيد».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اغْسِلْ ثَوْبَكَ مِنْ بَوْلِ كُلِّ^١ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ»^٢.

١٣/ ٥٣٩٩. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ^٣، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَقَيُّ فِي ثَوْبِهِ: يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، وَلَا ٤٠٧/٣

يَغْسِلُهُ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٤.

١٤ / ٥٤٠٠. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ،

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيٍّ؛

وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، قَالَ:

قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلَتْ فِدَاكَ،

رَوَى زُرَّارَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - فِي الْخَمْرِ يُصِيبُ

ثَوْبَ الرَّجُلِ^٥ أَنَّهُمَا قَالَا: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، إِنَّمَا حُرِّمَ شَرْبُهَا»^٦، وَرَوَى

١. في «بس»: - «كُلَّ». وفي الوافي والكافي، ح ٤٠٧٨: «أبوال» بدل «بول كل».

٢. الوافي، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٤٠٨٢؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٠٥، ح ٣٩٨٩.

٣. في «بح»: + «الساباطي». ٤. في الوافي والتهذيب: «أيجوز».

٥. في «ظ» والتهذيب: - «به».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ١٤٨٤، معلقاً عن محمد بن أحمد. الكافي، كتاب الطهارة، باب أبواب الدواب

وأورائها، ح ٤٠٧٨، بسنده عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ٤١٨٨؛ الوسائل، ج ٣،

ص ٤٨٨، ح ٤٢٥٦.

٧. في الاستبصار: + «كتبه».

٨. في الوافي: - «الرجل». وفي الاستبصار: «الثوب والرجل».

٩. في «بح» والتهذيب والاستبصار: «أن يصلي».

١٠. في «جن»: «شربه». وفي الوسائل: «عن شربها».

غَيْرُ زَرَارَةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبَكَ خَمَزٌ أَوْ نَبِيدٌ^٢ - يَغْنِي الْمُسْكِرَ - فَأَغْسِلْهُ إِنْ عَرَفْتَ مَوْضِعَهُ؛ وَإِنْ^٣ لَمْ تَعْرِفْ مَوْضِعَهُ، فَأَغْسِلْهُ كُلَّهُ؛ وَإِنْ^٤ صَلَّيْتَ فِيهِ، فَأَعِذْ صَلَاتَكَ، فَأَعْلِمْنِي مَا أَخَذَ بِهِ؟
فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «خُذْ بِقَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»^{٥، ٦، ٧}.

١٥/٥٤٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٨، عَنْ أَبِي جَمِيلٍ الْبَصْرِيِّ^٩، قَالَ: كُنْتُ مَعَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَا^{١٠} أَمْشِي مَعَهُ فِي السُّوقِ، فَفَتَحَ^{١١} صَاحِبُ الْفَقَّاعِ^{١٢} فَتَّاعَهُ، ←

١. في «ي»، بس، جن، -: «غير». وفي «بث»، بح، وحاشية «ظ»، بخ، والوسائل: «عن».

٢. في «ظ»: «خمرًا أو نبيدًا».

٣. في «بخ»، جن، وحاشية «بح»، والوافي: «فإن».

٤. في الاستبصار: «فأغسل».

٥. في الاستبصار: «فإن».

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وقرأته».

٧. في «مراة العقول»: «قوله عليه السلام»: يقول أبي عبد الله عليه السلام، أي وحده، أو أي القولين شئت، والإجمال في الجواب لتفتية.

٨. التهذيب، ج ١، ص ٢٨١، ح ٨٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٩٠، ح ٦٦٩، بسندهما عن الكليني. الوافي، ج ٦، ص ٢١٦، ح ٤١٤٣؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤١٩٨.

٩. في الوسائل، ح ٣٢١٢٨ والكافي، ح ١٢٣٥٤: «وعمّن ذكره».

١٠. في الكافي، ح ١٢٣٥٤: «عن أبي جميلة البصري».

١١. في الكافي، ح ١٢٣٥٤: «فبيننا أنا» بدل «وأننا».

١٢. في الكافي، ح ١٢٣٥٤: «إذ فتح».

١٣. «الفقاع»: الشراب الذي يتخذ من الشعير، سقي به للزبد الذي يعلوه، وليس بمسكر ولكن ورد النهي عنه. وقال العلامة: «أجمع علماؤنا على أن حكم الفقاع حكم الخمر». أنظر: ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٠٩؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٧٦ (نقم)؛ انتهى المطلب، ج ٣، ص ٢١٧.

فَقَفَزَ^١، فَأَصَابَ ثَوْبَ يُونُسَ، فَرَأَيْتُهُ قَدْ اغْتَمَّ بِذَلِكَ^٢ حَتَّى زَالَتْ الشَّمْسُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَلَا تُصَلِّي^٣؟ قَالَ^٤: لَيْسَ أُرِيدُ أَنْ^٥ أُصَلِّيَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى النَّبْتِ، وَأُغْسِلَ^٦ هَذَا الْحَمَزَ مِنْ ثَوْبِي^٨، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا رَأْيُ رَأَيْتُهُ^٦، أَوْ شَيْءَ تَزْوِيهِ؟

فَقَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْفَقَّاعِ، فَقَالَ: «لَا تَشْرِبُهُ»^{١٠}؛ فَإِنَّهُ حَمَزٌ مَجْهُولٌ؛ فَإِذَا أَصَابَ^{١١} ثَوْبَكَ، فَأَغْسِلْهُ»^{١٢}.

١. في الكافي، ح ١٢٣٥٤، والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: - «فقفز». وقَفَزَ يَقْفُزُ قَفْزاً وقَفَزَاناً: وثب، أي نهض وقام. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩١؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٨ (قفز).

٢. في «ب» ب، يخ، بس، والوافي والكافي، ح ١٢٣٥٤ والتهذيب، ج ١ والاستبصار: «لذلك».

٣. في الكافي، ح ١٢٣٥٤: «ألا لا تصلي يا أبا محمد؟».

٤. في «جن» والكافي، ح ١٢٣٥٤ والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: - «قال».

٥. في «بخ» والوافي والتهذيب، ج ١: «ولي».

٦. في «بخ» والوافي والتهذيب، ج ١: «أن».

٧. في «بخ» والوافي والكافي، ح ١٢٣٥٤: «فأغسل».

٨. في «بخ»: - «فقلت له: يا أبا محمد - إلى - ثوبي».

٩. في الكافي، ح ١٢٣٥٤ والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «قال: فقلت له: هذا رأيك» بدل «فقلت له: هذا رأي رأيته».

١٠. في «بخ»: «لا تشربه».

١١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فإذا أصاب، الظاهر أنه من تمة خبر الهشام، ويحتمل أن يكون من كلام يونس استبطاً، لكنه بعيد».

١٢. الكافي، كتاب الأثرية، باب الفقاع، ح ١٢٣٥٤. وفي التهذيب، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٨٢٨، بسند عن الكليني. وفيه، ج ٩، ص ١٢٥، ح ٥٤٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٦، ح ٣٧٣، بسند آخر عن أبي جميل البصري، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢١٦، ح ٤١٤٤؛ وج ٢٠، ص ٦٦٠، ح ٢٠٢٢٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٤٢٠١؛ وج ٢٥، ص ٣٦١، ح ٣٢١٢٨، وفيهما من قوله: «أخبرني هشام بن الحكم».

٥٤٠٢ / ١٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ قَاسِمِ الصَّنِقَلِيِّ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاءِ: أَنِّي أَعْمَلُ أَغْمَازَ السُّيُوفِ مِنْ جُلُودِ الْحُمْرِ الْمَيْتَةِ، فَيُصِيبُ^٢ ثِيَابِي، فَأُصَلِّي^٣ فِيهَا؟ فَكَتَبَ^٤ إِلَيَّ: «اتَّخِذْ ثَوْبًا لِصَلَاتِكَ».

فَكَتَبْتُ^٥ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي: كُنْتُ^٦ كَتَبْتُ إِلَى أَبِيكَ بِكَذَا وَكَذَا، فَصَعَبَ عَلَيَّ ذَلِكَ، فَصِرْتُ أَعْمَلُهَا مِنْ جُلُودِ الْحُمْرِ الْوَحْشِيَّةِ الذَّكِيَّةِ؟

فَكَتَبَ^٧ إِلَيَّ: «كُلُّ^٨ أَعْمَالِ الْبِرِّ بِالْصَّبْرِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؛ فَإِنْ كَانَ مَا نَعْمَلُ وَخَشْيَتُنَا ذَكِيَّةً، فَلَا بَأْسَ^٩».

١. «الأغماذ»: جمع الغنذ، وهو الغلاف. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥١٧؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٨٣ (غمد).

٢. في «ظ» والوافي والوسائل والتهذيب: «فتصيب».

٣. في الوافي والتهذيب: «أأُصَلِّي».

٤. في «بح»: «إلي».

٥. في «بخ»: «وكتبت». وفي «جن»: «فكتبت».

٦. في الوسائل: «إني» بدل «كنت».

٧. في «مرأة العقول»: «قوله»: «كل»، - بالكسر - أمر من كأل يكيل، أو من وكل يكل، ولكن الشائع فيه تعديته إلى، أو بالضم مشددة، وعلى التقادير المعنى: أنه لا يتم أعمال الخير إلا بالصبر على مشاقه، فإن كان جلد الميتة فاصبر على مشقة تبديل الثوب، وإن شئت فاسع في تحصيل الجلود الذكوية فاصبر على مشقته.

٨. يستفاد من هذا الخبر جواز الانتفاع بجلود الميتة في الجملة، قال العلامة المجلسي: «وإلا لمنعه من صنعه، ويمكن أن يكون ترك ذلك تقية ممن يقول بجواز استعمالها في الجملة، ولا يبعد أن يكون المراد جلود الحمرة التي يظن أنها من الميتة وقد أخذت من مسلم، فالأمر بتبديل الثوب على الاستحباب». أنظر: «مرأة العقول»، ج ١٥، ص ٣٢٨.

٩. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٨، ح ١٤٨٣، معلقاً عن الحسين بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٢٠٦، ح ٤١٢٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤٦٢، ح ٤١٨١؛ وص ٤٨٩، ح ٤٢٥٨.

٦٢ - بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَهُوَ مُتَلَثَّمٌ^١، أَوْ مُخْتَضَبٌ^٢،

أَوْ لَا يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الثَّوبِ فِي صَلَاتِهِ

٥٤٠٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ

رَبِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيُّصَلِّي الرَّجُلُ وَهُوَ مُتَلَثَّمٌ؟فَقَالَ: «أَمَّا عَلَى^٣ الْأَرْضِ، فَلَا؛ وَأَمَّا عَلَى الدَّائِبَةِ، فَلَا بَأْسَ»^٤.

٥٤٠٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي وَ عَلَيْهِ خِصَابُهُ؟قَالَ^٥: «لَا يُصَلِّي وَهُوَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَنْزِعُهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّي».

١. في حاشية «ظ»: «ملتثم». والتلثم والالتنام: شدّ الفم باللتام، وهو ما على الفم من القباب. راجع: القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٥٢٢ (لثم).

٢. في «جن»: «أو يختضب».

٣. في الوافي: «+ وجه».

٤. في الوافي: «ولعل الوجه في الفرق أن الراكب ربما يتلثم؛ لئلا يدخل فاه الغبار فيلزمه ذلك، بخلاف الواقف

على الأرض»، وقيل غير ذلك. أنظر: مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٢٩.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٩٠٠، معلقاً عن الكليني: الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٥١٦، بسنده عن

الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٧٨٢، معلقاً عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب،

ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٩٠١، و ص ٣٣٠، ح ٩٠٤، والاستبصار، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٥١٧. الوافي، ج ٧،

ص ٣٩٢، ح ٦١٧١، الوسائل، ج ٤، ص ٤٢٢، ح ٥٥٩٥.

٦. في «ظ» والتهذيب والاستبصار: «فقال».

قُلْتُ: إِنَّ جَنَاهُ^١ وَخِزْفَتَهُ نَظِيفَةٌ.

فَقَالَ: «لَا يَصْلِي وَهُوَ عَلَيْهِ؛ وَالْمَرَأَةُ أَيْضًا لَا تُصَلِّي وَعَلَيْهَا خِصَابُهَا»^٢.

٥٤٠٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٤، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ^٥ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ الْقُمِّيُّ، فَقَالَ^٦: أَصْلَحَكَ

اللَّهُ، أَسَجَدُ وَيَدِي فِي نَوْبِي؟

فَقَالَ^٧: «إِنْ شِئْتَ، قَالَ^٨: ثُمَّ قَالَ^٩: «إِنِّي - وَاللَّهِ - مَا مِنْ هَذَا»^{١٠} وَشِبْهِهِ

أَخَافُ عَلَيْكُمْ»^{١١}.

٥٤٠٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الثُّعْمَانِ، عَمَّنْ

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «حناءه».

٢. في مرآة العقول: «يمكن حمله على ما إذا كانت مانعة عن القراءة أو السجود، أو إذا لم يكن متوضئاً، والحمل على الكراهة - كما صنعه الشيخ عليه السلام في التهذيب وأورد روايات معتبرة دالة على الجواز - أظهر».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ١٤٦٩؛ والامتناع، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٤٨٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد الوافي، ج ٧، ص ٣٩٤، ح ٦١٧٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٠، ح ٥٦٢٢.

٤. في الكافي، ح ١٢١٧٧: «ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً».

٥. في الكافي، ح ١٢١٧٧ والمحاسن: «إذ دخل».

٦. في «ب»: «قال». وفي الكافي، ح ١٢١٧٧: «+».

٧. في الكافي، ح ١٢١٧٧ والمحاسن: «قال».

٨. في «بخ» والكافي، ح ١٢١٧٧ والمحاسن: «-».

٩. في الكافي، ح ١٢١٧٧ والمحاسن: «+» وأبو عبد الله عليه السلام.

١٠. في «جن»: «هنا».

١١. الكافي، كتاب الأشربة، باب شرب الماء من قيام والشرب في نفس واحد، ذيل ح ١٢١٧٧. وفي

المحاسن، ص ٥٨١، كتاب الماء، ذيل ح ٥٥، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٧، ص ٣٩٨،

ح ٦١٩٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٢، ح ٥٦٢٩؛ وج ٢٥، ص ٢٤٢، ح ٣١٨٠٣.

رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي - وَهُوَ يَوْمِي - عَلَى دَابَّتَيْهِ^١، قَالَ: ٤٠٩/٣
«يَكْشِفُ^٢ مَوْضِعَ السُّجُودِ»^٣.

٥٤٠٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
مُصَادِفٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ صَلَّى^٤ صَلَاةً^٥ فَرِيضَةً وَهُوَ مَغْفَضُ الشَّعْرِ^٦، قَالَ:
«يُعِيدُ صَلَاتَهُ»^٧.

١. في «ي» وحاشية «بث» والوافي والتهذيب: «+ متعمماً». وفي المحاسن: «على دابته متلثماً يومئ» بدل
«يومئ على دابته».

٢. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يكشف، بأن يسجد على قربوس سرجه، أو بأن يرفع شيئاً ويسجد عليه كما
يدل عليه أخبار آخر».

٣. المحاسن، ص ٣٧٣، كتاب السفر، ح ١٣٩. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٨٩٩، معلقاً عن الكليني
الوافي، ج ٧، ص ٣٩٤، ح ٦١٧٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢١، ح ٥٥٩٣.

٤. في «ي»، يمح، يمح، جن، والوافي: «في الرجل».

٥. في «ي» والوافي: «يصلي».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «- صلاة».

٧. في التهذيب: «معقوص الشعر». في اللغة: «غَفَضَ الشعرُ: ضفره وليه على الرأس وإدخال أطراف الشعر
في أصوله. قال في المدارك: «عقص الشعر: هو جمعه في وسط الرأس وضفره وكيه، والقول بتحريمه في
الصلاة وبطلانها به للشيخ عليه السلام وجمع من الأصحاب» وقال العلامة المجلسي: «واستدل عليه بإجماع الفرق
وبرواية مصادف. والإجماع ممنوع، والرواية ضعيفة، ومن ثم ذهب الأكثر إلى الكراهة، والحكم مختص
بالرجل إجماعاً». أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٦؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٧٥ (عقص)؛ المبسوط، ج ١،
ص ١١٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٥١٠؛ المسألة ٢٥٥؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٤٦٨.

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٢، ح ٩١٤، معلقاً عن الكليني. والوافي، ج ٧، ص ٣٩٩، ح ٦١٩١؛ الوسائل، ج ٤،
ص ٤٢٤، ح ٥٦٠١.

٦٣ - بَابُ صَلَاةِ الصَّيَّانِ وَمَتَى يُؤْخَذُونَ بِهَا

٥٤٠٨ / ١. عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٢، قَالَ: «إِنَّا نَأْمُرُ صَبْيَانَنَا بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانُوا بَنِي
خَمْسِ سِنِينَ، فَمَرُّوا صَبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا كَانُوا بَنِي سَبْعِ سِنِينَ؛ وَنَحْنُ^٣ نَأْمُرُ
صَبْيَانَنَا بِالصَّوْمِ إِذَا كَانُوا بَنِي^٤ سَبْعِ سِنِينَ بِمَا أَطَاقُوا مِنْ صِيَامِ النَّيُّومِ^٥ إِنْ كَانَ إِلَى
نِصْفِ النَّهَارِ، أَوْ أَكْثَرَ^٦ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ، فَإِذَا غَلَبَهُمُ الْعَطَشُ وَالْفَرْتُ^٧، أَفْطَرُوا حَتَّى
يَتَعَوَّدُوا الصَّوْمَ^٨ وَيَطِيقُوهُ، فَمَرُّوا صَبْيَانَكُمْ - إِذَا كَانُوا بَنِي^٩ سَبْعِ سِنِينَ - بِالصَّوْمِ مَا
اسْتَطَاعُوا مِنْ صِيَامِ النَّيُّومِ^{١٠}، فَإِذَا غَلَبَهُمُ الْعَطَشُ^{١١}، أَفْطَرُوا^{١٢}».

١. في «بح» والوسائل: «ابن إبراهيم».

٢. في الكافي، ح ٦٤٨٧، والتهذيب، ج ٤ والاستبصار، ج ٢: «عن أبيه».

٣. في الوافي: «وقال: إِنَّا». وفي الكافي، ح ٦٤٨٧، والتهذيب، ج ٤: «وإنَّا».

٤. في الوافي والكافي، ح ٦٤٨٧، والفقيه والتهذيب، ج ٤ والاستبصار، ج ٢: «بالصيام».

٥. في الوافي: «في».

٦. في الوافي: «ما». وفي الكافي، ح ٦٤٨٧، والتهذيب، ج ٤: «فإن». وفي الاستبصار: «وإن».

٧. في الوافي والكافي، ح ٦٤٨٧: «وأكثر».

٨. في الفقيه: «أو الجوع» بدل «والفرت». و«الفرت»: الجوع. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٨ (غرت).

٩. في «ظ»، «ي»، والتهذيب، ج ٤ والاستبصار، ج ٢: «الصيام».

١٠. في الوافي والكافي، ح ٦٤٨٧، والفقيه والاستبصار: «أبناء».

١١. في الوافي والكافي، ح ٦٤٨٧، والاستبصار، ج ٢: «بما أطاقوا من صيام». وفي التهذيب، ج ٤: «ما أطاقوا

من صيام» كلاهما بدل «بالصوم ما استطاعوا من صيام اليوم».

١٢. في «بس»: «ووالجوع».

١٣. الكافي، كتاب الصيام، باب صوم الصبيان ومتى يؤخذون به، ح ٦٤٨٧. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٢،

٥٤٠٩ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ :

كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - يَأْمُرُ الصَّبِيَّانَ يَجْمَعُونَ^١ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ^٢ ، وَ يَقُولُ : «هُوَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَنَامُوا عَنْهَا»^٣ .

٥٤١٠ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْوُشَاءِ ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ جَابِرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيَّانِ إِذَا صَفُّوا فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ؟

قَالَ : «لَا تُؤَخِّرُوهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ^٤ ، وَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمْ^٥ .»

٨٥٣ ح ؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٣، ح ٤٠٠، معلقاً عن الكليني، وفي كلها من قوله: «نحن نأمر صبياننا بالصوم». وفيه، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٥٦٤؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ١٥٨٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٨٦١؛ وفيه، ج ٢، ص ١٢٢، ح ١٩٠٣، من قوله: «فمروا صبيانكم إذا كانوا بني تسع سنين» وفيهما مرسلان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٩٣، ح ٥٧٥٠؛ وج ١١، ص ٩٩، ح ١٠٤٩١؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٩، ح ٤٤٠١، إلى قوله: «فمروا صبيانكم إذا كانوا بني سبع سنين»؛ وفيه، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ١٣٢٩٩، من قوله: «نحن نأمر صبياننا بالصوم».

١. في الوافي: «أن يجمعوا».

٢. في الوافي: «والآخر».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ١٥٨٥، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. الجعفریات، ص ٥١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين عليه السلام، مع زيادة. قرب الإسناد، ص ٢٣، ح ٧٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى علي بن الحسين عليه السلام، إلى قوله: «بين المغرب والعشاء» مع زيادة في آخره، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٢٨٥، ح ٥٩٢٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٤٠٥.

٤. في «ي» وبخ، والوافي والوسائل والتهذيب: - «المكتوبة».

٥. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٣٢: «وقوله عليه السلام: لا تؤخروهم، أي لا تدعهم ويتروكها، أو لا تجعلوهم في

٦٤ - بَابُ صَلَاةِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ

٥٤١١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِذْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَتُصَلِّي النَّوَافِلَ^١ وَأَنْتَ قَاعِدٌ؟

فَقَالَ: «مَا أَصْلِبُهَا إِلَّا وَأَنَا قَاعِدٌ مُنْذُ حَمَلْتُ هَذَا اللَّحْمَ، وَبَلَغْتُ هَذَا السِّنِّ»^٢.

٥٤١٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ نَقُولُ: مَنْ صَلَّى وَهُوَ جَالِسٌ مِنْ غَيْرِ عَلَةٍ، كَانَتْ صَلَاتُهُ رَكَعَتَيْنِ بِرَكَعَةٍ، وَسَجْدَتَيْنِ بِسَجْدَةٍ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ هَكَذَا، هِيَ تَامَةٌ لَكُمْ»^{٤،٥}.

«الصف الأخير؛ لتلا يفروا من الصلاة، أو لتلا يلعبوا. والأول أظهر. والتفريق لترك اللعب». وفي الوافي: «يعني لاتمنوهم عن الجماعة، ولكن فرقوا بينهم في الصف؛ لكيلا يتلاعبوا».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ١٥٨٦، معلقاً عن الحسين بن محمد. الوافي، ج ٧، ص ١٩٦، ح ٥٧٥٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢١، ح ٤٤٠٦.

١. في «بخ»: «النافلة».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٦٧٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ١١٢، ح ٥٥٦٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩١، ح ٧١٤٢؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٤، ح ٢٢.

٣. في التهذيب: «عن أحمد بن محمد بن يحيى»، لكنه لم يذكر في بعض نسخه المعتمدة وهو الصواب؛ فقد روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن الحسين بن سعيد في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٠٤-٥١٠؛ و ص ٦٧٠-٦٧٤.

٤. في «بث»: «بقول».

٥. في «مرآة العقول»، ج ١٥، ص ٣٣٢: «قوله عليه السلام: هي تامة لكم، يحتمل أن يكون المراد أنها تامة لأمثالكم من الشيوخ والضعفاء، ويحتمل أن يكون الراوي فهم أنه يثاب إلا على التضعيف فقال عليه السلام: هي تامة للشعبة وإن كان التضعيف أفضل».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٦٧٧، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٤، ح ١٠٨٤، معلقاً عن

١٣ / ٥٤١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:
 أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا حَدَّثَ الْمَرِيضُ الَّذِي يُصَلِّي قَاعِدًا؟
 فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُوعَكَ^١ وَ يَخْرُجَ^٢، وَ لَكِنَّهُ هُوَ^٣ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، وَ لَكِنْ إِذَا قَوِيَ
 فَلْيَقُمْ»^٤.

١٤ / ٥٤١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ
 حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ يَذْهَبُ بَصْرُهُ، فَيَأْتِيهِ الْأَطِبَّاءُ،
 فَيَقُولُونَ: نَدَاوِيكَ شَهْرًا، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً مُسْتَلْقِيًا^٥، كَذَلِكَ يُصَلِّي؟
 فَرَحَّصَ فِي ذَلِكَ، وَ قَالَ: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا غَادٍ فَلَا إِنْتِمَ عَلَيْهِ»^٦.

١. الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١٠٤٨. معلقاً عن أبي بصير. وراجع: قرب الإسناد، ص ٢٠٩، ح ٨١٨. الوافي، ج ٧، ص ١١١، ح ٥٥٦٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٢، ح ٧١٤٥.
 ٢. «لَيُوعَكَ»، من الزَّوْع، وهو شدة الحر، وأذى الحمى ووجعها ومثقلها في البدن، وألم من شدة التعب.
 وقيل: هو الحمى. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٠٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٧ (وعك).
 ٣. هكذا، في «ظ، ي، س» والوافي والتهذيب، ج ٢، امرأة العقول، ويحتمل من بقية النسخ. وفي المطبوع:
 «ويخرج». وفي التهذيب، ج ٣: «يجرح».
 ٤. في الوافي والتهذيب: «هو».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٦٧٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ١٧٧، ح ٤٠٠، بسنده عن ابن أبي عمير و بسند آخر عن جميل، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الصيام، باب حد المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه، ح ٦٤٦٢. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٠، ح ٧٦٨٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٥، ذيل ح ٧١٥٣.

٦. الاستلقاء: النوم على القفا. أنظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٥٦ (لقي).

٦. البقرة (٢): ١٧٣. وفي رواية العقول: «الاستشهاد بالآية إنا على سبيل التشبيه والتنظير، أو رفع الاستبعاد، وهي عامة وإن وردت في سياق أكل الميتة وهو كلامه عليه السلام مقتبساً من الآية».

٧. تفسير الميثاق، ج ١، ص ٧٤، ح ١٥٣، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٨، ص ٨٠.

٥٤١٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْقِيَامَ وَ السُّجُودَ؟

قَالَ: «يَوْمِي بِرَأْسِهِ إِيمَاءً، وَأَنْ يَضَعَ جَنْبَهُتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ^١ أَحَبُّ إِلَيَّ».

٥٤١٦ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ رَفَعَهُ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ،

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمَرِيضُ يَوْمِي إِيمَاءً».

٥٤١٧ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

٤١١/٣

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمَبْطُوتِ ^٢؟ فَقَالَ: «يَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ».

٥٤١٨ / ٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ

فَضَّالَهُ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: الرَّجُلُ يُصَلِّي وَهُوَ قَاعِدٌ، فَيَقْرَأُ السُّورَةَ، فَإِذَا

أَرَادَ أَنْ يَخْتِمَهَا، قَامَ، فَزَكَّعَ بِأَخْرِهَا؟

١. ص ١٠٤١، ح ٧٦٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٦، ح ٧١٥٥.

٢. في رواية العقول: «قوله عليه السلام: أن يضع، بأن يرفع ما يصح السجود عليه. وظاهره الاستحباب».

٣. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٢، ح ٧٦٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨١، ح ٧١١٤.

٤. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٣، ح ٧٦٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٢، ح ٧١١٦.

٥. «المبطون»: العليل البطن. الصراح، ج ٥، ص ٢٠٨٠ (بطن).

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ٩٤١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. وفيه، ص ٣٠٦، ح ٩٤٢؛ و

ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠٣٦؛ والفقهاء، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٤٣، بسند آخر عن محمد بن مسلم، عن أبي

جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٧، ح ٧٧٠١؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٩٧، ذيل ح ٧٨٢.

٦. في «ظ، جن» والوافي والتهذيب، ص ١٧٠: «وله».

قَالَ: «صَلَاتُهُ صَلَاةُ الْقَائِمِ»^١.

٥٤١٩ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ:

أَنْ سِنَانًا سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَمُدُّ فِي الصَّلَاةِ^٢ إِحْدَى رِجْلَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ» وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَالَ^٣: «فِي الْمَغْتَلِّ وَالْمَرِيضِ»^٤.

● وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا، وَ مَاذَا رِجْلَيْهِ، كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ»^٥.

٥٤٢٠ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سُئِلَ^٦ عَنِ الْأَسِيرِ يَأْسِرُهُ الْمُشْرِكُونَ، فَتَحْضُرُ^٧ الصَّلَاةَ، وَ يَمْنَعُهُ^٨ الَّذِي أَسْرَهُ

مِنْهَا؟

قَالَ: «يَوْمِي إِيْمَاءً»^٩.

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٦٧٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٢٩٥، ح ١١٨٨؛ والفقهاء، ج ١،

ص ٣٦٤، ح ١٠٤٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١١٢، ح ٥٥٧١؛

الوسائل، ج ٥، ص ٤٩٨، ح ٧١٦٠.

٢. في «ظ، ي، بث، بع، بس، جن» والتهذيب: - «في الصلاة».

٣. في التهذيب: - «قال».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ٩٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٣، ح ٧٦٨٨؛

الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٣، ذيل ح ٧١٢٠؛ و ص ٥٠١، ح ٧١٦٨.

٥. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٣، ح ٧٦٨٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٣، ح ٧١٢١؛ و ص ٥٠١، ح ٧١٦٩.

٦. في الوافي: «سألت».

٧. في الوافي والكافي، ح ٥٦٠٩ والفقهاء والتهذيب: «فتحضر».

٨. في الوافي والكافي، ح ٥٦٠٩ والفقهاء والتهذيب: «فيمنعه».

٩. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الخوف، ح ٥٦٠٩، بسنده عن سماعة؛ الفقهاء، ج ١، ص ٢٤٦،

٥٤٢١ / ١١ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ»^١ قَالَ: «الصَّحِيحُ يُصَلِّي قَائِمًا وَقُعُودًا، الْمَرِيضُ يُصَلِّي جَالِسًا^٢ وَعَلَى جُنُوبِهِمْ»^٣ الَّذِي يَكُونُ أَضْعَفُ مِنَ الْمَرِيضِ الَّذِي يُصَلِّي جَالِسًا^٤.

٥٤٢٢ / ١٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَاعِدًا»، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، صَلَّى مُسْتَلْقِيًا، يُكَبِّرُ، ثُمَّ يَقْرَأُ، فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ، غَمَضَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ سَبَّحَ^٥، ثُمَّ يَفْتَحُ عَيْنَيْهِ، فَيَكُونُ^٦ فَتَحَ عَيْنَيْهِ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ، غَمَضَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ سَبَّحَ^٧، فَإِذَا سَبَّحَ، فَتَحَ عَيْنَيْهِ، فَيَكُونُ فَتَحَ عَيْنَيْهِ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيَنْصَرِفُ^٨.

ح ٧٤٥، معلقاً عن سماعه بن مهران؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٧٥، ح ٣٩١، معلقاً عن الكليني في ح ٥٦٠٩، وفيه، ص ٢٩٩، ح ٩١٠، بسنده عن سماعه. الوافي، ج ٨، ص ١٠٧١، ح ٧٧٦١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٨، ذيل ح ١١١٣٤.

١. آل عمران (٣): ١٩١. وفي «بخ» والتهذيب، ج ٢: - «وَعَلَى جُنُوبِهِمْ». وفي الوافي والتهذيب، ج ٣: - «وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ».

٢. في «بخ»: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ» بدل «المرريض يصلّي».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٦٧٢؛ وج ٣، ص ١٧٦، ح ٣٩٦، معلقاً عن الكليني. تفسير المياشي، ج ١، ص ٢١١، ح ١٧٤، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٠، ح ٧٦٧٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٨١، ح ٧١١٣؛ البحار، ج ٨٤، ص ٣٣٣.

٤. في الوافي: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ صَلَّى قَاعِدًا».

٥. في الوافي والتهذيب، ج ٢: «ثُمَّ يَسْبَحُ».

٦. في الوافي: «وَيَكُونُ».

٧. في الوافي والتهذيب: «ثُمَّ يَسْبَحُ».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٦٧١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ١٧٦، ح ٣٩٣، بسنده عن

١٣ / ٥٤٢٣ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

٤١٢/٣

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارٍ^١ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ : أَيْ يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى فِرَاشِهِ،
وَيَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ ؟

قَالَ : فَقَالَ : «إِذَا كَانَ الْفِرَاشُ غَلِيظًا قَدَرُ أَجْزَةٍ أَوْ أَقَلَّ، اسْتَقَامَ لَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ،
وَيَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا»^٢.

٦٥ - بَابُ صَلَاةِ الْمُغْنَى عَلَيْهِ وَالْمَرِيضِ الَّذِي تَفَوُّتُهُ^٣ الصَّلَاةُ

١ / ٥٤٢٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مُرَّازِمٍ،

• مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . الفقيه، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٠٣٣، مرسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير وزيادة في
أوله . الوافي، ج ٨، ص ١٠٣٩، ح ٧٦٧٦ : الوسائل، ج ٥، ص ٤٨٤، ذيل ح ٧١٢٥ .

١. هكذا في الوسائل وظاهر الوافي . وفي «ظ، غ، ي، بث، بع، بخ، بس، جن» والمطبوع :- «عن عمار» .

وعمار هذا، هو عمار بن موسى الساباطي وقد روى أحمد بن الحسن [بن علي] عن عمرو بن سعيد عن
مصدق بن صدقة عن عمار - بعنوانه المختلفة - في كثير من الأسناد . ولم يثبت رواية مصدق بن صدقة في
هذا الطريق - بل وفي غيره - عن أبي عبد الله عليه السلام، وما ورد في بصائر الدرجات، ص ٤٨٧، ح ١٧، بسند
محزف عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام، فقد رواه الصدوق في
كمال الدين، ص ٢٢١، ح ٤، بسنده عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني،
عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام .

ويؤيد ذلك أَنَّ خبرنا هذا رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ٩٤٩، بسنده عن أحمد بن
الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام .

وقال المجلسي عليه السلام في مرآة العقول، ذيل الحديث : «كَانَهُ سَقَطَ عَمَارٌ مِنَ النَّسَاجِ» .

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ٩٤٩، معلقاً عن محمد بن أحمد . الوافي، ج ٨، ص ١٠٤٣، ح ٧٦٨٧؛
الوسائل، ج ٦، ص ٣٥٨، ح ٨١٨٠ .

٣ . في «بخ» : «يفوته» .

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرِيضِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ؟

قَالَ^١: «كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُذْرِ^٢».

٥٤٢٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ

مَيْمُونٍ^٣، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمَرِيضِ: يَقْضِي الصَّلَاةَ إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ: «لَا»^٤.

٥٤٢٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

الْخَرَّازِ^٥ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ رَجُلٍ^٦ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَيَّامًا لَمْ يُصَلِّ، ثُمَّ

١. في الوافي: - «قال».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ٩٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد.

الكافي، كتاب الصلاة، باب تقديم النوافل وتأخيرها...؛ ذيل ح ٥٥٨٩، بسند آخر عن مرازم. وفي الفقيه،

ج ١، ص ٣٦٤، ذيل ح ١٠٤٤؛ و ص ٤٩٨، ذيل ح ١٤٣٠، معلقاً عن مرازم. وفي علل الشرائع، ص ٣٦٢،

ذيل ح ٢؛ و التهذيب، ج ٢، ص ١٢، ذيل ح ٢٦؛ و ص ١٩٩، ذيل ح ٧٧٩، بسند آخر عن مرازم، وفي كل

المصادر - إلا التهذيب، ج ٣، والاستبصار - ورد في قضاء المريض للنوافل، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٨، ص ١٠٤٦، ح ٧٦٩٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٦١، ذيل ح ١٠٥٩٥؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ١٠.

٣. في «بخ» وحاشية «بخ»: - «بن ميمون».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ٩٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. و

في الفقيه، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٤٠؛ و التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ٩٣٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٩،

ح ١٧٨٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٥، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير و

زيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ١٠٥٦، ح ٧٧١٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٦١، ذيل ح ١٠٥٩٤.

٥. هكذا في «ظ»، «ب»، «بخ». وفي «ي»، «بس»، «جن» والمطبوع: «الخرزاز». وتقدم غير مرة أن الصواب في

لقب أبي أيوب هذا، هو الخرّاز. لاحظ الكافي، ذيل ح ٧٥.

٦. في «بخ»: «الرجل».

أَفَاقٌ : أَيْ صَلَّيْ مَا فَاتَهُ ؟

قَالَ : «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^١.

٥٤٢٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرِيضِ يُغْمَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُفِيقُ : كَيْفَ يَقْضِي صَلَاتَهُ ؟

قَالَ : «يَقْضِي الصَّلَاةَ الَّتِي أَدْرَكَ وَقْتُهَا»^٢.

٥٤٢٨ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لَهُ : رَجُلٌ مَرَضٌ^٣ ، فَتَرَكَ النَّافِلَةَ ؟

فَقَالَ : «يَا مُحَمَّدُ ، لَيْسَتْ^٤ بِفَرِيضَةٍ ، إِنْ قَضَاهَا فَهُوَ خَيْرٌ يَفْعَلُهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٥.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ٩٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧١، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٨، ص ١٠٥٥، ح ٧٧١٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٦١، ذيل ح ١٠٥٩٣.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ٩٣٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٧٧٩، بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. الوافي، ج ٨، ص ١٠٥٥، ح ٧٧١٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٦٢، ذيل ح ١٠٥٩٦.

٣. في العلل: «فتوخش».

٤. في الوافي: «ليس».

٥. في «ي»: «+» «إن».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ٩٤٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٣٦١، ح ١، بسنده عن

٥٤٢٩ / ٦. جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ،

٤١٣/٣ عَنِ الْعِيسَى بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَلَاةُ السَّنَةِ^٢ مِنْ مَرَضٍ؟

قَالَ: «لَا يَقْضِي»^٤.

٥٤٣٠ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي

عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي الْمَغْمَى عَلَيْهِ، قَالَ^٥: «مَا غَلَبَ اللَّهُ

عَلَيْهِ^٦، فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعُدْرِ»^٧.

١. حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٩٩،

ح ١٤٣١، معلقاً عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٥، ح ٧٦٤٤؛ الوسائل،

ج ٤، ص ٧٩، ذيل ح ٤٥٦٢.

١. في الوافي والتهذيب: «عن الرجل».

٢. في «ي»: «الصلاة». وفي «بح»: «صلوات».

٣. في الوافي والتهذيب: «سنة». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٣٨: «قال الشيخ عليه السلام في التهذيب: هذا محمود

على النوافل، ثم أورد دليلاً عليه الخبر المتقدم. أقول: ويمكن أن يقرأ السنة بالضم والتشديد، فيكون

صريحاً في ذلك لكن لا يخلو من بعد».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ٩٤٦، بسنده عن صفوان. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٦، ح ٧٦٤٦؛ الوسائل، ج ٤،

ص ٨٠، ح ٤٥٦٤.

٥. في البحار: «قال».

٦. في مرآة العقول: «ما غلب الله عليه، على بناء التفعيل، أو بحذف العائد، أي ما غلب الله به عليه».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ٩٢٣؛ والاختصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن

أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٤٢، بسند آخر عن أبي الحسن الثالث عليه السلام. وفي علل

٦٦ - بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ لَيْلَتِهِ

٥٤٣١ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بِيَوْمٍ^٢ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ^٣».

٥٤٣٢ / ٢ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، نَزَلَ^٤ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ، مَعَهُمْ قَرَاتِيْسٌ مِنْ فِضَّةٍ، وَأَقْلَامٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَيَجْلِسُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ^٥ عَلَى كَرَاسِيٍّ مِنْ نُورٍ، فَيَكْتُبُونَ النَّاسَ عَلَى مَنَازِلِهِمْ: الْأَوَّلَ وَ الثَّانِي حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ، فَإِذَا

١. الشرائع، ص ٢٧١، ضمن الحديث الطويل ٩؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٧، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، و في الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٥٥، ح ٧٧١٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٦١، ذيل ح ١٠٥٩٢؛ البحار، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ١١.

١. في التهذيب: «عدة من أصحابنا» بدل «محمد بن يحيى».

٢. في الفقيه: «في يوم».

٣. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٣٩: «لا ينافي ما ورد من أنَّ يوم الغدير أفضل الأيام؛ إذ يمكن حمل هذا على أنه أفضل من أيام الأسبوع والغدير أفضل أيام السنة، والحاصل أنه من جهة هذه الخصوصية أفضل، ويمكن حمل أحدهما على الإضافي، والآخر على الحقيقي».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢، ح ١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٢٤١، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام؛ المقنعة، ص ١٥٤، مراسلاً. الوافي، ج ٨، ص ١٠٨١، ح ٧٧٧٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٧٥، ح ٩٦١٩.

٥. في «ظ»: «تنزل».

٦. في «ظ»، ي، بح، بس، وحاشية «بث، جن» والوافي: «المساجد».

خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّاءُ صَحْفَهُمْ، وَلَا يَهَيِّطُونَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَيَّامِ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ،
يَغْنِي الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبِينَ.^٢

٥٤٣٣ / ٣. أَحْمَدُ^٣، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَحِبُّ إِذَا دَخَلَ وَإِذَا خَرَجَ
فِي الشَّتَاءِ^٤ - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ. وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئًا، فَاخْتَارَ^٥ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.^٦
٤١٤ / ٣. ٤. وَ عَنْهُ^٨، عَنِ النَّضْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

١. في «ظ» والوسائل: «- في».
٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٢٥٩، معلقاً عن محمد بن مسلم، إلى قوله: «طَوَّاءُ صَحْفَهُمْ» مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ٨، ص ١١١٣، ح ٧٨٥٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٤٧، ح ٩٥٤٢.
٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، محمد بن يحيى المعبر عنه بالضمير في السند السابق.
٤. في «مراة العقول»: «قوله عليه السلام: في الشتاء، كأنه سقط لفظة «والصيف» من النسخ كما في بعض نسخ الحديث،
ويحتمل أن يكون المراد الدخول في أوله والخروج في آخره».
٥. في التهذيب: «- ذلك».
٦. في الوافي والتهذيب والمقنعة: «واختار».
٧. التهذيب، ج ٣، ص ٤، ح ١٠، معلقاً عن الكليني. الغيبة للنعماني، ص ٦٧، ضمن ح ٧، بسند آخر عن أبي
عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ؛ الخصال، ص ٢٢٥، باب الأربعة، ضمن ح ٥٨، بسند آخر عن أبي
الحسن الأول عليه السلام عن رسول الله ﷺ. المقنعة، ص ١٥٤، مراسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «إِنَّ اللَّهَ
اخْتَارَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئًا» مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل والمروءة، باب النوادر،
ذيل ح ١٢٩٧١؛ والخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ذيل ح ٨٥، مراسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام،
إلى قوله: «أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ» مع اختلاف. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩١، ح ٧٧٩٥؛ الوسائل، ج ٥،
ص ٣٢٥، ح ٦٦٨٦، إلى قوله: «أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ»؛ وفيه، ج ٧، ص ٣٧٥، ح ٩٦١٨، من قوله:
«إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ».
٨. السند معلقٌ كسابقه، والضمير راجع إلى الحسين المذكور في السند السابق.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السَّاعَةُ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَا بَيْنَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الْخُطْبَةِ إِلَى أَنْ يَسْتَوِيَ النَّاسُ فِي الصُّفُوفِ، وَ سَاعَةٌ أُخْرَى مِنْ آخِرِ النَّهَارِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ»^١.

٥٤٣٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ، يُضَاعَفُ اللَّهُ^٢ فِيهِ الْحَسَنَاتُ، وَ يَمْحُو فِيهِ السَّيِّئَاتُ، وَ يَرْفَعُ فِيهِ الدَّرَجَاتُ، وَ يُسْتَجِيبُ فِيهِ الدَّعَوَاتُ، وَ يَكْشِفُ^٣ فِيهِ الْكُرْبَاتُ، وَ يَقْضِي^٤ فِيهِ الْحَوَائِجُ^٥ الْعِظَامَ، وَ هُوَ^٦ يَوْمُ الْمَرْيَدِ، لِلَّهِ فِيهِ عِتْقَاءُ وَ طَلْقَاءُ مِنَ النَّارِ، مَا دَعَا^٧ بِهِ^٨ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ - وَ عَرَفَ^٩ حَقَّهُ وَ حَزَمَتَهُ - إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ عِتْقَائِهِ وَ طَلْقَائِهِ مِنَ النَّارِ، فَإِنْ^{١٠} مَاتَ فِي يَوْمِهِ وَ لَيْلَتِهِ^{١١}، مَاتَ شَهِيداً، وَ بُعِثَ

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٥، ح ٦١٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر . الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٦، ح ٧٧٨٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٢، ح ٩٥٥٢.

٢. في التهذيب: - «الله».

٣. في «ظ»، بث، يع، يس، جن: - «يوم».

٤. في الوسائل والمقنعة: «وتكشف».

٥. في «ظ» والوسائل والمقنعة: «وتقضى».

٦. في التهذيب: «الحاجات».

٧. في «بخ»: «وهي». وفي «جن»: - «هو».

٨. في «ظ»، ي، وحاشية، بث، يع: «مادعاه». وفي «بخ» والوافي: «مارعاه».

٩. في «ي»، «بخ» والوافي: - «به». وفي التهذيب والمقنعة: «فيه».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والمقنعة وفي «ظ» والمطبوع: «وقد عرف».

١١. في التهذيب: «وإن».

١٢. في الوافي والوسائل والتهذيب والمقنعة: «أو ليلته».

آمِنًا، وَ مَا اسْتَحَقَّ أَحَدٌ بِحُزْمَتِهِ وَ صَيَّعَ حَقَّهُ^١ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - أَنْ يُضْلِيَهُ^٢ نَارَ جَهَنَّمَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ^٣.

٦/٥٤٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِلْجُمُعَةِ حَقًّا وَ حُزْمَةً، فَإِنَّا أَنْ تَضَعُ أَوْ تُقَصِّرَ فِي شَيْءٍ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَ تَرْكِ الْمَحَارِمِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُضَاعِفُ فِيهِ الْحَسَنَاتِ، وَ يَمْحُو فِيهِ السَّيِّئَاتِ، وَ يَرْفَعُ فِيهِ الدَّرَجَاتِ».

قَالَ: وَ ذَكَرَ: «أَنَّ يَوْمَهُ مِثْلُ لَيْلَتِهِ^٤، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُخَيِّبَهَا^٥ بِالصَّلَاةِ وَ الدُّعَاءِ، فَافْعَلْ؛ فَإِنَّ^٦ رَبَّكَ يَنْزِلُ^٧ فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَى

١. في «جن»: «- حَقَّهُ».

٢. قال الجوهري: «يَقَالُ: صَلَّيْتُ الرَّجُلَ نَارًا، إِذَا أَدْخَلْتَهُ النَّارَ وَ جَعَلْتَهُ يَصْلَاهَا، فَإِنْ أَلْقَيْتَهُ فِيهَا إلقاءً كَأَنَّكَ تَرِيدُ إِحْرَاقَهُ قُلْتَ: أَصْلَيْتَهُ، بِالْأَلْفِ وَ صُلَيْتَهُ تَصْلِيَةً». (المصاح، ج ٦، ص ٢٤٠٣) (صلا).

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢، ح ٢، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ١٥٣، مراسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٨١، ح ٧٧٧٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٧٦، ح ٩٦٢١.

٤. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وَ ذَكَرَ، كَأَنَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّسَاحِ أَوْ الرِّوَاةِ، وَ عَلَى تَقْدِيرِهِ فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْقَلْبِ».

٥. في «بح»: «ليله». وفي التهذيب: «+ قال». وفي الوافي: «يومه مثل ليلته» يعني هما متماثلان في الحق والحرمة. والأظهر أَنَّ التقديم والتأخير وقعا سهواً مِنَ النَّسَاحِ. وفي هامشه مزيد بيان لابن المصنف.

٦. في حاشية «جن» والوسائل والتهذيب: «أَنْ تُحْيِيَهُ».

٧. في «ي»، «جن»: «وَإِنَّ».

٨. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يَنْزِلُ، يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ نَزُولُ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ أَوْ الْمُرَادُ بِنَزُولِهِ تَعَالَى نَزُولُ مَلَائِكَتِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَزُولُهُ مِنْ عَرْشِ الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ إِلَى مَقَامِ التَّلَطُّفِ عَلَى الْعِبَادِ. وَ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا رَوَى الصَّدُوقُ عليه السلام فِي الْفَقِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ قَالَ: قُلْتُ لِلرَّضَا عليه السلام: يَا بَنَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَرَوِيهِ النَّاسُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَنْزِلُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. فَقَالَ عليه السلام: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَرِّفِينَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ،

سَمَاءِ الدُّنْيَا^٢، فَيُضَاعَفُ^٣ فِيهِ الْحَسَنَاتِ، وَ يَمَحُو فِيهِ السَّيِّئَاتِ، وَإِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ كَرِيمٌ^٤.

٥٤٣٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَغْزُوفٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ^٦:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: كَيْفَ سُمِّيَتِ الْجُمُعَةُ^٨؟
قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَمَعَ فِيهَا خَلْقَهُ لَوْلَايَةِ مُحَمَّدٍ وَ وَصِيهِ فِي الْمِيثَاقِ،
فَسَمَّاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِجَمْعِهِ^٩ فِيهِ خَلْقَهُ^{١٠}.

٥٤٣٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ

عنه والله ما قال رسول الله ﷺ ذلك، إنما قال: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ مَلَكًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَيَأْمُرُهُ فَيُنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيهِ، هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوتَ عَلَيْهِ...
الفتحية، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٢٤٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٨٨، ح ٩٦٥٨.

١. في «بح، جن، والوافي»: «السماء».

٢. في «جن»: - «الدنيا».

٣. في الوسائل: «يضاعف».

٤. في التهذيب: «فإن».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٣، ح ٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٢، ح ٧٧٧٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٧٥، ح ٩٦٢٠.

٦. في التهذيب: - «عن أبي حمزة». ولعله ساقط بجواز النظر من «أبي» في «أبي حمزة» إلى «أبي» في «أبي جعفر».

٧. في التهذيب: + «بالجمعة».

٨. في «بح»: «يجمع».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٣، ح ٤، معلقاً عن الكليني. الأمالي للطوسي، ص ٦٨٨، المجلس ٣٩، ح ٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد^{١١}، إلى قوله: «لولاية محمد و وصيه مع اختلاف يسير». الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٢، ح ٧٧٦٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٧٧، ح ٩٦١٤.

عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا؟

فَقَالَ: «لَيْلَتُهَا^١ غَزَاءٌ، وَيَوْمُهَا^٢ يَوْمٌ زَاهِرٌ^٣، وَلَيْسَ عَلَى الْأَرْضِ يَوْمٌ تَقْرُبُ فِيهِ الشَّمْسُ أَكْثَرَ مُعَافَى^٤ مِنَ النَّارِ^٥؛ مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَارِفاً بِحَقِّ أَهْلِ هَذَا^٦ النَّبِيِّ، كَتَبَ اللَّهُ^٧ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةً مِنَ الْعَذَابِ^٨؛ وَمَنْ مَاتَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، أُعْتِقَ^٩ مِنَ النَّارِ^{١٠}».

٥٤٣٩ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^{١٢}، عَنْ

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «ليلة».

٢. في «ي»: «فيومها». ٣. في الوافي والتهذيب: «أزهر».

٤. في «ظ»: «بس» والوافي والوسائل والتهذيب: «وجه».

٥. في الاختصاص: «معتقاً».

٦. كذا في جميع النسخ التي قبلت والمطبوع والوافي والوسائل والتهذيب. لكن المناسب إضافة «منه» بعد كلمة «النار». كما أضافه سيد بن طاووس في جمال الأسبوع، ص ١٨٣ بسند عن الكليني. وعنه في البحار، ج ٨٩، ص ٢٧٢، ح ١٤.

٧. في «يح»: «- وهذا».

٨. في «ظ»: «ي، بث، يح» والوسائل والاختصاص: «- والله».

٩. في حاشية «بث» والوافي والتهذيب والاختصاص: «من عذاب القبر».

١٠. في التهذيب: «عتق».

١١. التهذيب، ج ٣، ص ٣، ح ٥، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٥٨، كتاب ثواب الأعمال، ح ٩٣، بسند آخر عن محمد بن علي، إلى قوله: «أكثر معافى من النار» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٢٤٦، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ١٣٨، ح ٢٧٣؛ والاختصاص، ص ١٣٠، مرسلاً ومع اختلاف يسير. المقنعة، ص ١٥٤، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٣، ح ٧٧٧؛ والوسائل، ج ٧، ص ٣٧٦، ح ٩٦٢٣.

١٢. في الوسائل: «- عن محمد بن خالد». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، «

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَضَّلَ اللَّهُ^١ الْجُمُعَةَ عَلَى غَيْرِهَا^٢ مِنَ الْأَيَّامِ، وَإِنَّ الْجَنَانَ لَتَرْخَرَفُ، وَتُزَيَّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِمَنْ أَتَاهَا^٣، وَإِنَّكُمْ^٤ تَتَسَابِقُونَ^٥ إِلَى الْجَنَّةِ عَلَى قَدْرِ سَبْقِكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَإِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ^٦ لَتُفْتَحَ لِصُغُودِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ^٧».

٥٤٤٠ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»^٨؟
قَالَ: «اعْمَلُوا، وَاعْبَلُوا؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ مُضَيَّقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، وَثَوَابٌ أَعْمَالِ
الْمُسْلِمِينَ فِيهِ عَلَى قَدْرِ مَا ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ، وَالْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ تُضَاعَفُ فِيهِ».

قَالَ: وَقَالَ^٩ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «وَاللَّهِ، لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا

عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي كتاب النضر بن سويد، وتكرر في الأسناد توسط محمد بن خالد بين أحمد بن محمد [بن عيسى] والنضر بن سويد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٨١، الرقم ٧٧٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٣-٣٦٤.

١. في «ي» والوسائل: - «اللَّهُ».

٢. في الوافي: «يوم الجمعة على غيره».

٣. في مرآة العقول: وقوله عليه السلام: لمن أتاه، فيه استخدام، أو الإضافة في يوم الجمعة لامية.

٤. في التهذيب: «فإنكم».

٥. في «ث»: «تسابقون».

٦. في «ظ» وحاشية «بس» والوافي: «السموات».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٨٥، ج ٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١١١٤، ح ٧٨٥٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٨٥، ح ٩٦٤٨.

٨. الجمعة (٦٢): ٩.

٩. في «ي»: «قال» بدون الواو.

يَتَجَهَّزُونَ لِلْجُمُعَةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ مُّضَيَّقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^١.

٥٤٤١ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْإِلَادِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

٤١٦/٣ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ^٢ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بِيَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّ كَلَامَ الطَّيْرِ فِيهِ - إِذَا لَقِيَ^٣ بَعْضُهَا بَعْضًا -: سَلَامٌ سَلَامٌ، يَوْمٌ صَالِحٌ^٤».

٥٤٤٢ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: السَّاعَةُ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، الَّتِي لَا يَدْعُو فِيهَا مُؤْمِنٌ إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ».

١. في «بث»: «فيه».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢٠، معلقاً عن سهل بن زياد. الأُمالي للطوسي، ص ٦٩٦، المجلس ٣٩، ذيل ح ٢٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٣، ح ١٧٩٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٣، ح ٩٥٥٤.

٣. في «بث» والوسائل: «و» بدل «أو».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «التقى».

٥. في البحار: «بعضه».

٦. في التهذيب: «ويوم».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٤، ح ٧، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ٣٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من قوله: «وَإِنَّ كَلَامَ الطَّيْرِ فِيهِ» مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٣، ح ١٧٧٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٧٧، ح ٩٦٢٥.

قُلْتُ: إِنَّ الْإِمَامَ يَعْجَلُ وَيُؤَخَّرُ؟

قَالَ: «إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ»^١.

١٣/٥٤٤٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عُذَائِرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا عَمْرُو، إِنَّهُ إِذَا كَانَ^٣ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
مَلَائِكَةٌ بِعَدَدِ الذَّرَرَةِ، فِي أَيْدِيهِمْ أَقْلَامُ الذَّهَبِ، وَ قَرَاطِيسُ الْفِضَّةِ، لَا يَكْتُبُونَ^٤ إِلَى
لَيْلَةِ السَّبْتِ إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ؛ فَأَكْثَرُ^٥
مِنْهَا».

وَقَالَ: «يَا عَمْرُو، إِنَّ مِنْ الشَّيْءِ أَنْ تُصَلِّيَ^٦ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى^٧ أَهْلِ بَيْتِهِ^٨ فِي

١. في حاشية «بيع»: «زالت الشمس». وقال الجوهري: «زاغت الشمس، أي مالت، وذلك إذا فاء الفيه»:
الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٠ (زيغ).

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٤، ح ٨، معلقاً عن الكليني . الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٥، ح ٧٧٨١؛ الوسائل، ج ٧،
ص ٣٥٢، ح ٩٥٥٣.

٣. في «ي»، جن، وحاشية «بيع»: «- «لي»».

٤. في «بيع»: «كانت».

٥. قال الجوهري: «الذَّرَرَةُ: جمع ذَرَّةٍ، وهي أصغر النمل». وقال ابن الأثير: «الذَّرَرَةُ: النمل الأحمر الصغير،
واحدتها: ذَرَّةٌ... ويراد بها ما يرى في شعاع الشمس الداخل في النافذة». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٣؛
النهاية، ج ٢، ص ١٥٧ (ذَرَرٌ).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «لا تكتبون».

٧. في «بيع» والتهذيب: «فأكثرُوا».

٨. في «بيع»: «أَنْ يَصَلِّيَ».

٩. في «بس» والوسائل: «- «على»».

١٠. في التهذيب: «على مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ».

كُلُّ يَوْمٍ^١ جُمُعَةٌ أَلْفَ مَرَّةٍ، وَ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ مِائَةً مَرَّةً^٢.

١٤/٥٤٤٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَخِيهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

بْنِ بَرْزِيعٍ :

عَنِ الرِّضَاءِؑ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: بَلَّغْنِي أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَقْصَرُ الْأَيَّامِ؟

قَالَ: «كَذَلِكَ هُوَ».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، كَيْفَ ذَاكَ^٤؟

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَجْمَعُ أَزْوَاجَ الْمُشْرِكِينَ تَحْتَ عَيْنِ الشَّمْسِ،

فَإِذَا رَكَدَتِ الشَّمْسُ^٥، عَذَّبَ^٦ اللَّهُ أَزْوَاجَ الْمُشْرِكِينَ بِرُكُودِ الشَّمْسِ سَاعَةً، فَإِذَا كَانَ

١. في الوسائل: - «يوم».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٤، ح ٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٧، ح ٧٨٠٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٨٧، ح ٩٦٥٥.

٣. في «بخ، جن»: - «له».

٤. في البحار: «ذلك».

٥. في الوافي: «الرُّكُودُ يُقَالُ لِلسُّكُونِ الَّذِي بَيْنَ حَرَكَتَيْنِ، كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ: الصَّلَاةُ فِي رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا وَرُكُودِهَا، أَيْ سُكُونِهَا بَيْنَ حَرَكَتَيْهَا، وَالْوَجْهُ فِي رُكُودِ الشَّمْسِ قَبْلَ الزَّوَالِ تَزَايُدُ شَعَاعِهَا أَنَا فَأَنَا وَانْتِقَاصُ الظَّلِّ إِلَى حَدٍّ مَا، ثُمَّ انْتِقَاصُ الشَّعَاعِ وَتَزَايُدُ الظَّلِّ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ كُلَّ حَرَكَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ لَا يَدْبُ بَيْنَهُمَا مِنْ سُكُونٍ، فَبَعْدَ بُلُوغِ نَقْصَانِ الظَّلِّ إِلَى الْغَايَةِ وَقَبْلَ اخْتِذِهِ فِي الْإِزْدِيَادِ لَا يَدْبُ وَأَنَّ يَرُكِدُ شَعَاعُ الشَّمْسِ فِي الْأَرْضِ سَاعَةً، ثُمَّ يَزِيدُ، وَهَذَا رُكُودُهَا فِي الْأَرْضِ مِنْ حَيْثُ شَعَاعُهَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ، وَقَدْ حَصَلَ بِتَبِيعَةِ الظَّلَالِ، كَمَا أَنَّ تَسْخِينَهَا وَإِضَاءَتَهَا إِنَّمَا يَحْصُلَانِ بِتَبِيعَةِ انْعِكَاسِ أَشْعَتِهَا مِنَ الْأَرْضِ وَالْجِبَالِ عَلَى مَا زَعَمَتْهُ جَمَاعَةٌ، وَهَذَا لَا يَنَافِي اسْتِمْرَارَ حَرَكَتِهَا فِي الْفَلَكَ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ».

٦. قال في الوافي: «تَأْوِيلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَعَذَّبَ أَرَوَّاحِهِمْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ الْمَشْرُوكُونَ بِالْشَّرِّ الْخَفِيِّ؛ أَعْنِي أَصْحَابَ الدُّنْيَا الْمُنْهَمَكِينَ فِي زَخَارِفِهَا الْمُطِيعِينَ لِلشَّيْطَانِ وَالْهَوَى؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ خَنَلَتْهُمْ بَرَاغِثُ الْإِيمَانِ عَلَى تَفْرِيعِ أَيْدِيهِمْ مِمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الْمَكَاسِبِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَالْمَلَاهِي، أَوْ

يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَكُونُ لِلشَّمْسِ رُكُودٌ، رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ؛ لِفَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَكُونُ لِلشَّمْسِ رُكُودٌ^٢.

٦٧ - بَابُ التَّزَيُّنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٤١٧/٣

٥٤٤٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لِيَتَزَيَّنَ^٣ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَغْتَسِلُ^٤، وَ يَتَطَيَّبُ،

الراحة والدعة والمناهي، وحضورهم المساجد لأداء الصلاة، وحنفهم أهويتهم وشياطينهم على بقائهم على ما هم فيه من المذكورات، فتنازع الفريقان في قلوبهم وتشاجرا في بواطنهم فتعذب بذلك أرواحهم إلى أن يغلب أحدهما الآخر ويحصل لهم العزم على شهود الصلاة أو البقاء على ما هم فيه فيتخلصوا من العذاب فيحسّون بركود الشمس لفتورهم عنها هم فيه وعدم إقبالهم بعد على أحد الأمرين .
وأما عدم وقوع الركود يوم الجمعة فلاّنه للمؤمنين يوم عيد وعبادة ... فإذا سمعوا الأذان فرحت قلوبهم وتهتأوا للاستماع الخطبة على نشاط منهم وطمأنينة من قلوبهم من غير فتور ولا مشقة، فلا يحسّون بركود الشمس في هذا اليوم أصلاً، بل يسرع مروره عليهم وتقصر مدته لديهم؛ لأنهم في رخاء من العبادة وفي سرور من الطاعة ومدة الرخاء تكون قصراً عجلاً ... هذا ما خطر ببالي في تأويل الحديث والعلم عند الله تعالى».

وقال في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٤٤: «هذا من الأحاديث الغامضة التي يشكل فهمها، وأمرنا في مثلها أن نردّها ونردّ علمها إليهم عليهم السلام وإن أمكن أن يكون مقداراً قليلاً لا يظهر للحسّ»، ثم نقل تأويلين آخرين .
١. في الوسائل :- «فلا يكون للشمس ركود».

٢. الوافي، ج ٨، ص ١٠٨٣، ح ٧٧٧٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٧٨، ح ٩٦٢٦، من قوله: «فإذا ركبت الشمس عذب الله؛ البحار، ج ٥٨، ص ١٦٣، ح ٢٢؛ وج ٦١، ص ٥٢، ح ٣٧.

٣. في «بخ»: «ليزين».

٤. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٤٥: «قوله عليه السلام: يغتسل، وما عطف عليه بيان و تفسير لقوله: يتزَيَّن، أو مجزوم بتقدير حرف الشرط بعد الأمر، والأوّل أظهر».

وَيَسْرَحُ لِيَحْيَتَهُ، وَيَلْبَسُ أَنْطَفَ ثِيَابِهِ، وَلَيَتَهَيَّأَ لِلْجُمُعَةِ، وَلَيَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ
الْيَوْمِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ^١، وَلَيُحْسِنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَلَيَفْعَلَ الْخَيْرَ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ
يَطْلُعُ عَلَى^٢ الْأَرْضِ^٣؛ لِيَضَافَ الْحَسَنَاتِ^٤.

٥٤٤٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عَمْرِو الْجُرْجَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ وَقَلَمَهُ أَطْفَارَهُ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ^٥: بِسْمِ اللَّهِ^٦ عَلَى سَنَةِ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ
بِكُلِّ شَعْرَةٍ وَكُلِّ^٧ قَلَامَةٍ^٨ عِشْرَةَ رَقَبَةٍ، وَلَمْ يَمْرُضْ^٩ مَرَضًا يُصِيبُهُ إِلَّا مَرَضٌ

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: السكينة والوقار، صفتان متقاربتان بحسب اللغة، وخصّ الشهيد الثاني عليه السلام الأول بالأعضاء، والثاني بالنفس».

٢. في «ظ، ي، بح، يخ» وحاشية «جن» والوسائل والتهذيب: «إلى».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي «بث» والمطبوع: «أهل الأرض».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٠، ح ٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ١١٦، ح ٢٤٤، مرسلًا مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٥، ح ٧٨٠١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٩٥، ح ٩٦٧٧؛ وفيه، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٣٧٣١، إلى قوله: «يوم الجمعة يغتسل ويتطيب».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «[من]».

٦. في الوافي: «ثم»، هنا للتشريك في الحكم فحسب، لا التراخي، كما يستفاد من الأخبار الأخرى. وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ثم قال، وفي بعض الأخبار: وقال حين يأخذه».

٧. في حاشية «بث» والوافي: «وبالله».

٨. في «بس»: «وبكل».

٩. «القلام»: ما سقط من الظفر. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٤ (قلم).

١٠. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: ولم يمرض، لعل التخلف في بعض الموارد للإخلال بالشرائط والقصور في

المَوْتِ^١.

٥٤٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْحَضَرِ، وَعَلَى الرِّجَالِ فِي السَّفَرِ^٢».

٥٤٤٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَا تَدَعِ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ، وَشَمُّ الطَّيِّبِ، وَالتَّبَسُّمُ^٤ صَالِحٌ يَتْبَاكَ، وَلَيْتَكُنْ فَرَاغَكَ مِنَ الْغُسْلِ قَبْلَ الزَّوَالِ، فَإِذَا زَالَتْ فَقُمْ،

«الْبَتَّةُ، أَوِ الْمَرَادُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ فِي نَفْسِهِ هَذِهِ ثَمَرَتُهُ فَلَا يَنَافِي أَنْ يَتَفَكَّ هَذَا الْأَثَرُ عَنْهُ بِسَبَبِ مَا يَرْتَكِبُهُ الْعَبْدُ مِنَ الْمَعَاصِي مِمَّا يُوْجِبُ الْعُقُوبَةَ كَمَا أَنَّ الطَّيِّبَ يَقُولُ: الْفَلْفَلُ يَسُخُنُ، فَإِذَا أَكَلَهُ أَحَدٌ وَدَاوَاهُ بَصْدَهُ فَلَمْ يَظْهَرِ فِيهِ أَثَرُ التَّسْخِينِ لَا يُوْجِبُ تَكْذِيبَ الطَّيِّبِ».

١. التَّهْذِيبُ، ج ٣، ص ١٠، ح ٣٣، معلقاً عن الكليني. وفي ثواب الأعمال، ص ٤٢، ح ٦؛ والخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ذيل ح ٨٧، بسند آخر، إلى قوله: «وَكُلُّ قَلَامَةٍ عَتَقَ رَقَبَةً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٥، ح ٧٨٠٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٢، ح ٩٥٨٥.

٢. في الوافي والوسائل والكافي، ح ٤٠٠٠: «وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ فِي السَّفَرِ».

٣. الكافي، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل يوم الجمعة، ح ٤٠٠٠، بسند آخر، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٤٠، باب أنواع الغسل، صدر ح ٢؛ والتَّهْذِيبُ، ج ١، ص ١٠٤، صدر ح ٢٧٠، بسند آخر. علل الشرائع، ص ٢٨٦، ح ١، مرفوعاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١١١، ذيل ح ٢٢٦، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ح ١٢؛ والتَّهْذِيبُ، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٩٦؛ وج ٣، ص ٩، ح ٢٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٠٢، ح ٣٣٤. الوافي، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ٤٥١٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١١، ح ٣٧٢٨.

٤. في «بث، جن، والوسائل: «وليس».

وَعَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَقَالَ: «الْعُسْلُ وَاجِبٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^١.

٤١٨/٣ ٥٤٤٩ / ٥. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَخَذُ الشَّارِبَ وَالْأُظْفَارَ، وَغَسَلُ الرَّأْسَ بِالْخِطْمِيِّ^٣ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^٤، يَنْفِي الْفَقْرَ، وَيزِيدُ فِي الرِّزْقِ»^٥.

١. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣١٢؛ ح ٣٧٣٢؛ وص ٣١٧؛ ح ٣٧٥٠؛ وج ٧، ص ٣٩٦؛ ح ٢٦٧٨.

٢. هكذا في «ظ، غ» وحاشية «بث، بح»، والوسائل وجمال الأسبوع. وفي «بث، بح، بخ، بس، جن» والمطبوع: «أخيه».

والمظنون أنَّ الصواب ما أثبتناه؛ فقد روى علي بن إبراهيم، عن أخيه إسحاق بن إبراهيم، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع في الكافي، ح ٣٩٣٦ و ٥٤٤٤؛ ولم نجد رواية علي عن أخيه في غير سند هذين الخبرين، مع أنَّ المعهود المتكرر في الأسناد رواية علي عن أبيه، وقد حذف «بن إبراهيم» اعتماداً على الأسناد السابقة، كما في ما نحن فيه.

ثم إنَّنا لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم والد علي عن إسماعيل بن عبد الخالق في موضع، بل روى إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن عبد الخالق في بعض الأسناد بالتوسط، والواسطة بينهما في الأكثر إثنان، ومن جملتها ما ورد في الكافي، ح ٧٧٢٤ من رواية علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن إسماعيل بن عبد الخالق.

ومن المحتمل أن يكون الصواب في سندنا هذا مثل ما ورد في السند المذكور، لكن جاز النظر من «إسماعيل» في «إسماعيل بن مزار» إلى «إسماعيل» في «إسماعيل بن عبد الخالق»، فوقع السقط، والله هو العالم.

٣. «الخطمي» - بكسر الخاء وفتحها -: ضرب من النبات يغسل به، أو يُغسل به الرأس، وله خواص شتى. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ١٨٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٥ (خطم).

٤. في الكافي، ح ١٢٨٠٢ والفقيه وثواب الأعمال -: «يوم الجمعة».

٥. في «ي» -: «في».

٦. الكافي، كتاب الزي والتجمل والمروءة، باب قص الأظفار، ح ١٢٧٢٧، بسنده عن محمد بن طلحة. و

٥٤٥٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ^١، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ، وَقَلَّمَ مِنْ^٢ أَظْفَارِهِ، وَغَسَلَ
رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ^٣ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، كَانَ كَمَنْ أَغْتَقَى نَسْمَةً^٤».

٥٤٥١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَخَذُ الشَّارِبِ وَالْأَظْفَارِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ

فيه، باب غسل الرأس، ح ١٢٨٠٢؛ و ثواب الأعمال، ص ٣٦، ح ٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه،
ح ١، بسند آخر؛ وفيه أيضاً، ح ٣، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩١، مرسلًا،
وفيها مع اختلاف، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «و غسل الرأس بالخطمي» الوافي، ج ٦، ص ٦٦٠،
ح ٥١٨٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٤، ذيل ح ٩٥٥٩.

١. روى موسى بن سعدان، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان، في الكافي، ح ٦٤٠٢ - في المطبوع:
عبدالله بن الهيثم، لكن يأتي أَنَّ الصواب «عبدالله بن القاسم» كما في بعض النسخ - وح ٧٣٣٦ و ٩٣٤٠ و
١٥٥٠٠ و ١٤٧١٢ و ١٤٧١٣ والراوي عن موسى بن سعدان في خمسة مواضع من المواضع المذكورة، هو
محمد بن الحسين.

فلا يبعد سقوط الوساطة في مانحن فيه، بين موسى بن سعدان وبين عبدالله بن سنان ويؤكد ذلك تكرار
«عبدالله» الموجب للسقط بجواز النظر من أحدهما إلى الآخر.

٢. في الوافي والكافي، ح ١٢٨٠٥ والتهذيب: - «من».

٣. في الوافي: «في».

٤. قال الجوهرى: «النَّسْمَةُ: الإنسان»، وقال ابن الأثير: «النسمة: النفس والروح، وكل دابة فيها روح فهي
نسمة». أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٤٠؛ النهاية، ج ٥، ص ٤٩ (نسم).

٥. الكافي، كتاب الزي والتجمل والمروءة، باب غسل الرأس، ح ١٢٨٠٥. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦،

ح ٦٢٣، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٢، ح ٥١٠٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ٩٥٥٨.
٦. في الفقيه: - «والأظفار».

أَمَانٌ^١ مِنَ الْجَذَامِ.^٢

٥٤٥٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَالثَّقَفِيِّ، قَالَا:

قُلْنَا لَهُ: أَيْجَزِي إِذَا اغْتَسَلْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ لِلْجُمُعَةِ؟ قَالَ^٣: «نَعَمْ».^٤

٥٤٥٣ / ٩. حَمَّادٌ^٥، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «لَا بُدَّ مِنْ غُسْلِ^٧ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ^٨،

فَمَنْ^٩ نَسِيَ، فَلْيُعِذْ مِنَ الْغَدَى».

١. في مرآة العقول: «وكونه أماناً من الجذام لعل النكته فيه أَنَّ المواد السوادوية التي هي مادة الجذام تندفع بالشعر والظفر ومع قصهما يكون خروجهما أكثر، كما هو المجرب. وفي توحيد المفصل أشار إليه».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢٢، معلقاً عن محمد بن إسماعيل. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٠٥، المجلس ٥٠، ح ١٠؛ والخصال، ص ٣٩، باب الإثنين، ح ٢٤، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، مع اختلاف سير. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٥، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٠، ح ٥٢٥٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٧، ذيل ح ٩٥٦٩.

٣. في البحار: «وقال».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. وراجع: قرب الإسناد، ص ١٦٨، ح ٦١٤. الوافي، ج ٦، ص ٣٩١، ح ٤٥٢٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٢٢، ذيل ح ٣٧٦٢؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٩، ح ٨٦.

٥. السند معلق على سابقه. وينسحب إليه كلا الطريقتين المتقدمين إلى حماد بن عيسى.

٦. في الوسائل: «الغسل».

٧. في الوافي والوسائل والبحار والكافي، ح ٤٠٠٤: «وفي السفر والحضر».

٨. في الوسائل والبحار: «ومن».

٩. الكافي، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل يوم الجمعة، ح ٤٠٠٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٢، ح ٤٥٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٣٢١، ح ٣٧٥٨؛ البحار، ج ٨١، ص ١٢٦.

• وَ رَوَى: «فِيهِ رُخْصَةٌ لِلْعَلِيلِ»^١.

١٠ / ٥٤٥٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بَكَيْرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «غَسَلَ الرَّأْسَ بِالْخِطْمِيِّ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَمَانٌ مِنَ
النَّبَرِصِ وَالْجُنُونِ»^٢.

٦٨ - بَابُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ وَ عَلَى كَمْ تَجِبُ

١ / ٥٤٥٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
النُّصَيْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَرَضَ فِي كُلِّ سَبْعَةٍ أَيَّامٍ خَمْسًا
وَ ثَلَاثِينَ صَلَاةً، مِنْهَا صَلَاةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَشْهَدَهَا إِلَّا خَمْسَةً:
الْمَرِيضُ، وَ الْمَمْلُوكُ، وَ الْمُسَافِرُ، وَ الْمَرْأَةُ، وَ الصَّبِيُّ»^٣.

١. الكافي، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الجمعة، ح ٤٠٠٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد.
الفتحية، ج ١، ص ١١١، ذيل ح ٢٢٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٣٩٢، ح ٤٥٢٣؛ الوسائل، ج ٣،
ص ٣٢٠، ح ٣٧٥٧؛ البحار، ج ٨١، ص ١٢٦.

٢. في «بخ»: «والجذم».

٣. الكافي، كتاب الزي والتجمل والمروءة، باب غسل الرأس، ح ١٢٨٠٣، عن محمد بن يحيى، عن أحمد
بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفتحية،
ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩٠، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٣١، ح ٥١٠٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ٩٥٥٧.

٤. في «جن»: «وفي». ٥. في التهذيب: «واجب».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٣٩، ح ٦٣٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٩،
ح ١٦١٠، بسند آخر، مع زيادة في أوله. الفتحية، ج ١، ص ٣٧٥، ذيل ح ١٠٩٠، من دون الإسناد إلى
المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: فقه الرضائي عليه السلام، ص ١٣٢. الوافي، ج ٨،
ص ١١١٩، ح ٧٨٥٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٢٩٩، ح ٩٣٩٥.

٤١٩/٣

٢ / ٥٤٥٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى^١ مَنْ كَانَ مِنْهَا عَلَى فَرْسَخَيْنِ»^٢.

٣ / ٥٤٥٧ . عَلِيُّ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْجُمُعَةِ؟

فَقَالَ: «تَجِبُ عَلَى^٤ مَنْ كَانَ مِنْهَا عَلَى رَأْسِ فَرْسَخَيْنِ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٥.

٤ / ٥٤٥٨ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَكُونُ^٦ الْخُطْبَةُ وَالْجُمُعَةُ وَ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ رَهْطٍ^٧: الْإِمَامُ، وَأَزْبَعَةٌ»^٨.

١. في الوسائل: «+ كَلَّ».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٠، ح ٦٤٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٦٢٠، بسندهما عن محمد بن أبي عمير. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣، ح ٨٠، بسنده عن جميل، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام . الوافي، ج ٨، ص ١١٢٠، ح ٧٨٥٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٠٩، ح ٩٤٣١.

٣. في «بح»: «+ بن إبراهيم». ٤. في «ظ» وحاشية «بح» والوافي: «+ كَلَّ».

٥. في «بخ»: «وإن». وفي الوافي والوسائل والاستبصار: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٠، ح ٦٤١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٦١٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي، ج ٨، ص ١١٢٠، ح ٧٨٦٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٠٩، ح ٩٤٣٢.

٧. في «ث»، «بح»، «بس»، «جن»: «ولا يكون».

٨. «الرَهْط»: ما دون العشرة من الرجال، لا تكون فيهم امرأة. وقيل: إلى الأربعين. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ١١٢٨؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٨٢ (رَهْط).

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٠، ح ٦٤٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم.

٥٤٥٩ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَذْنَى مَا يُجْزَى فِي الْجُمُعَةِ سَبْعَةٌ أَوْ خَمْسَةٌ أَذْنَاهُ»^١.

٥٤٦٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ شَاذَانَ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ

حَرِيرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «فَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ خَمْساً وَثَلَاثِينَ صَلَاةً، مِنْهَا^٣ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ فَرَضَهَا اللَّهُ فِي جَمَاعَةٍ وَهِيَ الْجُمُعَةُ، وَوَضَعَهَا عَنْ تِسْعَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ^٤، وَالْمَجْنُونِ، وَالْمُسَافِرِ، وَالْعَبْدِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْمَرِيضِ، وَالْأَعْمَى، وَمَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِ فَرْسَيْنِ»^٥.

١. وفيه، ح ١٦١١؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٦٣٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «ولا تكون الجمعة ما لم يكن القوم خمسة». وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٥٢٢، ح ١٤٨٦؛ الوافي، ج ٨، ص ١١٢٣، ح ٧٨٦٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٠٣، ح ٩٤١٣.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦٠٩، معلقاً عن علي بن مهزيار. وفيه، ص ٤١٩، ح ١٦١٠؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٣٩، ح ٦٣٦، بسند آخر، مع اختلاف وزيادة في آخره. وفيه، ح ٦٣٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٦١١، بسند آخر، مع اختلاف. وفيه، ح ١٦١٢؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٥؛ و ٢٣٩، ح ٦٤٠؛ والفقيه، ج ١، ص ٤١١، ح ١٢٢٠، ح ١٢٢٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف وزيادة في آخره. الوافي، ج ٨، ص ١١٢٣، ح ٧٨٧٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٠٣، ح ٩٤١٢.

٢. في التهذيب: - «عن أبيه جميعاً، عن حماد بن عيسى»، وهو سقط واضح.

٣. في حاشية «ب»: «وفيها».

٤. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٥٠: «وأنا الكبير فأطلقه بعض الأصحاب وقيد بعضهم بالمرء، وبعضهم بالبالغ حدّ العجز أو المشقة الشديدة. والنصوص خالية عن التقييد».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢١، ح ٧٧، معلقاً عن الكليني. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٩٠، المجلس ٦١،

ربيعي^١؛

و^٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى،
عَنْ سَمَاعَةَ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^٣ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ»^٤.

١. في الوسائل: «بن عبدالله».

٢. في السند تحويل بعطف «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة»

على «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربيع».

فعليه الراوي عن أبي عبدالله عليه السلام، هما ربيع وسماعة، كما تقتضي ذلك لفظة «جميعاً» أيضاً. لكن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ١٢، ح ٤١، وسنده هكذا: «الحسين بن سعيد، عن حماد، عن ربيع، عن سماعة، والحسن، عن زرعة، عن سماعة، قال: قال»، ولازمه رواية ربيع عن سماعة في الطريق الأول من سند التهذيب؛ لكن لم نجد رواية ربيع عن سماعة في غير هذا السند. وما رواه الشيخ الصدوق في ثواب الأعمال، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربيع، عن سماعة، عن أبي جعفر عليه السلام، الظاهر وقوع سهو في هذا السند، فإن الخبر رواه الكليني في الكافي، ح ١١١٥٣ بإسناده عن حماد بن عيسى وابن أبي عمير، عن ربيع بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. وهو الظاهر؛ لعدم ثبوت رواية سماعة عن أبي جعفر عليه السلام.

فعليه، الظاهر زيادة «عن سماعة» في الطريق الأول من سند التهذيب.

٣. في الوافي: «أريد بوقت الظهر يوم الجمعة ما يشمل وقت صلاة الجمعة أيضاً؛ لأن صلاة الجمعة صلاة ظهر يوم الجمعة كما لا يخفى».

٤. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٥٢: «قوله عليه السلام: حين تزلو الشمس، أي ليس قبله نافلة ينبغي أن يتأخر بقدرها، أو يجب الشروع بدخول الوقت بناء على التضييق».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٢، ح ٤١، بسنده عن حماد، عن ربيع، عن سماعة والحسن، عن زرعة، عن سماعة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت الصلاة في السفر والجمع بين الصلاتين، ح ٥٥٠٠؛ والفتحية، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٢٢٩؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٧٠ و ٩٧١؛ وج ٣، ص ١٣، ح ٤٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٨٨٤ و ٨٨٥؛ و ص ٤١٢، ح ١٥٧٧، بسنده آخر، مع زيادة. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٣ وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١١١، ح ٧٨٤٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣١٨، ح ٩٤٦٢.

٥٤٦٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَابْدَأْ بِالْمَكْتُوبَةِ»^١.

٥٤٦٤ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السُّنْطِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟

فَقَالَ: «فِي مِثْلِ وَقْتِ الظُّهْرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»^٢.

٥٤٦٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ^٣، قَالَ:

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٢، ح ٤٠؛ والامتناع، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٥، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في أوله. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٨، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٧، ح ٧٨٣١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣١٩، ح ٩٤٦٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٢٢٩، بسند آخر، مع زيادة في أوله؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٣، ح ٤٣، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٣، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١١٢، ح ٧٨٤٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٢٠، ح ٩٤٧٠.

٣. في الوسائل: «محمد بن أبي عمر»، وهو وإن يبدو صحته في بادئ النظر؛ لكون محمد بن أبي عمر البرازي ومحمد بن أبي عمر الكوفي مذكورين في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، لكن المظنون قوياً أَنَّ الصواب في العنوان هو «ابن بكير»، كما نقل العلامة المجلسي من الفاضل الأسترآبادي في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٥٣.

ويرشدك إلى هذا، مضافاً إلى عدم ثبوت رواية القاسم بن عروة عن محمد بن أبي عمير أو محمد بن أبي عمر في موضع، مقارنة متن الخبر مع ما يأتي في عجزه من «قال القاسم: وكان ابن بكير يصلي الركعتين...»؛ فإن المراد من القاسم هو القاسم بن عروة المذكور في سند صدر الخبر. ومضمون كلامه أَنَّ ابن بكير بعد ما سأل الإمام عن وقت الصلاة يوم الجمعة، كان يبدأ بالمكتوبة بعد تيقنه بالزوال من دون

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟
 فَقَالَ: «نَزَلَ بِهَا جَبْرَائِيلُ عليه السلام مُضَيِّقَةً، إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ فَصَلَّاهَا».
 قَالَ: قُلْتُ: إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّيْتُهَا.
 فَقَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَمَّا أَنَا إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، لَمْ أَبْدَأْ بِشَيْءٍ قَبْلَ
 الْمَكْتُوبَةِ».

قَالَ الْقَاسِمُ: وَكَانَ ابْنُ بُكَيْرٍ يُصَلِّي الرُّكَعَتَيْنِ وَهُوَ شَاكٌ فِي الرُّوَالِ، فَإِذَا^١
 اسْتَيْقَنَ^٢ الرُّوَالِ، بَدَأَ بِالْمَكْتُوبَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ^٣.

٤٢١/٣

٧٠ - بَابُ تَهْنِئَةِ الْإِمَامِ لِلْجُمُعَةِ وَخُطْبَتِهِ^٤ وَالْإِنْصَاتِ^٥

٥٤٦٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ
 عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

«تقديم نافلة».

ويؤيد ذلك ما ورد في رجال الكشي، ص ١٤٣، الرقم ٢٢٦، بسنده عن القاسم بن عروة عن أن ابن بكير كان
 يصلي الظهر إذا كان الظل مثله والعصر إذا كان الظل مثليه، لما أمر به الإمام عليه السلام.

١. في الوافي والوسائل: - «قال».

٢. في «ظ» والوافي والوسائل: «فإذا».

٣. في «ي»: «وإذا».

٤. في «جن»: «تيقن».

٥. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٧، ح ٧٨٣٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣١٩، ح ٩٤٦٤، إلى قوله: «لم أبدأ بشيء» قبل
 المكتوبة.

٦. في «ي»: «والخطبة».

٧. «الإنصات»: السكوت للاستماع، والإسكات، يقال: أنصت، أي سكت سكوت مستمع. أنظر: النهاية،

ج ٥، ص ٦٢ (نصت).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ الَّذِي يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْ يَلْبَسَ عِمَامَةً فِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ، وَتَرْدَى بِبُرْدٍ يَمْنِي^١ أَوْ عَدَنِي^٢، وَيَخْطُبُ وَهُوَ قَائِمٌ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يُوصِي بِتَقْوَى اللَّهِ، وَيَقْرَأُ^٣ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ صَغِيرَةً^٤، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام وَعَلَى أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ هَذَا أَقَامَ^٥ الْمُؤَذِّنُ^٦، فَصَلَّى بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ الْمُنَافِقِينَ^٧».

٥٤٦٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، وَإِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ^٨، تَكَلَّمَ مَا

١. في «بحر» و«الوافي» و«التهذيب»: «بمئة». وقال في الوافي: «تأنيث اليمثة باعتبار تسمية البرد بالحبرة بالحاء المهملة والباء الموحدة».

٢. في الوسائل، ح ٩٥٢٦ و«التهذيب»: «ثم يقرأ».

٣. في الوافي و«التهذيب»: «قصيرة».

٤. في «ي»: «النبية».

٥. في «بث، بس» و«الوافي» و«التهذيب»: «قام».

٦. في الوافي و«التهذيب»: «فأقام».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٦٥٥، بسنده عن زرعة. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٥، ح ٧٩٢١، الوسائل، ج ٧، ص ٣٤١، ذيل ح ٩٥٢٦؛ وفيه، ص ٣٤٢، ح ٩٥٢٩، من قوله: «وخطب وهو قائم يحمد الله».

٨. في الوافي والوسائل و«التهذيب»، ح ٧١: «فإذا».

٩. في الفقيه: «الخطبة». وفي التهذيب: «خطبته».

بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ تَقَامَ^١ الصَّلَاةُ^٢، فَإِنْ سَمِعَ الْقِرَاءَةَ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ، أَجْزَأُهُ^٣.

٥٤٦٨ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ خُطْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، أَوْ بَعْدُ؟^٤

فَقَالَ: «قَبْلَ الصَّلَاةِ يَخْطُبُ، ثُمَّ يُصَلِّي»^٥.

٥٤٦٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟
فَقَالَ: «أَمَّا مَعَ الْإِمَامِ، فَرَكْعَتَانِ؛ وَأَمَّا مَنْ يُصَلِّي^٦ وَخَذَهُ، فَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِمَنْزِلَةِ الظُّهْرِ».

١. في «ي»، بث، يخ، والوافي والوسائل: «أَنْ يَقَامَ».

٢. في «ظ»، بث، يخ، والوافي: «لِلصَّلَاةِ».

٣. في «ظ»، يخ، بس، والوافي: «وَأِنْ».

٤. في الوافي: «أَمْ».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠، ح ٧١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ح ٧٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن العلاء، الفقيه، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٢٣١، معلقاً عن العلاء، من قوله: «وَإِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ» وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٥، ح ٧٩٢٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٣٠، ح ٩٥٠١.

٦. في «ظ»، بث، بس، والتهذيب: «بَعْدَهَا».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠، ح ٧٢، معلقاً عن علي بن مهزيار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٦، ح ٧٩٢٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٣٢، ذيل ح ٩٥٠٨.

٨. في «بث» والتهذيب: «صَلَّى».

يَعْنِي إِذَا كَانَ إِمَامٌ^١ يَخْطُبُ، فَأَمَّا إِذَا^٢ لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ^٣ يَخْطُبُ، فَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ^٤ وَإِنْ صَلَّوْا جَمَاعَةً^٥.

٥٤٧٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

٤٢٢/٣ الْخَزَّازِ^٦، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ^٧، قَالَ: «الْأَذَانُ الثَّالِثُ^٨ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِدْعَةٌ»^٩.

٥٤٧١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النُّصْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ بَرْزَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠} فِي خُطْبَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ: «الْخُطْبَةُ الْأُولَى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ

١. في «بح»: «الإمام».

٢. في «بح» والتهذيب: «فإذا». وفي الوسائل: «فإن» كلاهما بدل «فأما إذا».

٣. في الوسائل: «الإمام».

٤. في «ظ»، «ي»، «بث»، «جن»: - «بمنزلة الظهر - إلى - ركعات».

٥. التهذيب: ج ٣، ص ١٩، ح ٧٠، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٨، ص ١١٢١، ح ٧٨٦٢؛ الوسائل، ج ٧،

ص ٣١٠، ح ٩٤٣٥.

٦. في «بث»، «بح»، والوسائل: «الخرزاز». وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٤، الرقم ٣٧٣؛ و ص ٣٥٩،

الرقم ٩٦٤.

٧. في الوافي: «قيل: المراد بالأذان الثالث هو الذي أحدثه عثمان أو معاوية على اختلاف القولين قبل الوقت؛

فإن النبي ﷺ شرع للصلاة أذاناً وإقامة، فالزائد ثالث وهو بدعة، وقيل: الأذان الأول يوم الجمعة أذان

الصبح، والثاني أذان الجمعة المشرع، والثالث المبتدع، وقيل: بل الثالث أذان العصر فهو بدعة؛ لأنَّ

النبي ﷺ كان يجمع بين الفرضين يوم الجمعة من دون أذان بينهما». وأنظر أيضاً: مرة العقول، ج ١٥،

ص ٣٥٥.

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٧، بسنده عن حفص بن غياث. الوافي، ج ٧، ص ٦٠٦، ح ٦٧٠٨؛ الوسائل،

ج ٧، ص ٤٠٠، ح ٩٦٨٨؛ البحار، ج ٨٣، ص ١١٤، ح ٢٦.

و نَسْتَعِينُهُ، وَ نَسْتَغْفِرُهُ وَ نَسْتَهْدِيهِ، وَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَ مَنْ يَضِلَّ^١ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ، انْتَجَبَهُ لِيَوْلَايَتِهِ، وَ اخْتَصَّهُ بِرِسَالَتِهِ، وَ أَكْرَمَهُ بِالنَّبُوءَةِ، أَمِينًا عَلَى غَيْبِهِ، وَ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ، وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٢.

أَوْصِيَكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَ أَخَوْفِكُمْ مِنْ عِقَابِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُنْجِي^٣ مَنِ اتَّقَاهُ بِمَفَازَتِهِمْ^٤، لَا يَمَسُّهُمْ الشُّوْءُ، وَ لَا هُمْ يَخْزَنُونَ، وَ مُكْرِمٌ^٥ مَنْ خَافَهُ، يَقِيهِمْ شَرَّ مَا خَافُوا، وَ يُلْقِيهِمْ نَصْرَةً^٦ وَ سُرُورًا، وَ ارْغَبَكُمْ فِي كَرَامَةِ اللَّهِ الدَّائِمَةِ، وَ أَخَوْفِكُمْ عِقَابَهُ الَّذِي لَا انْقِطَاعَ لَهُ، وَ لَا نَجَاةَ لِمَنِ اسْتَوْجَبَهُ، فَلَا تَعَرَّيْتُكُمْ الدُّنْيَا، وَ لَا تَرَكْنَا إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهَا دَارُ غُرُورٍ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا وَ عَلَى أَهْلِهَا الْفَنَاءَ، فَتَزَوَّدُوا مِنْهَا الَّذِي أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بِهِ مِنَ التَّقْوَى وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ إِلَّا مَا خَلَصَ مِنْهَا، وَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا مِنَ الْمُتَّقِينَ.

١. في «ظ، ي»: «وَأَعُوذُ».

٢. في حاشية «بح»: «+ (الله)».

٣. في «ي»: «عليهم السلام» بدون الواو. وفي «بث»: «وعليه السلام» بدل «وآله وعليهم السلام». وفي «بخ»، «بس» وحاشية «بح»: «وعليه السلام» بدل «وعليهم السلام».

٤. في «ظ» وحاشية «ي»: «منجي».

٥. «بمفازتهم» أي بمنجاتهم؛ مفعلة من الفوز، وهو النجاة والظفر بالخير، والباء للسببية ومتعلق بـ «ينجي».

أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٩٠ (فوز).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي: «ويكرم».

٧. «التفَرُّدُ»: الحسن، والرونتق، والنسعة، والعيش، والغنى. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠؛

القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٠ (نضر).

وَقَدْ أَخْبَرَكُمُ اللَّهُ عَنْ مَنَازِلٍ مِّنْ أَمَنٍ وَعَمِلٍ صَالِحاً، وَعَنْ مَنَازِلٍ مِّنْ كَفَرٍ
وَعَمِلٍ فِي غَيْرِ سَبِيلِهِ، وَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ٥ وَمَا
تُؤَخَّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مُّعَدُّودٍ ٥ يَوْمٌ يَأْتِ^١ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ٥ فَأَمَّا الَّذِينَ
شَقُوا فَفَى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ٥ خَالِدِينَ فِيهَا مَا ذَامَّتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ
رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ٥ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفَى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا ذَامَّتِ السَّمَاوَاتُ وَ
الْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَّجْدُودٍ»^٢ نَسَأَلُ اللَّهَ - الَّذِي جَمَعَنَا لِهَذَا الْجَمْعِ - أَنْ
يُبَارِكَ لَنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا، وَأَنْ يَزَحْمَنَا جَمِيعاً؛ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

٤٢٣/٣ إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَصْدَقُ الْحَدِيثِ، وَأَحْسَنُ الْقَصَصِ، وَقَالَ ٥ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»^٣ فَاسْمَعُوا طَاعَةً ٥ اللَّهُ، وَأَنْصِتُوا
إِتِبَاعاً ٥ رَحْمَتِهِ.

ثُمَّ أَقْرَأُ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَادْعُ رَبَّكَ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَادْعُ لِلْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ، ثُمَّ تَجْلِسُ ٤ قَدَرُ مَا تَمَكَّنُ^{١٠} هُنَيْهَةً^{١١}، ثُمَّ تَقُومُ، فَتَقُولُ^{١٢}:

١. هكذا في القرآن. وفي «ظ»، «بخ»: «تأتي». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يأتي».

٢. في «مرآة العقول»: «الزفير: أول صوت الحمام، والشهيق آخره، استعمالنا هنا للدلالة على شدة كربهم و
غتهم». وراجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٦٥ (زفر).

٣. هود (١١): ١٠٣-١٠٨. ٤. في «بث»: «وإن».

٥. في الوافي: «قال» بدون الواو. ٦. الأعراف (٧): ٢٠٤.

٧. في «مرآة العقول»: «الطاعة منصوب مفعول لأجله كالإتباع، ويدل على عدم اختصاص الاستماع بقراءة
الإمام». ٨. في «بث»: «تبعاً».

٩. في «بث»، «بخ»: «ثم يجلس». ١٠. في «ي»، «بث»، «بخ»: «يمكن».

١١. في «بخ»: «هنيئة». و«هنيئة»، أي قليلاً من الزمان، وهو تصغير هنة، ويقال أيضاً في تصغيرها: هُنَيْة تردّها
إلى الأصل وتأتي بالهاء. أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٦؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٧٩ (هنا).

١٢. في «ي»، «بث»، «بخ»، «بخ»: «ثم يقوم فيقول».

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَ نَسْتَعِينُهُ وَ نَسْتَغْفِرُهُ وَ نَسْتَهْدِيهِ، وَ نُؤْمِنُ بِهِ وَ نَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ، وَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَ مَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَ دِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ^١ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ^٢، وَ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ بِبَشِيرٍ وَ نَذِيرٍ وَ دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِأَذْنِهِ وَ سِرَاجًا مُنِيرًا، مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَ مَنْ يَعْصِيهِمَا^٣، فَقَدْ غَوَى. أَوْصِيَكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، الَّذِي يَنْفَعُ^٤ بِطَاعَتِهِ مَنْ أَطَاعَهُ، وَ الَّذِي يَضُرُّ بِمَعْصِيَتِهِ مَنْ عَصَاهُ، الَّذِي إِلَيْهِ مَعَادُكُمْ، وَ عَلَيْهِ حِسَابُكُمْ؛ فَإِنَّ التَّقْوَى وَصِيَّةُ اللَّهِ فِيكُمْ، وَ فِي الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ وَ كَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا^٥﴾ انْتَفِعُوا بِمَوْعِظَةِ اللَّهِ، وَ الزَّمُوا كِتَابَهُ؛ فَإِنَّهُ أُبْلَغُ الْمَوْعِظَةِ^٦، وَ خَيْرُ الْأُمُورِ فِي الْمَعَادِ عَاقِبَتُهُ، وَ لَقَدْ اتَّخَذَ اللَّهُ الْحُجَّةَ، فَلَا يَهْلِكُ مَنْ هَلَكَ إِلَّا عَنْ بَيِّنَةٍ،

١. في «جن»: «شر».

٢. في «جن»: «+ الله».

٣. قوله ﷺ: «ليظهره»، قال الراغب: «يصح أن يكون من البروز، وأن يكون من المعاونة والغلبة، أي ليغلبه على الدين كله». أنظر: المفردات للراغب، ص ٥٤١ (ظهر).

٤. اقتباس من الآية ٣٣ من سورة التوبة (٩) والآية ٢٨ من سورة الفتح (٤٨) والآية ٩ من سورة الصف (٦١): ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَ دِينِ الْحَقِّ﴾ الآية.

٥. في الوافي: «يعصيهما».

٦. في «بث» وحاشية «بح»: «ينتفع».

٧. النساء (٤): (١٣١).

٨. في «جن»: «موعظة».

وَلَا يَخِيْنُ مَنْ حَيٍّ إِلَّا عَنْ بَيِّنَةٍ، وَقَدْ بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي أُرْسِلَ بِهِ، فَالزَّمُوا
وَصِيَّتَهُ وَمَا تَرَكَ فِيكُمْ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَأَهْلَ بَيْتِهِ، الَّذِينَ لَا
يَضِلُّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِمَا، وَلَا يَهْتَدِي مَنْ تَرَكَهُمَا؛ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ
وَرَسُولِكَ، سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَرَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ تَقُولُ^٣: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَصِيِّ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ
تُسَمِّي الْأَئِمَّةَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى صَاحِبِكَ.

ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لَهُ فَتْحًا يَسِيرًا، وَانْصُرْهُ نَصْرًا عَزِيزًا، اللَّهُمَّ أَظْهِرْ بِهِ دِينَكَ
وَسُنَّةَ نَبِيِّكَ حَتَّى لَا يَسْتَخْفِيَ^٦ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ^٧ مَخَافَةً أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ^٨.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَرْغَبُ إِلَيْكَ فِي دَوْلَةِ كَرِيمَةٍ تُعِزُّ بِهَا الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ، وَتُذِلُّ بِهَا التَّفَاقُقَ
وَأَهْلَهُ، وَتَجْعَلُنَا فِيهَا مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى طَاعَتِكَ، وَالْقَادَةِ فِي سَبِيلِكَ، وَتَرْزُقُنَا فِيهَا^٩
كَرَامَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

اللَّهُمَّ مَا حَمَلْتَنَا مِنَ الْحَقِّ فَعَرَفْنَاهُ، وَمَا قَصَرْنَا عَنْهُ فَعَلَمْنَاهُ، ثُمَّ يَدْعُو اللَّهَ

١. في «ي» - «قد».

٢. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بس»، «جن»، «مرأة العقول»: «الذي». وفي «بح»: «الذين». وما أثبتناه موافق للوافي
والمطبوع. وفي «مرأة العقول»: قوله ﷺ: «الذي لا يضل»، كذا في النسخ والظاهر: «الذين»، ولعلنا باعتبار لفظة
ما في قوله: «ما ترك»، والثنية في «بهما» باعتبار التفسير.

٣. في «ي»: «ثم يقول».

٤. في «بح»: - «تقول: اللهم - إلى - رب العالمين ثم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: - «اللهم».

٦. في «مرأة العقول»: «حتى لا يستخفي، على المعلوم، أو المجهول».

٧. في حاشية «بح»: «الحقوق».

٨. في حاشية «بح»: «الناس».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي وفي المطبوع: «بها».

عَلَى عَدُوِّهِ، وَيَسْأَلُ^١ لِنَفْسِهِ وَأَصْحَابِهِ، ثُمَّ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ، فَيَسْأَلُونَ اللَّهَ حَوَائِجَهُمْ^٢ كُلَّهَا، حَتَّى إِذَا قَرَعَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لَنَا، وَيَكُونُ آخِرَ كَلَامِهِ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَ**الْبَغْيِ** يُعْطِيكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ»^٣ ثُمَّ يَقُولُ^٤: اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ تَذَكَّرُ، فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى؛ ثُمَّ يَنْزِلُ^٥.

٥٤٧٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنِ الْجُمُعَةِ؟

فَقَالَ: «بِأَذَانٍ^٦ وَإِقَامَةٍ، يَخْرُجُ الْإِمَامُ بَعْدَ الْأَذَانِ^٧، فَيَصْعَدُ الْمِنْبَرَ، فَيَخْطُبُ^٨، وَلَا يُصَلِّي النَّاسُ مَا دَامَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ يَقْعُدُ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَدَرُ مَا يَقْرَأُ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَفْتَتِحُ خُطْبَتَهُ^٩، ثُمَّ يَنْزِلُ، فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَقْرَأُ^{١٠}»

١. في «ظ»: «+ والله».

٢. في «ظ»: «حاجتهم».

٣. النحل (١٦): ٩٠.

٤. في «ظ، بخ»: «ثمّ يقول».

٥. في «ظ، بس»: «يذكر». وفي «ي»: «يذكر». وفي «بح، جن»: «يذكر».

٦. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٨، ح ٧٩٣٢.

٧. في الوافي والتهذيب: «أذان».

٨. في مرآة العقول: «مخالف للمشهور من استحباب كون الأذان بين يدي الإمام وقواه صاحب المدارك».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب: وفي المطبوع: «ويخطب».

١٠. في الوافي: «خطبة».

١١. في الوسائل: «فيقرأ».

بِهِمْ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ، وَ فِي الثَّانِيَةِ بِالْمُتَأَفِّقِينَ.^١

٥٤٧٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِنَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»^٢ قَالَ:
«فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ».^٤

٥٤٧٤ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: كُلُّ وَاعِظٍ قَبْلَةً، يَغْنِي^٥ إِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَنْتَبِغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوهُ».^٦

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٨، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن حماد الواسطي، ج ٨، ص ١١٤٧، ح ٧٩٢٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣١٣، ح ٩٤٤٤؛ وص ٣٤٣، ذيل ح ٩٥٣٠.

٢. الأعراف (٧): ٣١. وفي مجمع البيان، ج ٤، ص ٢٤٤: «أَي خُذُوا زِينَتَكُمْ الَّتِي تَتَزَيَّنُونَ بِهَا لِلصَّلَاةِ فِي الْجُمُعَاتِ وَالْأَعْيَادِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عليه السلام، وَقِيلَ: عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

٣. فِي تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ: «+ الْأَرْدِيَّة».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ١٣٦، ح ٢٩٧، بسنده عن فضالة، عن عبدالله بن سنان، مع زيادة في أوله. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٣، ح ٢٧، عن المحاملي، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام. المقنعة، ص ٢٠٢، مرسلاً، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٧، ح ٧٩٢٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٩٥، ح ٩٦٧٦.

٥. فِي مَرَاةِ الْعُقُولِ: «التفسير عن الصادق عليه السلام، أو من بعض الرواة، أو من الكليني. ولو لم يكن من المعصوم فالتعميم أولى».

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٠، ح ٨٥٩؛ وص ٤٢٧، ح ١٢٦٢، مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيهما: «كُلِّ وَاعِظٌ قَبْلَةً [فِي ص ٤٢٧]: «+ وَلِلْمَوْعُظَةِ» وَكُلُّ مَوْعُظٍ قَبْلَةً لِلْوَاعِظِ». الوافي، ج ٨، ص ١١٤٧، ح ٧٩٢٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٤٣، ح ٩٥٣١؛ وص ٤٠٧، ح ٩٧٠٧.

٤٢٥ / ٣

٧١ - بَابُ الْقِرَاءَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ لَيْلَتِهَا فِي الصَّلَاةِ

٥٤٧٥ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ فِي الْقِرَاءَةِ شَيْءٌ مُوقَّتٌ إِلَّا الْجُمُعَةُ، تُقْرَأُ بِالْجُمُعَةِ وَ الْمُنَافِقِينَ»^٢.

٥٤٧٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «افْرَأْ فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِالْجُمُعَةِ وَ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَ فِي الْفَجْرِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَ فِي الْجُمُعَةِ بِالْجُمُعَةِ وَ الْمُنَافِقِينَ»^٢.

٥٤٧٧ / ٣ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

١. في «ي» بح، بس، والوسائل: «يقراء».

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب قراءة القرآن، ح ٤٩٨٢؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٩٥، صدرح ١٢٢؛ و ج ٣، ص ٦، ح ١٥؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٤١٣، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٣٣، ح ٧٨٨٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٤، ح ٧٦٠٠.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٦، ح ١٤؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٤١٣، ح ١٥٨٢، بسندهما عن عثمان بن عيسى، مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ١٤٦، ح ١، بسند آخر، مع زيادة. قرب الإسناد، ص ٢١٥، ح ٨٤٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، و في الأخيرين مع اختلاف. و فيه، ص ٣٦٠، ح ١٢٨٧، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٣٣، ح ٧٨٩٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ١١٩، ذيل ح ٧٤٩٨.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: بِمَا أَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟
فَقَالَ: «أَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، ثُمَّ أَقْنْتُ
حَتَّى تَكُونَا سَوَاءً»^١.

٥٤٧٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ بِالْجُمُعَةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَسَنَّا^٢ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ بِشَارَةِ لَهُمْ، وَالْمُنَافِقِينَ^٣ تَوْبِيخًا لِلْمُنَافِقِينَ، وَ لَا يَنْبَغِي^٤ تَرْكُهَا^٥، فَمَنْ^٦
تَرَكَهَا^٧ مُتَعَمِّدًا، فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^٨.

٥٤٧٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ،

١. في «ظ»، «ب»، «يخ»، «جن» والوسائل: «يكونا».

٢. فقه الرضا ﷺ، ص ١٢٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٣٨، ح ٧٩٠٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٢١،
ح ٧٥٠٦.

٣. في مرآة العقول: «وقوله ﷺ: فسَنَّا، قيل: فيه استخدام، ولا حاجة إليه؛ إذ الظاهر أنَّ المراد بالجمعة السورة،
لا اليوم ولا الصلاة».

٤. في مرآة العقول: «وقوله ﷺ: والمنافقين، عطف على الضمير البارز في «سَنَّا». وقيل: هو معطوف على
«المؤمنين» والإكرام فيهم على التهكم. ولا يخفى ما فيه».

٥. في «ي» والتهذيب: «فلا ينبغي».

٦. في الوافي والتهذيب: «تركها».

٧. في «ظ»: «ومن».

٨. في الوافي والوسائل والتهذيب: «تركها».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٦، ح ١٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٥٨٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٤١٤،
ح ١٥٨٤؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٧، ح ١٧، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، هكذا: «من لم يقرأ في الجمعة
بالجمعة والمنافقين، فلا جمعة له». الوافي، ج ٨، ص ١١٣٤، ح ٧٨٩١؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٤،
ح ٧٦٠٢؛ البحار، ج ٨٩، ص ١٣٨.

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الْجُمُعَةِ^١ إِذَا صَلَّيْتُ وَخِدِي أَرْبَعًا أَجْهَرَ

بِالْقِرَاءَةِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ»^٢، وَقَالَ: «اقْرَأْ بِسُورَةِ^٣ الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ فِي^٤ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»^٥.

٥٤٨٠ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ٤٢٦/٣

الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَقْرَأَ بِسُورَةِ^٦ الْجُمُعَةِ فِي الْجُمُعَةِ، فَيَقْرَأُ

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

قَالَ: «يَرْجِعُ إِلَى سُورَةِ الْجُمُعَةِ»^٧.

١. في التهذيب: «في يوم الجمعة». وفي الاستبصار: «يوم الجمعة» كلاهما بدل «في الجمعة».

٢. في مرآة العقول: «قال في المدارك: المشهور بين الأصحاب استحباب الجهر بالظهر يوم الجمعة، ونقل المحقق في المعبر عن بعض الأصحاب المنع من الجهر بالظهر مطلقاً وقال: إن ذلك أشبه بالمذهب، وقال ابن إدريس: يستحب الجهر بالظهر إن صَلَّيْتَ جماعة لا أفراداً. ويدفعه صريحاً رواية الحلبي، انتهى. والأظهر استحباب الجهر مطلقاً». وراجع: السرائر، ج ١، ص ٢٩٨؛ المعبر، ج ٢، ص ٣٠٤؛ مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٩٠ و ٩١.

٣. في ب، ج، د، هـ، والوسائل، ح ٧٦٢٢: «سورة».

٤. في «ظ، ب، ج، د، هـ، ي، خ، س» والوافي والتهذيب: «-في».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٤، ح ٤٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٥٩٣، معلقاً عن الكليني؛ وفي الأخير إلى قوله: «فقال: نعم». والوافي، ج ٨، ص ٦٩٢، ح ٦٨١؛ وص ١١٣٤، ح ٧٨٩٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٤، ح ٧٦٠٣، من قوله: «اقرأ بسورة الجمعة»؛ وص ١٦٠، ح ٧٦٢٢.

٦. في الوافي والوسائل والتهذيب: «سورة».

٧. في مرآة العقول: «قال في الشرائع: إذا سبق الإمام إلى قراءة سورة، فليعدل إلى الجمعة والمنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة إلا سورة الجحد والتوحيد. وقال في المدارك: أنا استحباب العدول مع عدم تجاوز

● وَرَوَى أَيْضاً^١: «يَتِمُّهَا رَكَعَتَيْنِ^٢، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ^٣.

٧/ ٥٤٨١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِغَيْرِ الْجُمُعَةِ وَالْمُتَأَفِّقِينَ، أَعَادَ الصَّلَاةَ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ»^٤.

● وَرَوَى: «لَا بَأْسَ فِي السَّفَرِ أَنْ يَقْرَأَ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾»^٥.

● النصف في غير هاتين السورتين، فلا خلاف فيه بين الأصحاب، ويدل على ذلك صحيحة الحلبي وصحيحة محمد بن مسلم، وأما تقييد الجواز بعدم تجاوز النصف، فلم أقف له على مستند، وأما المنع من العدول في سورتي الجحد والتوحيد بمجرّد الشروع، فاستدلّ عليه بصحيحة عمرو بن أبي نصر عن الصادق ﷺ أنّه قال: يرجع من كلّ سورة إلّا من ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا الْكَافِرُونَ﴾ ويتوجه عليه أنّ هذه الرواية مطلقة وروايتا الحلبي ومحمد بن مسلم مفضلتان، فكان العمل بمقتضاهما أولى. وراجع: شرائع الإسلام، ج ١، ص ٨٩؛ مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٨٨.

٨ التهذيب، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٦٤٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٤٢، ح ٦٥٢، بسنده عن العلاء الوافي، ج ٨، ص ١١٣٤، ح ٧٨٩٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٢، ح ٧٥٩٦.

١. في الوافي: «وفي رواية» بدل «و روي أيضاً».

٢. في «بث»: «بركعتين».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٨، ح ٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٥، ح ١٥٨٩، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ٨، ص ١١٣٤، ح ٧٨٩٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٩، ذيل ح ٧٦١٩.

٤. في مرآة العقول: «وأطلق فيه الجمعة على الظهر تغليياً، وحملت الإعادة على الاستحباب».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٧، ح ٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٥٨٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١١٣٥، ح ٧٨٩٧؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٩، ح ٧٦١٨.

٦. في «ينح» والوافي: «قل».

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤١٥، ح ١٢٢٦؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٨، ح ٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٥، ح ١٥٩٠، بسند آخر عن أبي الحسن ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٣٥، ح ٧٨٩٨؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٥٤، ح ٧٦٠١.

٧٢- بَابُ الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَ الدُّعَاءِ فِيهِ

٥٤٨٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقُنُوتُ قُنُوتُ^١ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى^٢ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، تَقُولُ^٣ فِي الْقُنُوتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّنْبَعِ، وَ رَبُّ الْأَرْضِينَ السَّنْبَعِ، وَ مَا بَيْنَهُنَّ وَ مَا بَيْنَهُنَّ، وَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ كَمَا هَدَيْتَنَا بِهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ كَمَا أَكْرَمْتَنَا بِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ اخْتَرْتَهُ لِدِينِكَ، وَ خَلَقْتَهُ لِحُجَّتِكَ، اللَّهُمَّ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا^٥ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، وَ هَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ^٦»

١. في التهذيب، ص ١٨: - «قنوت».

٢. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٦٦: «المشهور أنَّ في الجمعة قنوتين في الركعة الأولى قبل الركوع، وفي الثانية بعده، وذهب الصدوق إلى أنها كسائر الصلوات، القنوت فيها في الركعة الثانية قبل الركوع، وقال المفيد وجماعة: فيها قنوت واحد في الأولى قبل الركوع، كما هو ظاهر أخبار هذا الباب».

٣. في «ظ، بيج»: «يقول».

٤. في الوافي والتهذيب، ص ١٨: + «وآل محمد» في الموضعين.

٥. «لا تُزِغْ قُلُوبَنَا»، أي لا تُله عن الإيمان، يقال: زاع عن الطريق يَزِغُ: إذا عدل عنه: وأزاعه عنه: إذا أماله. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٢٤ (زيغ).

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٨، ح ٦٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفيه، ص ١٦، ح ٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧، ح ١٦٠٠، بسند آخر هكذا: «القنوت يوم الجمعة في الركعة الأولى». وفيه، ص ١٦٠٢؛ و التهذيب، ج ٣، ص ١٦، ح ٥٨، بسند آخر عن أبي بصير، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٣٦٠، ذيل ح ١٢٨٧، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، و تمام الرواية في الثلاثة الأخيرة هكذا: «القنوت في

٥٤٨٣ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي^١ قُنُوتِ الْجُمُعَةِ: «إِذَا كَانَ إِمَامًا، قُنْتُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَبِالرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ الرُّكْعَةِ»^٢.

٥٤٨٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْقُنُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: «أَنْتَ رَسُولِي إِلَيْهِمْ فِي هَذَا: إِذَا صَلَّيْتُمْ فِي جَمَاعَةٍ، فَبِالرُّكْعَةِ الْأُولَى؛ وَإِذَا صَلَّيْتُمْ وَحْدَانًا، فَبِالرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ»^٣.

٧٣ - بَابُ مَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ مَعَ الْإِمَامِ

٥٤٨٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

١. الركعة الأولى قبل الركوع. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٨، هكذا: «القنوت في الركعة الأولى بعد القراءة و قبل الركوع». الوافي، ج ٨، ص ١١٤١، ح ٧٩١٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٥، ذيل ح ٧٩٥٢؛ وفيه، ص ٢٧٠، ح ٧٩٣٤، إلى قوله: «في الركعة الأولى بعد القراءة».

٢. في «بيح»: «وفي».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٦، ح ٥٩، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٦٠٣، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٢، ح ٧٩١٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٧٩٣٣.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بيح» والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي «بيح» والمطبوع: «قبل الركوع».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٦، ح ٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٦٠١، بسندهما عن أبان. الوافي، ج ٨، ص ١١٤٢، ح ٧٩١٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧١، ذيل ح ٧٩٣٧.

٦. في «ظ»، «بيح»: «فاته».

الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّنْ لَمْ يَذْكُرِ الْخُطْبَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟
 قَالَ^١: «يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَذْكُرْهَا^٢، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا، وَقَالَ:
 «إِذَا أَدْرَكْتَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يَزُكَّ الرَّكَعَةَ^٣ الْأُخِيرَةَ، فَقَدْ أَدْرَكْتَ الصَّلَاةَ؛ وَإِنْ كُنْتُ^٤
 أَدْرَكْتَهُ بَعْدَ مَا رَزَعَ، فَهِيَ الظُّهْرُ أَرْبَعًا^٥».

٧٤ - بَابُ التَّطَرُّعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٤٨٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ^١ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ

١. في «ظ» والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٢. في «ي»: «ولم يذكرها».

٣. في التهذيب، ص ١٦٠: «-» «الرَّكَعَةَ».

٤. في «يح»: «والتهذيب والاستبصار: «فإن».

٥. في «ظ» وحاشية «بث» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أنت».

٦. في الوافي: «أربعاً».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٠، ح ٣٤٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٤٣، ح ٦٥٦؛ والاستبصار، ج ١،

ص ٤٢١، ح ١٦٢٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٨، ص ١١٥٩، ح ٧٩٣٦؛ الوسائل، ج ٧،

ص ٣٤٥، ح ٩٥٣٦.

٨. في «بث»: «+» «في».

٩. في التهذيب والاستبصار: «محمد بن يحيى»، وقد تكررت في أسناد الكافي رواية علي بن محمد وغيره

عن سهل بن زياد. أنظر على سبيل المثال ح ٣٩٠٩ و ٤١٧٤ و ٥٠٦١ و ٥٢٦٠ و ٥٤٨٦ و ٥٦٤٩.

وأما رواية محمد بن يحيى عن سهل بن زياد، فلم تثبت في أسناد الكافي. وما ورد في الكافي، ح ١٢١٧١

من رواية محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، الظاهر أن محمد بن يحيى

فيه مصحف من محمد بن الحسن؛ فقد تكرّر هذا الارتباط في الكافي، ح ٦١ و ٥٤٩٠ و ٥٦٩٩.

أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «الصَّلَاةُ النَّافِلَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِتُّ رَكَعَاتٍ بِكُرَّةٍ^٢، وَ سِتُّ

رَكَعَاتٍ صَدْرَ النَّهَارِ^٣، وَ رَكَعَتَانِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ^٤، ثُمَّ صَلِّ الْفَرِيضَةَ، وَ صَلِّ بَعْدَهَا

سِتُّ رَكَعَاتٍ^٥».

٥٤٨٧ / ٢. جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُرَادِ بْنِ

خَارِجَةَ، قَالَ:

«وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ١٣٥١٤ مِنْ رَاوِيَةِ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ، فَلَمْ يَرِدْ «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ» فِي بَعْضِ النُّسخ وَهُوَ الظَّاهِرُ، كَمَا يَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ.

١. فِي «هـ»: - «الصَّلَاةُ». وَفِي الْوَاقِي: «صَلَاةٌ».

٢. فِي التَّهْذِيبِ وَالاِسْتِبْصَارِ: - «سِتُّ رَكَعَاتٍ بِكُرَّةٍ وَ».

٣. فِي الْاِسْتِبْصَارِ: + «وَسِتُّ رَكَعَاتٍ عِنْدَ ارْتِفَاعِهِ».

٤. فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ، ج ١٥، ص ٣٦٧: «قَوْلُهُ عليه السلام: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، أَي قَبْلَ تَحَقُّقِ الزَّوَالِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخَيْرُ الْآتِي ... وَ قَالَ الْفَاضِلُ التَّسْتَرِي عليه السلام: فِي الْخِلَافِ بَعْدَ مَا اخْتَارَ اسْتِحْبَابَ تَقْدِيمِ نَوَافِلِ الظُّهْرِ، قَالَ: وَلَمْ أَعْرِفْ مِنْ أَفْقَهَاءَ وَافِقًا فِي ذَلِكَ. فَالْعَمَلُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّقْدِيمِ أَوْلَى؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ لِلْعَامَّةِ». وَ رَاجِعْ:

الْخِلَافِ، ج ١، ص ٦٣٢، الْمَسْأَلَةُ ٤٠٦.

٥. فِي الْاِسْتِبْصَارِ: «تَصَلِّي».

٦. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ وَالاِسْتِبْصَارِ: «ثُمَّ صَلِّ».

٧. فِي «هـ»: - «بِكُرَّةٍ - إِلَى - سِتِّ رَكَعَاتٍ».

٨. التَّهْذِيبُ، ج ٣، ص ١٠، ح ٣٤؛ وَ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٥٦٥، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. قُرْبَ الْإِسْنَادِ، ص ٣٦٠، ح ١٢٨٦، بِسَنَدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ الرِّضَا عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِرِّ الْوَاقِي، ج ٨، ص ١١٠١، ح ٧٨١٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٧، ص ٣٢٥، ح ٩٤٨٤.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَكَانَتْ الشَّمْسُ مِنَ الْمَشْرِقِ بِمَقْدَارِهَا^٢ مِنَ الْمَغْرِبِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ، صَلَّيْتُ سِتَّ رَكَعَاتٍ، فَإِذَا انْتَفَحَ النَّهَارُ^٣، صَلَّيْتُ سِتًّا، فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ^٤ أَوْ زَالَتْ، صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا سِتًّا»^٥.

٣/ ٥٤٨٨. جَمَاعَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ^٦، أَوْ^٧ عَنْ^٨ مُحَمَّدٍ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ^٩، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «إِذَا كُنْتُ شَاكًّا فِي الزَّوَالِ، فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ^{١٠}، فَإِذَا اسْتَيْقَنْتَ،

١. في «ظ»: «فكانت».

٢. في الوسائل والتهذيب: «مقدارها».

٣. في «ظ»، ي، بث، وحاشية «بس، جن»: «انفتح النهار». وفي الوسائل والتهذيب: «ارتفع النهار». وقوله: «انفتح النهار»، أي ارتفع وعلا. وقيل: انفتح النهار: علا قبل الانتصاف بساعة، وانفتح: ارتفاع الضحى. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٤٣٤؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٦٤ (نفخ).

٤. في «ظ»، ي، بث، يخ، بس، جن، والوافي والوسائل: - «الشمس».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١١، ح ٣٥، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ١، ص ٤١٠، ح ١٥٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ٨، ص ١١٠١، ح ٧٨١٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٢٥، ح ٩٤٨٣.

٦. في «ظ»: «+ بن أيوب».

٧. في «ظ» والوسائل: - «أو». وهو سهو؛ فقد أكثر الحسين بن سعيد من الرواية عن محمد بن سنان، ولم نجد رواية فضالة عن محمد بن سنان في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٨٢-٤٨٣.

٨. في «ي»، يخ، جن، وحاشية «بس»: - «عن».

٩. ورد الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ١٢، ح ٣٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٠ بسنده عن ابن مسكان، عن عبد الرحمن بن عجلان. وهو سهو؛ فإنه لم يرد لعبد الرحمن بن عجلان ذكر في كتب الرجال. والمذكور في أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله ﷺ، هو عبدالله بن عجلان. راجع: رجال البرقي، ص ١٠؛

وص ٢٢؛ رجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم ١٤٧٥.

١٠. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «الركعتين».

فَابْدَأَ بِالْفَرِيضَةِ.^١

٧٥- بَابُ نَوَادِرِ الْجُمُعَةِ

١ / ٥٤٨٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقُولُ^٢ فِي آخِرِ سَجْدَةٍ مِنَ التَّوَافِلِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ^٣: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَاسْمِكَ الْعَظِيمِ، أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذَنْبِي الْعَظِيمَ سَبْعًا^٤».

٢ / ٥٤٩٠. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ فِي

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٢، ح ٣٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن عبد الرحمن بن عجلان. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٧، ح ٧٨٣٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣١٨، ح ٩٤٥٨.

٢. في «ب»: «يقول».

٣. في الفقيه والخصال: «وإن قاله كل ليلة فهو أفضل».

٤. في الوافي والتهذيب، ج ٣: «وَأَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ». وفي الوسائل: «وباسمك».

٥. في التهذيب، ج ٢: «سبعاً».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٨، ح ٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٢٤، صدر ح ١٢٥١، معلقاً عن عبد الله بن سنان؛ الخصال، ص ٣٩٣، باب السبعة، صدر ح ٤٣١، بسنده عن عبد الله بن سنان. التهذيب، ج ٢، ص ١١٥، ح ٤٣١، بسند آخر. وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٦، ح ٧٨٠٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٩٤، ح ٩٦٧٤.

اللَّيْلَةُ الْفَرَاءُ، وَ الْيَوْمُ الْأَزْهَرُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ. فَسُئِلَ^١ إِلَى كَمْ الْكَثِيرُ؟
قَالَ: إِلَى مِائَةٍ، وَ مَا زَادَتْ فَهِيَ أَفْضَلُ.^٢

٤٢٩/٣. مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ الْمُفَضَّلِ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يُعْبَدُ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ
الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ».^٣

٥٤٩٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:
قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^٤، فَقُلْ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ^٥،
الْأَوْصِيَاءِ الْمَرْضِيِّينَ، بِأَفْضَلِ صَلَوَاتِكَ، وَ بَارِكْ عَلَيْهِمْ بِأَفْضَلِ بَرَكَاتِكَ، وَ السَّلَامُ عَلَيْهِ
وَ عَلَيْهِمْ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ» فَإِنَّهُ^٦ مَنْ قَالَهَا فِي ذُبْرِ الْعَصْرِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ^٧ مِائَةَ

١. في «ي»: «وسئل».

٢. المحاسن، ص ٥٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٣٠، إلى قوله: «ليلة الجمعة و يوم الجمعة» مع اختلاف يسير. وراجع: الخصال، ص ٣٩٣، باب السبعة، ح ٩٥. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٧، ح ٧٨٠٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٨٧، ح ٩٦٥٦.

٣. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٨، ح ٧٨١٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٨٨، ح ٩٦٥٧.

٤. في التهذيب والأماشي للصدوق و ثواب الأعمال والأماشي للطوسي: «+ العصر».

٥. في الوافي: «إِذَا صَلَّيْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ يعني إذا فرغت من الفريضة، كما يظهر من آخر الحديث والحديث الآتي». الحديث الآتي هو الذي روي في التهذيب، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٨، وفيه: «إِذَا صَلَّيْتَ العصر يوم الجمعة فقل: اللَّهُمَّ صَلِّ...».

٦. في «بث»، بح، يس، جن: «وعلى آل محمد».

٧. في «ظ» والأماشي للصدوق و ثواب الأعمال: «فإن».

٨. في «بث»: «- وله».

أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ مِائَةَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَقَضَى لَهُ^١ بِهَا^٢ مِائَةَ أَلْفِ حَاجَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ^٣ بِهَا مِائَةَ أَلْفِ دَرَجَةٍ^٤.

٥٤٩٣ / ٥. وَرَوَى: «أَنَّ^٥ مَنْ قَالَهَا سَبْعَ مَرَّاتٍ، رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ حَسَنَةً، وَكَانَ عَمَلُهُ فِي^٦ ذَلِكَ الْيَوْمِ مَقْبُولًا، وَجَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَيْنَ عَيْنَيْهِ نُورٌ^٧.»
٥٤٩٤ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ^٨، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «يُسْتَحَبُّ أَنْ تَقْرَأَ^٩ فِي دُبْرِ الْغَدَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١. في «بح»: «وله».

٢. في «جن»: «بها».

٣. في «جن»: «فرع».

٤. المحاسن، ص ٥٩، كتاب ثواب الأعمال، ذيل ح ٩٦؛ و ثواب الأعمال، ص ١٨٩، ذيل ح ١، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٩٩، المجلس ٦٢، ح ١٦؛ و ثواب الأعمال، ص ٥٩، ح ١؛ و التهذيب، ج ٣، ص ١٩، ح ٦٨؛ و الأمالي للطوسي، ص ٢٤٠، المجلس ١٥، ح ٤٣، بسند آخر عن الباقر عليه السلام هكذا: «إِذَا صَلَّيْتَ الْعَصْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقُلْ...»، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٩٨، ح ١٠٩٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٩٨، ذيل ح ٩٦٨١.

٥. في «ظ»: «أنه».

٦. في الوسائل: «وفي».

٧. الوافي، ج ٨، ص ١٠٩٨، ح ٧٨١٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٩٨، ح ٩٦٨٢.

٨. في الوسائل: «مَعْلَى بْنُ مُحَمَّدٍ» بدل «عبدالله بن عامر». وهو سهو؛ فقد روى الحسين بن محمد، عن عبدالله بن عامر، عن علي بن مهزيار في أسنادٍ عديدة، ولم يثبت توسط معلى بن محمد بين الحسين بن محمد وبين علي بن مهزيار في موضع. والظاهر أنَّ كثرة روايات الحسين بن محمد عن معلى بن محمد، أوجب سبق قلم بعض النساخ إلى كتابة «معلى بن محمد» موضع «عبدالله بن عامر». راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤٣-٣٤٧؛ وج ١٠، ص ٤٨٢-٤٨٣.

٩. في «بث»، «بح» و «البحار»: «أن يقرأ».

«الرَّحْمَنَ كُلَّهَا، ثُمَّ تَقُولُ كُلَّمَا قُلْتَ: ﴿قَبَائِلُ آلَاءِ رَبِّكُنَا تُكَذِّبَانِ﴾^١: لَا يَشْنِي مِنْ آيَاتِكَ رَبُّ أَكْذَبَ»^٢.

٥٤٩٥ / ٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْكَهْفَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ^٣، كَانَتْ كَقَارَةِ^٤ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^٥.

● قَالَ: وَرَوَى غَيْرُهُ^٦ أَيْضاً فَيَمَنْ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مِثْلَ ذَلِكَ^٧.

٥٤٩٦ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ:

١. الرحمن (٥٥): ١٣.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٨، ح ٢٥، معلقاً عن علي بن مهزيار، عن محمد بن يحيى الخزاز. ثواب الأعمال، ص ١٤٤، ح ٢، بسند آخر، من قوله: «كُلَّمَا قُلْتَ ﴿قَبَائِلُ آلَاءِ﴾»، مع زيادة في آخره. المقنعة، ص ١٥٨، مرسلاً، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٠، ح ٧٨١٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٠٩، ذيل ح ٩٧١٢؛ البحار، ج ٩٢، ص ٣٠٦، ح ٣.

٣. في الوافي والتهذيب: «سورة».

٤. في «بث»: «كُلٌّ».

٥. في «ي»: «الجمعة».

٦. في الوافي والتهذيب: «له».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٨، ح ٢٦، معلقاً عن علي بن مهزيار. المقنعة، ص ١٥٧، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٠، ح ٧٨١٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٠٨، ح ٩٧١٢.

٨. الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال»، إلى المصنف، كما أنَّ ضمير «غيره» راجع إلى علي بن مهزيار.

٩. الوافي، ج ٨، ص ١١٠٠، ح ٧٨١٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٠٨، ح ٩٧١٣.

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يُبَكِّرُ^١ إِلَى الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ تَكُونُ^٢ الشَّمْسُ قِيدَ^٣ رُمْحٍ، فَإِذَا كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ، يَكُونُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّ لَجَمْعِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى جَمْعِ سَائِرِ الشُّهُورِ فَضْلًا»، كَفَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى سَائِرِ الشُّهُورِ^٤.

٥٤٩٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٥، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ^٦، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي رَجُلٍ أَذْرَكَ الْجُمُعَةَ وَقَدْ أَزْدَحَمَ النَّاسُ، فَكَثَّرَ مَعَ الْإِمَامِ وَرَكَعَ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ، وَقَامَ الْإِمَامُ وَ النَّاسُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَامَ هَذَا مَعَهُمْ، فَرَكَعَ الْإِمَامُ، وَلَمْ يَقْدِرْ هَذَا عَلَى الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرِّخَامِ، وَقَدَّرَ عَلَى السُّجُودِ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَمَّا الرَّكْعَةُ الْأُولَى، فَهِيَ إِلَى عِنْدِ الرُّكُوعِ ثَامَّةٌ، فَلَمَّا لَمْ

١. التبكير: الاتيان بكرة، قال العلامة الفيض: «أريد بالتبكير إلى المسجد إتيانه بكرة وإدراكه بكرة». أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٥ (بكر).

٢. في «ي، بح، والوافي: ويكون».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «قدر». والقيد، بالكسر: القدر، تقول: بينهما قيد رُمح وقاد رُمح، أي قدر رُمح. الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٩: «النهاية، ج ٤، ص ١٣١ (قيد)».

٤. في ثواب الأعمال: «كفضل رسول الله صلى الله عليه وآله على سائر الرسل و».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٤٢، معلقاً عن أبي علي الأشعري. ثواب الأعمال، ص ٦٢، ح ١، بسنده عن أحمد بن النضر الخزاز، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١١٣، ح ٧٨٤٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٤٨، ح ٩٥٤٣.

٦. في «بث، يخ، بس»: «القاشاني».

٧. في الوسائل: - «المنقري».

يَسْجُدُ لَهَا حَتَّى دَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَلَمَّا سَجَدَ فِي الثَّانِيَةِ، إِنْ كَانَ نَوِيًّا^٢ هَذِهِ السَّجْدَةُ الَّتِي^٣ هِيَ الرَّكْعَةُ^٤ الْأُولَى، فَقَدْ تَمَّتْ لَهُ الْأُولَى، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ، قَامَ فَصَلَّى رَكْعَةً^٥، ثُمَّ يَسْجُدُ فِيهَا، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ؛ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَنْوِ أَنْ تَكُونَ^٦ تِلْكَ السَّجْدَةُ لِلرَّكْعَةِ الْأُولَى، لَمْ تَجْزِ^٧ عَنْهُ الْأُولَى وَلَا الثَّانِيَةُ^٨ ١٠٩

٥٤٩٨ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

١. في الوافي والتهذيب: «فإن».
٢. في الوافي والتهذيب: «وإن».
٣. في الوافي والتهذيب: «التي».
٤. في الوافي: «للكركة».
٥. في «بح، بس» والوافي والتهذيب والفقهاء: «فإذا».
٦. في الوافي: «ثم».
٧. في «ط، ي، بح، بخ، جن»: «أن يكون».
٨. في «بخ، بس»: «لم يجز». وفي الوافي: «لم يجزء».
٩. في مرآة المعقول: «قوله ﷺ ولا الثانية، وفي التهذيب بعد ذلك: وعليه أن يسجد سجدتين وينوي أنهما للركعة الأولى، وعليه بعد ذلك بركعة الثانية يسجد فيها. وعمل به الشيخ في المبسوط والمرئضي في المصباح، والمشهور: بطلان الصلاة حيثئذ. وقال بعض الأفاضل: قوله: وإن كان لم ينو، إلى آخره كلام تام لا يدل على خلاف ما قلناه، بل يوافق. وقوله: وعليه أن يسجد، إلى آخره، كلام مستأنف مؤكّد لما تقدّم، ويصير التقدير أنه ليس له أن ينوي أنها للركعة الثانية، فإن نواها لها، لم يسلم له الأولى والثانية، بل عليه أن يسجد سجدتين ينوي بهما الأولى، لا بعد السجود للثانية. وراجع: المبسوط، ج ١، ص ١٤٥.
١٠. التهذيب، ج ٣، ص ٢١، صدرح ٧٨، بسنده عن القاسم بن محمد. الفقيه، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٢٣٧، معلقاً عن سليمان بن داود المقرئ، وفيهما مع اختلاف سير. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٠، ح ٧٩٤٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٣٦، ذيل ح ٩٥١٥.
١١. في البحار: «عن أبيه». وهو سهو؛ فقد روى علي بن إبراهيم، عن أحمد بن أبي عبد الله بعنوان هذا وبعنوانيه الآخرين: أحمد بن محمد البرقي وأحمد بن محمد بن خالد. ولم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم والد علي، عن أحمد هذا، في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٧٥.

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَزْعُمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ النُّورَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَكْرُوهَةٌ؟
فَقَالَ: «لَيْسَ حَيْثُ ذَهَبَ^١، أَيُّ طَهْوٍ أَطْهَرَ مِنَ النُّورَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟^٢»^٣.

١. في الوافي والكافي، ح ١٢٨١٨: «ذهبت».

٢. في مرآة العقول: «يدلّ على أنّ المنع الوارد فيه محمول على النقيّة».

٣. الكافي، كتاب الزّيّ والتجمل و المروءة، باب النورة، ح ١٢٨١٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٣، ح ٥٠٨٢؛

الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٦، ح ٩٥٩٦؛ البحار، ج ٨٩، ص ٣٦٢، ذيل ح ٤٤.

أَبْوَابُ السَّفَرِ

٧٦- بَابُ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

٥٤٩٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَالِ، قَالَ:

صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عِنْدَ الزَّوَالِ^١، فَقُلْتُ: يَا أُمِّي^٢، وَ أُمِّي، وَقْتُ الْعَصْرِ^٣؟ فَقَالَ: «وَقْتُ مَا تَسْتَقِيلُ^٤ إِلَيْكَ».

فَقُلْتُ: إِذَا كُنْتُ فِي غَيْرِ سَفَرٍ؟

فَقَالَ: «عَلَى أَقَلِّ مِنْ قَدَمٍ^٥، ثَلَاثِي قَدَمٍ وَقْتُ الْعَصْرِ^٦».

١. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٧٢: «قوله عليه السلام: صَلَّيْتُ، أي في السفر، عند الزوال، أي أول الوقت».

٢. في «ي»، بث، بـج، والوافي: «أنت».

٣. في مرآة العقول: «قوله: وقت العصر؟ أي بئنه؟ أو متى هو؟».

٤. في «ظ» والوسائل: «ريث».

٥. في «بث»، بـج، بـخ، والوسائل: «تستقبل». وفي «بس» والوافي: «يستقبل». والاستقالة: طلب الإقالة،

والإقالة: فسخ البيع وعود المبيع إلى المالك والتمن إلى المشتري. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٣٤؛ القاموس الميحق، ج ٢، ص ١٣٨٨ (قبيل).

٦. في «بث»: «فإذا».

٧. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: عَلَى أَقَلِّ مِنْ قَدَمٍ، أي بعد الفراغ من الظهر، وثلاثا القدم مقدار نافلة العصر لمن يأتي بها وسطاً أو من أول الوقت للمستعجل؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْإِتْيَانُ بِقَرِينَةِ الظَّهْرِ وَنَافِلَتِهَا وَنَافِلَةُ الْعَصْرِ عَلَى الْإِسْتِعْجَالِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ».

٨. الوافي، ج ٧، ص ٢٣٣، ح ٥٨٢٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٤٧٤٨.

٢ / ٥٥٠٠ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ^١، عَنْ مِسْمَعٍ أَبِي سَيَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ وَقْتِ الظُّهْرِ فِي^٢ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي السَّفَرِ؟

فَقَالَ: «عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَذَلِكَ وَقْتُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي غَيْرِ السَّفَرِ^٣».

٣ / ٥٥٠١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، أَوْ عَجَلَتْ بِهِ حَاجَةٌ، يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

قَالَ: وَقَالَ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تُعَجِّلَ^٥ الْعِشَاءَ^٦ الْآخِرَةَ فِي السَّفَرِ

١. روى محمد بن الحسن بن شُمُونَ، عن عبدالله بن عبدالرحمن كتاب عبدالله بن القاسم الحضرمي البطل، كما في رجال النجاشي، ص ٢٢٦، الرقم ٥٩٤، ووردت في الكافي، ح ٥٢٢ و ٦٦١ و ١٤١٣ و ٢٩٣٧ و ٤٢٩٦ و ٤٧٠٢ و ١٥٠٦٦ و ١٥٠٧٦ رواية محمد بن الحسن بن شُمُونَ، عن عبدالله بن عبدالرحمن [الأصم]، عن عبدالله بن القاسم.

فعليه الظاهر سقوط الوساطة في ما نحن فيه، وأنَّ الموجب للسقط جواز النظر من «عبدالله» إلى «عبدالله»، كما لا يخفى.

٢. في الوافي: - «في».

٣. في حاشية «جن»: «سفر».

٤. الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الجمعة و...، ح ٥٤٦٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٢٢٩، مع زيادة في آخره: التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٧٠ و ٩٧١؛ وج ٣، ص ١٣، ح ٤٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٨٨٤ و ٨٨٥؛ وص ٤١٢، ح ١٥٧٧، وفي كلها بسند آخر. التهذيب، ج ٣، ص ١٢، ح ٤١، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٣، وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١١١١، ح ٧٨٤٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣١٦، ح ٩٤٥٠.

٥. في الوافي والتهذيب، ج ٣: «فقال».

٦. في «ي»، جن، والوافي والاستبصار، ح ٤٤: «بأن يعجل».

٧. هكذا في «بس، جت» وحاشية «جش» والتهذيب، ح ٥٨. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عشاء».

قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ^١.

٥٥٠٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

كُنْتُ أَنَا وَتَفَرَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَتَرًا فَيَقِينُ^٢ فِيهِمْ مُيَسَّرٌ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَارْتَحَلْنَا وَنَحْنُ نَشْكُ فِي الرِّوَالِ، فَقَالَ^٣ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: فَاْمَشُوا بِنَا قَلِيلًا حَتَّى نَتَيَقَّنَ^٤ الرِّوَالِ، ثُمَّ نَصَلِّي، فَفَعَلْنَا، فَمَا مَشِينَا إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى عَرَضَ لَنَا قِطَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، فَقُلْتُ: أَتَى الْقِطَارُ^٦، فَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتُمْ؟ فَقَالَ لِي: أَمَرَنَا جَدِّي^٧، فَصَلَّيْنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ ارْتَحَلْنَا، فَذَهَبْتُ إِلَى

١. في «بخ»: «أن تغيب الشمس» بدل «أن يغيب الشفق».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٦٠٩؛ وج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٩٨٣؛ معلقاً هم عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٩٨٤، بسندهما عن حماد بن عثمان، عن محمد بن علي الحلبي، عن عبيد الله الحلبي، عن أبي عبد الله^٥، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «قال أبو عبد الله^٥: لا بأس». علل الشرائع، ص ٣٢٢، ح ٧، بسند آخر عن ابن عباس. الأمالي للطوسي، ص ٣٨٦، المجلس ١٣، ح ٩١، بسند آخر عن معاذ بن جبل، وفي الأخيرين إلى قوله: «بين المغرب والعشاء» مع اختلاف الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧، ذيل ح ١٢٩٩، من قوله: «قال أبو عبد الله^٥: لا بأس». الوافي، ج ٧، ص ٢٨١، ح ٥٩٠٩؛ و ص ٢٩٩، ح ٥٩٥٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٠٣، ذيل ح ٤٩٢٣؛ و ص ٢١٩، ذيل ح ٤٩٦٦.

٣. يقال: تراقف القوم وارتفقوا، أي صاروا رفقاء. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٢٠ (رفق).

٤. في «بث»: «ما».

٥. في «ظ»، «بخ» والوافي: «وقال».

٦. في «بخ، جن»: «حتى يتيقن».

٧. القطار والقطارة: أن تشد الإبل على نسي واحد خلف واحد. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٨٠ (قطر).

٨. في «ي»: «جدنا». وفي مرة العقول: «قوله: جدنا، أي الصادق^٥: لأنَّ مُحَمَّدًا كَانَ سِبْطَهُ^٥، ويدل على جواز الجمع بين الصلاة وإيقاعهما معاً أول الوقت في السفر، بل رجحان ذلك».

أَصْحَابِي، فَأَغْلَمْتَهُمْ ذَلِكَ.^١

٥٠٣ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ
٤٣٣/٣ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ».

• وَ زَوْيٍ أَيْضًا: «إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ».^٢

٧٧- بَابُ حَدِّ الْمَسِيرِ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ

٥٥٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «التَّقْصِيرُ فِي بَرِيدٍ^٣؛ وَ الْبَرِيدُ أَزْبَعَةُ

١. الوافي، ج ٧، ص ٢٨١، ح ٥٩١٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٣١، ح ٤٧١٤.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٣، ح ٦١٠، بسنده عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عمر بن يزيد. الكافي، كتاب الصلاة، باب وقت المغرب والعشاء الآخرة، ح ٤٨٥٤، بسنده عن أبان بن عثمان، عن عمر بن يزيد، و تمام الرواية فيهما: «وقت المغرب في السفر إلى ربع الليل». راجع: الكافي، نفس الباب، ح ٤٨٥٦؛ و الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٢٩٩؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ١٠٣٧؛ و ج ٣، ص ٢٣٤، ح ٦١١؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٩٧٦. الوافي، ج ٧، ص ٢٩١، ح ٥٩٣٤ و ٥٩٣٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٤٨٩٥ و ٤٨٩٧.

٣. في «ي»، بخ، جن، «يقصر».

٤. في «بث»، ببح، بخ، بس، جن، و حاشية «ظ»: «و حمّاد».

٥. في الوسائل: «+ في السفر».

٦. في «بس»: «البريد». وقال ابن الأثير: «البريد: كلمة فارسية يراد بها في الأصل البغل، وأصلها: بريد، دم، أي محذوف الذنب؛ لأنّ بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها فأعربت وُحُفَّت، ثم سُمِّيَ الرسول الذي يركبه بريدًا، والمسافة التي بين السكّتين بريدًا، والسكّة: موضع كان يسكنه الفُجُوج

فَرَا سَيْخٌ ٢.

٥٥٠٥ / ٢. وَ عَنهُ ٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَذْنِي مَا يَقْصُرُ فِيهِ الْمَسَافِرُ؟ فَقَالَ: «بَرِيدٌ» ٤.

المترتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، ويُبعد ما بين السكتين فرسخان، وقيل: أربعة ...، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع. النهاية، ج ١، ص ١١٥ (برد).
١. هذا الحديث بتمامه لم يرد في «ي».

وفي رواية العقول، ج ١٥، ص ٣٧٤: «ذهب علماؤنا أجمع إلى أن القصر يجب في مسير يوم تام بريدان، أربعة وعشرون ميلاً، ثم ذكر أن اختلف الأصحاب في حكم المسافة في الأربعة فراسخ، فذهب جمع إلى وجوب التقصير عليه إذا أراد الرجوع ليومه والمنع من التقصير إذا لم يرد ذلك، وذهب جمع آخر إلى التخيير في الأخير، وظاهر الكليني اختيار الأربعة مطلقاً.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٦٥٣، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٠٧، ح ٤٩٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٧٩٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٦٥٦، بسنده عن ابن أبي عمير. وفيه، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٥٠١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٧٩٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفيه، ح ٧٩٥؛ و ص ٢٢٥، ح ٧٩٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٤٩٩؛ و ص ٢٠٩، ح ٥٠٢، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. راجع: قرب الإسناد، ص ٣٨٣، ح ١٣٤٩؛ والفتحية، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٢٦٨؛ و ص ٤٤٧، ح ١٣٠٢؛ و ص ٤٤٩، ح ١٣٠٣؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٤٩٣؛ و ص ٢٠٩، ح ٥٠٤؛ و ص ٢١٠، ح ٥٠٦؛ و ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٦٥٢؛ و ص ٢٢٤، ح ٦٥٨؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٧٨٧ و ٧٨٨؛ و ص ٢٢٥، ح ٨٠٠. الوافي، ج ٧، ص ١٢٣، ح ٥٥٩٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٥٩، ح ١١١٦٦.

٣. في «ي»: «علي بن إبراهيم بدل «وعنه».

٤. في التهذيب، ج ٤، ص ٤٩٦ و ٦٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٧٩٢: «بريد ذاهباً وبريد جانياً».

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٦٥٤، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ٢٠٧، ح ٤٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٧٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٤٩٦، بسند آخر. وفيه، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٦٥٧، بسند آخر، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٢٣، ح ٥٥٩٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٦٠، ح ١١١٦٧.

٥٥٠٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى
الْحَرَّازِ^١، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ^٣: «بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ، وَأَبِي عِنْدَ وَالٍ لِبَنِي أُمِّيَّةَ عَلَى
الْمَدِينَةِ^٤، إِذْ جَاءَ أَبِي، فَجَلَسَ، فَقَالَ: كُنْتُ عِنْدَ هَذَا قَبِيلٌ، فَسَأَلَهُمْ عَنِ التَّقْصِيرِ،
فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: فِي ثَلَاثٍ^٥، وَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: يَوْمٌ^٦ وَ لَيْلَةٍ، وَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ:
رَوْحَةٌ^٧، فَسَأَلَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ^٨ لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ^٩ بِالتَّقْصِيرِ،
قَالَ لَهُ النَّبِيُّ^{١٠}: فِي كَمْ ذَاكَ؟ فَقَالَ: فِي بَرِيدٍ^{١١}، قَالَ: وَأَيُّ شَيْءٍ الْبَرِيدُ؟ قَالَ^{١٢}: مَا
بَيْنَ ظِلِّ غَيْرٍ إِلَى فَيٍّ^{١٣} وَغَيْرِ^{١٤}».

١. في «ي»، بث، يخ، بس، والوسائل: «الحرّاز». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٥٤٧٠، فلاحظ.
٢. في «بث»، بس، -: «قال».
٣. في «ي»، -: «على المدينة».
٤. قوله^٥: «في ثلاث»، أي في ثلاث ليال. أنظر: الوافي ومراة العقول.
٥. في «ي»، + «في».
٦. في «بخ» والوافي: «يوماً».
٧. «رَوْحَةٌ»، أي مقدار روحة، وهي مزة من الرواح بمعنى السير أي وقت كان، وقيل: أصل الرواح أن يكون بعد الزوال إلى الليل. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٢٧٣ (روح).
٨. في «جن»: «النبي له».
٩. في «ظ»: «قال بريد» بدل «فقال: في بريد».
١٠. في «بس» والوسائل: «فقال».
١١. في الوافي: «عير، وَوَعِيرَ: جيلان بالمدينة معروفان. وإنما قال: ما بين ظلّ عير إلى فَيٍّ وَغَيْرٍ: لأنّ الفَيَّ إنما يطلق على ما يحدث بعد النور، من فاء يفيء: إذا رجع. ولعلّ عيراً في جانب المشرق وَوَعيراً في جانب المغرب، وإنما العبرة بالظلّ عند الطلوع والغروب». وانظر أيضاً: الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٣ (عير)؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ٥١١ (وعر)؛ مراة العقول، ج ١٥، ص ٣٧٦.

قَالَ: «ثُمَّ عَبَرْنَا زَمَانًا^١، ثُمَّ رَأَى^٢ بَنُو أُمِّيَّةَ يَغْمَلُونَ أَغْلَامًا عَلَى الطَّرِيقِ^٣، وَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا مَا تَكَلَّمُ بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ^٤، فَذَرَعُوا مَا بَيْنَ ظِلِّ غَيْرٍ إِلَى فِيٍّ وَغَيْرٍ، ثُمَّ جَرَّوْهُ^٥ إِلَى^٦ اثْنِي عَشَرَ مِيلًا، فَكَانَ^٧ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَ خَمْسِمِائَةٍ ذِرَاعٍ كُلِّ مِيلٍ، فَوَضَعُوا^٨ الْأَغْلَامَ، فَلَمَّا ظَهَرَ بَنُو هَاشِمٍ^٩، غَيَّرُوا أَمْرَ بَنِي أُمِّيَّةَ غَيْرَهُ^{١٠}؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ هَاشِمِيٍّ، فَوَضَعُوا إِلَى جَنْبِ كُلِّ عِلْمٍ عِلْمًا^{١١}».

٥٥٠٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^{١١}: ٤٣٣/٣

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، قَالَ: سُئِلَ عَنْ حَدِّ الْأُمْتَالِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا التَّقْصِيرُ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ^{١٤} جَعَلَ حَدَّ الْأُمْتَالِ مِنْ ظِلِّ غَيْرٍ إِلَى

١. في الوافي: «ثُمَّ عَبَرْنَا، أَي مَضِينَا؛ يَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى ذَلِكَ زَمَانٌ».

٢. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ وَالوَافِي. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «+ [رَوَى]». وَفِي الْوَافِي: «ثُمَّ رَأَى، مِنْ الرَّأْيِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّوْيَةِ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ»، وَاسْتَظْهَرَ الْأَوَّلُ فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ.

٣. فِي «بَيْح»: «طَرِيقٌ».

٤. هَكَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَالوَافِي: «جَرَّوْهُ».

٥. فِي «بَيْح، بَس» وَالوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «عَلَى».

٦. فِي «ظ» وَالوَافِي وَالْوَسَائِلُ: «فَكَانَتْ». وَفِي «بَث»: «وَكَانَ».

٧. فِي حَاشِيَةِ «بَيْح»: «وَوَضَعُوا».

٨. فِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «الْمُرَادُ بَنِي هَاشِمٍ بَنُو الْعِيسَى».

٩. «غَيْرُهُ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَي تَغْيِيرًا مَا لَا تُهْمُ لَمْ يَغْيَرُوا الْمَقْدَارَ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ؛ يَعْنِي أَنَّ الْغَيْرَةَ حَمَلْتَهُمْ عَلَى تَغْيِيرِ الْأَعْلَامِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ هَاشِمِيٍّ صَدَرَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، أَي صَدَرَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٥} فَغَارُوا عَلَيْهِ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى بَنِي أُمِّيَّةَ. أَنْظَرُ: الْوَافِي، ج ٧، ص ١٢٤؛ مَرَأَةُ الْعُقُولِ، ج ١٥، ص ٣٧٦.

١٠. الْفَقِيه، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٣٠٢، مَرْسَلًا، مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ^{١٦} لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَ خَمْسِمِائَةِ ذِرَاعٍ كُلِّ مِيلٍ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ، وَفِيهِ: «فَكَانَ كُلُّ مِيلٍ أَلْفًا وَ خَمْسِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَ هُوَ أَرْبَعَةٌ فَرَسَاخٌ». الْوَافِي، ج ٧، ص ١٢٣، ح ٥٥٩٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٨، ص ٤٦٠، ح ١١٦٦٩.

١١. فِي «بَيْح»: «بَعْضُ أَصْحَابِنَا».

ظِلٌّ وَغَيْرُ، وَهُمَا جَبَلَانِ بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَقَعَ ظِلُّ غَيْرٍ إِلَى ظِلِّ
وَعَبْرٍ^١، وَهُوَ الْمِيلُ الَّذِي وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ^٢ التَّقْصِيرَ.^٣

٥٥٠٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ
الْجَبَلِيِّ^٤، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع^٥ عَنْ قَوْمٍ خَرَجُوا فِي سَفَرٍ^٦، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي
يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِيهِ التَّقْصِيرُ، قَصَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا^٧ صَارُوا عَلَى فَرْسَخَيْنِ، أَوْ عَلَى^٨
ثَلَاثَةِ فَرَاسِخَ^٩ أَوْ^{١٠} أَرْبَعَةٍ، تَخَلَّفَ عَنْهُمْ^{١١} رَجُلٌ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ سَفَرُهُمْ إِلَّا بِهِ، فَأَقَامُوا
يَنْتَظِرُونَ^{١٢} مَجِيئَهُ إِلَيْهِمْ، وَهُمْ^{١٣} لَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ السَّفَرُ إِلَّا بِمَجِيئِهِ إِلَيْهِمْ، فَأَقَامُوا^{١٤}

١. في «ي»: - «وهما جبلان - إلى - وغير».

٢. في «بس»: - «عليه».

٣. الوافي، ج ٧، ص ١٢٥، ح ٥٥٩٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٦٠، ح ١١١٦٨.

٤. ورد الخبر في علل الشرائع، ص ٣٦٧، ح ١؛ و ص ٣٨٢، ح ٥، بسنده عن أحمد بن أبي عبدالله [البرقي]،
عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن أسلم الجبلي؛ وورد في المحاسن، ص ٣١٢، ح ٢٩، عن أبي
سمنية - وهو محمد بن علي الكوفي المذكور في سند العلل -، عن علي بن أسلم؛ لكن المذكور في البحار،
ج ٨٩، ص ٦٢، ذيل ح ٣٠، نقلاً من المحاسن، محمد بن أسلم، وهو الظاهر.

٥. عليه احتمال سقوط الواسطة في سندنا هذا بين أحمد بن محمد البرقي وبين محمد بن أسلم، غير منفي.
٥. في المحاسن: + «موسى». وفي العلل: + «موسى بن جعفر».

٦. في المحاسن والعلل: + «لهم».

٧. في المحاسن والعلل: «فلما أن» بدل «من الصلاة فلما».

٨. في «ظ» والمحاسن والعلل: - «على».

٩. في المحاسن والعلل: - «فراسخ».

١٠. في «يح»: + «على».

١١. في «بث» والمحاسن والعلل: + «فراسخ».

١٢. في «بث»: «ينظرون».

١٣. في المحاسن: - «لا يستقيم لهم - إلى - إليهم وهم».

١٤. في «ي»، «بث»، «يح»، «ينح»، والوافي: «وأقاموا».

عَلَى ذَلِكَ أَيَّامًا لَا يَذَرُونَ هَلْ يَمْضُونَ فِي سَفَرِهِمْ أَوْ يَنْصَرِفُونَ؟ هَلْ يَنْتَبِغِي لَهُمْ أَنْ يَتِمُّوا الصَّلَاةَ، أَوْ يَتَّقِيْمُوا عَلَى تَقْصِيرِهِمْ؟
 قَالَ ٣: «إِنْ كَانُوا بَلَّغُوا مَسِيرَةَ أَرْبَعَةِ فَرَاسِخَ، فَلْيَتَّقِيْمُوا عَلَى تَقْصِيرِهِمْ - أَقَامُوا ٥،
 أَمْ ٦ أَنْصَرَفُوا - وَإِنْ كَانُوا سَارُوا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ فَرَاسِخَ، فَلْيَتِمُّوا الصَّلَاةَ ٧ - أَقَامُوا ٨، أَوْ
 أَنْصَرَفُوا ٩ - فَإِذَا مَضَوْا فَلْيَقْصُرُوا» ١٠. ١١

٤٣٤/٣

٧٨ - بَابُ مَنْ يُرِيدُ السَّفَرَ أَوْ يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ مَتَى يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ أَوِ التَّمَامُ ١٢

٥٥٠٩ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ

١. في المحاسن: «فهل».
٢. في الوسائل والمحاسن والعلل، ص ٣٨٢: «أم».
٣. في المحاسن والعلل: «وقال».
٤. في العلل: «فليتقوا».
٥. في الوسائل: «قاموا».
٦. في «ي، بث، يح»: «أو».
٧. في العلل، ص ٣٦٧: «فليقيموا».
٨. في المحاسن والعلل، ص ٣٦٧: «+ ما أقاموا».
٩. في المحاسن والعلل، ص ٣٦٧: «- وأو انصرفوا».
١٠. في «مراة العقول: «بدل الخبر على ما ذكره الأصحاب من أن منتظر الرفقة إن كان على رأس المسافة يجب عليه التقصير ما لم ينو المقام عشرة، أو يمضي عليه ثلاثون مترددًا، وإن كان على ما دون المسافة وهو في محل الترخص وقطع بمجيئ الرفقة قبل العشرة، أو جزم بالسفر من دونها فكالأول، وإلا وجب عليه الإتمام».
١١. المحاسن، ص ٣١٢، كتاب العلل، ح ٢٩. وفي علل الشرائع، ص ٣٦٧، ح ١؛ و ص ٣٨٢، ح ٥، بسندهما عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، وفي كل المصادر مع زيادة في آخره. «الوافي، ج ٧، ص ١٢٦، ح ٥٦٠٠: الوسائل، ج ٨، ص ٤٦٦، ح ١١١٨٥.
١٢. في «بث»: «والإتمام».

العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ يُرِيدُ السَّفَرَ مَتَى يَقْصُرُ؟

قَالَ: «إِذَا تَوَارَى مِنَ النَّبُوتِ»^١.

قَالَ: قُلْتُ: الرَّجُلُ يُرِيدُ السَّفَرَ، فَيَخْرُجُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ؟

قَالَ: «إِذَا خَرَجْتَ، فَضَلَّ رُكْعَتَيْنِ»^٢.

● وَ رَوَى^٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ صَفْوَانَ وَ فَضَالَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ مِثْلَهُ.

٥٥١٠ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ،

قَالَ:

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ يَقُولُ: «إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ وَأَنْتَ فِي الْمِصْرِ وَأَنْتَ تُرِيدُ السَّفَرَ،

١. «التواري من البيوت»: الاستتار منها. أنظر: الصحيح، ج ٦، ص ٢٥٢٣ (وري). قال في الوافي: «لا يخفى أن معنى تواريه من البيوت أنه لا يراه أحد ممن كان عند البيوت، لا أنه لا يرى البيوت كما زعمه أكثر أصحابنا فأشكل عليهم التوفيق بينه وبين عدم سماع الأذان، كما في الخبر الآتي؛ لتفاوت ما بين الأمرين». والخبر الآتي هو الذي روي في التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٦٧٥.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٦٧٦، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٧؛ و ج ٣، ص ٢٢٤، ح ٥٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٢٦٦، معلقاً عن محمد بن مسلم، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٤١، ح ٥٦٣٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٠، ح ١١١٩٤، إلى قوله: «تواري من البيوت»؛ و ص ٥١٢، ذيل ح ١١٣١٢.

٣. لا يبعد زيادة هذه العبارة رأساً؛ لتغايرها مع الأسلوب العام الحاكم على أسناد الكافي. والظاهر أنها إشارة إلى ما ورد في التهذيب، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٧ حيث قال الشيخ: «ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم...».

فعلية حال هذه العبارة من كونها في حاشية بعض النسخ، ثم إدراجها في المتن سهواً، حال ما تقدم في الكافي، ذيل ح ٨٣٧ و ٨٣٨. فلاحظ.

٤. في الاستبصار: «محمد بن يعقوب، عن معلى بن محمد». وفيه سقط واضح.

فَأْتَيْتُمْ، فَإِذَا خَرَجْتَ بَعْدَ الزَّوَالِ، قَصِّرِ الْعَصْرَ.^٢

٥٥١١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

فَرْقَدٍ، عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِ، قَالَ:

خَرَجْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حَتَّى أَتَيْنَا^٣ الشَّجَرَةَ، فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا

نَبَالَ، قُلْتُ^٤: لَتَبَيْتِكَ، قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعَسْكَرِ أَنْ يُصَلِّيَ
أَرْبَعًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ نَخْرُجَ»^٦.

٥٥١٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ يَدْخُلُ^٧ مِنْ سَفَرِهِ وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ^٨

قَالَ: «يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا^٩ خَرَجَ إِلَى سَفَرٍ^{١٠} وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَلْيُصَلِّ

١. في الاستبصار: «فَقَصِّر».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٦١، ح ٣٤٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٨٥٤، معلقاً عن الكليني. وفي

التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٤، ح ٥٦٢، معلقاً عن الحسين بن محمد. الوافي، ج ٧، ص ١٤٤، ح ٥٦٤٠؛

الوسائل، ج ٨، ص ٥١٦، ح ١١٣٢٣.

٣. في الاستبصار: «+ مسجد». ٤. في «ب» والتهذيب: «فقلت».

٥. في التهذيب: «+ أربعاً».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٦١، ح ٣٤٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٢٤، ح ٥٦٣؛ والاستبصار، ج ١،

ص ٢٤٠، ح ٨٥٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٧، ص ١٤٤، ح ٥٦٤١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٥،

ذيل ح ١١٣٢١.

٧. في التهذيب، ج ٢: «+ مكة».

٨. في الفقيه والتهذيب، ج ٣ والاستبصار: «+ وهو في الطريق».

٩. في «ظ» والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وإن». وفي «بس»: «وإذا». وفي الوافي: «فإن».

١٠. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «سفر».

أَرْبَعًا^٢.

٥٠١٣ / ٥. أَخْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِزَاهِيمٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مُسَافِرًا، ثُمَّ يَفْزَعُ، فَيَدْخُلُ٤٣٥/٣ بَيُوتَ الْكُوفَةِ^٣: أَيْتِمَّ الصَّلَاةَ، أَمْ يَكُونُ مُقْصِرًا حَتَّى يَدْخُلَ أَهْلُهُ؟قَالَ: «بَلْ يَكُونُ مُقْصِرًا حَتَّى يَدْخُلَ أَهْلُهُ»^٤.

١. في مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٤٧٨: «يمكن الجواب عنها - أي عن هذه الرواية - بعدم الصراحة في أن الأربع تفعل في السفر والركعتين في الحضر؛ لاحتمال أن يكون المراد الإتيان بالركعتين في السفر قبل الدخول، والإتيان بالأربع قبل الخروج».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٣، ح ٢٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٥٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٩، ح ٨٥٣، بسندهما عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٢٨٨، معلقاً عن حرير. الوافي، ج ٧، ص ١٤٥، ح ٥٦٤٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١٦، ح ١١٣٢٢.

٣. في الاستبصار: «مكة».

٤. في مائة العقول، ج ١٥، ص ٣٨١: «المشهور أن المسافر يقصر حتى يبلغ سماع الأذان، وذهب المرتضى وعلي بن بابويه وابن الجنيّد - رحمهم الله - إلى أن المسافر يجب عليه التقصير في العود حتى يبلغ منزله، واستدلوا بهذا الخبر وبما رواه في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل بيته، وأجاب العلامة في المختلف بأن المراد الوصول إلى موضع يسمع الأذان أو يرى الجدران؛ فإن من وصل إلى هذا الموضع يخرج عن حكم المسافر، فيكون بمنزلة من دخل منزله. وانظر أيضاً: مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١١٢.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٥٥٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٨٦٣، بسندهما عن صفوان، عن إسحاق بن عمار. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٤، ح ٨٣٦، معلقاً عن إسحاق بن عمار. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢، ح ٥٥٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٨٦٤، بسند آخر، وتمام الرواية هكذا: «لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل بيته». الوافي، ج ٧، ص ١٤٢، ح ٥٦٣٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٤، ذيل ح ١١٢٠٦.

٦ / ٥٥١٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ

الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ صَلَّى وَهُوَ مُسَافِرٌ، فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ، فَلْيُعِذْ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ مَضَى، فَلَا»^١.

٧ / ٥٥١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ فَأَتَمَّ صَلَاةً مِنْ^٢ صَلَاةِ السَّفَرِ، فَذَكَرَهَا فِي الْحَضَرِ؟

قَالَ^٣: «يَقْضِي مَا فَاتَهُ كَمَا فَاتَهُ، إِنْ كَانَتْ^٤ صَلَاةُ السَّفَرِ، أَذَاهَا فِي الْحَضَرِ مِثْلَهَا،

وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ، فَلْيَقْضِ فِي السَّفَرِ صَلَاةَ الْحَضَرِ كَمَا فَاتَتْهُ»^٥.

٨ / ٥٥١٦ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ تَبَدُّو^٦ لَهُ الْإِقَامَةُ

وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ^٧؟

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣٧٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٢٥، ح ٥٦٩؛ والاستبصار، ج ١،

ص ٢٤١، ح ٨٦٠، يسندهما عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٨، ص ٩٦٧، ح ٧٥٠٨؛ الوسائل، ج ٨،

ص ٥٠٥، ح ١١٢٩٧.

٢. في الوافي: «صلاة من».

٣. في الوافي والتهذيب: «فقال».

٤. في «ظ»: «كان».

٥. في «ظ»، «يح»: «فاته». وفي التهذيب: «كما فاتته».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٣٥٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠٠٩، ح ٧٦١٥؛ الوسائل، ج ٨،

ص ٣٦٨، ح ١٠٦٢١.

٧. في «بث»، «يح»، «بخ»، «بس» والوافي: «يبدو».

٨. في «ى»: «صلاة». وفي التهذيب، ح ٥٦٤: «وأيتهم أم يقصر».

قَالَ: «يَتِمُّ إِذَا بَدَتْ لَهُ الْإِقَامَةُ»^١.

٧٩- بَابُ الْمُسَافِرِ يَقْدُمُ الْبَلَدَةَ^٢ كَمْ يُقْصِّرُ الصَّلَاةَ

٥٥١٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عِيسَى^٣، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ مَنْ قَدِمَ بَلَدَهُ إِلَى مَتَى يَنْتَبِيهِ لَهُ أَنْ

يَكُونَ مَقْصُراً؟ وَمَتَى^٥ يَنْتَبِيهِ لَهُ أَنْ يُتِمَّ؟

قَالَ^٥: «إِذَا دَخَلْتَ أَرْضاً، فَأَيَّقَنْتَ^٦ أَنْ لَكَ بِهَا مَقَاماً عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَأَتِمَّ الصَّلَاةَ،

وَإِنْ^٧ لَمْ تَدْرِ مَا مَقَامُكَ بِهَا، تَقُولُ: عَدَا أَخْرُجْ أَوْ بَعْدَ عَدٍ، فَقَصِّرْ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَنْ

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٤، ح ٥٦٤، معلقاً عن عليّ، عن أبيه. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٢٩٨، معلقاً عن

عليّ بن يقطين، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٤، ح ٥٦٥، بسند آخر، وفي الأخيرين مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٥٠ ح ٥٦٥٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥١١، ذيل ح ١١٣١٠.

٢. في «بث» ومرة العقول: «من بلده».

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٥٤٦، عن أحمد بن محمد بن عيسى - وهو أحد الراويين عن

حماد بن عيسى في سندنا هذا - عن حماد بن عثمان، عن حريز. والمذكور في بعض نسخ التهذيب

«حماد، عن حريز» وهو الظاهر؛ فإن المراد من حماد المتوسّط بين أحمد بن محمد بن عيسى وحريز،

هو حماد بن عيسى الراوي لكتاب حريز. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦٢، الرقم ٢٤٩؛ رجال

النجاشي، ص ١٤٤، الرقم ٣٧٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٤٢٩.

٤. في الوافي والاستبصار: «أو متى». ٥. في «بس» والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٦. في «بث»: «وأيقنت».

٧. في الوافي: «فإن».

يَمُضِي شَهْرًا، فَإِذَا تَمَّ لَكَ شَهْرٌ، فَأَتِمَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ^١ أَرَدْتَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ سَاعَتِكَ^٢.

٥٥١٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ قُصَّالٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ بِالنَّبْضَةِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَهُ بِهَا

دَارٌ وَمَنْزِلٌ^٣، فَيَمُرُّ بِالْكُوفَةِ وَإِنَّمَا هُوَ مُجْتَازٌ لَا يُرِيدُ الْمَقَامَ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يَتَجَهَّزُ يَوْمًا ٤٣٦/٣
أَوْ يَوْمَيْنِ؟

قَالَ: «يَقِيمُ فِي جَانِبِ الْمِضْرِ وَيَقْصُرُ».

قُلْتُ: فَإِنْ دَخَلَ أَهْلُهُ؟

قَالَ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»^٤.

٥٥١٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ:

سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^٥ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَأَنَا أَسْمَعُ - عَنِ الْمَسَافِرِ: إِنْ حَدَّثَ

١. في «يحي»: «وإذا».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٥٤٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٧،

ح ٨٤٧، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٧، ص ١٤٩، ح ٥٦٥٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٠٠،

ذيل ح ١١٢٨٣.

٣. في «ي»: «أو منزل».

٤. «المجتاز»: السالك، ومجتاب الطريق، أي قاطعه، ومجيزه. والاجتباب: السلوك. راجع: الصحيح، ج ٣، ص

٨٧٠؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢٦ (جوز).

٥. تقدّم ما يرتبط بهذا الخبر ذيل الحديث ٥٥١٣.

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٥٥٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. قرب الإسناد، ص ١٦٤، ح ٦٠٠، بسند آخر،

مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٧، ص ١٥٠، ح ٥٦٥٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٤، ح ١١٢٠٥.

٧. في الوافي: - «بن مسلم».

٨. في التهذيب: «أبا جعفر».

نَفْسُهُ بِإِقَامَةِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ؟

قَالَ: «فَلْيَتِمَّ الصَّلَاةُ، وَإِنْ لَمْ يَذَرْ مَا يَقِيمُ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، فَلْيَعُدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ لْيَتِمَّ، وَإِنْ كَانَ أَقَامَ يَوْمًا، أَوْ صَلَاةً وَاحِدَةً».

فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^١: «بَلَّغْنِي أَنَّكَ قُلْتَ خَمْسًا؟
فَقَالَ: «قَدْ قُلْتَ ذَلِكَ»^٢.

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ^٣: «فَقُلْتُ أَنَا: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ خَمْسٍ»^٤،
فَقَالَ^٥: «لَا»^٦.

٨٠- بَابُ صَلَاةِ الْمَلَاحِينَ وَالْمَكَارِينِ^٧ وَأَصْحَابِ

الصَّيِّدِ وَالرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى صَيْعَتِهِ

٥٥٢٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في الوافي: - «بن مسلم».

٢. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٨٤: «قال الشيخ في التهذيب: ما يتضمن هذا الخبر من الأمر بالإتمام إذا أراد مقام خمسة أيام، محمول على أنه إذا كان بمكة أو بالمدينة. وقال في المدارك: وجوب القصر في إقامة ما دون العشرة قول معظم الأصحاب، بل قال في المستهي: إنه قول علمائنا أجمع، ونقل عن ابن الجنيد أنه اكتفى في وجوب الإتمام بثبوت مقام خمسة أيام، ومستنده حسنة أبي أيوب، وهي غير دالة على الاكتفاء بثبوت إقامة الخمسة صريحاً؛ لاحتمال عود الإشارة إلى الكلام السابق، وهو الإتمام مع إقامة العشرة، وما حملة عليه الشيخ بعيد». وراجع: مستهى المطلب، ج ٦، ص ٣٧٧؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٠؛ مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٤٦٢.

٣. في الوافي: «الخرزاز» بدل «أبو أيوب».

٤. في «بح» و«خمس». وفي التهذيب: «خمس أيام». ٥. في الوافي: «قال».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٥٤٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٨٤٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٧، ص ١٤٩، ح ٥٦٥٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٠١، ذيل ح ١١٢٨٦.

٧. هكذا في «ظ»، «ي»، «جن»، «الوافي». وفي «بث»، «بخ»، «بس» والمطبوع: «المكاريين».

و مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛
 وَ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حمَّادِ بْنِ
 عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أُزْبِعَةُ قَدْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّمَامُ، فِي السَّفَرِ^٢
 كَانُوا أَوْ الْحَضَرِ^٣؛ الْمَكَارِي، وَ الْكَرِيُّ^٤، وَ الزَّاعِي، وَ الْإِسْتِقَانُ^٥؛ لِأَنَّهُ

١. هكذا في النسخ. و في المطبوع: «عن» بدل «و». وهو سهو يظهر بالتأمل في نفس السند وسند الحديث
 ٥٥١٧.

٢. في «بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار والخصال: «سفر».

٣. في «بث» والوافي والفتية والتهذيب والاستبصار والخصال: «+ في».

٤. في «بث» «بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار والخصال: «حضر».

٥. قال الخليل: «الكَرِيُّ»: من يكره الإبل، والمكاري: من يكره الدواب. وقال غيره: المكاري
 والكرِّي: الذي يكره دابته.

هذا في اللغة وأما المراد به هنا فقال الشهيد: «المراد بالكرِّي في الرواية المكثري، وقال بعض أهل
 اللغة: قد يقال الكرِّي على المكاري، والحمل على المغايرة أولى بالرواية؛ لتكثر الفائدة وأصالة عدم
 الترادف». ونقل العلامة المجلسي عن والده أنه قال: «المكاري: هو من يكره دابته، والكرِّي من يكره
 نفسه، أو المراد بالمكاري الجمال». وقال العلامة الفيض: «الكرِّي، كغني: الكثير المشي، وكأنه أريد به
 الذي يكره نفسه للمشي». كأنه عليه السلام أخذه من قولهم: كَرَّتِ الدَّابَّةُ كَرّاً: أسرع. أنظر: ترتيب كتاب العين،
 ج ٣، ص ١٥٧١؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٢١٩ (كرا)؛ ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٣١٧؛ مرآة العقول، ج ١٥،
 ص ٣٨٥.

٦. في «ي» «بح» والإشفاق». و«الاستقنان»، لم نجده في المعاجم اللغوية، قال الشيخ الصدوق: «الاستقنان:
 البرية» أي الرسول. وقال ابن بابويه في رسالته: «ولا يجوز التقصير للاستقنان، بالشين المعجمة والناء
 المنقطة من فوقها بتقطين والقاف والنون، هكذا سماعنا على من لقيناه وسمعناه عليه من الرواة ولم يبينوا
 لنا ما معناه؟» على ما نقل عنه ابن إدريس، ثم قال: «وجدت في كتاب الحيوان للجاحظ ما يدل على أنَّ
 الاستقنان: الأمين الذي يبعثه السلطان على حفاظ البيادر - جمع البئدر، وهو الموضع الذي تُداس فيه

عَمَلُهُمْ.^١

٥٥٢١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ٤٣٧/٣

الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمَلَاحِينَ فِي سَفِينَتِهِمْ^٢ تَقْصِيرٌ، وَلَا عَلَىالْمُكَارِي وَالْجَمَّالِ».^٣

«الخبوب». قال الجاحظ: وكان أبو عباد النعمري أتى باب بعض العمال يسأله شيئاً من عمل السلطان فبعثه اشتقافاً فسر قواكل ما في اليدر وهو لا يشعر... وأظنها كلمة أعجمية غير عربية. وهكذا فسر العلامة، فإنه قال: «الاشتقان: أمين اليدر» وتبعه الشهيد الأول. وقال محقق الروضة البهية في هامشه: «الاشتقان: معزب دشتبان، كلمة فارسية بمعنى حارس الحقل والمزرعة». أنظر: الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩، ذيل ح ١٢٧٧؛ الخصال، ص ٢٥٢، ذيل ح ١٢٢ من باب الأربعة؛ الحيوان، ج ٥، ص ٥٩٩؛ السرائر، ج ١، ص ٣٣٧؛ متهى المطلب، ج ٦، ص ٣٥٤؛ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٠٥؛ ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٣١٥؛ الروضة البهية، ج ١، ص ٧٨٥.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٨٢٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن حماد بن عيسى. الخصال، ص ٢٥٢، باب الأربعة، ح ١٢٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٧٥، معلقاً عن زرارة. الخصال، ص ٣٠٢، باب الخمسة، ح ٧٧، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، وفيه: «خمسة يتنّون... والملاح...». فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤٥، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٦٥، ح ٥٦٨٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٥، ح ١١٢٣٤.

٢. في الاستبصار: «سفرهم».

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٧٦، معلقاً عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٥٢٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٨٢٧، بسندهما عن محمد بن مسلم، وفي كليهما مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٦، ح ٨٩٨، بسند آخر عن موسى بن جعفر، عن أبي عبدالله عليه السلام، تمام الرواية هكذا: «أصحاب السفن يتنّون الصلاة في سفنهم». راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب من لا يجب له الإفطار...،

٥٥٢٢ / ٣. وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «الْمُكَارِي إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ^١، فَلْيَقْصُرْ^٢».

قَالَ^٣: «وَمَعْنَى «جَدَّ بِهِ السَّيْرُ»: يَجْعَلُ مَنْزِلَيْنِ مَنْزِلًا.

ح ٦٥٠٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٦٣٤. الوافي، ج ٧، ص ١٦٧، ح ٥٦٩٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٥، ح ١١٢٣٦.

١. يقال: جدَّ في السير، إذا اهتمَّ به وأسرع فيه، ويقال أيضاً: جدَّ به الأمرُ وفيه أجدَّ، إذا اجتهد. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٢٤٤ (جدد).

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٣٠، بسندهما عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام، وفيهما: «المكاري والجمال إذا...». وفيه، ح ٨٣١ و ٨٣٢؛ و التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٩ و ٥٣٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٢٧٨، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة: «الجمال والمكاري إذا...» مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ١٦٨، ح ٥٦٩٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٩١، ح ١١٢٥٤.

٣. القائل هو الشيخ الكليني على ما صرح به الشيخ في التهذيبين، ذيل الحديث، والشهيد في الذكري.

وقال في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٨٥: «أورد الشيخ في التهذيب روايتين تدلّان على هذا، ثم قال: الوجه في هذين الخبرين ما ذكره محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام، قال: هذا محمول على من يجعل المنزلين منزلاً، فيقصر في الطريق، ويتم في المنزل، والذي يكشف عن ذلك ما رواه سعد، عن حميد بن محمد، عن عمران بن محمد الأشعري، عن بعض أصحابنا يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: الجمال والمكاري إذا جدَّ بهما السير فليقصرا في ما بين المنزلين، ويتما في المنزل.

وقال في المدارك: هذه الرواية مع ضعف سندها غير دالة على ما اعتبره الكليني. والشيخ، وحملها الشهيد في الذكري على ما إذا أنشأ المكاري والجمال سفراً غير صنعتهما، قال: ويكون المراد بجدَّ السير أن يكون سيرهما متصلاً، كالحنج والأسفار التي لا يصدق عليها صنعة، وهو قريب، بل ولا يبعد استفادة الحكم من تعليل الإتمام في صحيحة زرارة بأنه علمهم، واحتمل في الذكري أن يكون المراد أن المكارين يتخون ماداموا يترددون في أقل من المسافة أو في مسافة غير مقصودة، فإذا قصدوا مسافة قصراً، قالوا: ولكن هذا لا يختص بالمكاري والجمال به، بل كل مسافر، ولعلَّ هذا مستند ابن أبي عقيل على ما نقل عنه؛ حيث عمم وجوب القصير على كل مسافر ولم يستثن أحداً، ويردّه قوله عليه السلام في صحيحة زرارة: «أربعة يجب عليهم التمام في سفر كانوا أو حضر»؛ فإنَّ المتبادر من السفر المقابل للحضر المقتضى للتقصير.

٥٥٢٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى صَنِيعِهِ^١، وَ يَقِيمُ^٢ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ^٣، أَمْ يَقْصُرُ، أَمْ يَتِمُّ؟
قَالَ: «يَتِمُّ الصَّلَاةُ كُلَّمَا أَتَى صَنِيعًا مِنْ.....» ←

وقال العلامة في المختلف: الأقرب حمل الحديثين على أنهما إذا أقاما عشرة أيام قصراً، ولا يخفى بعد ما قرّبه، وحملهما جديّ على ما إذا قصد المكاري والجمال المسافة قبل تحقق الكثرة، وهو بعيد أيضاً، ويحتمل قوياً الرجوع في حدّ السير إلى العرف، والقول بوجوب التقصير عليهما في هذه الحالة للمشقة الشديدة بذلك.

وقال في الدروس: الشرط السابع: أن لا يكثر السفر فيتِمَّ المكاري والملاح والبريد والراعي والتاجر إذا صدق الاسم، وهو بالثلاثة على الأقرب، وقال ابن إدريس: أصحاب الصنعة، كالمكاري والملاح والتاجر يتمون في الأولى، ومن لا صنعة له في الثالثة، وفي المختلف: الإتمام في الثانية مطلقاً، ولو أقام أحدهم عشرة أيام بنية الإقامة في غير بلده، أو في بلده وإن ينو، قصر، وكذا يكفي عشرة بعد مضي ثلاثين في غير بلده وإن لم ينو.

وقال الشهيد الثاني في المسالك: الضابط أن يسافر إلى مسافة ثلاث مرات لا يتخلل بينهما حكم الإتمام بعد الأولى والثانية، ولا يقيم بينها عشرة أيام في بلده مطلقاً، أو في غيره بنية الإقامة، أو عشرة بعد تردد الثلاثين، وحيث تزداد الكثرة في الثالثة، فيلزم الإتمام فيها... وراجع: مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٠٧؛ ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٣١٧ و٣١٨؛ الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢١١؛ روض الجنان، ج ٢، ص ١٠٣٩؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٣٤٥؛ مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٤٥٦.

٤. في «بخ»: «أن يجعل».

١. «الصَّيْنَةُ»: العقار - وهو كلّ ملك ثابت له أصل، كالدار والنخل والأرض - والأرض المغلة، وما منه معاش الرجل، كالصنعة والزراعة وغير ذلك. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٠٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٩٦ (ضج).

٢. في «هـ» التهذيب والاستبصار: «فيقيم».

٣. في «بخ» والتهذيب: «والثلاث».

٤. في مرآة العقول: «وقوله: يَتِمُّ الصَّلَاةُ، أي مع نية إقامة العشرة، أو مع الاستيطان الشرعي، أو يكون»

ضِيَاعِهِ^١.

٥٥٢٤ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٢، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَيَّدُ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ: أَيْقُضُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَشْمَعَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فِي^٣ الدِّينِ، وَإِنْ التَّصِيدُ مَسِيرًا^٤ بَاطِلٌ لَا تَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِيهِ^٥، وَقَالَ: «يَقْصُرُ^٦ إِذَا شَمِعَ أَخَاهُ».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ مِثْلَهُ^٧.

«محمولاً على ما إذا لم يكن بينها مسافة التقصير، كما قال الشيخ في التهذيب - بل في الاستبصار أيضاً -، ولا يبعد حمله على التقية لذهاب كثير من العامة إلى أنه يتم إذا ورد منزله سواء استوطنه أم لا، وفي بعض الأخبار إيماء إلى التخيير بين القصر والإتمام، وهو أيضاً وجه جمع بين الأخبار».

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٥٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣١، ح ٨٢٣، معقفاً عن الكليني. وراجع: قرب الإسناد، ص ٣٨٣، ح ١٣٤٩. الوافي، ج ٧، ص ١٦٥، ح ٥٦٦٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٩٧، ح ١١٢٧٢.

٢. في «ي» بفتح، والوسائل: «+» وغيره.

٣. في التهذيب: «من».

٤. في الوسائل والاستبصار: «فإن».

٥. في الوسائل: «الصيد». وفي المحاسن: «المتصيد».

٦. في المحاسن: «لهو».

٧. في «ي» بث، بفتح، والمحاسن: «لا يقصر». وفي «بس» والوافي: «لا يقصر».

٨. في المحاسن: «-» الصلاة فيه».

٩. في المحاسن: «+» الصلاة».

١٠. المحاسن، ص ٣٧١، كتاب السفر، ح ١٢٩. وفي الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٨٤٠، بسنده عن الكليني

- ٥٥٢٥ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 ٤٣٨/٣ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ ذَكْرَةَ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْأَعْرَابُ لَا يَقْصُرُونَ، وَ ذَلِكَ أَنْ مَنَازِلَهُمْ مَعَهُمْ».^١
 ٥٥٢٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الضِّيَاعُ بَعْضُهَا قَرِيبٌ مِنْ بَعْضٍ، يَخْرُجُ
 فَيَقِيمُ^٢ فِيهَا: يَتِمُّ، أَوْ يَقْصُرُ؟
 قَالَ: «يَتِمُّ».^٤

«عن عدة أصحابنا، عن سهل بن زياد. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٦، معلقاً عن سهل بن زياد، مع اختلاف يسير الكافي، كتاب الصيام، باب من لا يجب له الإفطار والتقصير في السفر ...، ح ٦٥١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ١٧٤، ح ٥٧٠٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٠، ح ١١٢٢٢؛ البحار، ج ٨٩، ص ٣١، ذيل ح ١٠.

١. الوافي، ج ٧، ص ١٦٧، ح ٥٦٩٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٦، ح ١١٢٣٨.

٢. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٣، ص ٢١٣، ح ٥٢٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣١، ح ٨٢٢ بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، لكن الظاهر زيادة «عن عبدالله بن بكير» في الموضعين؛ فإننا لم نجد رواية عبدالله بن بكير، عن عبد الرحمن بن الحجاج في موضع. أضف إلى ذلك أن ابن أبي عمير روى كتاب عبدالرحمن بن الحجاج، وأكثر من الرواية عنه في الأسناد، فيبعد وقوع الوساطة بينه وبين شيخه. راجع: رجال التجاشي، ص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٠، الرقم ٤٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٨٩٢٨٦.

وأما احتمال كون الصواب «عبدالله بن بكير وعبدالرحمن بن الحجاج»، فضعيف جداً؛ فإن لم نجد وقوع العطف بين ابن بكير وعبدالرحمن الحجاج في موضع.

٣. في حاشية بيس» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فيطوف». وقال في الوافي: «على نسخة فيقيم، فمعناه إقامة اليوم واليومين كما في الحديث السابق أو إقامة العشر في مجموع الضياع وإلا فلا وجه للسؤال».

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٤١، ح ١٢٨٠، معلقاً عن عبدالرحمن بن الحجاج. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢١٣، «

٥٥٢٧ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^١ قَالَ:
«الْبَاغِي: بَاغِي الصَّيْدِ، وَالْعَادِي: السَّارِقُ، لَيْسَ^٢ لَهُمَا أَنْ يَأْكُلَا الْمَيْتَةَ إِذَا اضْطُرَّا
إِلَيْهَا، هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمَا، لَيْسَ هِيَ عَلَيْهِمَا^٣ كَمَا هِيَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَ لَيْسَ لَهُمَا
أَنْ يَقْصُرَا فِي الصَّلَاةِ»^٤.

٥٥٢٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَى الصَّيْدِ: أَيْقَصِرُ، أَمْ يَتِمُّ؟

قَالَ: «يَتِمُّ»^٥؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ..... ←

ح ٥٢٢؛ و الاستبصار، ج ١، ص ٢٣١، ح ٨٢٢، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير، عن
عبدالرحمن بن الحجاج، و في كلهما مع اختلاف سير. الوافي، ج ٧، ص ١٥٧، ح ٥٦٦٩؛ الوسائل، ج ٨،
ص ٤٩٥، ذيل ح ١١٢٦٧؛ و ص ٤٩٨، ح ١١٢٧٦.

١. البقرة (٢): ١٧٣؛ الأنعام (٦): ١٤٥؛ النحل (١٦): ١١٥.

٢. في التهذيب: «هو». ٣. في الوسائل: «وليس».

٤. في التهذيب: «ليس هي عليهما».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٩، معلقاً عن الحسين بن محمد. و فيه، ج ٩، ص ٧٨، ح ٣٣٤، بسنده عن
حماد بن عثمان. و في الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٣، ضمن ح ٤٢١٣؛ و التهذيب، ج ٩، ص ٨٣، ضمن ح ٣٥٤،
بسند آخر عن الجواد عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٥، ح ١٥٦، عن حماد بن عثمان؛ معاني الأخبار،
ص ٢١٣، ذيل ح ١، مرسلًا من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، و في الأربعة الأخيرة مع اختلاف سير.
راجع: الكافي، كتاب الأطعمة، باب ذكر الباغي و العادي، ح ١١٥٣١؛ و معاني الأخبار، ص ٢١٣، ح ١
الوافي، ج ٧، ص ١٧٥، ح ٥٧١١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٦، ح ١١٢١١.

٦. في مرة العقول: «ولا خلاف ظاهره في أَنَّ الصيد إذا كان للقتل يقصر له، و في آتة إذا كان لله لا يقصر».

بِمَسِيرِ حَقٍّ.^١

٥٥٢٩ / ١٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَلَّاحِينَ وَ الْأَغْرَابِ: هَلْ عَلَيْهِمْ تَقْصِيرٌ؟

قَالَ: «لَا، بَيُوتُهُمْ مَعَهُمْ».^٢

٥٥٣٠ / ١١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

عِمْرَانَ الْقُمِّيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَخْرُجُ إِلَى الصَّيْدِ مَسِيرَةَ يَوْمٍ أَوْ

يَوْمَيْنِ^٣: يَقْصُرُ، أَوْ يَتِمُّ^٤؟

١. له، ولو كان للتجارة فذهب الشيخ وجماعة إلى أنه يقصر الصوم دون الصلاة، ونسبه في الدروس إلى الشهرة، والمرضى وأكثر المتأخرين إلى إلحاقه بصيد القوت.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤١، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٧، ص ١٧٤، ح ٥٧٠٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٧٩، ذيل ح ١١٢١٩.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٥٢٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وراجع: المحاسن، ص ٣٧١، كتاب السفر، ح ١٣٠. الوافي، ج ٧، ص ١٦٧، ح ٥٦٩٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٥، ح ١١٢٣٧.

٣. هكذا في «ظ» و «ظاهر» و «ب» و «حاشية» و «بس» و «الوافي». وفي «ي»، «يخ»، «بس»، «جن» و «المطبوع»: «عن» بدل «بن». و «عمران هذا»، هو عمران بن محمد بن عمران بن عبد الله الأشعري القمي. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٩٢، الرقم ٧٨٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٤٢، الرقم ٥٣٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٠، ح ٥٣٣٥.

و يؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢١٧، وفي الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤٥، بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عمران بن محمد بن عمران القمي.

٤. في الوافي والفتية: «+ أو ثلاثة».

٥. في «ي»: «أم».

٦. في «يخ»: «+ وفيها».

فَقَالَ^١: «إِنْ خَرَجَ لِقَوْتِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ، فَلْيُفْطِرْ وَلْيَقْصِرْ، وَإِنْ خَرَجَ لِيَطْلُبَ
الْفُضُولَ^٢، فَلَا^٣، وَلَا^٤ كَرَامَةً^٥».

١٢ / ٥٥٣١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَزْكَ، قَالَ:
كَتَبْتُ إِلَيْهِ^٧: جَعَلْتَ فِدَاكَ، إِنَّ لِي جِمَالًا، وَلِي قَوَامٌ عَلَيْهَا، وَقَدْ أَخْرَجَ فِيهَا
إِلَى طَرِيقِ مَكَّةَ لِرِغْبَةٍ فِي الْحَجِّ، أَوْ فِي النَّذَرَةِ إِلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيَّ
التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ؟
فَوَقَّعَ^٨: «إِنْ كُنْتَ لَا تَلْزَمُهَا^٩ وَلَا تَخْرُجَ مَعَهَا فِي كُلِّ سَفَرٍ إِلَّا.....»

١. في «بث»، «قال».

٢. «الفضول»: جمع الفضل، وهو الزيادة، وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خير فيه، ولهذا نسب
إليه على لفظه، فقيل: فضولي لمن يشتغل بما لا يعنيه؛ لأنه جعل علمًا على نوع من الكلام فنزل منزلة
المفرد وسمي بالواحد. أنظر: المصباح المنير، ص ٤٧٥ (فضل).

٣. في مرآة العقول: «ظاهره يشمل صيد التجارة، ولعلّ الأصحاب حملوه على اللغو الذي لا فائدة فيه».

٤. في «جن»: «ولا».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٥٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن عمران بن محمد بن عمران القمي؛
الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٦، ح ٨٤٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عمران بن محمد بن عمران
القمي. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٣١٠، مرسلاً، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٧٤،
ح ٥٧١٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٠، ذيل ح ١١٢٢٠.

٦. ورد الخبر في الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٨٣٥ وسنده هكذا: «عنه - والظاهر رجوع الضمير إلى سعد
بن عبدالله - عن عبدالله بن المغيرة، عن محمد بن جزّك». والظاهر أنّ عبدالله بن المغيرة في السند
محرف؛ فإنّ محمد بن جزّك من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام، ويستبعد جداً رواية عبدالله بن المغيرة
الراوي عن أصحاب أبي عبدالله عليه السلام كثيراً. عنه. راجع: رجال البرقي، ص ٦٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٩١،
الرقم ٥٧٥٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٥٠٩-٥٢٨؛ وج ٢٣، ص ٣١٤-٣١٦.

٧. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام بدل «إليه».

٨. في «بح»: «لا يلزمهما».

إِلَى^١ مَكَّةَ، فَعَلَيْنَاكَ تَقْصِيرَ وَ قُطُورَ^٢.

٤٣٩/٣

٨١- بَابُ الْمُسَافِرِ يَدْخُلُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ

٥٥٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمُسَافِرِ يُصَلِّي خَلْفَ الْمُقِيمِ، قَالَ: «يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ،
وَ يَمْضِي حَيْثُ شَاءَ»^٣.

٥٥٣٣ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ

١. في الوافي: - «إلى». وفي التهذيب: + «الطريق».

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٢٧٩، معلقاً عن عبدالله بن جعفر؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٦، ح ٥٣٤، بسنده عن عبدالله بن جعفر. الاستبصار، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٨٣٥، بسنده عن عبدالله بن المغيرة، عن محمد بن جَزَك، و في كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٦٩، ح ٥٧٠١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٨٩، ذيل ح ١١٢٤٨.

٣. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٩٠: «قال في المدارك: كراهة إيتام الحاضر بالمسافر هو المعروف من مذهب الأصحاب، بل ظاهر المحقق في المعبر والعلامة في جملة من كتبه أنه موضع فاق، و نقل عن علي بن بابويه أنه قال: لا يجوز إمامة المتمم للمقصر، ولا بالعكس. والمعتمد الكراهة.

وقد حكم بعض الأصحاب بكراهة العكس أيضاً، أي إيتام المسافر بالحاضر، وقد ورد بجوازه روايات كثيرة، وإنما يكرهان مع اختلاف الفرضين، وأما مع تساويهما فلا كراهة. كما صرح به في المعبر». وراجع: المعبر، ج ٢، ص ٤٤١؛ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٠٢، المسألة ٥٧٧؛ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٦٢؛ متهى المطلب، ج ٦، ص ٢٢٨؛ مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٣٦٤.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٥٧، و ص ٢٢٧، ح ٥٧٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٦٤١، بسند آخر عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفيه، ص ٤٢٦، ح ١٦٤٢؛ و التهذيب، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٥٨، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «لا يصلي المسافر مع المقيم، فإن صلى فليصرف في الركعتين». الوافي، ج ٨، ص ١٢٥٧، ح ٨١٩٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٢٩، ذيل ح ١٠٨١١.

عُثْمَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَسَافِرِ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ، فَيُذْرِكُ مِنَ الصَّلَاةِ رَكَعَتَيْنِ: أَمْ يُجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ».^١

٨٢- بَابُ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ

٥٥٣٤ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ^٢ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ؟
قَالَ^٣: «رَكَعَتَيْنِ لَيْسَ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْتَبِغِي لِلْمَسَافِرِ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَلَيَتَطَوَّعَ بِاللَّيْلِ مَا شَاءَ إِنْ كَانَ نَازِلًا، وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا فَلْيُصَلِّ عَلَى ذَاتَيْهِ وَهُوَ رَاكِبٌ، وَلَتَكُنْ صَلَاتُهُ إِيمَاءً، وَلَيَكُنْ رَأْسُهُ حَيْثُ يُرِيدُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ».^٤

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٥، ح ٣٥٩، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٨، ص ١٢٥٧، ح ٨١٩٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٣٣١، ح ١٠٨١٦.

٢. هكذا في حاشية «بس»، جن، «الوافي» والوسائل. وفي «ي»، بث، بح، بخ، بس، جن، «المطبوع: «الحسين».

والمصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٥١٥٨، فلاحظ.

٣. في «بخ»: «سألت».

٤. في «بح» والوافي: «فقال».

٥. في «بث»: «وليكن».

٦. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٢٩١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٦، ح ٤٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى «

٥٥٣٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
النُّصَيْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أُزْبِعَ رَكَعَاتِ بَعْدِ الْمَغْرِبِ لَا تَدْعُهُنَّ فِي حَضَرٍ وَلَا
سَفَرٍ»^٢.

٥٥٣٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ
٤٤٠ / ٣ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي السَّفَرِ رَكَعَتَانِ لَيْسَ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا
شَيْءٌ إِلَّا الْمَغْرِبُ، فَإِنْ بَعْدَهَا أُزْبِعَ رَكَعَاتٍ لَا تَدْعُهُنَّ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَلَيْسَ
عَلَيْكَ قَضَاءُ صَلَاةِ النَّهَارِ، وَصَلَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَاقْضِهِ»^٦.

٥٥٣٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

«قوله: «فليصل على دابته وهو راكب» مع اختلاف وزيادة في أوله الوافي، ج ٧، ص ١١٩، ح ٥٥٨٥؛
الوسائل، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٥٣٠٨.

١. في «ي»: «وفي».

٢. في «ظ»: «وفي سفر ولا حضر».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٤، ح ٣٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٥، ح ٣٩؛ و ص ١١٣، ح ٤٢٣، بسنده عن
الحارث بن المغيرة، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره الوافي، ج ٧، ص ٧٩، ح ٥٤٩٠؛ الوسائل، ج ٤،
ص ٨٦، ح ٤٥٧٨.

٤. في «ظ» والوسائل، ح ٤٥٧١: «سفر ولا حضر».

٥. في «مرأة العقول»، ج ١٥، ص ٣٩١: «قوله ﷺ: صلاة النهار، أي ما تركته من نافلة النهار، وصل صلاة الليل،
أي نوافلها واقضها إن تركتها، وتذكر الضمير بتأويل الفعل، أو الهاء للسكت، وفيه دلالة على عدم سقوط
التوبة في السفر ولا يخلو من قوة».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٤، ح ٣٦؛ و ج ٣، ص ١٦٩، ح ٣٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ١١٩،
ح ٥٥٨٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٨٣، ح ٤٥٧١؛ و ص ٨٦، ح ٤٥٧٩.

دَرِيحٌ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: فَاتَّيْنِي صَلَاةَ اللَّيْلِ فِي السَّفَرِ، فَأَقْضِيهَا^١ فِي النَّهَارِ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنْ أَطَقْتَ ذَلِكَ»^٢.

٥ / ٥٥٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الْبَعِيرِ وَالدَّابَّةِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، حَيْثُمَا كُنْتَ^٣ مُتَوَجِّهًا».

قَالَ: فَقُلْتُ: عَلَى الْبَعِيرِ وَالدَّابَّةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، حَيْثُمَا كُنْتَ^٤ مُتَوَجِّهًا».

قُلْتُ^٥: أَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ إِذَا أَرَدْتُ التَّكْبِيرَ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ تَكْبِّرُ حَيْثُمَا كُنْتَ^٦ مُتَوَجِّهًا، وَكَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»^٧.

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «أ فأقضيها».

٢. في الوافي والتهذيب: «باليوم».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٩، ح ٥٩٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ١٠٩٣؛

تفسير القمي، ج ٢، ص ١١٦، «الوافي»، ج ٨، ص ١٠٢٧، ح ٧٦٤٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٩٢، ح ٤٥٩٤.

٤. في الوافي والتهذيب: «حيث كان» بدل «حيثما كنت».

٥. في «بس»: «- قال: فقلت على البعير والدابة».

٦. في «بث، يح»: «كان».

٧. في «بس»: «- حيثما كنت متوجِّهًا».

٨. في «بخ» والوافي والتهذيب: «- على البعير والدابة - إلى - متوجِّهًا قلت».

٩. في «بخ» والوافي: «تكون».

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٨، ح ٥٨١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن محمد بن سنان، عن

عبد الله بن مسكان - الوافي، ج ٧، ص ٥١٧، ح ٦٤٨٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ٥٣٠١.

٦ / ٥٥٣٩ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ ، قَالَ :

خَرَجْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ ، فَكَانَ يَقُولُ : «أَمَّا أَنْتُمْ ، فَشَبَابٌ تُوْخَرُونَ ؛ وَأَمَّا أَنَا ، فَشَيْخٌ أُعْجَلُ» ، فَكَانَ يَصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ .^٢

٧ / ٥٥٤٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ ؟
قَالَ : «يَوْمِي إِيْمَاءٌ يَجْعَلُ^٤ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ» .
قُلْتُ : يَصَلِّي وَ هُوَ يَمْشِي ؟

قَالَ : «نَعَمْ ، يَوْمِي إِيْمَاءٌ ، وَ لِيَجْعَلَ^٥ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ» .^٦

٨ / ٥٥٤١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ :

١. في الوافي : «وكان» .

٢. في الوافي : «وكان» .

٣. التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ ، ح ٥٧٩ ، معلقاً عن محمد بن إسماعيل . الوافي ، ج ٧ ، ص ٣٣٤ ، ح ٦٠٤٥ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٢٥٤ ، ح ٥٠٧٦ .

٤. في «ي» : «يجعل» . وفي «بخ» : «ليجعل» . وفي الوافي : «وليجعل» .

٥. في «ظ» : «يجعل» بدون الواو واللام .

٦. التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، ح ٥٨٨ ، بسنده عن محمد بن الحسين ، من قوله : «قلت : يَصَلِّي وَ هُوَ يَمْشِي» مع اختلاف يسير . المقنعة ، ص ٤٥٠ ، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ ، مع اختلاف . الوافي ، ج ٧ ، ص ٥١٩ ، ح ٦٤٩٣ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ ، ح ٥٣٢٢ ؛ وفيه ، ص ٣٣٢ ، ح ٥٣٠٩ ، إلى قوله : «يجعل السجود أخفض من الركوع» .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي التَّوَاتُلَ فِي الْأَمْصَارِ وَهُوَ عَلَى ذَاتِيهِ
حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، لَا بَأْسَ».^٢

٥٥٤٢ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ ذَكْرَةَ: ٤٤١/٣

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ الْمَاشِي وَهُوَ يَمْشِي، وَلَكِنْ
لَا يَسُوقُ الْإِبِلَ.^٣

٥٥٤٣ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ
مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فِي السَّفَرِ إِذَا
تَخَوَّفْتَ الْبَزْدَ وَكَانَتْ عِلَّةٌ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، أَنَا أَفْعَلُ ذَلِكَ».^٦

١. في حاشية «ظ» والروافي: «أبي الحسن». وفي التهذيب: «أبي الحسن الأول».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ٥٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٢٩٧، معلقاً عن
عبد الرحمن بن الحجاج، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥١٧، ح ٦٤٨٧؛ الوسائل، ج ٤،
ص ٣٢٨، ذيل ح ٥٢٩٥.

٣. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: لا يسوق الإبل، أي لا يتكلم».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٠، ح ٥٩٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٣١٦، معلقاً عن
حرiz، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥١٩، ح ٦٤٩٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٣٥، ذيل ح ٥٣٢٣.

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «أو كانت».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٦٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ج ٣، ص ٢٢٨، ح ٥٨٠، والاستبصار،
ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٠١٧، بسندهما عن محمد بن سنان، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧،
ص ٣٣١، ح ٦٠٣٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٥١، ذيل ح ٥٠٦٦.

٥٥٤٤ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَقَاتِلِ بْنِ مَقَاتِلٍ، عَنْ أَبِي الْحَارِثِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ - يَغْيِي الرِّضَا عليه السلام - عَنِ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ، يُعْجِلُنِي الْجَمَالَ، وَلَا يُمْكِنُنِي^٢ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ، هَلْ أَصْلِيهَا فِي الْمَخْمِلِ؟
فَقَالَ: «نَعَمْ، صَلَّهَا فِي الْمَخْمِلِ»^٣.

٥٥٤٥ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَفْوَانَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «صَلِّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي الْمَخْمِلِ»^٤.

١. في «ظ» وحاشية «بس» ومرة العقول - نقلاً من بعض النسخ - والوسائل وهاشم المطبوع: «حمدان». وفي حاشية «بث» «بح» «بس» ومرة العقول - نقلاً عن بعض النسخ - والتهذيب وهاشم المطبوع: «حمّاد». وربما يبدو للذهن صحة «حمدان»؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى رَوَى كِتَابَ حَمْدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ، كَمَا فِي رِجَالِ النُّجَاشِيِّ، ص ١٣٨، الرِّقْم ٣٥٧؛ والفهرست للطوسي، ص ١٦٣، الرِّقْم ٢٥٠. لكن لم نجد في شيء من الأسناد رواية حمدان بن سليمان عن سعد بن سعد.

والظاهر أنَّ الصواب في العنوان هو عباد بن سليمان؛ لأنَّه رَوَى كِتَابَ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ الْمَيَّزِيِّ، كَمَا فِي رِجَالِ النُّجَاشِيِّ، ص ١٧٩، الرِّقْم ٤٧٠، ووردت روايته عنه في عددٍ من الأسناد. وتصحيف «عباد» بـ «حمّاد» ثم بـ «أحمد» أو «حمدان» ممّالاً معونة له.

وهذا الاحتمال يواجه إشكالاً، وهو عدم ثبوت رواية مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى عَنْ عِبَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي مَوْضِعٍ، بَلْ يَرَوِي عَنْهُ أَمْثَالُ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَهَما مِنْ مُشَايخِ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، لَكِنْ احْتِمَالُ السَّقْطِ فِي السَّنَدِ غَيْرُ مُنْفِيٍّ.

٢. في «بح»: «ولا تمكّني». وفي الوافي والوسائل: «ولا يمكنني». وفي التهذيب: «فلا يمكنني».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٥، ح ٢٧، معلقاً عن الكليني. وراجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٦٦٦. الوافي، ج ٧، ص ٥١٨، ح ٦٤٩١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٨٦، ح ٤٥٨٠.

٤. في الوافي والتهذيب: - «الرضا».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٥١٩، ح ٦٤٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ح ٤.

٨٣- بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ

٥٥٤٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يُسْأَلُ^١ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ؟

فَيَقُولُ: «إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى الْجَدِّ^٢ فَاخْرُجُوا، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرُوا^٣

فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا فَصَلُّوا قُعُودًا، وَتَحَرَّوْا^٤ الْقِبْلَةَ^٥».

٥٥٤٧ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ:

١. ص ١٠٣، ح ٤٦٣١.

٢. في الاستبصار: «وقد سئل».

٣. في «ظ»: «على».

٤. «الجدَّة»: الأرض الصلبة، أو هي الأرض الغليظة المستوية. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٤٥٢؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٩ (جدد).

٥. في التهذيب: «وإن».

٦. في «بح»: «تقدروا» بدون «لم».

٧. في التهذيب والاستبصار: «وإن».

٨. قال الجوهرى: «التحرى في الأشياء ونحوها: هو طلب ما هو آخرى بالاستعمال في غالب الظن». وقال ابن الأثير: «التحرى: القصد والاجتهاد في الطلب، والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧٦ (حرا).

٩. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٠، ح ٣٧٤، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٧٦١، بسنده عن الكليني. قرب الإسناد، ج ١٩، ح ٦٤، بسنده عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٢٥، ح ٦٥١٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٥٢٨٠؛ وج ٥، ص ٥٠٧، ذيل ج ٧١٨٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ؟
فَقَالَ: «يَسْتَقْبِلُ^١ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا دَارَتْ وَاسْتَطَاعَ^٢ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَلْيَفْعَلْ،
وِإِلَّا فَلْيُصَلِّ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

٤٤٢/٣

قَالَ: «فَإِنْ أُمَكَّنَهُ الْقِيَامُ فَلْيُصَلِّ قَائِمًا، وَإِلَّا فَلْيَقْعُدْ، ثُمَّ لْيُصَلِّ^٣».

٥٥٤٨ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي السَّفِينَةِ، فَلَا يَدْرِي أَيْنَ الْقِبْلَةُ، قَالَ:
«يَتَحَرَّى، فَإِنْ لَمْ يَدْرِ، صَلَّى نَحْوَ رَأْسِهَا»^٤.

٥٥٤٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ
هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ الْعَنْوِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ؟
فَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ مُحَمَّلَةً ثَقِيلَةً إِذَا قُمْتَ فِيهَا لَمْ تَحْرُكْ^٦، فَصَلِّ قَائِمًا، وَإِنْ^٧

١. في «جن»: «تستقبل».

٢. في الوسائل والتهذيب، ص ٢٩٧: «فاستطاع».

٣. في «ظ»: «وليصّل». وفي «ي»: «ثمّ ليصل». وفي الفقيه: «ثمّ يصلّي».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٧، ح ٩٠٣، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٦،

ح ١٣٢٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٥، ح ٨٩٣، بسند آخر، مع اختلاف.

الجعفریات، ص ٤٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٧،

ص ٥٢٧، ح ٦٥١٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٥٢٧٩.

٥. التهذيب، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٣٢٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٧، ص ٥٢٨،

ح ٦٥٢٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٥٢٨١.

٦. في «بس» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «لم تحرك».

٧. في «بخ»: «فإن».

كَانَتْ خَفِيفَةً تَكَفُّاً^١، فَصَلَّ قَاعِدَا^٢.

٥٥٥٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:
كُنْتُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي السَّفِينَةِ فِي دِجْلَةٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقُلْتُ:
جُعِلَتْ فِدَاكَ، نَصَلِي^٣ فِي جَمَاعَةٍ؟
قَالَ: فَقَالَ: «لَا تَصَلْ^٤ فِي بَطْنِ وَادٍ جَمَاعَةً^٥».

٨٤ - بَابُ صَلَاةِ التَّوَافِلِ

٥٥٥١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بَكِيرٍ،
عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

١. «تَكَفُّاً» أي تمايل وتميل وتقلّب، يقال: تَكَفُّوا الإِنَاءَ فَتَكَفُّوا. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٤٠ (كفأ).
٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٧١، ح ٣٧٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٧٦٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٣٢٦، معلقاً عن هارون بن حمزة الغنوي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٢٧، ح ٦٥١٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٠٤، ذيل ح ٧١٧٦.
٣. في «بث، بح، بخ»: «تصلي».
٤. في «بس» والوافي والوسائل: «لا يصلي». وفي البحار: «لا تصلي».
٥. قال الشيخ في التهذيب: «فأما ما رواه سهل بن زياد... فلا ينافي ما قدّمناه من الأخبار في جواز الجماعة في السفينة؛ لأنّ هذا الخبر محمول على ضرب من الكراهية، أو حال لا يمكن فيها القيام على الاجتماع ويمكن ذلك على الانفراد، والذي يبيّن ما قدّمناه من جواز الجماعة في السفينة ما رواه...»، ثم ذكر روايات الجواز، وانظر فيه أيضاً: الاستبصار، ذيل الحديث. وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٩٦: «لعله محمول على عدم إمكان رعاية الجماعة، والمشهور جوازها في السفينة».
٦. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٧، ح ٩٠١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤١، ح ١٦٩٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٧، ص ٥٢٨، ح ٦٥٢٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦٥، ح ٦٢٣٣؛ و ج ٨، ص ٤٢٩، ذيل ح ١١٠٨٩؛ البحار، ج ٨٨، ص ٨٢.

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَأَنَا شَابٌّ، فَوَصَفَ لِي^١ التَّطَوُّعَ وَالصَّوْمَ، فَرَأَى يُقَالُ
 ذَلِكَ فِي وَجْهِي، فَقَالَ لِي: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَالْفَرِيضَةِ مَنْ تَرَكَهَا هَلَكَ، إِنَّمَا هُوَ
 التَّطَوُّعُ^٢، إِنْ شِغِلْتَ عَنْهُ أَوْ تَرَكَتَهُ، قَضَيْتَهُ؛ إِنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ تَرْفَعَ^٣ أَعْمَالَهُمْ
 يَوْمًا تَامًا وَ يَوْمًا نَاقِصًا، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - يَقُولُ: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ»^٤
 وَكَانُوا^٥ يَكْرَهُونَ أَنْ يُصَلُّوا^٦ حَتَّى يَزُولَ النَّهَارُ، إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ إِذَا زَالَ
 النَّهَارُ»^٧.

٤٤٣/٣ ٥٥٥٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^٨، عَنْ
 فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: الْفَرِيضَةُ وَالنَّافِلَةُ إِحْدَى وَخَمْسُونَ رَكْعَةً، مِنْهَا
 رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ^٩ جَالِسًا، تَعْدَانِ بِرَكْعَةٍ وَهُوَ قَائِمٌ، الْفَرِيضَةُ مِنْهَا سَبْعٌ^{١٠} عَشْرَةٌ

١. في «بخ»: «إلي».

٢. في «بث»: «تطوع».

٣. في «بخ»: «أن يرفع».

٤. المعارج (٧٠): ٢٣.

٥. في «ي»: «فكانوا».

٦. في الوسائل: «+ شيئاً».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٨٨، ح ٥٥٠٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧٧، ح ٤٥٥٥.

٨. في «ي»: «عمر بن أذينة».

٩. «العتمة»: الثلث الأول من الليل بعد غيوبة الشفق، وتسمى صلاة العشاء عتمة تسمية بالوقت. راجع:

النهاية، ج ٣، ص ١٨٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٨٢ (عتم).

١٠. هكذا في «ظ، بخ» الوافي والوسائل: وفي سائر النسخ والمطبوع: «سبعة».

رَكْعَةً^١، وَ النَّافِلَةُ أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ رَكْعَةً^٢».

٥٥٥٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ وَ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَ بُكَيْرٍ، قَالُوا:

سَمِعْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي مِنَ التَّطَوُّعِ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ^٤، وَ يَصُومُ مِنَ التَّطَوُّعِ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ^٥».

٥٥٥٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٦، قَالَ:

١. في الوسائل :- «ركعة».

٢. في الجبل المتين، ص ٤٣٥: «ما تضمنه الحديث ... من كون النوافل اليومية أربعاً و ثلاثين ممّا لا خلاف فيه بين الأصحاب، ونقل الشيخ - طاب ثراه - عليه الإجماع، وأمّا الأحاديث الموهمة كونها أقل من ذلك ... فلا دلالة فيها على ما ينافي ذلك، بل غاية ما يدل على تأكيد الإتيان بذلك الأقل». وراجع: الخلاف، ج ١، ص ٥٢٦، المسألة ٢٦٦.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٢، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٢، بسنده عن الكليني. الكافي، كتاب الحجّة، باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ...، ضمن ح ٦٩٧، بسند آخر. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٣، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، و في الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٧٥، ح ٥٤٨٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٦، ح ٤٤٧٥.

٤. في الوافي: «لعل في قوله عليه السلام: مثلي الفريضة، في الصلاة مسامحة؛ لما يأتي في هذا الباب و باب أوقات النوافل من الأخبار المستفيضة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العشاء شيئاً حتّى يتنصف الليل، و على هذا يكون تطوّعه ثلاثاً و ثلاثين إلّا أن يؤوّل ذلك، و يقال: المراد بالعشاء هي مع نوافلتها».

٥. في الوافي: «وأمّا قوله: مثلي الفريضة، في الصوم فذلك لأنّه صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كلّهُ، و من كلّ شهر الثلاثة الأيام، فيصير المجموع شهرين».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٣، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٣، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٧٥، ح ٥٤٨١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٦، ح ٤٤٧٦.

٧. في الوسائل: «محمد بن أبي حمزة». و في حاشية «ب»: «محمد بن أبي عمر».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَفْضَلِ مَا جَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنَ الصَّلَاةِ ؟
فَقَالَ : «تَمَامُ الْخَمْسِينَ» .

● وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ مِثْلَهُ .^٢

٥ / ٥٥٥٥ . مُحَمَّدٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ ، عَنْ
حَنَانٍ ، قَالَ :

سَأَلَ عَمْرُو بْنُ حَرْبٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا جَالِسٌ ، فَقَالَ لَهُ : جُعِلَتْ فِدَاكَ ،
أَخْبِرْنِي ^٦ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؟

هـ أما محمد بن أبي حمزة فلم نجد رواية ابن مسكان عنه في موضع . وأما محمد بن أبي عمر ، فاحتمال كون
المراد منه محمد بن أبي عمر البرّاز أو محمد بن أبي عمر الكوفي المذكورين في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ،
غير منفي . راجع : رجال الطوسي ، ص ٢٩٩ ، الرقم ٤٣٨٧ ؛ و ص ٣١٢ ، الرقم ٤٦٥٣ .
ثم إن الخبر رواه الشيخ في التهذيب ، ج ٢ ، ص ٥ ، ح ٦ ، بسنده عن ابن مسكان ، عن ابن أبي عمير . لكن في
بعض نسخ التهذيب : «أبي عمر» بدل «ابن أبي عمير» .

١ . في الوافي : «وذلك لما قلنا : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقتصر على ذلك ولا يأتي بالركعتين بعد العشاء اللتين تعدّان
بركعة كما يظهر من الأخبار الآتية ، والركعتان إنما زيدتا على الخمسين تطوعاً ؛ ليتمّ بها بدل كلّ ركعة من
الفريضة ركعتين من التطوع ، كما يأتي في علل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام في أبواب التقصير إن شاء الله ،
فهي خارجة عن الرواتب» .

٢ . تقدّم نظير العبارة في ذيل ح ٥٥٠٩ ، وقلنا إنها حاشية جيء بها للإشارة إلى ما ورد في التهذيب ، ثم زيدت
في المتن سهواً ، والظاهر أن هذه العبارة أيضاً إشارة إلى ما ورد في التهذيب ، ج ٢ ، ص ٥ ، ح ٦ .
٣ . التهذيب ، ج ٢ ، ص ٥ ، ح ٦ ، معلقاً عن الحسين بن سعيد . الوافي ، ج ٧ ، ص ٧٦ ، ح ٥٤٨٢ ؛ الوسائل ، ج ٤ ،
ص ٤٧ ، ذيل ح ٤٤٧٧ .

٤ . في «ي» والوسائل والتهذيب والاستبصار : «بن يحيى» .

٥ . في الاستبصار : «حنان بن سدير» ، لكنّه غير مذكور في بعض نسخه . وفي «ي» ، «ث» ، «بس» ، «جن» : «حسان» ،
وهو سهو ؛ فقد روى محمد بن إسماعيل [بن بزيع] ، عن حنان [بن سدير] في عدد من الأسناد . ولم نجد
روايته عمّن يسمّى بحنان في موضع . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١٥ ، ص ٣٤٦٣٤٥ ؛ و ص ٣٥٧ .
٦ . في التهذيب والاستبصار : «أخبرني جعلت فداك» .

فَقَالَ^١: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي ثَمَانِي^٢ رَكَعَاتِ الزَّوَالِ وَأَرْبَعًا الْأُولَى، وَ ثَمَانِي^٣ بَعْدَهَا وَأَرْبَعًا الْعَصْرَ، وَ ثَلَاثًا الْمَغْرِبَ وَأَرْبَعًا بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ أَرْبَعًا، وَ ثَمَانِي^٤ صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَ ثَلَاثًا الْوُتْرَ وَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَ صَلَاةَ الْعَدَاةِ رَكَعَتَيْنِ^٥. قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَ إِنِّ كُنْتُ أَقْوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ هَذَا، يُعَذِّبُنِي^٦ اللَّهُ عَلَى كَثْرَةِ الصَّلَاةِ؟

فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ عَلَى تَرْكِ السَّنَةِ^٧».

٥٥٥٦ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ قَبْلَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ بَعْدَهَا شَيْءٌ؟

قَالَ^٨: «لَا، غَيْرَ أَنِّي أَصَلِّي بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَلَسْتُ أَحْسِبُهُمَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ^٩».

١. في التهذيب: «وله».

٢. في «ب»، «بح» والوافي: «ثمان».

٣. في «بح» و«ثمان». وفي مرآة العقول: «وثمانياً».

٤. في «بح» والوافي: «وثمان».

٥. في الوافي والتهذيب: «فإن».

٦. في التهذيب: «أيعذبني».

٧. في الوافي: «يعني أَنَّ السَّنَةَ في الصلاة ذلك، فمن زاد عليه وجعل الزيادة سَنَةً فقد أبدع وترك سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ وبذلها بسَنَتِهِ التي أبدعها، فيعذبه الله على ذلك، لا على كثرة الصلاة من غير أن يجعلها بدعة مرسومة ويعتقدها سَنَةً قائمة؛ ولما ورد أَنَّ الصلاة خير موضوع، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل». ونقل ما يقرب منه العلامة المجلسي عن والده في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٣٩٨.

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٤، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧٤، بسنده عن الكليني. وراجع: الأمالي للطوسي، ص ٦٤٩، المجلس ٣٣، ح ١١. الوافي، ج ٧، ص ٧٦، ح ٤٥٨٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٧، ح ٤٤٧٨.

٩. في التهذيب: «فقال».

١٠. في الوافي: «فيه ردٌّ على العامة؛ فإنهم أبدعوا وترأ بعد العشاء الآخرة يحسبونه من صلاة الليل إذا لم يستيقظوا آخر الليل، فإن استيقظوا أعادوها، فيصلون وترين في ليلة».

١١. التهذيب، ج ٢، ص ١٠، ح ١٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٧٧، ح ٥٤٨٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٠.

٥٥٥٧ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ^١،

٤٤٤/٣ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَجَّاجِ الْحَسَابِ، عَنْ أَبِي الْفَوَارِسِ، قَالَ:

نَهَانِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ أَتَكَلَّمَ بَيْنَ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتِ الَّتِي بَعْدَ الْمَغْرِبِ^٢.

٥٥٥٨ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلٍ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنَّ أَصْحَابَنَا يَخْتَلِفُونَ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ: بَعْضُهُمْ يُصَلِّي أَرْبَعًا وَارْتِيعِينَ، وَبَعْضُهُمْ يُصَلِّي خَمْسِينَ، فَأَخْبِرْنِي بِالَّذِي تَعْمَلُ بِهِ أَنْتَ كَيْفَ هُوَ حَتَّى أَعْمَلَ بِمِثْلِهِ؟

فَقَالَ: «أُصَلِّي وَاحِدَةً وَخَمْسِينَ»^٤، ثُمَّ قَالَ: «أُمْسِكْ» وَعَقَدَ بِيَدِهِ: «الرَّوَالَ ثَمَانِيَّةً، وَارْتِيعًا بَعْدَ الظُّهْرِ، وَارْتِيعًا قَبْلَ الْعَصْرِ»^٥، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ

ص ٩٣، ح ٤٥٩٨.

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٥، بسنده عن سلمة، عن الحسين بن يوسف. لكن لم نجد للحسين بن يوسف ذكراً في كتب الرجال. والظاهر أنَّ الحسين هذا، هو الحسين بن سيف بن عميرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٦، الرقم ١٣٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٤١، الرقم ٢٠٧. ومما يدلُّ على ذلك ما ورد في ثواب الأعمال، ص ٦٧، ح ١، من رواية سلمة بن الخطاب عن الحسين بن سيف، عن أبيه سيف بن عميرة النخعي.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سلمة، عن الحسين بن يوسف، عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٥٧٦١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٨٨، ح ٨٥١٠. ٣. في «بث»: «سهل بن زياد».

٤. في الوافي والوسائل والتهذيب: «وركة».

٥. في مدارك الأحكام، ج ٣، ص ١٣: «المشهور بين الأصحاب أنَّ نافلة الظهر ثمان ركعات قبلها، ونافلة العصر ثمان ركعات قبلها، وقال ابن الجنيد: يصلي قبل الظهر ثمان ركعات وثمان ركعات بعدها، منها ركعتان نافلة العصر، ومقتضاه أنَّ الزائد ليس لها ... وبالجمله فليس في الروايات دلالة على التعيين بوجه، وإنَّما الاستفادة منها استحباب صلاة ثمان ركعات قبل الظهر وثمان بعدها وأربع بعد المغرب من غير إضافة إلى فريضة، فينبغي الاختصار في تبنيها على ملاحظة الامتثال بها خاصة».

قَبْلَ الْعِشَاءِ^١ الْآخِرَةِ، وَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ مِنْ قُعُودِ تَعْدَانِ بِرَكَعَةٍ مِنْ قِيَامٍ، وَ ثَمَانِي^٢ صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَ الْوُتْرَ ثَلَاثًا وَ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، وَ الْفَرَائِضَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَذَلِكَ أَحَدُ^٣ وَ خَمْسُونَ^٤.

٥٥٥٩ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ التَّطَوُّعِ بِالنَّهَارِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ يُصَلِّي ثَمَانَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَ ثَمَانَ بَعْدَهَا^٧.

٥٥٦٠ / ١٠. عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: صَلَاةُ

١. هكذا في «ي، بس، جت» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عشاء».

٢. في «ظ، ي، بث، يح، يخ» والوافي والوسائل: «وثمان».

٣. في «بس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب: «إحدى».

٤. في الوافي والتهذيب: «+ ركة».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٨، ح ١٤، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زياد. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٣، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. الخصال، ص ٦٠٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٩٩؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٠٠ ذيل ح ٦٠٣ و ذيل ح ٦٠٤، وفي كل مصادر - إلا التهذيب - مع اختلاف الوافي، ج ٧، ص ٧٨، ح ٥٤٨٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٧، ح ٤٤٧٩.

٦. في التهذيب: - «الأشعري».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ٩، ح ١٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٥، ضمن ح ٧، بسنده عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ٧، ص ٧٨، ح ٥٤٨٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٨، ح ٤٤٨٠.

الرَّوَالِ صَلَاةُ الْأَوَابِينَ^١.

١١ / ٥٥٦١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ؛
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «أَنَاءُ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَخْذُرُ الْآخِرَةَ وَيَزْجُوا
رَحْمَةً رَبِّهِ»؟^٢ قَالَ: «يَغْنِي صَلَاةُ اللَّيْلِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «وَأَطْرَافُ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى»؟^٣ قَالَ: «يَغْنِي تَطَوُّعٌ^٤ بِالنَّهَارِ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «وَأَذْيَانُ^٥ النُّجُومِ»؟^٦ قَالَ: «رَكَعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ».

قُلْتُ: «وَأَذْيَانُ السُّجُودِ»؟^٧ قَالَ: «رَكَعَتَانِ^٨ بَعْدَ الْمَغْرِبِ».

-
١. قال ابن الأثير: «الأوابين: جمع أواب، وهو الكثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة. وقيل: هو المطيع. وقيل: هو المسبح». وقال العلامة المجلسي: «قوله عليه السلام: صلاة الأوابين، أي التوابين الذين يرجعون إلى الله تعالى كثيراً. راجع: النهاية، ج ١، ص ٧٩ (أوب)؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٠٠.
 ٢. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٥٢٣٢؛ والمحاسن، ص ٣٥٢، كتاب السفر، ضمن ح ٤١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. الأملاني للمفيد، ص ٦٠، المجلس ٧، ضمن ح ٥، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. راجع: قرب الإسناد، ص ١١٥، ح ٤٠٣؛ والكافي، كتاب الصلاة، باب التطوع في وقت الفريضة...، ح ٤٨٨. الوافي، ج ٧، ص ١٩٧، ح ٥٧٦٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٩٤، ح ٤٦٠٠.
 ٣. الزمر (٣٩): ٩.

٤. في الفقيه، ج ١، ص ٤٧٣، ذيل ح ١٣٧٠: «مدح الله - تبارك وتعالى - أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه بقيام صلاة الليل فقال عز وجل: «أَمَّنْ هُوَ قَتِيلٌ» لَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَخْذُرُ الْآخِرَةَ وَيَزْجُوا رَحْمَةً رَبِّهِ»؛ وأناء الليل: ساعاته.

٥. طه (٢٠): ١٣٠.

٦. في «بحر، بس»: «النطوع».

٧. «إدبار» مصدر مجعول ظرفاً نحو مقدم الحاج وخفوق النجم. راجع: المفردات للراغب، ص ٣٠٧ (دبر).

٨. الطور (٥٢): ٤٩.

٩. في تفسير القمي: «أربع ركعات».

١٠. قرب الإسناد، ص ١٢٩، ح ٤٥١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي تفسير القمي: «

٥٥٦٢ / ١٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: ٤٤٥/٣

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ بِاللَّيْلِ^٢ مِنْ مَنَامِكَ، فَقُلِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ عَلَيَّ زَوْجِي لِأُخْمَدَةَ وَاعْبُدَهُ، فَإِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ الدُّيُوكِ^٣، فَقُلِ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ^٤، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، سَبَقَتْ رَحْمَتُكَ غَضَبَكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ^٥، عَمِلْتُ سُوءًا، وَظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي^٦؛ إِنَّهُ^٧ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ.

فَإِذَا قُمْتَ، فَانْظُرْ فِي آفَاقِ السَّمَاءِ وَقُلِ^٨: اللَّهُمَّ إِنَّهُ^٩ لَا يُوَارِي عَنْكَ^{١٠} لَيْلٌ سَاجٍ^{١١}، وَلَا سَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَلَا أَرْضٌ ذَاتُ مِهَادٍ^{١٢}، وَلَا ظُلُمَاتٌ

ج ٢، ص ٣٢٧ و ٣٣٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف، وفي كلها من قوله: «قال: قلت له: ﴿وَابْتَزِزْ أَلْتُجُومُ﴾». الوافي، ج ٧، ص ٩٧، ح ٥٥٢٩: الوسائل، ج ٤، ص ٧٣، ح ٤٥٤٥.

١. في «ظ» والكافي، ح ٣٣٢٨: «بن عيسى».
٢. في البحار، ص ١٧٣: «في الليل».
٣. في الكافي، ح ٣٣٢٨: «الدِّيك».
٤. في التهذيب: «+ ورتنا و».
٥. في الكافي، ح ٣٣٢٨: «- ولا شريك لك».
٦. في الكافي، ح ٣٣٢٨: «- وارحمني».
٧. في «ظ، بس» والكافي، ح ٣٣٢٨: «فإنه».
٨. في «ظ» والبحار، ص ١٧٨: «فقل».
٩. في الكافي، ح ٣٣٢٨: «إنه».
١٠. في البحار، ص ١٨٧ والكافي، ح ٣٣٢٨: «منك».

١١. في البحار، ص ١٨٧ والكافي، ح ٣٣٢٨: «داج». وقوله: «ليل ساج»، أي سائر ومغطى بظلامه وسكونه؛ من السَّجْو بمعنى الستر. أو ساكن؛ من السَّجْو بمعنى السكون والدوام. أو راكد؛ من سَجَى بمعنى ركد واستقر. قال الشيخ البهائي: «ولا يوارى عنك ليل ساج، أي لا يستر عنك، من المواراة وهي الستر، وساج بالسين المهملة وآخره جيم: اسم فاعل من سَجَى بمعنى ركد واستقر، والمراد ليل راكد بظلامه مستقر وقد بلغ غايته» ونحوه قال العلامة الفيض. أنظر: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٧١؛ المصباح المنير، ص ٢٦٧ (سجا): مفتاح الفلاح، ص ٢٢٩.

١٢. «المهاد» والمهد: الفراش، و جمع الأول: مَهْدٌ، و جمع الثاني: مَهُود. المهاد أيضاً: جمع المَهْد

بَغْضُهَا فَوْقَ بَغْضٍ، وَ لَا بَحْرَ لُجِّيٍّ^١ تَذَلُّجٍ^٢ بَيْنَ يَدَيِ الْمُدْلَجِ مِنْ خَلْقِكَ،
تَعْلَمُ^٣ خَائِنَةَ الْأَغْيَنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ، غَارَتِ الثُّجُومُ^٤، وَ نَامَتِ الْعَيُونُ،
وَ أَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، لَا تَأْخُذُكَ سِنَّةٌ وَ لَا نَوْمٌ، سُبْحَانَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ إِلَهٍ

«بمعنى الموضع الذي يهتأ للصبي». وقال الشيخ البهائي: «مهاده بكسر أوله: جمع موهود، أي ذات أمكنة مستوية موهدة»، ولا تساعده اللغة إلا أن يكون بدل «مهوده» «تهده» أو تكون العبارة: جمعه مهده. أنظر:

القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٣؛ المصباح المنير، ص ٥٨٢ (مهده)؛ مفتاح القلاح، ص ٢٢٩.

١. «لُجِّيٌّ»: منسوب إلى لجة البحر، وهي حيث لا يدرك قعره، أو الماء الذي لا يرى طرفاه. وقيل: لجة الماء: معظمه، ومنه بحر لُجِّيٍّ. وقيل: لجة البحر: تردد أمواجه. أنظر: المفردات للراغب، ص ٧٣٦؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٤ (لجج).

٢. قال ابن الأثير: «يقال: أذُلِّجَ، بالتخفيف: إذا سار في أول الليل. وأذُلِّجَ، بالتشديد: إذا سار من آخره... ومنهم من يجعل الإدلاج ليل كلّه». وقال الشيخ البهائي: «الإدلاج: السير بالليل، وربما يختص بالسير في أوله، وربما يطلق الإدلاج على العبادة في الليل مجازاً؛ لأنَّ العبادة سير إلى الله تعالى... ومعنى تدلج بين يدي المدلج أنَّ رحمتك وتوفيقك وإعانتك لمن توجه إليك وعبدك صادرة عنك قبل توجهه وعبادته لك؛ إذ لولا رحمتك وتوفيقك وإيقاعك ذلك في قلبه لم يخطر ذلك بباله، فكأنَّك سرّيت إليه قبل أن يسري هو إليك. وبعض المحذّنين فسّر الإدلاج في هذا الحديث بالطاعات والعبادات في أيام الشباب؛ فإنَّ سواد الشعر يناسب الليل فالعبادة فيه كأنّها إدلاج». وكذا قال العلامة الغيبي ملخصاً. وقال العلامة المجلسي: «وقال الوالد العلامة: أقول: في أكثر النسخ: يدلج، بالياء المنقطة من تحت، وعلى هذا يحتمل أن يكون صفة للبحر؛ إذ السائر في البحر يظنُّ أنَّ البحر يتوجّه إليه ويتحرّك نحوه، ويمكن أيضاً أن يكون الثفاتاً يرجع إلى ما ذكره الشيخ. انتهى. وأقول: الظاهر من كلام أهل اللغة أنَّ الأنسب أن يقرأ: تَذَلُّجَ، بتشديد الدال. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١٢٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٩٥ (دلج)؛ مفتاح القلاح، ص ٢٢٩-٢٣٠؛ الوافي، ج ٧، ص ٣٤٤؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٠٢-٤٠٣.

٣. في «بث، بئح»: «يعلم».

٤. يقال: غار الماء، أي ذهب في الأرض وسفل فيها، وغارت الشمس، أي غربت، قال الشيخ البهائي: «غارت النجوم، أي تسفلت وأخذت في الهبوط والانخفاض بعد ما كانت في الصعود والارتفاع، واللام للبعد. ويجوز أن يكون بمعنى غابت». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٤ (غور)؛ مفتاح القلاح، ص ٢٣٠.

٥. في البحار، ص ١٨٧، والتهذيب: «الله». وفي الكافي، ح ٣٣٢٨: «الله». وفي الكافي، ح ٣٣٢٨: «الله».

الْمُرْسَلِينَ^١، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ أَفْرَأَ الْخَمْسَ الْآيَاتِ^٢ مِنْ آخِرِ^٣ آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿إِنَّكَ لَا تَخْلُقُ الْمِيعَادَ﴾^٤.

ثُمَّ اسْتَكَّ^٥، وَ تَوَضَّأُ، فَإِذَا وَضَعْتَ يَدَكَ فِي الْمَاءِ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ. فَإِذَا فَرَعْتَ، فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَإِذَا قُمْتَ إِلَى صَلَاتِكَ، فَقُلْ^٦: بِسْمِ اللَّهِ، وَ بِاللَّهِ، وَ إِلَى اللَّهِ، وَ مِنْ اللَّهِ^٧، وَ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَ لَا^٨ حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^٩، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ زُؤَارِكَ^{١٠}، وَ عَمَّارِ مَسَاجِدِكَ، وَ افْتَحْ لِي^{١١} بَابَ^{١٢} تَوْبَتِكَ، وَ اغْلِقْ عَنِّي بَابَ مَعْصِيَتِكَ وَ كُلَّ مَعْصِيَةٍ،

١. في الوافي: «المسلمين».

٢. في الوافي والتهذيب: «آيات».

٣. في التهذيب: - «آخر».

٤. آل عمران (٣): ١٩٠-١٩٤.

٥. «استك»: أمر من استاك، يقال: ساك فاه يسوكه: إذا دلّكه بالسواك، فإذا لم تذكر القم قلت: استاك. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٢٥ (سوك).

٦. في الوافي: + «بسم الله الرحمن الرحيم».

٧. في «جن»: + «وإلى الله». وفي الوافي: «من الله وإلى الله».

٨. في الوسائل، ح ٧٢٧٧ والبحار، ص ١٨٧: «لا» بدون الواو.

٩. في «بث»: + «العلي العظيم».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٧٢٧٧ والبحار، ص ١٨٧ والتهذيب. وفي المطبوع: «زوار بيتك».

١١. في التهذيب: + «يارب».

١٢. في حاشية «بث»: «أبواب».

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي مِمَّنْ يَنْجِيهِ، اللَّهُمَّ أَقْبِلْ عَلَيَّ بِوَجْهِكَ، جَلَّ ثَنَاؤُكَ^١؛ ثُمَّ افْتَتِحِ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ^٢.

١٣ / ٥٥٦٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ^٣ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، أَمَرَ بِوُضُوئِهِ^٤ وَسَوَاكِهِ يُوَضِّعُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ مُحْضَرًا^٥، فَيَرْقُدُ^٦ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَسْتَاكُ، وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يَرْقُدُ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَسْتَاكُ، وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يَرْقُدُ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ^٧ قَامَ، فَأَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ^٨،»

١. في مرآة العقول: «جَلَّ ثَنَاؤُكَ، أي هو أجل من أن أقدر عليه، أنت كما أثبتت على نفسك».

٢. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء عند النوم والانتباه، ح ٣٣٢٨، إلى قوله: «وإله المرسلين والحمد لله رب العالمين». وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٤٦٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٣٩٠، مرسلًا، إلى قوله: «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ أَلْمِيغَادَ»؛ وفيه، ص ٤٨٢، ح ١٣٩٢، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، قطعة منه، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٤٣، ح ٦٠٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢١، ح ١٣٦١؛ وج ٦، ص ٣٤، ح ٧٢٧٧، البحار، ج ٨٧، ص ١٧٣، ح ٣، إلى قوله: «لأحمده وأعبده»؛ وفيه، ص ١٨٧، ح ٥، من قوله: «فإذا قمت فانظر في آفاق السماء».

٣. في «بخ»: «- وكان».

٤. الوُضوء، بفتح الواو: الماء الذي يَتَوَضَّأُ به. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ١٩٥ (وضاً).

٥. في الوسائل: «فوضع».

٦. «مُخْضَرًا»، أي مغطى، من التخميم بمعنى التغطية. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٧٧ (خمر).

٧. «فيرقد»، أي ينام؛ من الرقاد، وهو المستطاب من النوم. وقال الفيومي: «رَقَدَ رَقْدًا وَرُقُودًا وَرُقَادًا: نام ليلًا كان أو نهارًا، وبعضهم يخصه بنوم الليل. والأول أحق». أنظر: المفردات للراغب، ص ٣٦٢؛ المصباح المنير، ص ٢٣٤ (رقد).

٨. في الوافي: «المراد بوجه الصبح إما قرب طلوعه، فيراد به الصبح الثاني؛ أو ابتداء ظهوره، فيراد به الصبح الأول».

٩. في الوسائل، ح ١٣٦٠، - «أربع ركعات - إلى - صلى الركعتين».

ثُمَّ قَالَ ١: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» ٢.

قُلْتُ ٣: «مَتَى كَانَ يُقُومُ؟» قَالَ: «بَعْدَ ثَلَاثِ اللَّيْلِ».

• وَ قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ» ٤.

• وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «يَكُونُ قِيَامُهُ وَ رُكُوعُهُ وَ سُجُودُهُ سَوَاءً، وَ يَسْتَأْذِنُ فِي كُلِّ

مَرَّةٍ قَامَ مِنْ نَوْمِهِ، وَ يَقْرَأُ الْآيَاتِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» - ٤٤٦/٣ - إِلَى قَوْلِهِ - «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ» ٥، ٦.

٥٥٦٤ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ

ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً:

مِنْهَا الْوُتْرُ وَ رَكْعَتَا الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ» ٨.

١. في الوافي: «المستتر في» ثم قال: يعود إلى الإمام، لا إلى النبي كما ظن.

٢. الأحزاب (٣٣): ٢١.

٣. في «جن»: «فقلت».

٤. في الوافي: «- كان».

٥. الوافي، ج ٧، ص ٣٤١، ح ٦٠٦٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ٥١٣٣؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٢٠، ح ١٣٦٠، قطعة منه؛ البحار، ج ٨٧، ص ٢٢٨، ذيل ح ٤٠.

٦. آل عمران (٣): ١٩٠-١٩٤.

٧. الوافي، ج ٧، ص ٣٤١، ح ٦٠٦٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٥١٣٤؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٠، ذيل ح ١٣٦٠، قطعة منه.

٨. التهذيب، ج ٢، ص ١١٧، ح ٤٤٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠١٢، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام هكذا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ مَا يَتَصَفَّى اللَّيْلُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً». راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب ما يزداد من الصلاة في شهر رمضان، ح ٦٦١٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٦٨، ح ٢٢٢. الوافي، ج ٧، ص ٧٩، ح ٥٤٨٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٩١، ح ٥٥٩٣.

١٥ / ٥٥٦٥ . عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ،
عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضَرِيِّ^١، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «صَلَاةُ النَّهَارِ بَسَتْ عَشْرَةَ رَكْعَةً: ثَمَانٍ إِذَا زَالَتْ
الشَّمْسُ، وَ ثَمَانٍ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ - يَا حَارِثُ، لَا تَدْعُهُنَّ فِي
سَفَرٍ وَلَا حَضَرٍ - وَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، كَانَ أَبِي يُصَلِّيهِمَا وَ هُوَ قَاعِدٌ، وَ أَنَا
أُصَلِّيهِمَا وَ أَنَا قَائِمٌ، وَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ اللَّيْلِ^٢».

١٦ / ٥٥٦٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي
إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْأَخْوَصِ^٤، قَالَ:

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ عليه السلام: كَمْ الصَّلَاةُ مِنْ رَكْعَةٍ؟

فَقَالَ: «إِخْدَى وَ خَمْسُونَ رَكْعَةً»^٦.

١. في «بث، ببح، بخ، بس»: «البصري».

٢. في «ي»: «في الليل».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٤، ح ٥، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٩، ح ١٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى،
عن علي بن النعمان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٨٠، ح ٥٤٩٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٨،
ح ٤٤٨١.

٤. هكذا في حاشية «بس» والوسائل. وفي النسخ والمطبوع: «إسماعيل بن سعد الأخوص». وهو سهو، كما
تقدم في الكافي، ذيل ح ٥٣٦١، فلاحظ.

٥. هكذا في «بح، بس». وفي «ظ، غ، ي، بث، بخ» والمطبوع: «محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن
عيسى مثله».

وتغاير أسلوب السند للأسلوب الحاكم على أسناد الكافي يحكم بزيادته وأنه إشارة إلى ما ورد في
التهذيب، ج ٢، ص ٣، ح ١، من نقل الخبر عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى القيطني.
فيكون حكمه حكم ما تقدم في ذيل ح ٥٥٠٩، وفي ذيل ح ٥٥٥٤.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٣، ح ١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢١٨، ح ٧٧١، بسندهما عن محمد بن عيسى. الوافي،

٥٥٦٧ / ١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ

هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا»^١ قَالَ: «يَعْنِي بِقَوْلِهِ «وَأَقْوَمُ قِيلًا»^٢ قِيَامَ الرَّجُلِ عَنْ فِرَاشِهِ يُرِيدُ بِهِ^٣ اللَّهُ، لَا يُرِيدُ بِهِ غَيْرَهُ»^٤.

٥٥٦٨ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. ج ٧، ص ٨١، ح ٥٤٩٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٩، ح ٤٤٨٣.

١. المزمّل (٧٣): ٦.

٢. فِي «جَن» - قَالَ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ «وَأَقْوَمُ قِيلًا».

وَفِي مَرَأَةِ الْعُقُولِ: «إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ» أَيِ النَّفْسِ النَّاشِئَةِ أَيْ الَّتِي تَنشَأُ مِنْ مَضْجَعِهَا إِلَى الْعِبَادَةِ، أَوِ الْعِبَادَةِ النَّاشِئَةِ بِاللَّيْلِ، أَوِ الطَّاعَاتِ الَّتِي تَنشَأُ بِاللَّيْلِ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ. «أَشَدُّ وَطْئًا» أَيِ كَلْفَةٍ، أَيْ مَشَقَّةٍ، وَفَرَى: وَطَاءٌ، أَيْ مُوَافَقَةٌ لِلْقَلْبِ مَعَ اللِّسَانِ بِاعْتِبَارِ فَرَاغِ الْقَلْبِ. «وَأَقْوَمُ قِيلًا» أَيِ أَشَدُّ مَقَالًا وَأَثْبَتَ قِرَاءَةً لِحُضُورِ الْقَلْبِ وَهَدُوءِ الْأَصْوَاتِ. قَالَ الْوَالِدُ الْعَلَامَةُ عليه السلام: كَلَامُهُ عليه السلام: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ النَّاشِئَةِ بِالْعِبَادَةِ، أَوِ لِلْمَشَقَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَشَدُّ وَطْئًا» أَيِ الْمَشَقَّةِ بِاعْتِبَارِ حُضُورِ الْقَلْبِ، «وَأَقْوَمُ قِيلًا»، أَيْ الْقَوْلِ الَّذِي فِي اللَّيْلِ أَقْوَمُ هُوَ الْإِخْلَاصُ هَذَا عَلَى نَسْخِ الْفَقِيهِ وَالتَّهْذِيبِ، حَيْثُ لَيْسَ فِيهَا قَوْلُهُ: قَالَ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «وَأَقْوَمُ قِيلًا» وَمَا هُنَا يُؤَيِّدُ الْأَخِيرَ.

٣. فِي الْوَاقِفِي: «وَجِه».

٤. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ١٣٨٥، مَعْلَقًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ. عُلِّلَ الشَّرَائِعُ، ص ٣٦٣، ح ٥، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ. الْفَقِيه، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٣٦٤، مَعْلَقًا عَنْ هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ؛ التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ١١٩، ح ٢١٨، بِسَنَدِهِ عَنْ هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ الْوَاقِفِي، ج ٧، ص ٩٨، ح ٥٥٣٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٨، ص ١٤٧، ذِيلَ ح ١٠٢٦٦.

٥. هَكَذَا فِي «ظ»، «بَث»، «يَخ»، «بَس» وَالْوَسَائِلُ. وَفِي «ي»، «جَن» وَالْمَطْبُوعُ: «الْخَرَّازُ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ذِيلَ ح ٧٥.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ يُوقَظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ، أَتَاهُ الشَّيْطَانُ، فَبَالَ فِي أُذُنِهِ»^١.

قَالَ^٢: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كَانُوا أَقْلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ»؟^٣
قَالَ: «كَانُوا أَقْلَ اللَّيَالِي تَفَوُّتَهُمْ»^٤ لَا يَقُومُونَ فِيهَا»^٥.

٤٤٧/٣ ١٩/٥٥٦٩. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي اللَّيْلِ لَسَاعَةً مَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ
يُصَلِّي وَيَذْعُو اللَّهَ فِيهَا»^٦ إِلَّا اسْتَجِيبَ^٧ لَهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ^٨.

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فقال في أذنه، هذا الخبر مروى في طرق العامة أيضاً، وأولوه برجوه فقليل: معناه أفسده، تقول العرب: بال في كذا: إذا أفسد، قيل: استحققره واستعلى عليه، يقال لمن استخفَّ بإنسان: بال في أذنه وأصل ذلك أَنَّ النمر تنهاون في بعض البلاد بالأسد، فيفعل ذلك به، أو هو كناية عن وسوسته وتزيينه النوم له وأخذه بأذنه؛ لئلا يسمع نداء الملك في ثلث الليل: هل من داع؟ وتحديثه به كالبول فيها؛ لأنَّه نجس خبيث. وقيل: يسخر به ويستزئ كناية عن استغراقه في النوم». وللمزيد راجع: النهاية، ج ١، ص ١٦٣ (بول)؛ الجبل المتين، ص ٤٨٦.

٢. في البحار: «+ محمد بن مسلم». ٣. الذاريات (٥١): ١٧.

٤. في «ي» والوافي: «يفوتهم».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ١٣٨٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، من قوله: «وسأله عن قول الله عز وجل:». وفيه، ص ٣٣٤، ح ١٣٧٨، بسنده عن محمد بن مسلم؛ المحاسن، ص ٨٦، كتاب ثواب الأعمال، ح ٢٤، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر و عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٨، ح ١٣٨٢، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام؛ وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «فبال في أذنه» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ٧، ص ٩٩، ح ٥٥٣٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٦١، ح ١٠٣٠٦؛ البحار، ج ٨٣، ص ١١٥، ح ٣٣.

٦. في «ين» -: «فيها».

٧. في حاشية «بث» والوافي والتهذيب، ص ١١٧: «استجاب».

٨. في مرآة العقول: «في كل ليلة، بدل من قوله: أو في الليل، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي هي في كل ليلة».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، فَأَيُّ سَاعَةٍ^٢ هِيَ مِنَ اللَّيْلِ؟

قَالَ: «إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ فِي السُّدُسِ الْأَوَّلِ مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِي^٣»^٤.

٥٥٧٠ / ٢٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ مِنْ صَلَاحَتِهِمْ شَكَا إِلَيَّ

مَا يَلْقَى مِنَ النَّوْمِ، وَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ، فَيَغْلِبُنِي النَّوْمُ حَتَّى

أُصْبِحَ، وَرَبَّمَا قَضَيْتُ صَلَاتِي الشَّهْرَ مُتَتَابِعًا وَ الشَّهْرَيْنِ، أَضِبرُ عَلَى ثِقَلِهِ.

فَقَالَ: «فَرَّةٌ عَيْنٌ لَهُ وَاللَّهِ».

قَالَ: وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَقَالَ: «الْقَضَاءُ بِالنَّهَارِ

أَفْضَلُ»^٦.

١. في «بس» وحاشية «بح» والوافي والتهديب، ص ١١٧: «فأية».

٢. في مرآة العقول: «المراد بالساعة نصف سدس الليل سواء كان طويلاً أو قصيراً، وهو أحد معني الساعة عند المنجمين؛ أعني المستوية والمعوجة».

٣. في حاشية «بث»: «الثاني». وفي التهديب، ص ١١٧: «إلى الثلث الباقي» بدل «في السدس الأول من النصف الباقي».

٤. التهديب، ج ٢، ص ١١٧، ح ٤٤١، بسنده عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ١١٨، ح ٤٤٤؛ و الأمل للطوسي، ص ١٤٩، المجلس ٥، ح ٥٨، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٧، ص ٣٢٣، ح ٦٠١٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٧٠، ذيل ح ٨٧٥١.

٥. في الفقيه: «في التور» بدل «له في الصلاة في».

٦. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٠٨: «قوله عليه السلام: القضاء بالنهار أفضل، فيه رخصة ما وإن لم يرخص صريحاً، ويومئ آخر الخبر إلى أنَّ التقديم مجوز لمن علم أنه لا يقضيها، وهذا وجه جمع بين الأخبار. قال في المدارك: عدم جواز تقديمها على انتصاف الليل إلا في السفر أو الخوف من غلبة النوم، مذهب أكثر

قُلْتُ: فَإِنْ مِنْ نِسَائِنَا أَبْكَارُ الْجَارِيَةِ تُحِبُّ الْخَيْرَ وَأَهْلَهُ^١، وَتَخْرِصُ عَلَى الصَّلَاةِ، فَيُغْلِبُهَا النَّوْمُ حَتَّى رُبَّمَا قَضَتْ وَرُبَّمَا ضَعُفَتْ عَنْ قَضَائِهِ^٢ وَهِيَ تَقْوَى عَلَيْهِ أَوَّلَ اللَّيْلِ.

فَرَحَّصَ لَهُنَّ فِي الصَّلَاةِ^٣ أَوَّلَ اللَّيْلِ إِذَا ضَعُفْنَ، وَصَيَّغْنَ الْقَضَاءَ^٤.

٥٥٧١ / ٢١. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ

بَكَيْرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا كَانَ يُحَمَّدُ الرَّجُلُ^٥ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَيُصَلِّيَ صَلَاتَهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَنَامَ وَيَذْهَبَ^٦».

«الأصحاب»، ونقل عن زرارة بن أعين المنع من تقديمها على الانتصاف مطلقاً، واختار ابن إدريس على ما نقل عنه، والعلامة في المختلف. والمعتمد الأول. وربما ظهر من بعض الأخبار جواز تقديمها على الانتصاف مطلقاً، وقد نصّ الأصحاب على أنّ قضاء النافلة من الغد أفضل من التقديم. وراجع: السرائر، ج ١، ص ٢٠٣؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥١؛ مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٧٨.

١. في «بخ»: «وأهله».

٢. في «بث»: «وفي».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١١٩، ح ٤٤٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠١٥، معلقاً عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٣٧٨، معلقاً عن معاوية بن وهب، إلى قوله: «القضاء بالهنا أفضل» وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٢٩، ح ٦٠٢٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٥٥، ذيل ح ٥٠٧٨.

٥. في «بث» والوافي: «يجهد الرجل».

وفي رواية العقول، ج ١٥، ص ٤٠٩: «قوله عليه السلام: ما كان يحمد، أي يستحب التفريق كما مرّ، أو ترك النوم بعدهما. ويحتمل أن يكون استفهاماً إنكارياً، وفي بعض النسخ: بجهد، أي لا يثق عليه فيكون تجويزاً». ويؤيده ما رواه الشيخ عن ابن بكير، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلي صلاته جملة واحدة ثلاث عشر ركعة، ثم إن شاء جلس فدعا وإن شاء ذهب حيث شاء».

٦. في «بث»: «أو يذهب».

٧. الوافي، ج ٧، ص ٣٢٠، ح ٦٠١٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٥١٣٥؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٤، ح ٦٥.

٥٥٧٢ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، ٤٤٨/٣

عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِقَلِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : الرَّجُلُ يُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ التَّوَتْرِ، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَنْسَى التَّشَهُدَ حَتَّى يَزْكِعَ، وَيَذْكُرُ^٢ وَهُوَ رَاكِعٌ؟

قَالَ : «يَجْلِسُ مِنْ رُكُوعِهِ، فَيَتَشَهَّدُ^٣، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَتِمُّ».

قَالَ : قُلْتُ : أَلَيْسَ قُلْتُ فِي الْفَرِيضَةِ : إِذَا ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا رَكَعَ مَضَى^٦، ثُمَّ سَجَدَ^٧ سَجْدَتِي السَّهْوِ^٨ بَعْدَ مَا يَنْصَرِفُ، وَيَتَشَهَّدُ^٩ فِيهِمَا؟

قَالَ : «لَيْسَ النَّافِلَةُ مِثْلَ الْفَرِيضَةِ».

٥٥٧٣ / ٢٣ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

مَهْزَبَارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ أَيْوَبَ وَحَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَفْضَلِ سَاعَاتِ التَّوَتْرِ؟

١. في الوافي والتهذيب، ص ١٨٩ :- «ثم».

٢. في «بس» والوسائل والتهذيب : «فيذكر».

٣. في الوسائل : «يتشهد». وفي التهذيب : «ويتشهد».

٤. في الوافي والتهذيب، ص ١٨٩ : «ذكر».

٥. في الوافي والتهذيب، ص ١٨٩ : «يركع». وفي «بث» : «ثم».

٦. في الوسائل : «+ في صلاته».

٧. في «جن» والتهذيب، ص ١٨٩ : «يسجد».

٨. في الوافي والتهذيب، ص ١٨٩ «سجدة» بدل «سجدة السهو».

٩. في «ظ»، «ي»، «بس»، والوافي والوسائل والتهذيب، ص ١٨٩ : «يتشهد» بدون الواو.

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ١٨٩، ح ٧٥١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٣٣٦، ح ١٣٨٧، بسنده عن

عبدالله بن المغيرة : وراجع : الكافي، كتاب الصلاة، باب من شك في صلاته كلها ولم يدر زاد أو نقص ...،

ح ٥١٩٤. الوافي، ج ٨، ص ٩٤٢، ح ٧٤٤٩؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٠٤، ح ٨٢٩٢.

فَقَالَ: «الْفَجْرُ أَوَّلُ ذَلِكَ»^١.

٥٥٧٤ / ٢٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^٢، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَارَةَ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّهُمَا سَاعَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَوْتِرُ؟

فَقَالَ: «عَلَى مِثْلِ مَغِيبِ الشَّمْسِ^٣ إِلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ»^٤.

٥٥٧٥ / ٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ^٥، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٦: الرَّكَعَتَانِ اللَّتَانِ قَبْلَ الْعَدَاةِ أَيْنَ مَوْضِعُهُمَا؟

١. في التهذيب، ص ٣٣٩: «الفجر الأول». في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: أَوَّلُ ذَلِكَ، أي أَوَّلُ الفجر، أو ابتداء الفضل أَوَّلُ الفجر، فعلى الأول «ذلك» إشارة إلى الفجر وعلى الثاني إلى أفضل الساعات، ويحتمل أن يكون «أَوَّلُ ذَلِكَ» تفسيراً للفجر بالأول لرفع الالتباس، والله يعلم.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ١٣٨٨، معلقاً عن علي بن مهزيار. وفيه، ص ٣٣٩، ح ١٤٠١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣١٤، ح ٥٩٨٧: الوسائل، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٥١٣٦.

٣. في الوسائل، ح ٥١٣٧: «أحمد بن محمد» بدل «محمد بن الحسين».

٤. في «ظ، ي، و» الوسائل: «أي».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: على مثل مغيب الشمس، أي كان عليه السلام يوقع الوتر في زمان متصل بالفجر يكون مقداره مقدار ما بين مغيب الشمس إلى ابتداء الغروب، أي ذهاب الحمرة المشرقية، فيؤيد المشهور في وقت المغرب، أو إلى الفراغ من صلاة المغرب، وعلى التقديرين هو قريب مما بين الفجرين، فيؤيد الخبر الأول إن جعلنا غايته الفجر الثاني. ويحتمل الأول».

٦. الوافي، ج ٧، ص ٣١٤، ح ٥٩٨٩: الوسائل، ج ٤، ص ١٧٤، ح ٤٨٣١، و ص ٢٧١، ح ٥١٣٧.

٧. في التهذيب: «عمر بن أذينة». وفي الاستبصار: - «عن ابن أذينة»، وهو سقط واضح.

٨. في حاشية «بخ»: «لأبي عبدالله».

فَقَالَ: «قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الْغَدَاةِ»^١.

٥٥٧٦/٢٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي

الْبَلَدِ، قَالَ:

صَلَّيْتُ خَلْفَ الرِّضَا عليه السلام فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَلَاةَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا فَرَغَ جَعَلَ مَكَانَ

الضُّجْعَةِ^٢ سَجْدَةً^٣.

٤٤٩/٣

٥٥٧٧/٢٧. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّوَيْدِ

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥٠٩، معلقاً عن الكليني؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٠٢٧، بسنده عن الكليني. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٦، ح ١٣٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٧، ص ٣١٤، ح ٥٩٩٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٥١١٣.

٢. قال ابن الأثير: «الضُّجْعَةُ، بالكسر: من الاضطجاع، وهو النوم، كالجلسة من الجلوس، وبفتحتها المرة الواحدة»، وقال العلامة المجلسي: «يدلُّ على إجزاء السجدة مكان الضجعة، والمشهور بين الأصحاب استحباب الاضطجاع على الجانب الأيمن مستقبل القبلة ووضع الخد الأيمن على اليد اليمنى بعد ركعتي الفجر قبل طلوع الفجر الثاني، ويجوز التبديل بسجدة». أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٧٤؛ مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤١٢.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٥٣١، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٠٩، ح ١٠٢٧، بسنده عن إبراهيم بن أبي البلاد، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٩، ص ١٥٩٩، ح ٨٨١٤؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٩٢، ح ٨٥١٧.

٤. في مرجع الضمير احتمالات أربعة:

الأول: رجوعه إلى علي بن محمد - كما هو الظاهر البدوي من السند - وبذلك أخذ الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٧٣، وكذا الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ٤، ص ٢٥٧، ح ٥٠٨٦؛ وج ٦، ص ٧٥٣١، ح ١٣٠.

لكن لم نجد رواية علي بن محمد شيخ المصنّف عن محمد بن الحسين، وهو ابن أبي الخطاب، كما صرح بذلك في الخصال، ص ٦٠، ح ٨١؛ ص ١١٧، ح ١٠١؛ وكمال الدين، ص ٢٢٢، ح ٨.

الثاني: رجوعه إلى سهل بن زياد؛ فقد روى سهل بن زياد عن محمد بن الحسين المراد به ابن أبي الخطاب

الْكِنْدِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أَقُومُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَأَخَافُ الصُّبْحَ؟
قَالَ^٢: «افْرَأَ الْحَمْدُ^٣، وَاعْجَلْ وَاعْجَلْ^٤».

« في عدّة من الأسناد، منها ما ورد في الكافي، ح ٤٤٢ من رواية عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين. وبذلك اخذ في معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢٩.

فيكون السند على هذا الاحتمال معلقاً، كما هو واضح.

الثالث: رجوع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم؛ لما ورد في الكافي، ح ٨٩٤. من رواية عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن الحسين، عن ابن أبي نجران.

لكن هذا الاحتمال ضعيف جداً، فإنّا لم نجد رواية عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن الحسين في غير هذا الخبر، وهذا السند على فرض سلامته من التحريف، لا يبرّر الإتيان بالضمير اتّكالاً على هذا الارتباط الوجداني المتزلزل.

الرابع: رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى؛ فقد أكثر محمّد بن يحيى من الرواية عن محمّد بن الحسين. ولعلّ المصنّف أتى بالضمير الراجع إليه لوضوحه. وبهذا الاحتمال أخذ الشيخ الطوسي في الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٠١٩.

ومما يرجّح هذا الاحتمال أنّ لم نجد رواية محمّد بن الحسين عن الحجاج في أسناد الكافي عن غير طريق محمّد بن يحيى، فلا حظ.

فتحصّل أنّ الضمير إمّا راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق، أو إلى محمّد بن يحيى المذكور في سند الحديث ٢٤.

١. في الاستبصار: «+ وفي». ٢. في الوسائل، ح ٧٥٣١، والاستبصار: «فقال».

٣. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: اقرأ الحمد، أي فقط، واعجل واعجل مبالغة في تخفيف الركوع والسجود وترك المستحبات».

٤. في «ظ، يخ» والبحار والتهذيب والاستبصار: «اعجل» بدون الواو. وفي الوافي: «- واعجل». وقال في التهذيب، ذيل هذا الحديث: «هذا الخبر محمول على من يغلب على ظنه أنّه يمكنه الفراغ من صلاة الليل قبل أن يطلع الفجر، فأُتِمَّ مع الخوف من ذلك فالأولى أن يقدم الوتر، ثم يقضي الثماني ركعات بعد ذلك»، ثم ذكر الحديث الآتي هنا دليلاً عليه.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٧٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٠١٩، معلقاً عن الكليني «الوافي»،

٥٥٧٨ / ٢٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ بَرْزَيْدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ مِنْ^٣ آخِرِ اللَّيْلِ وَهُوَ يَخْشَى أَنْ يَفْجَأَهُ الصُّبْحُ: أَيْبَدًا بِالْوُتْرِ، أَوْ يَصَلِّي الصَّلَاةَ عَلَى وَجْهَيْهَا حَتَّى يَكُونَ الْوُتْرُ آخِرَ ذَلِكَ؟

قَالَ: «بَلْ يَبْدَأُ بِالْوُتْرِ^٤» وَقَالَ: «أَنَا كُنْتُ فَأَعْلًا ذَلِكَ»^٥.

٥٥٧٩ / ٢٩ . أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ حَفْصِ بْنِ سَالِمٍ^٦، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧ عَنِ التَّسْلِيمِ فِي رَكْعَتَيْ الْوُتْرِ؟

ج ٧، ص ٣٣٧، ح ٦٠٥٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٥٧، ح ٥٠٨٦؛ وج ٦، ص ١٣٠، ح ٧٥٣١؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٣، ح ٦١.

١. هكذا في «ي، بث، بح، بخ» والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ، بس» والمطبوع: «القاسم بن يزيد». والقاسم هذا، هو القاسم بن بريد بن معاوية، له كتاب يرويه فضالة بن أيوب. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٤٨٣٤٧.

٢. في «ي»: «في». وفي التهذيب والاستبصار: «من».

٣. في مرآة العقول: «المراد بالوتر الثلاث ركعات، كما هو الأغلب في إطلاق الأخبار، وعلى المشهور محمول على ما إذا خاف عدم إدراك أربع ركعات قبل الفجر، ويحتمل الأعم على الأفضلية».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٤٧٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٢٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٣٣٧، ح ٦٠٥٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٥٧، ح ٥٠٨٧؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٣، ذيل ح ٦١.

٥. في الوسائل: «+ الحطأ». هذا، وقد ورد الخبر في المحاسن، ص ٣٢٥، ح ٧١، بسنده عن أبي ولاد جعفر بن سالم، لكن المذكور في البحار، ج ٧٨، ص ٢١٠، ذيل ح ٢٤، نقلاً من المحاسن: «أبي ولاد حفص بن سالم». وهو الصواب.

فَقَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ، فَاخْرُجْ وَافْضِهَا، ثُمَّ عَذِّبْ وَازْكَعْ رَكْعَةً».^٢
 ٣٠ / ٥٥٨٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْوُتْرِ: مَا يَقْرَأُ فِيهِنَّ جَمِيعاً؟
 قَالَ^٣: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». قُلْتُ: فِي ثَلَاثِهِنَّ؟ قَالَ^٤: «نَعَمْ».^٥

٤٥٠ / ٣. ٣١ / ٥٥٨١. عَلِيُّ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْوُتْرِ: هَلْ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ
 يُتَّبَعُ وَيَقَالُ؟

١. في مرآة العقول: «يبدل على الفصل بين الشفع ومفردة الوتر بالتسليم، كما هو مذهب الأصحاب ردّاً على بعض المخالفين القائلين بكونهما صلاة واحدة بالمغرب، ويبدل على جواز الفصل بأكثر من التسليم أيضاً».

٢. المحاسن، ص ٣٢٥، كتاب العلل، ح ٧١، بسنده عن أبي ولّاد جعفر بن سالم. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٨٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٣١٣، بسندهما عن أبي ولّاد حفص بن سالم. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٨٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٣١٢. الوافي، ج ٧، ص ٩٣، ح ٥٥١٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٦٢، ح ٤٥١٠.

٣. في الوسائل: «فقال».

٤. في الوسائل والبحار: «ثلاثتهن».

٥. في «بث»: «فقال».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤٨١؛ و ص ١٢٨، ح ٤٨٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفيه، ص ١٢٧، ح ٤٨٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٣١٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. و راجع: التهذيب، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٨٣. الوافي، ج ٨، ص ٦٦٨، ح ٦٨٣١؛ الوسائل، ج ٦، ص ١٣١، ح ٧٥٣٢؛ البحار، ج ٨٧، ص ٢٢٦، ح ٣٨.

٧. في الوسائل والتهذيب: «+ بن إبراهيم».

٨. في «ي»: «يخ» والوسائل، ح ٧٩٥٧ والتهذيب: «- وأنه سئل».

٩. في الوسائل، ح ٢٠٦٣٢: «وفي القنوت» بدل «أنه سئل عن القنوت».

فَقَالَ: «لَا، أَتُنِي عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَصَلَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَغْفِرُ لِدُنْبِكَ الْعَظِيمِ؟» ثُمَّ قَالَ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَظِيمٌ»^١.

٣٢ / ٥٥٨٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبَانَ^٢، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْقَنُوتُ فِي الْوُتْرِ الْإِسْتِغْفَارُ، وَفِي الْفَرِيضَةِ الدُّعَاءُ»^٣.

٣٣ / ٥٥٨٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ فِي الْوُتْرِ سَبْعِينَ مَرَّةً»^٤.

١. في «ظ»: - «لا».

٢. في «ي»: + «محمد».

٣. في «ي»، بح: + «قال».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٥٠٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٨، ح ٧٠٦٢؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٧٩٥٧؛ ج ١٥، ص ٣٢٢، ح ٢٠٦٣٢.

٥. الظاهر سقوط الوساطة بين معلى بن محمد وأبان؛ فقد تكررت في الأسناد رواية الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء - بعناوينه المختلفة -، عن أبان [بن عثمان]. أنظر على سبيل المثال ما تقدم في الكافي، ح ٤٩٢٤ و ٥١١٧ و ٥١٤٠ و ٤٣٣٢ و ٥٥٣٣.

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٠٣، معلقاً عن الكليني. الكافي، كتاب الصلاة، باب القنوت في الفريضة و النافلة...، ح ٥١٠٧، بسند آخر عن أبان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٩١، ح ١٤١١، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٥، ح ٧٠٥٣؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٧٦، ذيل ح ٧٩٥٥.

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٥٠٠، معلقاً عن صفوان. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٨٩، ح ١٤٠٦، و علل الشرائع، ص ٣٦٤، ج ٢، بسند آخر، مع زيادة في آخره. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٩٨، بسند آخر. وفيه، ح ٥٠١، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفيه: «استغفر رسول الله ﷺ في وتره سبعين مرة» وفي الأخيرين مع زيادة في أوله. الفقيه، ج ١، ص ٤٨٩، ذيل ح ١٤٠٤، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ٧٥٧، ح ٧٠٦١؛ الوسائل، ج ٦، ص ٢٨٠، ذيل ح ٧٩٦٨.

٥٥٨٤ / ٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ التُّعْمَانِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغْضِ رِجَالِهِ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^١ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٢، إِنِّي قَدْ حَرَمْتُ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ^٣.

فَقَالَ^٤ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥: «أَنْتَ رَجُلٌ^٦ قَدْ قَيَّدَتْكَ ذُنُوبُكَ»^٧.

٥٥٨٥ / ٣٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، قَالَ:

قَرَأْتُ فِي كِتَابِ رَجُلٍ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٨: الرُّكْعَتَانِ اللَّتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ

١. في «بخ» والوافي والبحار والتهذيب والعلل: - «علي بن أبي طالب».

٢. في الوسائل والبحار: - «يا أمير المؤمنين».

٣. في «بخ»: - «قد».

٤. في الوافي والتهذيب والعلل: + «قال».

٥. في الوافي والتهذيب والتوحيد: + «له».

٦. في البحار: - «أمير المؤمنين» أنت رجل».

٧. علل الشرائع، ص ٣٦٢، ح ١، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٢١، ح ٤٥٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عمران بن موسى. التوحيد، ص ٩٦، ح ٣، بسند آخر، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٧، ص ١٠٧، ح ٥٥٦٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٦١، ح ١٠٣٠٧؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٧، ح ٧٨.

٨. هكذا في «ث، بح، بخ» وحاشية «ظ، ي، بس، جن» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار. وفي «ظ، ي، بس، جن» والمطبوع: «أبي عبد الله».

والصواب ما أنبأناه؛ فقد روى علي بن مهزيار، عن أبي جعفر الثاني^٩ وتوكل له وعظم محله منه، وروى في أسناد عديدة مكاتبات نفسه، أو مكاتبات الأصحاب إلى أبي جعفر^٩. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٢٩٤٥ و ٣٣٩٢ و ٤٧٨٥ و ٤٨٥٧ و ٤٩٨٠ و ٦٩٥٢ و ٧٩٨٧.

٩. في «ي»: - «صلاة».

مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ هِيَ، أَمْ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ؟ وَفِي أَيِّ وَقْتٍ أَصَلَيْهَا؟
فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «أَحْشَهَا»^٢ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ حَشْوًا.^٤

٨٥- بَابُ تَقْدِيمِ التَّوَافِلِ وَتَأْخِيرِهَا وَقَضَائِهَا وَصَلَاةِ الصُّحَى^٥

٥٥٨٦ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارٍ، عَنْ
الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ صَمْرَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَغِلُ عَنِ الرَّوَالِ: أَيْعَجَلُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَشْتَغِلُ^٨، فَيَعَجَلُهَا^٩ فِي صَدْرِ النَّهَارِ كُلِّهَا^{١٠}».

٤٥١/٣

١. في «ي»: «من».

٢. في البحار والتهذيب والاستبصار: «أصَلَيْهَا».

٣. في البحار: «أحشهما». وفي التهذيب والاستبصار: «أحشوها». وفي الوافي: «أحش، على صيغة الأمر؛ من حشا القطن في الشيء: جعله فيه».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٢، ح ٥١٠، معلقاً عن الكليني: الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٠٢٨، بسنده عن الكليني. الوافي، ج ٧، ص ٣١٥، ح ٥٩٩١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٥١١٤؛ البحار، ج ٨٣، ص ١١٩، ح ٥٠.

٥. في «يح»: «الأضحى».

٦. في «يح، يخ» وحاشية «بث» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «يزيد».

٧. في الوافي: «عند».

٨. في «يح»: «يشغل».

٩. في «ي»، وحاشية «بث، بس»: «فجعلها». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤١٥: «المشهور عدم جواز التقديم، وذهب الشيخ في التهذيب إلى جوازه مع العذر مستدلاً بهذه الرواية».

١٠. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ١٠٦٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠١١، معلقاً عن الحسين بن محمد الوافي، ج ٧، ص ٣٢٧، ح ٦٠١٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣١، ح ٥٠٠٥.

٥٥٨٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ:

لَمَّا كَانَ يَوْمٌ فَتَحَ مَكَّةَ، ضَرَبَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْمَةً سَوْدَاءَ مِنْ شَعْرِ الْأَبْطَحِ، ثُمَّ أَقْضَى عَلَيْهِ الْمَاءُ^١ مِنْ جَفْنَةٍ^٢ يَرَى فِيهَا أَثَرَ الْعَجِينِ، ثُمَّ تَحَرَّى الْقِبْلَةَ ضَحَى، فَكَرَعَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ لَمْ يَزْكُفْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ^٣.

٥٥٨٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَقْضِ مَا فَاتَكَ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ بِالنَّهَارِ، وَمَا فَاتَكَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِاللَّيْلِ»^٦.

١. في الوافي: «ثُمَّ أَقْضَى عَلَيْهِ الْمَاءَ، أَيْ تَطَهَّرَ».

٢. «الجفنة»: القفصة، وهي وعاء، وقيل: الجفنة: أعظم ما يكون من القصاع. أنظر: لسان العرب، ج ١٣، ص ٨٩؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٩ (جفن).

٣. في «بخ»: «إلى». وقال الجوهرى: «التحرى في الأشياء ونحوها: هو طلب ما هو آخرى بالاستعمال في غالب الظن». وقال ابن الأثير: «التحرى: القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول». أنظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١١؛ النهاية، ج ١، ص ٣٧٦ (حرا).

٤. في مرآة العقول: «الغرض نفى مشروعية صلاة الضحى وأن النبي ﷺ إنما فعل ذلك بسبب خاص في وقت مخصوص، وجعلها سنة مقررة بدعة، ولا خلاف عندنا في كونها بدعة محرمة، وروى مسلم في صحيحه مثل هذا الخبر - وهو رواية أم هاني -... وأخبارهم في النفي والإثبات متعارضة، وأجاب الآبي عن علمائهم عن رواية أم هاني بأنه يحتمل أن تكون هذه الصلاة شكراً لفتح مكة، أو قضاء لما شغل عنه من الرواتب للفتح، ومع ذلك اتفقوا على بدعة عمر لكن اختلفوا في عددها والمشهور عندهم أربع».

٥. الوافي، ج ٧، ص ١١٦، ح ٥٥٨٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٥٠٠٦؛ البحار، ج ٢١، ص ١٣٥، ح ٢٥.

٦. في مدارك الأحكام، ج ٣، ص ١٠٩: «ما اختاره المصنف من استحباب تعجيل فاتة النهار بالليل وفاتة الليل بالنهار مذهب الأكثر... وقال ابن الجيند والمفيد في الأركان: يستحب قضاء صلاة النهار بالنهار وصلاة الليل بالليل». وللمزيد راجع: مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٧؛ ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٤٤١.

قُلْتُ: أَقْضِي وَتَرِينَ^١ فِي لَيْلَةٍ؟^٢

فَقَالَ^٣: «نَعَمْ، أَقْضِ وَتَرَأُ أَبَدًا»^٤.

٥٥٨٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُرَازِمٍ، قَالَ:

سَأَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَابِرٍ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: أَضَلَّكَ اللَّهُ، إِنَّ عَلِيَّ نَوَافِلَ

كَثِيرَةً، فَكَيْفَ أَضْنَعُ؟

فَقَالَ: «أَقْضِهَا». فَقَالَ لَهُ: إِنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟^٥ قَالَ: «أَقْضِهَا». قُلْتُ: لَا أَحْصِيهَا؟^٦ ٥٥٢/٣

قَالَ: «تَوَخَّ»^٧.

قَالَ مُرَازِمٌ: وَكُنْتُ مَرِضْتُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ أَتَنَقَّلْ فِيهَا، قُلْتُ: أَضَلَّكَ اللَّهُ

وَجَعَلْتُ فِدَاكَ^٨، مَرِضْتُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ أَصِلْ^٩ نَافِلَةً؟

١. في «ظ»: «وترين».

٢. في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٤٤٣: «لَمَّا كَانَ الْوَتْرُ يَجْعَلُ الصَّلَاةَ وَتَرَأُ تَحْتَلُّ أَنْ اجْتِمَاعَ وَتَرِينَ يَخْلُ بِذَلِكَ». وفي الوافي: «ويحتمل أن يكون التعجب من وترين لما منعوا من تقديم الوتر في أول الليل، كما يفعله العامة خوفاً من أن لا يستيقظوا آخر الليل، فإذا استيقظوا أعادوا فيصير وترين في ليلة، وعندنا أن القضاء أفضل من ذلك».

٣. في «ظ»، «ي» والوسائل، ح ٥١٥١: «قال».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٦٣٧، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٦٨، بسنده عن معاوية بن عمار. الوافي، ج ٨، ص ١٠٣١، ح ٧٦٥٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ٥١٥١؛ وج ٨، ص ٢٧٣، ذيل ح ١٠٦٣٥.

٥. في الوافي: «ذاك».

٦. يقال: تَوَخَّيْتُ الشَّيْءَ اتَّوَخَّاهُ تَوَخُّيًّا: إِذَا قَصِدْتَ إِلَيْهِ وَتَعَمَّدْتَ فَعْلَهُ وَتَحَرَّيْتَ فِيهِ. النهاية، ج ٥، ص ١٦٥ (وخوا).

٧. في الوافي والتهذيب، ص ١٩٩: «فقلت». وفي التهذيب، ص ١٢: «فقلت له».

٨. في «بخ» والعلل -: «مرضت أربعة أشهر - إلى - جعلت فداك». وفي «ي»، «بح»، «جن» والوافي: «وجعلت فداك إني». وفي التهذيب: «أو جعلت فداك إني» كلاهما بدل «جعلت فداك».

٩. في «ي»، «بح»، «جن» والوافي: «+ فيها».

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكَ قَضَاءٌ؛ إِنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ كَالصَّحِيحِ، كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ،
فَاللَّهُ أَوْلَى بِالْعَذْرِ فِيهِ».^٢

٥ / ٥٥٩٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^٣، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:
قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَفْضَلُ قَضَاءِ التَّوَافِلِ قَضَاءُ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِاللَّيْلِ، وَ صَلَاةِ
النَّهَارِ بِالنَّهَارِ».

قُلْتُ: فَيَكُونُ^٤ وَتَرَانٍ فِي لَيْلَةٍ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: وَ لِمَ تَأْمُرُنِي أَنْ أُوتِرَ وَتَرَيْنِ فِي لَيْلَةٍ؟ فَقَالَ عليه السلام: «أَخَذَهُمَا قَضَاءُ».^٥

٦ / ٥٥٩١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ،

١. في العلل :- «الله».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٢، ح ٢٦، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٣٦٢، ح ٢، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٧٧٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الفقيه، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١٠٤٤؛ و ص ٤٩٨، ح ١٤٣٠، معلقاً عن مرازم بن حكيم الأزدي، من قوله: «قال مرازم: وكنت مرضت»، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ص ١٢ - مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الصلاة باب صلات المغنم عليه ...، ح ٥٤٢٤، بسند آخر، من قوله: «إن المريض ليس كالصحيح» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٤، ح ٧٦٣٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧٨، ح ٤٥٥٨، إلى قوله: «قال: توحّ»؛ وفيه، ص ٨٠، ذيل ح ٤٥٦٣، من قوله: «فقال: ليس عليك قضاء».

٣. في التهذيب، ح ٦٣٨ :- «ابن عثمان».

٤. في التهذيب، ح ٦٣٨ :- «قضاء».

٥. في الوافي والوسائل، ج ٤ والبحار والتهذيب، ح ٦٣٤: «ويكون».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٣٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ح ٦٤٣، بسنده عن أبان، عن إسماعيل الجعفي. وفيه أيضاً، ص ١٦٤، ح ٦٤٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٣٢، ح ٧٦٥٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ٥١٥٢؛ وفيه، ج ٨، ص ١٦٥، ح ١٠٣١٩، من قوله: «ولم تأمرني أن أوتر»؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٢٤، ح ٦٨.

قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ عَنْ رَجُلٍ فَاتَتْهُ صَلَاةُ النَّهَارِ: مَتَى يَقْضِيهَا؟

قَالَ: «مَتَى مَا ^٢ شَاءَ، إِنْ شَاءَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدَ الْعِشَاءِ ^٣».

٥٥٩٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَقَوُّتُهُ ^٤ صَلَاةَ النَّهَارِ؟

قَالَ: «يُضَلِّيهَا ^٥، إِنْ شَاءَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدَ الْعِشَاءِ ^٦».

٥٥٩٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُمِّيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ،

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ رَفَعَهُ، قَالَ:

مَرَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِرَجُلٍ يُصَلِّي الضُّحَى فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ،

فَعَمَرَ جَنْبَهُ بِالذُّرَّةِ ^١، وَقَالَ ^{١١}: «نَحَزَتْ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ ^{١٢} نَحْرَكَ اللَّهُ، قَالَ: فَأَثَرُكُهَا؟

١. في الوافي: «عن أبي عبد الله عليه السلام، أَنَّهُ سئل «بذل «سئل أبو عبد الله عليه السلام».

٢. في الوسائل: - «ما».

٣. في مرآة العقول: «حمله المصنّف على النافلة، ويحتمل التعميم».

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٣٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٧، ح ٧٦٥٣، الوسائل، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٥٠٣٦.

٥. في «بث، يح، بس» والوافي: «يفوته».

٦. في الوافي والتهذيب: «يقضيها».

٧. لم ترد هذه الرواية في «ي».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٤٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٨، ح ٧٦٥٤، الوسائل، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٥٠٣٥.

٩. «الذُّرَّة»: التي يضرب بها. الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٦ (ددر).

١٠. في «ظ»: «قال» بدون الواو.

١١. في الوافي: «وذلك لأنّه لما ابتُليَ صلاة الضحى نقصت صلاة الأوابين، وهي صلاة الزوال، فكانتْها»

قَالَ: فَقَالَ ١: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ٥ عَبْدًا إِذَا صَلَّيَ» ٢.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٣: «وَكَفَى بِإِنْكَارِ عَلِيِّ ٤ نَهْيًا».

٤٥٣/٣ ٩ / ٥٥٩٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الضَّحَى بِدَعَةٍ ٥.

١٠ / ٥٥٩٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

«نَحَرْتُ. وَهَذَا تَصَدِيقٌ لِقَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَا ابْتَدَعَ أَحَدٌ بَدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بِهَا سَنَةً». وَفِي مِرَاةِ الْعُقُولِ: «قَوْلُهُ ﷺ: نَحَرْتُ صَلَاةَ الْأَوَّابِينَ، أَيِ ضَعِيفَتِ نَافِلَةُ الزَّوَالِ، فَقَدَّمْتُهَا عَلَى وَقْتِهَا، فَكَأَنَّكَ نَحَرْتَهَا وَقَتْلَهَا؛ فَإِنَّ الْعَامَّةَ تَقْصُرُوا نَافِلَةَ الزَّوَالِ وَأَبْدَعُوا صَلَاةَ الضَّحَى».

١. فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ: «فَقَالَ، أَيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، قَالَ ذَلِكَ تَقِيَّةً، أَوْ الْمَعْنَى: إِنْ نَهَيْتَكَ تَقُولُ: هَذَا وَلَا تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بِالصَّلَاةِ مَا لَمْ تَكُنْ بَدْعَةً، أَوْ الْمَعْنَى: أَنِّي صَلَّيْتُ لَا بِقَصْدِ التَّوْطِيفِ [مَا] لَمْ تَكُنْ بَدْعَةً».

٢. الْعُلُقُ (٩٦): ٩-١٠.

٣. قَالَ فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ: «قَوْلُهُ ﷺ: كَفَى بِإِنْكَارِ عَلِيٍّ، أَيِ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّائِلِ أَنْ يَسْأَلَ بَعْدَ هَذَا الْإِنْكَارِ الْبَلِيغِ مِنْهُ ﷺ حَتَّى يُلْزَمَهُ التَّقِيَّةُ فَيَجِيبُ بِمَا أَجَابَ. وَهَذَا الْخَبَرُ مَرْوِيٌّ فِي طَرُقِ الْمُخَالِفِينَ وَغَيْرِهِمْ لَفْظًا وَحَرْفًا مَعْنَى: ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهْيَةِ، ج ٥، ص ٢٧ (نَحَرْتُ)، وَقَالَ: «وَالْتَأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا- وَهُوَ كَوْنُ «نَحَرَهُمُ اللَّهُ» دَعَاءَ لَهُمْ لَا عَلَيْهِمْ- مِمَّا تَضَحَّكُ مِنْهُ الثَّكَلَى».

٤. الْوَاقِعِيُّ، ج ٧، ص ١١٥، ح ٥٥٧٩: الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٤٦٢٦: الْبَحَارُ، ج ٣٤، ص ١٨٠؛ وَج ٨٣، ص ١٥٧.

٥. التَّهْذِيبُ، ج ٣، ص ٦٩، ضَمَّنَ ح ٢٢٦؛ وَ الْاِسْتِبْرَارُ، ج ١، ص ٤٦٧، ضَمَّنَ ح ١٨٠٧، بِسَنَدِهِمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ ابْنِ مُسْلَمٍ وَ الْفَضِيلِ عَنْهُمَا ﷺ. الْفَقِيه، ج ٢، ص ١٣٧، ضَمَّنَ ح ١٩٦٤، مُعْلَقًا عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلَمٍ وَ الْفَضِيلِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. الْوَاقِعِيُّ، ج ٧، ص ١١٥، ح ٥٥٧٧: الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ١٠١، ح ٤٦٢٥.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَضَاءِ الْوُتْرِ بَعْدَ الظُّهْرِ؟

فَقَالَ: «اقْضِهِ وَتَرَأْ أَبَدًا كَمَا فَاتَكَ».

قُلْتُ: وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ؟

قَالَ: «نَعَمْ، أَلَيْسَ إِنَّمَا أَخَذَهُمَا قَضَاءً؟»^١.

٥٥٩٦ / ١١. عَلِيُّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ^٣، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ^٤:

١. في مرآة المعقول: «اعلم أن التأكيدات الواردة في تلك الأخبار الظاهر أنها ردة على العامة؛ فإنهم يقضون بعد الزوال شفعا، والأخبار التي وردت به في طرقنا محمولة على التقية».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٦٤٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٢، بسندهما عن أبان. الفقيه، ج ١، ص ٤٩٩، ح ١٤٣٢، معلقاً عن سليمان بن خالد. وفي التهذيب، ج ٢، ص ١٦٤، ح ١٠٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٩، ح ١٠٧٣، بسندهما عن سليمان بن خالد. وفي الفقيه، ج ١، ص ٥٠٠، ح ١٤٣٥؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٦٥، ح ٦٥٠؛ و ص ١٦٦، ح ٦٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٧٥؛ و ص ٢٩٤، ح ١٠٨٢، بسند آخر عن الكاظم ﷺ، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ح ٦٤٧ والاستبصار، ح ١٠٧٢ - إلى قوله: «اقضه وترأ أبداً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٣٣، باب كيفية قضاء الوتر، ح ٧٦٦٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٧٣، ذيل ح ١٠٦٣٦.

٣. في «بث»، يع، جن، وحاشية «يع»: «عنه».

٤. في «بث»: «عبدالله بن المغيرة».

٥. في «بث»، يع، بس، جن: «أبي حريز القمي». وهو سهو.

وأبو جرير القمي، هو زكريا بن إدريس الأشعري. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٣، الرقم ٤٥٧.

ثم إن الخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٥٠٠، ح ١٤٣٤، قال: «وروى عنه حريز أنه قال: وكان أبي ﷺ ربما يقضي عشرين وترأ في ليلة»، والشيخ الطوسي أيضاً روى الخبر في التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٩، بسنده عن عبدالله بن المغيرة، عن حريز، عن عيسى بن عبدالله القمي، عن أبي عبدالله ﷺ.

واختلفت الكتب - كما ترى - في الراوي عن أبي عبدالله ﷺ. لكن الظاهر أن الصواب ما ورد في الكافي، وأن ما ورد في الفقيه والتهذيب محرّفان، غاية الأمر تختلف كيفية التحريف فيهما.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقْضِي عِشْرِينَ وَتَرَا فِي لَيْلَةٍ»^١.

١٢ / ٥٥٩٧. عَنْهُ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْكَ وَتَرَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ^٣، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَاقْضِ ذَلِكَ كَمَا فَاتَكَ^٤، تَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ وَتْرَيْنِ بِصَلَاةٍ^٥؛ لِأَنَّ الْوَتْرَ الْآخِرَ لَا تَقْدَمُ شَيْئًا قَبْلَ أَوَّلِهِ، الْأَوَّلُ فَلِأَوَّلٍ^٦، تَبْدَأُ إِذَا أَنْتَ قَضَيْتَ صَلَاةَ لَيْلَتِكَ^٧، ثُمَّ الْوَتْرَ».

«توضح ذلك، أن المظنون قوياً لفظة «حريز» في الفقيه محرف من «أبي جرير» بعد تصحيفه؛ «أبي حريز» وكثرة تكرار حريز في الأسناد، بضميمة التعجيل حين الاستسناخ قد أوجب سقط لفظة «أبي». وأما ما ورد في التهذيب، فالظاهر أن الأصل في العنوان هو «أبي جرير القمي»، لكن بعد طي مراحل من التحريف حُرِّف العنوان به «حريز عن القمي» ثم قُسر «القمي» بعميس بن عبدالله سهوياً، وهذا النحو من التحريف غير عزيز في الأسناد. ويؤكد ذلك أننا لم نجد رواية حريز عن عيسى بن عبدالله القمي في موضع.

١. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٠، ح ١٤٣٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٩، بسند آخر. الوافي، ج ٨، ص ١٠٣٢، ح ٧٦٦٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٦٧، ذيل ح ١٠٣٢٤؛ ص ٢٧١، ذيل ح ١٠٦٣٠.

٢. في «ط»: «علي».

٣. في الوافي: «وثلثة».

٤. في حاشية «بح»: «فات».

٥. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: بصلاة، أي الثمان ركعات، قبل أوله، أي سابقه».

٦. في الوافي والتهذيب: «-لأن الوتر الآخر».

٧. في «بح»: «-فالأول».

٨. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤١٩: «قوله عليه السلام: صلاة ليلتك، وفي التهذيب: صلاة الليل لعل المراد منه النهي عن أن يفصل بين صلاة الليل، أي الثماني ركعات ووترها بصلاة أخرى بأن يؤخر الأوتار جميعاً. وقوله عليه السلام: تبدأ، على نسخة الليل مؤكداً أو نهى من تقديم الوتر على الثماني ركعات، وعلى نسخة ليلتك لعل المراد ما ذكر أيضاً، أو المعنى أنك بعد ما فرغت من القضاء تبدأ بصلاة الحاضرة، ثم تأتي بوترها

قَالَ^١: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٢: «لَا يَكُونُ^٣ وَتَرَانٍ فِي لَيْلَةٍ إِلَّا وَأَحَدُهُمَا قَضَاءٌ،
وَقَالَ^٤: «إِنْ أَوْتَرْتَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَقُمْتَ^٥ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَوَتَرَكَ الْأَوَّلَ قَضَاءً، وَمَا
صَلَّيْتَ مِنْ صَلَاةٍ فِي لَيْلَتِكَ كُلِّهَا، فَلْيَكُنْ^٦ قَضَاءً إِلَى آخِرِ صَلَاتِكَ؛ فَإِنَّهَا لِلَّيْلَتِكَ،
وَلْيَكُنْ^٧ آخِرُ صَلَاتِكَ الْوُتْرُ^٨ وَتَر لَيْلَتِكَ»^٩.

٥٥٩٨ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

٤٥٤ / ٣

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: رَجُلٌ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةِ التَّوَافِلِ مَا لَا يَذَرِي مَا هُوَ مِنْ
كَثْرَتِهِ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «فَلْيَصِلْ^{١١} حَتَّى لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى مِنْ كَثْرَتِهِ، فَيَكُونُ قَدْ قَضَى بِقَدْرِ
عِلْمِهِ^{١٢}».

«لكن بأبي عنه آخر الخبر. وقال الفاضل التستري^{١٣}: كأن المعنى: إذا قضيت تبدأ بالقضاء في صلاة ليلتك،
ثم اجعل وتر ليلتك آخر القضاء على ما سيجيء، آخرًا، فيكون صلاة ليلتك منصوبًا بنزع الخافض».

١. في «ظ»: - «قال».

٢. في «ي»: يخ، بس، جن، والوافي والتهذيب: - «يكون».

٣. في «جن»: «فقال».

٤. في «ي»: «قمت» بدون الواو.

٥. في «يج»: «وليكن». وفي «بس»: «فلتكن».

٦. في «جن»: - «قضاء إلى آخر صلاتك؛ فإنها لليلتك، وليكن». وفي «يج»: «ولكن».

٧. في الوافي والتهذيب: - «الوتر».

٨. التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٧، معلقاً عن علي، عن أبيه. الوافي، ج ٨، ص ١٠٣٦، ح ٧٦٧٤؛

الوسائل، ج ٨، ص ١٦٧، ح ١٠٣٢٣.

٩. في التهذيب، ص ١٩٨: «فيصلي». وفي المحاسن: «يصلّي».

١٠. في التهذيب، ص ١٩٨: «ما عليه» بدل «علمه».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ^١ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقَضَاءِ مِنْ كَثَرَةِ شُغْلِهِ.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ شُغْلُهُ^٢ فِي^٣ طَلَبِ مَعِيشَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا، أَوْ حَاجَةٍ لِأَخٍ مُؤْمِنٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ شُغْلُهُ لِدُنْيَا^٤ تَشَاغَلَ بِهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِلَّا لَقِيَ اللَّهَ^٥ مُسْتَخِفًّا مَتَهَاوِنًا مُضِيعًا لِسُنَّتِهِ^٦ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقَضَاءِ، فَهَلْ يَصْلُحُ لَهُ^٧ أَنْ^٨ يَتَصَدَّقَ؟
فَسَكَتَ^٩ مِلْيَتًا^{١٠}، ثُمَّ قَالَ: «نَعَمْ، فَلْيَتَصَدَّقْ^{١١} بِصَدَقَةٍ».

قُلْتُ: وَ مَا يَتَصَدَّقُ^{١٢}؟

فَقَالَ: «يَقْدِرُ طَوِيلُهُ^{١٣}، وَ أَذْنَى^{١٤} ذَلِكَ مَدَّةٌ^{١٥} لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَكَانَ كُلِّ صَلَاةٍ».

١. في «جن»: - «فإنه». وفي التهذيب، ص ١٩٨: + «ترك و».

٢. في التهذيب، ص ١٩٨: - «كثرة».

٣. في «بس»: - «شغله».

٤. في التهذيب، ص ١١: «أخ».

٥. في الفقيه والمحاسن: + «وهو».

٦. في التهذيب، ص ١١: «للدنيا و».

٧. في الفقيه: «لحرمة».

٨. في الفقيه: «يجزى» بدل «يصلح له». وفي التهذيب، ص ١٩٨: - «له».

٩. في الوافي: «بأن».

١٠. في «مأخذ العقول»، ج ١٥، ص ٤٢١: «لعل سكوتهم لعدم جرأة السائل على ترك الصلاة من غير عذر، ويعلم أن هذا أمر يشكل المبادرة على تجويزه».

١١. «العلي»: الطائفة من الزمان لا حد لها، يقال: مضى ملي من النهار وملي من الدهر، أي طائفة منه. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٦٣ (ملو).

١٢. في التهذيب، ص ١٩٨: «ليتصدق».

١٣. في التهذيب، ص ١٩٨: «قوته». و«الطول»: المن والفضل والقدرة والغناء والسعة. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٤١٤ (طول).

١٤. في «بث»: + «من».

١٥. في التهذيب، ص ١٩٨: + «فقال: مد».

قُلْتُ: وَكَمْ الصَّلَاةُ الَّتِي تَجِبُ^١ عَلَيْهِ^٢ فِيهَا مَدَّةٌ لِكُلِّ مِسْكِينٍ^٣؟
 فَقَالَ: «لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَكُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ».
 فَقُلْتُ: لَا يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ: «مَدَّةٌ لِكُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ».
 فَقُلْتُ: لَا يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ: «مَدَّةٌ لِكُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَ مَدَّةٌ لِصَلَاةِ النَّهَارِ؛ وَ الصَّلَاةُ
 أَفْضَلُ، وَ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ^{٤، ٥}».

١٤/٥٥٩٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَذَّافِرٍ^{١٠}، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ:

-
١. في «بخ»، جن، والوافي والفقيه والتهذيب، ص ١١ والمحاسن: «يجب».
 ٢. في «بس»: «علي». وفي الفقيه والتهذيب، ص ١٩٨: «عليه».
 ٣. في «ي»: «- مكان كل صلاة - إلى - مسكين». وفي التهذيب: «لكل مسكين مدَّة بدل مدَّة كل مسكين».
 ٤. في البحار: «ولكل».
 ٥. في البحار: «+ وإذًا».
 ٦. في البحار والفقيه: «قال: فمدَّة إذ الصلاة بدل مدَّة كل صلاة». وفي التهذيب، ص ١٩٨: «لصلاة» بدل «لكل صلاة».
 ٧. في «ي»: «لكل صلاة».
 ٨. في «بخ»، بس، والبحار والمحاسن: «- والصلاة أفضل». وفي الفقيه والتهذيب، ص ١٩٨: «+ والصلاة أفضل».
 ٩. التهذيب، ج ٢، ص ١١، ح ٢٥، معلقاً عن الكليني؛ فيه، ص ١٩٨، ح ٧٧٨، معلقاً عن الكليني وبطريق آخر عن أبي عبدالله عليه السلام. المحاسن، ص ٣١٥، كتاب العلل، ح ٣٣، بسنده عن عبدالله بن سنان: «الفقيه، ج ١، ص ٥٦٨، ح ١٥٧٣، معلقاً عن عبدالله بن سنان، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٣، ح ٧٦٣٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧٥، ذيل ح ٤٥٥٣؛ البحار، ج ٨٧، ص ٤٤، ذيل ح ٣٤».
 ١٠. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٦؛ والاصتبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠١٠، بسنده عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، قال: قال: أبو عبدالله عليه السلام.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ النَّافِلَةَ بِمَنْزِلَةِ الْهَدِيَّةِ، مَتَى مَا أَتَيْتَ بِهَا قُبِلَتْ»^١.

١٥/٥٦٠٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ عليه السلام كَانَ^٢ إِذَا اهْتَمَّ تَرَكَ النَّافِلَةَ.^٣
١٦/٥٦٠١. وَ عَنْهُ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ أَوْ غَيْرِهِ:

و محمد بن عذافر وإن عُدَّ من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، لكن احتمال سقوط الواسطة في سندی التهذيب والاستبصار قوي جداً؛ فقد روى عمرو بن عثمان عن محمد بن عذافر كتاب عمر بن يزيد بن يثاغ السابري وتكرر هذا الارتباط في عدة من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٣، الرقم ٧٥١؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٧٨-٣٨٢.

١. في التهذيب، ح ١٠٦٦ والاستبصار، ح ١٠١٠: «فقدّم منها ما شئت وأخر منها ما شئت». وفي مرآة العقول: «بدل على جواز تقديم التوافل على أوقاتها وتأخيرها عنها، وحمل في المشهور على العذر».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٦؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠١٠، بسندهما عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفيه، ذيل ح ١٠٠٩؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٦٧، ذيل ح ١٠٦٥، بسند آخر، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٣٢٧، ح ٦٠٢٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٥٠٠٧.

٣. في الوافي: «وكان».

٤. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: إذا اهتَمَّ، أي عرض له همّ وحزن، أو اهتَمَّ بشغل ضروري».

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١١، ح ٢٤، بسنده عن معلى بن محمد البصري. الوافي، ج ٧، ص ٩٢، ح ٥٥١٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٦٨، ذيل ح ٤٥٣٢؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٤، ح ٢٤.

٦. يروي المصنّف عن علي بن معبد بواسطتين وهما في الأكثر علي بن إبراهيم، عن أبيه، ففي مرجع الضمير احتمالات ثلاثة:

الأول: رجوعه إلى معلى بن محمد المذكور في السند السابق، لمساعدة الطبقة، لكن لم نجد رواية معلى عن علي بن معبد في موضع، وبهذا الاحتمال أخذ في الوسائل، ج ٤، ص ٦٩، ح ٤٥٣٥؛ ومعجم رجال

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ لِقُلُوبِ إِبْرَاءِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ فَتَنَّقَلُوا، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَعَلَيْنَكُم بِالْفَرِيضَةِ»^١.

٥٦٠٢ / ١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: يَكُونُ^٢ عَلَى الصَّلَاةِ النَّافِلَةِ، مَتَى أَقْضِيهَا؟ فَكَتَبَ عليه السلام: «أَيُّ سَاعَةٍ شِئْتَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»^٣.

٥٦٠٣ / ١٨. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ ٤٥٥/٣ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ السَّرَّادِ، قَالَ:

الحديث، ج ١٨، ص ٤٦٦.

الثاني: رجوع الضمير إلى سهل بن زياد؛ لما ورد في الكافي، ح ١٢٢٩٩ و ١٢٤٠٤؛ وقد عُثِرَ في السند عن سهل بن زياد بالضمير -.

الثالث: رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم والد عليّ المذكور في سند الحديث ١٣؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم كتاب عليّ بن معبد و تكرر روايته عنه في الأسناد، لكنه تقدّم في الكافي، ذيل ح ٣٣٨٩، عدم ثبوت هذا الأمر في أسناد الكافي.

١. نهج البلاغة، ص ٥٣٠، الحكمة ٣١٢، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٩٢، ح ٥٥١٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٦٩، ح ٤٥٣٥.

٢. في التهذيب، ج ٣: - «الرضا».

٣. في «بس» والوسائل والتهذيب: «تكون».

٤. في «ب» : «صلاة».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ج ٣. وفي المطبوع: «أية». وفي الوافي والتهذيب، ج ٢: «في أي».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٣٧٠، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ١٠٨٣، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٧، ص ٣٥٥، ح ٦٠٨٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٥٠٣٢.

سَأَلَ أَبُو كَهْمَسٍ^١ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، فَقَالَ: يُصَلِّي الرَّجُلُ نَوَافِلَهُ فِي مَوْضِعٍ، أَوْ يَفَرِّقُهَا؟

فَقَالَ^٢: «لَا»^٣، بَلْ يَفَرِّقُهَا^٤ هَاهُنَا وَ هَاهُنَا، فَإِنَّهَا تَشْهَدُ^٥ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٦.

٥٦٠٤ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرِّيَّانِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{عليه السلام}: رَجُلٌ يَقْضِي شَيْئاً مِنْ صَلَاتِهِ^٧ الْخَمْسِينَ^٨ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ^{عليه السلام}، أَوْ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ: أَوْ تَحْسَبُ^٩ لَهُ الرُّكْعَةُ عَلَى تَضَاعُفٍ^{١٠} مَا جَاءَ عَنْ آبَائِكَ^{عليهم السلام} فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ حَتَّى يُجْزِئَهُ^{١١} - إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافٍ رُكْعَةٍ - أَنْ يُصَلِّيَ مِائَةَ رُكْعَةٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، وَكَيْفَ^{١٢} يَكُونُ خَالَهُ^{١٣}؟

١. في «ى، بث، يخ» والوافي: «أبو كهمش».

٢. في الوافي والتهذيب والعلل: «قال».

٣. في «يخ»: «- لا».

٤. في الوافي والتهذيب والعلل: «- يفرقها».

٥. في «بث، يخ»: «فإنه يشهد».

٦. علل الشرائع، ص ٣٤٣، ح ١، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين؛

التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٥، ح ١٣٨١، معلقاً عن محمد بن الحسين - الوافي، ج ٧، ص ٦٢٧، ح ٦٧٥٧؛

الوسائل، ج ٥، ص ١٨٦، ذيل ح ٦٢٨٨.

٧. في الوسائل: «صلاة».

٨. في «ى، جن» وحاشية «بث»: «الخمس».

٩. في «ظ، ى، بث، يخ، جن»: «أيحسب».

١٠. في الوافي: «تضاعيف».

١١. في «جن» والوسائل: «حتى تجزيه».

١٢. في «ى»: «فكيف».

١٣. في «ى» وحاشية «ظ» والوسائل: «+ في ذلك».

فَوَقَّعَ ﷺ: «يُخَسَّبُ^١ لَهُ بِالضَّعْفِ، فَأَمَّا^٢ أَنْ يَكُونَ تَقْصِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ^٣ بِحَالِهَا، فَلَا يَفْعَلُ، هُوَ إِلَى الزِّيَادَةِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى التَّقْصَانِ^٤».

٥٦٠ / ٢٠. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاضِي النَّوْفَلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ الْمُسْتَعْجِلِ: مَا الَّذِي يُجْزئُهُ فِي النَّافِلَةِ؟
قَالَ: «ثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ فِي الْقِرَاءَةِ^٥، وَ تَسْبِيحَةٌ فِي الرُّكُوعِ، وَ تَسْبِيحَةٌ فِي

١. في «بس»: «تحسب».

٢. في «ي»: «وأما».

٣. هكذا في «ظ»، «يح»، «بس» وحاشية «جن» والوسائل. وفي «ي»، «بث»، «بخ»، «جن» وحاشية «يح»: «صلاة». وفي المطبوع والوافي: «الصلاة».

٤. في حاشية «بس»: «الحالها». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: بحالها، أي بفعلها في تلك المساجد. هو، أي المصلي إلى الزيادة في العبادة بعد تشرفه بتلك المساجد أقرب منه إلى التقصان، أي ينبغي للمصلي أن يزيد في عباداته بعد ورود تلك الأماكن الشريفة، لا أن ينقص منها. ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى تضاعف الثواب، أي الشارع إنما ضاعف ثواب الأعمال في تلك المساجد؛ ليزيد الناس في العبادة، لا أن يقصروا عنها».

٥. في «ظ»، «ي»، «جن»: «للتقصان». وفي الوافي: «أراد السائل أنه قد جاء مضاعفة ثواب الصلاة بحسب شرف المكان، فإذا كان ثواب ركعة في موضع ثواب مائة في غيره مثلاً، فإذا قضى الرجل من فائتته ركعة في ذلك الموضع، فهل يحسب له عن قضاء مائة ركعة تكون عليه؟ وإنما قال: أو أقل أو أكثر؛ لتفاوت الثواب بحسب تفاوت شرف المواضع، فأجاب ﷺ أن المضاعفة حق ومحسوبة ولكنها لا تحسب عن الفوائت ولا توجب تقصيراً من الصلاة بأن تنقص منها وتضرب بحالها، بل هي إلى اقتضاها زيادة الصلاة فيها أقرب منها إلى اقتضاها التقصان؛ ازدياد الثواب موجب لازدياد الرغبة في الصلاة والإكثار منها لانقصانها والإقلال منها».

٦. الوافي، ج ٧، ص ٦٢٧، ح ٦٧٥٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٧٠، ح ١٠٦٢٦.

٧. في مرآة العقول: «ظاهره جواز ترك الفاتحة في الثانية عند الاستعجال، وهو خلاف المشهور. ويمكن حمله على حال المناوشة والقتال».

السُّجُود^١.

٨٦- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

٥٦٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ؟

قَالَ: «يَقُومُ الْإِمَامُ، وَتَجِيءُ^٢ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيَقُومُونَ^٣ خَلْفَهُ، وَطَائِفَةٌ يَزَاءُ الْعَدُوَّ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَقُومُ، وَ يَقُومُونَ مَعَهُ، فَيُمْتَلُ قَائِمًا، وَ يُصَلُّونَ هُمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَّةَ، ثُمَّ يَسْلَمُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ، فَيَقُومُونَ فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ، وَ يَجِيءُ الْآخَرُونَ، فَيَقُومُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَّةَ، ثُمَّ يَجْلِسُ الْإِمَامُ، فَيَقُومُونَ^٥ هُمْ، فَيُصَلُّونَ رَكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ يَسْلَمُ عَلَيْهِمْ، فَيَنْصَرِفُونَ بِتَسْلِيمِهِ^٦».

١. الوافي، ج ٨، ص ٦٧١، ح ٦٨٤٠؛ الوسائل، ج ٦، ص ٤٢، ح ٧٢٩٣؛ وص ٣٠٢، ح ٨٠٢٦.

٢. في الوافي التهذيب: «ويجيء».

٣. في الاستبصار: «ويقومون».

٤. «فيمثل قائماً، أي يقوم متصباً؛ من مثل - بالفتح والضم - بين يديه مثلاً، أي انتصب قائماً. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٤ (مثل).

وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٢٣: «فقوله عليه السلام: قائماً، إنما على التجريد والتأكيد والإمام يسكت، أو يطول القراءة، أو يسبح، وقد صرح العلامة الثاني، وفي الذكرى خير بين الثاني وبين الثالث مع ترجيح الثاني، وصرح بعض العامة بالأولي، وهو الظاهر من هذا الخبر». وانظر أيضاً: متهى المطلب، ج ٦، ص ٤١٥ - ٤١٢؛ ذكرى الشيعة، ج ٤، ص ٣٤٧.

٥. في التهذيب: «ويقومون».

٦. في «بخ» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «بتسليمه».

قَالَ: «وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلُ ذَلِكَ يَقُومُ الْإِمَامُ، وَتَجِيءُ^١ طَائِفَةٌ، فَيَقُومُونَ خَلْفَهُ، ثُمَّ يَصَلِّي^٢ بِهِمْ رَكْعَةً^٣، ثُمَّ يَقُومُ وَيَقُومُونَ، فَيَمْنُلُ الْإِمَامُ قَائِمًا، وَيُصَلُّونَ الرَّكَعَتَيْنِ^٤، فَيَتَشَهَّدُونَ^٥، وَيُسَلِّمُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ، فَيَقُومُونَ فِي مَوْقِفِ أَصْحَابِهِمْ، وَتَجِيءُ الْآخَرُونَ، وَيَقُومُونَ^٦ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَيَصَلِّي^٧ بِهِمْ رَكْعَةً يَتَرَأَّى فِيهَا، ثُمَّ يَجْلِسُ، فَيَتَشَهَّدُ، ثُمَّ يَقُومُ^٨ وَيَقُومُونَ مَعَهُ، وَيَصَلِّي^٩ بِهِمْ رَكْعَةً أُخْرَى^{١٠}، ثُمَّ يَجْلِسُ، وَيَقُومُونَ هُمْ^{١١} رَكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ^{١٢}».

٥٦٠٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ فِي غَزْوَةٍ^{١٣} ذَاتِ

١. في «بح، بخ» والاستبصار: «ويجيء». وفي الوسائل: «فتجيء».

٢. في التهذيب: «فَيَصَلِّي» بدل «ثُمَّ يَصَلِّي».

٣. في التهذيب: - «وركعة».

٤. في الوافي: «ركعتين».

٥. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «ويتشهدون».

٦. في «ظ، ي، بح، جن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فيقومون». وفي الوافي والتهذيب: + «في موقف أصحابهم».

٧. في التهذيب: «ويتشهد ويقوم».

٨. في «ظ»: «لهم».

٩. في «بخ»: - «وأخرى».

١٠. في الوسائل: - «هم».

١١. في التهذيب: «فَيَصَلُّونَ».

١٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٧١، ح ٣٧٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٧٦٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٣، ح ٧٧٤١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٣٦، ح ١١١٠١.

١٣. في الفقيه والتهذيب: «غزاة».

الرَّقَاعُ^١ صَلَاةُ الْخَوْفِ^٢، فَفَرَّقَ أَصْحَابَهُ فِرْقَتَيْنِ، أَقَامَ^٣ فِرْقَةً بِإِزَاءِ الْعُدُوِّ وَفِرْقَةً خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ^٤ وَكَبَّرُوا^٥، فَقَرَأَ وَأَنْصَتُوا، وَرَكَعَ^٦ فَرَكَعُوا^٧، وَسَجَدَ^٨ فَسَجَدُوا^٩، ثُمَّ اسْتَمَّ^{١٠} رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّا^{١١}، وَصَلُّوا^{١٢} لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى أَصْحَابِهِمْ، فَقَامُوا^{١٣} بِإِزَاءِ الْعُدُوِّ، وَجَاءَ أَصْحَابُهُمْ، فَقَامُوا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَامُوا، فَصَلُّوا^{١٤} لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ^{١٥} بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ^{١٦}،^{١٧}

١. في مرآة العقول: «غزوة ذات الرقاع معروفة، كانت سنة خمس من الهجرة بأرض غطفان من نجد. واختلف الأصحاب في سبب تسمية ذات الرقاع، فقيل: لأن القتال كان في سفح جبل فيه جدد حمر وصفر وسود كالرقاع. وقيل: كانت الصحابة حفاة فلقوا على أرجلهم الجلود الخرق؛ لئلا تحترق. وقيل: سميت برقاع؛ لأن الرقاع كانت في أثوابهم. وقيل: الرقاع اسم شجرة كانت في موضع الغزوة. وقيل: مر بذلك الموضع ثمانية حفاة فنقبت أرجلهم وتساقطت أظفارهم. فكانوا يلقون عليه الخرق».

٢. في الفقيه: - «صلاة الخوف». ٣. في «ظ» والفقيه: «فأقام».

٤. في «ي، ب، ي، بح، يه»: «وكبر». ٥. في حاشية «ب»: «فكبروا».

٦. في «جن» والوافي والفقيه والتهذيب: «فرَكَعَ». ٧. في الوافي والفقيه والتهذيب: «وركعوا».

٨. في الوافي والفقيه: «فسجد». ٩. في «يح» والوافي والفقيه: «وسجدوا».

١٠. في الوافي والفقيه: «استمَّ». ١١. في «ظ»: - «فأقام».

١٢. في «ظ»: «فصلَّى». وفي الفقيه: «فصلُّوا».

١٣. في التهذيب: «وأقاموا».

١٤. في «ي» والوافي: «وصلُّوا». وفي الفقيه: «ثمَّ قضاوا».

١٥. في التهذيب: «وسلَّم» بدل «ثمَّ سلَّم».

١٦. في مرآة العقول: «إنه يدل على عدم لزوم انتظار الإمام للتسليم عليهم كما ذهب إليه جماعة من الأصحاب، وما دل عليه الخبر الأول محمول على الاستحباب».

١٧. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٣٨٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٣٣٤، معلقاً عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٤، ح ٧٧٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٣٥، ذيل ح ١١٠٩٨.

٣ / ٥٦٠٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنْ كُنْتَ فِي أَرْضٍ مَخَافَةٍ، فَخَشِيتَ لِبَاسًا أَوْ سَبْعًا، فَصَلَّ عَلَى ذَاتِكَ»^١.

٤ / ٥٦٠٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُرْعَةَ^٢، ٤٥٧/٣ عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسِيرِ يَأْسِرُهُ الْمُشْرِكُونَ، فَتَخَضَّرُ الصَّلَاةُ، فَيَمْنَعُهُ الَّذِي أَسْرَهُ مِنْهَا؟

قَالَ: «يَوْمِي إِيْمَاءً»^٣.

٥ / ٥٦١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سَأَلْتُهُ، قُلْتُ^٤: أَكُونُ فِي طَرِيقٍ مَكَّةَ، فَتَنْزِلُ لِلصَّلَاةِ^٥ فِي مَوَاضِعَ فِيهَا الْأَغْرَابُ،

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٢، ح ٣٨١، بسنده عن حماد، عن أبي بصير. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٣٤٢، معلقاً عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٧٣، ح ٧٧٦٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٢، ذيل ح ١١١١٥.

٢. في «ظ، بخ، بس، جن» وحاشية «بح»: «زرارة». وهو سهو واضح بملاحظة الطبقة وكثرة روايات زرعة [بن محمد] عن سماعة [بن مهران]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٧٤-٤٨٠.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٥، ح ٣٩١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٩٩، ح ٩١٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الكافي، كتاب الصلاة، باب صلاة الشيخ الكبير والمرضى، ح ٥٤٢٠، بسند آخر عن سماعة؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٧٤٥، معلقاً عن سماعة بن مهران، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٧١، ح ٧٧٦١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٨، ح ١١١٣٤.

٤. في الوسائل، ح ١١١٣٦، والتهذيب: «وقلت».

٥. في التهذيب: «فتترك الصلاة» بدل «فتنزل للصلاة».

أُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ عَلَى الْأَرْضِ، فَتَفَرَّأُ^٢ أَمَّ الْكِتَابِ وَخَذَهَا، أَمْ نُصَلِّيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَتَفَرَّأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَ السُّورَةَ؟

فَقَالَ: «إِذَا خِفْتَ، فَصَلَّ عَلَى الرَّاحِلَةِ الْمَكْتُوبَةَ وَ غَيْرَهَا، وَإِذَا قَرَأْتَ الْحَمْدَ وَ سُورَةَ أَحَبِّ إِلَيَّ، وَ لَا أَرَى بِالَّذِي فَعَلْتَ بِأَسَاءً»^٤.

٥٦١١/٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِيانٍ^٦، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا»^٧: كَيْفَ يُصَلِّي، وَ مَا يَقُولُ؟^٨ إِذَا خَافَ^٩ مِنْ سَبْعٍ أَوْ لَيْسَ كَيْفَ يُصَلِّي؟ قَالَ: «يَكْبِتُ وَ يُؤَمِّي إِمَاءً بِرَأْسِهِ»^{١٠}.^{١١}

١. في «بح» والوسائل، ح ٧٢٩٤: «أُصَلِّي».

٢. في «بح»: «تَفَرَّأُ». وفي الوسائل، ح ٧٢٩٤: «فَيَقْرَأُ».

٣. في الوافي والتهذيب: «فَإِذَا».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٩، ح ٩١١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٨، ص ١٠٧٢، ح ٧٧٦٣:

الوسائل، ج ٦، ص ٤٣، ح ٧٢٩٤؛ وج ٨، ص ٤٤٩، ح ١١١٣٦.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٦. في التهذيب، ص ٢٩٩: «أَبَان بن عثمان».

٧. البقرة (٢): ٢٣٩.

٨. في «ي» والوافي والتهذيب، ص ٢٩٩: «تَقُول».

٩. في الوافي والوسائل والتهذيب، ص ٢٩٩: «إِنْ».

١٠. في مرآة العقول: «قوله: إِذَا خَافَ، في كلام السائل جملة مستأنفة. وكيف يصلي، جزء الشرط».

١١. في «ظ، ي، بخ، بس» والوسائل: - «بِرَأْسِهِ». وفي الوافي: «بِرَأْسِهِ إِمَاءً». وفي التهذيب:

- «إِمَاء».

١٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٩، ح ٩١٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان.

٨٧- بَابُ صَلَاةِ الْمُطَارَدَةِ وَ الْمُوَاقِفَةِ وَ الْمُصَابِقَةِ^١

٥٦١٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ الْقُمِّيُّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَدَّافٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا جَالَتِ الْخَيْلُ تَضَطَّرَبُ^٣ السُّيُوفُ^٤، أُجْزَأَتْ^٥ تَكْبِيرَتَانِ؛ فَهَذَا تَقْصِيرُ آخَرٍ^٦». ^٧

٥٦١٣ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّازَةَ وَ فَضِيلٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٨: «فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ عِنْدَ الْمُطَارَدَةِ وَ الْمُنَاوَشَةِ^٩ يُصَلِّي ٤٥٨/٣

« وفيه، ص ١٧٣، ح ٣٨٢، بسنده عن أبيان، من قوله: «إذا خاف من سبع». الوافي، ج ٨، ص ١٠٧٢، ح ٧٧٦٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٣٩، ح ١١١٠٦.

١. المطاردة في الحرب: حملة بعضهم على بعض. والمواقفة: المحاربة. والمصابقة: المجادلة بالسيوف. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٠٢؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٣٦٠ (وقف)؛ مجمع البحرين، ج ٥، ص ٧٤ (سيف). وفي «بخ» وحاشية «بخ»: «والمواقعة» بدل «والمواقفة».

٢. في الوسائل: - «ابن هاشم القمي».

٣. في «ظ»: «يضطرب». وفي «بخ»: «وتضطرب».

٤. في حاشية «بخ» والتعذيب: «بالسيوف».

٥. في حاشية «بخ»: «أجْزَأَتْ».

٦. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٦٦: «قوله عليه السلام: «تقصير آخر» أي تقصير في الكيفية بعد التقصير في العدد».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٩١٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٧، ح ٧٧٥٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٥، ح ١١١٢٤.

٨. في الوافي: - «قال».

٩. قال الجوهرى: «قال ابن السكيت: يقال للرجل إذا تناول رجلاً؛ ليأخذ برأسه ولحيته: ناشه ينوشه نَوْشاً... ومنه المناوشة في القتال، وذلك إذا تدانى الفريقان». الصحاح، ج ٣، ص ١٠٢٣ (نوش).

كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِالْإِيمَاءِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْمُسَايَفَةُ وَالْمُعَانَفَةُ وَتَلَاخُمُ الْقِتَالِ^١؛ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ صَلَّى^٢ لَيْلَةً صَفِينَ^٣ - وَهِيَ لَيْلَةُ الْهَرِيرِ^٤ - لَمْ تَكُنْ صَلَاتَهُمْ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ عِنْدَ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ وَالتَّحْمِيدَ^٥ وَالدُّعَاءَ، فَكَانَتْ^٦ تِلْكَ صَلَاتَهُمْ^٧، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ^٨.

٥٦١٤ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَذْكُرُ^٩ أَنَّ أَقَلَّ مَا يُجْزَى فِي حَدِّ الْمُسَايَفَةِ مِنَ التَّكْبِيرِ

١. في «بس»: «فتلاحم القتال». و«تلاحم القتال»، أي شدته، مأخوذ من اشتباك الناس واختلاطهم فيه. وقيل: هو من اللحم؛ لكثرة لحوم القتلى فيه. ومنه التلخمة، وهي الحرب ذات القتل الشديد، وموضع القتال. أنظر: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٣٧ (لحم).

٢. في «بح» والوافي والتهذيب: «- صَلَّى». ٣. في «ي» والوافي: «الصَّفِينَ».

٤. «الهرير»: صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد. وقد يطلق على صوت غير الكلب. قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: «وإنما سُمِّيَت الليلة بليلة الهرير لكثرة أصوات الناس فيها للقتال، وقيل: لاضطرار معاوية وفزعه عند شدة الحرب واستيلاء أهل العراق كالكلب؛ فإنَّ الهرير أنين الكلب عند شدة البرد». أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٧ (هرر).

٥. في «بح» والوافي والتهذيب: «لم يكن صلى بهم».

٦. في البحار: «كلَّ وقت» بدل «وقت كل».

٧. في التهذيب: «والتمجيد».

٨. في «ظ» والوافي: «وكانت».

٩. في البحار: «صلواتهم».

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٣٨٤، بسنده عن ابن أبي عمير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٧٢، ضمن ح ٥٧،

عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٨،

ح ٧٧٥٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٥، ذيل ح ١١١٢٥.

١١. في «ي»: «يذكرون».

تَكْبِيرَتَانِ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ؛ فَإِنَّ لَهَا ثَلَاثًا^١

٥٦١٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا،

عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ

الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا^٣﴾ قَالَ: «فِي الرَّكَعَتَيْنِ تَنْقُصُ مِنْهُمَا

وَاحِدَةً^٤»^٥.

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٨٧، بسنده الآخرين عن عبدالله بن المغيرة، عن بعض أصحابنا، عن أبي

عبدالله عليه السلام، الفقيه، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٣٤٨، عن كتاب عبدالله بن المغيرة، عن الصادق عليه السلام، وفيهما مع

اختلاف سيره الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٨، ح ٧٧٥٥، الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٤، ذيل ح ١١١٢٠.

٢. في الوسائل: «عن زرارة».

٣. النساء (٤): ١٠١.

٤. هكذا في (ظ، بث، بخ، بس، جن، والوافي والتهذيب. وفي «بخ»: «ينقص». وفي «ي» والمطبوع

والوسائل: «تنقص».

٥. في مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٤١٢: «قال ابن بابويه في كتابه: سمعت محمد بن الحسن يقول: رويت أنه

سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ

إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا^١﴾ [النساء (٤): ١٠١] فقال: هذا تقصير ثان، وهو أن يرذ الرجل الركعتين إلى

الركعة، وروى ذلك الشيخ في الصحيح عن حريز ... ونقل عن ابن الجني أنه قال بهذا المذهب وهو نادر،

والرواية به وإن كانت صحيحة لكنها معارضة بأشهر منها، ويمكن حملها على التثنية أو على أن كل طائفة

إنما تصلي مع الإمام ركعة، فكأن صلاتها ردت إليها».

وفي مرآة العقول: «وأقول: يمكن أن يكون المراد ينقص من كل ركعتين ركعة فتصير الأربع اثنتين، وكذا

في خبر ابن الوليد بأن يكون المراد أن هذا علة ثانية للتقصير مؤكدة للأولى».

والرواية رواها الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٤٦٤، ح ١٣٤٢، وفي هامشه: «يمكن حمله على أن

الخوف سبب ثان للتقصير فيكون للتقصير سببان: أحدهما: السفر، والثاني: الخوف، وقد يجتمعان

٥١٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ صَلَاةِ الْقِتَالِ؟

فَقَالَ: «إِذَا التَّقَوُّوا فَاقْتَتِلُوا، فَإِنَّ^١ الصَّلَاةَ جِنْتِيذَ التَّكْبِيرِ^٢، وَإِنْ كَانُوا وَقُوفًا^٣ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَالصَّلَاةُ إِيمَاءٌ^٤».

٥١٧ / ٦. مُحَمَّدٌ^٥، عَنْ أَحْمَدَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ: ٤٥٩/٣

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٦: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوَاقِفُ^٧ عَلَى وُضُوءٍ،

«ولا امتناع فيه؛ لأنَّ الأسباب الشرعية علامات، وظاهر المؤلف^٨ أنَّه تقصير على تقصير حتى يرجع إلى أنَّه حينئذٍ يكتفى عن الرباعية بركعة، كما قال به بعضهم، وحمل ذلك على صلاة المأمومين فصلَّى كُلَّ فرقة ركعة مع الإمام ويكتفى بها ويسلم بعضهم على بعض، وقوله^٩: وهو أن يرَدَّ، معناه على الأول أنَّ التقصير ردَّ ركعتين إلى ركعة فيردُّ الركعات الأربع، وعلى الثاني أنَّ التقصير على التقصير ردَّ للركعتين المقصورتين إلى ركعة».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٩١٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٦، ح ٧٧٤٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٣٤، ح ١١٠٩٦.

١. في «بخ» وحاشية «بس» والوافي والفقيه والتهذيب: «فإنما».

٢. في الوافي والفقيه: «تكبير». وفي التهذيب: «بالتكبير».

٣. في مرآة العقول: «قوله^٩»: وإن كان وقوفاً، أي واقفين لم يشعروا بعد في القتال».

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٣٤٩، معلقاً عن سماعة بن مهران؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٨٥، بسنده عن سماعة. فيه، ص ٣٠٠، ح ٩١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٠}، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٦٧، ح ٧٧٥١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٤٤، ذيل ح ١١١٢١.

٥. في «بخ» والوسائل: «وبن يحيى».

٦. في «ي» - «وله».

٧. «المواقف»: المحارب وزناً ومعنى، يقال: واقفه واقفةً ووقافاً، أي وقف معه في حرب أو خصومة.

أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٦٠ (وقف).

كَيْفَ يَصْنَعُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى التَّزْوِيلِ؟

قَالَ: «يَسْتَمِمُّ مِنْ لِبْدِهِ^٢ أَوْ سَرْجِهِ أَوْ مَعْرِفَةِ دَابَّتِيهِ^٣؛ فَإِنْ فِيهَا عُباراً، وَ يُصَلِّي^٤، وَ يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَ لَا يَدُورُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَ لَكِنْ أَيْنَمَا دَارَتْ دَابَّتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ^٥ الْقِبْلَةَ بِأَوَّلِ تَكْبِيرِهِ حِينَ^٦ يَتَوَجَّهَ^٧».

٥٦١٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمَرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَى السَّبْعَ وَ قَدْ حَضَرَتْ الصَّلَاةُ، وَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ مَخَافَةَ السَّبْعِ^٨؛ فَإِنْ قَامَ يُصَلِّي، خَافَ فِي رُكُوعِهِ وَ سُجُودِهِ^٩ السَّبْعَ^{١٠}، وَ السَّبْعُ أَمَامَهُ عَلَى^{١١} غَيْرِ الْقِبْلَةِ؛ فَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ، خَافَ

١. في «جن»: «ولا يقدر».

٢. كل شعر أو صوف متلبّد و متداخل بعضه على بعض فهو ليد و ليدة و ليدة السرج: ما تحته. أنظر:

لسان العرب، ج ٣، ص ٣٨٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٧ (ليد).

٣. مَعْرِفَةُ الدَّابَّةِ: الموضع الذي يثبت عليه عُرْفُهَا، وَ عُرْفُ الدَّابَّةِ: الشعر النابت في محذّب رقبته. أنظر:

المصباح، ج ٤، ص ١٤٠١؛ المصباح المنير، ص ٤٠٥ (عرف).

٤. في «ي»: «- و يصلي».

٥. في «يح»: «يستقبل».

٦. في حاشية «بث»: «حيث».

٧. في «بث»: «توجه».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٣، ح ٣٨٣، بسنده عن حماد بن عيسى. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٦، ح ١٣٤٥، معلقاً عن

زرارة، وفيهما مع اختلاف يسير و زيادة في أوّله. وفي التهذيب، ج ١، ص ١٩٠، ح ٥٤٧؛ و الاستبصار،

ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٤٠، بسند آخر عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٨، ص ١٠٧٠،

ح ٧٧٦٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٤١، ذيل ح ١١١١٣.

٩. في الفقيه، ص ٤٦٤: «الأسد».

١٠. في «ظ»، «جن»، و حاشية «بس» و التهذيب: «وفي سجوده».

١١. في «بخ» و التهذيب و مسائل عليّ بن جعفر: «- السبع».

١٢. في «ظ»: «إلى».

أَنْ يَثْبَ عَلَيْهِ الْأَسَدُ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَسْتَقْبِلُ الْأَسَدَ وَيُصَلِّي، وَيَوْمِي بِرَأْسِهِ» إِمَاءٌ وَهُوَ قَائِمٌ وَإِنْ كَانَ الْأَسَدُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ»^٢.

٨٨- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْخُطْبَةِ فِيهِمَا

٥٦١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِ بْنِ أَدِينَةَ^٣، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَيْسَ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ، أَذَانُهُمَا طُلُوعُ الشَّمْسِ، إِذَا طَلَعَتْ خَرَجُوا، وَلَيْسَ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا صَلَاةٌ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَ إِمَامٍ فِي جَمَاعَةٍ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»^٤.

١. في الوافي: «رأسه».

٢. مسائل علي بن جعفر، ص ١٧٣. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٩١٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٣٣٦، معلقاً عن علي بن جعفر. وفيه، ص ٤٦٤، ح ١٣٣٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٧٣، ح ٧٧٦٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٣٩، ح ١١١٠٧.

٣. في التهذيب: - «عن عمر بن أدينه»، وهو سقط واضح. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦٧-٣٦٩؛ وح ٢٢، ص ٣٥٧-٣٥٩.

٤. في «بحر»: «وإن كان».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٦، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ١٠٣، ح ٧، بسند آخر عن ابن أبي عمير. وفيه، ح ١؛ والتهذيب، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٧٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٤، ح ١٧١٤، بسند آخر عن ابن أبي عمير، من قوله: «من لم يصل مع إمام». وفي ثواب الأعمال، ص ١٠٣، ح ٤ و ٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، قطعة منه؛ وفيه، ح ٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «ليس قبلهما ولا

٥٦٢٠ / ٢ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا صَلَاةَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَّا مَعَ إِمَامٍ»^٢.

٥٦٢١ / ٣ . عَلِيُّ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

٤٦٠ / ٣

«بعدهما صلاة». الفقيه، ج ١، ص ٥١١، ذيل ح ١٤٨٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٢٨٥، ح ٨٢٤١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٢٣، ح ٩٧٥٢؛ وص ٤٧٣، ح ٩٨٩٣؛ البحار، ج ٨٣، ص ١١٥، ح ٢٩، وفي الأخيرين إلى قوله: «إذا طلعت خر جوا».

١. في «بث»، «بح»؛ + «في».

٢. في «بث»، «بح»؛ «الإمام». وفي الفقيه: + «عادل».

وفي مدارك الأحكام، ج ٤، ص ٩٧: «وَأَمَّا استحباب الصلاة على الانفراد مع تعدد الجماعة فهو قول أكثر الأصحاب... ونقل عن ظاهر الصدوق في المقنع وابن أبي عقيل عدم مشروعية الانفراد فيها مطلقاً، واحتجّ لهما في المختلف بصحيفة محمد مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الصلاة يوم الفطر والأضحى، قال: «ليس صلاة إلا مع إمام». والجواب بالحمل على نقي الوجوب جمعاً بين الأدلة. جمعاً بين الأدلة». وراجع: المقنع، ص ١٤٩؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٣٥، ح ٢٩٦؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٦. ٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٧٥، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ١٠٣، ح ٣، بسنده عن حماد بن عثمان، عن معمر بن يحيى وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٦، ح ١٤٥٦، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٧٥، والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٤، ح ١٧١٥، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ١٠٣، ح ٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٢٨٦، ح ٨٢٤٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٢٣، ح ٩٧٥٣.

٤. هكذا في «بخ» وحاشية «بس» والاستبصار. وفي «ظ»، «ي»، «بث»، «بح»، «بس»، «جن» والمطبوع والتهذيب: + «بن محمد». وأما الوسائل فمضطرب: ففي ج ٧، ص ٤٣٠، ح ٩٧٧٢: «علي بن محمد»، وفي ص ٤٣٤، ح ٩٧٨٢: «علي بن إبراهيم».

هذا، والمراد من علي الراوي عن محمد بن عيسى، هو علي بن إبراهيم؛ لما ورد في كثير من الأستاذ جداً من رواية علي [بن إبراهيم] عن محمد بن عيسى [بن عبيد] عن يونس [بن عبد الرحمن]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٠-٣٨٦؛ و ٣٩٣-٣٩٤. وأما رواية علي بن محمد - شيخ الكليني - عن محمد بن عيسى، فلم تثبت.

٥. في «ظ»، «بح» والتهذيب: «بن». وهو سهو، فقد تكررت في الأستاذ رواية يونس [بن عبد الرحمن] «

سَأَلَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ؟

فَقَالَ : «رَكَعَتَانِ لَيْسَ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا شَيْءٌ ، وَلَيْسَ فِيهِمَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ ، يَكْبَرُ^١ فِيهِمَا اثْنَتَيْنِ^٢ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً يَبْدَأُ ، فَيَكْبَرُ وَتَفْتَحُ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ^٣ «وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا» ثُمَّ يَكْبَرُ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ ، ثُمَّ يَكْبَرُ وَيَرْكَعُ^٤ ، فَيَكُونُ يَرْكَعُ^٥ بِالسَّابِعَةِ ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَقُومُ ، فَيَقْرَأُ^٦ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، وَ «مَلَأْتُكَ حَدِيثَ الْغَاشِيَةِ» ثُمَّ يَكْبَرُ أَرْبَعَ^٧ تَكْبِيرَاتٍ^٨ ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ^٩ ، وَيَتَشَهَّدُ ، وَيُسَلِّمُ^{١٠} .

قَالَ : «وَكَذَلِكَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا أَخَذَتِ الْخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلَاةِ عُثْمَانُ ، وَإِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ ، فَلْيَقْعُدْ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ قَلِيلًا ، وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَلْبَسَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ بُرْدًا^{١١} ، وَيَعْتَمَّ ، شَاتِيًا^{١٢} كَانَ أَوْ قَائِظًا^{١٣} ، وَيَخْرُجَ

١. عن معاوية بن عمار أو معاوية بن وهب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣١١-٣٢١؛ و ص ٣٣١.

١. في الوسائل: «تكبير» وكذا فيما بعد.

٢. في «ظ» ، «بخ» : «اثني» .

٣. في الوافي والتهذيب ، ص ١٢٩ : «فيركع» .

٤. في الاستبصار ، ص ٤٤٨ : «فيكون قدر ركع» .

٥. في التهذيب ، ص ١٢٩ والاستبصار ، ص ٤٤٨ : «ويسجد» .

٦. في «ي» : «يقراء» بدل «يقوم» فيقرأ» .

٨. في حاشية «ب» : «خمس» .

٨. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٣٢ : «قوله ﷺ» : أربع تكبيرات، ترك تكبير الركوع لظهوره وبه تكمل اثني عشرة تكبيرة» .

٩. في الوافي : - «سجدة» .

١١. في التهذيب : - «ويسلم» .

١١. في الوافي عن بعض النسخ : «رداء» .

١٢. «شَاتِيًا» ، أي شديد البرد . أنظر : المصباح المنير ، ص ٣٠٥ (شتا) .

١٣. «قَائِظًا» ، أي شديد الحر . أنظر : الصحاح ، ج ٣ ، ص ١١٧٨ (قيظ) .

إِلَى الْأَبْرَرِ حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى آفَاقِ السَّمَاءِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى خَصِيرٍ، وَلَا يَسْجُدَ عَلَيْهِ،
وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ.^١

٥٦٢٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ
صَالِحٍ، عَنْ ثَيْبِ الْمُرَادِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فِطْرِ أَوْ يَوْمَ أَضْحَى: لَوْ
صَلَّيْتَ فِي مَسْجِدِكَ. فَقَالَ: إِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ أُبْرَزَ إِلَى آفَاقِ السَّمَاءِ».^٢

٥٦٢٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
حُمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، قَالَ: «يَكْبَرُ، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يَكْبَرُ خَمْسًا،
وَيَقْنُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، ثُمَّ يَكْبَرُ السَّابِعَةَ وَيَزَكِّعُ^٣ بِهَا، ثُمَّ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَقُومُ فِي
الثَّانِيَةِ، فَيَقْرَأُ، ثُمَّ يَكْبَرُ أَرْبَعًا، فَيَقْنُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، ثُمَّ يَكْبَرُ وَيَزَكِّعُ بِهَا».^٤

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٢٩، ح ٢٧٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١٧٣٣، معلقاً عن الكليني، وفي
الأخير إلى قوله: «وكذلك صنع رسول الله ﷺ». وفيه، ص ٤٤٦، ح ١٧٢٢؛ والتهذيب، ج ٣، ص ١٢٨،
ح ٢٧١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «وليس فيهما أذان ولا إقامة مع اختلاف يسير. راجع:
الفتحية، ج ١، ص ٥١١، ح ١٤٨٠؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٧٤٢؛ وفتح الرضا، ص ١٣١. الوافي،
ج ٩، ص ١٣١٣، ح ٨٣٠٩؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٣٤، ح ٩٧٨٢، إلى قوله: «وكذلك صنع رسول الله ﷺ».
٢. الوافي، ج ٩، ص ١٢٩٧، ح ٨٢٧٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٥١، ح ٩٨٣٦.
٣. في التهذيب، ص ١٣٠: «ثم يركع».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٢٧٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١٧٣٤، معلقاً عن الكليني. وفيه،
ص ٤٤٩، ح ١٧٣٧؛ والتهذيب، ج ٣، ص ١٣٢، ح ٢٨٧، بسند آخر عن العبد الصالح ﷺ، مع زيادة في
أوله. وفيه، ح ٢٨٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٧٣٨، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، مع زيادة، وفي
الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. راجع: الفتحية، ج ١، ص ٥١١، ح ١٤٨٠؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٨٤،
ح ٨٤٧. الوافي، ج ٩، ص ١٣١٤، ح ٨٣١٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٣٤، ح ٩٧٨٣.

- ٥٦٢٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَجَ السَّلَاحُ فِي
الْعِيدَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدُوٌّ حَاضِرٌ»^١.
- ٥٦٢٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ
رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ أَبِي بِالْخَمْرَةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَأَمَرَ بِرَدِّهَا، ثُمَّ قَالَ:
هَذَا يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى آفَاقِ السَّمَاءِ، وَيَضَعَ وَجْهَهُ عَلَى
الْأَرْضِ»^٢.
- ٥٦٢٦ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «حاضر»^[١].

٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٠٥ بسنده عن النوفلي. الجعفریات، ص ٣٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٢٩٩، ح ٨٢٨٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٤٨، ح ٩٨٢٩.

٣. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «الفضل»، وهو سهو. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٤٢٦-٤٢٥؛ و ص ٤٢٩-٤٢٨.

٤. قال الجوهری: «الخمرة بالضم: سجادة تعمل من سعف النخل - أي جريده - وتُرْمَلُ بالخيط، وقال ابن الأثير: «هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة تحوص ونحوه من النبات، ولا تكون خمرة إلا في هذا المقدار. وسُميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها». أنظر: الصحيح، ج ٢، ص ٦٤٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٧٧ (خمر).

٥. في الوافي: «فيه».

٦. في الوافي والتهذيب: «جيبته».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ٨٤٦، بسنده عن حماد بن عيسى، عن ربيعي، عن الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، ج ١، ص ٥٠٨، ح ١٤٦٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٩، ص ١٢٩٧، ح ٨٢٧٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٥٠، ح ٩٨٣٤.

عُثْمَانَ، عَنْ سَلَمَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَخَطَبَ النَّاسَ^١، ثُمَّ قَالَ^٢: هَذَا يَوْمٌ اجْتَمَعَ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْمَعَ مَعَنَا فَلْيَفْعَلْ؛ وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّ لَهُ رُخْصَةً، يَعْنِي مَنْ كَانَ مُتَنَحِّيًا^٣».

٥٦٢٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ؟
قَالَ: «يَتِمُّ الصَّلَاةُ، وَ يَكْتَبَرُ^٥».

٥٦٢٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السُّنَّةُ عَلَى أَهْلِ الْأُمَصَارِ أَنْ يَنْزِرُوا مِنْ أُمَصَارِهِمْ

١. في «بث»: «بالناس».

٢. في «بث»، «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «فقال».

٣. في البحار: - «يعني مَنْ كَانَ مُتَنَحِّيًا». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: يعني من كان متنحياً، من كلام الراوي أو الصادق عليه السلام».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٠٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٨، ص ١١٦٣، ح ٧٩٤٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٤٧، ح ٩٨٢٧؛ البحار، ج ٤٢، ص ١٨٨، ح ٧.

٥. في الوافي: + «عن أحدهما عليهما السلام».

٦. في الوافي: «ثم يكتبر». وفي مرآة العقول: «يدلّ على عدم لزوم متابعة المأموم الإمام في التكبيرات المستحبة بعد الصلاة إذا كان مسبوفاً».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٨٧، ح ٨٥٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الكافي، كتاب الحج، باب التكبير أيام التشريق، ح ٧٩٦٠؛ و التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٧، ح ٣٨٣، بسندهما عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٤، ص ١٢٦، ح ١٤٢٣٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٦٦، ح ٩٨٧٥.

فِي الْعِيدَيْنِ إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ؛ فَإِنَّهُمْ يَصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.^١

١١ / ٥٦٢٩ . مُحَمَّدٌ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٢ عَبْدَ اللَّهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ^٣ الْهَاشِمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «رَكْعَتَانِ مِنَ السُّنَّةِ لَيْسَ تُصَلِّيَانِ^٥ فِي مَوْضِعٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ^٦، قَالَ: يَصَلِّي^٧ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ^٨ فِي الْعِيدِ^٩ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ^{١٠} إِلَى الْمُصَلَّى، لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^{١١} فَعَلَهُ.^{١٢}

٨٩- بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ

٤٦٢/٣

١ / ٥٦٣٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٨، ح ٣٠٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٨، ح ١٤٦٦، بسند آخر عن

جعفر بن محمد، عن أبيه^{١٣}. الوافي، ج ٩، ص ١٢٩٧، ح ٨٢٧٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٥١، ح ٩٨٣٧.

٢. في «ظ، بث، ب، بخ، بس، جن»: «عن». وهو سهو؛ فَإِنَّ الحسن بن عليّ هذا، هو الحسن بن عليّ بن

عبدالله بن المغيرة، روى عن العباس بن عامر بعناوينه: الحسن بن عليّ بن عبدالله، والحسن بن عليّ بن

عبدالله بن المغيرة، والحسن بن عليّ الكوفي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤١-٤٢، الرقم

٢٩٧١؛ وص ٣٠٢، وص ٣٢٢.

٣. في التهذيب: «الفضيل»، لكن في بعض نسخه «الفضل». وهو الصواب. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٩٢،

الرقم ٤٢٥٣. ٤. في «ظ، ي، بث، بخ، بس، جن»: «يصلّي».

٥. في الوسائل: «في المدينة». ٦. في «بخ، بس» والوسائل والفقيه: «تصلّي».

٧. في الوافي والوسائل: «الرسول».

٨. في الفقيه: «العيدين».

٩. في «بخ، بس»: «وأن يخرج».

١٠. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٩، ح ١٤٧١، معلقاً عن محمد بن الفضل الهاشمي. الوافي، ج ٩، ص ١٣٠٠،

ح ٨٢٨٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٣٠، ح ٩٧٧١.

مُسْلِمٍ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً، عَنْ مَرْثَةَ مَوْلَى مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^١، قَالَ: صَاحَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، فَقَالَ لِي: انْطَلِقْ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَلِّ^٢ مَا رَأَيْتَ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ صَاحُوا إِلَيَّ؟ فَأْتَيْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ^٣، فَقَالَ لِي: «قُلْ لَهُ: فَلْيَخْرُجْ»، قُلْتُ لَهُ: «مَتَى يَخْرُجُ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟» قَالَ: «يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ»^٤.

قُلْتُ^٥: كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: «يَخْرُجُ الْمُنْبَرُ، ثُمَّ يَخْرُجُ يَمْشِي كَمَا يَمْشِي^٦ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ الْمُؤَدِّونَ فِي أَيْدِيهِمْ عَزَّهِمْ^٧ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُصَلِّي يَصْلِي^٨ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ

١. في التهذيب: «مرثة مولى خالد»، والمذكور في رجال الطوسي، ص ٣١٢، الرقم ٤٦٣٣ هو مرثة مولى خالد بن عبدالله القسري.

ثم إن المراد من محمد بن خالد المذكور في الخبر، هو محمد بن خالد بن عبدالله القسري الذي ولي المدينة سنة ١٤١، فلا يحصل الاطمئنان بصحة ما ورد في التهذيب ورجال الطوسي. راجع: تاريخ الطبري، ج ٧، ص ٥١١ و ٥١٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٢، ص ٣٨٤، الرقم ٦٣٠٠.

٢. في «ب» والوافي: «فاسأله».

٣. في التهذيب: «+ وما قال لي».

٤. في الوسائل: «- وله».

٥. في «م» المقول، ج ١٥، ص ٤٣٦: «قوله عليه السلام»: يوم الاثنين، لعل تخصيص الاثنين لأن الأخبار يوم الجمعة أفضل لو فور اجتماع الناس، ويحتمل أن يكون لبركة يوم الاثنين عند بني أمية - لعنهم الله - تقية.

٦. في التهذيب: «+ وله».

٧. في الوافي - نقلاً عن نسخة - والتهذيب: «يخرج».

٨. «العزّة»: جمع العزّة، وهي أطول من العصا وأقصر من الرمح، ولها زج - أي حديدة - في أسفلها كزج الرمح. أنظر: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧؛ المصباح المنير، ص ٤٣٢ (عز).

٩. في الوافي والتهذيب: «صلى».

بَغِيرِ^١ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ يَضَعُ الْمِنْبَرَ، فَيَقْلِبُ رِذَاءَهُ، فَيَجْعَلُ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ، وَالَّذِي عَلَى يَسَارِهِ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، فَيَكْبِرُ اللَّهُ مِائَةَ تَكْبِيرَةٍ زَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ، ثُمَّ يَلْتَفِتُ إِلَى النَّاسِ عَنْ يَمِينِهِ، فَيَسْبُحُ اللَّهُ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ زَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ^٢، ثُمَّ يَلْتَفِتُ إِلَى النَّاسِ عَنْ يَسَارِهِ، فَيَهْلُلُ اللَّهُ مِائَةَ تَهْلِيلَةٍ زَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ، فَيَخْمَدُ اللَّهُ مِائَةَ تَحْمِيدَةٍ، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو^٣، ثُمَّ يَدْعُونَ؛ فَإِنِّي لَأَرْجُو^٤ أَنْ لَا يَخِيبُوا^٥.

قَالَ: فَقَعَلَ، فَلَمَّا رَجَعْنَا^٦، قَالُوا: هَذَا مِنْ تَعْلِيمِ جَعْفَرٍ.

● وَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ: فَمَا رَجَعْنَا حَتَّى أَهْمَتْنَا أَنْفُسَنَا^٧.

٥٦٣١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ؟

٤٦٣/٣

فَقَالَ^٨: «مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ: يَفْرَأُ^٩ فِيهَا^{١٠} وَيَكْبِرُ^{١١} فِيهَا^{١٢} كَمَا يَفْرَأُ وَيَكْبِرُ^{١٣}»

١. في التهذيب: «بلا». ٢. في «ظ، بث، بخ، بس»: «ثم يلتفت - إلى - صوته».

٣. في «بح، بخ»: «ويدعو». ٤. في «بخ»: «أرجو».

٥. في «بث، بخ»: «لا يخيبوا» بالضعيف. وفي الوسائل: «لا تخيوا». والخبيثة: الحرمان والخسران، يقال:

خاب الرجل خيبة، إذا حرم ولم ينل ما يطلب. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٨ (خب).

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ جاء المطر».

٧. في التهذيب: «همتنا أنفسنا». وفي الوافي: «أهمتنا أنفسنا، لعل المراد به أنه ما كان لنا هم إلا هم أنفسنا أن

تبتل ثيابنا بالمطر فيكون كناية عن سرعة الأمطار».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٣٢٢، معلقاً عن الكليني. وراجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ١٥٣. الوافي، ج ٩،

ص ١٣٤٩، ح ٨٣٥٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥، ح ٩٨٣٧.

٩. في التهذيب والاستبصار: «قال». ١٠. في الوافي: «تقرأ».

١١. في التهذيب: «فيهما». ١٢. في الوافي: «وتكبر».

١٣. في التهذيب: «فيهما». ١٤. في الوافي: «وتقرأ وتكبر».

فِيهَا^١، يَخْرُجُ الْإِمَامُ، وَيَنْزِرُ^٢ إِلَى مَكَانٍ نَظِيفٍ، فِي سَكِينَةٍ وَقَارٍ وَخُشُوعٍ وَمُسْكَنَةٍ^٣، وَيَنْزِرُ مَعَ النَّاسِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيَمَجِّدُهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيَجْتَهِدُهُ فِي الدُّعَاءِ، وَيَكْثُرُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ، وَيُصَلِّي مِثْلَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فِي دُعَاءٍ وَمَسْأَلَةٍ وَاجْتِهَادٍ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَلْبَ ثَوْبِهِ، وَجَعَلَ^٤ الْجَانِبَ الَّذِي عَلَى الْمَنْكِبِ الْأَيْمَنِ عَلَى^٥ الْأَيْسَرِ، وَالَّذِي عَلَى^٦ الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَذَلِكَ^٧ صَنَعَ^٨،^٩

٥٦٣٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ تَحْوِيلِ النَّبِيِّ ﷺ رِدَاءَهُ إِذَا اسْتَسْقَى؟
فَقَالَ: «عَلَامَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْحَابِهِ يُحَوِّلُ الْجَذْبُ^{١٠} خِضَابًا^{١١}».

١. في التهذيب: - «كما يقرأ ويكثر فيها».

٢. في «ظ»: «فبرز». وفي «ي، بس، جن» والوافي والوسائل والتهذيب: «فبرز».

٣. في الوافي والتهذيب: «ومسألة».

٤. في حاشية «جن»: «ويحمده».

٥. في «بخ»: «ويجهده».

٦. في الوافي: + «المنكب».

٧. في حاشية «بث» والوسائل والتهذيب: + «المنكب».

٨. في «بث» وحاشية «جن»: «هكذا».

٩. في «بث»: «فعل». وفي «بخ»: - «النبي ﷺ كذلك صنع».

١٠. التهذيب، ج ٣، ص ١٤٩، ح ٣٢٣؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٧٥٠، معلقاً عن الكليني، وتمام الرواية في الأخير: «سألت عن صلاة الاستسقاء، قال: مثل صلاة العيدين». الوافي، ج ٩، ص ١٣٥٠، ح ٨٣٥٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥، ح ٩٩٨٨.

١١. «الجدب»: هو المخمل وزناً ومعنى، وهو انقطاع المطر ويسبب الأرض. المصباح المنير، ص ٩٢ (جدب).

١٢. «الخضب»، وزان جمل: النماء والبركة وكثرة العشب ورفاهة العيش، وهو تقيض الجدب. أنظر: لسان العرب، ج ١، ص ٣٥٥؛ المصباح المنير، ص ١٧٠ (خضب).

١٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٢٤، بسنده عن محمد بن يحيى الصيرفي، عن محمد بن سفيان، عن

٥٦٣٣ / ٤. وَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

«يَكْبَرُ^١ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ كَمَا يَكْبَرُ^٢ فِي الْعِيدَيْنِ: فِي الْأُولَى سَبْعًا، وَ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، وَ يُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَ يَسْتَشْقِي وَ هُوَ قَاعِدٌ»^٣.

٩٠- بَابُ صَلَاةِ الْكُشُوفِ

٥٦٣٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ:

«سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٦، يَقُولُ: «إِنَّهُ لَمَّا قَبِضَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ^٧، جَرَتْ فِيهِ^٨ ثَلَاثُ سَنِينَ^٩: أَمَّا وَاحِدَةٌ، فَإِنَّهُ لَمَّا مَاتَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّاسُ:

١. رجل، عن أبي عبد الله^{١٠}. وفي علل الشرائع، ص ٣٤٦، ضمن الحديث الطويل ١؛ و ص ٣٤٦، ح ٢؛ و معاني الأخبار، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر. وفي علل الشرائع، ص ٣٤٦، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^{١١}. الفقيه، ج ١، ص ٥٣٥، ح ١٥٠٣، مرسلًا، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٥١، ح ٨٣٥٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٠، ذيل ح ٩٩٩٩.

٢. في الوسائل: «تَكْبَرُ». ٣. في الوسائل: «تَكْبَرُ» بدل «قال: يَكْبَرُ».

٤. قرب الإسناد، ص ١١٤، ح ٣٩٦؛ والجعفریات، ص ٤٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي^{١٢}، إلى قوله: «و يجهر بالقراءة» وفي الأخير مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ٥٣٥، ح ١٥٠٢، مرسلًا عن أبي جعفر^{١٣}، وفي كلها: «كان رسول الله^{١٤} يَكْبَرُ...» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٥١، ح ٨٣٦١؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦، ح ٩٩٩٠.

٥. في الكافي، ح ٤٦٥: «سعيد»، وتقدم أنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن سعيد.

٦. في التهذيب: «علي بن أبي عبد الله». والمذكور في أستاذ عمرو بن عثمان، هو علي بن عبد الله [البجلي].

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٠٦.

٧. في التهذيب: «- فيه».

٨. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٣٩: «قوله^{١٥}: جرت فيه ثلاث سنن، أقول: الخبر مختصر وقد مرّ تمامه»

انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِفَقْدِ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأُتِنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، تَجْرِيَانِ^٢ بِأَمْرِهِ، مُطِيعَانِ^٣ لَهُ، لَا تَنْكَسِفَانِ^٤ لِمَوْتِ أَحَدٍ^٥ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا^٦ انْكَسَفَتَا أَوْ وَاحِدَةً^٧ مِنْهُمَا فَصَلُّوا^٨، ثُمَّ نَزَلْ^٩، فَصَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْكُسُوفِ^{١٠}.

.. في باب غسل الأطفال، وإحدى السنن وجوب الصلاة للكسوف، والثانية عدم وجوب الصلاة ولا رجحانها على الطفل قبل أن يصلي، والثالثة عدم نزول الوالد في قبر الولد.

١. في «د»، بث، «بس» والتهذيب: - «يا».

٢. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والكافي، ح ٤٦٠٥ والتهذيب: «يجريان». وما أثبتناه مطابق للوافي والمطبوع.

٣. كذا، ومقتضى القياس مطيعتان.

٤. في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والكافي، ح ٤٦٠٥ والتهذيب: «لا ينكسفان». وما أثبتناه مطابق للوافي والمطبوع.

٥. في مرآة العقول: «لا يقال: إنه ينافي ما ورد أنهما انكسفتا عند شهادة الحسين ﷺ؛ لأننا نقول: المراد أنهما لا تنكسفان لموت أحد، بل هما آيتان لغضب الله وقد انكسفتا لشناعة فعالهم وللغضب عليهم، وأما موت إبراهيم فما كان من فعل الأمة ليستحقوا بذلك الغضب».

٦. في الكافي، ح ٤٦٠٥: «فإن».

٧. في «د»: «واحد».

٨. في «ظ»: «فتصلوا».

٩. في الكافي، ح ٤٦٠٥: «عن المنبر».

١٠. الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم، صدر ح ٤٦٠٥. وفي التهذيب، ج ٣، ص ١٥٤، ح ٣٢٩، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣١٣، كتاب العلل، صدر ح ٣١، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٠، ح ١٥٠٧، مرسل عن النبي ﷺ؛ المقنعة، ص ٢٠٩، مرسل عن الصادق ﷺ عن رسول الله ﷺ، وفي الأخيرين من قوله: «يا أيها الناس إن الشمس والقمر» وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٦٥، ح ٨٣٧٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٨٥، ح ٩٩٢٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٥٥، ذيل ح ١٣.

٥٦٣٥ / ٢ . عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادٍ

٤٦٤ / ٣ بَنِي عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْنَا أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ: كَمْ هِيَ رَكْعَةٌ؟^٣ وَكَيْفَ نُصَلِّيْهَا؟

فَقَالَ: «عَشْرُ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ، تَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِتَكْبِيرَةٍ، وَتَرْكَعُ^٤

بِتَكْبِيرَةٍ، وَتَرْفَعُ^٥ رَأْسَكَ بِتَكْبِيرَةٍ إِلَّا فِي الْخَامِسَةِ الَّتِي تَسْجُدُ فِيهَا، وَتَقُولُ^٦:

سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَتَقْنُتُ^٧ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَتُطِيلُ^٨ الْقُنُوتَ

وَالرُّكُوعَ عَلَى قَدْرِ الْفَرَازَةِ وَالرُّكُوعِ^٩ وَالسُّجُودِ^{١٠}، فَإِنْ^{١١} فَرَّغْتَ قَبْلَ أَنْ يَنْجَلِيَ

فَاقْعُدْ، وَادْعُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَتَّى يَنْجَلِيَ، وَإِنْ^{١٢} انْجَلَى^{١٣} قَبْلَ أَنْ تَفْرُغَ مِنْ

١. في الوسائل والتهذيب: «بن إبراهيم».

٢. في «بس»: «كم هي من ركعة». وفي التهذيب: «كم ركعة هي».

٣. في «بس» والوافي والتهذيب: «هي».

٤. في «بخ»: «يفتح».

٥. في «بث، بخ»: «ويركع».

٦. في «بخ» والوسائل: «ويرفع».

٧. في «ى، بث، بخ»: «وحاشية، وظ، بح، جن» والوسائل: «رأسه».

٨. في «ى، بخ»: «ويقول». وفي التهذيب: «فتقول».

٩. في «بث، بخ»: «ويقنت».

١٠. في «بخ»: «ويطيل». وفي الوسائل: «فتطيل». وفي التهذيب: «وتطول».

١١. في «ى»: «- وتطيل القنوت - إلى - والركوع».

١٢. في «مرأة القنوت»: «قوله ﷺ»: والركوع والسجود، الظاهر زيادة الركوع في أحدهما من النسخ، ويمكن أن

يقدر خبر في الآخر، أي الركوع والسجود سواء.

١٣. في «بخ» والتهذيب: «فإذا».

١٤. في «بخ»: «فإذا». وفي الوسائل والتهذيب: «فإن».

١٥. في التهذيب: «تجلى».

صَلَاتِكَ، فَأَتَيْتُمْ مَا بَقِيَ وَ تَجَهَّرُوا بِالْقِرَاءَةِ^١.

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ الْقِرَاءَةُ فِيهَا؟

فَقَالَ: «إِنْ قَرَأْتَ سُورَةَ^٢ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَأَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَإِنْ^٣ نَقَضْتَ مِنَ السُّورَةِ شَيْئاً، فَأَقْرَأُ مِنْ حَيْثُ نَقَضْتَ، وَلَا تَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ».

قَالَ: «وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا^٤ بِالْكَهْفِ^٥ وَ الْجَبْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَاماً يَشُقُّ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ، وَإِنْ^٦ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ^٧ صَلَاتُكَ بَارِزاً لَا يَجُنُّكَ^٨ بَنِيَتْ فَأَفْعَلْ، وَ صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَطْوَلُ مِنْ صَلَاةِ^٩ كُسُوفِ الْقَمَرِ^{١٠}، وَ هُمَا سَوَاءٌ فِي الْقِرَاءَةِ وَ الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ^{١١}».

٥٦٣٦ / ٣. حَمَادٌ^{١٢}، عَنْ حَرِيْزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في التهذيب: «تجهر» بدون الواو.

٢. في الوسائل والتهذيب: «فإن».

٣. في الوسائل: «السورة».

٤. في التهذيب: «فيها أن يقرأ».

٥. في «ث»، «بخ» والوافي: «الكهف».

٦. في التهذيب: «فإن».

٧. في «ظ»: «أَنْ يَكُونَ».

٨. في الوافي: «لا يخيئك». ولا يجنك، أي لا يتركك، يقال: جنَّ الليل وعليه جنٌّ وجنوناً، وأجنَّه، أي ستره. أنظر: المصباح المنير، ص ١١٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٠ (جنن).

٩. في «بس»: «- صلاة».

١٠. في حاشية «بخ»: «وخسوف».

١١. التهذيب، ج ٣، ص ١٥٦، ح ٣٣٥، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٥٤٩، ح ١٥٣٠؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٩٤، ح ٨٩٠، وقرب الإسناد، ص ٢١٩، ح ٨٥٧. الوافي، ج ٩، ص ١٣٧٣، ح ٨٤٠٠؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٩٤، ح ٩٩٤٦.

١٢. السند معلق على سابقه، فينسحب إليه الطريقان المتقدمان إلى حماد بن عيسى.

قُلْنَا لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: ^١ هَذِهِ الرِّيحُ وَالظُّلُمُ الَّتِي تَكُونُ هَلْ يُصَلِّي ^٢ لَهَا؟
فَقَالَ: «كُلُّ أَخَاوَيْفِ السَّمَاءِ مِنْ ظُلْمَةٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ قَرْعٍ، فَصَلِّ ^٣ لَهُ صَلَاةَ الْكُسُوفِ
حَتَّى يَسْكُنَ» ^٤.

٥٦٣٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ
بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ ^٥: «وَقْتُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي
تَنْكَسِفُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا». قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هِيَ
فَرِيضَةٌ» ^٦.

٥٦٣٨ / ٥. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ
رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي وَقْتِ الْفَرِيضَةِ؟ فَقَالَ:
«إِبْدَأُ بِالْفَرِيضَةِ».

فَقِيلَ لَهُ: فِي وَقْتِ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «صَلِّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ قَبْلَ صَلَاةِ اللَّيْلِ» ^٧.

١. في الوافي عن بعض النسخ: + «أُ رَأَيْتَ».

٢. في الوافي: «نصلي».

٣. في «جن»: «نصلي».

٤. في «بح» والفقهاء: «حتى تسكن».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٣٠، معلقاً عن زرارة ومحمد بن مسلم. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٨، ح ١٥٢٦،

معلقاً عن حماد الوافي، ج ٩، ص ١٣٦٦، ح ٨٣٧٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٨٦، ذيل ح ٩٩٢٤.

٦. في الوافي والتهذيب، ج ٣، ص ٢٩٣: - «قال».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٣، ح ٨٨٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ١٥٥، ح ٣٣١، بسند آخر

الوافي، ج ٩، ص ١٣٦٧، ح ٨٣٨١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٨٨، ح ٩٩٣٠، إلى قوله: «و عند غروبها».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٥٤٨، ح ١٥٢٧، معلقاً عن محمد بن مسلم و بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام.

٥٦٣٩ / ٦. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ ٣/٤٦٥
وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ كُلُّهَا، وَاخْتَرَقَتْ^٢، وَلَمْ
تَعْلَمْ، ثُمَّ عَلِمْتَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَعَلَيْكَ الْقَضَاءُ؛ وَإِنْ لَمْ تَخْتَرِقْ^٣ كُلُّهَا، فَلَيْسَ عَلَيْكَ
قَضَاءٌ^٤.

٥٦٤٠ / ٧. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «إِذَا عَلِمَ بِالْكُسُوفِ، وَنَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَعَلَيْهِ
الْقَضَاءُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ هَذَا إِذَا لَمْ يَخْتَرِقْ كُلَّهُ^٥.

٥٦٤١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْقَضْلِ^٦ الْوَاسِطِيِّ، قَالَ:

١. وأبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فقال: أبدأ بالفریضة؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٣٢، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ص ٢٩٣، ح ٨٨٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف و زيادة الوافي، ج ٩، ص ١٣٦٩، ح ٨٣٨٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤٩٠، ح ٩٩٣٤.

٢. ورد الخبر في الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٧٥٩، بسنده عن حماد، عن زرارة، عن محمد. لكن المذكور في بعض نسخه المعتبرة: «حماد، عن حريز، عن زرارة، عن محمد».

٣. في «بح»: «واحرقت».

٤. في الوافي: «لم يحترق».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٣٣٩، بسنده عن حماد؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٧٥٩، بسنده عن حماد، عن زرارة، عن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٧٩، ح ٨٤٠٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٠٠، ح ٩٩٦١.

٦. الوافي، ج ٩، ص ١٣٧٩، ح ٨٤٠٨؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٠٠، ح ٩٩٦٢.

٧. كذا في المطبوع وحاشية «جت، جش». وفي جميع النسخ: «الفضل». والمذكور في كتب الرجال هو علي بن الفضل الواسطي. راجع: رجال البرقي، ص ٥٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٦١، الرقم ٥٣٤٣.

كَتَبْتُ إِلَيْهِ^١: إِذَا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ الْقَمَرُ^٢ وَأَنَا زَاكِبٌ لَا أَقْدِرُ عَلَى النُّزُولِ^٣؟
قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْ: «صَلِّ عَلَى مَرْكَبِكَ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ»^٤.

٩١ - بَابُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ

٥٦٤٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ
هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُجَفَّرَ: يَا جَفَّراً! لَا أُمْنَحُكَ؟ أَمْ
لَا أُعْطِيكَ؟ أَمْ لَا أَخْبُوكَ؟^٥ فَقَالَ لَهُ جَفَّراً: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَطَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ

١. في الوافي والفتية والتهديب: «إلى الرضا عليه السلام بدل «إليه».

٢. في «ي» والفتية والتهديب وقرب الإسناد: «والقمر».

٣. في قرب الإسناد: «ولا أقدر على النزول».

٤. التهديب، ج ٣، ص ٢٩١، ح ٨٧٨، بسنده عن محمد بن عبد الحميد، عن علي بن الفضل الواسطي، عن
الرضا عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٣٩٣، ح ١٣٧٧، عن الفضل الواسطي، مع اختلاف يسير؛ الفتية، ج ١،
ص ٥٤٨، ح ١٥٢٨، معلقاً عن علي بن الفضل الواسطي، عن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ٩، ص ١٣٧٠،
ح ٨٣٩١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٥٠٢، ذيل ح ٩٩٧١.

٥. قال العلامة في منتهى المطلب، ج ٦، ص ١٤٥: «صلاة التسبيح وهي صلاة الحبة مستحبة شديدة
الاستحباب، وهو مذهب علمائنا أجمع وبعض الجمهور، خلافاً لأحمد»، ثم نقل رواية منهم وفيها نسبت
هذه الصلاة إلى العباس ورواية منا، وقال: «لا يقال: روايتكم منافية لرواية الجمهور؛ إذ قد نسبت الصلاة
إلى جعفر عليه السلام وفي تلك نسبت إلى العباس؛ لأننا نقول: روايتنا أرجح؛ لأنها منقولة عن أهل البيت عليهم السلام
كجعفر وموسى عليهم السلام وهم أعراف، ونحن إنما ذكرنا تلك الرواية احتجاجاً على أحمد النافي لمشروعيتها».
وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٤٣: «والأخبار بها من الجانبين مستفيضة، وبعض
العامة لانحرافهم من أمير المؤمنين وعشيرته عليهم السلام نسبوا إلى العباس».

٦. التَّنَحُّجُّ والجباء: العطاء، يقال: تَنَحَّجُّ وَيَتَنَحَّجُّ، وحباه يحبوه، أي أعطاه. أنظر: المصالح، ج ١،

يُعْطِيهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، فَتَشْرَفُ^١ النَّاسُ لِذَلِكَ^٢، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أُعْطِيكَ شَيْئًا إِنْ أَنْتَ صَنَعْتَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، كَانَ خَيْرًا لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَإِنْ^٣ صَنَعْتَهُ بَيْنَ يَوْمَيْنِ، غُفِرَ^٤ لَكَ مَا بَيْنَهُمَا، أَوْ كُلِّ جُمُعَةٍ، أَوْ كُلِّ شَهْرٍ، أَوْ كُلِّ سَنَةٍ، غُفِرَ لَكَ مَا بَيْنَهُمَا؛ تَصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَبْتَدِئُ فَتَقْرَأُ، وَتَقُولُ إِذَا فَرَعْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ تَقُولُ ذَلِكَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، فَإِذَا رَكَعْتَ قُلْتَ^٥ عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ قُلْتَ^٦ عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا سَجَدْتَ قُلْتَ^٧ عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَقُلْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا^٨ سَجَدْتَ الثَّانِيَةَ فَقُلْ عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ قُلْتَ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَأَنْتَ قَاعِدٌ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ؛ فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ تَسْبِيحَةً، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثُمِائَةٍ تَسْبِيحَةٍ، فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَلْفٌ وَمِائَتَا تَسْبِيحَةٍ وَتَهْلِيلَةٍ وَتَكْبِيرَةٍ وَتَحْمِيدَةٍ؛ إِنْ شِئْتَ صَلَّيْتَهَا بِالنَّهَارِ، وَإِنْ شِئْتَ صَلَّيْتَهَا بِاللَّيْلِ^٩.

١. في «بيح» وحاشية «جن»: «فتشوق». وفي الوافي: «فتشوف».

٢. «فتشرف لذلك»، أي تطلعوا إليه وتعرضوا لها. قال العلامة المجلسي: «في بعض النسخ وأكثر نسخ الحديث: فتشوف، قال في القاموس: تشوف إلى الخير: تطلع، ومن السطح: تطاول ونظروا أشرف». أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٦٢ (شرف)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠١ (شوف).

٣. في «ى»، «بيح» + «أنت». وفي «بيح» والوافي: «فإن».

٤. في الوسائل: «+ الله».

٥. في «بيح» وحاشية «بيح»: «قلت».

٦. في «بيح»: «- قلته».

٧. في الوافي: «وإذا».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٢، ح ١٥٣٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٨٦، ذيل ح ١، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخره. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٥٦، من قوله: «تصلي أربع ركعات تبتدئ فتقرأ و

● وَ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام : «يَقْرَأُ فِي الْأُولَى «إِذَا زُلْزِلَتْ» وَ فِي الثَّانِيَةِ «وَالْعَادِيَاتِ» وَ فِي الثَّلَاثَةِ «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ» وَ فِي الرَّابِعَةِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» .
قُلْتُ : فَمَا ثَوَابُهَا ؟

قَالَ : «لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ رَمْلِ عَالِجٍ ^٣ ذُنُوبًا ، غُفِرَ لَهُ ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ ، فَقَالَ : «إِنَّمَا ذَلِكَ لَكَ وَ لِأَصْحَابِكَ» .^٦

٥٦٤٣ / ٢ . وَ رَوَى ^٧ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ ، عَنْ ذَرِيحٍ :

«تقول» وفي كل المصادر إلى قوله: «ألف ومانتا نسيحة و تهليلة و تكبيرة و تحميدة» مع اختلاف يسير .
راجع: الفقيه، ج ١، ص ٥٥٣، ح ١٥٣٤. الوافي، ج ٩، ص ١٣٨٥، ح ٨٤١٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٤٩، ح ١٠٠٦٨؛ البحار، ج ١٨، ص ٤٢١، ح ٩، إلى قوله: «أو كل سنة غفر لك ما بينهما» .
١. هكذا في معظم النسخ والوافي والتهذيب. وفي «بخ»: «نقرأ» وفي المطبوع: «نقرأ» .
٢. في «بث»: «بس»: «في» .

٣. قال الجوهرى: «عالج: موضع البادية به رمل» . وقال ابن الأثير: «هو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض» .
راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٣٠؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٨٧ (علج) .
٤. في «بخ»: «- ذنوباً» .

٥. هكذا في جميع النسخ والوافي. وفي المطبوع: «+ (الله)» .

٦. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٤٢٣، معلقاً عن إبراهيم بن عبد الحميد. وفي الفقيه، ج ١، ص ٥٥٣، ح ١٥٣٦؛
والتهذيب، ج ٣، ص ١٨٦، ح ٤٢١؛ وثواب الأعمال، ص ٦٣، ح ١، بسند آخر هكذا: «اقرأ فيها «إِذَا زُلْزِلَتْ» وَ «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ» وَ «إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» مع اختلاف يسير. التهذيب،
ج ٣، ص ٦٦، ذيل الحديث الطويل ٢١٨، بسند آخر عن أبي عبد الله. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٣، ذيل ح ١٥٣٤؛
فقه الرضا عليه السلام، ص ١٥٥، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «و في الرابعة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» مع اختلاف يسير
الوافي، ج ٩، ص ١٣٨٦، ح ٨٤١٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٥، ذيل ح ١٠٠٧٧ .

٧. احتمال قراءته بصيغة المعلوم ليكون الضمير المستمر فيه راجعاً إلى لفظة «أبيه» المذكور في سند

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُصَلِّيْهَا^١ بِاللَّيْلِ^٢، وَتُصَلِّيْهَا فِي السَّفَرِ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ، وَإِنْ^٣ شِئْتَ فَاجْعَلْهَا مِنْ نَوَافِلِكَ^٤».

٥٦٤٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ كَانَ مُسْتَعْجِلًا، يُصَلِّي صَلَاةَ جَعْفَرٍ مُجَرَّدَةً، ثُمَّ يَقْضِي التَّسْبِيحَ وَ هُوَ ذَاهِبٌ فِي حَوَائِجِهِ^٥».

٥٦٤٥ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام:^٦ «مَا تَقُولُ فِي صَلَاةِ^٧ التَّسْبِيحِ فِي الْمَخْمَلِ؟ فَكَتَبَ عليه السلام: «إِذَا كُنْتَ مُسَافِرًا، فَصَلِّ^٨».

«الحدِيث ١، بعيد جداً؛ لعدم ثبوت رجوع الضمير إلى والد علي بن إبراهيم المعبر عنه بلفظة «أبيه» في أسناد الكافي لاحظ ما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ٣٣٨٩.

١. في «بخ»: «نصليها».

٢. في «ي، بح، بخ، بس» والوافي والوسائل: «+ وتصلّيها بالنهار».

٣. في «بخ» والوافي: «فإن».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٤٢٢، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤، ح ١٥٣٩، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٥٥، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٨٦، ح ٨٤١٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٨، ح ١٠٠٨٥.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٤٢٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤، ح ١٥٤٠، بسند آخر، إلى قوله: «ثم يقضي التسبيح». فقه الرضا عليه السلام، ص ١٥٥، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٢، ح ٨٤٣٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦٠، ح ١٠٠٩٠.

٦. في «بخ»: «+ والصالح».

٧. في الوافي والتهذيب: «+ وأسأله».

٨. في «بث»: «- وصلاة».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ٩٥٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن سليمان. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩١، ح ٨٤٢٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٨، ح ١٠٠٨٦.

٥٦٤٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

٤٦٧/٣ قَالَ: «تَقُولُ فِي آخِرِ رَكْعَةٍ^١ مِنْ صَلَاةِ جُفَيْرٍ^٢: «يَا مَنْ لَيْسَ الْعِزُّ وَالْوَقَارُ، يَا مَنْ تَعَطَّفَ بِالْمَجْدِ^٣ وَتَكَرَّمَ بِهِ^٤، يَا مَنْ لَا يَنْبَغِي التَّسْبِيحُ إِلَّا لَهُ، يَا مَنْ أَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عِلْمُهُ، يَا ذَا النُّعْمَةِ وَالطُّولِ، يَا ذَا الْمَنِّ وَالْفَضْلِ، يَا ذَا الْقُدْرَةِ وَالْكَرَمِ، أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ^٥، وَبِمُنْتَهَى^٦ الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ^٧، وَبِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ الْأَعْلَى وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَةِ^٨ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَأَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا

١. في الوافي: «سجدة». في مرآة العقول: «قوله ﷺ: في آخر ركعة، أي في السجدة الأخيرة، كما يدل عليه غيره من الأخبار. والظاهر عدم اشتراط الصلاة به».

٢. «تعطف بالمجد»، أي ترذى به؛ من العطف، وهو الرداء. وسَمِيَ عِطَافاً لوقوعه على عِطْفِي الرجل، وهما ناحيتا عنقه، وقيل: هما جانباه من لدن رأسه إلى وركبيه. والتعطف في حق الله تعالى مجاز يراد به الاتصاف، كأن المجد شمله شمول الرداء. أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٥؛ النهاية، ج ٣، ص ٢٥٧ (عطف). وفي مرآة العقول: «ويحتمل أن يكون من العطف بمعنى الشفقة».

٣. «تكرّم به»، أي تنزّه، يقال: تكرّم عن الشيء، أي تنزّه، ومنه المتكرم وهو البليغ الكرم، أو المتنزه عما لا يليق بجناحه. والكرّم هو انتفاء النقائص والاتصاف بجميع المحامد. أنظر: الفروق اللغوية لأبي هلال، ص ٤٥٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥١٢ (كرم).

٤. قال ابن الأثير: «في حديث الدعاء: أسألك بمعاهد العزّ من عرشك، أي بالخصال التي استحقّ بها العرش العزّ، أو بمواضع انعقادها منه، وحقيقة معناه: بعزّ عرشك». النهاية، ج ٣، ص ٢٧٠ (عقد).

٥. في الوسائل والفتية: «ومنتهى».

٦. في الوافي: «قوله: من كتاب، ناظر إلى قوله سبحانه: ﴿قُلْ لِلَّهِ كُتُبٌ عَلَى نَفْسِهِ أَلْرُحْمَةِ﴾ [الأنعام (٦): ١٢]». وفي مرآة العقول: «أي أسألك بحقّ نهاية رحمتك التي أثبتّها في كتابك اللوح أو القرآن، ويحتمل أن يكون «من» ببيانته».

٧. في «بج»: «+ كلّها». وفي الوافي والفتية: «الثامات». وفي مرآة العقول: «قوله ﷺ: وكلماتك الثامنة، أي صفاتك الكاملة من العلم والقدرة والإرادة وغيرها، أو إراداتك الثامات، أو مواعيدك، أو أنبيائك، أو أوصيائك، أو علماتك، أو القرآن».

وَكَذَآءُ^١.

٥٦٤٧ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ
ذَكَرَهُ عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ:
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَا أَعْلَمُكَ شَيْئًا تَقُولُهُ فِي صَلَاةِ جَعْفَرٍ؟» فَقُلْتُ: بَلَى،
فَقَالَ: «إِذَا كُنْتَ فِي آخِرِ سَجْدَةٍ مِنَ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَقُلْ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ تَسْبِيحِكَ:
سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ الْعِزُّ وَالْوَقَارُ، سُبْحَانَ مَنْ تَعَطَّفَ بِالْمَجْدِ وَتَكَّرَمَ بِهِ، سُبْحَانَ مَنْ
لَا يَنْبَغِي التَّسْبِيحُ إِلَّا لَهُ، سُبْحَانَ مَنْ أَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عِلْمُهُ، سُبْحَانَ ذِي الْمَنْ
وَالنَّعَمِ، سُبْحَانَ ذِي الْقُدْرَةِ وَالْكَرَمِ؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاوِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ،
وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ، وَاسْمِكَ الْأَعْظَمِ وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَةِ الَّتِي تَمَّتْ صِدْقًا
وَعَدًا، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآهِلِ بَيْتِهِ، وَافْعَلْ بِي كَذَا وَكَذَا»^٤.

٥٦٤٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٥، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ
الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ جَعْفَرٍ، كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ^٦ - لَهُ مِنْ

١. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤، ح ١٥٤١، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفيه: «نقول في آخر سجدة من صلاة
جعفر بن أبي طالب عليه السلام...» الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٢، ح ٨٤٣٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٦، ح ١٠٠٧٩؛
البحار، ج ٩١، ص ٢٠٨.

٢. في الوسائل والبحار والتهذيب: «عبدالله بن القاسم». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣. في حاشية بيس» والوسائل والتهذيب والوافي عن بعض النسخ: «والأمر».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٢٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٣، ح ٨٤٣٣؛ الوسائل، ج ٨،
ص ٥٥، ح ١٠٠٧٨.

٥. في التهذيب: «محمد بن الحسين»، وهو سهو واضح؛ فقد أكثر محمد بن الحسن - وهو من مشايخ
الكليني - من الرواية عن سهل بن زياد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

٦. في الوافي: «هل يكتب» بدل «كتب الله عز وجل».

الْأَجْرِ مِثْلَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَجْعَلَ؟
قَالَ: «إِي وَ اللَّهِ»^١.

٤٦٨/٣

٩٢ - بَابُ صَلَاةِ فَاطِمَةَ - سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهَا - وَغَيْرِهَا مِنْ صَلَاةِ التَّزَوُّبِ

٥٦٤٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بِمِائَتَيْنِ مَرَّةً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» فِي كُلِّ رَكَعَةٍ خَمْسُونَ مَرَّةً، لَمْ يَنْفَتِلْ^٢ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ ذَنْبٌ إِلَّا غُفِرَ لَهُ»^٣.
٥٦٥٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْبَزْجِيِّ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَتَقَرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» خَمْسِينَ مَرَّةً، لَمْ يَنْفَتِلْ^٤ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ ذَنْبٌ»^٥.

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٤٢٦، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٥٥٤، ح ١٥٣٧، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٨٩، ح ٨٤٢٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٥٠، ح ١٠٠٦٩.

٢. في «بث، بس» - «باب».

٣. في «ظ» والوافي: «خمين».

٤. في حاشية «بث»: «لم يتنفل». و«لم ينفتل»، أي لم ينصرف، قال الجوهري: «فتله عن وجهه فانفتل، أي صرفه فانصرف، وهو قلب لَفَتْ». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٨ (فتل).

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٩٦١، معلقاً عن سهل بن زياد. الأمالي للصديق، ص ٩٨، المجلس ٢١، ح ٣، بسنده عن علي بن الحكم. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٥، ح ٨٤٣٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ١١٣، ذيل ح ١٠٢٠١.

٦. في «جن» وحاشية «بث»: «لم يتنفل».

٧. في الوافي: «إلا غفر له».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٤٢٧، معلقاً عن الكليني. ثواب الأعمال، ص ٦٢، ح ١، بسنده عن «

٥٦٥١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بِإِسْنَادِهِ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ سِتِّينَ مَرَّةً، انْفَتَلَ^١ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ ذَنْبٌ^٢».

٥٦٥٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَبَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يُصَلِّيَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِالْحَمْدِ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، كَانَتْ عِذْلٌ^٤ عَشْرَ رِقَابٍ^٥».

٥٦٥٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ كَرْدُوسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَطَهَّرَ، ثُمَّ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ، بَاتَ وَفِرَاشُهُ،

١. سعدان بن مسلم؛ الفقيه، ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٥٥٦، معلقاً عن عبدالله بن سنان، مع زيادة في أوله، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٥، ح ٨٤٣٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ١١٥، ح ١٠٢٠٦.

١. في حاشية «ب»: «ينفتل».

٢. في الوافي: «إلا غفر له».

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٩٦٢، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٥٥٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير، وفيه: «مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ...﴾». راجع: الفقيه، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٤٠٠؛ والأمالى للصدوق، ص ٥٧٦، المجلس ٨٥، ح ٥؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٢٣٨. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٧، ح ٨٤٣٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ١١٤، ذيل ح ١٠٢٠٤.

٤. في «ظ»، يخ، وحاشية «ب»: «تعدل».

٥. في الوافي: «رقبات». وفي مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٤٨: «يومي هذه الأخبار إلى جواز فعل النوافل غير المرتبة في وقت الفريضة، كما ذهب إليه بعض الأصحاب».

٦. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٩٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٨، ح ٨٤٤٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ١١٧، ح ١٠٢١١.

كَمَسْجِدِهِ^١، فَإِنْ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَذَكَرَ اللَّهَ، تَنَازَرَتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، فَإِنْ قَامَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَتَطَهَّرَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ شَيْئاً إِلَّا أُعْطَاهُ: إِمَّا أَنْ^٢ يُعْطِيَهُ الَّذِي يَسْأَلُهُ بِعَيْنِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَذْخَرَ^٣ لَهُ مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنْهُ.^٤

٥٦٥٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ:

عَنْ بَعْضِهِمْ^٥ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ مِىْ أَشَدُّ وَطْناً وَأَقْوَمُ قِيلاً»^٦، قَالَ: «هِيَ رَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، تَقْرَأُ فِي أَوَّلِ رَكَعَةٍ بِفَاتِحَةِ^٧ الْكِتَابِ، وَعَشْرٍ^٨ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ^٩، وَآيَةِ السُّحُورَةِ^{١٠}، وَمِنْ^{١١} قَوْلِهِ: «وَالْهَيْكَلُ إِلَهُ وَاجِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

١. في الوافي: «كمسجد».

٢. في «بخ»: «أنه».

٣. في «بث، بس»: «أن يذخر». وفي «بخ»: «يذخر». وفي «جن»: «يذخر» كلاهما بدون «أن».

٤. المحاسن، ص ٤٧، كتاب ثواب الأعمال، ح ٦٤، بسنده عن محمد بن كردوس، مع اختلاف؛ ثواب الأعمال، ص ٣٥، ح ١، بسنده عن محمد بن كردوس. وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٣٥٠؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١١٦، ح ٤٣٤، مرسلًا، مع زيادة في آخره، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «و فرأشه كمسجده» الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٩، ح ٨٤٤٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٩، ح ١٠٢٣٣؛ وفيه، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١٠٠٠، إلى قوله: «و فرأشه كمسجده».

٦. في «بخ، بخ»: «يقرأ».

٥. المزمّل (٧٣).

٧. في الوافي: «فاتحة».

٨. في «بخ»: «+ آيات». وفي «بخ» والوافي: «وعشرًا».

٩. في «بخ»: «+ وآية الكرسي».

١٠. «آية السُّحُورَةِ»، هي الآية ٥٤ من سورة الأعراف (٧)، من قوله تعالى: «إِنْ زَيْكُمُ اللَّهُ» إلى قوله عز وجل:

«زَبَّ الْعَالَمِينَ». قال الشيخ البهائي: «هي «إِنْ زَيْكُمُ اللَّهُ... قَرِيبٌ مِّنَ الْمُفْضِيْنِ»»، أي إلى الآية ٥٦ منها،

وعليه فالمراد بالآية الجنس. وسُمِّيت سخرة لدلالاتها على تسخير الله تعالى للأشياء وتذليله لها. راجع:

مفتاح الفلاح، ص ٥٦؛ شرح المازندراني، ج ١٠، ص ٣٠٩؛ امرأة العقول، ج ١٢، ص ٣١٧.

١١. في الوسائل والتهذيب: «من» بدون الواو.

الرُّخْمُنُ الرَّحِيمُ ۝ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ^١ إِلَى قَوْلِهِ «لَا يَأْتِيَنَّ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ»^٢،
وَحَمْسَ عَشْرَةَ^٣ مَرَّةً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَآيَةَ
الْكَرْسِيِّ، وَآخِرَ الْبَقَرَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ»^٤ إِلَى أَنْ تَخْتِمَ
السُّورَةَ، وَحَمْسَ عَشْرَةَ^٥ مَرَّةً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثُمَّ ادْعُ بَعْدَ هَذَا^٦ بِمَا شِئْتَ.
قَالَ: «وَمَنْ وَاظَبَ عَلَيْهِ، كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ صَلَاةٍ سِتْمِائَةُ أَلْفِ حَسَنَةٍ»^٧.

٥٦٥٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ^٨ النُّصْفُ مِنْ شُعْبَانَ، فَصَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ
تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ الْحَمْدَ^٩ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» مِائَةً مَرَّةً، فَإِذَا فَرَغْتَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي
إِلَيْكَ^{١٠} فَقِيرٌ، وَإِنِّي عَائِدٌ بِكَ، وَمِنْكَ خَائِفٌ، وَبِكَ مُسْتَجِيرٌ، رَبِّ لَا تُبَدِّلْ اسْمِي،
رَبِّ^{١١} لَا تُغَيِّرْ^{١٢} جِسْمِي، رَبِّ لَا تُجْهِدْ بَلَائِي^{١٣}، أَعُوذُ^{١٤} بِغَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ

١. في حاشية «ظ»: «وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ». وفي التهذيب: «وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ النَّهَارِ».

٢. البقرة (٢): ١٦٣ و ١٦٤.

٣. في «ظ»، «ي»، «ع»، «عشر».

٤. البقرة (٢): ٢٨٤.

٥. في «ظ»، «ي»، «ع»، «عشر».

٦. في «ظ»، «ي»، «بث»، والوافي والوسائل: «كتب الله».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٤٢٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٩، ص ١٣٩٩، ح ٨٤٤٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ١١٨، ح ١٠٢١٢.

٨. في حاشية «بث» والوافي والتهذيب: «وليلة».

٩. في «ظ»، «ح»، «يس»، والوافي والوسائل، ح ١٠١٨٢: «ومرة».

١٠. في «ي»: «إليك».

١١. في «ي»، «بخ»، والتهذيب: «ولا تغير».

١٢. في التهذيب: «ولا تشمت بي أعدائي».

١٣. في «ي»: «وأعوذ».

بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ عَذَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ جَلَّ ثَنَاؤُكَ، أَنْتَ كَمَا أَتْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، وَفَوْقَ مَا يَقُولُ الْقَائِلُونَ».

قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَوْمَ سَبْعَةٍ^١ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ نُبَيِّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: مَنْ صَلَّى فِيهِ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يَغْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ^٢ وَ سُورَةِ مَا تَنْسَرُ، فَإِذَا فَرَغَ وَسَلَّمَ جَلَسَ^٣ مَكَانَهُ، ثُمَّ قَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَالْمَعُودَاتِ الثَّلَاثَ^٤ كُلَّ وَاحِدَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا فَرَغَ^٥ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^٦ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ^٧: «اللَّهُ اللَّهُ رَبِّي لَا أُشْرِكُ^٨ بِهِ شَيْئاً» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَدْعُو، فَلَا يَدْعُو بِشَيْءٍ إِلَّا اسْتَجِيبَ لَهُ فِي كُلِّ حَاجَةٍ إِلَّا أَنْ يَدْعُوَ فِي جَائِحَةٍ^٩ قَوْمٍ^{١٠}، أَوْ قَطِيعَةٍ رَجِمَ^{١١}.

٢. في «ظ، بخ»: «اثنى».

١. في «بث»: «سبع».

٤. في حاشية «بث»: «الكتاب».

٣. في الوافي: «أَمِّ».

٦. في «بخ»: «وجلس».

٥. في الوافي والتهذيب: «مما».

٧. في «بث»: «الثلاثة». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: والمعوذات الثلاث، أي المعوذتين و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»،

ويحتمل «قُلْ يَتَّخِذُهَا الْكَافِرُونَ» أيضاً وقد صرح بالأول في المصباح في رواية الريان بن الصلت عن

الجواد عليه السلام. وراجع أيضاً: مصباح المتهجد، ص ٨١٦.

٩. في حاشية «بث»: «+ العلي العظيم».

٨. في الوافي: «+ من صلاته».

١١. في التهذيب: «ولا أشرك».

١٠. في «جن»: «تقول».

١٢. «الجائحة»: هي الآفة التي تُهلك الثمار والأموال وتُستأصلها، وكل مصيبة عظيمة وفئة مبيدة جائحة؛ من

الجزء بمعنى الاستئصال. راجع: الصالح، ج ١، ص ٣٦٠، النهاية، ج ١، ص ٣١١ (جوح).

١٣. في «ظ، ي، بث، جن» والوسائل، ح ١٠١٩٣: «- قوم».

١٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٤١٩، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٢، إلى قوله: «و فوق ما يقول

القائلون»؛ وفيه، ص ٢٢٧، من قوله: «يوم سبعة وعشرين من رجب» وفي الأخيرين مرسل عن آل

٩٣ - بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ

٥٦٥٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ النَّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْثٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «صَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَاسْتَخِرِ اللَّهَ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَخَارَ اللَّهُ مُسْلِمٌ إِلَّا خَارَ لَهُ أَلْبَتَّهُ»^٢.

٥٦٥٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - إِذَا هَمَّ بِأَمْرِ حَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ شِرَاءٍ، أَوْ عِثْقٍ، تَطَهَّرَ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيِ الْإِسْتِخَارَةِ، فَقَرَأَ^٣ فِيهِمَا بِسُورَةِ الْحَشْرِ، وَبِسُورَةِ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» إِذَا فَرَغَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ذُبُرِ الرَّكَعَتَيْنِ^٤، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا

«الرسول عليه السلام»، مع اختلاف يسير - الوافي، ج ٩، ص ١٤٠٠، ح ٨٤٤٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٠٦، ح ١٠١٨٢، إلى قوله: «و فوق ما يقول القائلون»؛ فيه، ص ١١٠، ح ١٠١٩٣، من قوله: «يوم سبعة وعشرين من رجب».

١. في الوافي التهذيب: «+ الله». و«خار له» أي أعطاه ما هو خير لك، والاسم منه: الخيرة. والاستخارة: طلب الخيرة في الشيء. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٥٢؛ النهاية، ج ٢، ص ٩١ (خير).

٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٧، معلقاً عن الكليني. وفي المحاسن، ص ٥٩٨، كتاب المنافع، ح ١؛ والكافي، كتاب الروضة، ح ١٥١٤٥، بسند آخر، من قوله: «و استخر الله» مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٩، ص ١٤٠٩، ح ٨٤٤٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦٣، ح ١٠٠٩٣.

٣. في الوافي: «وقرأ». وفي التهذيب: «يقرأ».

٤. في «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «وسورة».

٥. في التهذيب: - «إذا فرغ وهو جالس في ذُبُرِ الركعتين». وفي المحاسن: - «ثم صلى ركعتي» - إلى - «

خَيْرًا لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَعَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ^١،
وَيَسِّرْهُ لِي عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَجْمَلِهَا؛ اللَّهُمَّ وَإِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا شَرًّا لِي فِي
دِينِي وَدُنْيَايَ^٢ وَآخِرَتِي وَعَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاضْرِفْهُ
عَنِّي؛ رَبِّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاغْزِمْ لِي عَلَى رُشْدِي، وَإِنْ كَرِهْتَ^٣ ذَلِكَ أَوْ أَبْتَنَّهُ
نَفْسِي^٤.

٥٦٥٨ / ٣. عَيُّوْ وَاحِدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيِّ^٥، عَنْ
الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَمْرًا، فَخُذْ سِتَّ رِقَاعٍ، فَاكْتُبْ فِي ثَلَاثٍ
مِنْهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، خَيْرَةٌ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ لِإِفْلَانِ بْنِ
فُلَانَةٍ، أَفْعَلُهُ^٦، وَفِي^٧ ثَلَاثٍ مِنْهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، خَيْرَةٌ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ
الْحَكِيمِ لِإِفْلَانِ بْنِ فُلَانَةٍ: لَا تَفْعَلْ^٨، ثُمَّ صَغْفًا تَحْتَ مُصَلَّاكَ، ثُمَّ صَلِّ

«الركعتين».

١. في حاشية «ظ»: «وَأَلِ مُحَمَّدٍ».

٢. في الوسائل: «أَوْ دُنْيَايَ».

٣. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وَإِنْ كَرِهْتَ، عَلَى التَّكْلُمِ أَوْ الْغَيْبَةِ».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٤٠٨، معلقاً عن عثمان بن عيسى. المحاسن، ص ٦٠٠، كتاب المنافع، ح ١١،

عن عثمان بن عيسى، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤١٠، ح ٨٤٥٠؛ الوسائل، ج ٨،

ص ٦٣، ح ١٠٠٩٥.

٥. في الوسائل: «البصري».

٦. في «بيح» وحاشية «د» والوافي والوسائل: «أفعل».

٧. في «بيح»: «- في».

٨. في «بيح»: «+ من الله».

٩. في «بس»: «لا تفعله».

رَكَعَتَيْنِ^١، فَإِذَا فَرَغْتَ فَاسْجُدْ سَجْدَةً، وَ قُلْ فِيهَا مِائَةٌ مَرَّةً: «أَسْتَغِيْرُ اللهَ بِرَحْمَتِهِ ٤٧١/٣ خِيَرَةً فِي عَافِيَةٍ»، ثُمَّ اسْتَوِ جَالِسًا، وَ قُلْ: «اللَّهُمَّ خِزْلِي^٢، وَ اخْتِزْلِي^٣ فِي جَمِيعِ أُمُورِي فِي يَسْرِ مِنْكَ وَ عَافِيَةٍ^٤»، ثُمَّ اضْرِبْ بِيَدِكَ إِلَى الرِّقَاعِ، فَشَوْشَهَا، وَ أَخْرِجْ^٥ وَاحِدَةً، فَإِنْ خَرَجَ ثَلَاثَ مَتَوَالِيَّاتٍ «افْعَلْ»، فَافْعَلِ^٦ الْأَمْرَ الَّذِي تُرِيدُهُ، وَ إِنْ خَرَجَ ثَلَاثَ مَتَوَالِيَّاتٍ «لَا تَفْعَلْ»، فَلَا تَفْعَلْهُ، وَ إِنْ خَرَجَتْ وَاحِدَةً «افْعَلْ»، وَ الْأُخْرَى^٧ لَا تَفْعَلْ، فَأَخْرِجْ مِنَ الرِّقَاعِ إِلَى خَمْسٍ، فَانْظُرْ أَكْثَرَهَا، فَاعْمَلْ بِهِ، وَ دَعِ السَّادِسَةَ؛ لَا تَحْتَاجُ^٨ إِلَيْهَا^٩.

٥٦٥٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، قَالَ: سَأَلَ الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ أَبَا الْحَسَنِ^{١٠} لِابْنِ أَسْبَاطٍ، فَقَالَ^{١١}: «مَا تَرَى لَهُ؟ - وَابْنُ أَسْبَاطٍ حَاضِرٌ وَنَحْنُ جَمِيعًا^{١٢} - يَزْكَبُ^{١٣} الْبَرُّ أَوْ الْبَخْرُ^{١٤} إِلَى مِصْرَ^{١٥}؟ فَأَخْبَرَهُ^{١٦}».

١. في التهذيب: - «ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ».
٢. في التهذيب: - «وَ اخْتِزْلِي».
٣. في «بخ»: «فِي عَافِيَةٍ» بدل «وَ عَافِيَةٍ».
٤. في «بخ، بس، والوافي والوسائل»: «وَاحِدَةً».
٥. في «ظ، بخ، بس، والوافي والوسائل»: «وَاحِدَةً».
٦. في التهذيب: «+ ذَلِكَ».
٧. في «بث، بخ، جن»: «لَا يَحْتَاجُ».
٨. في «ي، بخ، جن»: «لَا يَحْتَاجُ».
٩. التهذيب، ج ٣، ص ١٨١، ح ٤١٢، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢١٩، مرسلان من دون التصريح باسم المعصوم^{١٠}، مع اختلاف بسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤١٠، ح ٨٤٥١، الوسائل، ج ٨، ص ٦٨، ح ١٠١٠٦.
١٠. في التهذيب، ص ٣١١: «+ الرضا».
١١. في التهذيب: «+ وله».
١٢. في الوسائل، ح ١٥٢٤٦: «- وَابْنُ أَسْبَاطٍ حَاضِرٌ وَنَحْنُ جَمِيعًا».
١٣. في «بث، بخ، جن»، الوسائل، ح ١٠٠٩٦، والتهذيب، ص ٣١١: «نَزْكَبُ».
١٤. في الوسائل، ح ١٠٠٩٦، والتهذيب، ص ١٨٠: «البحر والبر».
١٥. في «جن»: «مِصْرَهُ».
١٦. في «ظ، بث، بخ، والوافي والوسائل»، ح ١٠٠٩٦، والتهذيب: «وَأَخْبَرَهُ».

بِخَيْرٍ طَرِيقٍ^٢ النَّبِيِّ^٣.

فَقَالَ: «الْبَرُّ»، وَابْتَدَأَ الْمَسْجِدَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ^٤، فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ، وَاسْتَجَرِ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ، ثُمَّ انْظُرْ أَيُّ شَيْءٍ يَقَعُ فِي قَلْبِكَ، فَاعْمَلْ بِهِ.
وَقَالَ لَهُ^٥ الْحَسَنُ: «الْبَرُّ أَحَبُّ إِلَيَّ لَهُ»، قَالَ: «وَأَيُّهُ»^٦.

٥٦٦٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٧، عَنْ ابْنِ أَشْبَاطٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ^٨، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجَلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في «ي»، بث، «الوافي والتهذيب»، ص ١٨٠: «بخير».

٢. في «بث»: «بطريق».

٣. في الوسائل، ح ١٥٢٤٦: - «فأخبره بخير طريق البر». وفي مرآة العقول: «قوله: بخير طريق البر، أي من الخوف والفساد، كما يدل عليه الخبر الآتي».

٤. في «بس»: «+ طريق». وفي الوافي والتهذيب: - «البر».

٥. في الوافي والتهذيب، ص ١٨٠: «فأت». وفي التهذيب، ص ٣١١: «انت» بدون الواو.

٦. في التهذيب: «فريضة».

٧. في «ط»، ي، بث، يخ، جن، والوسائل، ح ١٠٠٩٦: - «له».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٤٠٩، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣١١، ح ٩٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٩، ص ١٤١٣، ح ٨٤٥٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦٤، ح ١٠٠٩٦، وج ١١، ص ٤٥٤، ح ١٥٢٤٦.

٩. في الوسائل، ح ١٥٢٤٧: - «عن أبيه». وهو سهو.

١٠. ابن أسباط في مشايخ إبراهيم بن هاشم، هو علي بن أسباط؛ فيكون في السند تحويل لاشتغاله على الطريقين المستهين إلى علي بن أسباط. لكن وقوع محمد بن أحمد في صدر السند الثاني أوجب إبهاماً في كيفية تفكيك السند؛ فإنه إن كان المراد من محمد بن أحمد هو محمد بن أحمد بن الصلت من مشايخ المصنف، فهو لا يروي إلا عن عبدالله بن الصلت. وإن كان المراد منه، هو محمد بن أحمد بن يحيى الذي يروي عنه المصنف بالتوسط، فهذا يواجه إشكالين: الأول: عدم ثبوت رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن القاسم. والثاني: عدم رواية علي بن إبراهيم أو والده عن محمد بن أحمد. حتى يكون السند الثاني معلقاً على السند الأول.

أَسْبَاطٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: جَعَلْتَ فِدَاكَ، مَا تَرَى: أَخَذَ بَرًّا أَوْ بَحْرًا؛ فَإِنِّي طَرِيقَنَا مَخَوْفٌ، شَدِيدُ الْخَطَرِ؟

فَقَالَ: «اخْرُجْ بَرًّا، وَ لَا عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي غَيْرِ وَفْتٍ فَرِيضَةٍ، ثُمَّ لَتَسْتَخِيرَ^١ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ مَرَّةً، ثُمَّ^٢ تَنْظُرُ^٣ فَإِنْ عَزَمَ اللَّهُ لَكَ عَلَى الْبَحْرِ، فَقُلِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَقَالَ اذْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْزَاهَا وَ مُزْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»^٤ فَإِنِ اضْطَرَبَ بِكَ الْبَحْرُ، فَاتَّكِ عَلَى جَانِبِكَ الْأَيْمَنِ، وَ قُلِ^٥: بِسْمِ اللَّهِ، اسْكُنْ بِسَكِينَةِ اللَّهِ، وَ قِزْ بَوْقَارِ اللَّهِ، وَ اهِدَا^٦ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^٧.

«وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ مُحَرَّفٌ مِنْ «مُحَمَّدٌ عَنْ أَحْمَدَ»، وَالْمُرَادُ مِنْهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَاخْتَصَرَ فِي الْعُنَوَانِ اعْتِمَادًا عَلَى تَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا فِي السَّنَدِ السَّابِقِ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٦٨، ح ١ مِنْ رَوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ.

١. فِي «ظ، ي، بَخ، جَن» وَقَرَبِ الْإِسْنَادِ، ص ٣٧٢: - «الرِّضَا».

٢. فِي «ظ، ي، بَح، بَس» وَالْوَسَائِلِ، ح ١٠٠٩٧: «ثُمَّ تَسْتَخِيرُ». وَفِي «بَث»: «ثُمَّ تَسْتَخِرُ». وَفِي «بَخ» وَالْوَافِي: «ثُمَّ لَتَسْتَخِرُ». وَفِي حَاشِيَةِ «بَث»: «فَتَسْتَخِرُ».

٣. فِي «بَخ»: - «وَتَمَّ».

٤. فِي قَرَبِ الْإِسْنَادِ، ص ٣٧٢: - «وَمَرَّةً ثُمَّ تَنْظُرُ».

٥. هُود (١١): ٤١.

٦. فِي «ظ» وَقَرَبِ الْإِسْنَادِ، ص ٣٧٢: «فَقُلْ».

٧. فِي «ظ، ي، بَث، بَس»: «وَاهِدْ». وَقَوْلُهُ: «وَاهِدَا»؛ أَيِ اسْكُنْ، مِنَ الْهَدَمِ، وَهُوَ السَّكُونُ عَنِ الْحَرَكَاتِ. رَاجِعٌ: النِّهَايَةِ، ج ٥، ص ٢٤٩ (هَدَا).

٨. فِي «ظ، جَن» وَالْوَافِي عَنْ بَعْضِ النُّسخِ: + «وَالْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

قُلْنَا أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مَا السَّكِينَةُ؟

٤٧٢/٣ قَالَ^١: «رِيحٌ تَخْرُجُ مِنَ الْجَنَّةِ، لَهَا صُورَةٌ كَصُورَةِ الْإِنْسَانِ، وَرَائِحَتُهُ طَيِّبَةٌ، وَهِيَ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، فَأَقْبَلَتْ تَدُورُ حَوْلَ أَرْكَانِ الْبَيْتِ^٢ وَهُوَ يَضَعُ الْأَسَاطِينَ». قِيلَ لَهُ: هِيَ مِنَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ»^٣؟

قَالَ: «تِلْكَ السَّكِينَةُ فِي التَّابُوتِ، وَكَانَتْ فِيهِ طَشْتُ^٤ تُغْسَلُ^٥ فِيهَا قُلُوبُ الْأَنْبِيَاءِ، وَكَانَ التَّابُوتُ يَدُورُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ». ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا تَابُوتُكُمْ؟» قُلْنَا: السَّلَاحُ، قَالَ: «صَدَقْتُمْ، هُوَ تَابُوتُكُمْ. وَإِنْ خَرَجْتَ بَرًّا، فَقُلِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرْنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ»^٦ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ»^٧ فَإِنَّهُ^٨ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقُولُهَا^٩ عِنْدَ رُكُوبِهِ، فَيَقَعَ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ ذَاتَبَةٍ، فَيُصِيبَهُ شَيْءٌ يَأْذِنُ اللَّهُ».

ثُمَّ قَالَ: «فَإِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَنْزِلِكَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، آمَنْتُ بِاللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى

١. هكذا في «ظ»، «ي»، «ث»، «بح»، «بخ»، «بس» والوافي وقرب الإسناد، ص ٣٧٢. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قال».

٢. في حاشية «ظ»: «الكعبة».

٣. البقرة (٢): ٢٤٨. وفي «بخ» وقرب الإسناد، ص ٣٧٢: «تُحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

٤. في «ث»: «في». وفي قرب الإسناد، ص ٣٧٢: «فيها».

٥. في «ظ»، «بس» والوافي وقرب الإسناد، ص ٣٧٢: «طشت». وفي «ي»: «فيه».

٦. في «ي»، «ث»، «بخ»، «جن» والوافي: «يفسل».

٧. الزخرف (٤٣): ١٣-١٤.

٨. في الوافي: «وإنه».

٩. في «ظ» وقرب الإسناد، ص ٣٧٢: «يقول».

اللَّهُ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضْرِبُ وُجُوهَ الشَّيَاطِينِ وَيَقُولُونَ^١:
قَدْ سَمِيَ اللَّهُ، وَآمَنَ بِاللَّهِ، وَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ، وَقَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^٢.

٦/٥٦٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مُرَازِمٍ،

قَالَ:

قَالَ لِي^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ شَيْئاً، فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُحْمَدِ

١. في «ب» وقرب الإسناد، ص ٣٧٣: «وتقول».

٢. تفسير القمي، ص ٢٨٢، عن أبيه، عن علي بن أسباط، عن الرضا ﷺ، مع اختلاف. الكافي، كتاب الحج، باب حج إبراهيم وإسماعيل...، ح ٦٧٣٢، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن أسباط، عن الرضا ﷺ، وبسند آخر أيضاً عن الرضا ﷺ، من قوله: «ما السكينة؟» إلى قوله: «وهو يضع الأساطين» مع اختلاف يسير. وفيه، كتاب المعيشة، باب ركوب البحر للتجارة، ح ٩١٦٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن أسباط، عن الرضا ﷺ، مع اختلاف. وفي قرب الإسناد، ص ٣٧٢، ح ١٣٢٧ و ١٣٢٨؛ والمحاسن، ص ٣٥٠، كتاب السفر، ح ٢٣، بسندهما عن علي بن أسباط، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ٢٤١٦، معلقاً عن علي بن أسباط، مع اختلاف يسير، وفي الأخيرين من قوله: «فإذا خرجت من منزلك فقل: بسم الله». وفي الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٢٣١٨؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٣١٢، ح ٨٠؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٨٥، ح ٣، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٨٤، ح ٣٩، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي الحسن ﷺ، وفي الأربعة الأخيرة من قوله: «ما السكينة؟» إلى قوله: «وهو يضع الأساطين» مع اختلاف. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٨٢، بسند آخر، تمام الرواية هكذا: «والسكينة ريح من الجنة لها وجه كوجه الإنسان». تفسير العياشي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤٤٢، عن العباس بن هلال، عن الرضا ﷺ، من قوله: «ما السكينة؟» إلى قوله: «قال: صدقتم هو تابوتكم» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٣٢٩، مراسلاً عن أبي جعفر ﷺ، من قوله: «فإن عزم الله لك على البحر» إلى قوله: «وهو أهدأ بأذن الله ولا حول ولا قوة إلا بالله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤١٣، ح ٨٤٥٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦٤، ح ١٠٠٩٧، إلى قوله: «بِسْمِ اللَّهِ حَجَرْنَهَا وَمُؤَسَّدَهَا إِنَّ زَيْبَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»؛ فيه، ج ١١، ص ٤٥٤، ح ١٥٢٤٧، إلى قوله: «وقال: اخرج برأ».

٣. في «ي»، «ب»، «ث» والتعذيب: - «ولي».

٤. في التعذيب: «وليحمد».

اللَّهُ، وَلْيُثْنِ عَلَيْهِ، وَلْيُصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ^٢، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ خَيْرًا لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ، فَيَسِّرْهُ لِي وَاقْدِرْهُ^٣؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي.

فَسَأَلَتْهُ^٥: أَيُّ شَيْءٍ أَقْرَأُ فِيهِمَا؟

فَقَالَ: «أَقْرَأُ فِيهِمَا^٦ مَا شِئْتَ وَإِنْ شِئْتَ قَرَأْتَ فِيهِمَا^٨ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»^٩.

٥٦٦٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ^{١٠} مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رُبَّمَا أَرَدْتَ الْأَمْرَ يَفْرُقُ^{١١} مِنِّي

١. في «بس» والوافي: «ويصلي». وفي التهذيب: «ثم يصلي».

٢. في «بح» والوافي: «وعلى أهل بيته». وفي حاشية «ظ» والتهذيب: «وآله»، كلاهما بدل «وأهل بيته». وفي الفقيه: «التي» بدل «محمد وأهل بيته».

٣. في الفقيه: «وقدّره لي». وفي التهذيب: «وقدّره»: «واقدره»: اقض به؛ من القدر، وهو عبارة عما قضاه الله وحكم به من الأمور، وهو مصدر قدر يقدر قدرًا وقد تسكن داله، أو قدره من التقدير. راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٢ (قدر)؛ الوافي، ج ٩، ص ١٤١١.

٤. في التهذيب: «+ على».

٦. في «ي»: «فيها».

٨. في «بث»: «فيها». وفي التهذيب: «- فيها».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٤١٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٢، ح ١٥٥١، معلقاً عن مرازم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤١١، ح ٨٤٥٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦٦، ذيل ح ١٠٠٩٩.

١٠. في التهذيب: «و» بدل «عن»، وهو سهو. وعدم ثبوت رواية علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، وقد تكررت رواية سهل بن زياد عن محمد بن عيسى. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٨-٥٢٩.

١١. في الوافي: «تفرق». وفي التهذيب: «يفرق».

فَرِيقَانِ^١: أَحَدُهُمَا يَأْمُرُنِي، وَالْآخَرُ يَنْهَانِي؟

قَالَ^٢: «إِذَا كُنْتَ كَذَلِكَ، فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَاسْتَخِرِ اللَّهَ^٣ مِائَةَ مَرَّةٍ وَ مَرَّةً^٤، ثُمَّ انْظُرْهُ أَخْزَمَ^٥ الْأَمْرَيْنِ لَكَ، فَاَفْعَلْهُ؛ فَإِنَّ الْخَيْرَ^٦ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَتَكُنْ^٧ اسْتَخَارَتُكَ فِي عَافِيَةٍ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا خَيْرٌ لِلرَّجُلِ فِي قَطْعِ يَدِهِ، وَ مَوْتِ وَلَدِهِ، وَ ذَهَابِ مَالِهِ^٨».

٤٧٣/٣

٥٦٦٣ / ٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

أَنَّهُ قَالَ لِبَغِيضِ أَصْحَابِهِ وَقَدْ سَأَلَهُ^{١٠} عَنِ الْأَمْرِ يَمْضِي فِيهِ وَلَا يَجِدُ أَحَدًا يُشَاوِرُهُ، فَكَيْفَ^{١١} يَصْنَعُ؟

١. في مرأة المعول: «قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يفرق مَنِّي فريقان، أي يحصل بسبب ما أوردت فريقان مَنِّي أَسْتِيرُهُ، أو المراد بالفريقين الرأيان، أي يختلف رأيي، فمرَّه أرجح الفعل والأخرى الترك».

٢. في التهذيب: - «قال».

٣. في «بخ»: - «الله».

٤. في «جن» والمحاسن: - «ومرة».

٥. في «ظ»: - «إلى».

٦. في «ى»، «بخ»، وحاشية «ظ» الوافي «أجزم». وفي المحاسن: «أعزم». والخزم: ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٨ (حزم).

٧. في التهذيب: «الخير».

٨. في «ى»، «بث»، «بخ»، «جن»: «ولیکن».

٩. التهذيب، ج ٣، ص ١٨١، ح ٤١١، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٥٩٩، كتاب المنافع، ح ٧، عن محمد بن عيسى، عن خلف بن حماد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤١٢، ح ٨٤٥٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٦٥، ح ١٠٠٩٨.

١٠. في «ظ»، «ى»، «بخ»، «جن» والوسائل: - «وقد سأله».

١١. في الوافي: «كيف».

قَالَ: «شَاوِرْ رَبَّكَ».

قَالَ: فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ؟

قَالَ لَهُ^١: «إِنِ الْحَاجَّةُ فِي نَفْسِكَ، ثُمَّ اكْتُبْ^٢ رُقْعَتَيْنِ: فِي وَاحِدَةٍ: «لَا وَفِي وَاحِدَةٍ: «نَعَمْ» وَاجْعَلْهُمَا فِي بُنْدُقَتَيْنِ^٣ مِنْ طِينٍ^٤، ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَاجْعَلْهُمَا تَحْتَ ذَيْلِكَ، وَقُلْ: «يَا اللَّهُ، إِنِّي أَشَاوِرُكَ فِي أَمْرِي هَذَا، وَأَنْتَ خَيْرُ مُسْتَشَارٍ وَمُشِيرٍ، فَأَشِيرْ عَلَيَّ بِمَا فِيهِ صَلَاحٌ وَحُسْنُ عَاقِبَةٍ^٥»، ثُمَّ ادْخُلْ يَدَكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا «نَعَمْ» فَافْعَلْ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا «لَا» لَا تَفْعَلْ^٦؛ هَكَذَا تَشَاوِرُ^٧ رَبَّكَ^٨».

٩٤ - بَابُ^{١٠} الصَّلَاةِ فِي طَلَبِ الرُّزْقِ

٥٦٦٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ

١. في «ي»، بث، يخ، بس، جن، «والوافي والوسائل والتهديب: - «له».

٢. في التهديب: «واكتب».

٣. «الْبُنْدُقُ»: الذي يرمى به، الواحدة: بُنْدُقَةٌ، والجمع: البنادق. الصحيح، ج ٤، ص ١٤٥٢ (بندق).

٤. في الوافي: «طريق هذه المشاورة لا ينحصر في الرقعة والبندقة والطين، بل يشمل كل ما يمكن استفادة ذلك منه، مثل ما مضى في حديث الرقاق - وهي الثالث هاهنا - ومثل ما يأتي في باب القرعة وغير ذلك، وإنما ذكر البندقة تعليماً وإرشاداً للسانل».

٥. في التهديب: «ما».

٦. في «بح»: «عاقبة».

٧. في الوافي: «فلا تفعل».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهديب. وفي «بس» والمطبوع والوسائل: «شاور».

٩. التهديب، ج ٣، ص ١٨٢، ح ٤١٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٩، ص ١٤١٢، ح ٨٤٥٤. الوسائل، ج ٨، ص ٦٩، ح ١٠١٠٧.

١٠. في «بس»: - «باب».

ابنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

شَكَا رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْفَاقَةَ وَالْحُرْفَةَ^١ فِي التَّجَارَةِ بَعْدَ يَسَارٍ قَدْ كَانَ فِيهِ، مَا يَتَوَجَّه^٢ فِي حَاجَةٍ إِلَّا ضَاقَتْ عَلَيْهِ الْمَعِيشَةُ.

فَأَمَرَهُ^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَأْتِيَ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، فَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَقُولَ مِائَةَ مَرَّةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِقُوَّتِكَ وَقُدْرَتِكَ، وَبِعِزَّتِكَ وَمَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ أَنْ تُيسِّرَ لِي مِنَ التَّجَارَةِ أَوْسَعَهَا رِزْقًا، وَأَعْمَهَا فَضْلًا، وَخَيْرَهَا عَاقِبَةً».

قَالَ الرَّجُلُ: فَفَعَلْتُ^٤ مَا أَمَرَنِي بِهِ^٥، فَمَا تَوَجَّهْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ إِلَّا زَرَقَنِي اللَّهُ^٦.

٥٦٦٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ^١ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي

١. «الحُرْفَةُ» - بضم الحاء وكسر ها -: الحرمان، والاسم من قولك: رجل مُحَارَفٌ، أي منقوص الحظ لا ينمو له مال، يقال: خُرف في ماله حُرْفَةٌ، أي ذهب شيء منه. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٤٢؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٧ (حرف).

٢. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٥٥: «أقول: قوله عليه السلام: ما يتوجه، بيان للحرفة، وما نافية».

٣. في «جن»: «فأمر».

٤. في حاشية «ظ»، «بث، بس» والوافي عن بعض النسخ والوسائل «أسبغها».

٥. في «بخ»: «وأخبرها».

٦. في «ى»: «فعلت».

٧. في «ى»: «+ (عليه السلام)». وفي الوافي: «+ (أبو عبد الله عليه السلام)».

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٣١١، ح ٩٦٥، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٩، ح ٨٤٨٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٢، ح ١٠٢١٩.

٩. في «بع»: «رجل جاء».

ذُو عِيَالٍ، وَ عَلَيَّ ذَيْنَ وَ قَدْ اسْتَدْتَّ^١ خَالِي^٢، فَعَلَّمَنِي دُعَاءً إِذَا دَعَوْتُ بِهِ^٣ رَزَقَنِي اللَّهُ^٤ مَا أَقْضِي بِهِ ذَيْنِي، وَ اسْتَعِينُ بِهِ عَلَى عِيَالِي.

فَقَالَ^٥: يَا عَبْدَ اللَّهِ! تَوَضَّأْ، وَ اسْبِغْ وَضوءَكَ^٦، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ تَتِمُّ الرُّكُوعُ وَ السُّجُودُ فِيهِمَا^٧، ثُمَّ قُلْ: يَا مَاجِدُ، يَا وَاحِدُ، يَا كَرِيمُ^٨، أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى اللَّهِ رَبِّكَ^٩ وَ رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْ تَصَلِّيَ^{١٠} عَلَى مُحَمَّدٍ وَ عَلَى^{١١} أَهْلِ بَيْتِهِ، وَ أَسْأَلُكَ نَفْحَةً^{١٢} مِنْ نَفْحَاتِكَ، وَ فَتْحاً يَسِيراً، وَ رِزْقاً وَاسِعاً^{١٣} أَلِّمَ بِهِ شَعْبِي^{١٤}، وَ أَقْضِي بِهِ ذَيْنِي، وَ اسْتَعِينُ بِهِ عَلَى

١. في الوافي: «استدَّتْ». ٢. في «بث»: «حالتي».

٣. في «بح» والوافي والوسائل والتهذيب: «دعوت الله به». وفي «بس» وحاشية «ط»: «+ والله».

٤. في الكافي، ح ٣٣٦٧: «أدعوا الله عز وجل به ليرزقني» بدل «إذا دعوت به رزقني الله».

٥. في الكافي، ح ٣٣٦٧: «+ رسول الله ﷺ».

٦. إسباغ الوضوء: إتمامه، أو هو إبلاغه مواضعه وتوفية كل عضو حقّه. وقال العلامة المجلسي: «إسباغ

الوضوء: الإتيان بالمسحبات والأدعية». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٢١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٦ (سبغ).

٧. في «ي»: «فيها». وفي الكافي، ح ٣٣٦٧: «- وفيهما».

٨. في الكافي، ح ٣٣٦٧: «+ يا دائم». ٩. في الكافي، ح ٣٣٦٧: «وربّي».

١٠. في «مرأة العقول»: «قوله ﷺ: يا محمد، إلى قوله: كل شيء معترضة، وقوله ﷺ: أن تصلي، متعلق بمقدّر، أي وأسألك أن تصلي، أو بدل اشتغال لمحمد، أي يقدر فيه اللام، أي لأن تصلي ويكون متعلقاً بتوجه».

١١. في الكافي، ح ٣٣٦٧: «- على».

١٢. في الكافي، ح ٣٣٦٧: «+ كريمة». «والنفحة»: المزة من النّفح، وهو من الرياح هبوبها في البرد، ومن

الطيب فوحه ورائحته. وقيل: له نفحة طيبة، أي هبوب من الخير. والنفحة أيضاً: العطية. راجع: لسان

العرب، ج ٢، ص ٦٢٢؛ المصباح المنير، ص ٦١٧ (نفح).

١٣. في «ي»: «- واسعاً».

١٤. اللّم: الجمع، والشعث والشعث: انتشار الأمر وغلله، أي أجمع به ما تفرّق من أموري وأصلحه. راجع:

النهاية، ج ٢، ص ٤٧٨ (شعث)؛ وج ٤، ص ٢٧٢ (لمم).

عِيَالِي^١.

٥٦٦٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ^٢، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّهُ كَانَ فِي يَدَيَّ شَيْءٌ تَفَرَّقَ^٣، وَضِيقٌ ضَيْقًا شَدِيدًا.

فَقَالَ لِي: «أَلَا لَكَ حَانُوتٌ^٤ فِي السُّوقِ؟».

قُلْتُ: نَعَمْ، وَ قَدْ تَرَكْتُهُ.

فَقَالَ^٥: «إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَاغْزُذْ فِي حَانُوتِكَ، وَ اكْنُسْهُ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى سَوْقِكَ، فَضِلْ رَكْعَتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، ثُمَّ قُلْ فِي دُبُرِ صَلَاتِكَ: تَوَجَّهْتُ بِمَا خَوَّلَ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، وَلَكِنْ بِخَوْلِكَ^٦ وَ قُوَّتِكَ^٧، أَتْبِرُ^٨ إِلَيْكَ مِنَ الْخَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِكَ، فَأَنْتَ خَوْلِي، وَمِنْكَ قُوَّتِي؛ اللَّهُمَّ فَارْزُقْنِي مِنْ فَضْلِكَ الْوَاسِعِ رِزْقًا كَثِيرًا^٩».

١. الكافي، كتاب الدعاء، باب الدعاء للرزق، ح ٣٣٦٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي داود، التهذيب، ج ٣، ص ٣١١، ح ٩٦٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن أبي داود، عن ابن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: جاء رجل إلى الرضا عليه السلام فقال له: يا ابن رسول الله... مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٠، ح ٨٤٨٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٤، ح ١٠٢٢٥.

٢. في التهذيب: «أبي الطَّيَّار»، لكن في بعض نسخه: «ابن الطَّيَّار».

٣. في «ظ»، «بس»: «تَفَرَّقَ». وفي «ي»: «ففرق».

٤. «الحانوت»: دكان البائع. راجع: مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٩٨ (حنت).

٥. في «ب»: «+» و«لي».

٦. في «ظ» و«التهذيب»: «وإذا». وفي «ب»: «فإن».

٧. في الوافي والتهذيب: «+» و«يارب».

٨. في «ج» و«التهذيب»: «وأبرأ».

٩. في «بخ»: «-» و«كثيراً».

طَبِيبًا، وَأَنَا خَافِضٌ^١ فِي عَافِيَتِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ غَيْرُكَ.

قَالَ: فَقَعَلْتُ ذَلِكَ، وَكُنْتُ أَخْرُجُ إِلَى دُكَّانِي^٢ حَتَّى خِفْتُ أَنْ يَأْخُذَنِي الْجَابِي^٣ بِأَجْرَةٍ^٤ دُكَّانِي وَمَا عِنْدِي شَيْءٌ.

قَالَ: فَجَاءَ^٥ جَالِبٌ^٦ بِمَتَاعٍ^٧، فَقَالَ لِي: تُكْرِينِي نِصْفَ بَيْتِكَ؟ فَأَكْرَمْتُهُ نِصْفَ بَيْتِي بِكَرَى^٨ الْبَيْتِ كُلِّهِ.

قَالَ: وَعَرَضُ^٩ مَتَاعَهُ، فَأَعْطَيْتُ بِهِ شَيْئًا لَمْ يَبِعْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ إِلَيَّ خَيْرٌ^{١٠}، تَبِيعَنِي عِدْلًا مِنْ مَتَاعِكَ هَذَا، أَبِيعَهُ وَأَخْذُ فَضْلَهُ، وَأُدْفَعُ إِلَيْكَ ثَمَنَهُ؟ قَالَ:

١. في الوافي: «خائض». و«الخافض» من الخَفَضَ، وهو سعة العيش ولينه وراحته. راجع: لسان العرب،

ج ٧، ص ١٤٥؛ المصباح المئير، ص ١٧٥ (خفَضَ).

٢. في «بث»: - «أُحَد».

٣. في «ظ»: - «إلى دُكَّانِي».

٤. في «ي»: «الجابي». وفي «يح»: «الجابي». و«الجابي»: جامع الخراج والمال؛ من الجاية، وهو استخراج الأموال من مظانها. وقال العلامة المجلسي: «قوله»: أن يأخذني الجابي، أي جامع غلات الدكاكين». راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٣٨؛ المصباح المئير، ص ٩١ (جبا).

٥. في «بث»: + «أُحَد».

٦. في «جن»: «فقال: جاء».

٧. «الجالب»: التاجر الذي يجلب المتاع من بلد إلى بلد طلباً للربح؛ من الجَلَب، وهو سوق الشيء من موضع إلى آخر. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٢٦٨ (جلب).

٨. في «يح، يخ» والوافي: «بكرام».

٩. في التهذيب: + «ولي».

١٠. في مرآة العقول: «قوله»: إلى خير، يحتمل أن يكون معترضة، أي مصيرك إلى خير، دعاء له. ويحتمل أن يكون المراد تبيعني إلى خير، أي تؤخر الثمن إلى حصول المال. ويمكن أن يقرأ: إليّ مشدّد الياء، أي هل لك أن توصل إليّ خيراً؟ أو هل لك أن تصير أو تميل إلى خير أو سبيل إلى خير، فقوله: تبيعني بتقدير أن بدّل اشتغال للخير. وفي النسخ: إلى حين، بالنون فيؤيد الثاني».

وَكَيْفَ لِي بِذَلِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ^١: وَلَكَ اللَّهُ عَلَيَّ بِذَلِكَ، قَالَ: فَخَذْ عِذْلًا مِنْهَا، فَأَخَذْتَهُ
وَرَقْمَتَهُ، وَجَاءَ^٢ بَزْدٌ شَدِيدٌ، فَبِعْتُ الْمَتَاعَ مِنْ يَوْمِي، وَدَفَعْتُ إِلَيْهِ الشَّمْنَ،
وَأَخَذْتُ الْفُضْلَ، فَمَا زِلْتُ^٣ أَخْذُ عِذْلًا عِذْلًا، فَأَبِيعُهُ وَأَخْذُ فَضْلَهُ، وَأَزُدُّ عَلَيْهِ^٤
رَأْسَ الْمَالِ حَتَّى رَكِبْتُ الدَّوَابَّ، وَاشْتَرَيْتُ الرَّقِيقَ، وَبَنَيْتُ^٥ الدُّورَ.

٥٦٦٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ

٤٧٥/٣

إِبْنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا وَلِيدُ^{١٨} أَيْنَ خَانُوتُكَ مِنَ الْمَسْجِدِ؟» فَقُلْتُ: عَلَى بَابِهِ،
فَقَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْتِيَ خَانُوتَكَ، فَأَبْدَأْ بِالْمَسْجِدِ^{١٩}، فَصَلِّ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعًا، ثُمَّ
قُلْ: غَدَوْتُ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ، وَغَدَوْتُ بِلَا حَوْلَ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، بَلْ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ
يَا رَبِّ، اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، أَلْتَمِسُ مِنْ فَضْلِكَ كَمَا أَمَرْتَنِي، فَيَسِّرْ لِي ذَلِكَ، وَأَنَا
خَافِضٌ^{١١} فِي عَافِيَّتِكَ»^{١٢}.

١. في الوافي والتهذيب: + «له».

٢. في «جن»: «فجاء».

٣. في «بخ»: «فما زالت».

٤. في «ي»، «بح، جن»: «أخذت».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: + «من».

٦. في «ي»: - «بنيت».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٩٦٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب المعيشة،

باب النوادر، ح ٩٣٦١، بسنده عن أبي عمارة الطيار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٩،

ص ١٤٣١، ح ٨٤٨٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٢، ح ١٠٢٢٠.

٨. في الوسائل: - «يا وليد».

٩. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: من المسجد، أي مسجد الكوفة».

١٠. في «بخ»: «في المسجد».

١١. في «بخ» والوافي: «خافض».

١٢. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٣، ح ٨٤٨٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٣، ح ١٠٢٢٢.

٥٦٦٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: يَا فَلَانُ! أَمَا تَعُدُّو فِي الْحَاجَةِ؟ أَمَا تَمُرُّ بِالْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ عِنْدَكُمْ بِالْكُوفَةِ؟^١ قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ: «فَصَلِّ فِيهِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، قُلْ فِيهِنَّ^٢: عَدَوْتُ بِحَوْلِ اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ، عَدَوْتُ بِغَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، وَ لَكِنْ^٣ بِحَوْلِكَ يَا رَبِّ وَ قُوَّتِكَ، أَسْأَلُكَ بَرَكَهَ هَذَا الْيَوْمِ وَ بَرَكَهَ أَهْلِهِ، وَ أَسْأَلُكَ أَنْ تَزِدَّنِي مِنْ فَضْلِكَ خَلَالًا طَيِّبًا تَسُوقُهُ إِلَيَّ بِحَوْلِكَ وَ قُوَّتِكَ، وَ أَنَا^٤ خَافِضٌ فِي عَافِيَّتِكَ»^٥.

٥٦٦٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ^٧ عُرْوَةَ ابْنِ أُخْتِ شُعَيْبِ الْعَقْرِقُوفِيِّ، عَنْ خَالِهِ شُعَيْبٍ، قَالَ:

١. في مرآة العقول: «قوله عليه السلام: قل فيهن، أي في القنوت، أو في السجود أو بعدهن متصلاً بهن، كالأخبار الأخر. وهو بعيد».

٢. في «ي»: «لكن» بدون الواو.

٣. في «بخ»: «وإني».

٤. في «بخ» والوافي: «خائض».

٥. قرب الإسناد، ص ٣، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٢، ح ٨٤٨٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٤، ح ١٠٢٢٣.

٦. في «ي»، بث، بخ، بس، جن: - «بن عبدالله».

٧. هكذا في «بس» والوسائل. وفي «ظ، غ، ي، بث، بخ، جن» والمطبوع والتهذيب: «بن».

والظاهر أن الصواب ما أثبتناه وأن المراد من الحسن، هو الحسن بن علي بن فضال؛ فإن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٩٣٩، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن عروة ابن أخت شعيب العقرقوفي، عن خاله شعيب.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ جَاعَ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُولَ: 'يَا رَبِّ، إِنِّي جَائِعٌ، فَأُطْعِمْنِي'؛ فَإِنَّهُ يُطْعَمَ مِنْ سَاعَتِهِ»^٢.

٥٦٧٠ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ

صَبِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا عَدَوْتَ فِي حَاجَتِكَ بَعْدَ أَنْ تَجِبَ الصَّلَاةُ^٣، فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا فَرَعْتَ مِنَ الشَّهَادَةِ^٤، قُلْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَدَوْتُ التَّمَسُّ مِنْ فَضْلِكَ كَمَا أَمَرْتَنِي^٥، فَارْزُقْنِي رِزْقًا خَلَالًا طَيِّبًا، وَ أَعْطِنِي فِيمَا رَزَقْتَنِي^٦ الْعَافِيَةَ، تُعِيدُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ أُخْرَاوَيْنِ، فَإِذَا فَرَعْتَ مِنَ الشَّهَادَةِ^٧، قُلْتَ: بِحَوْلِ اللَّهِ ٤٧٦/٣

وقد وردت في الكافي، ح ١٢٩؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٤٩، ح ٢٥؛ والأُمالي للصدوق، ص ٣٧، المجلس ٩، ح ٥، رواية عروة ابن أخي شعيب العرقوفي، عن شعيب. والظاهر اتحاد العنوانين ووقوع التحريف في أحدهما.

١. في التهذيب: «ويتم ركوعهما وسجودهما ويقول» بدل «ثم يقول».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٢، ح ٩٦٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٩٣٩، بسنده عن عروة ابن أخت شعيب العرقوفي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٣، ح ٨٤٩١؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٦، ح ١٠٢٢٧.

٣. في الوافي: «بعد أن تجب الصلاة، أي بعد أن فرغت من الفريضة»، وفي مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: بعد أن تجب الصلاة، أي ثبت وترفع كراهتها بأن ترفع الشمس قليلاً، ويدل على أن النافلة ذات السبب أيضاً مكروهة فيها، ويمكن حمله على الانتفاء».

٤. في «ي»: «عن».

٥. في مرآة العقول: «وقوله عليه السلام: كما أمرتني، أي يقولك: «وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» [النساء (٤): ٣٢] و«ابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» [الجمعة (٦٢): ١٠]».

٦. في الوسائل: «رزقنيه».

٧. في مرآة العقول: «وقوله: من الشَّهَادَةِ، إمّا مبني على عدم جزئية السلام، أو المراد بالشَّهَادَةِ ما يشمل السلام، أو يقرأ الدعاء بينهما، فيكون مفسراً لقوله: فيهنّ في الخبر السابق فتفطن».

وَقُوَّتِهِ غَدَوْتُ بِغَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، وَلَكِنْ بِحَوْلِكَ يَا رَبِّ وَقُوَّتِكَ، وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ
مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بَرَكَهَ هَذَا الْيَوْمِ وَبَرَكَهَ أَهْلِهِ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ
تَرْزُقَنِي مِنْ فَضْلِكَ رِزْقًا وَاسِعًا طَيِّبًا حَلَالًا^١ تَسُوِّقُهُ إِلَيَّ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ، وَأَنَا
خَافِضٌ^٢ فِي عَافِيَتِكَ؛ تَقُولُهَا^٣ ثَلَاثًا^٤.

٩٥- بَابُ صَلَاةِ الْخَوَائِجِ

٥٦٧١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^١، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، فَقُلْتُ^٣: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي اخْتَرَعْتُ دُعَاءً.
قَالَ^٤: «دَعْنِي مِنْ اخْتِرَاعِكَ، إِذَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ، فَافْتَغِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ^٥، وَصَلِّ

١. في «بخ»: «حلالاً طيباً».

٢. في «بخ» والوافي: «خافض».

٣. في الوسائل: «وتقولها».

٤. قرب الإسناد، ص ٣، ح ٦، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه^٥، إلى قوله: «تعيدها ثلاث مرّات» مع اختلاف الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٣، ح ٨٤٩٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٣، ح ١٠٢٢١.

٥. في «بث، بس»: «-باب».

٦. هكذا في «بخ، بس» والوسائل والبحار والتهذيب. وفي «بث»: «أحمد بن محمد أبي عبدالله». وفي «ظ، ي، بح، جن» والمطبوع: «أحمد بن محمد بن أبي عبدالله». وهو سهو واضح.

ثم إننا نجد رواية أحمد بن أبي عبدالله - وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي - عن زياد القندي - وهو زياد بن مروان - في غير هذا السند. والمتكرر في أسناد المحاسن رواية البرقي عنه بالتوسط. فلا يبعد وقوع خلل في السند من سقط أو إرسال.

٧. في التهذيب: «+«له»».

٨. في الوسائل، ح ١٠٢٣٤ والفقيه والتهذيب: «فقال».

رَكَعَتَيْنِ تُهْدِيهِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قُلْتُ: كَيْفَ أَضْنَعُ؟

قَالَ: «تَغْتَسِلُ، وَتُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، تَسْتَفْتِحُ^١ بِهِمَا افْتِتَاحُ^٢ الْفَرِيضَةِ، وَتَشْهَدُ^٣ تَشْهَدُ الْفَرِيضَةَ، فَإِذَا فَرَغْتَ مِنَ التَّشْهُدِ وَسَلَّمْتَ، قُلْتَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، وَإِلَيْكَ يَرْجِعُ السَّلَامُ؛ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبَلِّغْ رُوحَ مُحَمَّدٍ مِنِّي السَّلَامَ، وَأَرْوَاحَ الْأَيِّمَةِ الصَّادِقِينَ^٤ سَلَامِي، وَارْزُقْ عَلَيَّ مِنْهُمْ السَّلَامَ، وَالسَّلَامَ عَلَيْهِمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتَهُ؛ اللَّهُمَّ إِنَّ هَاتَيْنِ الرَكَعَتَيْنِ هَدِيَّةٌ مِنِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأُبْنِنِي عَلَيْهِمَا^٥ مَا أُمَلْتُ وَرَجَوْتُ فِيكَ وَفِي رَسُولِكَ يَا وَلِيَّ الْمُؤْمِنِينَ.

ثُمَّ تَجْرُ^٦ سَاجِدًا، وَتَقُولُ: يَا حَيَّ يَا قَيُّوْمَ، يَا حَيَّ لَا يَمُوتُ، يَا حَيَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، أَرْبَعِينَ مَرَّةً.

ثُمَّ ضَعْ خَذَّكَ الْأَيْمَنَ^٧، فَتَقُولُهَا أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ ضَعْ خَذَّكَ الْأَيْسَرَ^٨، فَتَقُولُهَا

١. في «بخ»: «تفتتح».

٢. في البحار: «فيهما استفتاح» بدل «فيهما افتتاح».

٣. في «بث»: «وتشهد».

٤. في «ظ»، «ي»، «بث»، «بخ»، «بس»، «جن»: «- ورجع».

٥. في الوسائل، ح ١٠٢٣٤: «الصالحين».

٦. في «بخ»: «عليها».

٧. يقال: خَرَّ يَخْرُ بِالضَّمِّ والكسر: إِذَا سَقَطَ مِنْ عَلْوٍ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١ (خرر).

٨. في الوافي عن بعض النسخ: «يا حيًّا».

٩. في البحار: «الأيسر».

١٠. في البحار: «الأيمن».

أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ، وَتَقُولُ^١ أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرُدُّ يَدَكَ^٢ إِلَى رَقَبَتِكَ، وَتَلُوذُ بِسَبَابَتِكَ^٣، وَتَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ خُذْ لِيَخِيتَكَ بِيَدِكَ^٤ الْيُسْرَى، وَإِنَّكَ أَوْ تَبَاكَ^٥، وَقُلْ: يَا مُحَمَّدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْكُو إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكَ خَاجَتِي، وَإِلَى^٦ أَهْلِ بَيْتِكَ^٧ الرَّاشِدِينَ خَاجَتِي، وَبِكُمْ أَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ فِي خَاجَتِي.

ثُمَّ تَسْجُدُ، وَتَقُولُ^٨: يَا اللَّهُ يَا اللَّهُ - حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفْسُكَ - صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَافْعَلْ بِي كَذَا وَكَذَا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «فَأَنَا الضَّامِنُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ لَا يَبْرَحَ^{١٠} حَتَّى تُقْضَى^{١١} خَاجَتُهُ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «بث، بح، بخ، بس، جن» والوافي والوسائل، ح ١٠٢٣٤ و البحار: «تقول».

٢. في «جن»: - «يدك».

٣. قال في مرآة العقول: «قوله^٤: تلوذ بسبابتك، أي تستغيث بتحريكهما».

٤. في البحار: «بيد».

٥. في حاشية «بث، جن»: «أو تباكى».

٦. في البحار والفقيه: «وأشكو إلى».

٧. في «بح»: + «نهاية».

٨. في «بخ»: «ثم تقول».

٩. في الفقيه والتهذيب: «أنا».

١٠. في «ي»: «لا يبرح» بدون «أن». وفي «بخ» والبحار: «أن لا تبرح». وفي التهذيب: «أن لا تبرح من مكانك».

وقوله: «أَنْ لَا يَبْرَحَ»، أي لا يزول عن مكانه، يقال: برح الرجل يبرح من باب تعب برحاً، إذا زال عن موضعه. راجع: المصباح المنير، ص ٤٢ (برح).

١١. في «بح»: «حتى يقضى».

١٢. في «بخ» وحاشية «بث» والبحار: «حاجتك».

١٣. التهذيب، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٠٤، بسنده عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٥٩٩، ح ١٥٤٨، معلقاً عن ..

٥٦٧٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ :

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَخْزَنُهُ الْأَمْرُ، أَوْ يُرِيدُ الْحَاجَّةَ، قَالَ : «يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَقْرَأُ^١ فِي إِحْدَاهُمَا «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» أَلْفَ مَرَّةٍ، وَفِي الْأُخْرَى مَرَّةً، ثُمَّ يَسْأَلُ حَاجَتَهُ»^٢.

٥٦٧٣ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ دُوَيْلٍ^٥، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ مُقَاتِلٍ، قَالَ :

قُلْتُ لِلرَّضَاءِ ﷺ : جُعِلْتُ فِدَاكَ^٦، عَلَّمَنِي دُعَاءَ لِقَضَاءِ الْحَوَائِجِ^٧.

فَقَالَ^٨ : «إِذَا كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مُهِمَّةٌ، فَاغْتَسِلْ، وَالْبَسْ أَنْظِفْ ثِيَابَكَ، وَشَمِّ شَيْئاً مِنَ الطَّيِّبِ، ثُمَّ ابْزُزْ تَحْتَ السَّمَاءِ، فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ تَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، فَتَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ^٩ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَزَكِّعْ، فَتَقْرَأُ

٥٥ زياد القسدي . الوافي، ج ٩، ص ١٤١٩، ح ٨٤٦٥؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٠، ح ١٠٢٣٤؛ وفيه، ج ٣،

ص ٣٣٣، ح ٣٧٩٩، إلى قوله : «قال : تغتسل وتصلّي ركعتين»؛ البحار، ج ١٠٢، ص ٢٢٩، ح ٣.

١. في الوافي : «يحرّنه، بالمجرّد والمزيدين : يجعله حزينا، وبالباء الموحدة : ينوبه ويشدّ عليه».

٢. في «ى» : «ويريد».

٣. في الوافي : «ويقرأ».

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٢، ح ١٥٤٩، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، يرفعه إلى أبي

عبدالله ﷺ، مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٠، ح ٨٤٦٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣١، ح ١٠٢٣٥.

٥. في «بث» والتعذيب، ج ١ : «ذويل»، لكن في بعض نسخه : «ذويل».

٦. في الوسائل، ج ٣٨٠٠ - «جعلت فداك».

٧. في الفقيه والتعذيب، ج ١ : «+ قال».

٨. في «ى»، بث، يخ، جن، ومراة العقول : «+ قل». وفي «بس» : «قال : فقل».

٩. في «ى»، جن : «إذا كان».

١٠. في «ظ» : «الحمد» بدل «فاتحة الكتاب».

خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَتِمُّهَا^١ عَلَى مِثَالِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ غَيْرَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، فَإِذَا سَلِمْتَ فَاقْرَأْهَا خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَسْجُدْ، فَتَقُولُ^٢ فِي سُجُودِكَ: اللَّهُمَّ إِنَّ كُلَّ مَغْبُودٍ مِنْ لَدُنْ غَزِيكَ إِلَى قَرَارِ أَرْضِكَ، فَهُوَ بَاطِلٌ سِوَاكَ؛ فَإِنَّكَ أَنْتَ^٣ اللَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، أَقْضِ لِي حَاجَةً كَذَا وَكَذَا، السَّاعَةَ السَّاعَةَ، وَتُلِحُّ فِيمَا أَرَدْتَ.^٤

٥٦٧٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْخَرَّازِ^٦، قَالَ:

حَضَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧، فَأَتَاهُ^٨ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ^٩: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَخِي بِهِ بَلِيَّةٌ اسْتَخِيي أَنْ أَذْكَرَهَا.

فَقَالَ لَهُ: «اسْتَزْ ذَلِكَ، وَقُلْ لَهُ: يَصُومُ يَوْمُ^١ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ، وَيَخْرُجُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ - إِمَّا جَدِيدَيْنِ وَإِمَّا غَسِيلَيْنِ - خَيْثُ

١. في التهذيب، ج ٣: - «ثُمَّ تَتِمُّهَا».

٢. في «ظ» والتهذيب، ج ٣ والمقنعة: «وتقول».

٣. في «ظ»، ي، ب، جن: - «أنت».

٤. في «بخ»: «حاجتي».

٥. التهذيب، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٠٥، بسنده عن الكليني، إلى قوله: «فاغسل ولبس أنظف ثيابك»؛ وفيه،

ج ٣، ص ١٨٤، ح ٤١٧، معلقاً عن الكليني. المقنعة، ص ٢٢٤، مراسلاً عن مقاتل، عن أبي عبد الله^٧، مع

اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٥٥٦، ح ١٥٤٣. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٠، ح ٨٤٦٨؛ الوسائل،

ج ٣، ص ٣٣٣، ح ٣٨٠٠، إلى قوله: «واللبس أنظف ثيابك»؛ وج ٨، ص ١٣١، ح ١٠٢٣٦.

٦. في «ظ» والوسائل: «الخرزاز».

٧. في «بخ» والوسائل: «وأناه».

٨. في «جن»: - «له».

٩. الوسائل: - «يوم».

لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، فَيَصَلِّي، وَيَكْشِفُ عَنْ رُكْبَتَيْهِ، وَيَتَمَطَّى^١ بِرَاخَتَيْهِ الْأَرْضَ وَجَنْبَيْهِ^٢،
وَيَقْرَأُ فِي صَلَاتِهِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا رَكَعَ ٤٧٨/٣
قَرَأَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، فَإِذَا سَجَدَ قَرَأَهَا عَشْرًا، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ
أَنْ يَسْجُدَ، قَرَأَهَا عَشْرِينَ مَرَّةً، يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ عَلَى مِثْلِ هَذَا، فَإِذَا قَرَعَ مِنْ
التَّشَهُدِ، قَالَ: يَا مَغْرُوفُ بِالْمَغْرُوفِ، يَا أَوَّلَ الْأَوَّلِينَ، يَا آخِرَ الْآخِرِينَ، يَا ذَا الْقُوَّةِ
الْمَتِينِ^٣، يَا رَازِقَ الْمَسَاكِينِ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ نَفْسِي مِنْكَ بِثَلَاثِ مَا
أُمْلِكُ، فَاصْرِفْ عَنِّي^٤ شَرَّ مَا ابْتَلَيْتَ بِهِ؛ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^٥.

٥٦٧٥ / ٥. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ
صَالِحٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ،
فَاتَمَّ زُكُوعَهُمَا وَسَجُودَهُمَا، ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَلَّى عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، ثُمَّ سَأَلَ^٦ اللَّهَ حَاجَتَهُ، فَقَدْ طَلَبَ الْخَيْرَ فِي^٧ مَظَانِهِ، وَ مَنْ طَلَبَ

١. في مرآة العقول: «التمطى: التمدد والباه للتعديّة». والتمطى أيضاً: تمديد الجسد، والتبختر ومدّ اليدين في المشي. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٨٤ (مطا).

٢. في «ي» والوافي: «وجيبه». وفي «بس، جن» والوسائل: «وجيبه».

٣. قوله عليه السلام: «يَا ذَا الْقُوَّةِ الْمَتِينِ» إشارة إلى قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرُّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ» [الذاريات (٥١)]: ٥٨] و«المتين» مرفوع صفة للفظ «الرُّزَّاق» على القراءة المشهورة، وقراءته بالجرّ صفة للفظ «الْقُوَّة» شاذّة، فكذا هنا. راجع: مجمع البيان، ج ٩، ص ٢٤١؛ شرح المازندراني، ج ١٠، ص ٣٣١؛ مرآة العقول، ج ١٢، ص ٣٩١.

٤. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢١، ح ٨٤٦٩؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٥، ح ١٠٢٤٤.

٥. في «ظ»: «وَأَتَمَّ».

٦. في «بخ»: «على النبي».

٧. في «ظ»: «وَسَأَلَ».

٨. في «بث، بخ» وحاشية «ظ» والوافي عن بعض النسخ: «من».

الْخَيْرِ فِي مَظَانِّهِ، لَمْ يَجِبْ^٢.

٦ / ٥٦٧٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ^١ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَصَّاحٍ وَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْأَرْقَطِ وَ أُمِّهِ أُمِّ سَلَمَةَ أُخْتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ:

مَرِضْتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ^٤ مَرَضًا شَدِيدًا حَتَّى ثَقُلْتُ^٥، وَ اجْتَمَعَتْ بَنُو هَاشِمٍ لَيْلًا لِلْجَنَازَةِ وَ هُمْ يَرَوْنَ أَنِّي مَيِّتٌ، فَجَزَعَتْ أُمِّي عَلَيَّ^٦.

فَقَالَ لَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧ خَالِي: «اضْعِدِي إِلَى فَوْقِ الْبَيْتِ، فَأَبْرِزِي إِلَى السَّمَاءِ، وَ صَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا سَلَمْتِ، فَقُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ وَهَبْتَهُ لِي وَ لَمْ يَكْ شَيْئًا، اللَّهُمَّ وَ إِنِّي^٨ أَسْتَوْهِبُكَ^٩ مُبْتَدِئًا فَأَعِزَّنِيهِ».

١. في «بث» و«بح» والوافي عن بعض النسخ «من».

٢. «لم يجب»، من الخيبة، وهو الحرمان والخسران، يقال: خاب الرجل خيبة، إذا لم ينل ما يطلب. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٦٨ (خيّب).

٣. المحاسن، ص ٥٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ٧٧، عن الحسن بن محبوب، عن الحسين بن صالح بن حري، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٣، ح ٩٦٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٢، ح ٨٤٧٠؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٩، ح ١٠٢٣١.

٤. ورد الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٣١٣، ح ٩٧٠، بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن عبد الله بن عثمان، عن أبي إسماعيل السراج، لكن «عن» في سند التهذيب زائدة، كما تقدّم في الكافي، ح ٣٨٣٦، فلاحظ.

٥. في الوسائل: - «في شهر رمضان».

٦. في التهذيب: «تلفت».

٧. في الوسائل: «عليّ أُمّي».

٨. في «بح» والوافي والوسائل: «إني» بدون الواو.

٩. في «ي»: «استوهبته». وفي «بح»: «استوهبك». وفي «جن»: «استوهبتك به». وفي التهذيب: «استوهبتك».

قَالَ: فَفَعَلْتُ، وَفَعَلْتُ، وَدَعَوْتُ بِسُحُورٍ^١ لَّهُمْ هَرِيسَةً^٢، فَتَسَحَّرُوا^٣ بِهَا، وَتَسَحَّرْتُ مَعَهُمْ^٤.

٥٦٧٧ / ٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ شَرْخِيلَ^٥ الْكِنْدِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ أَمْرًا تَسْأَلُهُ رَبَّكَ، فَتَوَضَّأْ، وَأَخْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلِّ رَمْعَتَيْنِ، وَعَظِّمِ اللَّهَ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقُلْ نَعْدُ التَّسْلِيمَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ مَلِكٌ، وَأَنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^٧، وَأَنَّكَ^٨ مَا تَشَاءُ مِنْ أَمْرٍ يَكُونُ؛ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوِّجُّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ ﷺ يَا مُحَمَّدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَتُوِّجُّهُ بِكَ إِلَى اللَّهِ رَبِّكَ وَرَبِّي لِيُنْجِحَ^٩ لِي^{١٠} طَلِبَتِي؛ اللَّهُمَّ بِنَبِيِّكَ أَنْجِحْ لِي^{١١}

١. «السحور» بالفتح: اسم ما يُتَسَحَّرُ به ويُؤْكَلُ من الطعام والشراب، وبالضم المصدر والفعل نفسه. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٧٩؛ النهاية، ج ٢، ص ٣٤٧ (سحر).

٢. «الهريسة»: فعيلة بمعنى مفعولة؛ من الهَرَسَ وهو دَقَّ الشيء وكسره. وقيل: الهريس: الحب المدقوق بالمهْرَس قبل أن يُطْبَخ، فإذا طُبِخ فهو هريسة. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٤٧؛ المصباح المنير، ص ٦٣٧ (هرس).

٣. في «ظ»، «ي، جن»: «وتسحروا».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٣، ح ٩٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن عبد الله بن عثمان، عن أبي إسحاق السراج «الوافي»، ج ٩، ص ١٤٢٢، ح ٨٤٧١؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٧، ح ١٠٢٤٧؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٠٤، ح ٢٦.

٥. في الوافي: «شرجيل».

٦. في «ظ» والوافي والتهذيب: «قدير».

٧. في الوسائل: «وَأَنَّكَ». وفي التهذيب: «وَأَنَّكَ عَلَى».

٨. التَّجْحِج والتَّجَاح: الظفر بالحوائج. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩ (نجح).

٩. في «ظ»، «ي، بخ» والوافي والوسائل والتهذيب: «+بك».

١٠. في «ي، بخ»: «-لي».

طَلَبْتَنِي بِمُحَمَّدٍ^١، ثُمَّ سَلَّ حَاجَتَكَ^٢.

٥٦٧٨ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَأَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ

٤٧٩/٣

بْنِ وَهْبٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ فِي الْأَمْرِ يَطْلُبُهُ الطَّالِبُ مِنْ رَبِّهِ.

قَالَ: «تَصَدَّقْ فِي يَوْمِكَ عَلَى سِتِّينَ مِسْكِينًا، عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ بِصَاعِ النَّبِيِّ عليه السلام، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ، اغْتَسَلْتَ فِي الثَّلَاثِ الْبَاقِي، وَ لَبِسْتَ أَدْنَى مَا يَلْبَسُ^٥ مَنْ تَعُولُ^٦ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا أَنْ عَلَيْكَ فِي بَلِّكَ الثِّيَابِ إِزَارًا، ثُمَّ تُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَإِذَا وَضَعْتَ جَبْهَتَكَ فِي الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ^٧ لِّلسُّجُودِ، هَلَلْتَ اللَّهَ وَ عَظَّمْتَهُ وَ قَدَّسْتَهُ وَ مَجَّدْتَهُ، وَ ذَكَرْتَ ذُنُوبَكَ، فَأَقْرَزْتَ بِمَا تَعْرِفُ مِنْهَا مَسْمًى، ثُمَّ رَفَعْتَ رَأْسَكَ، ثُمَّ إِذَا وَضَعْتَ رَأْسَكَ لِّلسُّجُودِ الثَّانِيَةِ، اسْتَخَرْتَ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ، ثُمَّ تَدْعُو اللَّهَ بِمَا شِئْتَ، وَ تَسْأَلُهُ إِثَاءً، وَ كُلَّمَا سَجَدْتَ فَأَفْضِ بِرُكْبَتَيْكَ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ تَرَفَّعِ الْإِزَارَ حَتَّى تَكْشِفَهُمَا^٨، وَ اجْعَلِ الْإِزَارَ مِنْ خَلْفِكَ بَيْنَ أَلْيَتَيْكَ^٩ وَ بَاطِنِ

١. في «بح»: «+ كذا».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٣، ح ٩٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن عبدالله بن

عثمان، عن أبي إسماعيل السراج الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٣، ح ٨٤٧٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٢، ح ١٠٢٣٧.

٣. في السند تحويل بعطف «أبو داود» على «عدة من أصحابنا»، عن أحمد بن محمد.

٤. في الوافي: «صاعاً». ٥. في الوافي: «ما تلبس».

٦. في «بخ»: «يعول». وقوله: «من تعول»، أي من تكفله. راجع: المصباح المنير، ص ٤٣٨ (عول).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «الآخر».

٨. في «ى»: «بح، وبس، وبس»، والوسائل: «حتى تكشفهما».

٩. في «ظ، بث، بخ، بس» والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٣: «أليك».

سَاقِيكَ.^١

٩ / ٥٦٧٩ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ، فَتَوَضَّأْ، وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَحْمَدِ اللَّهَ، وَأَتْنِ عَلَيْهِ، وَادْكُرْ مِنَ الْآيَةِ^٢، ثُمَّ ادْعُ، تُجَبَّ^٣».

١٠ / ٥٦٨٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُرِدْتَ حَاجَةً فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَسَلِّ، تُغْطَهُ»^٤.

١١ / ٥٦٨١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ امْرَأَةً، وَذَكَرْتُ^٥ أَنَّهَا تَرَكَتِ ابْنَهَا

١. التهذيب، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٠٦، بسنده عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ج ٣، ص ٣١٤، ح ٩٧٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٥، ح ١٥٤٢، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع زيادة، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٣، ح ٨٤٧٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٨، ح ١٠٢٣٠.

٢. هكذا في «ظ»، «ي»، «بح» والوافي، ويحتمل من «بخ»، «بس». وفي «بث»، «جن» والمطبوع: «الآية». وفي «جن»: «+ الآية».

٣. في الوسائل: «بما تحب» بدل «تجب».

٤. الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٥، ح ٨٤٧٦؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٢، ح ١٠٢٣٨.

٥. الكافي، كتاب الدعاء، باب الثناء قبل الدعاء، ح ٣١٤٥، بسنده عن الحارث بن المغيرة. وفيه، كتاب الصلاة، باب التعقيب بعد الصلاة والدعاء، ذيل ح ٥١١٧، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٥، ح ٨٤٧٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٩، ح ١٠٢٣٢.

٦. في «بخ» والوسائل والبصائر: «فذكرت».

وَقَدْ قَالَتْ بِالْمِلْحَفَةِ^١ عَلَى وَجْهِهِ مَيِّتًا.

فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّه لَمْ يَمُتْ، فَقُومِي، فَادْهَبِي إِلَى بَيْتِكَ، فَاعْتَسِلِي، وَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَادْعِي وَقُولِي: يَا مَنْ وَهَبَهُ لِي وَلَمْ يَكْ شَيْئًا، جَدِّدْ هِبَتَهُ لِي»، ثُمَّ حَرَّكِيهِ، وَلَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا.

قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَحَرَّكْتُهُ، فَأِذَا هُوَ قَدْ بَكَى.^٢

٩٦ - بَابُ^٣ صَلَاةٍ مِنْ خَافَ مَكْرُوهًا

٤٨٠ / ٣

٥٦٨٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ شُعَيْبِ الْعَمَرِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ^٥ إِذَا هَالَهُ^٦ شَيْءٌ، فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾^٧.

٥٦٨٣ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ

١. قال ابن الأثير: «العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلقه على غير الكلام واللسان، فتقول: قال بيده، أي أخذ، وقال برجله، أي مشى ... وقال بالماء على يده، أي قلب، وقال بثوبه، أي رفعه. كل ذلك على المجاز والاتساع». وقال الفيض: «قالت بالملحفة، أي ألقتها؛ فإن في معنى القول توسعاً يطلق على معان كثيرة تعرف بالقرائن». راجع: النهاية، ج ٤، ص ١٢٤ (قول).

٢. بصائر الدرجات، ص ٢٧٢، ح ١، عن أحمد بن محمد، مع اختلاف بسير الوافي، ج ٩، ص ١٤٢٥، ح ٨٤٧٨؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٧، ح ١٠٢٤٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٨٠، ح ٦٣.

٣. في «بث، بس»: «باب».

٤. في «بث»: «يخاف».

٥. في «ي»، «يخ» وحاشية «بس»: «أهاله».

٦. البقرة (٢): ٤٥.

٧. الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٥، ح ٨٤٩٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٣٨، ح ١٠٢٤٩.

حَرِيرِز:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اتَّخِذْ مَسْجِدًا فِي بَيْتِكَ، فَإِذَا خِفْتَ شَيْئًا، فَالْبَسْ ثَوْبَيْنِ غَلِيظَيْنِ مِنْ أَعْلَى ثِيَابِكَ، وَصَلِّ فِيهِمَا، ثُمَّ اجْثُ عَلَى رُكْبَتَيْكَ^٢، فَاضْرُخْ إِلَى اللَّهِ، وَسَلِّهِ الْجَنَّةَ، وَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الَّذِي تَخَافُهُ، وَإِيَّاكَ أَنْ يَسْمَعَ اللَّهُ مِنْكَ كَلِمَةً بَغْيٍ^٣، وَإِنْ أَعْجَبَتْكَ نَفْسُكَ وَعَشِيرَتُكَ^٤».

٩٧- بَابُ صَلَاةٍ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا

٥٦٨٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٦، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْتَخْلَفَ عَبْدٌ^٧ عَلَى أَهْلِهِ بِخِلَافَةٍ^٨ أَفْضَلَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ يَزْكِعُهُمَا^٩ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا^{١٠} يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي

١. في «هـ، ب» و«الوسائل والبحار والتهذيب، ج ٣»: «فصل».

٢. «اجث على ركبتك»، أي اجلس على ركبتك. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٦٦ (جنا).

٣. في «مراة العقول، ج ١٥، ص ٤٦٥»: «قوله ﷺ: كلمة بغى، أي لا تدع على عدو، إن أعجبتك، فاعله الضمير الراجع إلى كلمة البغي، ونفسك بدل من الكاف».

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣١٤، ح ٩٧٣، معلقاً عن الحسين بن محمد. المحاسن، ص ٦١٢، كتاب المرافق، ح ٣١، بسند آخر، مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب البغي، ح ٢٦٣٩، بسند آخر، هكذا: «انظر أن لا تكلمن بكلمة بغى أبداً وإن أعجبتك نفسك وعشيرتك». الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٥، ح ٨٤٩٣: الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٥٧٠٠؛ و«ج ٨، ص ١٣٨، ح ١٠٢٥٠: البحار، ج ٨٣، ص ١٧٦، وفي الأخيرين إلى قوله: «من أغلظ ثيابك وصل فيهما».

٥. في «هـ، ب»: «باب».

٦. في الوافي والكافي، ح ٦٩٨٩ والتهذيب، ج ٥: «عن آبائه عليهم السلام».

٧. في الوافي والكافي، ح ٦٩٨٩ والفقهاء والتهذيب، ج ٥ والمحاسن: «رجل».

٨. في التهذيب، ج ٥ والجعفریات: «خليفة».

٩. في «هـ»: «يركعها».

١٠. في الوافي: «الخروج إلى سفرو». وفي الكافي، ح ٦٩٨٩: «الخروج إلى سفر». وفي الفقيه والتهذيب، «»

أَسْتَوْدِعُكَ نَفْسِي وَأَهْلِي وَمَالِي وَدِينِي^١ وَدُنْيَايَ وَأَجْرَتِي وَأَمَانَتِي^٢
وَحَوَاتِيمَ^٣ عَمَلِي^٤ إِلَّا أَغْطَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ^٥.

٤٨١ / ٣

٩٨ - بَابُ صَلَاةِ الشُّكْرِ

٥٦٨٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٦ فِي صَلَاةِ الشُّكْرِ: «إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ بِنِعْمَةٍ،
فَصَلِّ رُكْعَتَيْنِ: تَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَ تَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ تَقُولُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فِي رُكُوعِكَ
وَ سُجُودِكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ^٧ شُكْرًا شُكْرًا وَ حَمْدًا، وَ تَقُولُ^٨ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي

«ج ٥ والمحاسن: «الخروج إلى سفره» و«كلها بدل «سفر»».

١. في الوافي والكافي، ح ٦٩٨٩ والفقيه والتهذيب، ج ٥ والمحاسن: «وذريتي».

٢. في التهذيب، ج ٥ والجعفریات: - «وأمانتي».

٣. في الوافي والكافي، ح ٦٩٨٩ والفقيه والتهذيب، ج ٥ والمحاسن والجعفریات: «وخاتمة».

٤. الكافي، كتاب الحج، باب القول عند الخروج من بيته وفضل الصدقة، ح ٦٩٨٩. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٩، ح ١٥٢، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٤٩، كتاب السفر، ح ٢٩، عن النوفلي بإسناده عن رسول الله ﷺ. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ٩٥٩، بسنده عن السكوني. الجعفریات، ص ٥٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٢، ص ٢٧١، ح ٢٤١٣، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٢، ص ٣٦١، ح ١٢١٠١؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٧، ذيل ح ١٠٢٢٩؛ وج ١١، ص ٣٧٩، ح ١٥٠٦٤.

٥. في «بث»: - «باب».

٦. في الوافي: - «قال». وفي التهذيب: + «ولي».

٧. في «ي»: - «الحمد لله».

٨. في «ي»: - «تقول».

رُكُوعِكَ وَ سُجُودِكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي^١ اسْتَجَابَ دُعَائِي، وَ أَعْطَانِي مَسْأَلَتِي^٢.

٩٩ - بَابُ^٣ صَلَاةِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِأَهْلِهِ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ

٥٦٨٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَجُلًا وَ هُوَ يَقُولُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٤: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي رَجُلٌ قَدْ أَسْنَنْتُ، وَ قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا صَغِيرَةً وَ لَمْ أَدْخُلْ بِهَا، وَ أَنَا أَخَافُ إِذَا أَدْخُلْتُ بِهَا عَلَى فِرَاشِي^٥ أَنْ تَكْزِهَنِي لِجِصَابِي وَ كِبَرِي.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «إِذَا دَخَلْتَ^٧ فَمَرْهَمٌ^٨ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْكَ أَنْ تَكُونَ مُتَوَضِّعَةً، ثُمَّ أَنْتَ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا حَتَّى^٩ تَتَوَضَّأَ^{١٠}، وَ تَصَلِّيَ^{١١} رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ مَجَّدَ اللَّهُ^{١٢}، وَ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ادْعُ اللَّهَ^{١٣}، وَ مَرَّ مِنْ مَعَهَا^{١٤} أَنْ يُؤْمِنُوا عَلَى دُعَائِكَ^{١٥}،

١. في «ي»: - «الذي».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٤، ح ٤١٨، معلقاً عن الكليني، الوافي، ج ٩، ص ١٤٣٥، ح ٨٤٩٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٢، ح ١٠٢٥٨.

٣. في «ب»: - «باب».

٤. في الوافي: «إِذَا أَدْخَلْتُ عَلَى فِرَاشِي». وفي الوسائل والتهذيب: «أَتَهَا إِذَا دَخَلْتُ عَلَى تِرَانِي فِرَاشَتِي». وفي الكافي، ح ١٠١٤٢: «أَتَهَا إِذَا دَخَلْتُ عَلَى تِرَانِي» كلها بدل «إِذَا أَدْخُلْتُ بِهَا عَلَى فِرَاشِي».

٥. في الوافي والتهذيب: «إِذَا أَدْخَلْتُ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٦. في الكافي، ح ١٠١٤٢: «فَمَرْهَمًا». ٧. في «ي»: - «أَنْ تَكُونَ مُتَوَضِّعَةً، ثُمَّ أَنْتَ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا حَتَّى».

٨. في حاشية «بس» والوافي والكافي، ح ١٠١٤٢: «وَصَلَّ».

٩. في الوافي والتهذيب: «ثُمَّ مَرَّهْمَ بِأَمْرُهَا أَنْ تَصَلِّيَ أَيْضًا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَحَمَدَ اللَّهُ» بدل «ثُمَّ مَجَّدَ اللَّهُ».

١٠. في الكافي، ح ١٠١٤٢: - «اللَّهُ».

١١. في الوافي: «مَعَكَ».

١٢. في «ينح»: «بِدُعَائِكَ».

وَقُلِ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي إِنْفَهَا وَوَدَّهَا وَرِضَاهَا، وَرَضْنِي^١ بِهَا، ثُمَّ اجْمَعْ^٢ بَيْنَنَا بِأَحْسَنِ
اجْتِمَاعٍ، وَأَسْرَ^٣ انْتِلَافٍ؛ فَإِنَّكَ تُحِبُّ الْحَلَالَ، وَتَكْرَهُ الْحَرَامَ.
ثُمَّ قَالَ: دُوْا غَلْمَ أَنَّ الْإِلْفَ مِنَ اللَّهِ، وَالْفِرْكَ^٤ مِنَ الشَّيْطَانِ، لِيَكْرَهَ^٥ مَا أَحَلَّ
اللَّهُ^٦.

٥٦٨٧ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: ٤٨٢/٣
قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧ ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ، كَيْفَ يَضْنَعُ؟»
قُلْتُ: لَا أَذْرِي.
قَالَ: «إِذَا هُمْ بِذَلِكَ، فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ، وَيَحْمَدُ^٨ اللَّهَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَرِيدُ

١. في الوافي والكافي، ح ١٠١٤٢ والتهذيب: «وأرضني».

٢. في الوافي والكافي، ح ١٠١٤٢ والتهذيب: «واجمع».

٣. في الوافي والكافي، ح ١٠١٤٢: «وأنس». وفي التهذيب: «وأنفس».

٤. قال الجوهرى: «الفِرْكَ، بالكسر: البغض ... تقول منه: فَرِكَتِ المرأة زوجها بالكسر تفركه فَرَكَاً، أي أبغضته، ولم يسمع هذا الحروف في غير الزوجين». وقال صاحب القاموس: «الفرك، بالكسر ويُفْتَح: الْبَغْضَةُ عَامَّةٌ ... أو خَاصٌّ ببغضة الزوجين. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٦٠٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٨ (فرك)».

٥. في «ي»: «فيكره».

٦. الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ح ١٠١٤٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٧، ص ٤٠٩، ح ١٦٣٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٠٩، ح ٢١٩٨٧؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٣، ح ١٠٢٦٠.

٧. في الكافي، ح ١٠١٤٤: «أبو جعفر».

٨. في «جن»: «وتحمده». وفي الكافي، ح ١٠١٤٤: «وليحمد».

أَنْ أَتَزَوَّجَ، فَقَدَّرَ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَعْفَهْنَ فَرْجاً، وَ أَحْفَظَهُنَّ لِي فِي نَفْسِهِنَّ^١ وَ فِي^٢ مَالِي، وَ أَوْسَعَهُنَّ رِزْقاً، وَ أَكْظَمَهُنَّ بَرَكَهً، وَ قَدَّرَ لِي وَلِداً طَيِّباً تَجْعَلُهُ خَلْفاً صَالِحاً فِي حَيَاتِي وَ بَعْدَ مَمَاتِي^٣.

٣/ ٥٦٨٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُحْبَلَ^٥ لَهُ، فَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ يُطِيلُ فِيهِمَا الرُّكُوعَ وَ السُّجُودَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَا سَأَلْتُكَ بِهِ^٦ زَكَاةً إِذْ قَالَ^٧: «رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ»^٨: اللَّهُمَّ هَبْ لِي^٩ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً، إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ^{١٠}: اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ اسْتَخَلَلْتُهَا، وَ فِي أَمَانَتِكَ^{١١} أَخَذْتُهَا، فَإِنْ قَضَيْتَ فِي

١. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٦٧: «قوله^١: في نفسها، أي بأن لاتزني، ولا تزي نفسها غير محارمها، ولا تخرج من بيتها بغير إذنه.

٢. في الوافي والكافي، ح ١٠١٤٤ والفقيه: «في».

٣. في الوافي والكافي، ح ١٠١٤٤ والفقيه والتهذيب: «موتي».

٤. الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ح ١٠١٤٤، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن القاسم بن يحيى، مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٣٩٤، ح ٤٣٨٧؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٠٧، ح ١٦٢٧، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير، وفي الأخير مع زيادة في آخره. فقه الرضا^١، ص ٢٣٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٣٧٩، ح ٢١٤١٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٣، ح ١٠٢٥٩.

٥. في الوافي والوسائل، ح ٢٧٣٢٩ والكافي، ح ١٠٤٤٠: «أبي عبدالله».

٦. في «ظ»: «أن تحبل». ٧. في «ظ»: «به».

٨. في الوسائل، ح ٢٧٣٢٩ والكافي، ح ١٠٤٤٠: «يا» بدل «إذ قال».

٩. الأنبياء (٢١): ٨٩. ١٠. في الوافي والكافي، ح ١٠٤٤٠: «ومن لدنك».

١١. اقتباس من الآية ٣٨، من سورة آل عمران (٣).

١٢. في مرآة العقول: «قوله^١: وفي أمانتك، أي أمانك وحفظك، أي جعلتني أميناً عليها، وقال في

رَجِمَهَا وَلَدًا، فَاجْعَلْهُ غُلَامًا^١، وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبًا وَلَا شِرْكَاءَ^٢.

١٠٠ - بَابُ التَّوَادُرِ

٥٦٨٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَا تَرَوِي هَذِهِ النَّاصِبَةَ؟» فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فِيمَاذَا؟ فَقَالَ: «فِي أَذَانِهِمْ وَرُكُوعِهِمْ وَسُجُودِهِمْ». فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ أَبِي بَنٍ كَغَبٍ رَأَاهُ فِي النَّوْمِ^٥، فَقَالَ: «كَذَّبُوا؛ فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَغَزَّ مِنْ أَنْ يَرَى فِي النَّوْمِ».

قَالَ: فَقَالَ لَهُ سَدِيرُ الصَّنِيفِيِّ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَأَخْبَدْتُ لَنَا مِنْ ذَلِكَ ذِكْرًا^٦. ٤٨٣/٣

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا عَرَجَ بِنَبِيِّهِ عليه السلام إِلَى سَمَاوَاتِهِ^٧

مجمع البحار فيه: فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، أَي بعهده، وهو ما عهد إليهم من الرفق والشفقة.

١. في الوافي والكافي، ح ١٠٤٤٠: «مباركاً وكتياً». وفي الوسائل: «مباركاً».

٢. في «جن»: «شركاء». وفي الوافي والوسائل، ح ٢٧٣٢٩ والكافي، ح ١٠٤٤٠: «شركاً ولا نصيباً».

٣. الكافي، كتاب العقيدة، باب الدعاء في طلب الولد، ح ١٠٤٤٠. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٣١٥، ح ٩٧٤،

معلقاً عن أحمد بن محمد. وراجع: الكافي، كتاب النكاح، باب القول عند دخول الرجل بأهله، ح ١٠١٤٣

• الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٠٤، ح ٢٣٢٨١؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٤، ح ١٠٢٦١؛ وج ٢١، ص ٣٧٠،

ح ٢٧٣٢٩. ٤. في «ظ»: «عمر بن أذينة».

٥. قال العلامة في منتهى المطلب، ج ٤، ص ٤٢٩: «الْأَذَانُ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام وَحِيٌّ عَلَى لِسَانِ جِبْرِيلَ عليه السلام

عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلَيْهِ عليه السلام، وَأَطْبَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى خِلافِهِ، ثُمَّ نَقَلَ رَوَاتِنَا وَرَوَاتِهِمْ وَقَالَ: «وَالَّذِي نَقَلَهُ

أَهْلُ الْبَيْتِ عليهم السلام أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْرَفُوا بِمَا فِي الشَّرِيعَةِ وَأَنْسَبَ بِحَالِ النَّبِيِّ عليه السلام؛ إِذْ مِنْ الْمُسْتَعْبَدِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدُّ

النَّبِيِّ عليه السلام فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى مَنَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. وَنَحْوُهُ فِي الْمُعْتَبَرِ، ج ٢، ص ١٢٥.

٦. في «ى»: «نبيه».

٧. في «ى»: «سماوات». وفي «جن»: «ذات».

السَّبع، أَمَّا أُولَاهُنَّ فَبَارَكَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِيَّةَ عَلَّمَهُ فَرَضَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ^١ مَحْمِلًا^٢ مِنْ نُورٍ فِيهِ أَرْبَعُونَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ النُّورِ كَانَتْ مُحَدِّقَةً^٣ بِعَرْشِ اللَّهِ، تَغْشَى^٤ أَبْصَارَ النَّاطِرِينَ، أَمَّا وَاحِدٌ مِنْهَا فَأَضْفَرُ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ اضْفَرَّتِ الصُّفْرَةُ، وَوَاحِدٌ مِنْهَا أَحْمَرُ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ احْمَرَّتِ الْحُمْرَةُ، وَوَاحِدٌ مِنْهَا أَبْيَضُ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ابْيَضَّ الْبَيَاضُ، وَالبَّاقِي عَلَى سَائِرِ عَدَدِهِ الْخَلْقِ مِنَ النُّورِ^٥ وَالْأَلْوَانِ^٦، فِي ذَلِكَ الْمَحْمِلِ خَلَقَ وَ سَلَيْسَ مِنْ فِضَّةٍ.

ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَقَرَّبَ^٨ الْمَلَائِكَةُ إِلَى أَطْرَافِ السَّمَاءِ، وَخَرَّتْ^٩ سَجْدًا، وَقَالَتْ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، مَا أَشْبَهَ هَذَا النُّورَ بِنُورِ رَبَّنَا فَقَالَ جَبْرِئِيلُ^{١٠}: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ^{١١}، ثُمَّ فُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاجْتَمَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، فَسَلَّمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١. في «بخ»: «- الله».

٢. في الوافي: «قوله: فَأَنْزَلَ اللَّهُ محملاً، بيان وتفصيل لما أجمله بقوله: أَمَّا أُولَاهُنَّ».

٣. المحْدَقُ والإِحْدَاقُ بالشَّيْءِ: الإِحْاطَةُ والإِطَافَةُ بِهِ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٦ (حدق).

٤. في «بث، بخ»: «يغشى».

٥. في «بس، جن» والوافي: «عدد سائر».

٦. في حاشية «بس، جن»: «الألوان».

٧. في «ظ، ي، بخ، بس، جن» وحاشية «بث» والوافي: «فالألوان».

٨. في «ي»: «+ به»، وفي «بخ»: «فخطرت».

٩. يقال: خَرَّ يَخْرُ بِضَمٍّ وَالْكَسْرِ، إِذَا سَقَطَ مِنْ عَلْوٍ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٢١ (خرر). وقال في الوافي:

«نفور الملائكة وخروهم كناية عن غلبة نوره على أنوارهم».

١٠. في مرآة العقول، ج ١٥، ص ٤٧٠: «تثنية التكبير يمكن أن يكون اختصاراً من الراوي، أو يكون الزيادة بروحي آخر كما ورد في تعليم جبرئيل أمير المؤمنين ﷺ، أو يكون من النبي ﷺ كزيادة الركعات بالتفويض، أو يكون التكبيران الأولان خارجين عن الأذان كما يؤمى إليه ما رواه الفضل بن شاذان من العلل عن الرضا ﷺ وبه يجمع بين الأخبار. والأظهر أَنَّ الغرض في هذا الخبر بيان الإقامة وأطلق عليه الأذان مجازاً».

أَفْوَاجاً، وَ قَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، كَيْفَ أَخُوكَ^١؟ إِذَا نَزَلَتْ فَأَقْرِئَهُ السَّلَامَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَفْتَعْرِفُونَهُ^٢؟ قَالُوا: وَكَيْفَ لَا نَعْرِفُهُ وَ قَدْ أَجَذَ مِيثَاقَكَ وَ مِيثَاقَهُ مِنَّا^٣ وَ مِيثَاقَ شَيْعَتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَيْنَا، وَ إِنَّا لَنَتَصَفَّحُ^٤ وَجْهَ شَيْعَتِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ خَمْسًا - يَغْنُونُ فِي كُلِّ وَقْتٍ^٥ صَلَاةٍ^٦ - وَ إِنَّا لَنُصَلِّي عَلَيْكَ وَ عَلَيْهِ^٧!

ثُمَّ زَادَنِي^٨ رَبِّي أَرْبَعِينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ النُّورِ لَا يُشَبِّهُ^٩ النُّورَ^{١٠} الْأَوَّلَ، وَ زَادَنِي خَلْقًا وَ سَلَاسِلَ، وَ عَزَجَ بِي^{١١} إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا قَرِنْتُ مِنْ بَابِ السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، نَفَرَتِ الْمَلَائِكَةُ إِلَى أَطْرَافِ السَّمَاءِ، وَ خَرَّتْ سَجْدًا، وَ قَالَتْ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَ الرُّوحِ، مَا أَشَبَّهُ هَذَا النُّورَ بِنُورِ رَبِّنَا! فَقَالَ^{١٢} جَبْرِئِيلُ ﷺ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ

١. في الوافي: «كيف أخوك؟» يعنون به أمير المؤمنين ﷺ.

٢. في «بخ»: «أتعرفونه؟»

٣. في «بس»: «- مِنَّا».

٤. في «ي»: «لنصفّح». وفي اللغة: تصفّحت الشيء، أي نظرت في صفحاته، وتصفّح الأمر وصفحه، أي نظر فيه. وتصفّحت وجوه القوم: إذا تأملت وجوههم تنظر إلى جلالهم وصورهم وتتعرّف أمرهم. وقال العلامة الفيض: «تصفّح الوجوه: ملاحظتها وتفقدها». راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٥١٤ (صفح).

٥. في «خ»: «- وفي».

٦. في حاشية «بث»: «وقت كل».

٧. في الوافي: «يعنون في كل وقت صلاة، من كلام أبي عبدالله ﷺ».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «+ [قال]».

٩. في الوافي: «ثم زادني، أي قال: ثم زادني، وهو نوع من الالتفات في الكلام، ويحتمل سقوطه من قلم النساخ».

١٠. في الوافي: «لا تشبه».

١١. في «ظ، بث، بح»: «نور».

١٢. في «بث»: «به».

١٣. في الوافي: «وقال».

إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَاجْتَمَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَقَالَتْ^١: يَا جَبْرَائِيلُ، مَنْ هَذَا مَعَكَ؟ قَالَ^٢: هَذَا مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالُوا: وَقَدْ بُعِثَ^٣؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَخَرَجُوا إِلَيَّ شِبْهَ الْمَعَانِيْقِ^٤، فَسَلَّمُوا عَلَيَّ، وَقَالُوا: أَقْرَأْ أَخَاكَ السَّلَامَ، قُلْتُ: أَتَعْرِفُونَهُ؟ قَالُوا: وَكَيْفَ لَا نَعْرِفُهُ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكَ وَ مِيثَاقَهُ وَ مِيثَاقِي شِبْعَتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَيْنَا، وَ إِنَّا لَنَتَصَفَّحُ وَجْهَ شِبْعَتِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ خَمْسًا؟^٥ يَغْنُونُ فِي كُلِّ وَفْتٍ صَلَاةٍ.

قَالَ: «ثُمَّ زَادَنِي رَبِّي أَرْبَعِينَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ النُّورِ لَا تُشْبِهُهُ الْأَنْوَارُ الْأُولَى^٦، ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَنفَرَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَ خَرَّتْ سُجَّدًا، وَقَالَتْ: سُبُوحٌ ٤٨٤/٣ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، مَا هَذَا النُّورُ^٧ الَّذِي يُشْبِهُ نُورَ رَبِّنَا؟ فَقَالَ

١. في الوافي: «فقال».

٢. في «بخ»: «فقال».

٣. في الوافي: «قالوا: وقد بعث؟ إن قيل: إذا لم يعلموا تبعته ﷺ فكيف يتصفّحون وجوه شيعته أخيه في كل وقت الصلاة؟ قلنا: إن علمهم به وأخيه وشيعته وأحوالهم إنما هو في عالم فوق عالم الحس وهو العالم الذي أخذ عليهم في الميثاق، والعلم فيه لا يتغير، وهذا لا ينافي جهلهم ببعته في عالم الحس الذي يتغير العلم فيه فليتدبر».

وذكر في مرآة العقول وجوهاً آخر، منها قوله: «يمكن أن يكون سؤالهم عن البعثة لزيادة الاطمينان كما في سؤال إبراهيم: إذ تصفّح وجوه شيعته أخيه في وقت كل صلاة موقف على العلم بالبعثة».

٤. «المعانيق»: جمع الميقات، وهو الفرس الجيد العتق. والعتق: ضرب من سير الدابة والإبل، وهو سير مُشْبِطٌ، أي منبسط سريع، والمعنى: فخرجوا إليّ مسرعين، فالتشبيه في الإسراع. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٧٣ - ٢٧٤؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢١٠ (عتق).

٥. في «ي»، بث، بخ، بس: «لا يشبه».

٦. في الوافي: «الأول».

٧. في «بث»: «نور».

جَبْرَيْلٌ ۖ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَاجْتَمَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَقَالَتْ: ^١ مَرْحَباً بِالأَوَّلِ، وَ مَرْحَباً بِالْآخِرِ ^٢، وَ مَرْحَباً بِالْحَاشِرِ ^٣، وَ مَرْحَباً بِالنَّاشِرِ ^٤، مُحَمَّدٌ خَيْرُ النَّبِيِّينَ، وَ عَلِيٌّ خَيْرُ الْوَصِيِّينَ.

قَالَ النَّبِيُّ ۖ: ثُمَّ سَلَّمُوا عَلَيَّ، وَ سَأَلُونِي عَنْ أَخِي، قُلْتُ: هُوَ فِي الأَرْضِ، أَ فَتَعْرِفُونَهُ؟ قَالُوا: وَ كَيْفَ لَا نَعْرِفُهُ وَ قَدْ نَحْنُ النَّبِيتُ الْمَعْمُورُ كُلَّ سَنَةٍ وَ عَلَيْهِ رَقٌّ ^٥ أَبْيَضُ فِيهِ اسْمُ مُحَمَّدٍ وَ اسْمُ عَلِيٍّ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ وَ الأئِمَّةِ ^٦ وَ شِيعَتِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ إِنَّا لَنُبَارِكُ عَلَيْهِمْ كُلَّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ خَمْساً - يَغْنُونُ فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ - وَ يَمَسْحُونَ رُؤُوسَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ.

قَالَ: ثُمَّ زَادَنِي رَبِّي أَزْعِينَ نَوْعاً مِنْ أَنْوَاعِ الثُّورِ لَا تُشَبِّهُ ^٧ تِلْكَ الْأَنْوَازَ ^٨

١. في «ي»: + «الملائكة».

٢. في الوافي: «مرحباً بالأول ومرحباً بالآخر، سمي بهما؛ لأنه ﷺ أول الأنبياء خلقاً وآخرهم بعثاً».

٣. في «بح»: - «ومرحباً بالحاشر».

٤. في الوافي: «الحاشر والناشر، من الحشر والنشر بمعنى الجمع والتفريق، سمي بهما لأنه ﷺ صاحب القيامة وإليه الحشر والنشر». وفي مرآة العقول: «مرحباً بالحاشر، أي بمن يتصل زمان أمته بالهشر، ومرحباً بالناشر، أي بمن ينشر قبل الخلق وإليه الجمع والحساب».

٥. في «ث، بخ» والوافي: «فقلت».

٦. في «ظ، بح، بس، جن»: + «في».

٧. «الرق» بالفتح والكسر: جلد رقيق يكتب فيه، والصحيفة البيضاء. راجع: «المصاحح»، ج ٤، ص ١٤٨٣؛

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧٨ (رقق).

٨. في «ظ، ي، جن»: - «الأئمة».

٩. في «جن»: + «في».

١٠. في الوافي: «كل وقت».

١١. في «ي، ث، بح، بخ، بس، جن»: «لا يشبه».

١٢. في «ي، ث»: «الأنواع».

الأولى^١، ثُمَّ عَرَجَ بِي حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ تَقُلِ الْمَلَائِكَةُ شَيْئاً، وَ سَمِعْتُ دَوِيّاً^٢ كَأَنَّهُ فِي الصُّدُورِ، فَاجْتَمَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، فَفَتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَ خَرَجْتُ إِلَيَّ شِبْهَ الْمَعَانِيْقِ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ^٣: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: صَوْتَانِ مَقْرُونَانِ^٤ مَقْرُوفَانِ، فَقَالَ جَبْرِئِيلُ^٥: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: هِيَ لِشِيعَتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

ثُمَّ اجْتَمَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَقَالَتْ^٦: كَيْفَ تَرَكْتَ أَخَاكَ؟ فَقُلْتُ لَهُمْ: وَ تَعْرِفُونَهُ؟^٧ قَالُوا: نَعْرِفُهُ وَ شِيعَتَهُ وَ هُمْ نُورٌ، حَوْلَ عَرْشِ اللَّهِ، وَإِنَّ فِي النَّبِيِّ الْمَعْمُورِ لَرَقاً مِنْ نُورٍ، فِيهِ كِتَابٌ مِنْ نُورٍ، فِيهِ اسْمُ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ^٨ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ وَ الْأَئِمَّةِ

١. في الوافي: «الأول».

٢. «الدَّوِيُّ»: صوت ليس بالعالِي، كصوت النحل والطائر والريح. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٤٣؛ النهاية، ج ٢، ص ١٤٣ (دوا).

٣. في الوافي: «صوتان مقرونان؛ يعني بهما الكلمتين، والمراد أن كلًّا من الصلاة والفلاح مقرون بالآخر لا يفترقان، يعرفهما كلٌّ بصير». وقال في مرآة العقول: «كونهما مقرونين لأن الصلاة مستلزمة لفلاح وسبب له»، ثم ذكر احتمالين آخرين.

٤. في الوافي: «لعلَّ حَيَّ على خير العمل من مزيادات رسول الله ﷺ كالزيادة على الركعتين في الفرائض، ولهذا لم يذكر في هذا الحديث، أو أن أبا عبد الله ﷺ انتهى اشتهاه بمخالفة عمر في مثله يومئذ فلم يذكره»، وفي مرآة العقول: «ترك حَيَّ على خير العمل الظاهر أنه من الإمام أو من الرواة تقيّة، ويحتمل أن يكون قرّر بعد ذلك كما مرّ، ويؤيده عدم ذكر بقية فصول الأذان».

٥. في «د»: «- صوتان مقرونان - إلى - فقالت الملائكة».

٦. في الوافي: «وقالوا».

٧. في «ط»: «أ و تعرفونه». وفي «جن»: «وأُتعرّفونه».

٨. في «بخ»: «واسم علي».

وَسَيَعْتَبُهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِيدُ فِيهِمْ رَجُلٌ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُمْ رَجُلٌ، وَإِنَّهُ لَمِثَاقُنَا، وَإِنَّهُ لَيَفْرَأُ عَلَيْنَا^١ كُلَّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، ثُمَّ قِيلَ لِي: ازْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدًا^٢ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا أَطْبَاقُ^٣ السَّمَاءِ قَدْ خَرِقَتْ، وَالْحُجُبُ قَدْ رُفِعَتْ.

ثُمَّ قَالَ^٤ لِي: طَاطَى رَأْسَكَ^٥ انْظُرْ مَا تَرَى، فَطَاطَأْتُ رَأْسِي، فَتَنَظَرْتُ إِلَى بَيْتٍ مِثْلَ بَيْتِكُمْ هَذَا، وَحَرَمٍ مِثْلَ حَرَمِ هَذَا الْبَيْتِ، لَوْ أَلْقَيْتُ شَيْئًا مِنْ يَدَيَّ لَمْ يَقَعْ إِلَّا عَلَيْهِ، فَقِيلَ لِي: يَا مُحَمَّدًا إِنَّ هَذَا الْحَرَمَ وَأَنْتَ الْحَرَامُ^٦، وَلِكُلِّ مِثْلِ مِثَالٍ، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ: يَا مُحَمَّدًا اذْنُ مِنْ صَادٍ، فَأَغْسِلْ مَسَاجِدَكَ وَطَهَّرْهَا، وَصَلِّ لِرَبِّكَ، فَذَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ صَادٍ وَهُوَ مَاءٌ يَسِيلُ مِنْ سَاقِ الْعَرْشِ الْأَيْمَنِ، فَتَلَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَ الْوُضُوءُ بِالْيَمِينِ^٧، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ^٨ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: أَنْ اغْسِلْ وَجْهَكَ؛ فَإِنَّكَ تَنْظُرُ إِلَى عَظْمَتِي، ثُمَّ اغْسِلْ ذِرَاعَيْكَ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى؛ فَإِنَّكَ تَلَقَّى بِيَدِكَ^٩ كَلَامِي، ثُمَّ امْسَحْ رَأْسَكَ بِفَضْلِ مَا بَقِيَ فِي يَدَيْكَ^{١٠} مِنَ الْمَاءِ، وَرِجْلَيْكَ إِلَى كَعْبَتِكَ؛ فَإِنِّي أَبَارِكُ عَلَيْكَ وَأَوْطِنُكَ مَوْطِنًا لَمْ

١. في «بس» وحاشية «بث»: «+ في».

٢. في حاشية «بث»: «أطاب» - أبواب». وفي حاشية «بس»: «أطاب».

٣. في «ظ»، «بخ» والوافي: «ثم قيل».

٤. طَاطَأَ الرَّأْسَ: خَفَضَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١١٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١١١ (طَاطَأَ).

٥. «أنت الحرام»، أي المحترم المكرم، قال العلامة المجلسي: «ولعله إشارة إلى أن حرمة البيت إنما هي لحرمتك، كما ورد في غيره».

٦. في «جن»: «باليمنى».

٧. في «بس»: «- والله».

٨. في «ظ»: «- وإليه».

٩. في الوسائل: «بيديك».

١٠. في «بخ» والوافي: «يدك».

يَطَّأَهُ أَحَدٌ غَيْرَكَ؛ فَهَذَا عَلَيَّ الْأَذَانِ وَالْوُضُوءُ.

ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: يَا مُحَمَّدًا اسْتَقْبِلِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَكَبِّرْ نِي عَلَى عَدَدِ حُجْبِي، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَ التَّكْبِيرُ سَبْعاً؛ لِأَنَّ الْحُجْبَ سَبْعٌ، فَافْتِخْ عِنْدَ انْقِطَاعِ الْحُجْبِ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَ الْإِفْتِخَاحُ سِتَّةً، وَالْحُجْبُ مُتَطَابِقَةٌ بَيْنَهُنَّ^١ بِخَارِ الثَّوْرِ، وَذَلِكَ الثَّوْرُ الَّذِي أَنْزَلَهُ^٢ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَ الْإِفْتِخَاحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ لِإِفْتِخَاحِ الْحُجْبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَصَارَ التَّكْبِيرُ سَبْعاً، وَ الْإِفْتِخَاحُ ثَلَاثاً.

فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالْإِفْتِخَاحِ، أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: سَمِّ بِاسْمِي، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جُعِلَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي أَوَّلِ السُّورَةِ، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ^٣: أَنْ اْحْمَدْنِي، فَلَمَّا قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَفْسِهِ: شُكْرًا، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^٤: قَطَعْتَ حَمْدِي، فَسَمِّ بِاسْمِي، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جُعِلَ فِي الْحَمْدِ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» مَرَّتَيْنِ، فَلَمَّا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ»^٥ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ شُكْرًا^٦، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: قَطَعْتَ ذِكْرِي، فَسَمِّ بِاسْمِي، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ

١. في «بث»: «فيهن».

٢. في «بخ»: «أنزل».

٣. في «بخ»: «إليه».

٤. في «دى»: «إليه».

٥. في «دى، بخ»: «الله».

٦. الفاتحة (١) - ٧.

٧. في مرآة العقول: «وقوله: شكراً، ثانياً يحتمل أن يكون كلام الإمام ﷺ، أي قال النبي ﷺ على وجه الشكر: الحمد لله رب العالمين، والظاهر أنه من تنمة التحميد. ويؤيد الأول أنه ورد تحميد المأموم في المقام بدون هذه التنمة، ويؤيد الثاني أنه ﷺ أصر شُكْرًا عند قوله: الحمد لله رب العالمين، أولاً».

جَعَلَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي أَوَّلِ السُّورَةِ^١.

ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: اقْرَأْ يَا مُحَمَّدُ نِسْبَةَ رَبِّكَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^٢ ثُمَّ أَمْسَكَ عَنْهُ الْوَحْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^٣.

ثُمَّ أَمْسَكَ عَنْهُ الْوَحْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَلِكَ اللَّهُ ۚ كَذَلِكَ اللَّهُ ۚ رَبُّنَا، فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ، أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: ازْكَعْ لِرَبِّكَ يَا مُحَمَّدُ، فَزَكَّعَ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ - وَهُوَ زَاكِعٌ -: قُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ٦ ثَلَاثًا.

ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنْ ازْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ مُنْتَصِبًا، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^٧: أَنْ اسْجُدْ لِرَبِّكَ يَا مُحَمَّدُ، فَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^٨: قُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، فَفَعَلَ ﷺ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: اسْتَوِ جَالِسًا يَا مُحَمَّدُ، فَفَعَلَ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سُجُودِهِ^٩ وَاسْتَوَى جَالِسًا، نَظَرَ إِلَى عَظَمَتِهِ^{١٠}، تَجَلَّتْ لَهُ، فَخَرَّ سَاجِدًا مِنْ بَلَقَاءِ

١. في «ي، ب، ح، ي، جن، والوافي» - «في أول السورة».

٢. التوحيد (١١٢): ٤ - ١. ٣. في «ظ، ي، بخ، بس، جن»: «والله».

٤. في الوافي -: «الواحد الأحد - إلى - كذلك الله»، ونقل هذه العبارة ذيل البيان عن بعض النسخ بدون «كذلك ربنا».

٥. في «ظ، بس» -: «والله». ٦. في «جن» -: «ذلك».

٧. في «ي، بخ» -: «إليه».

٨. في «جن» -: «إليه».

٩. في «بث» -: «السجود».

١٠. في «بث، ي، بخ، والوافي»: «عظمة».

نَفْسِهِ، لَا لِأَمْرِ أَمْرٍ بِهِ، فَسَبَّحَ أَيْضاً ثَلَاثاً، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: ائْتَصِبْ^١ قَائِماً، فَفَعَلَ، فَلَمْ يَزَ مَا كَانَ رَأَى^٢ مِنَ الْعَظْمَةِ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَةً وَ سَجْدَتَيْنِ. ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَيْهِ: اقْرَأْ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَقَرَأَهَا مِثْلَ مَا قَرَأَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَ جَلَّ - إِلَيْهِ: اقْرَأْ^٣ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»^٤ فَإِنَّهَا نَسَبَتُكَ^٥ وَ نَسَبَهُ أَهْلُ بَيْتِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ فَعَلَ^٦ فِي الرُّكُوعِ مِثْلَ^٧ مَا فَعَلَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى.

ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَةً وَاحِدَةً، فَلَمَّا رَفَعَ^٨ رَأْسَهُ، تَجَلَّتْ لَهُ الْعَظْمَةُ، فَخَرَّ سَاجِداً مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، لَا لِأَمْرِ أَمْرٍ بِهِ، فَسَبَّحَ أَيْضاً، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: ازْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ ثَبَّتَكَ رَبُّكَ، فَلَمَّا ذَهَبَ لِيَقُومَ، قِيلَ: يَا مُحَمَّدُ! اجْلِسْ، فَجَلَسَ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا مُحَمَّدُ إِذَا^٩ مَا أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ فَسَمِّ بِاسْمِي، فَأَلْهِمَ أَنْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَ بِاللَّهِ، وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى كُلُّهَا لِلَّهِ، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا مُحَمَّدُ^{١٠}، صَلِّ عَلَى نَفْسِكَ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ، فَقَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ وَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي وَ قَدْ فَعَلَ^{١١}.

١. في «بح»: «أَنْ ائْتَصِبَ». ٢. في حاشية «بح»: «يرى».

٣. في «بث» والوافي: «فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ».

٤. في مرآة العقول: «قوله تعالى: فَإِنَّهَا نَسَبَتُكَ، أي مَبْنِيَّةُ شَرَفِكَ وَ كَرَامَتِكَ وَ كَرَامَةِ أَهْلِ بَيْتِكَ، أَوْ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى نَسَبِكَ وَ نَسَبَتِهِمْ إِلَى النَّاسِ وَ جِهَةِ احْتِيَاجِ النَّاسِ إِلَيْكَ وَ إِلَيْهِمْ؛ فَإِنْ نَزَلَ الْمَلَائِكَةُ وَ الرُّوحُ بِجَمِيعِ الْأُمُورِ الَّتِي يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ إِلَيْكَ وَ إِلَيْهِمْ؛ فَهَذِهِ الْجِهَةُ الَّتِي هُمْ مُحْتَاجُونَ إِلَيْكَ وَ إِلَيْهِمْ».

٥. في «ظ»: «فَعَلَ».

٦. في «ى، بث، يخ» والوافي: «مِثْلَ».

٧. في «بخ»: «بَلَّغَ».

٨. في «ظ»: «أَذَى».

٩. في «بس»: «اللَّهُ».

١٠. في «ى»: «- يَا مُحَمَّدُ».

١١. في «بخ»: «- وَ قَدْ فَعَلَ».

ثُمَّ التَفَّتْ فَاِذَا بِصُفُوفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُرْسَلِينَ وَ النَّبِيِّينَ ، فَقِيلَ : يَا مُحَمَّدُ ، سَلِّمْ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ : أَنْ^١ السَّلَامُ وَ التَّحِيَّةُ وَ الرَّحْمَةُ وَ الْبَرَكَاتُ أَنْتَ وَ ذُرِّيَّتُكَ ، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ : أَنْ لَا يَلْتَفِتَ^٢ يَسَارًا ، وَ أَوَّلُ^٣ آيَةٍ سَمِعَهَا بَعْدَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» آيَةُ أَصْحَابِ الْيَمِينِ وَ أَصْحَابِ الشَّمَالِ^٤ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ السَّلَامُ وَاحِدَةً تَجَاهُ الْقِبْلَةَ^٥ ، وَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ التَّكْبِيرُ فِي السُّجُودِ شُكْرًا^٦ .

وَ قَوْلُهُ^٧ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ صَجَّةَ الْمَلَائِكَةِ بِالنَّسْبِيعِ وَ التَّحْمِيدِ وَ التَّهْلِيلِ ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَارَتِ الرَّكْعَتَانِ الْأَوَّلَتَانِ^٨ كَلِّمَا أُخِذَتْ فِيهِمَا^٩ حَدَثًا ، كَانَ عَلَى صَاحِبَيْهِمَا إِعَادَتُهُمَا ،

١. في «ط» ، «بخ» ، «بس» : «أنا» .

٢. في «ي» : «أن لا تلتفت» .

٣. في «بح» : «فأول» .

٤. في الوافي : «ولعله أريد بآيتي أصحاب اليمين وأصحاب الشمال الآيتان اللتان في سورة الواقعة (٥٦)» .

٥. في «جن» : «أتجاه القبلة» . وقال في الوافي : «فمن أجل ذلك كان السلام واحدة تجاه القبلة ؛ يعنى من أجل أنه رأى الملائكة والنبيين والمرسلين تجاه القبلة ، فسلم عليهم مرة صار السلام مرة تجاه القبلة ، وإنما زاهم في تجاه القبلة ؛ لأنهم المقرَّبون ليسوا من أصحاب اليمين ولا من أصحاب الشمال» ، وقيل غير ذلك . فراجع : مرآة العقول ، ج ١٥ ، ص ٤٧٦ .

٦. في الوافي : «ولعل المراد به أن من أجل أنه ﷺ لما استوى جالساً من السجود ونظر إلى عظمة تجلَّتْ له فحز ساجداً شُكراً لله على ما هدى إليه من رؤية عظمة الله الموجبة للتكبير والسجود ، صار تكبير السجود شُكراً ، كما أُشير إليه بقوله سبحانه : «وَلْيَتَكَبَّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ - أَيِ تَعْبُدُوهُ - وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» [البقرة (٢) : ١٨٥] : أي على ما هدى» .

٧. في «بث» ، «بح» : «وقول» . وفي «بخ» : «أو قوله» .

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي . وفي «بح» والمطبوع : «الأوليان» .

٩. في «جن» : «فيها» .

فَهَذَا الْفَرَضُ الْأَوَّلُ فِي صَلَاةِ الرَّوَالِ، يَغْنِي صَلَاةَ الظُّهْرِ.^٢

٥٦٩٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ
مُحَمَّدٍ الْمُسَلِّي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا عُرِجَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، نَزَلَ بِالصَّلَاةِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ
رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا وُلِدَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، زَادَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم سَبْعَ رَكَعَاتٍ شُكْرًا
لِلَّهِ، فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ، وَتَرَكَ الْفَجْرَ لَمْ يَزِدْ فِيهَا لِيُضِيقْ وَقْتُهَا؛ لِأَنَّهُ تَخَضَّرَهَا^١
مَلَائِكَةُ^٢ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، فَلَمَّا أَمَرَهُ اللَّهُ بِالتَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ، وَضَعَ^٣ عَنْ أُمَّتِهِ
سِتَّ رَكَعَاتٍ، وَتَرَكَ الْمَغْرِبَ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا شَيْئًا، وَإِنَّمَا يَجِبُ السَّهْوُ فِيمَا زَادَ
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَمَنْ شَكَّ فِي أَضَلِّ الْفَرَضِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٤، اسْتَقْبَلَ
صَلَاتَهُ.^٥

١. في «ظ، بث، يخ» وحاشية «يج» والوافي: «وهي» بدل «في».

٢. علل الشرائع، ص ٣١٢، ح ١، بطريقين آخرين عن عمر بن أذينة؛ المحاسن، ص ٣٢٣، كتاب العلل،
ح ٦٤، بسند آخر، من قوله: «ثم أوحى الله إليّ يا محمد ادن» ملخصاً، مع اختلاف الوافي، ج ٧، ص ٥٧،
ح ٥٤٧٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٠٢٤، من قوله: «ثم أوحى الله إليّ يا محمد ادن» إلى قوله: «لم يبطئه
أحد غيرك».

٣. في «يخ»: «رسول».

٤. في «بث، يخ» والوسائل، ح ٤٥٧٠: «يحضرها».

٥. في «بث»: «الملائكة ملائكة».

٦. في «بث»: «+ والله».

٧. في «مرآة العقول»: «ظاهرة». أي الحديث - عدم بطلان الصلاة في المغرب بالشك في الأخيرة فيها، لكنه
معارض بمفهوم الأخبار الكثيرة وعمل الأصحاب».

٨. الوافي، ج ٧، ص ٦٤، ح ٥٤٧٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٥٠، ح ٤٤٨٦؛ وج ٨، ص ١٨٩، ح ١٠٣٨٣؛ وفيه،

٥٦٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْبِلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ عَائِذِ الْأَحْمَسِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ.

فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، إِي وَ اللَّهِ، إِنَّا لَوُلْدُهُ»^٢، وَمَا نَحْنُ بِذَوِي^٣ قَرَابَتِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ: «إِذَا لَقِيتَ اللَّهَ بِالصَّلَوَاتِ^٤ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَاتِ^٥، لَمْ يَسْأَلْكَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»^٦.

٥٦٩٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِنَا، فَأَحْسَنْتُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ. فَقَالَ لِي: «كَيْفَ صَلَاتُهُ؟»^٧.

«ج ٤، ص ٨٢، ح ٤٥٧٠، إلى قوله: «وترك المغرب لم ينقص منها شيئاً»: البحار، ج ٤٣، ص ٢٥٨، ح ٤١، إلى قوله: «فأجاز الله له ذلك».

١. في «ي»: «وإنما».

٢. في «ي»: «ولولد». وفي «مرآة العقول»: «يدلّ على أنّ ولد البنت ولد حقيقة».

٣. في «بس»: «بذي».

٤. في «ظ»: «ي، بث، بس، جن»: «بالصلاة».

٥. في «ظ، بح»: «المفروضات».

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٦١٥؛ و ص ٥٦٨، ح ١٥٧١، معلقاً عن عائذ الأحمسي، مع اختلاف. الأمالي للطوسي، ص ٢٢٨، المجلس ٨، ح ٥١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن عائذ الأحمسي، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٧، ص ٢٧، ح ٥٤٠٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٢، ح ٤٣٨٦؛ و ص ٦٩، ح ٤٥٣٤.

٧. الوافي، ج ٧، ص ٥٤، ح ٥٤٦٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٢، ح ٤٤٣٦.

٥٦٩٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُبُلَ عَنِ الْخَمْسِينَ وَالْوَّاحِدِ رُكْعَةً؟
فَقَالَ: «إِنَّ سَاعَاتِ النَّهَارِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً، وَ سَاعَاتِ اللَّيْلِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً،
وَمِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ سَاعَةٌ^٢، وَ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِ
الشَّفَقِ غَسَقٌ، وَ لِكُلِّ سَاعَةٍ رُكْعَتَانِ^٣، وَ لِلْغَسَقِ رُكْعَةٌ^٤».

١. في «ظ»، والوافي والوسائل: «والواحدة». وفي «بس»: «عن الواحدة والخمسين».

٢. في «جن»: «من» بدون الواو. ٣. في الوافي: «+ غير ساعات الليل والنهار».

٤. في «ظ»، بث، يح، يخ، بس، والوسائل: «فلكل».

٥. في مائة العقول، ج ١٥، ص ٤٨١: «هذا الاصطلاح لليل والنهار غير الاصطلاح الشرعي والعرفي معاً، ولعله من مصطلحات أهل الكتاب، ذكر موافقاً لما تقرّر عندهم كما ورد في جواب أهل الكتاب كثيراً عدم كون ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس داخلًا في الليل ولا في النهار. والمراد بغروب الشفق إنما ذهاب الحمرة المغربية كما هو ظاهر الغروب، أو ذهاب الحمرة المشرقية، فيكون أول صلاة المغرب على المشهور أول الليل، وهو أظهر معنى. وقد حقّقنا اصطلاحات الليل والنهار وساعاتهما في كتابنا الكبير». وفي هامش الوافي، عن السلطان: «قوله: فلكل ساعة ركعتان، ولا يخفى أنّ هذا خلاف المشهور من كون مجموع ساعات دورة أربع وعشرين، وأمره سهل؛ فإنّ التقسيم بالساعات أمر اصطلاحى، فهذا مبني على قسم كل من اليوم والليلة اثني عشرة ساعة سوى الساعة الفاصلة، وأيضاً هذا في وقت اعتدال الليل أو بالنسبة إلى خط الاستواء».

وأورد عليه المحقق الشيرازي بقوله: «ولا أدري لأيّ علّة خصّه بالاعتدال والاستواء مع أنّ تقسيم كل من الليل واليوم إلى اثني عشرة ساعة معوجة، سواء كان الليل قصيراً أو طويلاً مشهور بين المنجمين وعليه مبني الاصطلاح، نعم بين الطلوعين عندهم من الليل وعند أهل الشرع من النهار وعند بعض أهل الحديث خارج منهما».

٦. «الغَسَقُ»: أول ظلمة الليل، أو شدة ظلمته. راجع: الصحيح، ج ٤، ص ١٥٣٧؛ المفردات للراغب، ص ٦٠٦ (غسق).

٧. الخصال، ص ٤٨٨، أبواب الإثنين عشر، ح ٦٦؛ وعلل الشرائع، ص ٣٢٧، ح ١، بسند آخر عن ..

٥٦٩٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

٤٨٨/٣

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لِمَ صَارَ الرَّجُلُ يَنْحَرِفُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْيَسَارِ؟

فَقَالَ: «لَأَنَّ لِلْكَفَّةِ^١ سِتَّةَ حُدُودٍ^٢، أَرْبَعَةٌ مِنْهَا عَنْ^٣ يَسَارِكَ، وَاثْنَانِ مِنْهَا عَلَى^٤ يَمِينِكَ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَقَعَ التَّخْرِيفُ إِلَى^٥ الْيَسَارِ^٦».

٥٦٩٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَنَقَّلَ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ خَمْسِمِائَةَ رُكْعَةٍ، فَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ مَا شَاءَ إِلَّا أَنْ يَتَمَتَّى مُحَرَّمًا^٧».

«أبي الحسن الماضي عليه السلام». الفقيه، ج ١، ص ٢٠١، ذيل ح ٦٠٤، وفي كلها مع اختلاف يسير. وفي تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣١٠، ح ١٤٤، عن أبي هاشم الخادم، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، وتمام الرواية فيه هكذا: «ما بين غروب الشمس إلى سقوط القرص غسق». وراجع: الخصال، ص ٤٨٨، أبواب الإنسي عشر، ح ٦٥. الوافي، ج ٧، ص ٨٧، ح ٥٥٠٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٨، ح ٤٤٨٢.

١. في «ي»، وحاشية «جن»: «والكعبة».

٢. في الوافي: «أريد بالحدود العلامات التي نصبت؛ لتعرف مساحة الحرم».

٣. في الوافي والوسائل والتهذيب: «على».

٤. في «ي، بث»، وحاشية «ظ»: «عن».

٥. في الوافي والوسائل والتهذيب: «على».

٦. التهذيب، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٤١، معلقاً عن الكليني. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٨٤٥؛ وعلل الشرائع، ص ٣١٨، ح ١؛ و التهذيب، ج ٢، ص ٤٤، ح ١٤٢. الوافي، ج ٧، ص ٥٤٢، ح ٦٥٥٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٠٥، ح ٥٢٢٠.

٧. المحاسن، ص ٥٩، كتاب ثواب الأعمال، ح ٩٩، عن الثوفاي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. ثواب الأعمال، ص ٦٨، ح ١، بسنده عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وفيهما إلى قوله: «فله عند الله ما شاء». الجعفریات، ص ٣٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٩٨، ح ٥٧٦٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٤١٧، ح ٩٧٦٦؛ البحار، ج ٨٩، ص ٣٦٣، ذيل ح ٤٨.

٥٦٩٦ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ يَقُومُ، فَيَقْضِي^١ النَّافِلَةَ، فَيَعْجَبُ^٢ الرَّبُّ مَلَائِكَتَهُ^٣ مِنْهُ، فَيَقُولُ^٤: يَا مَلَائِكَتِي، عَبْدِي يَقْضِي مَا لَمْ أَفْتَرِضْ^٥ عَلَيْهِ»^٦.

٥٦٩٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَرَفَ الْمُؤْمِنِ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، وَ عَزَّ الْمُؤْمِنُ كَفَّهُ عَنْ أَغْرَاضِ النَّاسِ»^٨.

١. في «ط، ي، بخ، بس، جن» وحاشية «بح» والوسائل ومراة العقول: «فيصلي».

٢. في «جن»: «ليعجب».

٣. في الوافي: «وملائكته».

٤. في الوافي: «ويقول».

٥. في الوافي: «- يا».

٦. في حاشية «بث»: «أفرض». وفي الوافي والتهذيب: «أفترضه».

٧. التهذيب، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٦٤٦، بسنده عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. المحاسن، ص ٥٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ٧٨، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٤٩٨، ح ١٤٢٨، مراسل عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره، وفي الأخيرين مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٨، ص ١٠٢٥، ح ٧٦٤٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٧٢، ح ٤٥٤٣.

٨. ثواب الأعمال، ص ٦٣، ح ١؛ والتهذيب، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٤٥١، بسندهما عن سعدان بن مسلم؛ الخصال، ص ٦، باب الواحد، ح ١٨، بسنده عبد الله بن سنان. وفي الزهد، ص ١٥٠، ذيل ح ٢١٨، بسنده عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله محكيًا عن جبرئيل عليه السلام. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الاستغناء عن الناس، ح ١٩٦٧، بسند آخر عن عبد الله بن سنان. وفي الخصال، ص ٧، باب الواحد، ذيل ح ٢٠؛ ومعاني الأخبار، ص ١٧٨، ذيل ح ٢، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله، محكيًا عن جبرئيل عليه السلام. فقه

٥٦٩٨ / ١٠ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَحْيَى،
عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الصَّلَاةُ وَكُلُّ بِهَا مَلَكٌ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ غَيْرُهَا، فَإِذَا فُرِعَ مِنْهَا قَبْضُهَا، ثُمَّ صَعِدَ بِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا تُقْبَلُ^١، قُبِلَتْ؛ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تُقْبَلُ^٢، قِيلَ لَهُ^٣: رُدَّهَا عَلَى عَبْدِي، فَيُنْزِلُ بِهَا حَتَّى يَضْرِبَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَفْ لَكَ مَا يَزَالُ^٤ لَكَ عَمَلٌ يَغْنِيُنِي^٥».

٥٦٩٩ / ١١ . مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ،
عَنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

«الرَّضَاءُ» ص ٣٦٧، وفي الأربعة الأخيرة: «وَعَزَّه استغناؤه عن الناس» بدل «وَعَزَّ المؤمن كَفَّه عن أعراض الناس». وفي الفقيه، ج ١، ص ٤٧١، ذيل ح ١٣٦٠؛ وج ٤، ص ٣٩٩، ذيل ح ٥٨٥٦، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله محكيًا عن جبرئيل عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ١٠٤، ح ٥٥٥٢؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٥، ح ١٠٢٦٣.

١. في «بس» والوافي والمحاسن: «يقبل».

٢. في «ى، بح، بس» والوافي والمحاسن: «لا يقبل». وفي «ث، جن» بالتاء والياء معاً.

٣. في «بخ» والمحاسن: «-وله».

٤. في «بخ»: «إِنْ مَازَالَ» بدل «أَفْ لَكَ مَا يَزَالُ».

٥. في حاشية «جن» والوافي والمحاسن: «يعيني». وقال في الوافي: «يعيني، إمَّا بالياء من الإعياء بمعنى الإتياب، أو بالنون أولاً من التعنية بمعنى الإيقاع في العناية»، وفي مرآة العقول: «يعيني، بالنون من العناية بمعنى التعب».

٦. المحاسن، ص ٨٢، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١؛ وثواب الأعمال، ص ٢٧٣، ح ٢، بسندهما عن صفوان بن يحيى، عن هارون بن خارجة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥٥، ح ٥٤٦٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٢٦، ذيل ح ٤٤٢١.

أَوْصِنِي، فَقَالَ: لَا تَدَعِ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ مِلَّةُ
الْإِسْلَامِ.^١

١٢ / ٥٧٠٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ
إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ»^٢ قَالَ: «صَلَاةَ اللَّيْلِ»^٣.

١٣ / ٥٧٠١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ بَعْضِ
الطَّالِبِينَ يُلقَّبُ بِرَأْسِ الْمَدْرِيِّ^٤، قَالَ:

سَمِعْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «أَفْضَلُ مَوْضِعٍ الْقَدَمَيْنِ لِلصَّلَاةِ النَّعْلَانِ»^٥.

١. المحاسن، ص ٨٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ٨؛ و ثواب الأعمال، ص ٢٧٤، ح ١، بسند آخر عن
أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٧، ص ٥٥، ح ٥٤٧٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢،
ح ٤٤٦٦.

٢. في «بخ، بخ، جن»:- «علي».

٣. في «ظ، بس» والوافي: «وَرَهْبَانِيَّةً».

٤. في مرآة العقول: «قوله: «إِلَّا ابْتِغَاءَ» قال البيضاوي: استثناء منقطع، أي لكنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله،
انتهى. وقيل: المعنى: ما كتبناها عليهم في وقت من الأوقات إِلَّا وقت ابتغاء رضوان الله. والابتغاء: صلاة
الليل». وراجع: تفسير البيضاوي، ج ٥، ص ٣٠٥ ذيل الآية.

٥. الحديد (٥٧): ٢٧.

٦. عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٢٩؛ و علل الشرائع، ص ٣٦٣، ح ٣، بسندهما عن محمد بن يحيى، عن
محمد بن الحسين بن أبي الخطاب. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٤٥٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن
يحيى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٣٦٢، مراسلاً عن أبي الحسن
الأول عليه السلام الوافي، ج ٧، ص ١٠٤، ح ٥٥٥٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٤٨، ذيل ح ١٠٢٧٠.

٧. في الوسائل: «المذري».

٨. في «بس»: «مواضع».

٩. الوافي، ج ٧، ص ٤٣٠، ح ٦٢٧١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٢٦، ح ٥٦١٠.

١٤ / ٥٧٠٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ^١ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَجْزِيَنَّيِلَ عليه السلام : يَا جَبْرِئِيلُ، أَيُّ
الْبِقَاعِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ : الْمَسَاجِدُ، وَ أَحَبُّ أَهْلِهَا إِلَى اللَّهِ أَوْلَاهُمْ دُخُولًا،
وَ آخِرُهُمْ خُرُوجًا مِنْهَا»^٢.

١٥ / ٥٧٠٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «مَا مِنْ يَوْمٍ سَحَابٍ يَخْفَى فِيهِ^٣ عَلَى النَّاسِ وَقْتُ
الزَّوَالِ إِلَّا كَانَ مِنَ الْإِمَامِ لِلشَّمْسِ^٤ زَجْرَةٌ حَتَّى تَبْدُوَ.....»

١. روى الشيخ الطوسي الخبر في أماليه، ص ١٤٥، المجلس ٥، ح ٥٠، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن سيف بن عميرة، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام.
فعليه، المراد من جابر في ما نحن فيه هو الجعفي. وجابر هذا توفي إما سنة ١٢٨ كما في رجال النجاشي،
ص ١٢٨، الرقم ٣٣٢، أو سنة ١٣٢ كما في رجال الطوسي، ص ١٢٩، الرقم ١٣١٦. وأما ابن أبي عمير، فقد
توفي سنة ٢١٧.

فعليه، رواية ابن أبي عمير عن جابر لا تخلو من خللٍ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧.
٢. الأمالي للطوسي، ص ١٤٥، المجلس ٥، ح ٥٠، بسنده عن جابر الجعفي، عن الباقر، عن آبائه عليهم السلام عن
رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره. معاني الأخبار، ص ١٦٨، ذيل ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ١٩٩،
ح ٣٧٥١، مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي ﷺ. وفيه، ص ٢٤٠، ذيل ح ٧٢٥، وفي كل المصادر مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٧، ص ٥١١، ح ٦٤٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٩٤، ح ٦٥٨٢.

٣. في الوافي :- «فيه».

٤. في «ي» :- «للشمس».

٥. في مرآة العقول :- «يدلّ على ظهور الشمس عند الزوال، كما هو المجزّب غالباً. وقيل : الزجر هو العلم
بالمغيب، كما أنّ العرب كانوا يستمون الكاهن والعائف زاجراً، أي الإمام يعلم في يوم الغيم وقت الزوال
بالإلهام فيصلي، فيظهر للناس بصلاته دخول الوقت، فيكون حجة على كل من حضر القرية التي فيها

فِيخْتَجُّ^١ عَلَى أَهْلِ كُلِّ قَرْيَةٍ مَنِ اهْتَمَّ بِصَلَاتِهِ، وَ مَنْ صَيَّعَهَا^٢.

١٠١ - بَابُ مَسَاجِدِ الْكُوفَةِ

٥٧٠٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِذَّافِرٍ،

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ بِالْكُوفَةِ مَسَاجِدَ مَلْعُونَةٍ، وَ مَسَاجِدَ مُبَارَكَةٍ؛ فَأَمَّا
الْمُبَارَكَةُ، فَمَسْجِدُ غَنِيٍّ^٣، وَ اللَّهُ إِنْ قَبِلْتَهُ لَفَاسِطَةٌ^٤، وَإِنْ طَيَّبْتَهُ لَطِيبَةٌ، وَ لَقَدْ
وَضَعَهُ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ، وَ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى تَفْجَرَهُ مِنْهُ^٥ غَيْنَانِ، وَ تَكُونَ^٦ عِنْدَهُ
جَنَّتَانِ، وَ أَهْلُهُ مَلْعُونُونَ^٧ وَ هُوَ مَسْلُوبٌ مِنْهُمْ^٨؛ وَ مَسْجِدُ بَنِي ظَفَرٍ^٩، وَ هُوَ

«الإمام. ولا يخفى ما فيه». وفي اللغة: الرُّجْرُ: النهي والمنع والانتهاز، والرُّجْرُ أيضاً: العيافة، وهو ضرب من التكهّن. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٦٨؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣١٨ (زجر).

١. في «ظ، بث، يح، يخ، جن»: «فتختج». وفي «ى»: «فيشتمل».

٢. الوافي، ج ٧، ص ٤٨، ح ٥٤٤٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٤٦٤١؛ و ص ٢٤٦، ح ٥٠٥٠.

٣. «غني»، على فعيل: حي من غطفان. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٠؛ تاج المروس، ج ١٠، ص ٢٧٢ (غنا).

٤. في «مؤاة المقول»، ج ١٥، ص ٤٨٥: «لفاسطة، أي عادلة مستقيمة، ويظهر منه أن في قبلة سائر المساجد خلافاً، كما هو الظاهر في هذا الزمان في الموجود منها».

٥. في «ى، بث، يح، جن»: «يفجر». وفي الوافي: «تفجر».

٦. في «بث» وحاشية «جن» والوسائل: «عنده».

٧. في «ظ، بث، يح» والخصال: «ويكون».

٨. في «ى»: «الملعونون».

٩. في «بخ»: «عنهم».

١٠. «بنو ظفر»، محرّكة: بطنان: بطن في الأنصار، وبطن في بني سليم. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٢٠؛

القاموس المحيط، ج ٢، ص ٦٠٧ (ظفر).

٤٩٠/٣ مَسْجِدُ السَّهْلَةِ؛ وَ مَسْجِدُ بِالْخَمَزِ^١؛ وَ مَسْجِدُ جُعْفِي^٢ وَ لَيْسَ^٣ هُوَ الْيَوْمَ مَسْجِدُهُمْ، قَالَ: «دَرَسَ. فَأَمَّا الْمَسَاجِدُ الْمَلْعُونَةُ، فَمَسْجِدُ ثَقِيفٍ^٤، وَ مَسْجِدُ الْأَشْعَثِ^٥، وَ مَسْجِدُ جَرِيرٍ^٦، وَ مَسْجِدُ سِمَاكِ^٧، وَ مَسْجِدُ بِالْخَمَزِ^٨ يُنْبِي عَلَى قَبْرِ

١. في «بث» والوسائل: «بالحمراء». وفي «بح» والتهذيب: «الحمراء». وفي «بخ»: «بالجمراء» وقوله «بالخمراء»، ضبطت في المعاجم تارة: بالخمراء، وأخرى: بالخمرا، وثالثة: بالخمري، وعلى أي حال هي قرية بالبادية بين الكوفة وواسط قرب الكوفة، وقالوا: بينها وبين الكوفة سبعة عشرة فرسخاً، بها قبر الشهيد أبي الحسن إبراهيم بن عبدالله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط الشهيد بن علي بن أبي طالب عليه السلام، خرج بالبصرة في سنة ١٤٥ وباعه وجوه الناس وتلقب بأمر المؤمنين ففلق لذلك أبو جعفر المنصور، فأرسل إليه عيسى بن موسى لقتاله، فاستشهد السيد إبراهيم وحمل رأسه إلى مصر، وكان ذلك لخمس يقين من ذي القعدة سنة ١٤٥ وهو ابن ثمان وأربعين. راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٣١٦ (باخمرا). وراجع أيضاً: الصحاح، ج ٢، ص ٦؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٥٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٤٨؛ تاج العروس، ج ٣، ص ١٨٩ (خمر).

٢. في «ى، جن»: «جعفر». و«جُعْفِي»: أبو قبيلة من اليمن، وهو جُعْفِي بن سعد العشيرة بن مَذْجِج، والنسبة إليه أيضاً: جُعْفِي. وقيل: جُعْفُ: حي من يمن، وجُعْفِي: من همدان. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٧؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٣ (جعف).

٣. في «بح»: «- ليس».

٤. في الوافي والوسائل والتهذيب والخصال: «وأما».

٥. «ثقيف»، كأمير: أبو قبيلة من هوازن، واسمه قَيْس بن مَثَب بن بكر بن هوازن، والنسب إليه: ثَقَفِي على غير قياس. وقيل: ثقيف: حي من قيس. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٠؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦١ (ثقف).

٦. في الوافي: «والأشعث: هو أشعث بن قيس الكندي من أصحاب رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام، ارتد بعد النبي ﷺ في ردة أهل ياسر، ثم صار ملعوناً خارجياً».

٧. في الوافي: «جرير، بالجيم: ابن عبدالله الجلي، سكن الكوفة وقدم الشام برسالة أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية ولصق به: قيل: طوله ستة أذرع».

٨. في الوافي: «سماك، ككتاب: ابن مخزومة بالمعجمة والراء».

٩. في «ى، بس، جن»: «بالحمراء». وفي «بث»: «بالجمراء». وفي الوسائل والتهذيب: «الحمراء».

فِرْعَوْنٍ مِنَ الْفِرَاعَةِ^١.

٥٧٠٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ

هِشَامٍ^٢، عَنْ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «جَدَّدْتُ^٤ أَرْبَعَةَ مَسَاجِدَ بِالْكُوفَةِ فَرَحًا لِقَتْلِ

الْحُسَيْنِ^٥: مَسْجِدَ الْأَشْعَثِ، وَ مَسْجِدَ جَرِيرٍ، وَ مَسْجِدَ سَمَاكِ^٥، وَ مَسْجِدَ

شَبَّابِ بْنِ رَبِيعٍ^٦.

وقال في الوافي: «مسجد بالخمراء، ثانياً استئناف لإفادة». وفي مرآة العقول: «قوله^٥: بني على قبر، لعله بالخمراء مسجداً».

١. الاختصار، ص ٣٠٠، باب الخمسة، ح ٧٥، بسنده عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن أبي حمزة الثمالي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^٣: «التهديب، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٦٨٥، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^٣. وفي الغارات، ج ٢، ص ٣٢٢؛ والأمال للطوسي، ص ١٦٨، المجلس ٦، ح ٣٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين^٤، مع زيادة، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٨، ح ١٤٥٠٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤٨، ح ٦٤٦٢.

٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ٦٨٧ وسنده هكذا: «محمد بن يحيى، عن الحسن بن علي بن عبد الله، عن سليمان بن هشام، عن سالم، ...» لكن المذكور في حاشية الكتاب نقلاً من جميع النسخ، «عيسى» بدل «سليمان» والمذكور في البحار، ج ٤٥، ص ١٨٩، ح ٣٥ نقلاً من التهذيب - أيضاً، هو عيسى. وهو الصواب؛ فقد تكررت رواية الحسن بن علي بن عبد الله والحسن بن علي الكوفي - والمراد منهما واحد - عن عيسى بن هشام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٢٣-٤٢٥.

٣. في الوافي: «جددت، يعني بعد ما خربت».

٤. في «جن»: «بقتل». ٥. في «ي»: «- مسجد سمالك».

٦. في «ي»، بث، يع، جن: «شيث». وفي الوافي: «شيث، بالباء الموحدة قبل المثلثة محرّكة بلا لام: تابعي رجع إلى الخوارج».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٠، ح ٦٨٧، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٩، ح ١٤٥٠٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٥٠، ح ٦٤٦٣.

٥٧٠٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - نَهَى بِالْكَوْفَةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي خَمْسَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، وَ مَسْجِدِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، وَ مَسْجِدِ سِمَاكِ بْنِ مَخْرَمَةَ^١، وَ مَسْجِدِ شَبِّثِ بْنِ رَبِيعٍ^٢، وَ مَسْجِدِ التَّيْمِ^٣».

● وَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ: «مَسْجِدِ بَنِي السَّيِّدِ^٤، وَ مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ، وَ مَسْجِدِ غَنِيٍّ^٥، وَ مَسْجِدِ سِمَاكِ، وَ مَسْجِدِ ثَقِيفٍ، وَ مَسْجِدِ الْأَشْعَثِ»^٦.

١٠٢ - بَابُ فَضْلِ الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ بِالْكَوْفَةِ وَ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَ الْمَوَاضِعِ الْمَخْبُوءَةِ فِيهِ

٥٧٠٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

١. في «ظ، ي، بح، يخ» والوسائل: «محرمه».

٢. في «ي، بث، بح، يخ، جن»: «شيث».

٣. في «بث»: «التيم».

٤. الخصال، ص ٣٠١، باب الخمسة، ح ٧٦، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عمن ذكره، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٣٩، ذيل ح ٨٢؛ والمزار، ص ٨٨، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٥٠، ح ١٤٥٠٦؛ والوسائل، ج ٥، ص ٢٥٠، ح ٦٤٦٤.

٥. في «يس»: «السند».

٦. في الوسائل: - «ومسجد غني».

٧. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٥٠، ح ١٤٥٠٧؛ والوسائل، ج ٥، ص ٢٥١، ح ٦٤٦٦.

عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَّازِ^١، عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا هَارُونَ بْنَ خَارِجَةَ، كَمْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٤٩١/٣ مَسْجِدِ الْكُوفَةِ يَكُونُ مِيلًا؟»^٣، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَتَصْلِي^٤ فِيهِ الصَّلَوَاتِ^٥ كُلَّهَا؟»^٦، قُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ كُنْتُ بِحَضْرَتِهِ^٧، لَرَجَوْتُ^٨ أَلَّا تَفُوتَنِي^٩ فِيهِ صَلَاةً^{١٠}، وَ تَذْرِي مَا فَضَلَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ؟ مَا مِنْ عَبْدِ صَالِحٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ صَلَّى فِي مَسْجِدِ كُوفَانَ^{١١} حَتَّى أَنْ رَسُولَ اللَّهِ^{١٢} لَمَّا أَسْرَى اللَّهُ بِهِ، قَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ^{١٣}: تَذْرِي^{١٤} أَيْنَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّاعَةَ؟»^{١٥} أَنْتَ مُقَابِلُ مَسْجِدِ كُوفَانَ، قَالَ: فَاسْتَأْذِنَ لِي رَبِّي حَتَّى آتَيْتُهُ، فَأَصَلِّي فِيهِ^{١٦} رَكَعَتَيْنِ، فَاسْتَأْذَنَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَأَذِنَ لَهُ، وَإِنَّ مِثْمَنَةَ لِرَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ وَسْطَهُ^{١٧} لِرَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مُؤَخَّرَهُ^{١٨} لِرَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ^{١٩}، وَإِنَّ الصَّلَاةَ^{٢٠} الْمَكْتُوبَةَ فِيهِ لَتَغْدِلُ الْفَ^{٢١} صَلَاةً، وَإِنَّ

١. في الوسائل: «الخرزاز».

٢. في «بخ» بالتاء والياء معاً. وفي الوافي والتهذيب، ج ٣: «أ فتصلي».

٣. في «ي»، بث: «الصلاة».

٤. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب، ج ٣: «حاضراً».

٥. في الوافي: «لوجدت».

٦. في «ط، ي، بث، بح، جن»: «ألا يفوتني».

٧. في «جن»: «الصلاة».

٨. في حاشية «بث»: «جامع كوفان» بدل «مسجد كوفان». و«كوفان» اسم الكوفة قديماً. لسان العرب، ج ٩، ص ٣١١ (كوف).

٩. في «بث، بح» والوافي والوسائل والتهذيب والمزار: «أندري».

١٠. في الوسائل: «الساعة يا رسول الله».

١١. في الوسائل: «فيه».

١٢. في «بث» يقول: «يمكن أن يكون المراد بيمينته الغري وبمؤخره مشهد الحسين^{١٣}».

١٣. في الوافي: «- وإن وسطه - إلى - رياض الجنة».

١٤. في «بث، بح»: «صلاة».

١٥. في «بخ» والوافي والوسائل والتهذيب والمزار: «بألف».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَرَدَّ عَلَيْهِ^١، فَقَالَ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنِّي أَرَدْتُ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى، فَأَرَدْتُ^٢ أَنْ أَسْلَمَ عَلَيْكَ وَأُودِّعَكَ، فَقَالَ لَهُ: وَآيُّ شَيْءٍ أَرَدْتَ بِذَلِكَ؟ فَقَالَ: الْفَضْلَ جُعِلَتْ فِدَاكَ، قَالَ: فَبِغِ رَاحِلَتَكَ، وَكُلْ زَادَكَ، وَصَلِّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ فِيهِ حَجَّةٌ^٣ مَبْرُورَةٌ، وَ النَّافِلَةُ عُمْرَةٌ مَبْرُورَةٌ، وَ الْبَرَكَةُ مِنْهُ^٤ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا، يَمِينُهُ يَمَنٌ، وَ يَسَارُهُ مَكْرٌ^٥، وَ فِي وَسْطِهِ عَيْنٌ^٦ مِنْ دُهْنٍ، وَ عَيْنٌ مِنْ لَبَنٍ،^{٤٩٢/٣} وَ عَيْنٌ مِنْ مَاءٍ شَرَابٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَ عَيْنٌ مِنْ مَاءٍ طَهْرٍ^٧ لِلْمُؤْمِنِينَ، مِنْهُ سَارَتْ

.. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ وَلَدِ أَبِي فَاطِمَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

١. فِي «بَيْحٍ» وَكَامِلِ الزِّيَارَاتِ: + «السَّلَامُ».

٢. فِي «بَيْحٍ»: «وَأَرَدْتُ».

٣. فِي «جَنٍّ»: «بِحَجَّةٍ».

٤. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ وَكَامِلُ الزِّيَارَاتِ. وَفِي «بَيْحٍ» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيهِ».

٥. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: «أَصْلُ الْمَكْرِ: الْخِدَاعُ... وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ: جَانِبُهُ الْأَيْسَرُ مَكْرٌ، قِيلَ: كَانَتْ السُّوقُ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ، وَفِيهَا يَقَعُ الْمَكْرُ وَالْخِدَاعُ»، وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْفَيْضُ بَعْدَ نَقْلِ مَا ذَكَرَ: «أَقُولُ: الْإِعْتِمَادُ فِي مَعْنَى الْمَكْرِ هُنَا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْخَبَرِ الْآتِي - وَهُوَ الثَّلَاثُ هُنَا - أَكْثَرُ». وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «لَعَلَّهُ كَانَ فِي مِيسَرَتِهِ بِيُوتِ الْخُلَفَاءِ الْجَائِرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الظَّالِمِينَ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ الْبَصْرَةُ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ». رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٣٤٩ (مَكْرٌ).

٦. فِي مِرْآةِ الْعُقُولِ، ج ١٥، ص ٤٨٧: «قَوْلُهُ عليه السلام: فِي وَسْطِهِ عَيْنٌ، أَيْ مَكْنُونٌ وَيُظْهِرُ فِي زَمَنِ الْقَائِمِ عليه السلام، أَوْ الْمُرَادُ سَيَكُونُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَجْسَامًا لَطِيفَةً تَنْتَفِعُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ فِي أَجْسَادِهِمُ الْمُثَالِيَّةِ وَلَا يَظْهَرُ لِحَسَنَاتِهِ».

٧. فِي «بَيْحٍ» وَكَامِلِ الزِّيَارَاتِ: «طَهُورٌ». وَفِي حَاشِيَةِ «بَيْحٍ»: «فَلَهُ». وَفِي حَاشِيَةِ «جَنٍّ» وَالْوَسَائِلُ: «طَاهِرٌ».

سَفِينَتُهُ نُوحٌ، وَكَانَ فِيهِ نَسْرٌ وَ يَعُوْتُ وَ يَعُوْقُ^١، وَ صَلَّى^٢ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا وَ سَبْعُونَ^٣ وَصِيًّا أَنَا أَخَذَهُمْ - وَ قَالَ يَبْدِيهِ فِي صَدْرِهِ^٤ - مَا دَعَا فِيهِ مَكْرُوبٌ بِمَسْأَلَةٍ فِي حَاجَةٍ مِنَ الْخَوَائِجِ إِلَّا أَجَابَهُ اللَّهُ، وَ فَرَّجَ عَنْهُ كُرْبَتَهُ^٥.

٥٧٠٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «نِعْمَ الْمَسْجِدُ مَسْجِدُ الْكُوفَةِ، صَلَّى فِيهِ أَلْفُ نَبِيٍّ وَ أَلْفُ وَصِيٍّ، وَ مِنْهُ فَازَ التَّنْزُورُ، وَ فِيهِ نُجِرَتِ السَّفِينَةُ، مُمِئِنَتُهُ

١. في الوافي: «نسر ويغوث ويعوق: أسماء للأصنام التي كان يعبدها قوم نوح عليه السلام»، وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: وكان فيه نسر، يدل على أن هذه الأصنام كانت في زمن نوح عليه السلام، كما ذكره المفسرون وذكر واثقه لما كان زمن الطوفان طمها الطوفان، فلم تزل مدفونة حتى أخرجها الشيطان لمشركي العرب. والغرض من ذكر ذلك بيان قدم المسجد؛ إذ لا يصير كونها فيه علة لشرفه». وللمزيد راجع: الثيان، ج ١٠، ص ١٤١؛ مجمع البيان، ج ١٠، ص ١٣٧-١٣٨.

٢. في التهذيب: «صلّى» بدون الواو.

٣. في مرآة العقول: «خمسون» في كلا الموضعين؛ حيث قال فيه: «لعلّ التخصيص بالخمسين ذكر لأعاضهم، أو لمن صلى فيه ظاهراً بحيث أطلع عليه الناس». وفي هامش المطبوع: «لعلّ المراد من ذكر هذا أن هذا المسجد كان معظماً في زمن الكفر أيضاً، وقوله عليه السلام: وصالّى فيه إلى آخره، لعلّ تخصيص السبعين من الأنبياء والسبعين من الأوصياء في هذا الخير والألف من الأنبياء والأوصياء في الخير الآتي بلافافلة باعتبار أنهم من الأفضلين والأشهرين بين الأنبياء والأوصياء، فلا منافاة بينهما وبين الخير الأوّل الدالّ على أنه لأنبيي إلا وقد صالّى إلى آخره، والله أعلم بالثواب».

٤. في التهذيب: «على صدره». وفي الوافي: «قال بيده في صدره»؛ يعني أشار بها إلى نفسه».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٦٨٩، معلقاً عن أحمد بن محمد: كامل الزيارات، ص ٣٢، الباب ٨، ح ١٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي يوسف، مع اختلاف يسير. الغارات، ص ٢٨٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: كامل الزيارات، ص ٣١، الباب ٨، ح ١٦. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٢، ح ١٤٤٩٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦١، ح ٦٤٩٥.

رِضْوَانُ اللَّهِ، وَ وَسَطُهُ^١ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَ مَيْسَرَتُهُ مَكْرٌ - فَقُلْتُ لِأَبِي بَصِيرٍ: مَا يَغْنِي بِقَوْلِهِ: «مَكْرٌ»؟ قَالَ: يَغْنِي مَنَازِلَ السُّلْطَانِ^٢ - وَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُومُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَزِيحُ بِسَهْمِهِ، فَيَقْعُ فِي مَوْضِعِ التَّمَارِينِ، فَيَقُولُ: ذَاكَ^٣ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ كَانَ يَقُولُ: قَدْ نَقِصَ مِنْ أَاسِاسِ الْمَسْجِدِ^٤ مِثْلُ مَا نَقِصَ فِي تَرْبِيعِهِ^٥.

٥٧١٠ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٤٩٣/٣

شَجَرَةَ، عَنْ بَغِضٍ وَلَدِ مَيْمٍ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يُصَلِّي إِلَى الْأَسْطُوَانَةِ السَّابِعَةِ مِمَّا يَلِي أَبْوَابَ كِنْدَةَ، وَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ السَّابِعَةِ مَقْدَارُ^٦ مَمَرٍّ عَنَزٍ^٧.

٥٧١١ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَشْبَاطٍ^٨، قَالَ: وَ حَدَّثَنِي

١. في الوافي: «وسطه» بدون الواو.

٢. في حاشية «جن» و ثواب الأعمال: «الشیطان». وفي الفقيه: «الشیاطین». وفي الوافي: «ولا تنافي بين ما في الفقيه و الكافي في معنى المكر؛ لأن منازل سلاطين الجور هي منازل الشیاطین».

٣. في الوسائل: «ذلك».

٤. في «بخ» و الوافي: «مسجد الكوفة». وقال في الوافي: «لعل المراد بنقص أساس المسجد نقص عدها».

٥. ثواب الأعمال، ص ٥٠، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد، عن أبي عبدالله الرازي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة. الفقيه، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٩٣، معلقاً عن أبي بصير، و فيهما مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب النوادر، ح ٨٠٦٧؛ و التهذيب، ج ٥، ص ٤٥٢، ح ١٥٧٦. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٣، ح ١٤٤٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٥١، ح ٦٤٦٨؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٣٩٧، ح ٥٤.

٦. في «بث» -: «مقدار». وفي «جن»: «قدر مقدار». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: و بينه و بين السابعة، أي كان يصلّي قريباً منها، لم يكن بينه إلا مقدار السجود».

٧. الأمالي للطوسي، ص ٥١، المجلس ٢، صدر ح ٣٦، بسند آخر، و تمام الرواية فيه: «كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يصلّي عند الأسطوانة السابعة من باب الفيل». الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٦، ح ١٤٤٩٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٣، ح ٦٤٩٨؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٠١، ح ٥٤.

٨. في «ي»، «بخ» و حاشية «ط» و الوسائل: «عن علي بن أسباط».

عَنْهُ^١:

أَنَّهُ كَانَ يَنْزِلُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ سِتُّونَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عِنْدَ السَّابِغَةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ مِنْهُمْ مَلَكٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.^٢

٥٧١٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمْطِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا دَخَلْتَ مِنَ الْبَابِ الثَّانِي فِي مِئْمَةِ الْمَسْجِدِ، فَعُدَّ خَمْسَ أَسَاطِينَ، ثِنْتَيْنِ مِنْهَا فِي الظَّلَالِ، وَ ثَلَاثَةً^٣ فِي الصَّخْرِ، فَعِنْدَ الثَّالِثَةِ مُصَلًى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَ هِيَ الْخَامِسَةُ مِنَ الْخَائِطِ».

قَالَ: فَلَمَّا كَانَ أَيَّامُ أَبِي الْعَبَّاسِ^٤، دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ بَابِ الْفِيلِ فَتَيَاسَرَ حِينَ دَخَلَ مِنَ الْبَابِ، فَصَلَّى عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الرَّابِعَةِ وَ هِيَ بِحِذَاءِ^٥ الْخَامِسَةِ^٦، فَقُلْتُ: أَفَتِلَكَ أَسْطُوَانَةَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام؟ فَقَالَ لِي: «نَعَمْ»^٧.

٥٧١٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ^٨، عَنِ ابْنِ أَسْبَاطِرَ فَقَعُ:

١. الظاهر رجوع الضمير إلى علي بن شجرة المذكور في السند السابق.

٢. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٦، ح ١٤٤٩٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٣، ح ٦٤٩٩؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٠١، ح ٥٥.

٣. في «ي» والوسائل: «وثلاث».

٤. في «مراة العقول»: «أبو العباس هو السَّفَّاح أَوَّلُ الخلفاء العباسيين».

٥. في البحار: «بإزاء».

٦. في «مراة العقول»: «وقوله عليه السلام: وهي بحذاء الخامسة، لعله كان وقع في زمن أبي العباس تغيير في البناء، فصارت الرابعة في مكان الخامسة».

٧. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥١، ح ٦٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٥، ح ١٤٤٩٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٣، ح ٦٥٠٠؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٠١، ح ٥٦.

٨. في «بث»: «+» و«بن زياد». وفي البحار: «-» و«عن سهل». وهو سهو.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْأُسْطُوَانَةُ السَّابِعَةُ مِمَّا يَلِي أُبُوابَ كِنْدَةَ فِي الصَّخَنِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَ الْخَامِسَةُ مَقَامَ جَبْرِئِيلَ عليه السلام»^١.

٥٧١٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، قَالَ:

قَالَ^٢ مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهَبٍ وَأَخَذَ بِيَدِي، وَ قَالَ^٣: قَالَ لِي أَبُو حَمْزَةَ وَأَخَذَ بِيَدِي، قَالَ^٤: وَ قَالَ^٥ لِي^٦ الْأَضْبَعُ بْنُ نُبَاتَةَ وَأَخَذَ بِيَدِي، فَأَرَانِي الْأُسْطُوَانَةَ السَّابِعَةَ، فَقَالَ: هَذَا مَقَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَ كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام يُصَلِّي عِنْدَ^٧ الْخَامِسَةِ، فَأَدَا^٨ غَابَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام صَلَّى فِيهَا^٩ الْحَسَنُ عليه السلام وَ هِيَ مِنْ بَابِ كِنْدَةَ^{١٠}.

١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٣، ح ٦٥؛ و المزار، ص ١٠، ح ٢، مراسلاً. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٥، ح ١٤٤٩٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٤، ح ٦٥٠١؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٠٦، ح ٦٥.

٢. في البحار والتهذيب: «ولي».

٣. في البحار والتهذيب: «قال» بدون الواو.

٤. في «بح»: «قال: قال معاوية - إلى - وأخذ بيدي».

٥. في «ي»: «وقال».

٦. في «ظ»، «ي»، «بح»، «ب»، «جن» والبحار والتهذيب والمزار: «قال» بدون الواو.

٧. في «بح»: «- ولي».

٨. في التهذيب: «+ الأستوانة».

٩. في البحار والتهذيب: «وإذا».

١٠. في «ظ»: «فيه».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٣، ح ٦٤، معلقاً عن الكليني. المزار، ص ١٠، ح ١، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٦، ح ١٤٤٩٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٣، ح ٦٤٩٧؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٠٦، ح ٦٤.

٥٧١٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَجَّ كُوفَانَ رَوْضَةَ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، صَلَّى فِيهِ أَلْفَ نَبِيٍّ وَ سَبْعُونَ نَبِيًّا، وَ مِئَمَّنَتَهُ رَحْمَةً، وَ مِيسَرَتَهُ مَكْرًا^٢، فِيهِ عَصَا مُوسَى^٣ وَ شَجَرَةُ يَاقُوتٍ^٤ وَ خَاتَمُ سُلَيْمَانَ، وَ مِنْهُ^٥ فَارَ التَّنُورُ، وَ نُجْرَتُ^٦ السَّفِينَةِ، وَ هِيَ صُرَّةُ^٧ بَابِلَ، وَ مَجْمَعُ الْأَنْبِيَاءِ^٨».

١. في «بخ»: - «صلى».

٢. في البحار: «مكرمة».

٣. في الوافي: «فيه عصا موسى، لعل المراد أن هذه الأشياء إنما نبتت ووجدت فيه». وفي مرآة العقول: «قوله عليه السلام: فيه عصا موسى، لعل المراد أنها كانت فيه في الزمن السابق مدفونة، ثم إلى أئمتنا عليهم السلام؛ لكلا يتأفي ما ورد في الأخبار أن جميع آثار الأنبياء عندهم عليهم السلام. ويحتمل أن يكون مودعة هناك وهي تحت أيديهم وكلما أرادوا أخذوها، وكذا الخاتم».

٤. «اليقطين»: كل شجر لا يقوم على ساق نحو الذبابة والقَرْع والبطيخ والحنظل. وقيل غير ذلك. وقال العلامة المجلسي: «في شجرة يقطين، أي شجرة يونس عليه السلام، ويمكن أن يكون هناك منبتها؛ والله يعلم». راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٤٥ (قطن).

٥. في «بخ»: «وفيه» وفي «بخ»: «منه» بدون الواو.

٦. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «جرت».

٧. في تفسير العياشي: «صرة». و«الصرة»: ما يَصْرُ فيه، أي يجمع فيه، كصرة الدراهم. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤٥١-٤٥٢ (صرر). وفي مرآة العقول: «هي صرة بابل، أي أشرف موضع منه ومجمع فوائده وخيراته، كما أن الصرة محل نفائس المال، وقيل: أي وسطه، ولعله لأن الصرة تشد في الوسط. ويؤيده أن في بعض كتب الحديث بالسین. وقيل: أي أرفع موضع منه، وقال الجوهري: الصرار: الأماكن المرتفعة». وراجع: الصحاح، ج ٢، ص ٧١٠ (صرر).

٨. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٦٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٢٣، عن أبي عبيدة الحداء، عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «ومنه فار التنور» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٤٤، ح ١٤٤٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٥١، ح ٦٤٧؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٣٨٩، ح ١٣.

١٠٣ - بَابُ مَسْجِدِ السَّهْلَةِ

٥٧١٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ:

دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلْنَا: «أَفِيكُمْ أَحَدٌ عِنْدَهُ عِلْمٌ عَمِّي زَيْدٍ بِنِ عَلِيٍّ؟» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: «أَنَا عِنْدِي عِلْمٌ^٢ مِنْ عِلْمِ عَمِّكَ، كُنَّا عِنْدَهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي دَارِ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيِّ إِذْ قَالَ: انْطَلِقُوا بِنَا نُصَلِّي فِي مَسْجِدِ السَّهْلَةِ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَوَفَّعَ؟» فَقَالَ: لَا، جَاءَهُ^٣ أَمْرٌ، فَشَغَلَهُ^٤ عَنِ الذَّهَابِ، فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ، لَوْ أَعَادَ^٥ اللَّهُ بِهِ حَوْلًا، لَأَعَادَهُ، أَمَا عَلِمْتَ^٦ أَنَّهُ مَوْضِعٌ^٧ بَنِيَتْ إِذْ رِيسَ النَّبِيِّ عليه السلام الَّذِي^٨ كَانَ يَخِيطُ فِيهِ، وَ مِنْهُ^٩ سَارَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام إِلَى الْيَمَنِ بِالْعَمَالِقَةِ^{١٠}، وَ مِنْهُ سَارَ

١. في «بث»: «بس» - «باب».

٢. في الوسائل: «+ وله».

٣. في الوسائل: «- علم».

٤. في «بس»: «فجاءه». وفي البحار، ج ١٠٠: «جاء».

٥. في «بث»: «وشغله».

٦. في «بح»: «ولو».

٧. في الوسائل: «استعاده». وفي البحار، ج ٤٦: «عاده». وفي مرآة العقول: «الإعادة أولاً بمعنى الاستعادة، كما تقول: أعوذ بالله، وأعاده: أجاره».

٨. في «بح»: «ما علمت» بدون همزة الاستفهام.

٩. في «جن»: «- موضع».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «والذي».

١١. في «ي»: «وعنه».

١٢. قال الجوهرى: «العماليق والعماليق: قوم من عثليق بن لاوذ بن إزم بن سام بن نوح عليه السلام، وهم أمم تفرقوا

دَاوُدُ إِلَى جَالُوتَ، وَإِنَّ فِيهِ لَصَخْرَةً خَضْرَاءَ، فِيهَا مِثَالُ كُلِّ نَبِيٍّ، وَمِنْ تَحْتِ تِلْكَ الصَّخْرَةِ أُخِذَتْ^١ طِينَتُهُ كُلُّ نَبِيٍّ^٢، وَإِنَّهُ لَمَنَاخُ^٣ الزَّاكِبِ. قِيلَ: وَمِنْ الزَّاكِبِ؟ قَالَ: «الْخَضِرُ»^٤.

٤٩٥/٣ ٥٧١٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنْ

«في البلاد» وقال ابن الأثير: «العمالة: الجبارة الذين كانوا بالشام من بقية قوم عاد، الواحد: عثليق وعثلاق». راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٣٣؛ النهاية، ج ٣، ص ٣٠١ (عملق).

١. في «بح»: «أخذ».

٢. في «بث، بس، جن»: «ومن تحت تلك - إلى - كل نبي».

٣. «المناخ: مَثَرُكَ الإبل، أي محل إقامة». راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٦٥ (نوخ).

٤. في البحار، ج ١١، ص ٥٧: «من» بدون الواو.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣٧، ضمن ح ٧٦؛ وكامل الزيارات، ص ٢٩، ضمن ح ١٠؛ والمزار، ص ١٢، ضمن

ح ١، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٦٩٧، مرسلًا، مع زيادة في أوله، وفي كل المصادر من قوله:

«أما علمت أنه موضع بيت إدريس» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٥١، ح ١٤٥١٠؛ الوسائل،

ج ٥، ص ٢٦٦، ح ٦٥٠٦؛ البحار، ج ١١، ص ٥٧، ح ٥٨؛ ج ٤٦، ص ٢٠٧، ح ٨٤؛ ج ١٠٠، ص ٤٣٥،

ح ٤؛ وفيه، ج ١١، ص ٢٨٤، ح ١٢، قطعة منه.

٦. في «ظ، ي، بث، يخ، بس، جن» والوسائل: «الحسين». وما ورد في المطبوع المؤيد بما قرره العلامة

الخير السيد موسى الشيرازي - دام ظلّه - هو الصواب. والمراد من علي بن الحسن بن علي، هو علي بن

الحسن بن علي بن فضال، وقد وردت رواية محمد بن يحيى عنه بعنوان علي بن الحسن التيملي وعلي

بن الحسن التيمي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٤.

ويؤيد ذلك أن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٦٩٢، وسنده هكذا: «محمد بن

يحيى، عن علي بن الحسن بن فضال، عن الحسين بن سيف (يوسف - خ ل)، عن عثمان، عن صالح بن

أبي الأسود».

ثم إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في الفقيه، ص ٤٧١، عن الفضل بن شاذان، عن عثمان بن عيسى، عن

صالح بن أبي الأسود. وقد وردت في التهذيب، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٨؛ ج ٨، ص ١٠١، ح ٣٤٢.

صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، قَالَ:

قَالَ^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - وَذَكَرَ مَسْجِدَ السَّهْلَةِ - فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ^٢ مَنْزِلُ^٣ صَاحِبِنَا إِذَا قَامَ^٤ بِأَهْلِهِ»^٥.

٥٧١٨ / ٣. عَنْهُ^٦، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ^٧ الْخُرَازِ^٨:

• رواية علي بن الحسن عن عثمان بن عيسى، وعلي بن الحسن في صدر أسناد التهذيب لا يراى به إلا ابن فضال. والظاهر أن المراد من «عثمان» في سندنا هذا، هو عثمان بن عيسى، لكنه لا يعلم بالجزم زيادة «عن الحسين بن سيف (يوسف - خ ل)» في سند التهذيب، أو سقوطه من جميع نسخ الكافي؟ ثم ورد الخبر في البحار، وفيه: «علي بن محمد بن الحسين» بدل «علي بن الحسن».

١. في الوافي: «لي».

٢. في حاشية «ب»: «+ من».

٣. في «جن»: «+ صلى».

٤. في «بح»: «أقام».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٦٩٢، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن بن فضال، عن الحسين بن سيف، عن عثمان. النقية للطوسي، ص ٤٧١، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن صالح بن أبي الأسود. الإرشاد، ج ٢، ص ٣٨٠، مرسل عن صالح بن أبي الأسود. المزار، ص ١٣، ح ٢، مرسل. وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٥٠، ح ١٤٥٠٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٧، ح ٦٥٠٧؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٣٩، ح ١٥.

٦. روى علي بن الحسن بن فضال كتاب عمرو بن عثمان الجامع في الحلال والحرام، ووردت روايته عنه في عدد من الأسناد. فالظاهر رجوع الضمير إلى علي بن الحسن بن علي المذكور في السند السابق، وما ورد في البحار، ج ٤٦، ص ٢٠٧، ح ٨٥؛ وج ٩٧، ص ٤٣٩، ح ١٦ من رجوع الضمير إلى محمد بن يحيى، لا يخلو من بُعد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٤٩، و ص ٥٦٣.

٧. في «بخ»: «سعد».

٨. في «بس»: «الخرزاز».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «بِالْكُوفَةِ مَسْجِدٌ يُقَالُ لَهُ^١ مَسْجِدُ الشَّهْلَةِ، لَوْ أَنَّ عَمِّي زَيْدًا أَتَاهُ فَصَلَّى^٢ فِيهِ وَاسْتَجَارَ اللَّهَ، لِأَجَارَةِ عَشْرِينَ سَنَةً، فِيهِ^٣ مَنَاحُ الرَّاكِبِ^٤، وَبَيْتٌ إِذْ رِيسَ النَّبِيِّ عليه السلام، وَ مَا أَتَاهُ مَكْرُوبٌ قَطُّ، فَصَلَّى فِيهِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ وَ دَعَا اللَّهَ، إِلَّا فَرَّجَ اللَّهُ كَرْبَتَهُ»^٥.

٥٧١٩ / ٤. وَ رَوَى: «أَنَّ مَسْجِدَ الشَّهْلَةِ حَدَّةٌ إِلَى الرُّوْحَاءِ^٦».

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي لِلشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الرُّكَاهِ^٨.

١. في «بخ»: «وله».

٢. في «بخ»: «وَصَلَّى».

٣. في «بخ»: «فِيهَا». وفي البحار، ج ١٠٠: «فِيهِ».

٤. في التهذيب: «+ قِيلَ: وَمَنْ الرَّاكِبُ؟ قَالَ: الْخَضِرُ عليه السلام».

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٥٢، ح ٦٩٣، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن بن فضال، عن عمرو بن عثمان. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٣٨، ح ١٧؛ والمزار، ص ١٤، ح ٣؛ و ص ٨٨، مرسل، من قوله: «وَمَا أَنَاهُ مَكْرُوبٌ قَطُّ فَصَلَّى فِيهِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٥٠، ح ١٤٥٠٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٧، ح ٦٥٠٨؛ البحار، ج ١٠٠، ص ٤٣٩، ح ١٦؛ وفيه، ج ٤٦، ص ٢٠٧، ح ٨٥، إلى قوله: «لَأَجَارَهُ عَشْرِينَ سَنَةً».

٦. «الرُّوْحَاءُ»: موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة، وقرية من رحبة الشام، وقرية من نهر عيسى. راجع: المصباح المنير، ص ٢٤٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦ (روح). وفي مرآة العقول: «الرَّوْحَاءُ الْآنَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَالْغَرْضُ أَنَّهُ أَوْسَعُ مَآهُو الْآنَ».

٧. الوافي، ج ١٤، ص ١٤٥٣، ح ١٤٥١٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٦٧، ح ٦٥٠٩.

٨. في أكثر النسخ بدل «هذا آخر كتاب» - إلى - «ويتلوه كتاب الركاة» عبارات مختلفة.

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الأحاديث
الضمنية

٥

١٢- كتاب الصلاة

- ١ - باب فضل الصلاة ٧ ١٣ ٠
- ٢ - باب من حافظ على صلاته أو ضيعها ١٥ ١٦ ٠
- ٣ - باب فرض الصلاة ٢٥ ٩ ٠
- ٤ - باب المواقيت أولها و آخرها و أفضلها ٣٢ ٩ ٠
- ٥ - باب وقت الظهر و العصر ٣٧ ٨ ٠
- ٦ - باب وقت المغرب و العشاء الآخرة ٤٥ ١٦ ٢
- ٧ - باب وقت الفجر ٥٦ ٦ ٠
- ٨ - باب وقت الصلاة في يوم الغيم و الريح و من صلى لغير القبلة ٦١ ١٢ ١
- ٩ - باب الجمع بين الصلاتين ٦٨ ٦ ٠
- ١٠ - باب الصلاة التي تصلى في كل وقت ٧١ ٣ ٠
- ١١ - باب التطوع في وقت الفريضة و الساعات التي لا يصلى فيها ٧٣ ٨ ٠
- ١٢ - باب من نام عن الصلاة أو سها عنها ٨٠ ١١ ٠
- ١٣ - باب بناء مسجد النبي ﷺ ٩٢ ٣ ٠

- ١٤ - باب ما يستتر به المصلّي ممّن يمرّ بين يديه ٩٨ ٥ .
- ١٥ - باب المرأة تصليّ بحيال الرجل و الرجل يصليّ و المرأة بحiale ١٠٢ ٧ .
- ١٦ - باب الخشوع في الصلاة و كراهية العبث ١٠٦ ٩ .
- ١٧ - باب البكاء و الدعاء في الصلاة ١١٤ ٥ .
- ١٨ - باب بدء الأذان و الإقامة و فضلها و ثوابها ١١٦ ٣٥ .
- ١٩ - باب القول عند دخول المسجد و الخروج منه ١٣٥ ٤ .
- ٢٠ - باب افتتاح الصلاة و الحذّ في التكبير و ما يقال عند ذلك ١٣٦ ٨ .
- ٢١ - باب قراءة القرآن ١٤٦ ٢٨ ١ .
- ٢٢ - باب عزائم السجود ١٦٠ ٦ .
- ٢٣ - باب القراءة في الركعتين الأخيرتين و التسبيح فيهما ١٦٣ ٢ .
- ٢٤ - باب الركوع و ما يقال فيه من التسبيح و الدعاء فيه و... ١٦٤ ٩ .
- ٢٥ - باب السجود و التسبيح و الدعاء فيه في الفرائض و... ١٧٠ ٢٥ .
- ٢٦ - باب أدنى ما يجزئ من التسبيح في الركوع و السجود و أكثره ١٩٢ ٦ .
- ٢٧ - باب ما يسجد عليه و ما يكره ١٩٥ ١٤ .
- ٢٨ - باب وضع الجبهة على الأرض ٢٠٤ ١٠ .
- ٢٩ - باب القيام و القعود في الصلاة ٢٠٩ ٩ .
- ٣٠ - باب التشهّد في الركعتين الأولىين و الرابعة و التسليم ٢١٧ ١١ .
- ٣١ - باب القنوت في الفريضة و النافلة و متى هو و ما يجزي فيه ٢٢٢ ١٥ .
- ٣٢ - باب التعقيب بعد الصلاة و الدعاء ٢٢٨ ٢٨ .
- ٣٣ - باب من أحدث قبل التسليم ٢٤٥ ٢ .
- ٣٤ - باب السهو في افتتاح الصلاة ٢٤٧ ٣ .
- ٣٥ - باب السهو في القراءة ٢٤٨ ٣ .
- ٣٦ - باب السهو في الركوع ٢٤٩ ٣ .
- ٣٧ - باب السهو في السجود ٢٥١ ٤ .

- ٣٨ - باب السهو في الركعتين الأولتين ٢٥٣ ٤ ٠
- ٣٩ - باب السهو في الفجر و المغرب و الجمعة ٢٥٧ ٤ ٠
- ٤٠ - باب السهو في الثلاث و الأربع ٢٥٩ ٩ ٠
- ٤١ - باب من سها في الأربع و الخمس و لم يدر زاد... ٢٦٦ ٦ ٠
- ٤٢ - باب من تكلم في صلاته أو انصرف قبل أن يتمها أو... ٢٦٩ ٩ ١
- ٤٣ - باب من شك في صلاته كلها و لم يدر زاد أو نقص، و من كثر... ٢٧٧ ٩ ١
- ٤٤ - باب ما يقبل من صلاة الساهي ٢٩٠ ٥ ٠
- ٤٥ - باب ما يقطع الصلاة من الضحك و الحدث و الإشارة و... ٢٩٤ ١٢ ١
- ٤٦ - باب التسليم على المصلي و العطاس في الصلاة ٣٠١ ٣ ٠
- ٤٧ - باب المصلي يعرض له شيء من الهوام فيقتله ٣٠٤ ٦ ٠
- ٤٨ - باب بناء المساجد و ما يؤخذ منها و الحدث فيها من النوم و غيره ٣٠٧ ١٦ ٠
- ٤٩ - باب فضل الصلاة في الجماعة ٣١٧ ٩ ٠
- ٥٠ - باب الصلاة خلف من لا يقتدى به ٣٢٣ ٧ ٠
- ٥١ - باب من تكره الصلاة خلفه و العبد يؤم القوم و من أحق... ٣٢٨ ٦ ٠
- ٥٢ - باب الرجل يؤم النساء و المرأة تؤم النساء ٣٣١ ٣ ٠
- ٥٣ - باب الصلاة خلف من يقتدى به و القراءة خلفه و ضمانه الصلاة ٣٣٣ ٦ ٠
- ٥٤ - باب الرجل يصلي بالقوم و هو على غير طهر أو لغير القبلة ٣٣٦ ٤ ٠
- ٥٥ - باب الرجل يصلي وحده ثم يعيد في الجماعة أو يصلي... ٣٣٨ ٨ ٠
- ٥٦ - باب الرجل يدرك مع الإمام بغض صلاته و يحدث الإمام فيقدمه ٣٤٢ ١٤ ١
- ٥٧ - باب الرجل يخطو إلى الصف أو يقوم خلف الصف وحده أو... ٣٥٢ ١٠ ٠
- ٥٨ - باب الصلاة في الكعبة و فوقها و في البيع و الكنائس و... ٣٦٠ ٢٧ ٣
- ٥٩ - باب الصلاة في ثوب واحد و المرأة في كم تصلي و... ٣٨١ ١٦ ٠
- ٦٠ - باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و ما لا تكره ٣٩٢ ٢٧ ١
- ٦١ - باب الرجل يصلي في الثوب و هو غير طاهر عالماً أو جاهلاً ٤١٨ ١٦ ٠

- ٦٢ - باب الرّجل يصلي و هو متلقّم، أو مختصّب، أو... ٤٢٩ ٥ ٠
- ٦٣ - باب صلاة الصبيان و متى يؤخذون بها ٤٣٢ ٣ ٠
- ٦٤ - باب صلاة الشيخ الكبير و المريض ٤٣٤ ١٣ ١
- ٦٥ - باب صلاة المنعمى عليه و المريض الذي تقوته الصلاة ٤٣٩ ٧ ٠
- ٦٦ - باب فضل يوم الجمعة و ليلته ٤٤٣ ١٤ ٠
- ٦٧ - باب التزئّن يوم الجمعة ٤٥٣ ١٠ ١
- ٦٨ - باب وجوب الجمعة و على كم تجب ٤٥٩ ٧ ٠
- ٦٩ - باب وقت صلاة الجمعة و وقت صلاة العصر يوم الجمعة ٤٦٢ ٤ ٠
- ٧٠ - باب تهئية الإمام للجمعة و خطبته و الإنصات ٤٦٥ ٩ ٠
- ٧١ - باب القراءة يوم الجمعة و ليلتها في الصلوات ٤٧٥ ٧ ٢
- ٧٢ - باب القنوت في صلاة الجمعة و الدعاء فيه ٤٧٩ ٣ ٠
- ٧٣ - باب من فاتته الجمعة مع الإمام ٤٨٠ ١ ٠
- ٧٤ - باب التطوّع يوم الجمعة ٤٨١ ٣ ٠
- ٧٥ - باب نواذر الجمعة ٤٨٤ ١٠ ١

أبواب السفر

- ٧٦ - باب وقت الصلاة في السفر و الجمع بين الصلاتين ٤٩١ ٥ ١
- ٧٧ - باب حدّ المسير الذي تقصر فيه الصلاة ٤٩٤ ٥ ٠
- ٧٨ - باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه... ٤٩٩ ٨ ١
- ٧٩ - باب المسافر يقدم البلدة كم يقصر الصلاة ٥٠٤ ٣ ٠
- ٨٠ - باب صلاة الملاحين و المكارين و أصحاب الصيد و... ٥٠٦ ١٢ ١
- ٨١ - باب المسافر يدخل في صلاة المقيم ٥١٦ ٢ ٠
- ٨٢ - باب التطوّع في السفر ٥١٧ ١٢ ٠
- ٨٣ - باب الصلاة في السفينة ٥٢٣ ٥ ٠
- ٨٤ - باب صلاة النوافل ٥٢٥ ٣٥ ٣

- ٨٥ - باب تقديم النوافل و تأخيرها و قضائها و صلاة الضحى ٥٥١ ٢٠ .
- ٨٦ - باب صلاة الخوف ٥٦٦ ٦ .
- ٨٧ - باب صلاة المطاردة و المواقفة و المسابقة ٥٧١ ٧ .
- ٨٨ - باب صلاة العيدين و الخطبة فيهما ٥٧٦ ١١ .
- ٨٩ - باب صلاة الاستسقاء ٥٨٢ ٤ ١ .
- ٩٠ - باب صلاة الكسوف ٥٨٦ ٨ .
- ٩١ - باب صلاة التسبيح ٥٩٢ ٧ ١ .
- ٩٢ - باب صلاة فاطمة ؑ و غيرها من صلاة الترغيب ٥٩٨ ٧ .
- ٩٣ - باب صلاة الاستخارة ٦٠٣ ٨ .
- ٩٤ - باب الصلاة في طلب الرزق ٦١٢ ٧ .
- ٩٥ - باب صلاة الحوائج ٦٢٠ ١١ .
- ٩٦ - باب صلاة من خاف مكروهاً ٦٣٠ ٢ .
- ٩٧ - باب صلاة من أراد سفراً ٦٣١ ١ .
- ٩٨ - باب صلاة الشكر ٦٣٢ ١ .
- ٩٩ - باب صلاة من أراد أن يدخل بأهله و من أراد أن يتزوج ٦٣٣ ٣ .
- ١٠٠ - باب النواذر ٦٣٦ ١٥ .
- ١٠١ - باب مساجد الكوفة ٦٥٥ ٣ ١ .
- ١٠٢ - باب فضل المسجد الأعظم بالكوفة و فضل الصلاة فيه و... ٦٥٨ ٩ ١ .
- ١٠٣ - باب مسجد السهلة ٦٦٧ ٤ .

عدد أحاديث الكتاب: ٩٣٤

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ٢٧

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ٩٦١